*(الجزء الثانى)

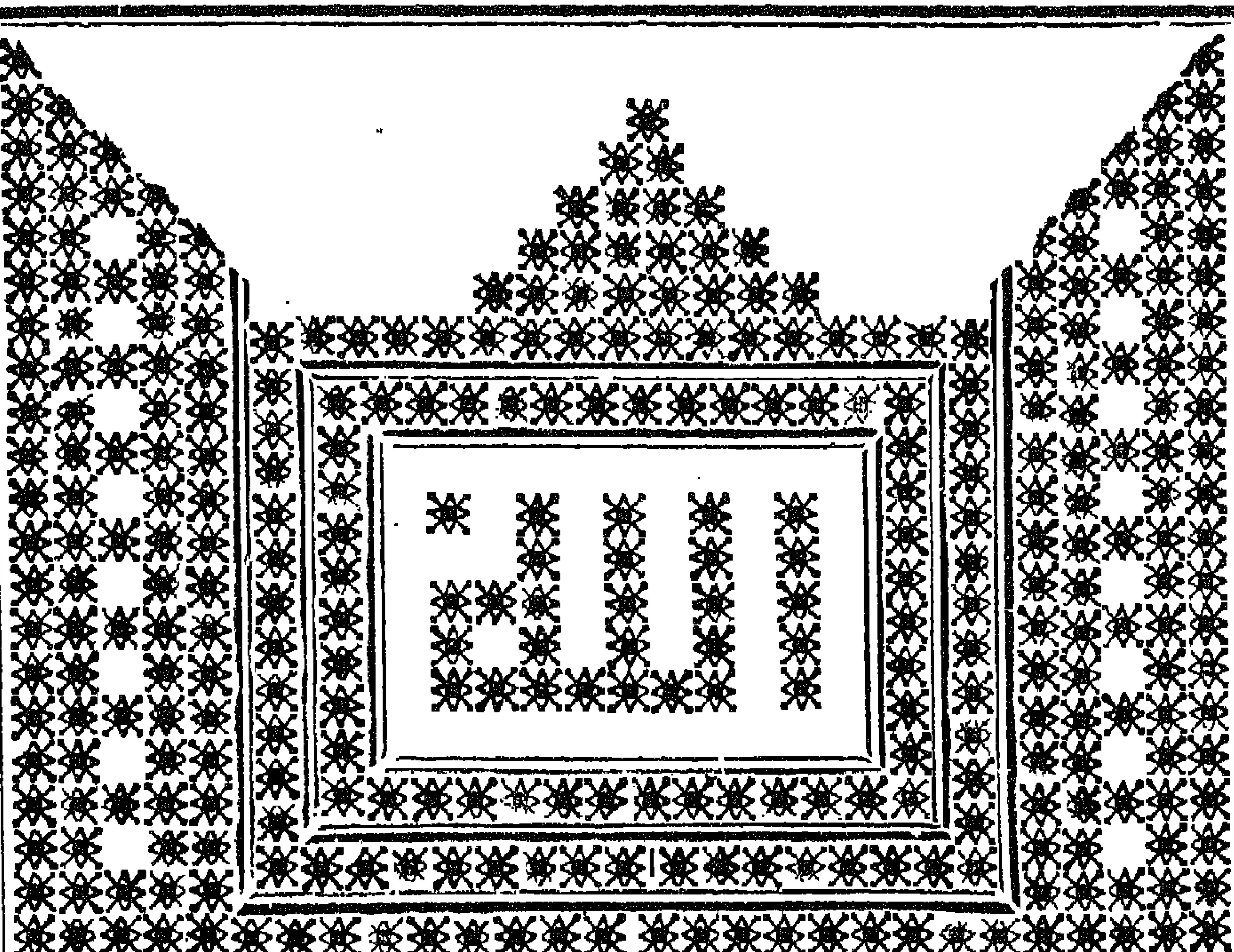
من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام
خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح
لالفية ابن مالك فى النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبى
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصارى
تغمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين
م

(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن)
(الالمعى المتفنن الشيخ يس بن زين)
(الدين العليمى الحمصى رحمه الله)

(طبع)
(على ذمة أكبر العائلة المهدية)
(وشركاه)

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الازهرية المصرية)
(سنة ١٣٢٥ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه تيسير اسباب الخير وحسن الخاتمة انه أكرم الاكرمين *(هذا باب حروف الجر)* قيل انما سميت بذلك لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء ٢ والاظهر انها سميت بذلك لانها تعمل اعراب الجر كما سمى بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم وعملها الجر على الاصل من كون ما اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطى فى الهمع لم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه ولو نصب لاحتمل انه بالفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الى الاسم (قوله وهى عشرون حرفا) بقى عليه حروف ذكرها شراح الالفية منها لولا اذا دخلت على ضمير غير مرفوع نحو لولاى ولولاك ولولاه فانها جارة للضمير عند الجمهور ولا تتعلق بشئ وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الاخفش انها غير جارة والضمير مبتدأ وأنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع لكن رده فى المغنى بان الانابة انما وقعت فى الضمائر المنفصلة (قوله بمعنى من الابتدائية) قال الدنوشرى قال الحفيد قال ابن ولاد متى فى لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كمه أى فى وسطه اه فعلى هذا تكون اسما لاحرف بجر
جر فليتامل وينظر أهى معربة أو مبنية حينئذ اه وأقول الظاهر ان ما قاله ابن ولاد لا يطرد عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط فى متى لجج فلعلها مشتركة والظاهر حينئذ ان الاسمية مبنية لمشابهتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التنزيهية بنيت لمشابهتها حاشا الاستثنائية فان فرض انها دائما بمعنى وسط فهى معربة اذ لا مقتضى لبنائها (قوله لعل الله) قال الدنوشرى هى باقية على الترجى ولا تتعلق بشئ



(بسم الله الرحمن الرحيم)

هذا *(باب حروف الجر)*

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة فى الاسم من ظرفية أو غيرها (وهى عشرون حرفا) كما فى النظم (ثلاثة مضت فى) باب (الاستثناء وهى خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لاعادتها (وثلاثة شاذة) فى عمل الجر (أحدها متى فى لغة هذيل) بالتصغير (وهى) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و(سمع من بعضهم أخرجها متى كمه) أى من كمه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلى فى وصف السحاب

(شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج)

أى من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهى معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب فى بعض الاماكن تدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى (والثانى لعل فى لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم (لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم)

بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة (ولهم في لامها الاولى الاثبات) كما مر (والحرف) كقوله * على صروف الدهر اودولاتها * أنشده الفراء بجر صروف (و) لهم (في) لامها (الثانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما لعل الله يمكنني عليها * جهارا من زهير او أسيد فهذه أربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل (والثالث كي) لا تجر معربا ولا اسما صريحا (وانما تجر ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستفهامية) يقولون اذا سألوا عن علة الشئ كيمه) والاصل كيما فحذفت ألف ما وجوبا وجئ بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (والاكثر) عندهم (ان يقولوا لمه) باللام والمعنى لاي شئ كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها) فانها في تاويل الاسم (كقوله) وهو النابغة اذا أنت لم تنفع فضر فانما * (يراد الفتى كيما يضر وينفع) فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام (أي) انما يراد الفتى (للضر والنفع) أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية (قاله الاخفش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو (الثالث ان المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها) والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في الضرورة كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * (لسانك كيما ان تغر وتخدعا)

فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطاء متعد لاثنين أولهما أكل الناس وثانيهما السانك على حذف مضاف والمعنى أصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور والخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح (والاولى) فيما اذا لم تذكر ان بعد كي (ان تقدر كي مصدرية) ناصبة للمضارع بنفسها (فتقدر اللام قبلها) استغناء عن ذكرها بنيتها (بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا) فهذه ستة أحرف (والاربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام) وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى وبدأ منها بمن لانها أم حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر (نحو ومنك ومن نوح) ومثال الى (الى الله مرجعكم اليه مرجعكم) ومثال عن لتركبن (طبقا عن طبق رضي الله عنهم) ومثال على (وعليها وعلى الفلك تحملون) ومثال في (وفي الارض آيات وفيها ما تشتهي الانفس) ومثال الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر) وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا وهي بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة أحرف وهو منذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة (وتنقسم) بالنسبة الى عملها في الظاهر (أربعة أقسام) أيضا (ما لا يختص بظاهر بعينه وهو) ثلاثة (حتى والكاف والواو) نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شئ والطور (وقد تدخل) حتى و (الكاف في الضرورة على الضمير) فالاول كقوله أتت حتاك تقصد كل فج * ترجي منك انها لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني (كقول العجاج) يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا * (وأم أوعال كها أو أقربا)

ولكن الظاهر انها في هذا البيت معناها الاشفاق مثل لعلك باخع نفسك (قوله بجر الجلالة) هي مرفوعة محلا على المشهور فيما جر بحرف زائد أو شبهه وتقديرا على ما يقتضيه الفرق بين الاعراب المحلي والتقديري وما قرروه في معنى الاعراب المحلي والتقديري فانظر حاشيتنا على الفاكهي وقوله فضلا كخبر المبتدا (قوله ولا يجوز الجر الخ) قال الزرقاني أي ان لعل فيها لغات غير هذه الاربعة والجر انما هو بهذه دون تلك عندهم اه وما ذكره الشارح مستفاد من قول المصنف ولهم في لامها الخ فانه ظاهر في ان هذه اللغات خاصة بلعل الجارة فكان على الشارح ان ينبه على ذلك (قوله ان تقدر كي مصدرية) على هذا ينبغي اذا ظهرت ان بعدها ان تعرب بدلا من كي (قوله وسبعة تختص بالظاهر) قد بينا في الحواشي وجه ذلك وحكمة انقسام هذه السبعة الى الاقسام الاربعة فراجعها

(فصل) (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر صنيعه ان التضمين ليس تاويلا لعطفه على التاويل باو ولا يخفى انه تاويل فكان الاحسن ان يقول مؤول اما بحمله على الاستعارة واما بحمله على التضمين ثم هذا ظاهر ان كان التضمين قياسيا فان كان سماعيا كما هو المختار على ما مر في باب المفعول معه فلا مزية له على انابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل أسهل كما نص عليه في المغني لا يقتضي مزية ٤ التضمين المطلوبة بهذا الاخراج الكلام عن كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام المصنف في المغني في تقريره التضمين في مواضع يقتضي ان أحد اللفظين مستعمل في معنى الآخر لانه قال في وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أي فلن تحرموه وفي ولا تعزموا عقدة النكاح أي لا تقووا وحينئذ فمعنى قوله انه اشراب لفظ معنى آخر ان اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط فان هذا هو الموافق لذلك التقرير وان احتمل انه مستعمل في معناه ومعنى الآخر وقول ابن جني في الخصائص ان العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح في انه مستعمل في معنى الآخر فقط وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لانه استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة كما ستتضح ذلك وهذا أحد أقوال فيه وقيل ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة

الاخير

وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المغني ان فائدته ان تؤدي كلمة مؤدي كلمتين فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن الفصل الثاني والاربعون في مجاز التضمين وهو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله

فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون و بعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من أنوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم عضهة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف و كثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا وأو حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا وأتنا وحشيات

فلا ترى بعلا ولا حلائلا * (كه ولا كهن الا حاظلا)

فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاناث الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهي امرأة الرجل والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا (وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ) والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بمذ ومنذ وقتا * (فاما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه) بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة (فتقديره مذ زمن أن الله خلقه) فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر (أي مذ زمن خلق الله اياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة (وما يختص بالنكرات وهو رب) بضم الراء واليه الاشارة بقول الناظم و برب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته (وقد تدخل في الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى) من افراد وتذكير وفروعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة و ربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر

(ربه فتية) دعوت الى ما * تورث المجد دائما فاجابوا

فاتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي و كثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال

وما رووا من نحو ربه فتى * نزر كذا كها ونحوه أتى

(وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء) في القسم واليه أشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (نحو وتالله لأكيدن) أصنامكم (وترب الكعبة وتربي لأفعلن) حكاه الاخفش (وندر تالرحمن وتحياتك) حكاه سيبويه

(فصل في ذكر معاني الحروف الجارة) والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب وما أوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى وهذا

حقيق على أن لا أقول على الله الا الحق فيضمن حقيق معنى حريص ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه أيضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر * قد قتل الله زيادا عني * ضمن قتل معنى صرف لافادة انه صرفه حكما بالقتل دون ماعداه من الاسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا اهـ المقصود منه وفيه تصريح بان التضمين يجري في الاسماء بل صدر به وقول المغني اشراب لفظ يشملهما فاقتصار السعد والسيد على بيانه في الافعال جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالته في الافعال مجردة عن الدليل وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشاف وعجيب للمصنف في المغني حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر فاوهم انه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال السعد في تقرير كلام الكشاف وبيان انه لا يرى ان في التضمين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ثم قال ان الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو أحمد اليك فلانا معناه أحمده منهيا اليك حمده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين اهـ وفي قوله مع فعل آخر حذف مضاف أي مع حذف فعل * فان قلت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين * قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا أي منهيا اليك ضربه ولا تكفي القرينة واعترض عليه بان في كلامه تناقضا لان قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فان الثاني يدل على أن المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول وأجيب بان في كلامه تغليبا واطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم أو أراد بالفعل معناه اللغوي وكذا في قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المراد وذلك ان الداعي للسعد على ماقاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمين الفعل لمثله فالملاحظة في تضمين المذكور مثله وأشير بالحال عند بيان المعنى الى ذلك التضمين ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المجرد ولم يكن المحذوف في تضمين المذكور وأيضا في تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال وان منها العطف نحو الرفث الى نسائكم أي الرفث والافضاء الى نسائكم فقد غفل عن الباعث على هذا القول على انه لم يدع أحد الحصر وقال السيد ذهب بعضهم الى أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ماهو من متعلقاته

الاخير هو محمل الباب كله

فتارة يجعل المذكور أصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على أنه حال كما في قوله ولتكبروا الله على ماهداكم كأنه قال ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كقولك أحمد اليك فلانا كأنك قلت أنهي اليك حمده وحالا كما يدل عليه قوله يعني الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يؤمنون بالغيب أي يعترفون فانه لا بد من تقدير الحال أي يعترفون به مؤمنين اذ لو لم يقدر لكان مجازا عن الاعتراف لا تضمينا اهـ وقوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولا بمعنى ان المذكور يدل على ذلك كما يفيده قول السعد مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر والظاهر ان السيد موافقه على ذلك لانه لم يشر للرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع قول بعضهم ان في جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظرا ظاهرا لان الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة أحمد حالا من فاعل أنهي والمعنى أنهي حمده اليك حال كوني حامدا اهـ ويرد عليه انه ان أراد أن جملة أحمد حال في التركيب ففاسد أو في المعنى فالذي وقع فيه حالا انما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوني حامدا وقد ذكر السعد ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان السيد لم يقصد الرد عليه وانما أراد بيان وجه آخر ليفيد ان ذلك أمر اعتباري لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق أخرى منها أن يكون مفعولا كما في قولهم أحمد اليك الله أي أنهي حمده اليك ومن العجب أيضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية وأنت قد عرفت ان هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على ان في أحمد اليك زيدا تضمينا ووقع للمولى أبي السعود في أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بان الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل الى المنعوت بخلاف المدح وانه يرشد الى ذلك اختلافهما بالمفعول في كيفية التعلق في حمدته ومدحته فان تعلق الثاني تعلق عامة الافعال بمفعولاتها والاول مبني على معنى الانهاء كما في قولك كلمته فانه معرب عما تفيده لام التبليغ في قولك قلت له ولا يخفى ان هذا مخالف لكلام القوم ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشري له في رسالة التضمين وقوله وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه ان الانهاء من مفهوم الحمد فتعلق الجار به بالنظر لذلك فلا حاجة الى ادعاء التضمين فيه فليتامل ذلك اهـ فان أراد بكونه حسنا حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وان أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فانه وان أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يات فيه ببيان المرام بقي هنا أمران الاول ما أشار اليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له في

التحقيق بدان وانما الكلام فى أنهما هل يستويان دائما أو يترجح أحدهما فى بعض الاحيان والذى يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام بل تعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد المام فيترجح أخذها من المحذوف فى ولتكبروا الله على ماهداكم وان جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشاف المعنى لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين قال بعضهم لان الحمد انما يستحق ويطابق لما فيه من التعظيم وكما فى حديث أن تؤمن بالقضاء فالمعنى أن تؤمن معترفا بالقضاء لا ان تعترف بالقضاء مؤمنا الا ان ان والفعل يسبك بمصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى فى الكلام على ان ان تكسر وجوبا اذا وقعت حالا وان كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتى ولما يأتى لان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفى بعضها يترجح أخذها من المذكور كما اذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لافعلن فالمعنى أقسم بالله عالما لافعلن لا عكسه لان أقسم جملة انشائية لا تقع حالا الا بتأويل واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو فاماته الله مائة عام لان التقدير ألبثه الله مائة عام مماتا لا أماته الله مائة عام ملبثا لانه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والاصل كونها مقارنة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود اصالة فردود بانها انما تدل على كونه مرادا فى الجملة اذ لولاها لم يكن مرادا أصلا بل ان الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوى فى تفسير اذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا فانه فسر انتبذت باعتزلت وذكر أنه متضمن معنى أتت ومكانا ظرف أو مفعول ولا شك ان قوله من أهلها حينئذ متعلق بانتبذت الذى بمعنى اعتزلت لا بأتت ومما ينفطن له ان المراد بالصلة ماله دلالة على التضمن لارتباطه بالمحذوف الذى فى ضمن المذكور فيشمل ما اذا ضمن اللازم معنى المتعدى فان التعدية حينئذ قرينة التضمن لا ذكر الصلة أو اما اذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فان القرينة انما هو الجواب الثانى هل الخلاف فى كون التضمين سماعيا أو قياسيا مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعيا أولا والذى يخطر بالبال انه على القول بانه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص خلافا لبعضهم قال فى التلويح المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم ٦ فى آحاد المجاز أن تنقل

عند الكوفيين و بعض المتأخرين

باعيانها عن أهل اللغة وذلك لاجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التى لم تسمع باعيانها من أهل اللغة وهى من طرق البلاغة وشعبها التى بها ترفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان كذلك ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق وتمسك المخالف بانه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير انسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة وأبا الابن للسببية واللازم باطل اتفاقا وأجيب بمنع الملازمة فان العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضى ليس بقادح لجواز أن يكون لمانع مخصوص فان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى وذهب المصنف رحمه الله الى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير انسان لانتفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة فى أخص الاوصاف أى فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به كالشجاعة للاسد فان قيل الطول للنخلة كذلك قلنا العلل الجامع ليس مجرد الطول بل مع فروع وأغصان فى أعاليها وطراوة وتمايل فيهما اه ولا شك أنه على القول بان التضمين مجاز فهو مجاز لغوى علاقته تدور على المناسبة وهى مع أنها ليست مما نصوا عليه فى العلامات أمر مشترك بين افراده لكن الذكى يرجعها فى كل موضع الى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة وبذلك يمتاز بعض الافراد عن بعض آخر والتخلف فى بعض الافراد ان فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغى أن يحقق المقام وكل من حققه مع اطالته الكلام ولنا رسالة فى التضمين فريدة حررناها فى مبادى الاشتغال قبل الوقوف على افراده بالتصنيف ممن سبقنا وقصدنا مما حررنا هنا تتميم الكلام عليه فاذا أرخينا عنان القلم وهو العذر فى هذا التطويل ولعله لا يمل عند أرباب التحصيل وحيث كان الامر كذلك فنتمم الكلام على بقية الاقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذى ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من الحقيقة التى قصد بها معنى آخر يناسبها ويتبعها فى الارادة وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب وذلك ان الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك آذيتنى فستعرف التهديد وان زيدا قائم انكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية اه والمراد من التبعية فى قوله لكن قصد بتبعيته التبعية فى اللفظ كما يصرح به قوله فى حواشى المطول فى بحث الاستعارة عند الكلام على قوله * أسد على وفى الحروب نعامة * لا ينافى تعلق الجار به اذا لوحظ مع ذلك المعنى ماهو لازم له ومفهوم منه من الجراءة والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمين ان فى التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا فى المقام اصالة وبه يفارق

التضمين الكناية وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعا مقصودا في المقام أصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد على وجه المبالغة وذلك يغني عن القصد الى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين ان قيد تبعه في الارادة يخرج المعنى الآخر عن حد الاصالة في القصد والامر في التضمين ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه أوفر اه ومن العجب انه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بانه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ٣ لان اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصلي توصلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير الا لتصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى المكني به قد لا يقصد وفي التضمين يجب القصد الى كل من المضمن والمضمن فيه اه ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان أراد انه لا يقصد أصلا فممنوع لتصريحهم بخلافه وان أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته في بعض المواضع لا ينافي ارادته في بعض آخر وحاصل ما أشار اليه السيد ان الكناية في بعض الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصلي ولو كان التضمين منها لاستعمل استعمالها في وقت ما ويجاب كما قال العصام بانه قد يجب في بعض الكناية شئ لا يجب في جنسها ولذلك سمي باسم خاص اه فان قيل اذا ما شرط في التضمين وجوب ارادة المعنيين نافي الكناية لان المشروط فيها جواز ارادته أجيب بان المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود لاخراج المجاز لا الجواز بمعنى الامكان الخاص لظهور ان عدم ارادة الموضوع له لا مدخل له في خروج المجاز حتى لو وجب ارادته خرج أيضا وأورد بعضهم على قول السيد ان التضمين يجب فيه القصد الى المعنيين انه ممنوع وادعى انه وارد على طريق الكناية قال ألا ترى ان معنى الايمان جعله في الامان وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الاصلي وأرأيتك بمعنى أخبرني اه وهو باطل لما انه مفوت لفائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل أرأيتك بمعنى أخبرني من التضمين غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمين قولا آخر لو صح كان سابعا وهو ان دلالته غير حقيقة ولا تجوز في اللفظ وانما التجوز في اضافته الى المعمول وفي ٧ النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جني وقال ألا ترى انهم حملوا النقيض على نقيضه فعدوه بما يتعدى به كما عدوا أسر بالباء حملا على جهر وفضل بعن حملا على نقص ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته وانما هو تصرف في النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص واستدل به لمذهب في التضمين جعله مغايرا لهذا وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ولهذا قابله بعضهم به فانه قال في المغني في بحث على وقد تكلم على قوله * اذا رضيت على بنو قشير * يحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط بفضله وكرمه وبقي قول آخر ان ثبت كان ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالجملة لا بد في التضمين من ارادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق في الكناية فان أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة وبما قررناه اندفع ما قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقي وان كان فيهما لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب لان كلا من المعنيين ههنا مراد بخصوصه اه المقصود منه ولا يخفى انه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمين لما اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه ثم قال ان التضمين على المعنى الذي قررناه لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل لانه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي وهو فيه غير متعذر نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز وبين ان الحق انه ركن مستقبل من أركان البيان كالكناية والمجاز المرسل وان فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وفي قوله ان المعنى الحقيقي في التضمين غير متعذر نظر لانه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ولا بد من المصير الى المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لان القرينة في المجاز انما تمنع من ارادة الحقيقة فقط فاحفظه فانه مما يقع فيه الغلط ثم انه علم من كلامه ان في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الاقوال وهو القول الثاني المتقدم كما عرفت تحقيقه مما مر فدعوى ان شبهة الجمع في التضمين مطلقا واهية دعوى باطلة ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وان كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فمن قال انه اعترض عليه بذلك فقد افترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا يجعلون ذلك شاذا) قال الزرقاني لعل الواو زائدة اه ولم يظهر لي وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله يحمل الباب كله

المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا قاله في المغني (لمن سبعة معان أحدها التبعيض) عند الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامته

٣ قوله لان اللفظ الخ هكذا في النسخ التي بايدينا ولعل فيه سقطا والتقدير فلا يرد لان الخ

(قوله وجعل المانعون هذه الادلة الخ) قال في الجنى الداني فان قلت فما تصنع بنحو لله الامر من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن أبي الربيع في شرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف في صحة وقوع من هنا اه ورأيت بخط المصنف مانصه ذكر ابن اياز في نتيجة القواعد قبل و بعد يستعملان للزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى بهما المكان لثلاثة أوجه امتناعهم من اضافتهما الى الفعل بغير سابك نحو من قبل أن تاتينا والاخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي والوادي قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظروف مكان كفوق وتحت اه والجواب عن الاول انهما ليس اسمين لشيء من أوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعملا للدلالة على التقديم والتاخير فلم يكونا أصلي الموضع للزمان فلذا لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليهما حكم الصفات حين ترك موصوفها وهذا يصلح جوابا عن الاول أيضا (قوله من تاسيس أول) قال في المغني ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير زمان اه بقي ان التاسيس مكان فما معنى التاويل به الا أن يقال المقصود أن لا يكون الابتداء في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الدنوشري صحة هذا موقوفة على ان معنى الحديث ان المطر كان ابتداؤه صلاة الجمعة لا أول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر ابتداؤه أول يوم الجمعة فلا يتاتى هذا التقدير فليتامل اهـ وأقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لان فيه ان أعرابيا قام والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب وشكى أولا قلة المطر وثانيا كثرته أو شكى غيره الكثيرة فراجعه (قوله نحو ومن محمد الخ) يمكن ردها في مثل ذلك للابتداء في المكان كما بيناه في الحواشي (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا في زيادة غيرها

جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تنالوا البر (حتى تنفقوا مما تحبون) أي بعض ما تحبون (ولهذا قرئ بعض ما تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثاني بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان أي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع حال (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب) فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور أو زائدة على رأي الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذي أسرى بعبده ليلا (من المسجد الحرام) الى المسجد الاقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه و(خلافا لاكثر البصريين) في منعهم ذلك (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن تقوم فيه فيه رجال (والحديث) وهو قول أنس رضي الله عنه (فمطرنا من الجمعة الى الجمعة) رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن الى الغد حكاه الاخفش في المعاني (وقول الشاعر) النابغة الذبياني يصف السيوف

(تخيرن من أزمان يوم حليمة) * الى اليوم قد جربن كل التجارب

فمن أزمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيا للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في البيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحرب ابن أبي شمر وخة والتجارب جمع تجربة وجعل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الآية من تاسيس أول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار أزمان و كذلك ما أشبهها وأجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو ومن محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة) فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم ألا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من أحد فهي لتاكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما أفادت مجرد التوكيد لان ما جاء أحد وما جاء من أحد سيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بان المراد من زيادتها كونها تاتي في موضع يطلبه العامل بدونها قاله عصير مقحمة بن طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفي) باي أداة كانت (أو نهي) بلا (أو استفهام

ذلك لانها أم الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لثقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان في الارتشاف والمصنف في المغني لكن لم يقيد ابن الناظم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والسفاقسي فانهما نقلا في الكلام على قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلاما عن ابن عطية ونظرا فيه بان كم ان كانت خبرية فلا تزاد من في الخبر وان كانت استفهامية فتعلق الاستفهام المفعول الاول لا الثاني الا أن يقال بجوازه لانسحاب الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح في جواز زيادة من بعد كم الاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون هل دائما لطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بها فليتامل (قوله اما فاعلا) قال الدنوشري قال بعضهم اعلم أن زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقولك ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والعلة في ذلك ان زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر انما تدخل لتعدي الافعال الى الاسماء والتعدية انما هي للمنصوب واذا زدتها في المرفوع أوقعتها في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل الى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب أحسن (قوله أو مفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من انها تزاد في ظرف أو مصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا منهما مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المغني تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ثم ذكر ان أبا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجعه قال الدماميني وقد يشكل قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع الخ بانه قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو بمعناها في المفعول ٩ معه ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح أبو البقاء بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضرونك من شيء وقال ان من شيء بمعنى ضر فلعل المصنف أطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح

(٢ تصريح ني)

قيد بقوله به ليكون في المفهوم تفصيل فتامل (قوله أو مبتدأ) قال الدنوشري قال بعضهم تزاد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعول ظننت وفي أول مفاعيل أعلمت وفي أول مفعولي أعطيت وفي ثانيهما وفي مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه أقول من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله له أي ليس على النبي اثم فيما قدره الله له ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله له ظرفا وقول المولى أبي السعود اي ما صح وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والاتيان بقيد مستغنى عنه وهو الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب أن يكون بمعنى الاثم فتدبر (قوله نعته على المحل) هذا بناء على المجرور بحرف زائد اعرابه وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وهو وان وقع التصريح به في كلام كثيرين مشكل كما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشري هذا سمع كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث فخل عني قيل من في الموضعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أي قد كان هو أي كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وتخريج ذلك أيضا على ان التقدير قد كان شيء من مطر فحذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو من اقامة الصفة مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا ان ما نقله بعض أصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من ان ذلك محله ما لم يقم غيره مقامه مردود فليتامل وقوله فهذا التخريج فاسد الى آخر ما علل به الفساد قد يمنع بان هذا المخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن أن يكون مراده ان هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام

بهل) خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اه ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما (و) الثاني (أن يكون مجرورها نكرة) كما مر (و) الثالث (أن يكون) مجرورها المنكر (اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر) فذكر فاعل يأتيهم (أو مفعولا به نحو هل تحس منهم من أحد) فاحد مفعول تحس (أو مبتدأ نحو هل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا مخبر عنه بفعل على الاصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في

موصوفها بعد حذفه ولعل هذا مراده تأمل اهـ أقول كأنه أراد ببعض المشايخ الشهاب القاسمي فقد قال ذلك فيما كتبه بهامش ابن الناظم في آخر باب النعت واعترضه بعض الفضلاء بأنه ان أراد بسد مسده ما يصلح للفاعلية فالجار والمجرور ليس كذلك وان أراد ما يحل محله مطلقا أشكل انهم في قوله تعالى ثم بدا لهم الآية احتاجوا الى التأويل ما أمكن ولو صح ما ادعاه لما احتاجوا اليه وأجيب باختيار الثاني لكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الآية (قوله والثاني نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) قال الدنوشري كونها في هذه الآية للظرفية مخالف لقول البيضاوي انها فيها البيان اذا فحينئذ تكون من لبيان الجنس (قوله وزاد في المغني الخ) ١٠ لم يرد ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظر في كثير منه ففي كلام الشارح ايهام ما لا ينبغي

شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما (الخامس معنى البدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) أي بدل الآخرة وأنكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء نقله في المغني وأقره المغني (السادس الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالاول (نحو ماذا خلقوا من الارض) أي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية قاله في المغني (و) الثاني نحو (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) أي في يوم الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم (يغضي حياء ويغضى من مهابته) * فما يكلم الاحين يبتسم أي يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالعين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون واقتصر في النظم على قوله
بعض وبين وابتدئ في الامكنه * بمن وقد تاتي لبدء الازمنه
وزيد في نفي وشبهه فجر * نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أي عن ذكر الله تاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم أي عليهم وخرجها المانعون على التضمين أي منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي أي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ قاله أبو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله
* وانا لمما نضرب الكبش ضربة * قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر للغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك وأسقطها هنا لما في بعضها من الرد (واللام اثنا عشر معنى أحدها الملك نحو لله ما في السموات) المغني (الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص) والاستحقاق فالاول (نحو السرج للدابة) والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك المغني (الثالث التعدية) الى المفعول به (نحو ما أضرب زيدا لعمرو) لان ضرب متعد في الاصل ولكنه لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الفعل باق على تعديته

(قوله وهو الفصل الخ) قال في المغني بعد ان نقله عن ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء أو بمعنى عن (قوله نحو ينظرون من طرف خفي الخ) قال في المغني والظاهر انها للابتداء وقال الدماميني ان أريد بكون الطرف آلة للنظر فن بمعنى الباء كما قال يونس وليس الظاهر حينئذ كونها للابتداء كما قال المصنف وان أريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتامله (قوله نحو لن تغني عنهم أموالهم الخ) قال في المغني وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل وقدم في بحث البدل ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء (قوله وانا لمما نضرب الخ) تمامه * على رأسه تلقي اللسان القم من * قال في المغني والظاهر ان من فيهما ابتدائية أو ما مصدرية وانهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب (قوله فجعلته غاية لرؤيتك) قال الزرقاني اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو ان محل الابتداء هل هو شيء آخر او محل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل أسقطها لان غرضه محاذاة كلام الناظم الا تراه تبعه فيما ذكره مع انه يستظهر خلاف ما ذكر (قوله بين معنى وذات) لا يرد عليه نحو النار للكافرين مع كونها للاستحقاق لا للاختصاص لان النار لا تختص بالكفار لدخول العصاة فيها وذلك لان الاصل عذاب النار والعذاب معنى ولم

(قوله وانما هي مقوية الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه ان العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخرا و يجاب بان الكوفيين قد لا يسلمون هذا الشرط و يلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بنحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فليتأمل (قوله و يشرب) قال الدنوشري اطلاق يثرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها بيثرب يستغفر (قوله يا بؤس للحرب) تعجب من شدة الحرب والبؤس الشدة مهموز و يخفف بابدال الواو (قوله وهو مشكل لان من شان الخ) قال الزرقاني هذا الاشكال ممنوع لانه لا يلزم من الاضافة كون العامل المضاف (قوله ورد بقوله ولا الله يعطي الخ) قال الزرقاني يجاب بان هذا شاذ لقوة العامل وحيث كان شاذا فكيف يتأتى الرد به أنظر المغني يظهر لك ان ما هنا غير حسن والذي أوقعه في ذلك ان المصنف ذكر هذا بعد كلام ابن مالك فاعتقد الشارح انه مرتبط به وليس كذلك بل هو مرتبط باول الكلام (قوله وهو مشكل فان الزائدة المحضة الخ) قال الزرقاني الجواب عنه انا لا نسلم انها متعلقة أو غير متعلقة في آن واحد بل يجوز ان تتعلق نظرا الى كونها مقوية و يجوز ان لا تتعلق نظرا الى كونها زائدة فلم يجتمع الامران في وقت واحد وبهذا يجاب عن قولهم معدية وغير معدية أي يجوز أن تكون معدية نظرا الى كونها مقوية و يجوز أن تكون غير معدية نظرا الى كونها زائدة قاله بعض شيوخنا اه وقوله فلم يجتمع الامران في وقت واحد محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامران من جهة واحدة وعبارة الدنوشري يرد بان جهة الزيادة من جهة ان العامل يتعدى بنفسه وجهة الاصالة باعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدنوشري أي من التعجب وهي حينئذ مكسورة على أصلها لانهم قالوا لام الجر مكسورة الا مع الضمير ما عدا الياء والا مع المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب ينافيه ما صرحوا به في باب التعجب ان الصيغة كلها للتعجب وقد يجاب بالتزام ما قالوه في باب التعجب ويكون تسميتهم هنا التعجب كتسميتهم الطلب للتمني

ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه ابنه قال الموضح في المغني والاولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه المغني (الرابع التعليل كقوله) وهو أبو صخرة الهذلي

(واني لتعروني لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر

أي لاجل ذكري اياك المغني (الخامس التوكيد وهي الزائدة) وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان

وملكت ما بين العراق و يثرب * (ملكا أجار لمسلم ومعاهد)

أي أجار مسلما وهي بالجيم وقال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له. اه (وأما ردف لكم فالظاهر انه) أي ردف (ضمن معنى اقترب) فاللام صلة له زائدة و به جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب (فهو مثل اقترب للناس حسابهم) اه ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان قال في المغني أرجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق اه وهو مشكل لان من شان المضاف أن يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المغني (السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو و (نحو مصدقا لما معهم) ونحو زيد معط للدراهم ونحو (فعال لما يريد) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله

* ولا الله يعطي للعصاة مناها *

(واما بتأخره عن المعمول) مع اصالته في العمل (نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون) والاصل والله أعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما أخر الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم (ولا معدية محضة) لاطراد صحة اسقاطها (بل هي بينهما) فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قويته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين متنافيين المغني (السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى) أي الى أجل مسمى المغني (الثامن القسم) وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة (نحو لله لا يؤخر الاجل) أي تالله المغني (التاسع التعجب نحو لله درك) أي ما أكثر درك بالدال المهملة المغني (العاشر الصيرورة) عند الاخفش وتسمى أيضا لام العاقبة ولام المآل (نحو

على ما حققه السيد من أنه مجاز من نسبة ما للكل للجزء تامله (قوله علة للولد) قال الزرقاني لعله للولادة (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس)
أي بعده لان الوقت انما يدخل وتعلمه بالدلوك فلا تقام الصلاة الا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشري من ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤية وأفطروا الرؤيته وقول متمم بن نويرة فلما تفرقنا كأني ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
(قوله وللتمليك وشبهه) قال الدنوشري هذا تقدم في أول مبحث الكلام فليتامل ثم ظهر ان الاول للملك وشبهه وهذا للتمليك وشبهه
وفرق بين الملك والتمليك اه والفرق ان الاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح
المفتاح ان العلم والتعليم بالذات ١٢ واحد وبالاعتبار اثنان فان شيا واحدا هو انسياق ما الى تحصيل مجهول بمعلوم يسمى بالقياس
الى الذى يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذى يحصل منه تعليما وقال المسعودي في شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقيل فتامل وأنظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التامل في الحاشية بانه يلزم عليه اما قيام الصفة الواحدة بالذات بالمحلين واما حمل الشئ على شئ آخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه بحث لان قيام الصفة الواحدة بالذات بمحلين انما يكون محلين لو كانت الصفة واحدة بالشخص وانها ليست كذلك وأما اذا كانت واحدة بالنوع فيجوز ان يقوم بعض جزئياته بمحل والآخر بمحل آخر وأما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لان من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يسلم
ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو التعليم تامل وأيضا لا مانع من قيام الشئ بشئ جمعا
آخر مع انتفاء مبدأ المحمول ألا ترى انه يقال الضوء مضئ مع انتفاء مبدأ المحمول والا لزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى باء الآلة
والظاهر أن المراد بالاستعانة الاعانة لا طلبها فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الاوضح العوضية وكأنه أراد بالمصدر
الحاصل به (قوله يعني من أهل السنة) كذا قال الدماميني قال والا فلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا أشكل ان المعتزلة قائلون باستحقاق
الطائع الذى لا ذنب له والذى له ذنب ومات تائبا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا لذلك وسببا فيه فكيف يتاتى
على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث وقال الشمني وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائبا
وأما اثابتهما بدخول الجنة فبفضل الله ورحمته وأيضا فهم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله

لدوا للموت وابنوا للخراب) * فكلكم يصير الى الذهاب
فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما وما لهما الى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعنى (الحادى عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أي بعده) وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى (الثاني عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يخرون للاذقان) جمع ذقن (أي عليها) ومجازا نحو وان أسأتم فلها أي عليها قاله في المغني وتاتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قل لعبادى قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أي عند مجيئه اياهم قاله أبو الفتح وبمعنى من نحو * ونحن لكم يوم القيامة أفضل * أي نحن أفضل منكم يوم القيامة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أي عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النظم على قوله

واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا وتعليل قفي وزيد

(وللباء) الموحدة (اثنا عشر معنى أيضا أحدها الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتاتى على هذا الوجه الاكمل الا بها حكاه في المغني وهو أحد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة والاظهر عنده المعنى (الثاني التعدية) بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أي أذهبه) وقرئ أذهب الله نورهم وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المعنى (الثالث التعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا (كبعتك هذا) الثوب (بهذا) العبد فدخول الباء هو الثمن أو معنى نحو كافات احسانه بضعف فدخول الباء هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدر باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعني من أهل السنة في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين

جمعا بين الادلة اهـ المغنى (الرابع الالصاق) وهو أصل معانيها قال سيبويه وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله قال فى المغنى ثم الالصاق حقيقى (نحو أمسكت بزيد) أى قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد اهـ فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به ثم الحقيقى نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت ان امساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما المغنى (الخامس التبعيض) أثبته الاصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعى مذهبه فى مسح بعض الرأس فى الوضوء والمقام عنده من الادلة المغنى (السادس المصاحبة) وهى التى يصلح فى موضعها مع أو يغنى عنها وعن مصحوبها الحال (نحو وقد دخلوا بالكفر أى معه) أو كافرين المغنى (السابع المجاوزة) وهى التى يحسن فى مكانها عن قيل وتختص بالسؤال (نحو فاسال به خبيرا أى عنه) بدليل يسالون عن أنبائكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام أى عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن أصلا وتاولوا ما ورد من ذلك المغنى (الثامن الظرفية) وهى التى يحسن فى مكانها فى ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية (نحو وما كنت بجانب الغربى أى فيه و) الزمانية (نحو نجيناهم بسحر) أى فيه المغنى (التاسع البدل) وهى التى يحسن فى مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصحابى رضى الله تعالى عنه (ما يسرنى أنى شهدت بدرا بالعقبة أى بدلها) المغنى (العاشر الاستعلاء) وهى التى يحسن فى موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من ان تامنه بقنطار أى على قنطار) قاله الاخفش ويدل له هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون أى مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المغنى (الحادى عشر السببية) وهى الداخلة على سبب الفعل (نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم) أى لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحدهما فى الآخر خلافا لابن مالك فانه أدرج باء الاستعانة فى باء السببية وعدهن مفرداته المغنى (الثانى عشر التوكيد وهى الزائدة وتزاد مع الفاعل (نحو كفى بالله شهيدا و) مع المفعول (نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة و) مع المبتدا (نحو بحسبك درهم و) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتاتى الباء للقسم وهى أصل أحرفه وتستعمل فى القسم الاستعطافى وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد أى أسالك بالله مستحلفا وغير الاستعطافى وهو المؤكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد أحسن بى أى الى وقيل ضمن أحسن معنى لطف وللتعدية نحو بابى أنت وأمى أى فداك أبى وأمى واقتصر الناظم على قوله

والظرفية استبن ببا * وفى وقد يبينان السببا

بالبا استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق

(ولفى ستة معان) أحدها (الظرفية حقيقية مكانية أو زمانية) فالاولى (نحو فى أدنى الارض و) الثانية (نحو فى بضع سنين) فادنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليهما فان أدنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع (أو مجازية) اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم فى

نحو جاء زيد مع الامير فان قيل جاء الامير مع زيد كان على خلاف الاصل كما فى المطول فى بحث الكناية فالاصل فى الباء ان تدخل على التابع نحو بعت العبد باثوابه اهبط بسلام منا وفرق ابن مالك فى شرح المنار بين استعمال الباء التى للصاحبة وبين مع أن مع لابتداء المصاحبة والباء لاستدامتها (قوله أى معه) وليست للتعدية اذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به (قوله فاسال به خبيرا) فالسؤال تجاوز الله الى الخبير حيث كان الخبير هو المسؤل والضمير فى به راجع للرحمن ومر فى الكلام على الديباجة ما يتعلق بمتعلق به فراجعه (قوله وتاولوا ما ورد من ذلك) أى على ان الباء فى الآية الاولى سببية كما فى المغنى أو تجريدية كما قاله الرضى والتقدير واسال بسؤاله خبيرا وفى الثانية بمعنى مع (قوله البدل) فرق الشهاب القاسمى بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الالفية (قوله ما يسرنى الخ) أى بل الذى يسرنى شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا فى الخبر الغير الموجب وزيادتها فيه قياسية وقد تزاد فى الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها * ومنعكها بشئ يستطاع * وزاد فى المغنى انها تزاد فى الحال المنفى عاملها كقوله * فما رجعت بخائبة ركاب * والتوكيد قال وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن (قوله حقيقية أو مجازية) قد يجتمعان نحو ان المتقين

في جنات وعيون وفواكه ونعيم ٢ استعمل الظرف في حقيقته بالنسبة الى الجنات وفي مجازه بالنسبة الى العيون والفواكه والنعيم ومن لا يرى ذلك يقدر وفي عيون وفواكه فتكون في الثانية مجازا محضا شبهها في كثرتها بالظرف المحيط بالمظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالاولى ان يجعل الجميع مجازا والتقدير في لذات جنات أو في نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم انه نوع خارج عن النوع عن السابقين وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول أي مجازية كذلك أي مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أفضتم) أي لا فيه اذ لا مس في الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله ان في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف لكن الشارح تبعا للمصنف في المغني على ما في حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا يخفى على العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف معاني الاسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية ووهم صاحب التلخيص فقسره بالمجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحدا منهما فالحق في ١٤ تقرير الاستعارة انه شبه استعلاء المصلوب على الجزع بظرفية المقبور في قبره ثم استعمل في المشبه في الموضوعة للمشبه به أعني الظرفية فجرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية وبتبعيتها في على وفي (قوله المقايسة) المراد بها الاضافة والنسبة فقوله في الآخرة أي بالاضافة والنسبة اليها (قوله فما متاع) أي تمتع أي التمتع بالحياة الدنيا وليست في هنا للظرفية اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالآخرة (قوله جمع كلوة) قال الدنوشري هو بالواو ولغة في كلية بالياء كما قال الجوهري (قوله أجازه ابن مالك وحده) قال الزرقاني عبارة المغني أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر عن تثق على حمله على ظاهره وفيه نظر اه قال الدماميني قوله وفيه نظر الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر عن تثق لا تتعين الباء مؤنثا فيه للزيادة على أن يكون الاصل فانظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلة على من اذ يجوز كما ان تكون استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله بمن تثق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) في اعراب السفاقسي وعدى اركبوا بفي لتضمنه معنى صيروا أو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا ما فيها فمفعول اركبوا محذوف وقيل في زائدة للتوكيد اه الداعي الى هذا كله ان ركب متعد بنفسه لانه يتصل به هاء غير المصدر نحو الحوادر كبته ويبنى منه اسم مفعول تام نحو الحوادم كوب وجميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى اذا ركبا في السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله على مجرورها) أي حقيقة كما مثل أو مجازا نحو أولئك على هدى وانك لعلى خلق عظيم شبه التمكن من الهدى والاخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليهما بمن على دابة يصرفها كيف شاء وكذلك قولهم عليه دين قال س كان شيئا اعتلاه

٢ قوله نحو ان المتقين الخ هذا مثال وليس كله لفظ آية اه

القصاص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس (نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الآية (و) الثاني (السببية نحو لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أي خضتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا في أمم) أي مع أمم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبي وهو التي يحسن موضعها على (نحو ولأصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها وقيل ان هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور (و) الخامس (المقايسة) وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق (نحو فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل) أي بالقياس الى الآخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبي (كقوله) ويركب يوم الروع منا فوارس * (بصيرون في طعن الاباهر والكلا)

أي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتأتي في بمعنى من نحو وفي تسع آيات أي منها قاله الحوفي والتعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر والتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض أجازه الفارسي في الضرورة وأجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن ببا * وفي وقد يبينان السببا

(وعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء) على مجرورها وهو الغالب (نحو وعليها وعلى الفلك تحملون) أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (والثاني الظرفية) كفي قاله الكوفيون (نحو ودخل المدينة (على حين غفلة) أي في حين غفلة والثالث المجاوزة) كعن (كقوله) وهو نحيف العامري

(اذا رضيت علي بنو قشير) * لعمر الله أعجبني رضاها

(أي) اذا رضيت (عني) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها

فأشار الى مجاز التشبيه (قوله وقال الكسائي حمل على نقيضه الخ) الحمل على النقيض كثير في كلامهم كالحمل على النظير كما مر في باب التعدي واللزوم ويأتي في باب علامة التأنيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمين الذي قاله في المغني غايته ان الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمين اشراب لفظ معنى آخر يشتمل ذلك فتدبر (قوله نحو ولتكبروا الله على ماهداكم) قال الدماميني يحتمل التضمين كما صرح به الزمخشري أي ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم قال واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ماهدانا والحمد لله على ما أولانا في الحمد بعد تعدية التكبير بعلى اه وايضاحه انه لو كان وقوع على في الآية لتضمين التكبير معنى الحمد لكان في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد لله في البين قال الدماميني وفيه أي في الاعتراض نظر لان ١٥ المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني اه ولعل مراده ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزمخشري معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها والتقدير الاعرابي أن يقول لتحمدوا الله بالتكبير على ماهداكم اه وهذا بناء على التضمين اشراب لفظ معنى آخر وهو وان كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشرنا اليه سابقا (قوله والتعويض) أي من أخرى (قوله المجاوزة) قال الدنوشري فسرها الرضي رضي الله عنه بانها بعد شئ عن مجرورها الى آخر ما قال فليراجع وأقول هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا شبه انصراف البصيرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه (قوله والتقدير طبقا متباعدا عن طبق) هذا هو التضمين على طريق المحققين فضمن الركوب معنى التباعد وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الامر ان الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور فالمناسب أن يقول متباعدين عن طبق (قوله ولا أنت مالكي فتسوسني) قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كما أنه في كلام الشاعر يحتملهما نحو ما تأتينا فتحدثنا رفعا ونصبا أي ولا أنت مالكي فكيف تسوسني أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب في البيت فالفتحة مقدرة كما في قوله فما سودتني عامر عن وراثة * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب * وليس بضرورة فقد قرئ في الشواذ الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح باسكان الواو من يعفو الذي اهـ من الدماميني

مؤنثا و يحتمل أن يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه أي في التعدي وهو سخط وقال أبو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كمع عند الكوفيين (نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم أي مع ظلمهم) وتأتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ماهداكم أي لهدايته اياكم و بمعنى عند نحو ولهم علي ذنب أي عندي ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس أي منهم وموافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول على الله الا الحق أي بان لا أقول وبذلك قرأ أبي و زائدة للتعويض وغيره فالاول كقوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

أي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور

أبى الله الا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاه تروق

زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على أن على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله أي لكنه واقتصر الناظم على قوله * على للاستعلا ومعنى في وعن * (ولعن أربعة معان أيضا أحدها المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه (نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس) والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله في المغني (الثاني البعدية) بالباء الموحدة (نحو لتركبن طبقا عن طبق أي حالا بعد حال) ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني (الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه أي عليها) ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني (وكقول الشاعر) وهو ذو الاصبع العدواني واسمه الحدثان بن الحرث ابن محرث (لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عني) ولا أنت دياني فتخزوني (أي على) لان المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله في المغني ولاه أصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مفاخر آبائه والديان المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني (الرابع التعليل نحو

(قوله أي مانترك الهتنا صادرين الخ) هذا هو التضمين على طريق المحققين وهو الذي أراده الزمخشري (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذي الخ) قال بعضهم ولو قيل ان من في الآية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال في المغني والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى (قوله ولا تك عن حمل الخ) عجز بيت صدره

وآس سراة الحي حيث لقيتهم * والرباعة بكسر الراء قال في المغني نحو الحمالة اهـ والحمالة أقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنيا في ذكري) قال في المغني والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر (قوله ان نفس أتاها الخ) نفس مرفوع بفعل دل عليه قوله أتاها أي ان هلكت نفس لان من أتاها حمامها تهلك (قوله نحو فكانت وردة كالدهان) قال السجستاني أي صارت كلون الورد يقال معنى وردة أي حمراء في لون الفرس الورد والدهان جمع دهن أي تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم الاحمر اهـ ويشهد للاول يوم تكون السماء كالمهل وهو دردي الزيت وقيل ما أذيب من النحاس وشبهه ورأيت

وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك أي لاجله) قال في المغني ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركي أي مانتركها صادرين عن قولك وهذا رأي الزمخشري اهـ وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس أي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيأ أي بدل نفس وفي الحديث صومي عن أمك أي بدل أمك والظرفية كقوله * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا * أي في حمل بدليل ولا تنيا في ذكري وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم على قوله * بعن تجاوزا عني من قد فطن * وقد تجيء موضع بعد وعلى (وللكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثاني التعليل) أثبته قوم ونفاه الاكثرون (نحو واذكروه كما هداكم) فالكاف تعليلية وما مصدرية (أي لهدايته اياكم) وأجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة وأحسن كما أحسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الاخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو رؤبة (كيف أصبحت قال كخير أي على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الاخفش قولهم كن كما أنت أي على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الاعاريب والثاني أن ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أي كالذي هو أنت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أنيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وأنت مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كائن والخامس ان ما كافة أيضا وأنت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالين المعنى (الرابع) من معاني الكاف (التوكيد

بخط المصنف في التذكرة ما نصه وقال الملحدون ما وجه التشبيه في فكانت وردة كالدهان وتكرير فبأي آلاء ربكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وانما حق ذلك أن يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الاول انه قيل معناه ان السماء تتلون من الفزع الاكبر كما تتلون الدهان المختلفة وان الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلي وقيل الدهان الجلد الاحمر وأما الجواب عن الثاني فان من أنذرك وخوفك من عاقبة ما تصير اليه فقد أنعم عليك ألا ترى أنه سبحانه قد قال وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث بشيرا لمن آمن ونذيرا لمن كفر فجعل الانذار رحمة كما جعل التبشير وكذا كل من عليها فان فاذا انشقت السماء فيه انعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم مما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رأفة بقوله ويحذركم الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر ان الخاص هو الذكر والعام الهداية والاصل اهتدوا كما هداكم (قوله ثم عدل عن ذلك) أي عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذكر (قوله وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الاصح (قوله حذف خبره) أي كما أنت عليه وفيه حذف العائد المجرور بحرف لم يجر مثله الموصول (قوله أي الذي هو أنت) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ) أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه (قوله والسادس ان ما زائدة) لم يذكر هذا في المغني وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا يقتضي المغايرة لان تفسيرهما فيما مر بالمستقبل والماضي ليس على جهة التقييد

(التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء أي ليس مثله شيء) كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال

* فصيروا مثل كعصف مأكول * زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اهـ واقتصر الناظم على قوله

شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى وزائدا لتوكيد ورد

(ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية) مثال الى في المكان (نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى و) مثالها في الزمان (نحو) ثم (أتموا الصيام الى الليل و) مثال حتى في المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها و) مثالها في الزمان (نحو سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله * للانتها حتى ولام والى * (وانما تجر حتى في الغالب آخر) نحو حتى رأسها (أو متصلا بآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كما مثلنا) واذا ثبت انها لا تجر الا آخرا أو متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لان النصف ليس آخرا ولا متصلا بالآخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله

عينت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اهـ وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (ومعنى كي التعليل) نحو جئت كي أقرأ أي للقراءة (ومعنى الواو والتاء) المثناة فوق (القسم) نحو والله وتالله (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية) في الزمان فيكونان بمعنى من (ان كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر * (أقوين من حجج ومن دهر)

أي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها أيضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى وأقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * (وربع عفت آثاره منذ أزمان)

أي من أزمان وقفا أمر للواحد بلفظ الاثنين على حد ألقيا في جهنم أو بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف وأصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وامحت وآثاره جمع أثر (و) معنى مذ ومنذ (الظرفية) فيكونان بمعنى في (ان كان) الزمان (حاضرا نحو) ما رأيته مذ أو (منذ يومنا) أي في يومنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يجرا في مضي فكمن * هما وفي الحضور معنى في استبن

(و) يكونان (بمعنى من والى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع

(قوله وقيل الكاف اسم) أي بناء على ان اسميتها لا تختص بالشعر (قوله انتهاء الغاية) اقتصر هنا على معنى واحد لالى وقال في المغني انها لثمانية معان وزاد في حرف الفاء انها تأتي بمعنى الفاء كقوله وأنت الذي حببت شغبا الى بدا

الي واوطاني بلاد سواهما

اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال وبدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة بعد حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره اهـ وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء في الى الاولى وكيف تتعلق الى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله في الحواشي ان المعنى شغبا مضافا الى بدا وقد أوما اليه الدماميني وجوز أن تكون الاولى بمعنى مع (قوله واذا ثبت انها لا تجر الا آخرا) فيه ان المصنف ذكر ان جرها لذلك في الغالب وحينئذ ففي قول المصنف فلا يقال الخ نظر أيضا

(قوله بل ترد للتكثير كثيرا) قال الدنوشرى قال ترد دون تجىء ونحو بل هى موضوعة الخ لان الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة) يجوز فى عارية من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسية وانه فى محل رفع على انه مبتدأ والجار والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور رب وان جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر او صفة لكاسية أو بدل على المحل وان توسط الخبر والجر على انه صفة أو بدل على اللفظ بناء على غير الغالب أو على انه مجرور برب محذوفة وان لم يتقدمها الواو والفاء وبل يجوز النصب على الحالية ١٨ من الضمير المستتر فى الجار والمجرور بناء على انه الخبر وهى حال منتظرة (قوله لن يصومه ولن يقومه) قال الدنوشرى

فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه (ان كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما رأيته مذ أو (منذ يومين) أى من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد (للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا) قاله فى المغنى (فالاول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و (كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه) باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائى على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى وقول الشاعر

يارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال

ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل قاله فى المغنى (والثانى) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من ازد السراة

(ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان)

وذى شامة سوداء فى حر وجهه * مجللة لا تنجلى لزمان

ويكمل فى تسع وخمس شبابه * ويهرم فى سبع معا وثمان

وعن الفارسى ان عمر الخشنى سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال (يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام) والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهى النكتة السوداء فى الجسم المخالف للونها وفى رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدمامينى ومجللة أى ذات عز وجلال وروى محلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أى منكسة ويهرم أى يشيب قاله الحلبى * (فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها فى النثر والشعر معا أو فى الشعر فقط قولان (والاصح) منهما (ان اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جم * (يضحكن عن كالبرد المنهم) فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهى هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر دمنعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعنى ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما (والثانى والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك اذا دخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول (كقوله) وهو

قد يتوقف فيما ذكر من حيث ان لن لنفى المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمل نفى الصوم والقيام فى نفى لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أو هو من باب اطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه فى المستقبل بان يحصل له عارض يمنعه من ذلك بموت أو مرض فليتامل (قوله وهو مما تمسك به الكسائى الخ) وجه التمسك انه ماض فلو كان غير عامل فى الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب حينئذ لان اضافته محضة من اضافة الوصف الى غير معموله ورب مختصة فى غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشرى قد يرد تمسكه بانه حكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل) قال الدمامينى الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار واحدا منهما لا يصح قطرى (قوله وليس له أب) قال الدنوشرى صفة فى المعنى لمولود ولم يلده أبوان صفة لذى ولد وينظر ما النكتة فى الاتيان بالواو فى الاول دون الثانى *(فصل)* (قوله أحدها الكاف) قال الدنوشرى من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى أتنتهون ولا ينهى ذوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل والشطط التعدى وتجاوز الحد (قوله مختصة بالاسماء) أى وقد دخلت عن وعلى الكاف فدل ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيهما اذا دخلت عليهما من) ظاهره ان ذلك

ضابط لاسميتهما وقال فى الحواشى ان قول الناظم * من أجل ذا عليهما من دخلا * شاهد على الاسمية لا ضابط فلا تتقيد اسميتهما بدخول من وذكر ان على دخلت على عن فى قوله * على عن يمينى مرت الطير سنحا * (قوله ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء) أى لانه جامد ليس مما يؤول بالمشتق لكنه اسم جنس كما دل عليه قول المجهل القفر وفى هذا رد على العينى حيث قال ومجهل صفتها اما مصدر ميمى للمبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا فعلا ماضيا) أى فتكمل لها حينئذ الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشاركها فى ذلك من على ما بيناه فى حواشى الفاكهى وحتى على ما قال بعضهم ففى تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما لامرأة وأنشد ماذا ابتغت حتى الى حل العرا * أحسبتنى قد جئت من وادى القرى واسما لموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد فى شعره حيث قال فالكم ان لم تحطوا ذماركم * سوام ولا دار بحتى ودامت وفعلا وذلك بان تخبر عن فعل اثنين من الحت انتهى فان كان ما قاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غريب فان البكرى والحازمى لم يذكراه وان لم يكن صحيحا فلا يبعد ان يكون ذلك مصحفا من حبى بضم الحاء وتشديد الباء الموحدة وقد سموا انسانا حبى وقالوا فى المثل المعروف أشبق من حبى وهى امرأة وأما فى اسم الموضع فقد ذكر البكرى حياء بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء آخر الحروف وفتحها وبالمد فيجوز ان يكون الذى فى البيت هذا وقصره وذكر الحازمى حتا بضم الحاء المهملة وبعدها تاء مثناة مفتوحة وقال من مدن باب الابواب وجبا بضم الجيم وبعدها باء مفتوحة مشددة وقال ناحية بخوزستان فيجوز ان يكون أحدهما (قوله فى الطارقية) هو كتاب اعرب فيه سورة الفاتحة ومن والسماء والطارق الى آخر القرآن والذى رأيته فيها عند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علا فعلا ماضيا كقوله تعالى ولعلا بعضهم على بعض تقول علا زيد على الجبل يعلو علوا وعليت فى المكارم أعلى علاء انتهى ويمكن ان يكون قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما هو قضية كلام الشارح اذ هو صريح فى ان ماضى يعلو ويعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للصحاح حيث قال وعلا فى المكان يعلو علوا وعلى فى الشرف يعلى علاء ولو فهم الشارح ذلك لم يحتج الى نسبة ذلك الى ابن خالويه (قوله ما رأيته مذ يومان) قال الزرقانى قال الرضى قال الاخفش لا تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أمس ويجوز ان يقال ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أول من أمس أما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان وأما اذا كان التكلم فى أوله أعنى وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم أى يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان فى وسطه بجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز ان تقول فى يوم الاثنين مثلا ما رأيته

قطرى الخارجى فلقد أرانى للرماح دريئة * (من عن يمينى مرة وأمامى)

فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهى الحلقة التى يتعلم فيها الطعن والرمى بمرة مصدر مر (و) الثانى (كقوله) وهو مزاحم بن الحرث العقيلى يصف القطا (غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها) * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعى وقال أبو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من جوفها من شدة العطش قال أبو حاتم قلت للاصمعى كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هنالك قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أى كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدمامينى ما بين الوردين يستعمل فى الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافى بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدمامينى القشر الاعلى من البيض وقال العينى أراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذى ليس فيه أعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد فى شرح أبيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى * من أجل ذا عليهما من دخلا وقد تكون علا فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء قاله ابن خالويه فى الطارقية وقد تكون الى اسما واحدا آلاء الله وهى نعمه تقول الى وآلاء قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (والرابع والخامس) مما يستعمل اسما (مذ ومنذ وذلك فى موضعين) أشار اليهما الناظم بقوله

* ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل * (أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة معدودا أولا (نحو ما رأيته مذ يومان) فيومان (منكر معدود) أى مذ يوم الجمعة (فيوم الجمعة معرف)

مذ يومان وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما رأيته مذ يومان وأنت لم تره مذ عشرة أيام قال لانك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى أقول وعلى ما بيناه وهو ان منذ لابد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لايجوز ذلك وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فبها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز منذ أقل من ساعة (قوله وهما حينئذ مبتدآن) اعترض بأن فيه ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وأجيب باختيار الاول وتقدم النفي صورة مسوغ كما في قوله تعالى أولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض بقادر وباختيار الثاني وهو نظير تعريف أجمع واخواته أو هو تعريف معنوي كما يؤخذ مما يأتي عن اللقاني (قوله اجراء للرفع مجرى الجر) جواب عن سؤال حكمة وجوب تاخير الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السؤال على القول الثاني أظهر لان تقديم المبتدا وتاخير الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوبا فتدبر (قوله وقيل بالعكس) قال اللقاني لعل وجهه ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة كما في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن منذ او مذ لانهما نكرتان وكأنه على القول الاول لوحظ في مذ ومنذ التعريف المعنوي اذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدماميني في شرح التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرية ٢٠ بانه يلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه لان بيني وبين لقائه هو اليومان وأجيب بجواب جدلي وهو ان بيني وبين لقائه يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فما كان جوابكم فهو جوابنا (قوله مضافين) حال من بين وبين (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) قال في الهمع لانه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما (قوله والتقدير من الزمان الذي هو يومان) قال الزرقاني قال الرضي وينبغي ان يكون التقدير من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فافاد ان استقامة المعنى انما تحصل بتقدير الواو مضاف هو ابتداء مع ان من لابتداء الغاية وبيان ذلك انا اذا لم نقدر المضاف يكون مفاد التركيب ان انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين وذلك صادق باولهما وباخرهما فلا يفيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى انك اذا قلت سرت من البصرة كان المعنى ان السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من أولها أو وسطها او من أي جزء منها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد اذا تقرر هذا علم ان قوله ينبغي معناه يجب * (تنبيه) * قال الرضي قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل آخر تقديره وما رأيته أي ما رأيته مذ قيام زيد وما رأيته يوم الجمعة (قوله أو منها ومن اذ) قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجارة الخ وبناؤه على الاول ظاهر وأما على هذا فغير ظاهر لانه تقدير الذي يدل على ان ذو طائية قال الرضي وقال بعض الكوفيين أصل منذ من اذ فركبا وضم الدال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رأيته مذ يومان من اذ ابتدأ يومان انتهى قوله وينبغي الخ أي ولا يقدر من اذ مضى وذلك لان مفاد ما رأيته من اذ مضى يوم الجمعة ان انتفاء الرؤية من وقت مضي يومين فيصدق بوجودها فيهما مع ان المراد نفيها في جميعهما فتعين تقدير ابتدأ اذا تقرر هذا علم ما في قول ابن الخباز والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان (قوله وهو يومان مبتدأ أو خبر) لا يخفى انهم لم يتعرضوا في هذه العبارة المنقولة عن النهاية لكون

غير معدود (وهما حينئذ) أي حين اذ رفع ما بعدهما (مبتدآن وما بعدهما خبر) عنهما واوجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني (وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وأبي اسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف (وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة) والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان مذ مركبة من من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته منذ يومان أربعة أقوال فللبصريين قولان قال الفارسي التقدير أمد ذلك يومان فمنذ مبتدا ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدا وللكوفيين قولان أحدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدا وخبر والجملة صلة فحذفت

الواو والمبتدا وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضي يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى (و) الموضع (الثاني أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب (مازال مذ عقدت يداه ازاره) * فسما فادرك خمسة الاشبار

فادخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع وأدرك لحق والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدماميني (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الاعشى

(ومازلت أبغي المال مذ أنا يافع) * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة يقال يفع وأيفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين أو الستين والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي (وهما حينئذ) أي حين اذ دخلا على الجملتين (ظرفان باتفاق) مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه وأصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر واولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم أصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون هما أصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهي أصل نظرا الى أن الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمهما عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك أعرف من ضمها وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها لان القريب أولى من الغريب والمالوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

* (فصل * تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء) كثيرا و بعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل الجر) والى ذلك أشار الناظم بقوله و بعد من وعن وباء زيد ما * فلم تعق عن عمل قد علما

فمن (نحو مما خطاياهم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو (عما قليل) والباء نحو (فبما نقضهم ميثاقهم) واللام كقول الاعشى

الى ملك خير أربابه * فان لما كل شيء قرارا

يريد فان لكل شيء واذا دخل شيء من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بأنها موصول حرفي والجملة صلتها (و) تزاد ما (بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا) وتكفهما كثيرا والى ذلك أشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف * وقد تليهما وجر لم يكف

فالعمل (كقوله) وهو عدي بن الرعلاء الغساني

(ربما ضربة بسيف) صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء

فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة وأضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف أي أماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة

(ننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم)

فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم (والغالب)

أصل ما لقيته مذ يومان في الزمان الذي هو يومان فلا يحسن قوله يومان مبتدأ أو خبر وكان الظاهر أن يقول و يومان خبر لمبتدا محذوف والتقدير وهو يومان فتدبر (قوله وضم ذال مذ لغة) قال الزرقاني أي سواء كان بعده ساكن نحو مذ اليوم أو لم يكن

(فصل)

(قوله قيل وهو على الحكاية لحال ماضية مجازا) قال الزرقاني لان المضارع يكون للحال فحكي به الآن ماض وقال أيضا معنى هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية ٢٢ بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي ودادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار اليه

فيما اذا زيدت بعد رب والكاف (أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن جري يرثي أخاه

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه)

فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي رضي الله تعالى عنه وأراد بعمرو عمرو بن معد يكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله) وهو جذيمة الابرش ربما أوفيت في علم * (ترفعن ثوبي شمالات)

فكف رب عن الجر وأدخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت أي نزلت وعلم أي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرماني انما أجاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية وزده في المغني (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسي في المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو داود الايادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فالف (ربما الجامل المؤبل فيهم) * وعناجيج بينهن المهار

فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع رعاتها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) أبو علي (الفارسي يجب أن تقدر ما اسما) نكرة (مجرورا برب بمعنى شيء و) يقدر (الجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة لما) وفيهم متعلق بحال محذوفة (أي رب شيء هو الجامل المؤبل) كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف.

*(فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) * وهو امرؤ القيس الكندي

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) * فالهيتها عن ذي تمائم محول

فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا والهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبي فهو محول اذا تم له حول أي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفا بهم (وبعد الواو أكثر) لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضا (وليل كموج البحر أرخى سدوله) * علي بانواع الهموم ليبتلي

فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات وعلي متعلق بارخى والباء

في المغني بقوله وقيل هو ما أول بالماضي على حد ونفخ في الصورة ورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفصل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل اه وأقول نظر فيه الشمني بانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق المستعمل معها رب المختصة بالماضي (قوله وكان شانية) قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الا على الاسماء ولما دخلت هنا على الفعل احتيج الى أن يقال انها شانية أي اسمها ضمير شان محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظرا الى أن رب لا تدخل الا على لفظ الماضي (قوله وزده في المغني) قال في بحث رب ٣ وانما ذكروه في بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال أيضا لم يتعرض المصنف لمتعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا تتعلق بشيء خلاف ماقاله السعد انها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق وتبت نقله في مطوله في بحث لو *(فصل)* (قوله واستعار له سدولا) في

٣ قوله قال في بحث رب هكذا في النسخة التي بايدينا ولعله لا في بحث رب

في بأنواع الصاحبة ويبتلي يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى علي ستور ظلامه مع أنواع الاحزان ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أجزع منها (وبعد بل قليلا) لبعدها من الواو (كقوله) وهو رؤبة أو العجاج (بل مهمه قطعت بعد مهمه) فجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيد الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله

وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

(وبدونهن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر

(رسم دار وقفت في طلله) * كدت أقضي الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار وأقضي أموت ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير رب ويبقى عمله) واليه الاشارة بقول النظم * وقد يجر بسوى رب لدى * حذف (وهو ضربان سماعي كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة (خير) بالجر (والحمد لله) جوابا (لمن قال له كيف أصبحت) والاصل بخير او على خير فحذف الجار وأبقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون ومن قراءته ان الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة (وقياسي) واليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك) فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور (أي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة) واحتج الجمهور بوجهين أحدهما ان كم استفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء (وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا) فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف (أي وفي الحجرة عمرا) اذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان (وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس) بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف (وتقديره ان لا أمر) أنا (بصالح فقد مررت بطالح) هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا أمر نقضت المعنى فانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول ان لا أمر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلابد من اضمار الكون فتقول ان لا أكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب كان وأقره

(هذا باب الاضافة)

وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل حاري جديد مشطب

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا

وهو الظلام (قوله فقيل من أجله الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه في كتاب افساد الاضداد للزجاج قالوا ومن الاضداد جلل وانه يقال أمر جلل للشديد والهين وانما الجلل ما يعظم في النفس في بابه فقد يعظم في الكبر وقد يعظم في القلة وقالوا في قوله رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما زعموا وانما العظيم في نفسه الوجد لا الرسم وقالوا فيه قولا آخر ان معناه من أجله وهذا هو الصواب يقال فعلته من أجلك وجللك (قوله لانها قائمة مقام عدد مركب) قال العز بن جماعة هذا الدليل يحتمل القلب بان كم الاستفهامية مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر مميزه بمن فكذا ما قام مقامه (قوله مختلفين) قال الزرقاني ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقا لكان الثاني مؤكدا للاول فلم يكن الا عامل واحد (قوله وتقديره ان لا أمر الخ) قال اللقاني أي لان الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها الا جملة

(هذا باب الاضافة)

اسناداسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة تنوينه أومايقوم مقام تنوينه قاله الموضح فى شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذى تريداضافته مافيه من تنوين ظاهر) كتنوين ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على ان فيه تنوينا مقدرا انصب التمييز فى نحو وهو أحسن وجها اذلا ينصب نحوهذا الاعن تمام الاسم بالتنوين (كقولك فى ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف مافيه (من نون تلى علامة الاعراب وهى) أربعة الاول والثانى (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو تبت يدا أبى لهب) فيه تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلى علامة الاعراب وهى الالف (و) الثانى نحو (هذان اثنازيد) فاثنا شبيه بالتثنية فى الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لا يقال فى مفردها اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لماذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالاول (نحو والمقيمى الصلاة) فالمقيمى جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلى علامة الاعراب وهى الياء (و) الثانى نحو (عشرو عمرو) فعشر شبيه بجمع المذكر السالم فى اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لامفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها أشبهت التنوين فى كونها تلى علامة الاعراب كما ان التنوين يلى علامة الاعراب (و) لهذا (لا تحذف النون التى تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس) لانها لا تشبه التنوين فيماذكر لان النون فى هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهى الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين فى المسئلة والقول الثانى ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله

نونا تلى الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف

(ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه) وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله

(قوله اسناد اسم الى غيره) قال الدنوشرى المضاف لا يكون الا اسما لمعاقبة التنوين والنون ولان الغرض الاهم من الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون الا اسما لانه محكوم عليه ولا يحكم الا على الاسماء فان قلت وجد فى كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشرى حيث قال وتضاف أسماء الزمان الى الفعل وعلل ذلك بان أسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفلك والافعال حركة الفاعلين فناسب اضافتها الى الافعال لذلك انتهى وقد يقال أيضا انما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الحمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كما فى نحو عدم ومات اذ العدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله أنت الى ان تحذف مضارع مبدوء بتاء الخطاب لا بياء الغيبة وكان وجهه أنه المناسب لقول الناظم حذف (قوله مافيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف أل لزوما بشرط كون الاضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثنى ولا جمع على حده والثانى مجرد من أل وأما قوله

تولى الضحيح اذا تنبه موهنا * كالاقحوان من الرشاش المستقى

وقولهم الثلاثة الابواب فال زائدة فيهما وتاء التانيث جوازا ان لم يوقع حذفها فى لبس نحو واقام الصلاة بخلاف ماذا ألبس نحو شجرة زيد وبهذا يعلم ان تقديم المفعول فى قول الناظم نونا الخ ليس للاختصاص ولذا قدم المصنف العامل فتدبر وما ألطف قول بعضهم

أزال الله عنكم كل آفه * وسد لديكم سبل المخافه
ولا زالت نوائبكم جميعا * كنون الجمع فى حال الاضافه

(قوله لان التنوين يدل على الانفصال الخ) قال المصنف فى التذكرة ان قيل لم حذف التنوين فى الاضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعانى فهو كلمة (لا كواو العطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشئ الواحد وهذا الايرده ان التنوين ساكن فان اللام التى للتعريف حرف وضع لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الخباز فى شرح اللمع ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب وان كان يجب حذفه ورده أقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندى ما فهمه * فعند جهينة الخبر اليقين * وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له فى حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان عندى عد ابن جنى وغيره فى التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الامثلة الخمسة مشكلا أما الاول فلانها كلمة برأسها وقد أجمعا على ان التنوين لا يعد فالنون كذلك لانها نائبة وأما الثانى فلانه نائب عن الضمة وهى غير معتبرة فى بنية الكلمة فكيف نائبها انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال الجعبرى فى نونيته

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنا

وقد ذكرنا توجيهها فى حاشية الفاكهى فى بحث الاعراب

(قوله لا بمعنى اللام) قال الدنوشري ينظر ما معناه هل هو ان الملك مثلا عامل الجر فليتامل (قوله ولا بحرف مقدر) قال الدنوشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر اذ كل حرف جر غير زائد ولا شبهه لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فليتامل *(فصل)* (قوله وعلى معنى من) من ذلك اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى المقدورات عند ابن مالك و جماعة فاذا قلت ثلاثة أثواب فالثلاثة هي الاثواب وذلك اسمها وماثة درهم أصله دراهم وكأنك قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك اضافة العدد الى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثمائة لان مائة بمعنى مئين والثلاث من المئين ميئون وقيل اضافة العدد الى المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله ان يكون الثاني ظرفا للاول) قال اللقاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اهـ ومراده ان الضابط لا يكون مانعا لانه سياتي التمثيل بحصير المسجد لما الاضافة فيه على معنى الاختصاص ويجاب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف قصد المتكلم وارادته بيان معنى الظرفية والاختصاص كما بيناه في الحواشي و باعتبار القصد ٢٥ لا يتناول أحد الضابطين الآخر

(لا بمعنى اللام خلافا للزجاج) ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وأبي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش

(فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية) لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة) ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة (وضابط) الاضافة (التي تكون) بمعنى في أن يكون الثاني) وهو المضاف اليه (ظرفا للاول) وهو المضاف سواء أكان زمانا او مكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وتربص أربعة أشهر (و) المكان نحو (ياصاحبي السجن) وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل وياصاحبان في السجن (و) ضابط الاضافة (التي) تكون (بمعنى من أن يكون) الاول وهو (المضاف بعض) الثاني وهو (المضاف اليه و) ان يكون المضاف اليه (صالحا للاخبار به عنه) أي عن المضاف (كخاتم فضة ألا ترى ان الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف اليها (وانه) يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه (يقال هذا الخاتم فضة) فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته (فان انتفى) شرط القسم الاول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو ثوب زيد وغلامه) مما الاضافة فيه تفيد الملك (وحصير المسجد وقنديله) مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف (أو) انتفى الشرط (الاول) من شرطي القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم (أو) انتفى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو يد زيد) فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من أو في (فالاضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوب زيد وغلامه (أو) لام (الاختصاص)

فتدبر (قوله نحو مكر الليل) أي بناء على ان الاضافة حقيقة اما على القول بانها مجاز عقلي فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون في الاضافة والايقاعية فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل ماكرا مجازا لوقوع المكر فيه (قوله ياصاحبي السجن) قال اللقاني أي لان المراد وصفهما بصحبتهما في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستأجرها ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ماقبلها مقصور على مابعدها وهذه بالعكس

قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص أعم من أن يكون لقصر الاول على الثاني أو بالعكس أو يقال ان القصر هنا اضافي أي مقصور على صاحبية السجن دون صاحبية الاطلاق اهـ وقد عرفت مما أسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الاضافة مطلقا بمعنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وان يكون المضاف اليه صالحا) أشار الى ان قول المصنف صالحا معطوف على بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعربه بما لا يصح (قوله شرط القسم الاول) زاد هذا ليصح قول المصنف الآتي فالاضافة بمعنى لام الملك لانه يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا باو فتدبر

٢ قول المحشي لا يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام هكذا هو في النسخة التي بايدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا أو الاول أو الثاني فقط كونها بمعنى اللام الخ

كما فى بقية الامثلة و يدخل فى ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جنى والشلوبين والى ذلك يشير قول النظم

والثانى أجر دوانو من أوفى اذا * لم يصلح الا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من أوفى فهى بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذى مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان تاتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام و بمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الصائغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر فى ثوب خز ونحوه و يقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته

(فصل والاضافة على ثلاثة أنواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان) المضاف اليه (معرفة كغلام زيد) فغلام قبل الاضافة نكرة فلما أضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها (وتخصيصه به) أى تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان) المضاف اليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص مالا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله فى المغنى والى ذلك يشير قول النظم * واخصص أولا * أو أعطه التعريف بالذى تلا * (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر فى الآخر فالاول يؤثر فى الثانى الجر والثانى يؤثر فى الاول التعريف أو التخصيص (ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلا فالاول ضابطه أن يقع موقع مالا يكون معرفة كقوله

أبالموت الذى لابد أنى * ملاق لا أباك تخوفينى

ونحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا لا تعمل فى المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة فى هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثانى (ضابطه أن يكون المضاف متوغلا) أى شديد الدخول (فى الابهام) يقال وغل فى الشئ اذا دخل فيه دخولا بينا (كغير ومثل) اذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما

(قوله و يدخل فى ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام) فى شرح الكافية للجامى عند قولها والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا مرادا نصه ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية أنه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يبين تقدير حرف الجر فيهما لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ فى سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم فى اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل أى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم أى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة اه بحروفه (قوله وذهب الجمهور الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هو الصحيح لان الحمل على المجاز أولى من الاشتراك وأيضا فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فحمله على المتفق عليه أولى

(فصل)

(قوله والمراد بالتخصيص الخ) جواب عن قول أبى حيان تقسيم النحاة الاضافة الى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك لان التعريف تخصيص فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدمامينى بان التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك فى النكرات والتعريف رفع الاحتمال فى المعارف (قوله والى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا الخ) فيه انه لم يتعرض للنوع الذى يفيدهما معا ولا يصح جعل أو مانعة خلو لان الخلو جائز كما فى النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أى وليس له ضابط وجودى بل ضابطه انتفاء ضابطى القسمين الآتيين (قوله أبالموت الذى الخ) خرجه ابن مالك على انه دعاء على المخاطب بانه لا يأباه الموت فجعله ماضيا والكاف مفعول به ويضعفه وروده حيث لم يذكر الموت وقولهم لا أباى ولو كان فعلا لاتى بنون الوقاية (قوله ونحو رب رجل الخ) جعل فى الباب الثامن من المغنى هذه مما اغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل فالاضافة فيها مفيدة للتعريف (قوله لا كمالهما) قال اللقانى أى لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد ثبوت كمالها الشخص أو ثبوت أضدادها كلها الشخص فقد تعين اه

من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان أريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه اه فجعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافى وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيد غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا أو اشتركا فى وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان فى النكت الحسان وهذا النوع مرجعه الى السماع ومنه شبهك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وأمها مثلك وغيرك فاذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة (ولذلك صح وصف النكرة بهما فى) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الاضافة فى هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لانها أفادت أمرا معنويا) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضا (محضة أى خالصة من تقدير الانفصال) اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك فى تقدير غلام لزيد مثلك (ونوع لا يفيد شيا من ذلك) التعريف أو التخصيص (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع فى كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال) واليه أشار الناظم بقوله

وأن يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله

ان وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا من عهدت فيك عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بشبه المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسى وأبو البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل اه كلام ابن عصفور فى شرح الجمل وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسى واختار خلافه وزعم ان

(قوله فجعل المقتضى الخ) فيه نظر فانه جعل المقتضى للتعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثله بالوقوع بين الضدين ولم يحصره فى ذلك فيلزم من وقوعها بينهما ارادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة المغايرة فالمدار على ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع مرجعه الى السماع) انظر هذا مع ان المصنف جعل لها ضابطا فاشعر بقياسيته (قوله وشرعك) بفتح الشين قال فى الصحاح ويقال شرعك هذا أى حسبك (قوله اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك فى تقدير غلام لزيد مثلك) انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة فى ذلك على معنى اللام لفقد شرطى من وشرط فى ولا معنى لكونها على معناها الا تقديرها بها وقد صرحوا بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاصل كما فى اللفظية وهو الموافق

لما سياتى فى توجيه كون اللفظية تسمى غير محضة (قوله فى كونها مرادا بها الحال الخ) بيان لوجه المشابهة فى قول الناظم وأن يشابه المضاف الخ وفيه رد على أبى حيان حيث ظن ان المراد المشابهة فى الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الاسم الفاعل (قوله بدليل نعته الخ) استدل ابن مالك فى تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المسبوك من الموصول الحرفى وصلته فى مثل أعجبنى ما صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعك وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدر لا يجب اضافته بل يجوز أن يذكر المعمول بعده مرفوعا ومنصوبا نحو أعجبنى ضرب زيد وزيدا بتنوين ضرب ورفع زيدا ونصبه فلم لا يجوز تقديره هذا المصدر منكرا وفاعل الفعل الذى كان مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى الدماميني ان النحاة قالوه غير مسلمة ان اراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم فى أو يرسل رسولا فى قراءة النصب أن يكون فى تاويل ارسالا وقدم فى باب كان ما يتعلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا ينهض دليلا لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا وليس بمسلم فيحتمل أن يكون أل فى الشديد للجنس ومصحوبها فى حكم النكرة (قوله نحو جئتك اكرامك) قال الدنوشرى فى كون اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد فى الفاعل مع عامله ويجاب بانه مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله ففاعلهما واحد

(قوله هديا بالغ الكعبة) قال الدنوشري الهدى بفتح أوله وسكون ثانيه ويجوز فيه الهدي بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأ بهما جميعا القراء حتى يبلغ الهدي محله الواحد هدية وهدية بكسر الدال وتشديد الياء (قوله والهاء) أى وضم الهاء (قوله انما تفيد هذه الاضافة التخفيف) قال اللقاني قد يقال هذا منقوض بنحو قوله * الود أنت المستحقة صفوه * فان الاضافة فيه لم تفد تخفيفا ولا رفع قبح اه وقال الدنوشري حصر التخفيف في هذه الاشياء الثلاثة يشكل بثلاث مسائل فان اضافتها غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير الاولى قولك الضارب الرجل فان هذه الاضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير وأجيب بان هذه الاضافة محمولة على الحسن الوجه كما ان الحسن الوجه محمول في النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما في المضاف والمضاف اليه لان المضاف فيهما صفة محلى بالالف واللام والمضاف اليه فيهما معمول معرف بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لان الكاف مفعول في المعنى وليس ثم شئ مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافي وأجيب بان التنوين في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا وأجيب قاله بان الضاربك محمول كما في الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر في ضاربك والمانع فيه شئ واحد وهو اتصال الضمير فالاولى أن يغتفر في الضاربك لان المانع فيه شيآن الالف واللام واتصال الضمير

ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التى بمعنى الماضى نحو وضارب زيد أمس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائى وخرج أيضا الصفة التى لا تعمل نحو كاتب القاضى وكاسب عياله فان اضافتها محضة (وهذه الصفة) الشبيهة للمضارع فى ارادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمر فالاول (كضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثانى نحو (راجينا) الآن أو غدا ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثى أم لا فالاول (كمضروب العبد) الآن أو غد (و) الثانى نحو (مروع القلب) بفتح الواو المشددة (و) الثالث (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أولا فالاول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم الامل) الآن (وقليل الحيل) الآن والثانى كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا (والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به) أى بالوصف المضاف (فى نحو هديا بالغ الكعبة) فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة (ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه) فثانى حال من الضمير المستتر فى يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل (وقوله) وهو أبو كبير الهذلى يمدح تابط شرا وكان زوج أمه

(فأتت به حوش الفؤاد مبطنا) * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

حوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق (ودخول رب عليه فى قوله) وهو جرير يهجو الاخطل

(يا رب غابطنا لو كان يطلبكم) * لاقى مباعدة منكم وحرمانا

فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد (والدليل على انها) أى هذه الاضافة وهى اضافة الصفة لمعمولها (لا تفيد تخصيصا ان أصل قولك ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص) بالمعمول (موجود قبل الاضافة) فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفى ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب قال فى المغنى وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تاتى بالاضافة اه وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع فى اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه (وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف) لان الاصل فى الصفة أن تعمل النصب ولكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله فى المغنى (أو) تفيد (رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كما فى ضارب زيد وضاربات عمرو) ومضروب العبد (وحسن الوجه) ففى هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة (أو) بحذف التنوين (المقدر كما فى ضوارب زيد وحواج بيت الله) ففى ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول

قاله الموضح في الحواشي (أو) بحذف (نون التثنية كما في ضاربا زيدا و) نون (الجمع) السالم (كما في ضاربو زيد) ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة (وأما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه) بالجر (فان في رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظا كما قال في المغني (وفي نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح اجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح (وفي الجر تخلص منهما) مع ان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لانتفاء قبح الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن وجه) بالجر أيضا (لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسياتي ان الصفة المفردة المقرونة بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها (وتسمى الاضافة في هذا النوع) وهو اضافة الوصف لمعموله (لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما الى اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقول *وذي الاضافة اسمها لفظية* (و) تسمى أيضا (غير محضة لانها في تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا

*(فصل * تختص الاضافة اللفظية) لكونها غير محضة (بجواز دخول أل على المضاف في خمس مسائل احداها أن يكون المضاف اليه) مقرونا (بال) واليها أشار الناظم بقوله

ووصل أل بذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان (كالجعد الشعر)

فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه (وقوله) وهو الفرزدق أبانا بها قتلى ومافي دمائها * شفاء (وهن الشافيات الحوائم)

بجر الحوائم باضافة الشافيات وأبانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية فعل أمر من أبأنا بدما قتلنا والضمير في بها وهي للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهريقها السيوف شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها آلة السفك ولولاها ماحصل السفك المسئلة (الثانية ان يكون) المضاف اليه (مضافا لما فيه أل) واليه أشار الناظم بقوله

أو بالذي له أضيف الثاني * (كالضارب رأس الجاني)

فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى رأس ورأس مضاف الى الجاني المقرون بال (و) نحو (قوله لقد ظفر الزوار أقفية العدا) * بما جاوز الآمال ملأسر والقتل

فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى أقفية جمع قفا وأقفية مضافة الى العدا المقرونة بال والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء وملأسر أصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف اليه (مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله الود أنت المستحقة صفوه) * مني وان لم أرج منك نوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه أل وهو الود بضم الواو والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الاخيرة لما سياتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة (الرابعة أن يكون الوصف المضاف مثنى كقوله

ان يغنيا عني المستوطنا عدن) * فانني لست يوما عنهما بغني

لفظا لان الضمير مقدرا ونابت أل عنه كما في الترجمة التي نصها الاشياء التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها واختلف في رجل حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل أل خلف عن الضمير (قوله ومن ثم امتنع الحسن وجهه) قال اللقاني ان قلت هذه العلة تطرد في حسن وجهه وقد تقدم جوازه قلت انما جاز فيه لافادة الاضافة التخفيف بحذف التنوين بخلاف هذا

(فصل) (قوله بجواز دخول أل الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا الفصل بان أل تحذف من المضاف في غير هذه الصورة وان لزم ذلك في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل أل الموصولة (قوله والضمير في بها وهي للسيوف الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه أي قتلنا بقتلانا قتلى منهم لكنهم ليسوا اكفاء عندنا فلا وفاء في دمائهم والناس الآخذون بالثار الحائمون حول الدماء يستشفون اذا قتلوا مثلهم ضمير وهن للدماء لا بقيد الاضافة لمن ذكر

فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون فى الماضى وفتحها فى المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة أكلونى البراغيث والمستوطنا فاعله وهى جملة شرطية وجوابها فانى لست والمعنى ان يستغن عنى المستوطنا عدن فانى لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة (الخامسة أن يكون) الوصف المضاف (جمعا تبع سبيل المثنى) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويختم بنون زائدة) بعد علامة الاعراب (تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله

ليس الاخلاء بالمصغى مسامعهم) * الى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم

فالمصغى صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مسئلتى المثنى والمجموع أشار الناظم بقوله

وكونها فى الوصف كاف ان وقع * مثنى او جمعا سبيله اتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والاضافة أما المسئلة الاولى وهى مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل فى ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لان الاصل فى الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فاما أضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة على الاول أو بالحرف على الثانى فحصل لتخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود أل وقرن المضاف اليه بال عوض عما فاته من الضمير او من التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف أل كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها وأما المسئلة الثانية فلان أل اذا كانت فى المضاف اليه الثانى كانت قريبة من كونها فى المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بال أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة فى رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط فى المضاف اليه شئ مما تقدم قاله الشاطبى بمعناه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها) سواء أكان تعريفها بالعلمية أم الاشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذى والضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بال (بخلاف المضاف الى المنكر نحو (الضارب رجل) لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (وقال المبرد والمازنى والرمانى فى الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بال أو مجرد منها (موضع الضمير خفض) لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه (وقال الاخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الخفض الاضافة وهى غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين وحذفه بسبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك (وقال سيبويه الضمير ك) الاسم (الظاهر فهو منصوب فى الضاربك) لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا لما فيه أل أو الى المضاف

(قوله فانها الاصل فى ذلك) لهذا مثل المصنف تبعا للناظم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) فى حواشى اللقانى ما نصه نزل هنا ضميره منزلته كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدا منزلته فى قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أى يتربصن أزواجهم فجوز كون يتربصن خبر المبتدا ومن منع كونه خبرا كالجمهور منع هنا اه فما نقله عن الجمهور نقل الشارح عكسه عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف عن المبرد وصنيع المصنف فى المغنى فى مباحث روابط الجملة ربما يؤيد اللقانى (قوله فلان النون فيهما لم تحذف الخ) قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة لا يقتضى ان الحذف للطول دائما لانه اذا لم توجد الاضافة فالاصل ان الحذف لاجلها الثابت من منافاة النون للاضافة ثم أنظر ما معنى تعليل جواز الجمع بين أل والاضافة فى المسئلة الرابعة والخامسة بقوله لان النون فيهما لم تحذف للاضافة اذ لا شك ان الاضافة موجودة والجمع بينها وبين أل حاصل ولا دخل لحذف النون للاضافة أو للطول فى جواز ذلك (قوله الحافظو الخ) هذا بعض بيت لقيس بن الحطيم الانصارى وعزاه سيبويه لرجل من الانصار وتتمته لا يأتيهم من ورائنا وكف والعورة ما لم يحم وقيل عورة القوم ثغرهم فاذا حموه فليس بعورة والوكف الاثم وقيل العيب ويروى نطف وهى التهمة يقول هؤلاء يحفظون لما عورة عشيرتهم فيحملونها فلا تأتيهم عيب من أمامهم ولا من ورائهم (قوله وقال الاخفش نصب) استدل للاخفش بقوله تعالى انا منجوك وأهلك ألا ترى ان الكاف لو لم تكن منصوبة لم يجز نصب أهلك وأجيب بانه منصوب بتقدير وننجى أهلك * (مسئلة) *

(قوله قد يكتسب) فيه اشعار بقلة ذلك ولا ينافي ذلك كونه قياسا كما هو ظاهر عبارة المغني والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسئلتين في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هي في مسئلة العكس لانه بعد ان قال ويؤنث المضاف لتانيث المضاف اليه قال وقد يرد مثل ذلك في التذكير فلم يات بقد الا في الثانية وقد يقال استواؤهما في القلة لا ينافي ان أحدهما أقل والمصنف أشار لامر وابن مالك لا آخر فقلة المسئلة الاولى لعدم الاكتساب الذي هو الاصل لا تنافي كثرتها في ذاتها كما نص عليه الناظم في شرح الكافية (قوله وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف الخ) زاد في التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الاول يغني عنه كما قال الدماميني في شرحه مخالفا لما قاله في حواشي المغني ألا ترى انه لا يصح ان تقول أعجبتني يوم عروبة وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعض المضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة وانما عدلنا التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطي التسهيل في زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى في الجملة) أي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا وفيه اشارة الى ان المصنف يعني بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقاني صحة ارادة معنى المضاف ولو مجازا والا فلا يخفى ان الكلام مع اسقاط المضاف معناه الحقيقي ٣١ العموم والحمل عليه عند الخلو عن القرينة واجب (قوله قطعت بعض أصابعه) قال اللقاني ان أريد بالبعض أصبع فاكتساب تانيثه أصلي اذ الاصبع مؤنثة وان أريد بعض الاصبع فاكتسابي انتهى وبيان الثاني ان بعض الاصبع يصدق عليه بعض الاصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها أي الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتانيثها ليس بمكتسب (قوله لانها اكتسبت التانيث من الليالي) الاظهر ان يقول لانه اكتسب هذا وقال اللقاني اعلم ان الليالي جمع ليلاة كموماة وموامي فيمكن ان المراد بطول الليالي طوالها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى كقوله تعالى هل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ماذكره الموضح ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وانما هو وصف في المعنى لليالي فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه في المعنى ويدل لذلك ان من أمثلة هذه المسئلة * كما شرقت صدر القناة من الدم * وقوله * وما حب الديار شغفن قلبي * وجدعت أنف هند ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضح لم يشعر كلامه بحصر بل هو صريح في عدمه حيث قال فمن ذلك والشارح فهم ان في كلامه حصرا بدليل قوله وبقي الخ ثم ما ادعاه الشارح من ان البعض في الاول مؤنث وكان مراده ان بعض الاصابع أصبع والاصبع مؤنثة يخرج المسئلة عن موضوعها من كون التانيث اكتسابيا لانه حينئذ يكون أصليا كما مر عن اللقاني ومر عن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه ومثل شراحه ما هو كالبعض بطول الليالي أسرعت وقولهم اجتمعت أهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام الموضح لان المضاف صالح للاستغناء عنه لانهم جعلوا فائدة الشرط الثاني اخراج أعجبتني يوم عروبة ويوم عاشوراء كما مر فلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان أظهر نعم مسئلة كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال في التذكرة في اكتساب التانيث قد يسط

لما فيه أل أو الى المضاف الى ضمير ما فيه أل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض في ضاربك) لان حذف التنوين دليل على الاضافة ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها (ويجوز في الضاربك والضاربوك الوجهان) الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب أحوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير في نحو جاء الزائرك والمكرموك فجائز فيه الوجهان باجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى *(مسئلة)* قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث (تانيثه وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره (وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف اليه) مع صحة المعنى في الجملة (فمن) الصورتين (الاول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأنث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت أصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصري (تلتقطه بعض السيارة) بتانيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق (وقوله) وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين (طول الليالي أسرعت في نقضي) * نقضن كلي ونقضن بعضي فانث أسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من الليالي ونقضي ونقضن في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو

مؤنث والثانى ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقى عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس ومالم يكن شيأ من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن الغريب أن المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله * فالى ابن أم أناس أرحل ناقتى * فمنع صرف أناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله فى الحواشى (ومن) التصوير (الثانى) وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره (قوله

انارة العقل مكسوف) بطوع هوى * وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل (ويحتمله ان رحمت الله قريب من المحسنين) ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفراء أنهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله فى المغنى ونقل عن الفراء اذا كان القرب فى النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب فى المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير فى الآية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث فى نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازى والحقيقى فى الظاهرين لا المضمرين قاله فى المغنى ردا على الجوهرى (ولا يجوز قامت غلام هند) بتانيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه) فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح قول أبى الفتح فى توجيه قراءة أبى العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذى

الناس هذا فقالوا انه منحصر فى أربعة أنواع قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث فى المعنى وتلفظ بالثانى وأنت تريده نحو قطعت بعض أصابعه * اذا بعض السنين تعرقتنا * وتلتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثانى وأنت تريده الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثانى وأنت تريده الا أنه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسى وهو ان يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولهت عليه كل معصفة * هيفاء ليس للبهازر فانث كلا لانه المعصفات فى المعنى اه وبه يظهر ما فى عبارة الشارح وانه لا فرق بين البعضين المذكورين فى كلام الموضح وان كلا منهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقانى لكن يرد ان التانيث حينئذ ليس بمكتسب وانما يتم له الفرق لو كان المثال الثانى كما شرقت صدر القناة واستفيد منه أن المراد البعض فى المعنى كما أسلفنا (قوله فالى ابن أم أناس الخ) هو صدر بيت عجزه * عمرو فتبلغ حاجتى أو تزحف * وبعده ملك اذ نزل الوفود ببابه * ٣٢ عرفوا موارد مزبد لا تنزف أنشده سيبويه شاهدا على ابدال ملك وهو نكرة من عمرو المعرفة قال ويجوز رفعه على القطع

وقال بعض شراح أبياته أم أناس بعض جدات عمرو بن هند وفى الصحاح ورحلت البعير أرحله رحلا اذا شددت على ظهره الرحل فمعنى أرحل ناقتى أضع على ظهرها الرحل للسفر الى ابن أم اناس والضمير فى تبلغ راجع الى الناقة وكذا فى تزحف قال فى الصحاح الزحف الجيش يزحفون الى العدو والصبى يزحف على الارض قبل أن يمشى والبعير اذا أعيا بجر فرسنه (قوله انارة العقل مكسوف) قال اللقانى قد يقال لا دليل فيه لان المؤنث المجازى قد يذكر ضميره فى الشعر كقوله * ولا أرض أبقل ابقالها * (قوله وقيل التذكير ناب

فى الآية الخ) أى فلذا قال الموضح ويحتمله ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقانى يحتمل الخبرية وانه وصف لشئ محذوف أى شئ قريب وأما قول الحفيد انما قال ويحتمله لان كونه منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكر واعلم ان للمصنف رسالة فى هذه الآية الشريفة نفيسة ضمنها أقوال الائمة أوصلها الى ستة عشر وهى مذكورة فى الاشباه والنظائر للسيوطى (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقانى كيف هذا وقد وجهوا جاء زيد نفسه برفع احتمال ان الجائى غلامه أو كتابه مثلا اه وأقول تفصيل الكلام انه ان أريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا اذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا ويؤيده مسئلة التوكيد وان أريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف فى مسائل الجواز اذ اسنادما لبعض الاصابع من القطع لجملتها مجاز ولذا عمم الشارح فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه تمكن معه الحقيقة باعتبار ان اسناد القطع الى جملة الاصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا أريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثر الحذف فيه مع ارادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أى بل التانيث لان الايمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتانيث الفعل) أى

بناء على انه لا فرق فى المضاف اليه المؤنث بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا خلافا للفراء كما بيناه فى الحواشى * (مسئلة) * (قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) أى لانه أراد بالاتحاد معنى ما يشمل الترادف والتساوى وضعا كالانسان والناطق أو بحسب المراد كما فى الموصوف والصفة (قوله لان الغرض الخ) لك ان تقول المنعوت يتخصص بنعته مع انه ليس غيره فى المعنى وأيضا فهلا اكتفى بالمغايرة بحسب المفهوم وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفته بان الصفة تابعة للموصوف فى اعرابه فلو وقعت مضافا اليه لكانت مجرورة دائما ولم تتصور متابعته فى الاعراب ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة تجب ان تكون تابعة للموصوف ومؤخرة عنه فلا يمكن أن تضاف اليه والا لكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضا ومنع اضافة أحد المترادفين الى الآخر لعدم الفائدة (قوله ما يوهم شيأ من ذلك الخ) قال اللقانى الوهم احتمال مرجوح التاويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقوله يوهم معناه يدل دلالة مرجوحة ويؤول معناه يحمل على المعنى المرجوح فالموهم والمؤول به واحد ٣٣ ولا يخفى عدم صحته فالصواب ان الموهم هنا معناه الموقع فى الوهم أى العقل وكثيرا ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أى لتنتفى اضافة الشئ الى نفسه فى المعنى التى يأباها النظر العقلى فان قلت قد تقرر ان العقل يمنع هذه الاضافة وانها منتفية فكيف قال الناظم تبعا للبصريين بوجوبها فى الاسم واللقب المفردين كما مر أول الكتاب وقال بوجوب التاويل هنا قلت انما أوجبوا اضافة توهم هذه الاضافة الممتنعة فوجوب التاويل لازم وجوب الاضافة لا منافيها نعم يتجه ان يقال لا يجاب ما يوهم ممتنعا وهو الذى عنى الموضح بقوله (٥ تصريح فى) ويرده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالاول الخ) قال اللقانى هذا التاويل لا يخرجها عن اضافة الاسم الى مرادفه نعم يخرجها عن اضافة الاسم الى ما أريد به معناه كما فى النظم فتدبر وعبارة تقول اذا أريد بالثانى الاسم فليس مرادفا فتقول هذه الارادة ليست وضعية بل فى الموضوع له اللفظ هو معنى الاول فالمرادفة ثابتة (قوله أى جاءنى مسمى هذا الاسم) قال اللقانى ومثله جئت ذا صباح وذات يوم أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضى (قوله هذا اذا نسب الى الاول الخ) فيه رد لقول الرضى ولا ينعكس التاويل لان اسناد العوامل الى لفظ الاسماء ممتنع وقد نقل اللقانى كلامه وأقره (قوله وانما وصفوها بالحمق الخ) حاصله ان قولهم الحمقاء استعارة تبعية لانهم شبهوا نبتها فى المجارى بالحمق بجامع ترتب ما يضر عليهما واشتقوا من الحمق الحمقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الاولى) قال اللقانى الساعة الاولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللقانى فى الرضى ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة اه وسيأتى ان الشارح بين حكمة عدول المصنف عن تقدير الرضى (قوله لما ذكرنا) أى من انه يقدر فى كل مثال غير ما قدر فى الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم جرد قطيفة) منه قوله تعالى

ناب عن الايمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا أظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال

ورب ما أكسب ثان أولا * تانيثا ان كان لحذف موهلا

* (مسئلة) ذهب البصريون الى أنه (لا يضاف اسم لمرادفه كليث أسد ولا) يضاف (موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول النظم

* ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى لان الغرض من الاضافة التعريف والتخصيص والشئ لا يتعرف لنفسه ولا يتخصص بها (فان سمع ما يوهم شيأ من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم وأول موهما اذا ورد (فمن) ورود (الاول) وهو اضافة الاسم لمرادفه (قولهم جاءنى سعيد كرز) فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد وأضيف أحدهما للآخر (وتاويله أن يراد بالاول) وهو المضاف (المسمى وبالثانى) وهو المضاف اليه (الاسم) أى اللفظ الدال على المسمى (أى جاءنى مسمى هذا الاسم) وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب فى الوضع فقدم عليه فى اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو اسناد فلزم ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءنى سعيد كرز قال جاءنى مسمى كرز هذا اذا نسبت الى الاول ما ينسب الى الذوات أما اذا نسبت اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تاويل الثانى بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا قاله قريب الموضح (ومن) ورود (الثانى) وهو اضافة الموصوف الى صفته (قولهم حبة الحمقاء) بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطؤها الاقدام قاله الرضى (و) قولهم (صلاة الاولى ومسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف) أضيف اليه المضاف المذكور فيقدر فى الاول اسم عين وفى الثانى اسم زمان وفى الثالث اسم مكان (أى حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضى مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو اضافة الصفة الى موصوفها (قولهم جرد قطيفة)

خائنة الاعين قال السفاقسى الظاهر انه من اضافة الصفة الى موصفها أى الاعين الخائنة كقوله واذا سقيت كرام الناس وجوزوا ان تكون خائنة مصدرا كالعاقبة أى يعلم خيانة الاعين (قوله أن يقدر موصوف) قال اللقانى الداعى الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجرى على موصوف لامحالة الا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب واذ ليس موجودا فى اللفظ فلابد من تقريره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أى من الامثلة المتقدمة والبصريون يؤولون هذا كما فعلوا فيما تقدم وربما أوهم كلام الشارح خلاف ذلك فالتقدير حق الامر اليقين ولدار الحياة الآخرة وما كنت بجانب المكان الغربى *(تنبيه)* احتج الكوفيون أيضا بان العرب أجازت ان تعطف الشئ على نفسه اذا اختلف اللفظان وان كان الاصل فى العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك فى العطف * فالفى قولها كذبا ومينا * والحاصل انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم فى التسهيل فجعل الاضافة على ثلاثة أقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهى سبعة أنواع منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم

(فصل) (قوله الغالب على الاسماء الخ) قال اللقانى الغالب يراد به تارة ما منع غيره من المغلوب عليه ويتعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ماهو كثير بالاضافة الى غيره ويتعدى بفى كقولك الغالب فى الناس الشح ومنها ما امتنع اضافته يعلمان من مفهوم قول النظم * وبعض الاسماء يضاف أبدا * فانه يفهم ان بعضها لا يضاف أبدا وتحته قسمان مالا يضاف أصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام ٣٤ على هذين القسمين مع انهما ما شرح لمفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان أحدهما هو الغالب فلله دره وما أدق نظره (قوله من العقلاء الخ) أشار الى حكمة تكرار المثال وأظهر منه قول اللقانى أشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق وبالثانى الى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زائد (قوله الملازمته التعريف) أى وضعا فلا يرد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد به فى الجنس وكذا اسم الاشارة ثم هذا التعليل لا يجرى فى أسماء الشرط والاستفهام وكان الشارح جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والاشارات الى

دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن يراد ان الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقانى لم يعتد بالاضافة فى قوله واياه وايا الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال الدنوشرى يقدر فيه عائد على المبتدا تقديره فيه اهـ يعنى ان جملة فالكاف الخ خبر المبتدا وهو ذلك ولا رابط فى اللفظ فلابد من تقديره (قوله وكغير أى من الموصولات) قال اللقانى كرر الكاف مع غير دون الاشارات تنبيها على ان المضمرات والاشارات نوع واحد فى عموم منع الاضافة وكرر من مع أسماء الشرط والاستفهام تنبيها على استثناء أى من النوعين أيضا لان اسقاطها يوهم عطفها على غيره وهنا بحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير أى ان كان تعريفها بالصلة فلو أضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض باى فان أجيب بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من آخر فغيرها كذلك اهـ ومر فى باب النكرة والمعرفة ماله تعلق بهذا فراجعه ولا يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها الخ) قد أسلف التعليل بقوله الملازمته التعريف فكيف يصح الحصر فكان ينبغى أن يقول لما مر ولشبهها الخ فان قيل الاول خاص بخلاف الثانى قلنا كان يمكنه التشبيه على ذلك بقوله لما مر فى بعضها ولشبه الجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على التعليل الثانى انه يقتضى منع اضافة جميع المبنيات وليس كذلك (قوله وانما أضيفت أى الخ) ظاهره ان أيا مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان أيا غير الموصولة لم تشبه الحرف لانها معربة فلا ترد والموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الاضافة بدليل

بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء (وسحق عمامة) بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين (وتاويله أن يقدر موصوف أيضا و) يقدر (اضافة الصفة الى جنسها) ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف (أى شئ جرد من جنس القطيفة وشئ سحق من جنس العمامة) فشئ موصوف وجرد أو سحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة فى جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة بجانب الغربى وغير ذلك

(فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد) عنها (كغلام) من العقلاء (وثوب) من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فتقول غلام وثوب (ومنها ما يمتنع اضافته) الملازمته التعريف (كالمضمرات) خلافا للخليل فى نحو اياك فانه يقول انهما ضميران أضيف أحدهما الى الآخر وتبعه الناظم (والاشارات) وأما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه (وكغير أى من الموصولات) النصة والمشتركة (و) كغير أى من أسماء الشرط (و) كغير أى (من أسماء الاستفهام) وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما أضيفت أى فى الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه (ومنها ما هو واجب الاضافة

بناءها او كان الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم ان كلامه لا يفيد الجواب عن ايراد الموصولة على التعليل الاول هذا وقال الدنوشري هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه في اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة الكلام عليه بالنسبة للثاني ولانه شرح لمنطوق النظم كما أسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا نونت هذه الاسماء عند القطع عن الاضافة وبه يعلم ان الواجب في هذا القسم هو الاضافة في المعنى وان الفرق بينهما ان الملحوظ في اللفظية هو اللفظ تحقيقا أو تقديرا وفي المعنوية معنى المضاف اليه دون لفظه وان التنوين في هذا القسم تنوين التمكين لا التعويض عن المضاف اليه اذ الموجب لحذف التنوين مع الاسم اضافته الى لفظ المضاف اليه لا الى معناه اهـ وفيه تحقيق لما اختاره الشارح في هذا الكتاب وفي شرح الازهرية من ان تنوين كل و بعض للتمكين لا للتعويض واعلم يبين هذا النوع لما سيأتي في بحث قبل و بعد (قوله نحو كل) قال الدنوشري لا تقطع كل عن الاضافة الا اذا لم تكن تأكيدا ولا نعتا فان كانت أحدهما وجبت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اهـ وهو عجيب لان الشارح قيد كلا بما اذا لم تكن نعتا ولا تأكيدا فلا حاجة لتقييده وكان ينبغي له الاقتصار على تمثيل ما قيد به الشارح (قوله قال الله وكل في فلك) لا بد من تقدير المضاف اليه هنا جمعا للاخبار عن كل بالجمع في قوله يسبحون قال العز بن عبد السلام في الامالي في الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكين سماء الدنيا والرابع والثاني لم أتى بصيغة الجمع وهما اثنان والثالث أتى بالواو في الجمع وهي لا يجمع بها الا من يعقل ٣٥ والجواب عن الاول انهما وان كانا

الى المفرد وهو نوعان) الاول (ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ) فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله * وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا * (نحو كل) اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا (و بعض و) أي قال الله تعالى وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما و ببعض جالسا وأصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ودل مجيء الحال بعد كل و بعض على ارادته (أياما تدعوا) فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثاني (ما يلزم الاضافة لفظا) وهو المشار اليه بقول النظم * و بعض الاسماء يضاف أبدا * (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ما يضاف للظاهر) مرة (وللضمير) أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأتين وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب ولديك (وقصارى) الامر وقصاراه بضم القاف أي غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثاني (ما يختص بالظاهر) دون المضمر (كأولي) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذي) بمعنى صاحب (وذات) بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أي أصحاب قوة (وأولات الاحمال) أي صاحبات الاحمال

في فلكين فالافلاك كلها في المحيط فصارت كمال في صندوق والصندوق في بيت فيصدق ان المال في البيت وعن الثاني ان الضمير عائد عليهما مع الليل والنهار وذلك لان الليل والنهار يسبحان أيضا لان الليل ظل الارض وهو يدور على محيط كرة الارض على حسب دوران الارض وكذلك النهار يدور أيضا لانه يخلف الليل في المحيط وعن الثالث انهما لما وصفهما بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة الا من يعقل جمع جمع العاقل (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدنوشري رجح مذهب الفارسي بمجيئهما حالا حكى الاخفش مررت بهم كلا قائمات حالا (قوله ورد بان العرب) أي رد الالزام وأجاب المصنف عن الالزام أيضا بأن كلا من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها الا بما أضيفت اليه أي انها وضعت لتعميم شيء فكان معناها في غيرها قال الدماميني وفيه نظر (قوله ودل مجيء الحال الخ) فيه ان الحال قد تأتي من النكرة بلا مسوغ الا أن يقال الاصل تعريف صاحب الحال وأيضا تنكيره قليل واتيان الحال من كل كثير (قوله لفظا) قال اللقاني منصوب على التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلفظ والاصل ما يلزم التلفظ بالاضافة فلا يكفي معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار اليه بقول النظم و بعض الاسماء الخ) فيه نظر وانما الاشارة الى هذا النوع بمفهوم قوله * و بعض ذا قد يأت لفظا مفردا * وأما قوله و بعض الاسماء الخ فانما هو اشارة الى موضوع النوعين وهو ما يجب اضافته الى مفرد لان المراد من قوله يضاف أبدا يضاف الى مفرد بدليل قوله بعد * والزموا اضافة الى الجمل * (قوله ولدى) قال اللقاني قال الرضي وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد ثم قال بعده بقريب وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه (قوله أي غايته) قال اللقاني قصارى الشيء ما يقصر الشيء عليه فلا يتجاوزه الى ما فوقه وذلك غاية الشيء (قوله وذي بمعنى صاحب) قال السهيلي في كتاب الاعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى

أضاف ذا الى النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما فرق وذلك انه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة بذا أشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة الا على وجه ما وأما ذو فانك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقيال حمير ذو جدن وذو يزن وذو رعين وذو كلاع وفي الاسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليدين وذلك كله تفخيم للمسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريف لا يقترن به شئ من هذا المعنى ولفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور نحو ن والقلم وقد قيل ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعمومة والخؤلة والابوة وقيل له فعل اذ يقال وحد يحده وحدا ومعنى مررت به وحده عند الخليل أفردته بالمرور افرادا وعند المبرد مررت به منفردا وهو أولى لاطراده في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرده بل هو سبحانه انفرد بنفسه وقال سيبويه اسم موضوع موضع المصدر فوحد نائب مناب ايحاد وايحاد نائب مناب موحد وموحد حال فمعنى مررت به وحده مررت به ٣٦ في حال كوني موحدا له بمروري وقال يونس انه ظرف ونصبه على الظرفية ومعنى وحده جاء على انفراده والاصل جاء على وحده ورده ابن عصفور بان وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدماميني في شرح التسهيل والظاهر أن يونس انما قصد تفسير المعنى وانما المعنى جاءني في وقت توحده وعلى التي قدرها بمعنى في مثلها في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وانما لم يقدر في لانها لا تدخل على وحده بخلاف على وبذلك يندفع أيضا ان تقديره يقتضي أن النصب على المفعول به لانك لو قلت جاء على وحده كان حالا متعلقا بمحذوف فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور أن يكون ظرفا والجار على رأيه على فتأمل (قوله على المشهور) اجابة يحتمل عوده الى قوله وهو مصدر لمقابلة قول يونس انه ظرف كما مر ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للافراد لانه قال في التسهيل وربما ثني مضافا الى ضمير مثنى فراجع شراحه (قوله لم يك شئ الخ) ذكر المصنف في بحث لما من المغني ان ابن مالك استشهد بهذا البيت للنفي المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال انما يكون من ذلك لو كان الشعر * لم يك شئ يا الهي معكا * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شئ قبلك ثم كان شئ قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا يأخذ حدوث ذلك الشئ مقيدا بالقبلية بل مطلقا أي لم يك شئ يا الهي قبلك ثم كان وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه تعالى فتعينت المعية فالمعنى لم يك شئ يا الهي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى ويدل الكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله وحدكا فتدبر (قوله ومعناها التكرار) قال اللقاني المطابق للمسيحي ان يقول التكثير وهو أخص من التكرار الصادق بمرتين (قوله بمعنى اقامة الخ) قال اللقاني في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان أقام به والى ان الكاف في غير دواليك مفعول المصدر المضاف وفي دواليك تارة كذلك كقولك لبيك وسعديك ودواليك أي تداولا لا منا الطاعة بعد تداول ولو فسر سعديك باسعاد منك بعد اسعاد وحنانيك بحنانا

(وذا النون) أي صاحب النون وهو الحوت (وذات بهجة) أي صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر واليه أشار الناظم بقوله

و بعض ما يضاف حتما امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

(وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا ومؤنثا (وهو وحد) وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة (نحو واذا دعي الله وحده و) من اضافته الى ضمير المخاطب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي

(وكنت اذ كنت الهي وحدكا) * لم يك شئ يا الهي قبلكا

فالهي الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه (و) من اضافته الى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري

أصبحت لا أحمل السلاح ولا * أملك رأس البعير ان نفرا

(والذئب أخشاه ان مررت به * وحدي) وأخشى الرياح والمطرا

قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثاني من النوعين (ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهي لبيك) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا تستعمل) سعديك (الا بعد لبيك) لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادي أراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد

منك بعد حنان ودواليك باداله ثم منك بعد اداله ليكون من اضافة المصدر لفاعله كان أليق بالمقام أو فسر حنانيك بتحننا اليك بعد
تحنن كان أوفق للواقع اذا خوطب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله دواليك في البيت على تفسيره بتداولا ولا حجة للاعلم على ان الكاف
حرف لمجرد الخطاب اذ لم يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له اذ فاعله المتكلم وجماعته ومفعوله شق الابراد فتنتفي اسميتها بانتفاء
لازمها وبما فسرناه من اداله ثم منك بعد اداله يندفع ذلك اذ هي فاعل الادالة والتقدير قائلين يا ألله اداله منك بعد اداله والله سبحانه أعلم
وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا في النسخ لب من غير همزة ولا يتم كلامه الا على ذلك لكن الذي قاله غيره انما هو ألب
بالهمزة وفي اطلاق قوله وما بعده صدر من لفظه نظر لانه لم يفسر هذا ذيك بمصدر من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه (قوله وهذا
أنسب من قول ابن الناظم الخ) فيه ان قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقاني وقد فصل رحمه الله الكلام ووفى بالمرام وقول
الشارح لان الادالة الخ لا يثبت مدعاه اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك (قوله وهذا ذيك الخ) ٣٧ قال الدنوشري قال بعضهم

اجابة انتهى (وحنانيك) بفتح الحاء المهملة والنون (بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرفة بن العبد
* حنانيك بعض الشر أهون من بعض * أنشده سيبويه (ودواليك) بفتح الدال المهملة (بمعنى تداولا
بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم أدلني على فلان
وانصرني عليه (وهذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع قال) العجاج
(* ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا *) والمعنى أضرب ضربا يهذ هذا بعد هذا على التكرير واطعن طعنا
جائفا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو
وسكون الخاء نعت للطعن (وعامله) أي هذا ذيك (وعامل لبيك من معناهما) على حد قعدت جلوسا
والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقي) من الامثلة (من لفظها) والتقدير أسعد وأتحنن وأتداول
(وتجويز سيبويه) مبتدأ ومضاف اليه (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج (وفي دواليك من
قوله) وهو سحيم بن الحسحاس

اذا شق برد شق بالبرد مثله * دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية) مفعول تجويز (بتقدير نفعله متداولين وهاذين أي مسرعين ضعيف) خبر تجويز (للتعريف)
بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده (ولان المصدر
الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه
عسر وسحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد تأكيد
المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجويز الاعلم) وهو
يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا (في هذا ذيك في البيت) السابق للعجاج
(الوصفية) لضربا (مردود) خبر تجويز (لذلك) وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة (ولان
المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول
بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم
(وقوله) أي الاعلم مبتدأ ومضاف اليه (فيه) أي في هذا ذيك (وفي أخواته) وهي لبيك وسعديك

وأما هذا ذيك بذالين معجمتين فالمراد به الكف قال الاصمعي تقول للناس اذا أرادوا أن يكفوا هذا ذيك انتهى وقيل المراد به الاسراع قال الشاعر ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا والطعن الوخض الذي لا يصل الى الجوف انتهى كلامه وهو يرد قول الشارح الطعن الجائف فليتأمل انتهى وهذا عجيب اذ لا مدخل للتأمل في هذا لانه أمر نقلي ثم لا مرجح لكلام هذا البعض على كلام الشارح حتى يرد كلام الشارح بكلامه وقد صرح الجوهري بما قاله (قوله وعامله أي هذا ذيك) قد يقال قضية قول الشارح يهذ هذا بعد هذ
أن عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا وانه في الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعيني (قوله وعامل لبيك من
معناهما) قال اللقاني اذ لا عامل من لفظهما وأما قولهم لبى فانه مأخوذ من قولهم لبيك ومصدره التلبية وأما لبيك فعامله لو نطق به انما
هو لب ومصدره لب مفرد لبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق له بفعل وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو ألب
بالهمزة وكلام الموضح يدل عليه ولا ينافي كون عامله من معناه قولهم لبيك من ألب بالمكان أقام به لان أخذه من هذه المادة باعتبار نوع
المعنى لا يقتضي ان فعلها فعله (قوله والحال واجبة التنكير) كان ينبغي أن يقول غالبا ليلائم قول المصنف ضعيف ولم يقل غير صحيح غادق
من قول اللقاني أي وهو خلاف الغالب فارتكابه مع امكان غيره ضعيف بخلاف جاء زيد وحده ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم
اذ يمكن في وحده أيضا أن يكون مفعولا مطلقا أي يتفرد انفراده (قوله وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام) قد يدفع هذا بقول اللقاني
يعني ثبت كونه مفعولا مطلقا بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله ان الكاف

وحنانيك ودواليك (ان الكاف) المتصلة بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) الكاف (فى ذلك مردود) خبر قوله (أيضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) باضافته الى ضمير الغيبة (ولبى زيد) باضافته الى الظاهر فتعين أن تكون الكاف فى لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله (ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذانك) وتانك ففى ذلك دليل على أنها اسم مضاف اليه (وبانها) أى الكاف الحرفية (لا تلحق الاسماء التى لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودى اللام لانها الاصل فى التعليل واستعمل مع العدمى الباء تغايرا بينهما او تفننا فى التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبى زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتى فلا يصلحان للرد وقول أبى حيان فى الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها أشبه الاضافة كما صرح به الاعلم فى نفس المسئلة وكما فى اثنى عشر وانما لم يحذف فى ذانك وتانك للالباس بالمفرد (وشذت اضافة لبى الى ضمير الغائب فى) نحو (قوله) انك لو دعوتنى ودونى * زوراء ذات مترع بيون * (لقلت لبيه لمن يدعونى) *

فدونى زوراء بالزاى ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض ترع بفتح التاء المثناة فوق والراء أى ممتلئ وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت أى واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم (و) شذت اضافة لبى الى (الظاهر فى قوله) وهو اعرابى من بنى أسد دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى يدى مسور)

واليه أشار الناظم بقوله * وشذ ايلاء يدى للبى * وفى شرح المواقف ان يدى فى البيت زائدة انتهى ومسور علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابنى بمعنى أصابنى صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبانى أى قال لى لبيك فحذف المفعول وهو الياء والمعنى دعوت مسورا للامر الذى نابنى من نوائب الدنيا فلبانى وأصل هذا ان رجلا دعا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهى عن ذلك روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبى يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبى (و) قال سيبويه هذا البيت (فيه رد على يونس فى زعمه انه) أى لبى (مفرد وأصله لبى) بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين (فقلبت ألفه ياء لاجل الضمير كما) قلبت (فى) لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألفه كالف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد ببقاء الالف على حالها وقول ابن الناظم فى شرح النظم (ان خلاف يونس) جار (فى لبيك واخواته وهم) بفتح الهاء أى غلط وانما هو خاص بلبيك (ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو اذ) من أسماء الزمان

لمجرد الخطاب الخ) قال ان لم يكن على ما ذكرت فشاذ لان الناصب له يكون تشبيها كضرب ضربك فكون المعنى تداولنا مثل مداولتك وأجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزومك طاعة غيرك وكذا البواقى وليس المعنى على شئ من ذلك قلت لا يمتنع أن يكون المعنى اجابته لغيرك أجبت وكذا البواقى (قوله لقولهم حنانيه ولبى زيد الخ) أدق من هذا قول اللقانى قد يقال ان الهاء والظاهر مثلهما فى اياه وايا الشواب فما كان جوابكم فيهما فهو جوابنا ثم انه أجاب عن الشبهة الثانية بنحو جواب الشارح وأجاب عن الثالثة بقوله قد يقال لعله يرى ان لبيك واخواته أسماء أفعال منقولة من مصادر مثناة مضافة الى الكاف فالكاف حرف لمجرد الخطاب كما فى رويدك زيدا اسم فعل معناه أمهل (قوله وفى شرح المواقف ان يدى الخ) ينبغى أن يؤخر هذا عن الكلام على معنى البيت ويذكره بعد قوله خص يديه ليكون مقابلا له ولقوله الآتى وقيل كان عادة العرب الخ فانه المناسب كما لا يخفى وذكره هنا يوهم انه مقابل لكلام المصنف وليس كذلك فان يدى مضافة الى مسور وان كانت زائدة بدليل ظهور جر مسور اذ لا سبب له فى البيت الا الاضافة يدى اليه (قوله لانهما اللتان أعطياه) المعطى حقيقة انما هو الشخص ونسبة الاعطاء اليهما مجاز وكان الظاهر أن يقول لان الاعطاء يكون بهما فتدبر (قوله كما فى لدى) أشار الى انه كان التمثيل بلديك ولدى أقعد كما قاله اللقانى (قوله وهم) قال اللقانى لانه لا يمكنه دعوى الالف فى اخواته للنطق بها مجردة عن الالف والياء كحنان وسعد ودوال ولم يقولوا لب (قوله الى الجمل) أى فى اللفظ فلا ينافى ان الجملة فى تاويل المفرد اذ قوله (وحيث) كانت منازل ألاف عهدتهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا فاذا الاولى ظرف لعهدتهم واخوانا مفعول ثان له ونحن مبتدا

(وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ (فاما اذ فنحو واذكروا اذ أنتم قليل) باضافة اذ الى الجملة الاسمية (واذكروا اذ كنتم قليلا) باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ فى هذين المثالين مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف أى واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها للاسمية والفعلية بقسميها فى قوله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) اذ (اليه) من الجملة باسرها (للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه) أى من المضاف اليه (كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون) أى يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه أشار الناظم بقوله * وان ينون يحتمل * افراد اذ (وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد) باضافة حيث الى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس) باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (الى المفرد كقوله) ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم * ببيض المواضى (حيث لى العمائم) فاضاف حيث الى لى وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافا للكسائى) فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن فى نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وبيض المواضى السيوف القواطع ولى العمائم شدها على الرؤس (ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما) الوجودية (عند من قال باسميتها) كابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهى

حذف خبره أى اذ نحن متالفون ومثله قول الآخر * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا * والتقدير اذ ذاك كذلك فانظر المغنى (قوله وحيث) قال الرضى اعراب حيث لغة فقعسية (قوله من أسماء المكان) قد تاتى للزمان كما فى قوله حيثما تستقم يقدر لك * الله نجاحا فى غابر الازمان فانظر المغنى (قوله اذ أنتم قليل) سيأتى ان الشارح قال فى حيث لما كانت اضافتها الى الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة اذ الى الاسمية أكثر وان تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللقانى قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الى استوائهما مع اذ فقدم الاسمية لشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع فى باب الاشتغال (قوله أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا) ظاهره ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السيوطى ووجه قبحه ان اذ لما كانت للماضى وكان الفعل الماضى مناسبا لها فى الزمان وكانا فى جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو واذ زيد يقوم (قوله أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع الخ) بان يكون مضارعا قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشرى فى الآية قال المصنف فى الحواشى قال أبو حيان فى تفسيره وفيه نظر قلت هو نظر كليل (قوله اذ هما فى الغار) ينبغى أن يتعين ٣٩ فى اذ هما فى الغار تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا ئلا يؤدى الى وقوع خبر المبتدا فعلا ماضيا وقد استقبحوه ويحتمل أن يقال انما استقبحوه مع التلفظ بالفعل (قوله وقد يحذف الخ) قد يقال الحذف ولو على قلة ينافى وجوب الاضافة وجوابه منع المنافاة فان الواجبة أعم من اللفظية والتقديرية نعم الاضافة الى المفرد كما فى حيث تنافيه (قوله وكسرت الذال) تجوز فتحه للتخفيف كما يأتى (قوله على الاصح) مقابله ماذهب اليه الاخفش ان الكسرة اعراب المضاف اليه وان التنوين للتمكين وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بلازمتها للبناء وبانها كسرت حيث لا شئ يقتضى الجر نحو نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحيح * وبأن العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة له الا كونه مضافا للمبنى وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا وبانه لو كان معربا بالمجرور فتحه لانه مضاف اليه فدل على أنه بنى على الكسر تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث الى المفرد) قال الزرقانى قال الرضى ومع اضافة حيث الى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد أندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وكذا فى قوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * هو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته وحكى هى أحسن الناس حيث نظر ناظر أى وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما فى قوله للفتى عقل يعيش به * حيث يهدى ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان انتهى وفى حاشيتنا على الالفية عن المصنف كلام يتعلق باعراب حيث عند الاضافة للمفرد ينبغى مراجعته (قوله ما يختص بالجمل الفعلية) قال اللقانى أى بالاضافة اليها وفى قوله وهو لما عند من قال باسميتها نظر اذ القول باسميتها لا يلزم منه اضافتها الى الجملة

الفعلية بعدها وأى مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف فى متى تأتينى أكرمك على ما هو التحقيق عندهم وكذا تقول فى اذا انها منصوبة بشرطها الاخافضة له (قوله وذلك يقتضى الحرفية) أى لان الاصل فى الاسماء الاعراب وأما ضمير الفصل عند الجمهور فخارج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بان العامل قضيناالخ) هذا الجواب باختيار الشق الاول قال شيخنا العلامة الغنيمى ويمكن أن يجاب باختيار الثانى لكن كون العامل جوابها مقيد بما لم يمنع منه مانع كما هنا أخذا مما أجاب به الدمامينى عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابها انتهى وأقول الكلام فى ناصب اذا مطلقا هل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض الكلام فى لما فى مادة معينة وهى الآية الشريفة وجوابها مقرون فى الآية بالمانع فالقول بان الناصب فيما هو الجواب لا يصح التقييد * ثم اعلم ان ٤٠ المصنف فى الحواشى لما أورد على القول بان الناصب اذ ما فى جوابها من فعل أو شبهه انه

قد جاء الجواب مقرونا بالفاء أو باذا الفجائية فقيل ان قائله أجاب بان الظرف الجائز التأخير يتسع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم غيره فما ظنك بالممتنع وبه يعلم انه يمكن فى مسئلة لما أن العامل فى الآية دل لكن قال فى المغنى ان مثل هذا التوسع بابه الشعر نحو ونحن عن فضلك ما استغنينا (قوله لا يقولون باضافتها الى ما بعدها) هذا صادق بقولهم باضافتها الى جوابها وليس مرادا وانما المراد مطلقا بدليل التنظير باذا ولانه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه بمثل جملة الشرط (قوله لان اذا عند هؤلاء غير مضافة) ظاهره انهم مصرحون بذلك وعبارته فى

ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه فى المغنى لانها مختصة بالماضى (نحو لما جاءنى أكرمته) والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح فى شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم ووجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل فى محلها النصب وذلك العامل اما قضينا أو دلهم اذ ليس معناسواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضى الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح فى المغنى بذلك فى اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى (واذا عند غير الاخفش والكوفيين) فانها تختص بالجمل الفعلية واليها أشار الناظم بقوله * وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال * ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا أنعمنا على الانسان أعرض ومضارعين نحو واذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وأمرا (نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن وأما نحو واذا السماء انشقت) مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجمل الاسمية (فمثل وان أحد من المشركين استجارك) فى التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان أحدا فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك أحد لا أن السماء مبتدأ والفعل الذى بعدها خبره وفى هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه أن يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد فى الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان فى عدم الاختصاص بالجمل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق

(اذا باهلى تحته حنظلية) * له ولد منها فذاك المذرع

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى اضمار كان) وباهلى مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلى تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلى فاعل بمحذوف يفسره العامل

الحواشى ولزوم هؤلاء أن يدعوا أن لا اضافة وان يفرقوا بان اذا ترتبط بكونها شرطا كما فى أين وأنى وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط انتهى ومن خطه نقلت والمتبادر من قوله ولزم انهم لم يصرحوا بذلك وانظر هل قوله وان يفرقوا الخ يشكل على جواب الشارح لان لما ظرف بمعنى حين أو اذ فلا يحصل بها ارتباط لولا الاضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضى جملتين ففيها معنى الشرط ولهذا تسمى تاليها شرطا وما بعده جوابا ويقرن بالفاء اذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافى أن جملة اذا لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف فى الحواشى فان قلت فما تصنع فى اذا السماء انشقت قلت الماضى صيغة الفعل لا الزمان ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر فى المغنى أن اذا قد تخرج عن الاستقبال فتجىء للماضى كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم

العامل فى حنظلية و رد بان فيه حذف المقسم ومفسره جميعا و يسهله ان الظرف يدل على المقسم فكأنه لم يحذف والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهى أكرم قبيلة من تميم والمدرع الذى يكسى الدرع بالدال المهملة يعنى أنه اذا ولد للرجل الباهلى من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب الشجاع الذى يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه وقال الدمامينى والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذى أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر ان حنظلة أشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود (كما أضمرت هى وضمير الشأن فى قوله) وهو قيس بن الملوح او الصمة القشيرى أو ابن الدمينة

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى (فهلا نفس ليلى شفيعها)

فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد * ولكن ملء عين حبيبها * والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدا على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هى واسمها ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أى الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدا محذوف أى هى شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر

* (فصل وما كان من) * أسماء الزمان (بمنزلة اذ او اذا فى كونه اسم زمان مبهم لما مضى) كما ان اذ كذلك (أو لما يأتى) كما ان اذا كذلك (فانه بمنزلتهما فيما يضافان اليه) فما كان بمنزلة اذ جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه أشار الناظم بقوله وما كاذ معنى كاذ أضف جوازا (فلذلك تقول جئت زمن الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أو زمن كان الحجاج أميرا لانه) أى لان زمن (بمنزلة اذ) فى افادة معنى المضى والناصب له جئت لانه بمعنى الماضى فلا يعمل فيه الا ماض (و) ما كان بمنزلة اذا جاز أن يضاف الى الجمل الفعلية دون الاسمية فلذلك (تقول آتيك زمن يقدم الحاج) فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لانه مستقبل ولا يعمل فى المستقبل الا المستقبل (و يمتنع آتيك زمن الحاج قادم) على الابتداء والخبر (لانه) أى لان زمن (بمنزلة اذا) واذا لا تضاف الى الجمل الاسمية فكذلك ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) فى مشبه اذ واذا (ووافقه الناظم فى مشبه اذ) واقتصر عليه فى النظم (دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون) فاضيف يوم وهو مشبه اذا فى الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها (وقوله) وهو سواد بن قارب

وكن لى شفيعا (يوم لا ذو شفاعة * بمغن) فتيلا عن سواد بن قارب

قلت لا أجد ما أحملكم عليه والحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى على ما بينه ثم رده فراجعه * (فصل) * (قوله لما مضى) قال اللقاني نعت لاسم لا الزمان والتقدير موضوع لما مضى ولو قال بدله و بدل ما بعده ماض أو مستقبل كان أخصر وأظهر (قوله فانه) أى ما كان بمنزلة اذ واذا فيما تقدم (قوله بمنزلتهما) أى اذ واذا قال اللقاني ثنى ضمير المتعاطفين لان القصد شمول الحكم لهما على حد قوله تعالى فالله أولى بهما انتهى وحاصله ان أو هنا للتنويع لا لاحد الشيئين وقولهم ان أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الاولى كما نص عليه الابدى ونقله المصنف عنه فى بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان اليه) قال اللقاني يضافان صلة جرت على غير ما هى له فان ما واقعة على الجملة المضاف اليها والاضافة وصف ثابت للمضاف وقد أبرز الضمير العائد على صاحب الصلة الحقيقى فلا حاجة الى أن يقول يضافان هما اليه فتدبر (قوله و يمتنع زمن الحجاج قادم) قال اللقاني لقائل أن يقول كونه بمنزلة اذا يقتضى تأويله باضمار كان الثانية واسمها الامتناع وجوابه ان التأويل المذكور سائغ فيما سمع ولا يسوغ أن يتكلم به من غير سماع (قوله ووافقه الناظم) أى فى غير النظم بدليل قوله محتجا الخ وأما فى النظم فكلامه محتمل قال المصنف فى الحواشى فان قلت فهلا قال وما كاذ معنى كاذ قلت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون أراد ذلك وترك ذكرها اكتفاء بما نبه عليه فيما كان بمعنى اذ وهذا الذى رآه ابنه والثانى أن يكون الحكم عنده ثابتا فى موافق اذ دون اذا وهو الظاهر فانه رد على من بقوله يوم هم بارزون وقول الصحابى يوم لا ذو شفاعة

(٦ تصريح لى) بمغن والدليلان يمكن منازعته فيهما لكن الذى يظهر لى ان غير اذا لا يلتحق بها لانها لم تختص بالجملة الفعلية الا لما فيها من معنى الشرط لا لامر يساويها فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة على أن الذى نصره الناظم فى اذا أنه لا يلزمها الجمل الفعلية مستدلا بقوله اذا هو لم يخفنى فى ابن عمى * وان لم ألفه الرجل الظلوم اه وعلى الاحتمال الثانى جرى الشارح فقال واقتصر عليه فى النظم وانظر قول المصنف لانها لم تختص الخ الظاهر فى أن غيرها من الظروف لا يشابهها الظرف الخ فانه صريح فى أن الظرف متضمن معنى الشرط (قوله محتجا بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللقاني يرد احتجاجه بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم اذ اليوم موضوع لزمان محدود واستعماله فى مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده انتهى وأقول صرح فى شرح السكاكية بان اليوم مبهم وعلله بانه عند العرب لا يختص بالنهار (قوله وهذا ونحوه الخ) قال اللقاني يعنى فهو من مشبه اذ لا مشبه اذا (قوله وكن لى شفيعا الخ) قال اللقاني

ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب أولا الشفاعة وهو يستلزم الاخبار بانه لا نفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجداني فان الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول

(فصل)(قوله حملا عليهما) ٤٢ قال اللقاني يؤخذ من هذا ان الحمل على المبني سبب للبناء فتزيد الاسباب على العدد المذكور أول

فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سيبويه (مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى) فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فاذلك أضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كأسبوع و بيومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة

(فصل و يجوز في الزمان المحمول على اذ واذا) اذا أضيف الى جملة (الاعراب على الاصل) في الاسماء (والبناء) على الفتح (حملا عليهما) أي على اذ واذا لانهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتاصل الى جملة واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال* وابن أواعرب ما كاذ قد أجريا *(فان كان ما وليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) واليه أشار الناظم بقوله* واختر بنا متلو فعل بنيا* واختلف في علته فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه و بعد دخولها أحدث له افتقار شبه حين وأمثاله بان فالبناء الاصلي (كقوله) وهو النابغة الذبياني

(على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع

يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني أصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله

لاجتذبن منهن قلبي تحلما * (على حين يستصبين كل حليم)

يروى بخفض حين على الاعراب وفتحه على البناء لكونه مضافا الى مبني وهو يستصبين فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا أعددته صبيا أي جعلته في عداد الصبيان (وان كان) ماوليه (فعلا) مضارعا (معربا أو جملة اسمية فالاعراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين) والاخفش (وواجب عند) جمهور (البصريين) لعدم التناسب (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق وأجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والالزم كون الشيء ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله)

تذكر ما تذكر من سليمى * (على حين التوصل غير دان)

يروى بفتح حين على البناء والكسر على الاعراب أرجح عند الكوفيين ومال الى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم

وقيل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنا فلن يفندا أي لن يغلط

(فصل مما يلزم الاضافة) لفظا ومعنى (كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا) يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين) عند البصريين (خلافا للكوفيين) فانهم أجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك

الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيلا منزلة الاصلي كان أضبط انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة أول الكتاب انما هي للبناء الواجب لا الجائز فان له اسبابا اخر منها ما هنا (قوله اوجملة اسمية) قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرة به مبنيا اذ الاصل فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغي ان المضارع المعرب يترجح معه البناء نظرا لاصله كالاسم فلم ترجح الاعراب قلنا نظرا لاعرابه وللاصل في اسم الزمان وهو الاعراب فتامل (قوله وأجاب جمهور البصريين بان الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن أن يكون من لغة سليم في أعمال القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا أجعله فتحا وانما مشى هذا على أنه لا يجب أن تشرب معنى الظن ويدل له قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا

(قوله مثلها في صمت يوم الخميس) أي فالنصب على الظرفية (قوله ليست لليوم) أي بل للمذكور قبل من كلامه مقطوعة مع عيسى وكلام عيسى معه أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم (قوله والالزم كون الشيء الخ) أي بخلافه على قراءة الرفع لخروجه عن الظرفية (قوله واعترض عليهم أيضا) يجاب بانه على اضمار كان الشانية واسمها *(فصل)*قوله أحدها التعريف) قال اللقاني وجهه أنهما في المعنى توكيد لما أضيفا اليه وسيأتي ان المنكور لا يؤكد عند البصريين وان أفاد توكيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبهم

(قوله الدلالة على اثنين) قال اللقاني وجهه ان كلا وكلتا في المعنى مثنيان وهما تأكيد للمضاف اليه والتأكيد مطابق للمؤكد وأما الزيدان أنفسهما فخارج لعلة (قوله نحو كلاهما) قال الدنوشري ولا يضاف كلا وكلتا لشيء من الضمائر الا الثلاثة الكاف المتصلة بالميم والالف والهاء والميم والالف ولفظ نا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا (قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة) قال اللقاني يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين افراد كثيرة كوضع انا للمتكلم معه غيره الصادق على اثنين وما زاد عليهما لا الاشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر على حده انتهى وهو مبني على ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضمائر كليات وضعا جزئيات استعمالا وأما على ما حققه العضد وتبعه السيد انها جزئيات وضعا واستعمالا فليست من ٤٣ المشترك في شيء (قوله لان ذا مثناة في المعنى) قال اللقاني كونها مثناة في المعنى بواسطة الاشارة الى اثنين تقدما لا يجدي نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك فان دلالة ذا عليهما البتة بواحد منهما فلو زاد ثالثا فقال أو غيرهما كان أوضح (قوله ماذكر) قال اللقاني يعني وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل أي وكلا الخير والشر وبين الفارض والعوان لان ماذكر أوفق بافراد اسم الاشارة لكونه مفردا لفظا انتهى ويؤخذ من قوله لان ماذكر أوفق ان التأويل به ليس بلازم وهو الحق كما أشار اليه صاحب الكشاف في سورة الانعام عند قوله من اله غير الله يأتيكم به حيث قال أي يأتيكم بذلك اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه ان أسماء الاشارة من المبهمات كالموصولات فتثنيتها وجمعها على خلاف الاصل غاية الامر ان دلالة ما وأخواتها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذا على غير الواحد كالمثنى في الآية والبيت والجمع في قوله * وسؤال هذا الناس كيف لبيد * وعلى كل شيء في باب حبذا بطريقة المجاز كما هو ظاهر كلامهم وأشار اليه اللقاني آنفا فتدبر لكن وقع في الكشاف في سورة البقرة ما يقتضي احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للمتعدد للتأويل بالموصول حيث قال انما جاز بين ذلك على التأويل بما ذكر مع ان كلامه هنالك متناقض كما بينا ذلك في حاشية الفاكهي في بحث تقسيم الفعل فراجعه فانه نفيس (قوله ان يكون كلمة واحدة) قال اللقاني هذا الشرط مشكل لا وجه له فان كان لاجل ان المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم ان لا يصح جلست بين زيد وعمرو ولا اشترك زيد وعمرو (قوله كلاهما حين جد الجري بينهما)

مقطوعة يدها أي تاركة للغزل قاله في المغني وهو مقيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالاول (نحو كلاهما) وكلتاهما (و) الثاني نحو كلا البستانين و(كلتا الجنتين أو بالاشتراك) بين المثنى والجمع (نحو قوله

كلانا غني عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

(فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة) فلذلك صح اضافة كلا اليها (وانما صح قوله

ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل

لان ذا) وان كانت حقيقة في الواحد الا انها (مثناة في المعنى) لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر (مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) أي بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين تعود الى ماذكر (أي وكلا ماذكر) من الخير والشر (وبين ماذكر) من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعري يوم أحد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجملة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة يعني ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي (و) الشرط (الثالث أن يكون) المضاف اليه كلا وكلتا (كلمة واحدة فلا) يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمرو) والى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله

لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا

(فاما قوله

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا * في النائبات والمام الملمات

باضافة كلا الى متفرق وهما أخي وخليلي (فمن نوادر الضرورات) والخليل من الخلة وهي كما قال أبو بكر ابن فورك صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره أصل الخلة المحبة والعضد والساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكني به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدأ وعضدا مفعوله الثاني وأجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

أي كلا هذين الحصانين أو الجوادين وقول العيني في بحث المثنى الفرسين فيه نظر لان الفرس مؤنث سماعي وكان يجب ان يقول كلتاهما وان يقول أو ابعثا (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقاني أي تضاف من حيث هي أي في الجملة لا في كل حالة من أحوالها لما سيجيء من ان الموصولة لا تضاف لنكرة انتهى وحاصله ان الضمير عاد على أي باعتبار بعض أحوالها فهو شبيه بالاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله ومنها أي فان كانت كذا أضيفت الى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار اليه الشارح (قوله الا ان كان بينهما جمع) قال اللقاني هذا الاستثناء في التحقيق منقطع لا حاجة اليه اذ المضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال المصنف اذ التقدير أي أجزاء كان أحسن من قوله اذ المعنى (قوله أو عطف مثلها) أي المضافة للمعرفة محله حيث كان المجرور بأي أولا ضمير المتكلم نحو أيي وأي زيد عالم فلا يقال أيك وأي زيد أفضل ولا أي زيد وأي عمرو أفضل وعبارة التسهيل تقتضي العموم كذا نقله الشهاب القاسمي عن السيوطي ورأيت بخط المصنف في الحواشي ويظهر لي انه لا اشكال في جواز أي زيد وعمرو ولانها

فالحق أو اعاضمير التثنية مراعاة للمعنى وأفرد رأى مراعاة للفظ (ومنها أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أي رجل وأي رجلين وأي رجال و) تضاف (للمعرفة اذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فأي الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة نحو أيكم أحسن عملا ولا تضاف) أي (اليها) أي الى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (الا ان كان بينهما) أي بين أي والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أي زيد أحسن اذ المعنى أي أجزاء زيد أحسن) فبين أي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن * (أيي وأيك فارس الاحزاب

اذ المعنى أينا) فارس الاحزاب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

ولا تضف لمفرد معرف * أياوان كررتها فأضف * أو تنو لاجزا

والسر في ذلك كله ان أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الاجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول أضيفت الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال أي رجل وأي رجلين وأي رجال على معنى أي واحد من الرجال وأي اثنين منهم وأي جماعة منهم وان كان الثاني أضيفت الى معرف وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى أو مجموعا واما مكررا مع أي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أي الموصولة الا لمعرفة نحو أيهم أشد) لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز أن تضاف الى نكرة لا تقول اضرب أي رجل هو أفضل (خلافا لابن عصفور) في اجازته ذلك (ولا) تضاف (أي المنعوت بها والواقعة حالا الا لنكرة) فالاولى (كمررت بفارس أي فارس) بخفض أي نعتا للفارس (و) الثانية كمررت (بزيد أي فارس) بنصب أي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة

مضافة لمتعدد وانما امتنع ذلك في كلام ما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل انتهى قلت وهذا يقتضي تعليلهم انها في هذه الحالة بمنزلة بعض من كل والبعضية لا تتصور الا في متعدد اذ المضاف اليه حينئذ متعدد ولا دخل لتعدد أي ورأيت بخطه أيضا وفي شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشري قولهم أيي وأيك بقولهم أخزى الله الكاذب مني ومنك وهذا فراق بيني وبينك وانما كررت أي ليمكن العطف على الضمير المخفوض انتهى فعلى هذا لا يجوز أي زيد وأي عمرو ولا يكون أيي وأيك الا ضرورة انتهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز والظاهر اسقاط لا اذ غاية ما دل عليه كلام الزمخشري ان أيا اذا أضيفت الى ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقاني ليس قيدا للاحتراز عن المعطوفة بالفاء أو ثم لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو ولانها تختص بعطف الذي لا يستغني بمتبوعه كما يأتي (قوله ان الاستفهامية) لا وجه للتقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الالفية (قوله وكانت معه بمنزلة بعض) أي من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان أضيفت الى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة الخ) فيه نظر في المعرف بال فانه من صيغ العموم كما حقق في الاصول الا ان تريد المعرف بغير أل أو بها اذا كانت للعهد لا للعموم (قوله ولا تضاف أي الموصولة الخ) سكت عن أي التي هي وصلة فعلم انها لا تدخل في باب الاضافة بحال (قوله لان معناها معنى الذي الخ) في هذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أي لتوغلها في الابهام فلا بد من اضافتها لمعرفة (قوله لان نعت النكرة الخ) فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها لمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقاني بقوله لان الوصف والحال مشتقان تحقيقا أو تأويلا والمشتق كلي والمضاف الى معرفة جزئي اذ المعرفة كما قال بعضهم ما أشير به الى شيء بعينه اهـ

والحال يجب أن يكونا نكرتين ومعنى أي فارس كامل في الفروسية واليهما أشار الناظم بقوله

* واخصص بالمعرفه * موصولة أيا وبالعكس الصفه * (وأما) أي (الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما) أي الى المعرفة والنكرة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تكن شرطا أو استفهاما * فمطلقا كمل بها الكلاما

لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولهما أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة (نحو أيكم يأتيني بعرشها) ومثال الشرطية المضافة الى معرفة (أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضافة الى نكرة (فبأي حديث) ومثال الشرطية المضافة الى نكرة (قولك أي رجل جاءك فاكرمه) والحاصل ان أقسام أي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو اضرب أيا أفضل والثانية نحو قلت ثم أي والثالثة نحو أيا ما تدعوا (ومنها لدن) وهي (بمعنى عند) فتكون اسما لمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليها أشار الناظم بقوله * وألزموا اضافة لدن فجر * (الا أنها) أي لدن (تختص) عن عند (بستة أمور أحدها انها ملازمة لمبدا الغايات) الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازمة لمبدا الغايات (فمن ثم) أي من أجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات وان اختلفا في اللزوم وعدمه (يتعاقبان) أي يتداولان على شيء واحد (في نحو جئت من عنده ومن لدنه و) قد اجتمعا (في التنزيل) قال الله تعالى في حق الخضر (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) ولو جيء بعند فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا (و) الامر (الثاني ان الغالب) في لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها قليل حتى انها لم تأت في التنزيل منصوبة

وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا أجد مانعا أن يقال مررت بالرجل أي الرجل وبالغلام أي الغلام كما جاز أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت الى النكرة والمعرفة (قوله وهي بمعنى عند) في مفردات الراغب ان لدن أخص من عند لانه يدل على ابتداء ونهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس الى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية الفعل وقد توضع موضع عند يقال ما أصبت عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى لينذر بأسا شديدا من لدنه اه وسيأتي عن الحرالي ما يقتضي تباينهما قال اللقاني في الرضي ولدن بمعنى لدى الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب أو مقدرة فهي بمعنى عند وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضرة وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى اه وحاصله ان لدن بمعنى من عند لازمتها ابتداء الغاية فتبنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو من وهو اشارة الى مخالفة ابن الحاجب في علة بنائها التي هي الوضع على حرفين في بعض لغاتها فقول الموضح بمعنى عند مخل بهذه النكتة (قوله كما ان عند كذلك) أي لانها تجيء للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الاولى وان اقتضى كلام بعضهم انها للمكان أبدا (قوله ملازمة لمبدا الغايات) قال اللقاني أي لا تطلق الا على أمكنة هي مبدا فعل مغيا أي هي ابتداء غاية وكذا الزمانية (قوله الزمانية أو المكانية) الاولى نحو لدن صباح والثاني نحو من لدن حكيم وهذا حيث لم تضف لجملة والا تمحضت للزمان لان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث كما نقله اللقاني عن الرضي (قوله وفي التنزيل آتيناه رحمة من عندنا الخ) قال البقاعي في نظم الدرر في تناسب الآي والسور قال الاستاذ أبو الحسن الحرالي ان عند في لسان العرب لما ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من كراماته وبالعلم الباطن الخفي المعلوم قطعا بانه خاص بخاصة اه وهذا يقتضي ان لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرحمة النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة على بابها وقد ذكرها احتراسا لما يأتي من قوله حتى اذا لقيا غلاما فقتله وقتله للغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقاني فيه نظر فان من اذا لم تكن موجودة تكون مقدرة كما في الرضي ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح أن يقول هذا التعليل أو يقول لانه لا معنى لابتداء الجلوس من مكانه اذ المبتدا لابد له من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بان في كلامه حذف مضاف أي لان معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أي غير حاصل لعدم تأتيه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله ان الغالب استعمالها الخ) يفيد ان استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بما ذكر مفيد لكون عند ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما ان الغالب في عند استعمالها منصوبة ويقل استعمالها مجرورة ثانيهما انها تستعمل منصوبة ومجرورة فان نفي غلبة استعمال الجر صادق بغلبة النصب وبعدم غلبة أحد الامرين للآخر فان قيل اذا كانت لدن ملازمة لمبدا الغايات فما فائدة دخول من عليها فالجواب ان افادتها لذلك لما لم تؤلف كالف الاستفهام والشرط من الاسم أتي بمن لتكون

وجر عنده بمن دون جر لدن في الكثرة (و) الامر (الثالث انها مبنية) على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (الا في لغة قيس) فانها معربة عندهم تشبيها بعند (وبلغتهم قرئ) لينذر باسا شديدا (من لدنه) باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن الشجري قال أبو علي فاما ما روي عن عاصم من قراءته لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال أسكان الباء من سبع وليست كسرة اعراب اه فظهر بهذا ان لدن مبنية دائما بخلاف عند فانها معربة دائما (و) الامر (الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله) وهو القطامي

صريع غوان راقهن ورقنه * (لدن شب حتى شاب سود الذوائب)

فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت أي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه أعجبهن وأعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها أن تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لادليل فيه اذ يحتمل أن يكون على اضمار أن بدليل انها تظهر بعدها أحيانا قاله ابن الشجري ويؤيده تقدير سيبويه في لدن شولا ان كانت شولا ورد بان فيه حذف الموصول الحرفي وابقاء صلته (و) الامر (الخامس جواز افرادها) عن الاضافة (قبل غدوة) كقوله

ومازال مهري مزجر الكلب فيهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب

كالدالة على ذلك ولذلك لزمت في الغالب وقوله مجرورة قال اللقاني أي مجرورة المحل على اللغة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله في لزوم استعمال واحد) قال الزرقاني أي والاستعمال الواحد ماذكر وظاهر كلامه ان الظرفية وعدم التصرف كافيان في البناء وفيه نظر فان بعض الظروف غير المتصرفة معربة كما تقدم فكان المناسب ان لو زاد على ذلك ماقاله الرضي وهو ملازمتها معنى الابتداء أي ابتداء الغاية ونصه فالوجه في بناء لدن أن يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها اه وهذا المعنى منتف في لدى ولذلك كان معربا كما صرح به في المغني خلاف ماعند ابن الحاجب من انه مثل لدن ولذلك قال الرضي وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه اه وقال اللقاني قال ابن الحاجب الوجه في بناء لدن أن من لغاتها ماوضعه وضع الحروف فحمل الباقي عليها تشبيها بها ولولم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق اه وتقدم ان الرضي أشار لرد ذلك (قوله وفي أمالي ابن الشجري الخ) قال الزرقاني أشار به الى مخالفة ماعند الموضح ووجه كلام أبي على ان لدن باسكان الدال وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خففت بحذف الضم كما في عضد فالتقى ساكنان فحركت النون كسرا اه والجواب ان المصنف رأى ان اشمام الضم ليس من جملة اللغات وحيث كان مشما صار كأنه موجود فظهر ان الكسر حينئذ اعراب والذي رآه أبو علي ان الاشمام غير معول عليه وتبعه الرضي حيث قال واعراب لدن المشهورة لغة قيسية اه فعنده ان المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة الدال واعرابها بان يقال من لدنه بضم الدال وكسر النون وأما لدن المقر فهو من جملة لغات لدن (قوله الرابع جواز اضافتها الى الجمل) هي حينئذ متمحضة للزمان كما مر عن الرضي (قوله لدن شب) تنازعه العوامل الثلاثة قبله أي هو مصروع راقهن ورقنه من ذلك الوقت (قوله حتى شاب) قال الزرقاني غاية أي فانتفت الامور الثلاثة حينئذ وذلك لانهن يعرضن عنه بسبب شيب ذوائبه فيعرض عنهن قهرا اليه وهذا أولى من أن يراد بالذوائب ذوائبهن كما في شرح الشواهد للعيني وذلك لانهن اذا شابت ذوائبهن السود ينتقل الى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سود الذوائب) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله والصريع المصروع الخ) في البيت تشبيه الغواني بالجان الذين يصرعون الناس أو بالشخص الذي يصرع غيره (قوله جواز افرادها) قال الدنوشري يشكل ذلك على عدها في الملازم للاضافة اه ويجاب بان ذلك العد باعتبار الغالب (قوله فنصبها لدن) لايخفى أن قول الشارح لدن بيان للضمير المستتر في نصبها على حذف أداة التفسير والضمير البارز عائد على غدوة ولو أعيد الضمير المستتر الى المخاطب اندفع الاشكال الآتي من عطف قوله أو على اضمار كان واسمها فينبغي ارتكابه هنا لذلك وقد ارتكبه الشارح فيما ياتي لدفع ذلك مع أن في ذلك تشتت الضمير وبارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تشتت في الضمير وذلك هو الاصل عند تعدد الضمائر وان كان الحق انه ليس من التنافر ولايخل بالفصاحة حيث لا لبس خلافا للزمخشري في تفسير سورة طه وان أقر كلامه المصنف في شرح بانت سعاد عند قوله

* ولن يبلغها الا عذافرة * وقد حققنا ذلك في حاشية الفاكهي في بحث الضمير هذا ونسب المصنف النصب للدن لانها العاملة وقولهم ان النصب عن تمام الكلام معناه ان الاسم هو النصب عند تمامه الا انهم عبروا بذلك اشارة الى أنه لولا التمام لجر بالاضافة

بنصب غدوة (فنصبها) لدن أما (على التمييز) لان لدن فى آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف فى لغاتها العشر وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا براقود (أو على التشبيه بالمفعول به) فى نحو ضارب زيدا فان نونها اثبتت تارة وتحذف أخرى كما فى اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو على النون فى لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجرى وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليهما أشار الناظم بقوله ونصب غدوة بها (أو) تنصبها أنت (على اضمار كان واسمها) وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذى دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لدشولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير (وحكى الكوفيون) فى غدوة (رفعها بعدها) أى بعد لدن (على اضمار كان تامة) أى لدن كانت غدوة وقال ابن جنى لشبهها بالفاعل فرفع قال المرادى فظاهره انها مرفوعة بلدن (والجر القياس) كما تجر سائر الظروف (و) هو (الغالب فى الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون فى لدن دون حذفها وعند لا ينصب شئ من المفردات بعدها (و) الامر (السادس انها) أى لدن (لا تقع الا فضلة) بخلاف عند فانها قد تكون عمدة (يقول السفر من عند البصرة) فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف لتصحيحه فى باب المبتدا ان الخبر متعلقها المحذوف الا أن يقال لما سد مسد أعطى ماله من العمدية (ولا تقول) السفر (من لدن البصرة) لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا (وهى) حينئذ (اسم لمكان الاجتماع) ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو

(قوله اما على التمييز) قال اللقانى قال الرضى أما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق فى لغاتها ثم قد تحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة أيضا اه وبه يظهر لك ان قول الموضح اما على التمييز ليس على ما ينبغى فان قضيته انه تمييز حقيقة وليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها فالصواب أن يقول على التشبيه بالتمييز والله أعلم (قوله لان لدن فى آخرها الخ) بهذا نعلم الجواب عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون اخواتها اذ النون مفقودة فى أخواتها وأما ما يقال لم اختص غدوة بالنصب بلدن فلم يجز لدن سحرة ونحوه فجوابه ان غدوة أكثر تصرفا من سحرة ونحوه وأجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدأ زمان مبهم ففسره بغدوة وهو لا يقتضى الاختصاص (قوله فى لغاتها العشر) لان فى دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال فى الاولى وضمها فى الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح ٤٧ النون والسابعة والثامنة لد ولد بفتح اللام فيهما وضم الدال فى الاولى وسكونها فى الثانية والتاسعة بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لت بابدال الدال تاء (قوله لشبهها بالفاعل) قال الزرقانى أى فى نحو قائم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون فى المفعول يكون فى الفاعل (قوله فظاهره انها مرفوعة بلدن) قال الزرقانى أى ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه (قوله والجر القياس) ولهذا لو عطف عليه المنصوب جاز جر المعطوف كما ذكره فى الكافية والشافية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله وان كانت معرفة) قال الزرقانى المراد بالتعريف التعيين أى وان كانت دالة على معين كما فى سحر وذلك لان غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين فتنون ولا اشكال فى ذلك وتارة يراد بها معين فتمنع الصرف للتعريف والعدل عن الغدوة أو التعريف والتأنيث وحينئذ فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الاشكال بامرين أحدهما انه لما أشبه التمييز لكونه مبينا لذات ما يليه نون مثله فتنوينه لمجرد المشابهة الثانى انه لو لم ينون لا التبست حالة النصب بحالة الجر اذ حركة الجر فتحة نائبة عن كسرة فلم يعلم كونه منصوبا فيكون معربا أو مجرورا فيكون مبنيا وللواضع غرض فى بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائبة عن ثقيل بخلاف فتحة النصب فانها خفيفة أنظر الرضى اه وأنظر ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فانه يفهم انها ليست معرفة اصطلاحا مع انها علم على الوقت المخصوص كسحر بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع منه تعريف العلمية وقوله لكونه مبينا الذات يليه مخالف لما مر عن اللقانى فى بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من أنه ليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها (قوله والغالب الخ) لو قال بدل هذا أى فى غالب استعمالها المكان أولى لان كلام المصنف يقتضى انها انما تلزم الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سيأتى من أنها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا الا انه يفيد أن كونها ما ذكر باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه اشارة الى أن اقتصار المصنف على انها للمكان قصور وقد نقل اللقانى عن الرضى انها ظرف زمان أيضا

جئتك مع العصر ومرادفة عند فتجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه بالجر (وهى) اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند تجردها عن الاضافة نحو جا آمعا (معرب) لانه ثلاثى الاصل (الا فى لغة ربيعة) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حى (فتبنى على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشاطبي كقوله) وهو الراعى كما قال الشاطبي أو جرير كما قال العينى

(فريشى منكم وهواى معكم * وان كانت زيارتكم لماما)

الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد فى الكلام نقل عن الكسائى ان ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت (واذا لقى) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرها) على أصل التقاء الساكنين (وفتحها) استصحابا للاصل أو اتباعا (نحو مع القوم) بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم

ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل

(وقد تفرد) مع عن الاضافة فتنون وتصير (بمعنى جميعا فتنصب على الحال) من الاثنين (نحو جا آمعا) قال

فلما تفرقنا كأنى ومالكا * لطول اشتياق لم نبت ليلة معا

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء

وأفنى رجالى فبادوا معا * فاصبح قلبى بهم مستفز

بفتح الفاء وبالزاى اسم مفعول من استفزه الخوف اذا أزعجه والثانى كقول متمم بن نويرة

* اذا حنت الاولى سجعن لها معا * أى اذا صوتت الحمامة الاولى هدرن جميعا الاجل تصويتها واختلف فى حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية فى حال الافراد كما كانت فى حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة تاء فتى لانها لما أفردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا ومنقوصا فى الاضافة تاما فى الافراد ولكن حذفت ألفها فى الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذفت ألف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا فى موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحوهم عدى ولو كان باقيا

(قوله لانه ثلاثى) أى فهو نظير أب وأخ واخواتهما ويد ودم وقال الحفيد انما أعربت مع انها موضوعة وضع الحرف بحسب الاصل لانها ملازمة للاضافة فضعف مشابهة الحرف اه وهو انما يظهر على القول بانها ثنائية وضعا ولا يرد عليه ان الشبه الصورى لا يعارض كما قاله الشهاب فى قد زيد درهم على لغة بنائها مع الاضافة لان الشبه الصورى ضعيف مجوز للبناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حققناه فى حواشى الالفية فى بحث أسباب البناء ونقل اللقانى عن الرضى انه علل اعرابها بدخول التنوين فى نحو كنا معا وانجراره بمن وان كان شاذا فى نحو جئت من معه قال ثم قال والالف فى معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له فى الاصل وهى عند يونس والاخفش وهو الحق مثل ألف فتى بدل من اللام استنكارا الاعراب الموضوع على حرفين مع عندهما عكس أخوك ترد لامها فى غير الاضافة وتحذف فى الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها (قوله فتبنى على السكون) قال الزرقانى قال الرضى قال بعضهم هى على هذه اللغة حرف جر وذلك لان موجب البناء فى الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا يتاتى التفريق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق اه باختصار (قوله وان كانت الخ) قال الزرقانى ان واصلة بما قبلها وهى معطوفة على مقدر أى ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الاول اه وهذا مبنى على ان لمثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد بيناه فى حواشى المختصر (قوله فافاد الخ) قال الزرقانى قد يقال فيه نظر لان قوله الا فى لغة ربيعة وغنم فتبنى على السكون شامل لما اذا لقيها متحرك أو لم يلقها شئ فاستفيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فافاد صراحة (قوله وقد تفرد الخ) قال اللقانى قال الرضى تلزم اضافة مع ان ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما تضاف اليه فينصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا خفاء انه يخالف ما عليه الموضح والذى يقوى فى النفس ان مع اسم للصاحب مطلقا أى سواء أضيف أو أفرد وانه منصوب مطلقا وان لامه محذوفة مطلقا اما مع الافراد فلالتقائها ساكنة مع التنوين واما مع الاضافة فتخفيفا أو لقيام المضاف اليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية فى حال الافراد) قال الزرقانى هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين أنظر الرضى وأقول ليس فى كلام الشارح ما يدل على انها

عندهما موضوعة على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا على انه قد مر عن الحفيد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية (قوله واعترض بان معاالخ) المعترض أبو حيان وعبارة بعضهم ورده أبو حيان بان شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اه وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا أفردت كما مر في كلام المصنف انها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم انها ملازمة للظرفية وجرى عليه اللقاني فلعل كلام أبي حيان مبني على ذلك (قوله اما بالذات نحو مررت برجل غيرك) في كون المغايرة في هذا المثال بالذات نظر لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو بالعوارض المشخصة كما تقرر في بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتي عن اللقاني بالحركة غير السكون أو نحوه كالانسان غير الفرس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد بها هنا وقوله والا انتقض الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لان ٤٩ المتبادر من الحقيقة ما نفاه وورد هذا التركيب على المصنف فالاحسن ما قاله اللقاني وعبارته حقيقة الشئ وماهيته ما به الشئ هو هو ولا يخفى ان التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة أخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل المصنف أراد بالحقيقة المفهوم (قوله وخبرها محذوف) اعترض بان من شروط الحذف كما في مغني اللبيب ان لا يكون عوضا عن شئ قال ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان اه ومثل كان بقية أخواتها بل ليست أحق بذلك لعدم دلالتها في الاستعمال (٧ تصريح نى) على الحدث دون بقية أخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المغني ولذا قيل بحرفيتها بخلاف أخواتها فان الصحيح انها تدل على الحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الا على القول الضعيف فلا ينهض علة منع حذف خبرها وقد يجاب بان ما ذكره في المغني في ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرحوا في باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف كما في بعض أوجه ان خيرا فخير وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا (قوله فيضم بغير تنوين) قال اللقاني هو مفرع على كلا الوجهين (قوله في الابهام) قال اللقاني أي الشيوع لان غيرا شائع في كل غير وقبلا شائع في كل قبل وان تخالفا في الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف اليه) أي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقاني وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها) لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضي ان غير معربة وقوله في محلها يقتضي انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة بناء فالصواب اسقاط قوله مقدرة (قوله اعراب) قال اللقاني بناء على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لاجره

باقيا على النقض لقيد الزيدون مع كما قيل هم يد واخذة على من سواهم واعترض بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا انتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح (واذا وقع) غير (بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غير) برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا فيضم) غير (بغير تنوين ثم اختلف) في ضمته (فقال المبرد) والجرمي وأكثر المتأخرين (ضمة بناء لانها) أي غيرا (كقبل) وبعد (في الابهام) والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه (فهي اسم) لليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها الا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بناء غير على الضم أشار الناظم بقوله

واضمم بناء غيرا ان عدمت ما * له أضيف ناويا ما عدما

(وقال الاخفش) ضمة غير ضمة (اعراب) وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده (لانها اسم ككل وبعض) في جواز القطع عن الاضافة لفظا (لا ظرف) للزمان (كقبل وبعد) ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا (فهي اسم) لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (لا خبر) لان خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هي اسم أو خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف اليه (فهي خبر) لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غير (والحركة) على هذا (اعراب باتفاق) واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الضم اذا أضيفت الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحركة اعراب باتفاق لان

لاستلزامه حذف المضاف وبقاء عمله بغير شرطه (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مر أول حروف الجر عن ابن اياز وعن المصنف ما ينبغي مراجعته (قوله ولذا اسهل الخ) لان من عندهم حقيقة في ابتداء الغاية في المكان (قوله فما عطفت مولى عليه العواطف) قال العيني مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدنوشري معنى ساغ حلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى سائغ شرابه أي حلو اه وفي شرح الشواهد للعيني أي استمرأ الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني سائغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراؤه وسهولة اساغته (قوله أسد خفية) قال العيني بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن سيده علم موضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقاني أي وحينئذ فهو مبني على ضم مقدر لحذف المضاف اليه ونية معناه منع منه تنوين لفظه فهو معرب ونون ضرورة اه وأقول اذا كانت المسئلة المشهورة مفروضة فيما حذف منه المضاف اليه ونوى كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر في محل نصب على الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضي يجوز تنوين هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة في حال بنائها لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا اه فقوله في حال بنائها صريح فيما قلناه وقوله مرفوعة على التسامح ومراده مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده من التشبيه بالمنادى اذ يعلم منه انه مبني على الضم الظاهر لوجود المقتضي للبناء ولا أدري ما سند الزرقاني فيما قاله (قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرا) قال اللقاني قد (قبله) يعارض ذلك بجعلهما مما لازم الاضافة اه ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار أكثر الاحوال أو باعتبار الاصل في وضعهما وتنكيرهما خلاف الاصل هذا وقال بعض الافاضل هلا جعلا في الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين والمضاف معرفة ككل وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما بني قال الرضي وهو الحق (قوله معرفتان في الوجهين الخ) قال اللقاني اطلاق حقه التقييد بما اذا كان المضاف اليه معرفة ثم كونهما نكرتين في الوجه الثالث مبني على ان المعنى تغير قال الرضي قال

التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب أو للتعويض فكأن المضاف اليه مذكور وقيد حذف ما تضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور ورد بان أبا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وتبعهم صاحب القاموس (ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما) نصبا على الظرفية أو خفضا بمن فقط (في ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دارك أو بعدها فلهذا اسهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة (الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف اليه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة) * فما عطفت مولى عليه العواطف

بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه (أي ومن قبل ذلك) فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا (وقرئ) في الشواذ (لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده) وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة (الثالثة ان يحذف) المضاف اليه (ولا ينوى شئ) لا لفظه ولا معناه (فيبقى الاعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بمن (ولكن يرجع التنوين) الذي كان حذف للاضافة (لزوال ما يعارضه) من الاضافة (في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الامر (من قبل ومن بعد بالجر والتنوين قوله) وهو عبد الله بن يعرب

(فساغ لي الشراب وكنت قبلا) * أكاد أغص بالماء الفرات

بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد (وقوله)

ونحن قتلنا الاسد أسد خفية * (فما شربوا بعدا على لذة خمرا)

بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نونت الغايات للاضطرار فختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله

* فما شربوا بعد على لذة خمرا * ويختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله

* فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اه (وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا) كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن وهما (معرفتان في الوجهين

بعضهم انما أعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا أى قديما وأبدأ به أولا أى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد أى متقدما ومتأخرا لان من زائدة اه يعنى ان القائل بالتنكير لعدم تضمن الاضافة يرى انهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها والذى يراه هو رأى الرضى ان سبب اعرابهما وجود التنوين عوضا خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لاقتضائه انه تنوين التمكين فتأمله (قوله لافتقارهما الى المضاف اليهما) لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقارى المتقدم فى باب المعرب والمبنى وهو أن يكون افتقارا متأصلا الى جملة لانا نقول ذاك ضابط البناء الواجب اللازم للكلمة وبناء قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناؤهما بغير ذلك فانظر حواشينا على الالفية (قوله فرارا من التقاء الساكنين) قال المصنف فى الحواشى بناء أول على حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بحيثية التقاء الساكنين اه وأقول فيه نظر لان البناء على الحركة أسبابا ولا يلزم من تعليل قبل وبعد بما ذكر اطراده فى كل مبنى على حركة فلكل مقام مقال (قوله بنيا على الضم) قال اللقانى قال الرضى انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها الاختصاصها بالاسماء أما حيث واذا واذ فانها وان كانت مضافة الى الجملة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل فى بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله اه ثم قال وبناء الغايات على الحركات ليعلم ان لها عرقا فى الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعنى المضاف اليه اه وما علل به بناؤها على الحركات وعلى الضم غير ما علل به الشارح ومعنى قوله عرقا أصلا ويرد عليه ان كل اسم له أصل فى الاعراب (قوله ومنها أول ودون الخ) قال اللقانى قال الرضى اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ماهو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك اه فقول المصنف كيمين وشمال غير مسموع اه ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضى لا يقضى على المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه بكلام الرضى فانه كان نحوى عصره بشهادة أئمة عصره كالتاج السبكى صاحب جمع الجوامع ثم قال اللقانى اعلم ان أول يصح فيه أن يعتبر واقعا على زمان مقدر بمعنى فى فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرفا أو منكرا منونا كجئت أول الناس أو أولا أى فى أول أزمنة مجىء الناس أو بضم كجئتك أول وأن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال أو غيره ومعناه متقدم كجئتك أول الناس أو أولا أى متقدمهم أو متقدما ورأيت أول أى شخصا متقدما فأول بهذا المعنى أوليته باعتبار عامله أو غيره وقال أيضا دون ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل فى الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم فى مطلق التجاوز عن حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة أو عن محكوم الى آخر نحو أكرمت زيدا دون عمرو اه فعلى هذا الاستعمال الاخير يكون فيه

قبله) بالاضافة لفظا فى الاول وتقديرا فى الثانى (فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا) لافتقارهما الى المضاف اليهما معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حركة البناء حركتى الاعراب (نحو لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين وهما فى هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله أعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفى انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه أولا اه واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها أن تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدمامينى (ومنها أول) مقابل آخر (ودون وأسماء الجهات) الست (كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد) من انها اذا أضيفت لفظا أعربت نصبا على الظرفية أو خفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا أعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذفت المضاف اليها فان نوى لفظه أعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم (تقول جاء القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضم فيهما (تريد خلفهم أو أمامهم) ولكنك حذفت المضاف اليهما ونويت معناه وبنيتهما على الضم (قال) رجل من بنى تميم

لعن الاله تعلة بن مسافر * لعنا (يشن عليه من قدام)

بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب (وقال) معن بن أوس

لعمرك ما أدرى وانى لاوجل * (على أينا تعدو المنية أول)

مجازي في المرتبتين كما لا يخفى (قوله وبالخفض على نية الخ) قال اللقاني قال الرضي لما لم يكن لفظ أول مشتقا من شيء يستعمل على القول الصحيح يعني أنه أفعل من وول لا إنما استعمل منه اسم كأحنك خفي فيه معنى الوصفية إذ هي إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم أي ذو علم أكثر من علم غيره وأحنك أي ذو حنك أشد من حنك غيره وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد أي جريء فلا جرم لم يعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهر انحو يوما أول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة إذ هي دليل على أن أفعل ليس اسما صريحا كأفكل فإن خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما يقال ما تركت له أولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف إليه من أول وبناؤه على الضم إذا كان مؤولا بظرف زمان نحو قوله * على أينا تعدو المنية أول * أي أول أوقات عدوها ويقال ما لقيته مذ عام أول برفع أول صفة لعام أي عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيبويه أنهم جعلوه ظرفا كأنه قيل مذ عام قبل عامك وفي تأويل أول بقبل إشكال لأن أول الشيء أسبق أجزائه فمعنى أول عامك أسبق أجزائه إما من الليالي أو الأيام أو الأوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع أجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك ٥٢ لكان محذوف المضاف إليه فوجب بناؤه على الضم وتقول إذا لم تر زيدا يوما قبل أمس

بالضم والأصل أول الوقتين وذلك لأن لكل منهما وقتا يموت فيه يقدر أحدهما سابقا ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو علي) الفارسي (* ابدأ بذا من أول *) بالضم على نية معنى المضاف إليه) والأصل من أول الأمر (وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق واستفيد من حكاية أبي علي أن أول له استعمالان أحدهما أن يكون اسما كقبل والثاني أن يكون صفة كالأسبق وقال آخر

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لقاؤك إلا من وراء وراء

بالضم وأنشد سيبويه لا يحمل الفارس إلا الملبون * المحض من أمامه ومن دون

بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لأنه في نية الإضافة قاله الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والأصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) في العربية (استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفى (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشتقة (فتكون نعتا للنكرة) لأنها لم تتعرف بالإضافة حملا على ما هي بمعناه (كمررت برجل حسبك من رجل أي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل) بنصب حسب على الحال من عبد الله أي كافيا لك عن غيره (و) تستعمل (استعمال الأسماء الجامدة فترفع على الابتداء (نحو وحسبهم جهنم) فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة وجهنم خبر ويجوز العكس وهو أولى لأن جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لأن نحو (فإن حسبك الله) فحسبك اسم إن والله خبرها وهذا يؤيد الإعراب الأول وبجر بالحرف نحو (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لأن حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص (وبهذا)

ما رأيته مذ أول من أمس فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت ما رأيته مذ أول من أمس ولا يتجاوز ذلك اهـ وقضيته أنه قد يعرب منصوبا وليس بظرف (قوله على نية تركهما) قال اللقاني اعلم أن اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وإن نوى لفظ المضاف إليه أو صرح به كقولك زيد أول الناس خروجا لما سيأتي أن ما لا ينصرف إذا أضيف باق على منعه إذا بقيت فيه العلتان وكلامه يوهم التنافي بين النية والمنع (قوله إن أول استعمالان)

قال الدنوشري قال بعضهم له ثلاث استعمالات الأول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعل التفضيل ويقترن بمن الاستعمال نحو قوله تعالى وأنا أول المؤمنين وبالألف واللام ويثنى ويجمع ويؤنث تقول الأولان والأولون والأوائل والأولى والأوليان والأوليات والأول وله حكم يختص به دون أفعل التفضيل وهو أنه إذا أضيف جاز حذف المضاف إليه وبني على الضم حملا على قبل وبعد الثاني أن يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث أن يجرد عن الوصفية فيجري مجرى الأسماء فيوصف لأنه لم يبق فيه إلا الوزن كأفكل للرعدة قال أبو حيان وفي محفوظي أن مؤنثه أولة (قوله لا يحمل الفارس إلا الملبون) الفارس مفعول مقدم والملبون أي الفرس التي تسقى اللبن لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال اللقاني من افتقارها إلى موصوف تجري عليه (قوله من رجل) تمييز لحسب قال في الارتشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزا بعد تمام الاسم نحو أردب من قمح إلى أن قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الأسماء) قال اللقاني من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اهـ وبه يعلم ما في قول الدنوشري الظاهر أن هذا القسم ليس مغايرا للأول اهـ لأن حاصل ما أشار إليه أنها في القسم الأول تباشر العوامل وبردّ بأنها وإن باشرتها لكن يقدر لها موصوفات هي المباشرة في الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الدنوشري قال بعض المحققين قد يتعين هذا الإعراب بدليل فإن حسبك الله وفي كلام الشارح إشارة إليه (قوله لأن جهنم معرفة الخ) ولأن المعنى على الإخبار عن جهنم أي كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص)

فيه نظر لان من مسوغات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بظرف أو مجرور مختص وهو هنا كذلك فتامل (قوله لاتدخل على اسماء الافعال) قال اللقانى لانها نابت عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فعنوى على ان القياس عدم دخوله اه ولا يخفى ان كونها نائبة عن الفعل انما يقتضى انه لا يدخل عليها عامل يقتضى رفعا أو نصبا الا مطابقا فى قوله على ان

الاستعمال الثانى (يردعلى من زعم انها اسم فعل) بمعنى يكفى (قان العوامل اللفظية) نحو ان والباء فى المثالين الاخيرين (لاتدخل على اسماء الافعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الاصح (و) الاستعمال (الثانى) من أصل التقسيم (أن تكون) حسب (بمنزلة لاغير فى المعنى فتستعمل مفردة) عن الاضافة فى اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه (و) حسب (هذه هى حسب المتقدمة) فى الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى) الدال على النفى (و) تجدد لها (ملازمتها الوصفية أو الحالية أو الابتداء و بناؤها على الضم) بعد أن كانت معربة بحسب العوامل (تقول) فى الوصفية (رأيت رجلا حسب و) فى الحالية (رأيت زيدا حسب) فحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهرى كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون اه) وعنى بالاضمار الحذف فكأنه قال فحذفت المضاف اليه منهما وأضمرته فى نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل و بعد (وتقول) فى الابتداء (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (أى فحسبى ذلك) والمعنى رأيت رجلا لاغير ورأيت زيدا لاغير وقبضت عشرة لاغير ودخلت الفاء فى الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط فى قولك قبضت عشرة فقط (واقتضى كلام ابن مالك) فى قوله فى النظم

قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعل

وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا

(انها) أى حسب (تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة اه) كلامه (فان أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الاضافة) لفظا (اقتضى ان استعمالها حينئذ) أى حين اذ قطعت عن الاضافة (منصوبة شائع) فى كلامهم (و) اقتضى (انها كانت مع الاضافة معرفة) بالاضافة (و) هذان الاقتضاآن (كلاهما ممنوع) أما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثانى فلانها نكرة دائما أضيفت أم لم تضف (وان أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (لانها لم ترد) فى كلامهم (الا) نكرة (كذلك) لان اضافتها لاتفيد التعريف وانما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح العمدة (وأيضا فلا وجه لتوقفه) أى لتوقف أبى حيان (فى تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أى حين اذ كانت مضافة (فانه) أى فان نصبها على الحال (مشهور) فى غالب الكتب (حتى انه مذكور فى كتاب الصحاح) للجوهرى مع كثرة تداول الايدى له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول فى المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اه) نصه فحسبك فى الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفى الثانى وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهى فى الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لاتفيد التعريف (وأيضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) أى بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير (لان مراده) بقوله * وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * (التنكير الذى ذكره فى قبل و بعد وهو أن يقطع عن الاضافة لفظا

القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الاصح نظر ومر فى باب المغرب والمبنى ما يتعلق بذلك (قوله بمنزلة لاغير) قال اللقانى هذا المعنى مراد منها مع المعنى الاصلى كما يفهم من قوله اشرابها (قوله وينوى لفظ المضاف الخ) قال بعض الافاضل يتأمل هذا مع قوله بعد ونوى معناه وقال بعض آخر يعنى ان هذا يخالف قوله بعد وتأملناه فرأيناه جاريا على الصواب ولا مخالفة فان ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعد متجدد لها كما قاله فى المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها الخ اه وفيه نظر (قوله تجدد لها اشرابها الخ) قال اللقانى فباعتبار المعنى المتجدد لازمت ما ذكر وباعتبار المعنى الاصلى أى نيته لزمت البناء فتامل ودعوى الاشراب لادليل عليها لعدم الافتقار اليه بل كلام الجوهرى دليل عدمها فتأمله (قوله الدال على النفى) قال الدنوشرى فيه نظر فان الدال على النفى لفظها لامعناها (قوله أو الابتداء) قال الدنوشرى هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون خبرا (قوله اذا نكرت) قال اللقانى أى نويت أى قطعت عن الاضافة أى وليست كذلك لوجوب بنائها كما مر (قوله اقتضى ان استعمالها الخ) قال اللقانى قد يجاب بمنع الاقتضاء لانه علق ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكرة فتامل ذلك فانه قريب وان كان فى المعنى نكرة فى الحالتين (قوله مع كثرة تداول الايدى له الخ) حمل اللقانى العبارة على غير هذا فقال يعنى انه

بلغ فى الشهرة الى ان ذكره أئمة متن اللغة الذين هم بصدد بيان الاوضاع اللغوية دون أحوال الكلم فضلا عن الاعراب (قوله وأما عل) قال اللقانى لم يقل ومنها عل كما قال فى غيرها لما سيذكره من انها لاتستعمل مضافة فلا وجه لذكرها فى عداد الاسماء اللازمة للاضافة وان نوى معنى المضاف اليه فى بعض صورها (قوله وفى بنائها على الضم) قال اللقانى قال الرضى اذا بنيت على عل الضم وجب حذف اللام أى الياء نسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته وأما نحو ياقاضى فاطر اذا الضم فى المنادى المعرفة المفرد يرشد اليه اهـ وكأن الدنوشرى لم يره فقال فائدة عل المذكورة محذوفة كيد ودم ولامها واو حذفت اعتباطا وأجرى الاعراب والبناء على عينها التى هى اللام (قوله اذا كانت معرفة) قال اللقانى لا وجه لاشتراطه اذ البناء يتوقف على حذف المضاف اليه العلم به بقرينة نية معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمتنع (قوله مكر مفر الخ) قال العينى مكر بكسر الميم لا يسبق فى الكر مجر ولانه صفة لمتجرد قيد الاوابد هيكل فيما قبله ومفر بالكسر أيضا لايسبق فى الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعنى اذا استقبلته أحسن واذا استدبرته أحسن وقال الدمامينى مقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره ومعنى قوله معا ان هذه الصفات مجتمعة فى قوامه لا فى فعله فى حالة واحدة لما بينهما من التضاد وأطال الدنوشرى هنا ٥٤ بما لا طائل تحته (قوله والثانى انها لاتستعمل مضافة) قد يقال اذا كانت لاتستعمل مضافة

وتقديرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا أو فحسبا ولم نسمع ذلك لاطلاق التنكير كما توهمه أبو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب أن يحمل عموم قوله * وما من بعده قد ذكرا * على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآتية (وأما عل فانها توافق فوق فى) افادة (معناها) وهو العلو (وفى بنائها على الضم اذا كانت معرفة) فيما اذا أريد بها علو معين كقولك أخذت الشئ الفلانى من أسفل الدار والشئ الفلانى من عل أى من فوق الدار و (كقوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية * (وأتيت نحو بنى كليب من عل أى من فوقهم) والثنية طريق العقبة (و) توافق فوق أيضا (فى اعرابها اذا كانت نكرة) فيما اذا أريد بها علو مجهول (كقوله) هو امرؤ القيس الكندى يصف فرسا

مكر مفر مقبل مدبر معا * (كجلمود صخر حطه السيل من عل)

بكسر اللام (أى من شئ عال وتخالفها) أى وتخالف عل فوق (فى أمرين) أحدهما (انها) أى على (لاتستعمل الا مجرورة بمن) دائما (و) الثانى (انها لاتستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كذا قال جماعة منهم ابن أبى الربيع وهو الحق) وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهرى بذلك فى الصحاح (فقال) يقال أتيته من على الدار بكسر اللام أى من عال وهو سهو قاله فى شرح الشذور ومقتضى قوله فى النظم

وأعربوا نصبا اذا ما نكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا

(انه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أظن شيأ من) هذين (الامرين) وهما جواز

فكيف قالوا انها قطعت عن الاضافة وان حركتها عارضة ومنعوا الحاق هاء السكت بها وجعلوا قوله وأضحى من عله ضرورة (قوله منهم ابن أبى الربيع) أى فانه كما قال المصنف فى الحواشى قال فى كتاب الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح عل بمنزلة فوق ولا تستعمل مضافة ولا تكون الا مقطوعة عن الاضافة وبنيت على حركة تشبيها بما لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة لان عل اذا لم تكن معرفة فلا يلحقها تنوين واذا نكرت لحقها التنوين فصارت بمنزلة أحد ولاية ال فيها ما قيل فى قبل لان قبلا استعملت مقطوعة اضافتها عن الاضافة وغير مقطوعة فاذا كانت غير مقطوعة أعربت واذا قطعت بنيت فقد أنست بالحركة عند اعرابها فكرهوا اذ بنوها أن تزول عن الحركة وعل لاتستعمل الا مبنية فلولا الشبه الذى ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لى انه لو لم يكن هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لانها لم توضع وضع الحرف ألا ترى انها فى حالة التنكير معربة وما وضع وضع الحرف لا يكون الا مبنيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل وبعد وبنيت لما بنيا له واستحقت الحركة لما استحقاها له واذا كانوا بنوا حيث على الضم تشبيها بقبل وبعد فعل أولى اهـ ولم يتعرض لسبب بنائها ولا كونه على حركة ولا كون الحركة ضمة (قوله ومقتضى قوله الخ) قال اللقانى لقائل ان يقول كون ذلك مقتضاه مبنى على ان نصبا مفعول مطلق لاعربوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز كونه حالا من قبل وما معه مقدما عليه والاصل وأعربوا قبلا حال كونه منصوبا لفظا أو محلا اذا نكر فالمقصود على التنكير هو الاعراب لا النصب * فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعد * قلت غير المقصود من الظروف لا ينوب عن الفاعل (قوله وما أظن الخ) قال اللقانى اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد الى ان قال ومن على ومن عل وثم قال وتقول جئته من عل معربا أيضا كقم ومن عال كقاض ومن معال ككرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح

القاءمثلث اللام واذاقصدت بناءساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها أما جواز بناءعلو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة وأما الكسر فيه فاما التقدير المضاف اليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جار قبله أومع الاضافة الى ياء الضمير وأما البنائه على الكسر استثقالا للضمة وأما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات اه فقوله فعلى هذا لا يكون الكسر الامع جار قبله قضيته ان الضم والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغة في عل اه والعجب من الدنوشرى انه كتب هنا كلاماذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها أخوات لعل وقال انه تطلب وجه الفتح فى علو

(فصــل) (قوله يجوز أن يحذف ماعلم) فلا يجوز جلست زيدا تريد جلوس زيد خلافا لابى الفتح لانه لا يمتنع أن يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال فى الباب الرابع من المغنى شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف اه وعلل بعضهم امتناع الحذف حينئذ بان المضاف اليه حينئذ لا يقبل الاعراب (قوله من مضاف) أى ولو بواسطة فلا يرد انه قد يحذف مضافان فا كثر ويقام الثالث فما فوقه على انه لا حاجة لذلك لان الارجح ان الحذف تدريجى (قوله فى اعرابه) وفى غيره كما بيناه فى حواشينا قال اللقانى هذا عليه جمع من البيانيين ٥٥ فمنهم من جعله مجازا فى الاعراب

اضافتها وجواز نصبها على الظرفية أوغيرها (موجودا) فى كلامهم (وانما بسطت القول قليلا فى شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب وعل (لانى لم أر أحدا) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسير ذلك

*(فصل * يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه) فان كان المحذوف هو (المضاف فالغالب أن يخلفه فى اعرابه المضاف اليه) وهو فى ذلك على قسمين سماعى وقياسى فالسماعى ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب فى المعنى كقول عمر بن أبى ربيعة

لاتلمنى عتيق حسبى الذى بى * ان بى يا عتيق ما قد كفانى

أراد يا ابن أبى عتيق والقياسى ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل (نحو وجاء ربك أى أمر ربك) أونائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا أى نزول الملائكة قاله ابن جنى وفيه نظرا ومبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله أى بر من آمن قاله الشاطبى وفيه نظر اوخبرعن المبتدا نحو * شر المنايا ميت بين أهله * أى منية ميت أومفعول به نحو وأشربوا فى قلوبهم العجل أى حب العجل أومفعول مطلق كقول الاعشى ميمون * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أى اغتماض ليلة أرمدا ومفعول فيه نحو قولهم أتينا طلوع الشمس أى وقت طلوع الشمس أومفعول له نحو جئت زيدا فضله أى ابتغاء فضله قاله ابن الخباز أومفعول معه نحو جاء زيد والشمس أى وطلوع الشمس أوحال نحو تفرقوا أيادى سبا أى مثل أيادى سبا أومجرور بالحرف نحو كالذى يغشى عليه من الموت أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت أوبالاضافة نحو * ولا يحول عطاء اليوم دون غد * أى دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا

المذكور ومنهم من جعله مجازا فى الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أوزيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الاصوليين على ان القرية مجاز فى أهلها والاسناد اليها حقيقى فلا تجوز فى الاعراب على انه لا بعد فى كون الاسناد فى الآيتين مجازيا فلا تجوز اه وقوله فلا تجوز أى لا فى الاعراب ولا فى الكلمة المعربة (قوله فالسماعى ما يصح الخ) لا ينافى قصره هذا على السماع قولهم فى التوكيد ان جاء زيد يحتمل ان أصله غلام زيد لان الاحتياط فى دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله أى أمر ربك) الصواب أن يقول أى رسول ربك لان الداعى الى تقدير المضاف ان نسبة المجىء الى الله تعالى مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزه عن ذلك والامر من المعانى لا يتصف بالمجىء ومن هنا تعلم ان فى قول الشارح والقياسى ما لا يصح فيه ذلك أى استبداد القائم مقام المضاف فى الاعراب بالمعنى نظرا بالنسبة لقول المصنف لان المضاف وهو أمر لا يستبد فى المعنى فلا يظهر نفى الاستبداد عن المضاف اليه المقتضى لكونه خالف المضاف فى ذلك (قوله قاله ابن جنى) وفيه نظر قال الدنوشرى وجهه ان ذلك المضاف الذى قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره وبفرض صحة تقديره يكون من القسم الاول (قوله ولكن البر) أى فى قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فان البر خبر مقدم وبر من آمن مبتدأ لان المعنى على الاخبار عن بر من آمن بانه البر الكامل وأما على قراءة الباقين من السبعة بنصب البر وتشديد لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل ان الاصل ولكن ذا البر ويؤيده قراءة ولكن البار ويرد على ماذكره الشاطبى ووجهنا به كلامه ان المناسب لقراءة الباقين من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن عامر الخبر وأيضا يجوز على قراءتهما أن يقدر ولكن ذو البر من آمن وهذا وجه النظر الذى ذكره الشارح فى كلام الشاطبى على ما فى بعض النسخ (قوله أى حب العجل) قيل لا حذف وان الكليم عليه السلام برد العجل ورماه فى الماء فمن كان منهم يحبه خرجت براده الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدى

وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه و يعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو (واسأل القرية) التي كنا فيها (اى أهل القرية) فاهل مطرح ولو التفت اليه هنا لقيل الذى كنا فيه والثانى نحو أو كظلمات في بحر لجى يغشاه موج أى كذى ظلمات بالافراد فحذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقال يغشاها وشمل ذلك قول الناظم

وما يلى المضاف يأتى خلفا * عنه في الاعراب اذا ما حذفا

(و) من غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل (قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) فابقوا أخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور (أى ولا مثل أخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية) نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان أخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولوا يقول بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد (قوله) وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج

(أ كل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد في الليل نارا)

فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة (أى وكل نار) وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه (لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين) مختلفين لان امرأ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوب بفعلى امرأ المنصوب لزم ان نعطف بحرف واحد شيئين على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائى والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير أتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولى عاملين مختلف فيه كما قدمناه والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف

وهذا الشرط أغلبى كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جماز) بالجيم والزاى تريدون عرض الدنيا (والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على حذف مضاف (أى عمل الآخرة فان المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس معطوفا) على حدته (بل المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز (وان كان المحذوف المضاف اليه) وهو الجزء الثانى (فهو على ثلاثة أقسام لانه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الاول (ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو) قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كما مر) في الفصل قبله (وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال) من ألفاظ الاحاطة ونحو (أياما تدعوا) من أسماء الشرط (وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه) أى على المضاف (اسم عامل في مثل) المضاف اليه (المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثانى المضاف اليه نصف وأبقوا المضاف الاول وهو ربع على

أو هم قائلون الاصل وكم من أهل قرية ولم يلتفت الى المحذوف أولا فقال أهلكناها ثم التفت اليه ثانيا فأعاد الضمير عليه وقال أو هم قائلون (قوله وشرط ذلك في الغالب) قال اللقانى قد يرد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب لاقتضائه الثبوت بدونه في الجملة ويجاب بان المقصود ان ذلك شرط في كونه غالبا وذلك على حقيقة الشرط اه وهذا نحو ما أجيب به عن قول النظام

وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وقول التلخيص والاختصاص لازم للتقديم غالبا هذا وشرط في التسهيل أن يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك أو مع الفصل بلا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومنه مثال المصنف (قوله بالتثنية) قال اللقانى متعلق بقولهم وفائدة التنبيه على انهم يقولون أيضا في الجمع ما مثل عبد الله ولا أخيه ولا أبيه يقولون ذلك وانه دليل أيضا (قوله ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز) أى لانه عبر عن العمل بالعرض للشاكلة وعلى هذا فالحذف في الآية من الغالب

(قوله أى فلا خوف شئ عليهم) قال اللقانى غير متعين لجواز أن تكون لا نافية للجنس وفتحة خوف فتحة بناء اه وفيه نظر لان الكلام فى قراءة خوف مضموما لا مفتوحا * (خاتمة) * قال الزرقانى قال الرضى وقريب من الظروف

المبنية قولهم لهى أبوك بفتح اللام وسكون الهاء وفتح الياء أى لله أبوك لان أصله جار ومجرور وحذف حرف التعريف وغير المجرور وبقى لاه أبوك وبنى لتضمن الحرف ثم حصل فى الكلمة قلب مكانى وهو أنه جعلت الهاء فى موضع الالف وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الالف موضع الهاء ورجعت لاصلها من الياء وحركت لاجل سكون الهاء وكون الياء أصلا لها أحد مذهبى سيبويه فى الله وهو أنه من لاه يليه أى تستتر وفتحت الياء لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له اه بالمعنى باختصار

(فصل) (قوله انه لا يفصل بين المتضايفين) قال المصنف فى الحواشى المتضايفان أشد امتزاجا من الموصوف وصفته ومن ثم أجاز الجميع وأمير المؤمنين ناه واختلفوا فى وأزيد الطويلاه (قوله ثلاث جائزة فى السعة) كلامه يوهم استواءها فى الجواز وقال فى الحواشى

حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه ونصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثانى لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا فى الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثانى عليه فلا فصل فهى عنده جائزة قياسا وسماعا واليها أشار بقوله فى النظم

ويحذف الثانى فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى * مثل الذى له أضفت الاول

(أو غيره) بالرفع أى غير مضاف وهو عامل فى مثل المحذوف (كقوله

علقت آمالى فعمت النعم * (بمثل أو أنفع من وبل الديم)

فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثانى عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو على (ابدأ بذا من أول * بالخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف اليه أى من أول الامر (وقراءة بعضهم) وهو ابن محيصن (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الاهمال (أى فلا خوف شئ عليهم) وأما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال

*(فصل * زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا فى الشعر) خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين (والحق) عند الكوفيين (ان مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة فى السعة) بفتح السين وهى النثر وضابطها أن يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم (احداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التأخير من أجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف وأما قراءة ابن عامر فشئ لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به فى الكلام المنثور فكيف به فى القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته اه (وقول الشاعر)

عتوا اذا أجبناهم الى السلم رأفة * (فسقناهم سوق البغاث الاجادل)

فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين

ان فى قول النظم شبه فعل اجمالا فانه ان كان مصدرا كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الدنوشرى اقتصر عليه لانه أفصح ويجوز الكسر بقلة وقلت فى ذلك وسعة بالفتح فى الاوزان * والكسر محكى عن الصاغانى وتفسير السعة بالنثر ينظر هل هو مخالف لتفسيرها فى قوله لينفق ذو سعة

المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة أوله وبثاء مثلثة آخره فاوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط بينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر (وأما ظرفه) عطف على قوله اما مفعوله أى والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم واما ظرفه (كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها) * سعى لها في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها يوما مع هواها سعى لها في رداها ويحتمل أن يكون الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفا) بمعنى الحال والاستقبال (والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب وعده وجر رسله فخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثانى وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده (وقول الشاعر)

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى * (وسواك مانع فضله المحتاج)

فسواك مبتدا ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثانى وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله (أو ظرفه) عطف على مفعوله الاول أى والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور (كقوله صلى الله عليه وسلم هل أنتم تاركو لى صاحبى) فتاركو جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف الى مفعوله وهو صاحبى بدليل حذف النون ولى جار ومجرور ظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل أنتم تاركو صاحبى لى (وقول الشاعر) فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى * (كناحت يوما صخرة بعسيل) فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشنى أمر من رشت السهم اذا أذلقت عليه الريش والمعنى أصلح حالى بخير ومدحتى مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التى يجمع بها العطر وهى كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكدر * المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد) بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائى وحكى الانبارى هذا غلام ان شاء الله ابن أخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تأبط شرا هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر فى رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الأسر (و) المسائل (الاربع الباقية) من السبعة (تختص بالشعر) لفقد الضابط المذكور (احداها الفصل بالاجنبى ونعنى به معمول غير المضاف) وان كان عاملها واحدا (فاعلا كان) الاجنبى (كقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس

أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وأيام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذا مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو أجنبى من المضاف لانه معمول لغيره (أى أنجب والداه به أيام اذ نجلاه) يقال أنجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه (أو مفعولا) معطوف على فاعلا أى فاعلا كان كما مر أو مفعولا (كقوله) وهو جرير

(تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها) * كما تضمن ماء المزنة الرصف

أولا (قوله كقول بعضهم ترك يوما نفسك الخ) وقوله لله در اليوم من لامها وفى مسائل أبى الفتح اختار أبو بكر أن ينصب الظرف بدر لما فيه من بقية المصدرية وامتنع منه أبو على فلم ينصبه الا بالله قال المصنف فى الحواشى ويلزمه الفصل بالاجنبى (قوله والتقدير ترك نفسك شأنها الخ) هذا أولى من قول الحفيد ترك نفسك اياك لانه أحوجه الى أن قال * فان قلت لو كان المعنى كما ذكرت لقال وهواك لا وهواها قلت لما كان اياك ونفسك عبارة عن شئ واحد صح أن يقال وهواها (قوله والمضاف اليه اما مفعوله الاول) لم يأت المصنف لاما هذه بمقابل والصواب تأخيرها المسئلة الفاصل وأن يقول والفاصل اما مفعوله الثانى لانه قد عادل ذلك بقوله أو ظرفه وهذا الذى أوقع الشارح فى قوله ثم عطف على مفعوله الاول وصوابه الثانى وقوله بعد ما مفعوله الاول وصوابه الثانى (قوله يشبه الفعل) فى التقييد بذلك نظر قال فى الحواشى قوله فصل يمين يعنى مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل أم لا وهذا الذى يدل عليه كلام الشارح السابق فى ضابط المسائل الثلاث ويدل عليه مثال المصنف هنا لان غلام لا يشبه الفعل وفى بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعلى ذلك لا اشكال (قوله أن يكون الفاصل قسما) قال الدنوشرى هل اذا تعدد القسم وصرح بفعل القسم يجوز أولا

فتسقى

(قوله وندى مفعوله الاول الخ) قال الدنوشرى الصواب أن يقال المسوالئ مفعوله الاول ونذى ريقتها مفعوله الثانى على غط أسقيت عمرا ماء فعمرا هو المفعول الاول فى باب أعطى لانه الفاعل فى المعنى فليتامل وذكر بعض المشايخ ان مراده بقوله وندى مفعوله الاول وبقوله والمسوالئ مفعول الثانى مراده فيه الاول لفظا وبقوله الثانى لفظا (قوله فالهاء مجرورة الخ) قال الدنوشرى ماقاله مردود بمنع ان الهاء مجرورة محلا بل محلها نصب أو رفع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الهاء فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفى كونه مقيسا نظر انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة أى استعارة غير ضمير الرفع له لان الهاء ليست من ٥٩ ضمائر الرفع والاستعارة انما وقعت فى الضمير المنفصل بشروط نحو ما أنا كأنت ولا فى المتصل كما هنا وعلى ماقاله من ان الهاء ليست مجرورة لا اشكال فى خفض مطر لانه الذى أضيف اليه نكاح ولم يضف الى الهاء فتدبر (قوله بنعت المضاف) هو أضعفها لان فيه فصلا وتقديما للتابع على بعض المتبوع (قوله كقوله من ابن أبى الخ) لا يقال ان أبى فى البيت أضيف الى شيخ الاباطح وأبدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو أبو طالب فى أضيف الاب الى شيخ الاباطح اقتضى ان أبا طالب له ابن هو شيخ الاباطح وان ذلك الابن غير على وليس كذلك ثم ان أبدل طالب من شيخ الاباطح اقتضى انه عينه أو من الاب كان ذلك مقتضيا ان عليا رضى الله عنه ابن لطالب ولان أبا طالب صار لقبا (قوله وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا) أى لانه كنية وهو قسم من العلم الذى معناه افرادى وكلا الجزأين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد أشار الحفيد الى هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان أبا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموعه لا لجزئه وفى هذا النظر نظر لان نعت الكنية انما يتبع الجزء الاول فى الاعراب لا الثانى فقوله نعت للمضاف اليه أى من جهة الصورة اللفظية وان كان هو فى المعنى نعتا للمجموع وانما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له فى اعرابه كما ان النعت الحقيقى كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالانظر الى ما كان قبل النقل انتهى وذكر نحو اللقانى باختصار (قوله والمرادى) بفتح الميم نسبة الى مراد بطن من مذحج كما فى اللباب (قوله على صيغة اسم المفعول)

فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى أم عمرو فى البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسوالئ مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف اليه (أى تسقى ندى ريقتها المسوالئ) والمسوالئ أجنبى من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقى والامتياح بمثناة فوقية فتحتانية فخاء مهملة الاستيال والمزنة السحاب والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (وأظرفا كقوله) وهو أبو حية النميرى

كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل

فاضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبى من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبنى للمفعول وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل نعتان ليهودى * المسئلة (الثانية) من الاربع (الفصل بفاعل المضاف كقوله)

ما ان وجدنا للهوى من طب * (ولا عدمنا قهر وجد صب)

فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أى من الفصل بالفاعل (أو من الفصل بالمفعول قوله) وهو الاحوص

لئن كان النكاح أحل شئ * (فان نكاحها مطر حرام)

فى رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل انه يروى بنصب مطر ورفعه) فان كان بالرفع (فالتقدير فان نكاح مطر اياها) فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما أن تكون مفعولة فتكون فى تقدير اياها (أو) فاعلة فتكون فى تقدير (هى) فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان أقبح الناس منظرا وكان تحته امرأة من أجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك * المسئلة (الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبى سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن أبى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية

نجوت وقد بل المرادى سيفه * (من ابن أبى شيخ الاباطح طالب)

ففصل بين المتضايفين وهما أبى وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح (أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح) وتجوز فى جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو أبى دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما فى تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمرادى بها مكة لان أبا

طالب كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفها * المسئلة (الرابعة الفصل بالنداء) بمعنى المنادى (كقوله)

كأن برذون أباعصام * زيد حمار دق باللجام

فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كأن (أى كأن برذون زيد) حمارا (ياأباعصام) و بقيت خامسة وهى الفصل بفعل ملغى كقوله * باى تراهم الارضين حلوا * أراد باى الارضين تراهم وسادسة وهى الفصل بالمفعول لاجله كقوله * معاود جراة وقت الهوادى * أراد معاود وقت الهوادى جراة والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله

فصل مضاف شبه فعل مانصب * مفعولا اوظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين واضطرارا وجدا * باجنبى أو بنعت أوندا

*(فصل فى أحكام المضاف للياء) * الدالة على المتكلم (يجب كسر آخره) أى المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا (كغلامى) وعبدى أوشبيها بالصحيح كدلوى وظبيى (ويجوز فتح الياء واسكانها) واختلف فى أيهما أصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه أصل كل مبنى والياء مبنية والفتح أصل ثان لانه أصل ما بنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان أكثر (ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها (أربع مسائل) لا ياتى فيها ذلك (وهى المقصور كفتى وقذى) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاض والمثنى) وشبهه (كابنين) بالموحدة (وغلامين) واثنين بالمثلثة (وجمع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين (فهذه الاربعة آخرها واجب السكون) لان آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة فى ياء المتكلم وليس شئ من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك (والياء معها واجبة الفتح) للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر مايضاف لليا اكسر اذا * لم يك معتلا كرام وقذا

أو يك كابنين وزيدين فذى * جميعها اليا بعد فتحها احتذى

(وندر اسكانها بعد الالف فى قراءة نافع ومحياى ومماتى) فى الوصل بسكون ياء محياى وليبان ان ذلك فى الوصل عطف عليه ومماتى والا فلا حاجة لذكره (و) ندر (كسرها بعدها) أى بعد الالف (فى قراءة الاعمش والحسن) البصرى قال (هى عصاى) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) أى الكسر مطرد فى لغة بنى يربوع فى الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه (قراءة حمزة) والاعمش ويحيى بن وثاب وما أنتم (بمصرخىّ أنى) بكسر الياء فى الوصل ولذلك عقبه بانى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو ابن العلاء قاله الشاطبى وبذلك يسقط ماقاله المعرى فى رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما أنتم بمصرخى بالكسر قال الموضح فى الحواشى والمعرى له قصد فى الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى معهم ساكنان ونظير الكسر فى شدوفى مع القوم وان كان الكسر فى الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) فى حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

نقل بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريزى وقال وقول القاموس وملجم كمكرم ليس بذاك البين فى المراد لاحتمال مكرم لاسم الفاعل ولاسم المفعول وكثيرا مايتكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الى الاكثر فلينظر وليتدبر وأقول ذكر المقريزى فى شرحه انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر فى الذكر فلعل صاحب القاموس قصد الاتيان بما يحتمل الوجهين (قوله كان برذون الخ) قال المصنف فى الحواشى يحتمل أن يكون اما هو المضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنوشرى فيه نظر فان الفعل وهو تراهم ليس ملغى هنا بل هو عامل فى المفعول الاول وهو هم وفى المفعول الثانى وهو حلوا غاية الامر ان متعلق الفعل وهو باى تقدم عليه وفصل بين أى وبين الارضين بالفعل ومفعوله فتامله

(فصل)

(قوله لانه أصل مابنى وهو على حرف واحد) فيه نظر لان أصل ماهو على حرف واحد البناء على الحركة المطلقة لا المخصوصة بدليل ماذكروا من أسباب البناء على مطلق الحركة ومن أسباب كل حركة مخصوصة من فتح أو كسر أو ضم (قوله بالذال المعجمة) هو كما قال فى الصحاح فى العين والشراب مايسقط فيه (قوله وندر اسكانها بعد الالف فى قراءة نافع) قال الدنوشرى يلزم على قراءة نافع التقاء الساكنين على غير حده فينظر فيه (قوله فى لغة بنى يربوع) قال شاعرهم وهو الاغلب العجلى

قال لها هل لك ياتافى * قالت له ماأنت بالمرضى وقول الزمخشرى هى ضعيفة واستشهد والها ببيت مجهول مردود بان غيره قال (فى انه للاغلب قال أبو شامة ورأيته أنافى أول ديوانه فاول هذا الرجز أقبل فى ثوبى معافرى * عند اختلاط الليل والعشى * يجر ثوبا ليس بالخفى * (قوله قاله الشاطبى) قاله المرادى أيضا فى شرح التسهيل وقال أيضا وزعم القاسم بن معين انها صواب وكان ثقة بصيرا ولا التفات الى من طعن فى قراءة حمزة هذه قال الكسائى كان نصير النحو يحمل قراءة حمزة على اللحن وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى وبه يعلم ان المعرى لم ينفرد بما قاله فى رسالته فما قاله المصنف

(في ياء الاضافة) لاجتماع المثلين (كقاضي) رفعا ونصبا وجرا (ورأيت ابني) بفتح النون (وزيدي) بكسر الدال (ومررت بابني زيدي وتقلب واو الجمع) السالم في حالة الرفع (ياء) لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد

(أودى بني وأعقبوني حسرة) * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فأودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم وأصله بنوي عمل فيه ما تقدم (وان كان) الواو (قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كما في) أودى (بني و) جاء (مسلمي) وعشري وظاهر سياقه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول النظم

وتدغم اليا فيه والواو وان * ماقبل واو ضم فاكسره يهن

واختار ابن جني ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما في أجر جمع جرو وأصله أجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة أولا لانها أضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس في أجر لانه يؤدي الى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه في مسلمي فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة في أجرو والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء في أجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو (فتحة أبقيت) لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين (كمصطفي) بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر وأما مصطفي بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص (وتسلم ألف التثنية من القلب ياء) اتفاقا كمسلماي اذ لا موجب لقلبها ياء وأطلق الناظم فقال والفا سلم (وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها ياء) عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعن هذيل انقلابها ياء حسن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي (سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم) * فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي أصله هواي فقلب الالف ياء وأدغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله أودى بني وأعنقوا اتبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول أي خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز أن يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض ويجوز أن يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيئ في قوله تعالى فمن اتبع هداي وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن اسحق وعيسى بن عمرو هدي وهي عصي ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي (واتفق الجميع من العرب (على ذلك) وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم (في على ولدى) الظرفيتين كما قيده المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعواه الاتفاق نظر فان بعض العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الالف ياء (بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم في الى) نحو الي وظاهر كلام المرادي السابق أن من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد أن قال ذلك وكذلك الى انتهى وأفرد الى عن أخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما الواحد الآلاء وهي النعم

هذا (باب اعمال المصدر و) اعمال (اسمه)

ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال (الاسم

مخامل عليه وان كان ممن رمى بالاتحاد وانما هو مبني منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو ان القراءة بالرأي والحق أنها سنة متبعة وقد مر قريبا رد أبي حيان على الزمخشري فراجعه (قوله أودى بني الخ) قال الدنوشري بعده

فالعين بعدهم كأن حداقها * سملت بشوك فهي عور تدمع

فاطلق الجمع في قوله حداقها وأراد الاثنين وقوله عند الرقاد أي رقاد الناس (قوله هوي) بفتح الهاء والواو (قوله ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم) حيث قرأ بها أبو عاصم الجحدري ومن ذكر يلزم أن تكون مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم لان القراءة سنة متبعة كما علمت وانما تظهر الحاجة الى قوله ورويت الخ على ما هو مخالف للحق فتفطن له (قوله فان بعض العرب لا يقلب) ان كان عدم القلب لازما عنده فمخالفته لدعوى المصنف الاتفاق ظاهرة وان كان جائزا ويجوز القلب عنده أيضا فلا مخالفة

* (هذا باب اعمال المصدر) *

(قوله فمدلول المصدر الخ) في الاشباه والنظائر للسيوطي قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضربا في قولنا ان ضربا مصدر

منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ س ب ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للدلالة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل اهـ وفيه مخالفة لما قاله الشارح تبعا لغيره مر في كلامه في باب المفعول المطلق ومضى ما فيه وكون اسم المصدر الاعلى ٦٣ الحدث لا على لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المصنف في الحواشي وهو المناسب لقول المصنف الاسم الدال على مجرد الحدث لانه ظاهر في دلالة اسم المصدر على الحدث الا أن يقال المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال الدنوشري أي أو ذات (قوله ان كان يحل محله الخ) هذا انما هو شرط لاعماله في غير الظرف والجار والمجرور وأما هما فيعمل المصدر فيهما وان كان لا يحل ما ذكر محله كما اذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه كما قاله المصنف في شرح بانت سعاد وبيناه في الحواشي (قوله والزمان حال فقط) قيد لحلول الفعل وما محل المصدر والمقصود بالتقييد ما والغرض أنه اذا كان الزمان حالا لا يكون أن حاله مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض ان ما لا يحل مع الفعل محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل مع الفعل محله مطلقا غاية الامر أن أن أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الى غيرها مع امكانها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمنافاتها له بخلاف ما فانها لا تنافيه (قوله ولا يجوز في ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجز تعلقهما به وهما ما هما في التعلق بكل غادورائج الا ان هذا المصدر لم يذكر لذلك كما ان الفعل الثاني في قام قام زيد لم يؤت به للاسناد (قوله خلافا للكوفيين) احتجوا بقوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم

فان ظاهره ان منها متعلق بهو الذي هو ضمير المصدر أعني ضمير الحرب وتأول البصريون ذلك على ان عنها متعلق بأعني مقدرا أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة الذي لا يوقف على حقيقته واذا جعل متعلقا به فتقديمه عليه للضرورة ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم أي مرجما عنها أو على تقدير وما هو الحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فأما قوله

يحايي به الجلد الذي هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

الدال على مجرد الحدث) من غير تعرض لزمان (ان كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وحماد علمين (للفجرة) بسكون الجيم (والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (أو) كان مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة (كمضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثهما (او) كان (متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء) بضم أولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا (فانهما) أي فان الغسل (بزنة القرب و) الوضوء بزنة (الدخول في) قولك (قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر) جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله أولا الاسم الدال والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدا والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم * والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمي وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا انتهى (والا) يكن كذلك (فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله) في التعدي واللزوم (ان كان يحل محله فعل اما مع ان) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالاول (كعجبت من ضربك زيدا أمس و) الثاني نحو (يعجبني ضربك زيدا غدا) فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول (أي ان ضربته) أمس (و) أن وفعل مضارع في الثاني (أي أن تضربه) غدا (وأما مع ما) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبني ضربك زيدا الآن أي ما تضربه) الآن (ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط) لانه لا يحل محله فعل مع ان أو ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله

بفعله المصدر ألحق في العمل * ان كان فعل مع ان أو ما يحل

محله وبقي من شروط اعمال المصدر شروطه العدمية وهي أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز أعجبني ضربتك زيدا

وأعمل الضربة ونصب بها الملا وأما نصب راكب فمنصوب بيحابي والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا القصر الصحراء والمعنى ان هذا المسافر عدل عن الوضوء وتيمم وسقى بذلك الماء ركابه معه كادعوت فاحييا نفسه فشاذ لا يقاس عليه والمراد من كونه محدودا أن يكون مردودا الى فعلة قصد التوحيد والدلالة على المدة فان كان فعله مصدرا غير مقصود بهاء التوحيد نحو رهبة ساوى العارى من التاء في صحة العمل كقوله فلولا رجاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا لنا كالموارد فاعمل رهبة في عقابك لان التاء فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبنى على فعلة كرحمة ورغبة وانما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعارى منها ومعنى كانوا لنا كالموارد وطئناهم كما توطأ الموارد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الاولى ولا متبعا أعم من أن يتبع بالنعت أو غيره فلا يجوز عجبت من قتالك نفسه زيدا ولا عجبت من اتيانك مشيك الى بكر ولا عجبت من شربك وأكلك اللبن فاما قول الحطيئة

أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * ولن ترى طاردا للحر كالياس فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو يأسا لنعته بقوله مبينا بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره يئست من نوالكم فان قلت قد جوّز السيرافي في قوله أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لاى ذاك تصير كون أنت فاعل المصدر قلت قد رد عليه الفارسى بان المصدر قد وصف بقوله مودع وخرجه بعضهم على ان أنت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتدأ خبره قوله رواح اما مبالغة واما على معنى ذو رواح (قوله ولا مفصولا من معموله باجنبى) ولو كان المعمول ظرفا كما فى الآية الشريفة والفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا كما فى قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات ولهذا اعترض فى المغنى على الزمخشري اذ علق أياما بالصيام فان فيه الفعل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال ان يوم تبلى السرائر الخ) اعلم أن المصنف تكلم على هذه الآية في الجهة الثانية من الباب الخامس من المغنى وقال ان الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل تتعلق بمحذوف أى يرجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جنى أيضا فى الخصائص عليها فى الترجمة التى نصها باب فى تجاذب المعانى والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف فى المعنى متعلق برجعه الا أنك اذا حملت على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه أضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه وانما نبهت على هذا ليتفطن من هذه الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعا للمعنى وقد نبهنا على ذلك فى حواشينا على الالفية فى أول باب ظن وأخواتها (قوله نحو أو اطعام الخ) قال الدنوشرى والاكثر فى المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالآية وعكسه جائز لكنه قليل (قوله فيه كالمصدر فى العمل) الوارد فى أعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبى ولم يأت فيما أحفظ منونا ولا معرفا بال ولم يأت

زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائى خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبى فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا ضربك قاله فى شرح القطر أخذا من التسهيل (وعمل المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول أخرى فالاول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثانى كقوله

الا ان ظلم نفسه المرء بين * اذا لم يصنها عن هوى تغلب العقلا

(و) عمله (منونا أقيس) من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير (نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل (و) عمله معرفا (بال قليل) فى السماع (ضعيف) فى القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه (كقوله

ضعيف النكاية أعداءه * يخال الفرار يراخى الاجل

فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن الفرار من الموت يباعد الاجل وفى التنزيل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف فى المصدر المقرون بال على أربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفى لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسى على قبح وابن طلحة ان كانت أل فيه معاقبة للضمير كما فى البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه أبو حيان ورد عليهما قوله عجبت من الرزق المسىء الهه * وللترك بعض الصالحين فقيرا

أى عجبت من أن يرزق المسىء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وفى أعمال المصدر فى أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله * مضافا او مجردا أو مع أل * (واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا) لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل (وان كان ميميا فكالمصدر) فى العمل (اتفاقا) لانه مصدر حقيقة

الناظم له في كتبه بمثال لأنه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وظاهره أعماله في جميع أحواله والام محتمل (قوله فصاب مصدر ميمي) قال الدنوشري مشكل فان المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويجاب بان الشارح راعى ماهو الحق عند

كما تقدم عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري

(أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم)

فصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبران وظلوم منادى بالهمزة (وان كان) اسم المصدر (غيرهما) أي غير العلم والميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي (لم يعمل عند البصريين) لان أصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث (و يعمل عند الكوفيين والبغداديين) لانه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامي

(أكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا)

فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول أي عطائك اياى المائة على حد حتى يعطوا الجزية أي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترتعي نعت مائة والخطاب لزفر بن الحرث الكلابي وكان من خبره ان القطامي أسر فخلصه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول النظم ولاسم مصدر عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه (و يكثر أن يضاف المصدر الى فاعله) لشدة اتصاله به (ثم يأتي مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح (ويقل عكسه) وهو أن يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الاقيشر الاسدي

أفنى تلادي وما جمعت من نشب * (قرع القواقيز أفواه الاباريق)

فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة أقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة وأما قازوزة بزاءين معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فم وأصله فوه فلذلك ردت في الجمع والاباريق جمع ابريق وروى بنصب الافواه فيكون من القسم الاول وتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على المضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان أن يرحل بها (وقيل تختص) اضافة المصدر الى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (و رد بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وحج البيت من استطاع اليه سبيلا) فحج مصدر بحل محله أن والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله (أي وأن يحج البيت المستطيع) وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه (وأما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول) في اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ (فكثير) فيهما فالاول (نحو ربنا وتقبل دعائي و) الثاني (نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير) فدعائي مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل (ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد جره الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله

(وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحمل على المحل فيرفع) ان كان المجرور فاعلا

المصنف لما أسلفه عن شرح الشذور من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مصدر وتسميته اسم مصدر مجاز ولهذا قال آنفا بعد قول المصنف فكالمصدر لأنه مصدر حقيقة (قوله وتحية مفعول مطلق) قال الدنوشري مشكل الصواب انه حال من السلام مؤكد انتهى ولم يبين وجه الاشكال واحتمال الحالية لا ينافي جواز المفعولية المطلقة فتأمل (قوله فالغسل موضوع الخ) قال المصنف في الحواشي الاحسن أن يقال في مثل العطاء والكلام والعذاب انها أسماء مصادر وفي نحو الغسل انه مصدر محذوف الزوائد ولا يقال ذلك في الاول لابقائهم فيها زائدا وقال أيضا قال ابن السيد في كتابه على موطأ الامام مالك المسمى بالنكت المقتضبة من المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس الغسل المصدر وهو فعل الغاسل والغسل الماء الذي يغسل به الدرن من صابون وطفل وغيرهما وكثير من العامة والفقهاء يقولون غسل يعنون به فعل الغاسل ولا أعرف أحدا من أهل اللغة قاله (قوله وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل الخ) هذا مبني على كلام أبي حيان ومر في باب المبتدإ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله ومن دعائه الخير) قال اللقاني الانسب بقوله وعكسه أن لا يذكر الفاعل

(قوله كقوله مخافة الافلاس والليانا) قال في المغني يجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف أي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه دائن حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف في الحواشي يروى بكسر اللام وهو أقيس كحرمان وعرفان و بفتحها فقيل مصدر كالشنآن فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل أي مخافة الرجل الذي يلويني عن حقي قاله الفارسي ورأى ان ذلك أحق من تقديره مصدر الكثرة فعلان في الصفات وندوره في المصادر (قوله ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل) لان شرطه ان يكون محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول

تغير العامل بزيادة التنوين

فاعلا كقوله (وهو لبيد العامري يصف أتانا وحمارا وحشيين

حتى تهجر في الرواح وهاجها * (طلب المعقب حقه المظلوم)

فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله أي كما يطلب المعقب المظلوم حقه (وينصب) ان كان المجرور مفعولا (كقوله) وهو زياد العنبري لا رؤبة

قد كنت داينت بها حسانا * (مخافة الافلاس والليانا)

فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف أي مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن

هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي واللزوم (وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال (فخرج بـ) ذكر (الحدوث) اسم التفضيل (نحو أفضل و) الصفة المشبهة نحو (حسن فانهما) لا يدلان على الحدوث و (انما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله) اسم المفعول (نحو مضروب و) الفعل نحو (قام) فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان (فان كان) اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا وغير معتمد تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لان أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان أريد المضي أو يضرب ان أريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن صلة أل ففي المضي * وغيره اعماله قد ارتضي

(وان لم يكن) اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (بشرطين) عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان أحدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان (أحدهما كونه للحال أو

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(قوله وهو ما دل الخ) قال اللقاني لا يخفى صدقه على أمثلة المبالغة وان اسم الفاعل يقع (قوله والفعل انما يدل على الخ) قال اللقاني خروج الفعل بقوله لانه انما يدل على نسبة الحدث الى فاعل ما (قوله لان الفصل لا يتقدم الخ) المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعد في تعريف الخاصة في التهذيب وبينا ذلك في حواشي شرحه للخبيصي ولعل نكتة التقديم هنا لئلا يتوهم رجوع ضمير فاعله للحدث لو أخر عنه حينئذ (قوله عمل مطلقا) ظاهره ولو مصغرا أو موصوفا (قوله أحدهما ان لا يوصف) ظاهره ولو بعد العمل وان الكسائي أجاز عمله مطلقا وفي التسهيل ان الكسائي يجيز اعمال الموصوف وحكى سوير افرسخا وأجاز ان زيدا ضارب أي ضارب دون أنا ضارب أي ضارب زيدا ومقتضى قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أنا زيدا ضارب أي ضارب على ان أيا خبر ثان وليس بشئ لان أيا لا يحذف موصوفها الا شاذا مسموعا لانها لم تتمكن تمكن الصفات وصحح المصنف في المغني جواز وصفه بعد العمل فجوز في النوع العاشر من الجهة الخامسة ان يكون يبتغون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا نعتا لا آمين ورد على أبي البقاء منعه ذلك وقوله ان يبتغون حال من آمين ولم يبين مسموع الحال من النكرة وهو تقدم النهي والتقييد بالمعلوم أيضا على كلام المصنف وقدر أبو البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والاطناب والمساواة واعلم ان محل اشتراط

الاستقبال) لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظى والمعنوى (لا الماضى) لانه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه (خلافا للكسائى) فى اجازة عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حجة له) ولهم (فى باسط ذراعيه لانه على) ارادة (حكاية الحال) الماضية (والمعنى يبسط ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعه (بدليل) ان الواو فى وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال (ولم يقل وقلبناهم) بالماضى ومحل الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أما رفع الوصف الضمير المستتر فجائز اتفاقا (و) الشرط الثانى (اعتماده على استفهام أو نفى أو مخبر عنه أو موصوف) أو ذى حال فالاستفهام والنفى (نحو أضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا و) المخبر عنه نحو (زيد ضارب أبوه عمرا و) الموصوف نحو (مررت برجل ضارب أبوه عمرا) وذو الحال نحو جاء زيد راكبا أبوه فرسا (والاعتماد على المقدر) من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال (كالاعتماد على الملفوظ به) من ذلك (نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه) فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر (أى أمهين ونحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (أى صنف مختلف ألوانه وقوله) وهو الاعشى ميمون

(كناطح صخرة يوما ليوهنها) * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

كناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (أى كوعل ناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرها كفرس أو كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها (ومنه) أى من الاعتماد على الموصوف المقدر (يا طالعا جبلا) فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر (أى يا رجلا طالعا جبلا وقول ابن مالك) فى النظم أو حرف ندا تصريح منه (انه اعتمد على حرف النداء) وذلك (سهو) لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء

هذم الوصف انما هو فى اعمال اسم الفاعل فى المفعول به اذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا أما اذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لانهما مما يتوسع فيهما وبه يعلم انه يعمل فى المفعول به مطلقا فلا شاهد للكسائى فيما حكاه من سوير افرسخا وأما ما استدل به من قوله اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى فى الخليط المزايل فاجابوا عنه بانه بتقدير فقدت فرخين قال المصنف فى الحواشى وقالوا لاجل مخالفتهم الاخفش التقدير اذا رجعت فاقد فينبغى التقدير اذا رجعت فاقد فرخين فقدت فرخين رجعت فتفصل فى التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامرين عندى ارتكاب الابتداء فى فاقد أما اعماله فلا لانه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع انه لمؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدا والخبر مبينة للمفقود ما هو على طريق الاستئناف انتهى وظاهر كلام الشارح انه لا يشترط فى اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا ولا غير ذلك مما تقدم فى شروط عمل ٦٦ المصدر لكن سيأتى فى باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوفا وانه يفصل بالظرف وعديله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبى فعليه من شروط عمله ان لا يفصل بالاجنبى فليحرر (قوله على حكاية الحال) قال اللقانى أى بقدر الهيئة الواقعة فى الزمن الماضى واقعة فى حال التكلم انتهى وهذا أحد الطريقين فى معنى حكاية الحال (قوله فجائز اتفاقا) قال الدنوشرى هو ما حكاه ابن عصفور وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قاله الاشمونى وهو يرد ما قاله الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور عمن ذكر نقله المصنف عنهم فى الحواشى كما بيناه فى حواشينا وذكرنا فى المقام ما ينبغى مراجعته (قوله أو ذى الحال) لعل المصنف أدرجه فى الموصوف لان الحال صفة فى المعنى وقد قال فى الحواشى أدرج لا يصلح الحال تحت الصفة ونظيره قوله فى باب الاضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان فى قوله تعالى ودانية عليهم ظلالها فقيل دانية صفة لمحذوف أى وجنة دانية وقال ابن جنى دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد فى الآية انما يحتاج اليه من يشترطه فى المرفوع (قوله ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك مبنى على ان الاعتماد شرط للعمل حتى فى المرفوع ويأتى عن المغنى خلافه (قوله وقول ابن مالك الخ) رأيت بخط الدنوشرى فى بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف أقول الساهى فى هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على الالفية لان قول ابن مالك وولى استفهاما الخ ليس فيه تصريح بانه اعتمد عليها بل انه يعمل اذا وليها فان قلت اذا لم يكن معتمدا على حرف النداء فما باله ذكره مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت الخ قلت صرح به لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم انه لا يعلم كونه معتمدا على الاستفهام والنفى ويجاب بان ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تغتر بجلالة المعترضين فان قلت أى نكتة فى حذف المضاف من الاستفهام والنفى والتصريح بحرف فى قوله أو حرف نداء قلت سره انه قد شاع

اطلاق الاستفهام والنفي على أداتهما بخلاف النداء فان قلت قول ابن مالك وقد يكون الخ داخل في قوله أو صفة قلت صرح به لرفع قصر الصفة على الصفة التي صرح بموصوفها معها والظاهر ان الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال انها داخلة في قوله وقد يكون نعت محذوف الخ لكن اطلاق النعت على ما يشمل الحال لم تعهد بخلاف اطلاق الصفة فتأمل انتهى وأوله الذي ادعى انه ظهر له مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي برمته (قوله بدليلين أحدهما انه يصح الخ) قال الزرقاني هذان الدليلان انما يدلان على كون الشرط الثاني لعمل النصب دون الاول كما لا يخفى انتهى وذلك ان ما مثل به معتمد فالاقرب أن الاعتماد شرط للعمل وبذلك يشعر تمثيله فيما مضى بمختلف ألوانه وأما قول الشارح السابق ومحل الخلاف الخ فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائي وأتباعه في اشتراط الحال أو الاستقبال فلا ينافي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى في الضمير (قوله وذهب الاخفش الخ) مقابل ما في المتن من قوله واعتماده على استفهام الخ وقد نقل عن المغني آنفا ان الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في البيت انما عمل في مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الاخفش على الجمهور وكيف يحتاجون الى تأويله نعم هذا ظاهر على القول بان الاعتماد عند الجمهور شرط للعمل مطلقا وتقدم للشارح في باب المبتدإ والخبر كلام مشكل كما بيناه هناك والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاخفش انما هو في أن مرفوع الصفة لا يسد مسد الخبر الا اذا اعتمد عندهم خلافا له واستدل بالبيت وأولوه فتدبر ٦٧ (قوله تحول صيغة فاعل) فيه اشارة الى انها انما تحول عن اسم فاعل الثلاثي وهذا باعتبار الغالب كما أشار اليه في التسهيل فقال وربما بني فعال ومفعال وفعول وفعيل من أفعل يشير الى قولهم دراك وسآل ومعوان ومهوان ونذير وسميع وزهوق فاندفع قول اللقاني قوله يحول يدل على ان غيرها لا تحول ومعلوم أن شبهه محمول عن شبهه لان فعلها أشبه انتهى وفيه اشارة أيضا الى الاعتذار عن عملها مع انها غير

لا يصلح لذلك (لانه مختص بالاسم) لكونه من علاماته (فكيف يكون مقربا من الفعل) قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما او حرف ندا * أو نفيا او جاصفة أو مسندا

وأشار الى الاعتماد على المقدر بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف

وفي المغني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما انه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني انهم لم يشترطوا لصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم في باب المبتدإ انه محمول على التقديم والتأخير

* (فصل * تحول صيغة فاعل للمبالغة) في الفعل (والتكثير) فيه (الى) خمسة أوزان (فعال) بفتح الفاء وتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب (بكثرة) واليها أشار الناظم بقوله فعال او مفعال او فعول * في كثرة عن فاعل بديل

(والى فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب (بقلة) واليهما أشار الناظم بقوله * وفي فعيل قل ذا وفعل * وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة (فيعملن عمله بشروطه) المتقدمة والى ذلك يشير قول النظم * فيستحق ماله من عمل * (قال) القلاخ

جارية على الفعل وكذا قال فيما سيأتي فيعملن عمله ولم يقل عمل الفعل وقال الدنوشري ينظر هل التحويل الى الخمسة المذكورة قياسي أو سماعي أو قياسي في الثلاثة الاول سماعي في الاخيرين وقال بعد هذه الامثلة على مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي نحو ضرب تقول ضراب وضروب وضرب بسواء ضرب ومضراب كذا قال أبو حيان وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر *(تنبيه)* من العجب أن ابن الاثير في المثل السائر قال ذهب جمهور علماء العربية الى ان عليما أبلغ في معنى العلم من عالم ولا أرى ذلك صوابا لان الحروف في الموضعين عدة واحدة بل الذي يوجبه القياس نقيض ما قالوه لان فعيلا في وزن ظريف وكريم وأمثالهما من أفعال الطبائع التي لا تقع الا قاصرة وبناء فاعل يجيء من المتعدي واللازم وما لا يكون الا للقاصر أضعف مما يكون له وللمتعدي انتهى وكان الاولى به ان يقول انهم جعلوا فعيلا أبلغ من فاعل لانه أقل حروفا وفاته ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى قاعدة أغلبية والمرجع في ذلك لاستقراء كلام العرب وقال في الفلك الدائر ان العرب نهوا باستعمال فعيل خبرا عن الجماعة وجريه على المذكر والمؤنث على انه كالمصادر الواقعة على الاجناس وانه أشبه فعولا لانه صفة مثله وثالثه حرف مد وانما استعملوا فعولا للكثرة لانه على لفظ فعول الذي يقع مصدرا نحو الدخول والخروج (قوله للمبالغة في الفعل) قال الدنوشري قال شيخنا ابن قاسم في الفعل والمفعول وهو يخالف كلام الشارح (قوله أو فعل بقلة) صريح كلامه ان القلة والكثرة بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال الدنوشري والظاهر انه لا مخالفة (قوله فيعملن عمله) من هنا استشكل قول الفقهاء طهور بمعنى مطهر لغيره وهو محول عن طاهر وهو لا يتعدى لان فعله طهر بضم العين وأجيب بما قدمناه في باب تعدي الفعل ولزومه فراجعه (قوله بشروطه) قال اللقاني

بالقاف المضمومة وبالخاء المعجمة (أخا الحرب لباسا اليها جلالها) * وليس بولاج الخوالف أعقلا
فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان أخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله وأراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال أو على الخبرية لليس ان لم يمنع تعداد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها مؤاخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومي

(ضروب بنصل السيف سوق سمانها) * اذا عدموا زادا فانك عاقر

فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي هو ضروب أو أنت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك أضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد (وحكى سيبويه) بمعناه (انه لمنحار بوائكها) فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان (وقال) عبد الله بن قيس الرقيات (فتاتان أما منهما فشبيهة * هلالا) وأخرى منهما تشبه البدرا
فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره أما فتاة منهما فشبيهة هلالا (وقال) زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة أفراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء (أتاني أنهم مزقون عرضي) * جحاش الكرملين لها فديد
فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيئ والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده واعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

قال الرضي لا يشترط فيه كونهن للحال أو الاستقبال واستشهد للأبيات المثبتة للعمل وأقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف انها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك كقوله

* بكيت أخالاء وابحمد قومه * ألا ترى انه يرثيه وأجيب بانه على حكاية الحال (قوله في مرثية ختنه) المرثية بتخفيف الياء مصدر كمحمدة وتشديد الياء لحن محض وهذا المصدر تضاف تارة الى الفاعل فيقال مرثية فلان الشاعر وتارة الى المفعول فيقال مرثية فلان المعروف وأما القصيدة فهي مرثى ٦٨ بها وللدنوشري في ضبط مرثية بيت كتبه في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكحمدة فقال وكالمحمدة من حيث الوزن مرثية وقد نظمت ذلك بقولي

ومرثية بلا تشديد ياء كمحمدة ومن شدد فخطى

انتهى ولو ذكره هنا كان أنسب وختن الرجل زوج بنته (قوله أو أنت ضروب) هذا متعين كقولك فانك عاقر (قوله فشبيهة هلالا) الظاهر انه على اسقاط الخافض أي بهلال لانك تقول ما زيد كعمرو ولا شبيه به قال الدنوشري ومن اعمال فعيل أيضا قول الشاعر

حتى شآها كليل موهنا عمل
باتت طرابا وبات الليل لم ينم

فاعمل كليلا في موهن انتهى وهذا البيت استدل به سيبويه على اعمال فعيل ورد بان موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به قال في الباب الثالث من المغني ويوضح كون الموهن مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن س بان كليلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه (فصل كما يقال أتعبت يومك أو بانه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الاول الخ لان البلغاء أطبقوا على ان المجاز خير من الحقيقة (قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم انما عملت لانها واقعة موقع مفعل الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه الموضوع لافادة المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه * (فائدة) * مما كتبه الدنوشري هنا قوله ويرد عليهم قول العرب أما العسل الخ أما رده عليهم في منع التقديم فظاهر وأما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقدير هنا لان أما لا يفصل بينها وبين الفعل بجملة

(فصل) (قوله كمفردهن فى العمل) لايخفى انه لايلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض أو لتنزيل الوصف منزلة اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن فحذف معمول الراحمون اما قصدا للعموم أى كل أحدأ والمراد من يوجد منهم الرحمة وفى الحديث سؤال مشهور وهو ما الحكمة فى الاتيان بالراحمين وهو جمع راحم دون الرحماء الذى هو جمع رحيم وغالب ماورد فى الرحمة استعمال رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وانه لايرحم الامن كان عنده رحمة زائدة وانما أتى برحماء فى قوله وانما يرحم الله من عباده الرحماء لان لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرحمن دال على العفو بالاستقراء حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكر ناسب ان يذكر معه من عظمت رحمته ولما ذكر لفظ رحمن الدال على المبالغة فى العفو ذكر معه مايدل على كل رحمة وان قلت قال بعضهم وحق هذا ٦٩ الجواب ان يكتب بماء الذهب على صفحات القلوب

*(فصل * تنبيه اسم الفاعل وجمعه) تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتأنيثا (وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن فى العمل والشروط) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وماسوى المفرد مثله جعل * فى الحكم والشروط حيثما عمل

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بأل (وقال تعالى هل هن كاشفات ضره) فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهى معتمدة على المخبر عنه وهو هن (وقال الله تعالى خشعا أبصارهم) فخشعا جمع خاشع جمع تكسير فى قراءة غير أبى عمرو وحمزة والكسائى وأبصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال (وقال) عنترة العبسى

الشاتمى عرضى ولم أشتمهما * (والناذرين اذا لم ألقهما دمى)

فدمى منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابنى ضمضم حصينا ومرة وأراد بدمى قتلى والمعنى انهما ينذران على أنفسهما فى الخلاء أنهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبنا منهما (وقال) طرفة بن العبد

(ثم زادوا انهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر

غفر) بضم الغين والفاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لايفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لايفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد فى شرح أبيات الجمل

*(فصل * يجوز فى الاسم الفضلة الذى يتلو الوصف العامل ان ينصب به) أى بالوصف (وان يخفض باضافته) اليه للتخفيف مفردا كان الوصف أو جمعا (وقد قرئ) فى السبع (ان الله بالغ أمره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين) النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالآية الاولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها غير أبى عمرو بالخفض وأبو عمرو وحده بالنصب واليه أشار الناظم بقوله * وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض * (وأما ماعدا التالى) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الاضافة بالفصل بالتالى واليه يشير قول النظم * وهو لنصب ماسواه مقتضى * (نحو خليفة من قوله تعالى انى جاعل فى الارض خليفة) وفى بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل

(فصل)

(قوله ويجوز فى الاسم الفضلة) التقييد بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لانه يفهم منه ان لايضاف للفاعل ولا بد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما أشبهه وهو الخبر فى باب كان أما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور اليها ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهرا فان كان ضميرا متصلا تعين جره خلافا للاخفش وهشام أو منفصلا وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بأل والمضاف اليه مجرد منها والا ليس الا النصب فتلخص ان التالى للوصف تارة يجب جره وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المصنف تبعا للناظم جوازهما مما لا ينبغى وتفصيل المقال فى حواشينا على الالفية (قوله الوصف العامل) أما غيره فيخفض مايليه وغير مايليه أمره مشكل لانه لايضاف اليه اذ لايضاف مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك الاعلى رأى فالظاهر أنه يكون معمولا لمحذوف ولا يرد هذا ظان زيد امنطلقا لكونه اذا لم يقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتصارا وهو لايجوز فى باب ظن وان قدر فاناصبه لانا نختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور اذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن أمثلة ذلك جاعل الليل سكنا فسكنا منصوب بمحذوف (قوله ان ينصب الخ) اختلف فى أيهما أولى فقيل النصب واليه ذهب سيبويه وقيل الجر وقيل هما سيان (قوله وأما ماعدا التالى فيجب نصبه) قال اللقانى أنظره مع ماقدمه من جواز فصل الوصف المضاف الى مفعوله الاول بمفعوله الثانى اذ مقتضاه جواز جر خليفة فى الآية الثانية باضافة جاعل اليه مفصولا بينهما بفى الارض ويمكن الجواب بان المجرور بالاضافة هو التالى حكما وغيره غيره وان تقدم لفظا (قوله وفى بعض النسخ وسكنا) من هذا البعض نسخة اللقانى قال سيأتى ان جاعلا

في الآية غير عامل فقضيته ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول بخاعل هذا عامل في سكنا الذي هو غير تال له وغير عامل في الليل ولا في الشمس الذي يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذي نصح هو ان يقدر عامله لا لاعتبار استمراره أو حالية المحكية فالجزآن كلاهما معمولان والا فالثاني معمول لمقدر كالتابع مطلقا قالوا لان شرط التبعية للمحل وجود محرزه لا يتغير والاول الذي هو قضية كلام الموضح هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا الاصح هو قول البصريين والزمخشري نقله السمين في اعراب الآية انتهى وقد عرفت مما مر آنفا ان سكنا معمول لمحذوف عند من يقول بان الوصف غير عامل (قوله واذا أتبع المجرور) خرج بالمجرور المنصوب فلا يجوز جر تابعه لان شرط العطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الاصالة والوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك تمسكا بقوله فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل بجر قدير عطفا على محل صفيف وأجيب بان الاصل أو طابخ قدير فحذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه (قوله فالوجه جر التابع) يحتمل أن يشمل نحو الضارب الرجل وزيد لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ويحتمل أن يخص بغير ذلك بقرينة

سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الاثر (واذا أتبع المجرور) بالوصف باحد التوابع الخمسة (فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو) بالخفض عطفا على لفظ زيد (ويجوز نصبه باضمار وصف منون أو فعل اتفاقا) أي وضارب عمرا أو ويضرب عمرا (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر أو انصب تابع الذي انخفض * كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل) بأن كان بمعنى الماضي (فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل) أي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) أي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك أن تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي (الا ان قدر جاعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها باضمار وصف منون أو بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة ففي اضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل * (تنبيه) * اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع أحدهما ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو

ما مر في باب الاضافة من أنه لا يضاف الوصف المقرون بأل الا لما هي فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله باضمار وصف) قال اللقاني فيكون حينئذ معمول التابع المقدر لا تابعا (قوله أو فعل) اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله ويحتمل المذهبين قول الناظم الخ) اعترض بان قوله تابع ظاهر في أنه عطف على الموضع والا لم يسمه تابعا (قوله ويتعين اضمار الفعل) قال اللقاني أي الماضي لان الوصف بمعناه الا أن يدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا أمس وبكرا غدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقاني كتابع المجرور بالمصدر عند بعضهم خلافا للس والبصريين والفرق ان المصدر محرز محله ما بعده اذ لا بد من اضافته اذا خلا من أل والتنوين واضافته معنوية واسم الفاعل فانه عند خلوه منهما يضاف اضافة لفظية في تقدير الانفصال فليتامل انتهى ولعل في العبارة تحريفا والذي في المغني ان للعطف على المحل عند المحققين شروطا هو وذلك المحل في الفصيح وان يكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وانبنى على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسئلة اسم الفاعل ومسئلة المصدر ثم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا فدل على ان من يشترط بقاء المحرز يسوي بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لان الاسم الخ أنه لا يظهر في المصدر الا على القول بان عمله لشبهه الفعل (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) ظاهره انه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه بدليل ما يأتي في باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها من ان فاعلا اذا أريد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه يكون صفة مشبهة وبدليل انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل

الدلالة على الحدوث وأخرجوا به الصفة المشبهة وممن صرح بانه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد أنها لا تبنى الا من اللازم لانه يكفي اللزوم اما وضعا أو كونه بالتحويل أو التنزيل * (هذا باب اعمال اسم المفعول) * (قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال الدنوشري انما لم يقل ما دل على حدث وحدوث لانه لا فائدة لذكر الحدوث في حده لانه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله غيره حتى لا يذكر لاجل الاحتراز به عن شئ آخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه في الدلالة وفاعله الصفة المشبهة وأفعل فلابد من ذكره في حده ليحترز منهما انتهى وهو كلام الحفيد برمته (قوله كمتدحرج) قال الدنوشري فيه نظر ولعل الصلة محذوفة أي متدحرج به (قوله وينفرد اسم المفعول بجواز الخ) قال اللقاني يعني من غير قبح لانه سيذكر جواز الاضافة في نحو كاتب الاب واخراجه من حد الصفة المشبهة انتهى ولا يخفى ان صنيع المصنف كالنظم يقتضي ثبوت الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشارح أخرج الكلام عن الظاهر وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول وأحوجه الى ذلك ما أسلفه من انه اذا قصد باسم الفاعل الثبوت أضيف الى مرفوعه وانه باق على كونه اسم فاعل وقد مر ما فيه (قوله والاصح أن يجعل الخ) ظاهره ان اسم المفعول حينئذ يصير صفة مشبهة وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم المفعول اذا أجري مجرى الصفة يخالف ذلك فهو اخراج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الاول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قالوه وتحرير المقام تطلبه من حواشينا على الالفية (قوله المتعدي الى واحد) قضيته المنع في المتعدي الى أكثر من واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مررت برجل معطى الاب أو معطى الاخ أو كان مذكورا معه نحو زيد معطى الاب درهما ومعلم الاخ زيدا قائما (قوله فانه يرفع السببي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه يرفعه على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بجلوة

ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة

تباركت اني من عذابك خائف * واني اليك تائب النفس باخع

وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما

* (هذا باب اعمال اسم المفعول) *

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد (كمضروب و) من المزيد فيه نحو (مكرم) بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمتدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج (ويعمل عمل فعل المفعول) أي الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في انه ان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة أل والفعل يعمل مطلقا (وان كان مجردا) من أل (عمل بشرط الاعتماد) على الاستفهام أو النفي أو المخبر عنه أو الموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (كونه للحال أو للاستقبال) لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

* فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه (تقول) في المجرد من أل المعتمد على المخبر عنه (زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا) فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهما) بلا فرق (وتقول) في المقرون بال (المعطى كفافا يكتفي) كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى) ان أردت الحال والاستقبال (أو أعطى) ان أردت الماضي (فالمعطى مبتدا) وهو متعد لاثنين (ومفعوله الاول) القائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد الى أل) الموصولة به (وكفافا مفعول ثان به و) جملة (يكتفي) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدا (وينفرد اسم المفعول) المتعدي الى واحد اذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت (عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب وأما اسم المفعول اذا أجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية

وجناتها قال فرفع النائب عن الفاعل مضافا الى ضمير الموصوف فخالف المصنف فى الحكم والشارح فى رواية البيت (قوله ليس على ان الصفة مشبهة) الظاهر أن يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ان السؤال انما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول فى حال اجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة مشبهة فلا اشكال فى أن المرفوع فاعل وان كان اسم المفعول أجرى مجرى الصفة فى جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه أن يكون المرفوع بعده نائبا عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته وطرأ عليه أن يكون فاعلا فاختير مراعاة الثانى مع أنه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يخفى أنه ليس فى شواهد الرفع ما يدل على أنه فاعل أو نائب ٧٢ فاعل (قوله فهل أنت مرفوع الخ) الشاهد فيه أنه أجرى مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير رأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما متعلق بمرفوع (قوله لما ابدت مجلوة وجناتها) الشاهد فيه انه أجرى المفعول وهو مجلوة مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفاتها والوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخد وفيها خمس لغات تثليث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والصيانة الحفظ كذا فى بعض الشروح (قوله تمنى لقائى الخ) الشاهد فيه انه أجرى اسم المفعول وهو مغرور مجرى الصفة المشبهة وأضافه الى معموله المضاف الى ضمير الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص فاعل تمنى وهو فى اللغة يطلق على الابيض والاسود لانه من الاضداد وعرد الرجل اذا فر (تتمة) قد يعامل الاسم الجامد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله فى التسهيل كقولك وردنا واديا عسلا ماؤه أو وردنا واديا عسل الماء بالجر أو عسلا الماء وما ذلك لتأويل عسل بمعنى حلو وتقول مررت بقوم أسد انصارهم وأسد الانصار أو الانصار أو انصارا التأويل أسد بمعنى شجعان ومن ذلك قوله

فلولا الله والمهر المفدى * لابت وأنت غربال الاهاب

فاجرى لتأويله بمثقب مجرى الصفة المشبهة وقوله

فراشة الحلم فرعون العذاب وان * تطلب نداه فكلب دونه كلب

فاضاف كلا من فراشة وفرعون الى معموله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بالسيم وأراد بذلك ان هذا الذى هجاه بهذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب يرميه بالحماقة والتجبر *(هذا باب أبنية مصادر الثلاثى)* (قوله ولو مثل بفهم كان أولى لما سيأتى) أي

على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويشكل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على أن الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا أريد به معنى الحدث أما اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله

بثوب ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس

ومن شواهد النصب قوله

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها * لما ابدت مجلوة وجناتها

ومن شواهد الجر قوله

تمنى لقائى الجون مغرور نفسه * فلما رآنى ارتاع ثمت عردا

فجواز (اضافته الى ما هو مرفوع به فى المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به (على التشبيه) بالمفعول به اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه فى المعنى فيلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم

وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كمحمود المقاصد الورع

والاصل انك (تقول الورع محمودة مقاصده) بالرفع (ثم) تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر فى محمود ويعوض منه أل على رأى الكوفيين فتنصبه و(تقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم) بعد أن تنصب المقاصد تجرها و(تقول الورع محمود المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أعمال وقد تبين ان هذه الاوجه أصلها الرفع وهو دونها فى المعنى ويتفرع منه النصب ويتفرع عن النصب الجر

(هذا باب أبنية مصادر الفعل (الثلاثى) المجرد)

(اعلم أن للفعل الثلاثى) المجرد (ثلاثة أوزان) لا رابع لها (فعل بالفتح) فى عينه (ويكون متعديا كضربه) فانه متعد الى الهاء المتصلة به (وقاصرا كقعد وفعل بالكسر) فى عينه (ويكون قاصرا كسلم) بكسر اللام (ومتعديا كعلمه) فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفهمه لكان أولى لما سيأتى وقدم الغالب فى المفتوح والمكسور

من أن علما بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها (قوله ولا يتعدى الا بتضمين أو تحويل) التضمين نحو رحبتكم الطاعة أى وسعتكم وان بشرا قد طلع اليمن أى بلغ والتحويل نحو قلت قصيدة (قوله واللثم) قال الدنوشرى ينظر هل هو بالثاء المثلثة أو بالتاء الفوقية فان كان الاول فهو بفتح العين لا بكسرها الذى الكلام فيه وان كان الثانى فما معناه انتهى وأقول هذا عجيب فان لثم بالمثلثة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظاهر كلام الصحاح ان الكسر أكثر فانه قال وقد لثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما جاء بالفتح وفى المصباح لثمت الفم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال فلثمت فاها آخذا بقرونها قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح التاء وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفى الصحاح ان اللتم بالمثناة الطعن فى النحر مثل اللثم فكيف يسأل الدنوشرى والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات بعضهم معناه الى النقل من غير كتب اللغة حيث قال فى شرح مختصر الشيخ خليل للتتائى ان اللتم بالمثناة الضرب فى اللبة (قوله الا ان دل على لون) ينبغى ان يزاد والا ان دل على معنى ثابت فقياسه الفعولة كاليبوسة (قوله وقال ابن الحاجب الخ) ما قاله ابن الحاجب موافق لكلام ابن مالك فى العمدة فانه قيد اطراد فعول فى فعل بشرط صحة عينه قال المصنف فى الحواشى فكان ينبغى ان يقول أو اللام انتهى أى ليخرج نحو دعا وسعى لكن هذا لا يناسب جعله فيما سيأتى مات موتا مما بابه النقل اذ على كلام العمدة ذاك هو القياس (قوله واعترض الاباء) قال الدنوشرى قد يجاب بان أبى اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى كره فهو متعد ويمكن حمل كلام المصنف على الاول فلا اشكال (قوله واهتزاز) اشارة الى انه ليس المراد بالتقلب مطلق الحركة الشاملة لضرب ومشى بل حركة مخصوصة باشتمالها على اضطراب واهتزاز

والمكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) فى عينه (ولا يكون الا قاصرا) ولا يتعدى الا بتضمين أو تحويل (كظرف) بضم الراء (فاما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شئ ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور (فالاول) وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كالاكل) مصدر أكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى (والثانى) وهو فعل المكسور العين المتعدى كذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم (و) مهموز الفاء نحو (الامن) مصدر أمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفنى يقال فنى خبأه فنيا الزمه وأطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك فى التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما (وأما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين واليه أشار الناظم بقوله * وفعل اللازم بابه فعل * ويكون فى الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف بالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الاشر) مصدر أشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور (و) معتل اللام نحو (الجوى و) المضاعف نحو (الشلل) مصدر شل (الا ان دل) فعل القاصر (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء (كولى عليهم ولاية) وعداه بعلى لتصحيح التمثيل أما اذا تعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فلا لان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية فى معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك فى فعل المفتوح بل مثل لهما كما سيأتى ويبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاجب ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والاروف والعسول والصعود مصادر قدم من السفر وأزف الشئ وعسل بالشئ أى لزمه ولصق به وصعد فى الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم انتهى (وأما فعل) المفتوح العين (القاصر فقياس مصدره الفعول) بضم الفاء والعين (كالقعود والجلوس والخروج) والدخول وفى انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول النظم * وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد وقال ابن الحاجب يقل فى معتل العين كغار وسار وغاب وآب وانما يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاوب والخيم وهو الجبن والحيض والغيم انتهى (الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال) بكسر الباء (كالاباء) مصدر أبى (والنفار) مصدر نفر (والجماح) مصدر جمح (والاباق) مصدر أبق واعترض الاباء بانه متعد تقول أبيت الشئ اذا كرهته والكلام فى اللازم (أو) دل (على تقلب) واهتزاز (فقياس مصدره الفعلان) بفتح الفاء والعين (كالجولان) مصدر جال (والغليان) مصدر غلا (أو) دل (على داء) بالمد (فقياسه الفعال) بضم الفاء (كمشى بطنه مشاء أو) دل (على سير فقياسه الفعيل) بفتح الفاء

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال أبو عبيدة اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو التزيد فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ذميلا قال الاصمعي ولا يذمل بعير يوما وليلة الا مهري (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدنوشري قال في الصحاح الصهيل والصهال صوت الفرس مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال

(كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (أو) دل (على صوت فقياسه الفعال) بضم الفاء (أو الفعيل) بفتح الفاء فالاول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) بالمد مصدر عوى (و) الثاني نحو (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والنهيق) مصدر نهق الحمار (والزئير) بزاي فهمزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله * مالم يكن مستوجبا فعالا * الابيات الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء فالحرفة (كتجر) في المال (تجارة) بالمثناة الفوقانية أوله وليس منه تجر الخشب بالقدوم نجارة بكسر النون (وخاط) الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو أمر عليهم امارة اذا حكم (وسفر بينهم سفارة اذا أصلح) وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال أو فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطراد انفراد فعال في الرغاء وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرف فعالة (وأما فعل بالضم في عينه (فقياس مصدره الفعولة) بضم الفاء (كالصعوبة) مصدر صعب ضد سهل (والسهولة) مصدر سهل الامر (والعذوبة) مصدر عذب الماء (والملوحة) مصدر ملح (والفعالة) بفتح الفاء (كالبلاغة) مصدر بلغ (والفصاحة) مصدر فصح (والصراحة) بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم * فعولة فعالة لفعلا * (وما جاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (فبابه السماع) وهذا معنى قول الناظم * وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل وأراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه (كقولهم في فعل) المفتوح العين (المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا) والقياس جحدا وشكرا (وقالوا جحدا على القياس و) كقولهم (في فعل) المفتوح العين (القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا) بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول (و) كقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم علما بكسر العين والقياس فتحها و كقولهم (في) فعل المكسور العين (القاصر رغب رغوبة) بزيادة الواو والتاء والقياس رغبا (ورضي رضا) بكسر الراء (وبخل بخلا وسخط سخطا بضم أولهما وسكون ثانيهما) والقياس فيهن فتح الاول والثاني (وأما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب) بفتح الراء والغين المعجمة (و) كقولهم (في فعل) المضموم العين (نحو حسن حسنا وقبح قبحا) بضم أولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة أو الفعالة (وذكر الزجاجي وابن عصفور ان الفعلة) بضم الفاء وسكون العين (قياس في مصدر فعل) المضموم (وهو خلاف ما قاله سيبويه) فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد وعشرون تتمة ثلاث كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر ثمة

* (هذا باب مصادر غير الثلاثي) *

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه (لا بد لكل فعل) ماض (غير ثلاثي من

(قوله وليس منه تجر الخ) فيه تنكيت على المصنف في تمثيله بخاط وجعل الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف (قوله أمر عليهم) قال الدنوشري بفتح أوله وثانيه وحكى فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران الامارة كالامر والامرة وأمرت زيدا بكذا مصدره الامر والآمر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا آمر ولا تثبت همزته الا مع واو العطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل مر خذ وكل ولا رابع لها فليتأمل (قوله كقولهم في فعل المفتوح العين) قال الدنوشري وسمعت سبابا بكسر العين مصدر سب سبا وسبابا شتم وفسره الراغب بالشتم الوجيع ومنه الحديث سباب المسلم الخ أي سبه قاله الزركشي (قوله ورضي الخ) انظر عد رضي وسخط اللازمين مع قولهم رضيه وسخطه (قوله وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل) قال الدنوشري

وعبارة شرح التسهيل الاول مفتوح العين نحو طلب وسمن وشرى والثاني ذو الالف بعدها نحو ذهاب وجماع مصدر وصراخ الثالث مؤنثه بالتاء نحو فصاحة وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وعلم وشرب الخامس مؤنثه بالتاء نحو رحمة ونشدة وندرة السادس ذو الالف المقصورة نحو دعوى وذكرى ورجعى والسابع المزيد ألف ونون نحو ليان مصدر لوى وغفران وحرمان انتهى

*(هذا باب مصادر غير الثلاثي *)

مصدر مقدس فقياس) مصدر فعل (بالتشديد) من مزيد الثلاثي (اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم) مصدر سلم (والتكليم) مصدر كلم (والتطهير) مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه أشار الناظم بقوله

وغير ذي ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس

(ومعتلها) أي معتل اللام فقياسه التفعيل (كذلك) أي كقياس صحيح اللام في التقدير (ولكن تحذف ياء التفعيل) التي بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التأنيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة (فيصير) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) بالصاد المهملة مصدر وصى على أولاده (والتسمية) مصدر سمى (والتزكية) مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة ووجهوه بان مثل تخطيئا يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما أطرد الابدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه نبأ تنبيا وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور (وقياس أفعل اذا كان صحيح العين الافعال) بكسر الهمزة (كالاكرام) مصدر أكرم (والاحسان) مصدر أحسن والابعاد مصدر أوعد والايلاء مصدر آلى من زوجته واليه أشار الناظم بقوله وأجمل اجمالا (ومعتلها) أي ومعتل العين قياسه الافعال (كذلك) أي قياس صحيح العين (ولكن تنقل حركتها) أي حركة العين (الى الفاء) الساكنة قبلها (فتقلب) العين (ألفا) لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين وألف المصدر (ثم تحذف الالف الثانية) عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وقالا الحمد لله ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف (و) على القولين (تعوض عنها التاء كأقام اقامة وأعان اعانة) وأصلهما أقواما وأعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول الناظم

* ثم أقم اقامة وغالبا ذا التا لزم *

(وقد تحذف التاء) للاضافة عن ابن مالك (نحو وأقام الصلاة) وفي الحديث كاستنارة البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش أجاب اجابا (وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضي الخماسي والسداسي (أن تكسر) أنت (ثالثه وتزيد قبل آخره ألفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء) وهما من باب الافتعال سلمت التاء في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء (وانطلق انطلاقا) وهو من باب الانفعال (واستخرج استخراجا) وهو من باب الاستفعال والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يلي الآخر مد وافتحا * مع كسر تلو الثان مما افتتحا

بهمز وصل ولابد من تقييد ما أوله همزة وصل بان لا يكون أصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا أدغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد ألف قبل آخره بل تضم الحرف التالي له الاخير نظرا الى الاصل نحو أطاير تطاير أطايرا وأطير يطير أطيرا وجملة الافعال الماضية التي أولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية أو سداسية (فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما) عمل (في مصدر أفعل المعتل العين) من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين ألفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التأنيث عنها (فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة) والاصل استقواما واستعواذا فعل فيه ما قررنا واليه أشار الناظم بقوله

(قوله فتقلب العين ألفا ثم تحذف الالف) قضية كلامه ان قلبها ألفا قبل حذف الالف التي بعدها واستشكل بان شرط قلبها ألفا ان لا يكون بعدها ألف ويرد بان هذا الشرط انما ذكروه في معتل اللام ليخرج به نحو غزوا ورميا اذ القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمى بخلافه في معتل العين الذي الكلام فيه

(قوله لانها بمنزلة وقالا الحمد لله) أي لان المحذوف لالتقاء الساكنين ألف قالا وهي ضمير المثنى ثم بعد حذفها حذفت ألف الحمد لانها همزة وصل تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل والدرج

واستعذ استعاذة وجاء تنبيها على الاصل أغيمت السماء أغياما واستحوذ الشيطان استحوذ اذا بالتصحيح (وقياس تفعلل) مما أوله التاء (وماكان على وزنه) فى الحركات والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن من بابه (أن يضم رابعه فيصير مصدرا) واليه أشار الناظم بقوله * وضم ما * يربع فى مثال قد تلملما * ومجموع ذلك عشرة أبنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت (كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا) وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا (ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام ياء نحو التوانى والتوالى) والاصل التوانى والتوالى بضم ماقبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدى الى وقوع واو قبلها ضمة فى آخر اسم معرب وذلك مرفوض فى الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا أضيف اليها اسم فى آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها فى ياء المتكلم كسلمى رفعا (وقياس) مصدر (فعلل وما ألحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة) والملحق بفعلل ستة أبنية (و) هى (بيطر بيطرة وحوقل حوقلة) وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وتابل ويرنأ لحيته خضبها باليرنا وهو الحناء (وفعلال بالكسر) للفاء (ان كان مضاعفا) وهو ماكان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (كزلزال ووسواس) بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط (وهو) أى فعلال (فى غير المضاعف سماعى كسرهف سرهافا) يقال سرهفت الصبى اذا أحسنت غذاءه ولم يسمع فى دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمرى وغيره ولا فى الملحق بفعلل الاحيقال مصدر حوقل وبذلك يقيد قول النظم

فعلال اوفعللة لفعللا * واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

(ويجوز فتح أول المضاعف) تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف (والاكثر أن يعنى بالمفتوح) أوله (اسم الفاعل) لا المصدر (نحو من شر الوسواس أى الموسوس) ولهذا وصف بالخناس ومابعده وهما من صفات الذوات (وقياس فاعل) بفتح العين (كضارب وخاصم وقاتل الفعال) بكسر الفاء (والمفاعلة) نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين أن يكون فاعل للمشاركة كما تقدم أولا نحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول النظم * لفاعل الفعال والمفاعلة * واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا وأصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا (ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن) فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة فى اليسار والا اليعار جمع يعر وهو الجدى وانما يقال مياسرة وميامنة (وشذ ياومه يواما) حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس (وماخرج) عما ذكرناه (فشاذ) واليه الاشارة بقول النظم * وغير ما مر السماع عادله * (كقولهم كذب كذابا) بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا (وقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا * كما تنزى شهلة صبيا

والقياس تنزية ولكنه حمله على ماهو بمعناه أى تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه يديها اذا أخذت الدلو بها لتخرجه من البئر بيدى امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها أضعف من الشابة (وقولهم تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا (وترامى القوم رميا) بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا (وحوقل حيقالا) وهو الفتور عن الجماع للكبر

المصباح سنبل الزرع أخرج سنبله (قوله وعذيط) أى أحدث عند الجماع قال فى المصباح العذيوط فيعول بكسر الفاء وفتح الياء هو الرجل يحدث عند الجماع وعذيط عذيطة فعل ذلك (قوله وتابل) فى المصباح يقال توبل القدر اذا أصلحها بالتابل انتهى وفيه التابل بفتح الباء وقد تكسر الابذار (قوله وبذلك يقيد قول النظم فعلال الخ) قال الدنوشرى ينبغى تفهمه (قوله اسم الفاعل) قال الدنوشرى أى معنى اسم الفاعل (قوله والقياس تنزية) قال الدنوشرى قال الجاربردى ثم اعلم ان أكثر ما يجىء المصدر على تفعلة فى الناقص نحو وصى توصية ولا يحذف منها التاء الا لضرورة الشعر واذا حذفت التاء لضرورة الشعر عاد الى تفعيل كقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا * كما تنزى شهلة صبيا

يريد تنزية يصف ناقة بأنها تحرك دلوها وامرأة شهلة كانت نصفة عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجل انتهى وهو مخالف لكلام الشارح فليتأمل والنصف هى التى تكون لا شابة ولا عجوزا بل متوسطة والضمير فى بها عائد على الكلمة والصفة أى لا يوصف بهذه الكلمة والقياس أو الصفة الرجال وقال فى الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الراجز وهى تنزى الخ

والقياس حوقلة وأشذ منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعريرة) بضم القاف وفتح الشين (والقياس) في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا و) في مصدر معتلها (تنزيهة و) في مصدر تفعل نحو تحمل (تحملا و) في مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى (تراميا و) في مصدر فوعل نحو حوقل (حوقلة و) في مصدر افعلل نحو اقشعر (اقشعرارا) ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب

(فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي) المتصرف التام (بفعلة بالفتح) في الفاء كما في فعلها (كجلس جلسة ولبس لبسة) ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا أو لا كلبس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة وأتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبني فعله من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحده أن يفرق بينهما بالتاء (الا اذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) أي على فعلة بالتاء (فيدل على المرة منه) أي من المصدر العام المبني على فعلة (بالوصف) بالوحدة وشبهها (كرحم رحمة واحدة) أو فردة (ويدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل (بفعلة بالكسر) في الفاء فرقا بينها وبين المرة (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيها العمل المتقدم (الا ان كان بناء المصدر العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء (فيدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة) أو نشدة الملهوف (و) يدل على (المرة من غير الثلاثي) رباعيا كان أو غيره (بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام) أي المطلق (على التاء دل على المرة منه بالوصف) بالوحدة (كاقامة واحدة واستقامة واحدة) ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصميري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي (ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة) لان بناء الفعلة لا يتأتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصلي (الا ما شذ من قولهم اختمرت) المرأة (خمرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالخمار (وانتقبت نقبة) أي غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عمة) غطى رأسه بالعمامة (وتقمص قمصة) غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفعلة لمرة كجلسة * وفعلة لهيئة كجلسة

في غير ذي الثلاث بالتا المرة * وشذ فيه هيئة كالخمرة

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء الفاعلين)

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ (والصفات المشبهة بها يأتي وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثي المجرد) من الزوائد (على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة (بكسرة في فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقتله) فهو قاتل (أو لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال) فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اذا أسرع ويستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل بالكسر) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كأمنه) هو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول النظم

(قوله من مصدر الفعل الثلاثي) قال الدنوشري ظاهره شموله لكل فعل وليس كذلك فقد قال بعض شراح ألفية ابن معطي ما نصه وهنا تنبيه نبه عليه الشيخ أبو حيان وهو ان هذه التاء الدالة على المرة الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة وأكلة وأما مصادر الافعال الباطنة والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك علمته علمة ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة وهذا الذي نبه عليه الشيخ أبو حيان قال انه أمر منقول عنه يعني ان أكثر النحويين لم ينبهوا عليه اذ لم يستنبطه هو من عند نفسه لان الاحكام النحوية اليوم قد تقررت فليس لاحد ان يزيد فيها الكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا وأما الاستقراء فلم يترك المتقدم للمتأخر استقراء اه كلامه وفي آخره نوع تحامل على أبي حيان وقوله وأما الاستقراء الخ مردود وما هي باول مسئلة أفادها أبو حيان

(هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها)

(قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ) تقدم في باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة انه لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا

اسم للفظ وهو غير عاقل وفيه للشهاب مناقشة فانظر حواشينا على الالفية (قوله بطل) قال الدنوشري فعله بطل يبطل كحسن يحسن ومصدره بطولة وأما بطل الرجل ضد عمل فمصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفي القاموس الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ما في القاموس هو الصواب لانه أدرى باللغة من ابن هشام واضرابه لاسيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال ان الصغر له معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر أو اعلنا نزداد في المسئلة علما اه ولا يخفى ما فيه من التحامل أولا في جعل ما في القاموس هو الصواب وثانيا ٧٨ في قوله ان صاحب القاموس أدرى الخ ولا دليل على هذه الدعوى ومجرد تصنيف القاموس لا يقضي بها وقد أخذ عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي انه أعلم أهل هذه الديار بالفنون الادبية (قوله وودع وو داع) بناء على ما قاله بعضهم والحق انهم استعملوا ودع ومنه قول أبي الاسود

ليت شعري عن خليلي ما الذي
غاله في الحب حتى ودعه

وقرئ كما قاله ابن جني وغيره ما ودعك ربك بالتخفيف وحسنها الموافقة بين الكلمتين كأنه قيل ما ترككم وما قلاك وقال صلى الله عليه وسلم دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم وحسنه ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع (قوله الا اذا قصد بها الحدوث) قضيته ان تلك الصيغ تستعمل للحدوث وان لم تحول الى فاعل فقولهم اذا قصدوا الحدوث حولت الى فاعل ليس بواجب الا ان أريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضي وليس

* كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون * (ويقل) فاعل (في) فعل بالكسر (القاصر) على الفاعل (كسلم) فهو سالم (وفي فعل بالضم كفره) بمعنى حذق فهو فاره أي حاذق والى ذلك أشار الناظم بقوله * وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدى * (وانما قياس الوصف من فعل) المكسور العين (اللازم فعل) بفتح الفاء وكسر العين (في الاعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح وأشر) بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية (وأفعل في الالوان والخلق) فاللون (كأخضر وأسود وأكحل) أي أسود العينين من غير اكتحال (وألمى) أي أسود حمرة الشفتين (و) الخلقة نحو (أعور وأعمى) وأجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس (وفعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن) فالاول (كشبعان وريان و) الثاني نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول النظم * بل قياسه فعل * وافعل فعلان نحو أشر * ونحو صديان ونحو الاجهر (وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه) أي دون فعيل (فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشئ اذا غلظ (ودونهما) أي دون فعيل وفعل (أفعل كأخطب) بالخاء والطاء المعجمتين يقال أخطب اللون اذا كان أحمر الى الكدرة (وفعل) بفتحتين (كبطل وحسن وفعال بالفتح) في الفاء (كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل) بضمتين (كجنب) بضم الجيم والنون (وفعل) بكسر الفاء وسكون العين (كعفر) بالعين المهملة والفاء (أي شجاع ماكر) وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول الناظم وفعل اولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل * وأفعل فيه قليل وفعل (وقد يستغنون على صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شائخ وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وزر ووازر وودع وو ادع واليه يشير قول الناظم * وبسوى الفاعل قد يغنى فعل * ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وأميل قاله الشاطبي (تنبيه) (جميع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات مشبهة) باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين (الا فاعلا كضارب) من المتعدي (وقائم) من اللازم (فانه) في الاصطلاح (اسم فاعل الا اذا أضيف) فاعل (الى مرفوعه) في المعنى (وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين (أي بعيدها) والاصل طاهر قلبه وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لئلا يتوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة

استدلالا لشئ ذكره ولهذا أطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث (قوله الا اذا أضيف الى مرفوعه) أي اضافة حسنة بدليل ما يأتي أول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لان اضافته قبيحة (قوله فصفة مشبهة) أي بناء على أنها تكون مجاريه للمضارع ويأتي ما فيه (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه ان ما أشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغي ان يؤخر الخ) لو أخره اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثة صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجارية للمضارع وان لم يقصد بها الحدوث

(قوله ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأى) أى وذلك صريح في ان الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة *(فصل)* (قوله و يأتي وصف الخ) شذ أيفع الغلام اذا شب فهو يافع وأورس النبت والشجر اذا اصفر لونه فهو وارس وأقرب القوم فهم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وقالوا أعقت الفرس فهي عقوق اذا حملت وأحصرت الناقة فهي حصور اذا ضاق مجرى لبنها وسمع يفع و ورس فيكون يافع ووارس مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) أما منه فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا احاب (قوله وشذ كسرها في معين الخ) قال الدنوشري يزاد عليه منتن بكسر أوله وسكون ثانيه في منتن بضم أوله يقال نتن وأنتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أولا فليتأمل (قوله وكسر ماقبل الآخر) فاما قولهم أنتن فهو منتن بضم التاء وهو منحدر الجبل بضم الدال فاتباع للاول في الاول وللاخير في الثاني (قوله من الفج) بالفاء والجيم بمعنى أفلس وفي الحديث ارجوا ملفجيكم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي التصريف قد يقال ان مفعل بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به في غير محصن يقال أحصنت المرأة فرجها فهي محصن انتهى و زاد ابن خالويه في كتاب ليس رابعا وهو احرأشت الابل سمنت فهي محرأشة بفتح الهمزة

(هذا باب أبنية أسماء المفعولين)

(قوله ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به) أشار الى ان اسم المفعول من اللازم لا يتم الا بالصلة كما تقدم في باب التعدي واللزوم ومن هنا قال بعض الفضلاء ان النطق بلفظ محصول غير جائز لانه لا يصح أخذه من حصل لانه قاصر ولا من حصل بالتشديد لان اسم المفعول منه محصل لا محصول ولا من تحصل لانه قاصر أيضا وقال الدنوشري في رسالة له تتعلق بذلك هو صواب وقد سمى الامام بعض كتبه بالمحصول وفي القاموس حصل حصولا ومحصولا والمحصول محصولا مصدرا كالميسور والمعسور فنقل من المصدر و جعل اسما وفيه أيضا وتحصل تجمع وتثبت والمحصول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أتى بصيغة اسم المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده الى محصوله و يجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه على طائل أى فائدة والذي حصل له محصول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف والايصال واسع والدخول فيه شائع انتهى ملخصا من خطه وفي الاخير نظر لان الحذف والايصال في هذا لا يطرد على ما حررناه في باب التعدي واللزوم (قوله لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم) قال التفتازاني في شرح تصريف العزي لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا انتهى وقال بعضهم انه جاء من ذلك خمسة ألفاظ هذان ومألك بمعنى رسالة كقوله * أبلغ النعمان عني مألكا * وميسر بمعنى البيعة والغنى كما قرئ فنظرة الى ميسرة باضافته الى ضمير المديان ولا دليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه

وليس كذلك ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأى ومعتدل القامة

(فصل ويأتي وصف الفاعل من غير) الفعل (الثلاثي المجرد بلفظ) حروف (مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسرها في معين من أعان ومغير من أغار ومبين من أبان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ماقبل الآخر) تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب من أسهب ومحصن من أحصن وملقح من ألقح بفتح ماقبل الآخر فيهن (مطلقا سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج) فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا (أو مفتوحا) في المضارع (كمتعلم ومدحرج) وأما نحو مختار ومنقاد ومنجاب بالادغام فكسر ماقبل الآخر فيهن مقدر اذا كن اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله

وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لان الواو لا تزاد أولا والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى الالتباس باسم الآلة منه

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء المفعولين)*

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (يأتي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرف (على زنة مفعول) من المتعدي (كمضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كمدخول عليه و (ممرور به) زيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ماقبل الآخر خوفا من الممكان ثم أشبعت الضمة فتولد منها الواو ولئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم (ومنه) أى من اسم المفعول الثلاثي الآتي على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرمي) ومدعو (الا أنها غيرت) عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت

الواو لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف وأصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه فى مبيع ومقول وذهب الاخفش الى أن المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة فى مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى وأصل مرمى مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التى قبلها كسرة وأدغمت الياء فى الياء وأصل مدعو مدعوو بواوين أدغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثى أشار الناظم بقوله وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد (و) يأتى وصف المفعول من غيره (أى من غير) الثلاثى المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) لما مر فى اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره (وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر) وذلك مستفاد من قول النظم

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ويأتى من المتعدى فلا يحتاج الى صلة (نحو المال مستخرج) ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو (زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح) بمعنى مجروح (وطريح) بمعنى مطروح قال ابن مالك (ومرجعه السماع) وان كان كثيرا واليه أشار الناظم بقوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل (نحو قدر) بفتح الدال (ورحم) بكسر الحاء (كقولهم قدير ورحيم) بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو أعقدت العسل فهو عقيد وأعله الله المرض فهو عليل أى معقد ومعل

(هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد)

وجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدى وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله (وهى الصفة) المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها (التى استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل) بها (فى المعنى) سواء كانت وصفا لازما

الالفاظ مفعلة باثبات التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء وذلك ظاهر فى قراءة ميسرة (قوله عين الفعل) قال الدنوشرى مراده به عين الكلمة (قوله لا فيما له فعيل) فيه اصلاح للمتن لان صنيعه يقتضى ان كلا من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتفطن له

(هذا باب أعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) (قوله وجه الشبه بينهما انها تؤنث الخ) قال المصنف فان لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسرج خز صفته حكاه الاخفش وان لم تثن ولم تجمع ولم تذكر ولم تؤنث فلا تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لا عهد لى بالأم قفا منه ولا أوضعه بالفتح أى أوضع قفا منه فحذفت من لدلالة المتقدمة ونصب بها المضمر لاسببية ولو كان مجرورا والعطف بالخفض ٨٠ وقول بعضهم فى أى شئ أكبر شهادة أن شهادة منصوب على التشبيه بالمفعول به خطأ لان أفعل من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وكذا التشبيه بما لا يؤنث قليل كحائض الا ان جعلها فى هذا الباب أقوى من جعل أفعل من فى هذا الباب وليس شرط الجمع أن يكون جمع سلامة خلافا لابى على لاجماعنا على ان منه أجب الظهر ليس له سنام (قوله وهى الصفة المصوغة الخ) هذا حد ابن الناظم وقال المصنف فى الحواشى فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها صفة الا اذا خفضت أو نصبت وهو وارد على حد الناظم أيضا (قوله وخاصتها انها التى الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره ولا يظهر له وجه فان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذى جعله الشارح خاصة سماه المصنف فى الحواشى حدا كما علمت واعترضه بانه غير لا صادق على بعض المحدود لان منه يهراق الدماء وغربال الاهاب ونحو محمود المقاصد وليس فى الاول ولا الثانى وصف ولا فى الثالث فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه فى الفعل ممنوع وان الجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع باسناد الوصف اليه وربما سموا النائب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور فى كلام الزمخشرى والمتقدمين انتهى وسيأتى ما فى كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المصنف قول الناظم المشبهة اسم الفاعل مخل لان الاعتراض الاول انما اندفع به فتدبر لكن لا يخفى ان الاعتراض به غير متجه لان يهراق فعل مضارع لا صفة مشبهة كما اعترف به فى الجواب فلا يتوهم انه من أفراد المحدود وقد وقع له فى المغنى بعد أن ذكر انها تخالف اسم الفاعل فتنصب مع قصور فعلها انه قال وأما الحديث

لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ونقى الثغر وطاهر العرض) فان الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد (فخرج) باستحسان الاضافة الى الفاعل فى المعنى اسم الفاعل المتعدى (نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أى فى هذا التركيب (الى الفاعل) وهو أبوه (ممتنعة) اذ لا يقال ضارب أبيه (لئلا توهم) الاضافة فيه (الاضافة الى المفعول) وان الاصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فان اضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) الى الفاعل وهو أبوه (وان كانت لا تمتنع) على قلة (لعدم اللبس) بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات (لكنها) على قلتها (لا تحسن لان الصفة) الدالة على الثبوت (لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه) اى عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر فى الصفة (بدليلين أحدهما انه لو لم يقدر) الامر (كذلك لزم اضافة الشئ الى نفسه) لان الصفة نفس مرفوعها فى المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله (و) الدليل (الثانى انهم يؤنثون الصفة) بالتاء (فى نحو هند حسنة الوجه) فلو لم تكن الصفة مستندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور (فلهذا) التحويل (حسن أن يقال) فى زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالاضافة فالحسن مسندا الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن (لان من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن الى) جميع (جملته مجازا) عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن أبى الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شئ واحد لان الجار والمجرور كالشئ الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كأنها جارية على من هى له حيث رفعت ضميره فحسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) فى زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد) سرى من المضاف وهو الاب فى كاتب أبوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والنبوة (وقد تبين مما شرحنا أن العلم بحسن الاضافة) فى الصفة الى مرفوعها (موقوف على النظر فى معناها) وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات أن يسند الى ضمير موصوفه فاضافة الى مرفوعه حسنة وما لا فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا دور فى التعريف المذكور) فى قول النظم

صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(كما توهمه ابن الناظم) حيث قال فى الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وأنت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل

*(فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية

ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل الى آخر ما ذكره واعترضه بعض أولاد شيخ الاسلام السبكى وغاية ما أجاب الشمنى ان ذكر ذلك استطراد وتعداه كلامه هنا ثم المراد من استحسان اضافتها للفاعل استحسان ذلك فى نوع مادتها لا بها نفسها ولا يرد مسائل امتناع الجر ومسائل ضعفه كما فعلناه فى حواشى الالفية (قوله وخرج اسم الفاعل القاصر) أى الذى لا يقع على الذوات كما أشار اليه الشارح بعد فلا يرد ان كتب متعد نحو كتبت الكتاب (قوله لعدم اللبس) قد يمنع لانه يحتمل انه بمعنى مرتب الكتابة لابيه كما يقال كاتب السلطان (قوله حسن أن يسند الحسن الى جملته مجازا) ظاهر فى ان التجوز فى الاسناد فهو مجاز عقلى وكذا قول الشارح فهو من الاسناد الا ان جعل العلاقة الكلية والجزئية ينافيه فانها ليست من العلاقات التى ذكرت للمجاز العقلى كما صرح به العصام فى الاطول والسيد فى حاشية المطول فى مباحث تأكيد المسند اليه (قوله وقبح أن يقال الخ) قال اللقانى اعلم أن اخراج الموضح لنحو كاتب الاب من الصفة المشبهة مناف لما قدمه من أن فاعلا اذا أضيف الى مرفوعه كان صفة مشبهة الا ان يحمل قوله اذا أضيف الى مرفوعه على ما يحسن فيه ذلك (فصل)

والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة) المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا (أحدها انها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعا أو قصدا (دون) الفعل (المتعدى) الذى لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا (كحسن وجميل) فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمى الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال فى التسهيل فى آخر هذا الباب (وهو) أى اسم الفاعل المراد به الحدوث (يصاغ منهما) أى من اللازم والمتعدى فمن اللازم (كقائم و) من المتعدى نحو (ضارب) الامر (الثانى انها) تكون (للزمن) الماضى المتصل بالزمن (الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون الماضى المنقطع والمستقبل) فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غدا (وهو) أى اسم الفاعل (يكون لاحد الازمنة الثلاثة) نحو حاسن أمس أو الآن أو غدا والحاصل من هذه المادة أنك ان أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره والى هذين الامرين أشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر (الثالث انها تكون مجارية للمضارع فى تحركه وسكونه) والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق فى أعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عرضى لا تصريفى سواء كانت مسوغة من ثلاثى أو غيره فالثلاثى (كطاهر القلب وضامر البطن و) غير الثلاثى نحو (مستقيم الرأى ومعتدل القامة) فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل (وغير مجارية له) أى للمضارع (وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن وجميل وضخم وملآن) فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشرى وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله

من صديق أو أخ ثقة ✽ أو عدو شاحط دارا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهى مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة فى الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقية (ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له) أى للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر (الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها) لانها فرع اسم الفاعل فى العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب (ومن ثم) بفتح المثلثة أى من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صح النصب) أى نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (فى نحو زيد أنا ضاربه) لان ما يعمل فى المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا فيه (وامتنع) نصب السببى المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (فى نحو زيد أبوه حسن وجهه)

(قوله وضعا أو قصدا) عبارة غيره أراد باللازم ما يشمل المتعدى الذى نزل منزلة اللازم أو حول الى فعل بالضم فلا يرد ان الرحمن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد انتهت ثم هذا التعميم انما يحتاج اليه لو ادعى ان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى ان اسم الفاعل جار مجراها لا انها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وان كان ما نقله فيما مر يقتضى انه منها وقد أشرنا الى ذلك فيما مضى وقال الشهاب بعد ان قال ان قول التسهيل الذى نقله الشارح آخر باب اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة مشعر بانه ليس صفة مشبهة ٨٢ حقيقة بل له حكمها والظاهر ان اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفه أول الباب فانه اعتبر فيه ما تخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم ولو سلم فالكلام هنا فيما هو صفة مشبهة غالبا وحينئذ يندفع تنظير الشاطبى انهما منها حقيقة فقوله وصوغها من لازم يخالف ما رآه فى التسهيل من صوغها من المتعدى بشرط أن يقصد به الثبوت الى آخر ما أطال به أقول يوافق ما قاله الشاطبى فى اسم الفاعل ما ذكره المصنف فى التنبيه السابق فى باب أسماء الفاعلين الصفات المشبهة بها وفى اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم فى كلام الشارح وقول المصنف انه يرد على حد الصفة المشبهة الذى ذكره الناظم محمود المقاصد كما تقدم (قوله لانها فرع اسم الفاعل) قال المصنف وان شئت قلت انما لم يتقدم لانه كان فاعلا فى الاصل فحذفت عنه مرتبته الاصلية وهذا أولى من أن يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لان ذلك ليس مطردا فيه أعنى النقل من الفاعل فيحتاج أن يقول فى نحو وفجرنا الارض عيونا انه محول على واشتعل الرأس شيبا (قوله وامتنع فى نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال الدنوشرى الاولى أن يمثل بقوله وجه الاب زيد حسنه لان فى زيد مانعا آخر وهو كونه غير سببى وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى وأقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الاب أشار الى أن محل التمثيل للمدعى الاب لا زيد وأشار الى الرد على المكى حيث ادعى أن التمثيل لا يصح لانه فهم أن التمثيل بزيد وهو غير سببى وما تعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون الا سببيا فكان

الدنوشري رأى كلامه فنقله ذاهلا عما أشار اليه الشارح وذكر اللقاني مثل كلام الشارح ويؤخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو انه لامانع من تعدد المانع (قوله الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عندي ان ذكر هذا فيما انقصت فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك الا ما تخالف لان الصفة المشبهة لا تحتمله لفرعيتها والامر هنا بخلاف ذلك هنا الامر آخر وهو انها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت صفة على الاسم فلا تقضي الا ضميره أو سببيه كما تقول في اسم الفاعل القاصر مررت بالقائم أو القائم أبوه (قوله أي اسما ظاهرا) قيد به أخذا من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيته انها لا تعمل في الضمير وليس كذلك فقد ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه أنت فيجوز في الضمير المتصل وهو الهاء ان يكون في محل نصب أو جر فالاولى ان يقال المراد بالسببي ماعدا الاجنبي أو يجاب بأن مدلول الضمير سببي لا يشكل اشتراط السببية في عملها النصب والجر واقتضى كلام التسهيل انها لا تعمل في ضمير منفصل لا تقول هو حسن أباه وبه صرح المصنف في الحواشي وحينئذ ففي مفهوم كلام الشارح تفصيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معلقة طرفة بن العبد والقطاب جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بجس الندامى أي بلمسهم وقوله بضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أي رقيقة الجلد والمتجرد المعري عن الثياب والشاهد في قوله الجيب منها (قوله ماعملها فيه بحق الشبه) يؤخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع أو النصب على طريق المفعول به فلا يرد على اطلاقهم اشتراط كون المعمول سببيا انها تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها رجل طيب في داره نومك أو اعتمد على استفهام نحو أحسن الزيدان وانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه) قال الدنوشري قد يقال ان طلقه تمييز نسبة لا حال انتهى ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال (قوله ونحو ذلك من الفضلات) صرح المصنف في الحواشي بأنها لا تعمل في المفعول المطلق وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله ومنها انه لا يراعى لمعمولها محل) أي على الاصح وأجاز الفراء ان يتبع المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوي اليد والرجل وأجاز البغداديون الخفض في العطف على المنصوب كحسن وجها ويد (قوله تؤنث بالالف) أي قد تؤنث بالالف نحو حمراء الوجه (قوله ومنها انه لا يجوز ان يفصل الخ)

وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه * الامر (الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا أي) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه) فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (واما) متصل بضمير موصوفها (معنى نحو زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى (أي) الوجه (منه) أي من زيد هذا رأي البصريين (وقيل) لا حذف و(ان أل) في الوجه (خلف عن) الضمير (المضاف اليه) وهو رأي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله

رحيب قطاب الجيب منها رقيقة * بجس الندامى بضة المتجرد

(وقول ابن الناظم) في شرح النظم مامعناه (ان جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح (مبطل لعموم قوله) يعني الناظم (ان المعمول للصفة) المشبهة (لا يكون الا سببيا) ولا يكون الا (مؤخرا مردود) خبر قول ابن الناظم (لان المراد بالمعمول) في قول النظم

وسبق ما تعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب

(ما عملها فيه بحق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول الناظم

وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذي قد حدا

(وانما عملها في الظرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتازاني (وكذا عملها في الحال) نحو زيد حسن وجهه طلقه (و) في (التمييز) نحو حسن وجها (ونحو ذلك) من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي (بخلاف اسم الفاعل) فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متأخر ومتقدم وفي سببي وأجنبي وتختص أيضا بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها أن لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انه يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف

أي الا في الضرورة كقوله * والطيبون اذا ما ينسبون أبا * (فصل) * (قوله قال الفارسي) قال اللقاني في صحة هذا الوجه في نحو زيد حسن أبوه نظر انتهى ووجه النظر ان هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتمال فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه الكوفيون كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللقاني في الرد على الفارسي بحكاية الفراء وبالمثال الاول الذي حكاه الكوفيون ووجه الرد فيهما انه لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها وان يقال حسنة الوجه وقويمة الانف لان الصفة اذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها (قوله والخفض بالاضافة) لعل تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذي في النصب من اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي اذا كان المعمول معرفة أو نكرة وقيل انه شبيه بالمفعول به (قوله وعليه أو على التمييز) أشار الى ان في اقتصار المصنف على كون النكرة تمييزا قصورا (قوله فالجائز اثنان وثلاثون) منها أربع قبيحة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة كما سيأتي جميع ذلك (قوله والممتنع منها أربعة) في نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل خمسة والحاصل ان صور الامتناع أربع وستون (قوله ولا تخلصا من قبح حذف الرابط) أي رفع المعمول وقوله أو التجوز في العمل أي اذا نصب المعمول ووجه التجوز اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وقوله كما في الحسن الوجه مثال لهما أي لان الوجه ان رفع كان مثالا للاول أو نصب كان مثالا للثاني (قوله ووجه ضعفه انه من اجراء وصف الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم قد يرد عليه ما سيأتي في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه مع جريان هذا التوجيه فيه الا أن يفرق بأن هذا انضم الى الاجراء المذكور ثقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة فليتأمل انتهى وفرق في حواشي الاشموني أيضا بان في الصفة المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بأنها موصولة فروعي ذلك القول قال لكنه مناف لما مر أول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه (قوله وجر الصفة الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله نصب الصفة وسيأتي في كلامه تعليل ضعف جر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف (قوله وهي حسن الوجه) قال الشهاب سيأتي عد هذا المثال مع الرفع من الحسن مع ان في النصب اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وفي الرفع خلو اللفظ من الرابط الا ان يقال محذوف الاول أقوى اذ لا جابر له بخلاف الثاني له جابر وهو تقدير الضمير

اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي لو أريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان أل الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الاصح فيهما

* (فصل * لمعمول هذه الصفة) المشبهة (ثلاث حالات الرفع على الفاعلية) للصفة (قال الفارسي أو على الابدال من ضمير مستتر في الصفة) بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (والخفض بالاضافة) أي باضافة الصفة اليه (والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة) كالوجه (و) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة) كوجها (والصفة مع كل من الثلاثة) وهي الرفع والنصب والخفض (اما نكرة أو معرفة) مقرونة بأل (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها (للمعمول معه ست حالات لانه) أي المعمول (اما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الاب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد) من أل والاضافة (كوجه أو مضاف الى المجرد) من أل والاضافة (كوجه أب فالصور ست وثلاثون) صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها وهي ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة و (الممتنع منها أربع وهي أن تكون الصفة بأل والمعمول مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها وهو) أي المعمول (مخفوض كالحسن وجهه أو) الحسن (وجه أبيه أو) الحسن (وجه أو) الحسن (وجه أب) لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط أو التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه أب والحسن وجه والحسن وجه أب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من أل المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر فيهما وهو أي الجر عند سيبويه من الضرورات وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث

الحديث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه وفي حديث أم زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من أل المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها والمجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع أل المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره والمجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجها وحسن وجه أب وحسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجها والحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم

فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل
بها مضافا أو مجردا ولا * تجرر بها مع أل سما من أل خلا
ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما

واوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة امابال أولا فهذه حالتان ومعمولها امابال أو مضاف أو مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه أبيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه أب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله

فعجتها قبل الاخيار منزلة * والطيبي كل ما التاثت به الازر

(قوله شثن أصابعه) بالثاء المثلثة كما في الاساس وكذا ضبطه شراح الشمائل قال امرؤ القيس

وتعطو برخص غير شثن كأنه * أساريع ظبي أو مساويك اسحل

وجاء في صفته صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال أبو عبيد يعني انهما الى الغلظ والقصر أميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود في الرجال وقيل معنى شثن الكفين ان في أنامله غلظا بلا قصر بدليل ما روي انه كان سائل الاطراف (قوله وفي حديث أم زرع صفر وشاحها) أي في بعض الروايات وفي بعض صفر ردائها والمعنى انها ضامرة البطن فكأن رداءها صفر أي خال من شدة ضمور بطنها والرداء ينتهي الى البطن فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي (قوله لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه) أورد انهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وكل ذلك يشبه اضافة الشيء الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن في الصورتين المذكورتين في مسائل القبح العدول الى الرفع ولا محذور فيه بخلافه في تلك الصور المعدودة في صور الحسن لكن يرد انه يمكن في الصورة الاخيرة العدول الى النصب على التمييز بل يمكن في الاوليين العدول الى الرفع بناء على ان أل قائمة مقام الاضافة الى الضمير فليحرر (قوله وحسن وجه الاب) قد تقدم أول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الاب بالاضافة لكن من كتب أبوه لا يحسن ان يضاف الكتابة اليه الا بمجاز بعيد ويرد عليه نحو هذا الجريان هذا التوجيه فيه فان حسن وجه الاب لا يقوم بزيد لا كلا ولا بعضا كالكتابة فكيف حكموا بحسن هذا نعم يمكن ان يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه لا يحتمل معنى انه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما أشرنا اليه سابقا وان ادعوا هناك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السنباطي المجرد اما مجرد من الاضافة دون أل وقد تقدمه أو من أل دون الاضافة أو من أل والاضافة وهو مراده فقوله أو مجرد أي المجرد وما أضيف هو واليه من أل والاضافة أو من أل دون الاضافة أي الى الضمير فقط (قوله نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر) فان كلا معمولة للصفة وهو الطيبي وكل مضافة الى ما الموصولة وليس الشاهد في الطيبي كما قال العيني لانه لا يناسب موضوع الكلام لانه في أقسام معمول الصفة لا فيها فتدبر (قوله من قوله فعجتها الخ) البيت للفرزدق والضمير في عجتها للناقة من عجت البعير اذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعد بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف مرسوما وجدتها على ان وجد فعل ماض والهاء ضمير نصب مفعوله وأما في نسخ الشارح من رسمه فعج بها على انه فعل أمر والهاء ضمير مجرور بالباء فلا يناسب

تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو قوله أسيلات أبدان الخ) البيت لعمر بن أبي ربيعة وأسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة أضيفت الى الموصول وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة أراد وطيئات الارداف والاعجاز وارتفاعه على انه خبر بعد خبر وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جم نوال أعده) أي فان نوال مرفوع بجم مع انه غير ملتبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعنى جم نواله عظيما عطاؤه (قوله من قوله تزور امرأ جما الخ) جما حال من امرأ أو جم له أعده من الاعداد ٨٦ قال والصفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لامرأ والضمير المنصوب يرجع اليه وأمه بمعنى قصده ومستكفيا مفعول ثان لاعده واللام في لمن يتعلق به وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا أي شدته

(هذا باب التعجب) (قوله وهو استعظام الخ) قال الدنوشري حد بعضهم التعجب بانه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله انه متعجب اذ لا يخفى عليه شيء وما وقع مما ظاهره ذلك في القرآن فمصروف الى المخاطب نحو قوله تعالى فما أصبرهم على النار اي ان حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب ان تتعجب منها وعرف بعضهم التعجب بانه استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه *(فائدة)* توقف بعضهم في صحة قولنا مثلا ما أعظم الله وما أجله لانه يقتضي بظاهره ان المعنى شيء عظيم أعظم الله أي جعله عظيما وهذا ان لم يكن كفرا فهو قريب منه وقدر بعضهم مضافا قبل الله فيكون التقدير شيء عظيم قدرة الله وهذا الشيء هو الله وفيه اطلاق ما على الله تعالى اه وأقول صرح ابن الانباري بصحة ما أعظم الله وبسط شيخ الاسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله سبحان الله الخ) ان قلت ما معنى التعجب في كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله عند رؤية العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والمبوب له في النحو منها صيغتان) ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة

والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسيلات أبدان رقاق خصورها * وثيرات ما التفت عليه المآزر

والموصوف نحو جم نوال أعده من قوله

تزور امرأ جما نوال أعده * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير أربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صورا ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى أن يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب والا لزم اضافة الشيء الى نفسه فصارت خمسا وسبعين والصفة اما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير ألفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة أيضا من وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفا وأربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون فالباقي أربع عشرة ألفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى

(هذا باب التعجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن عصفور يخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات كثيرة) واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه (سبحان الله ان المؤمن لا ينجس) ومن كلام العرب قولهم (لله دره فارسا) وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمبوب له منها في النحو) صيغتان (اثنتان) موضوعتان له (احداهما ما أفعله نحو ما أحسن زيدا) واليها أشار الناظم بقوله * بأفعل انطق بعد ما تعجبا * والكلام فيها في

شيئين

شيئين في ما وافعل (فاما ما) التعجبية (فاجمعوا على اسميتها لان في أحسن ضميرا يعود عليها) اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء (وأجمعوا) أيضا (على انها مبتدأ لانها مجردة) عن العوامل اللفظية (للاسناد اليها) وأما ما روى عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع (ثم) بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها (قال سيبويه) وجمهور البصريين (هي نكرة تامة بمعنى شئ وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قول الشاعر

عجب لتلك قضية واقامتي * فيكم على تلك القضية أعجب

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فموضعه رفع وقال الاخفش هي) أي ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلا موضع له) من الاعراب (أو نكرة ناقصة) أي نكرة موصوفة بمعنى شئ (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فمحله رفع) تبعا لمحل ما (وعليهما) أي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية (محذوف وجوبا أي) الذي أو شئ أحسن زيدا (شئ عظيم) ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شئ يسد مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع أفعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام (وأما أفعل) بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وهشام (فعل) ماض (للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني الى رحمة الله) وما أحسنني ان اتقيت الله (ففتحته) التي في آخره (بناء) لا اعراب (كالفتحة في ضرب من) قولك (زيد ضرب عمرا وما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما أحسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف (وقال

فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نعم ويأتي آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لان في أحسن الخ) فيه نظر فان الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بان في أحسن ضميرا كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ولا أن يبدل منه ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ وينظر هل التأكيد كالعطف أولا (قوله عجبت لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ ولتلك خبر وقضية يحتمل انه مجرور وبدل من قوله تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها ويحتمل انه منصوب حالا فليحرر اه وأقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في لتلك وقضية تمييزا وحالا وقيل التقدير أمري عجيب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم الاعلم أن عجب لتلك مرفوع على الاهمال (قوله أي الذي أوشئ الخ) أشار الى أن قول المصنف أي شئ عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء ٨٧ قدرت ما بمعنى الذي أو بمعنى شئ وقد أفصح عن هذا اللقاني بقوله قوله أي شئ عظيم ظاهره انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعنى الذي وكذا ان قدرت بمعنى شئ موصوف بانه أحسن زيدا شئ عظيم فالخبر هو شئ الثاني باعتبار وصفه كالحال الموطئة (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال اللقاني قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسني أي بدون نون فمبني على أن أحسن عندهم اسم فالمراد باللزوم وهنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول الينا لا اللزوم الذي هو الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتأمله (قوله وما بعده مفعول به) قال المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل في التعجب للتعدية بدليل تعدي ما أحسن زيدا وما أصبره واختلف فيه قبل دخول الهمزة بعد الاجماع على انه قبلها مقدرة قصوره والا التعدي نحو ما أضرب زيدا الاثنين بأي شئ حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمينه ما لا يتعدى من افعال الغرائز كقولك ضعف وكمل ونقص ورد عليه بوجهين أحدهما ان فعل وفعل اللازمين كجزع وصبر تساويا بان فعل في عدم التعدي وقبول همزة التعدي فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف واليائي العين أو اللام نحو حي وعي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الى دعوى القصور في الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وأنت قدرت تضمين المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فاذا قلت لا حاجة الى هذا بعينه قلنا ولا الى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني انهم امتنعوا من النطق في ذلك بفعل لانه

أمر لفظى وهو النقل فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شئ يصح تقديره ولا يصح النطق به (قوله ففتحته اعراب) قال اللقانى
أى ومنع الصرف لما فيه من الصفة ووزن الفعل (قوله كالفتحة فى زيد عندك) قال اللقانى دلالة على أن بقية الكوفيين

بقية الكوفيين) غير الكسائى وهشام أفعل (اسم لقولهم) أى العرب (ما أحيسنه) وما أميلحه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء (ففتحته) التى فى آخره (اعراب) لا بناء (كالفتحة فى) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لان مخالفة الخبر للمبتدأ) فى المعنى (تقتضى عندهم نصبه) أى نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدا فى المعنى كالله ربنا أو مشبها به نحو وأزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفاله بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه فى الاعراب والناصب له عندهم معنوى وهو معنى المخالفة التى اتصف بها ولا يحتاج الى شئ يتعلق به الخبر (وأحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا ضميرما) فلذلك نصب (وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به) لان ناصب وصف قاصر فاشبه نصب الوجه فى قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير فى أفعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه الاسماء عموما بجموده ولانه لا مصدر له أو أنهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله أبو البقاء وأشبه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا يأتى ذكرها وندر حذف همزة أفعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما أخيره وما أشره والما حذفوا همزة أخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها و يحذف ألف ما و يقول مخيره وسمع الكسائى مخبثه (الصيغة الثانية) من صيغتى التعجب (أفعل به) بكسر العين (نحو أحسن بزيد) واليها الاشارة بقول النظم * أوجئ بافعل قبل مجرور ببا * (وأجمعوا على فعلية أفعل) لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما أصبع فنادر وفى كلام ابن الانبارى ما يدل على أن أفعل اسم قال المرادى ولا وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا فى حقيقته (قال البصريون) جمهورهم (لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر) فدلوله ومدلول أحسن فى ما أحسن زيدا من حيث التعجب واحد (وهو فى الاصل فعل ماض) صيغته (على صيغة أفعل) بفتح العين وهمزته للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) فاصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن (كأغد البعير أى صار ذا غدة) وأبقلت الارض أى صارت ذات بقل (ثم غيرت الصيغة) الماضوية الى الصيغة الامرية فصار أحسن زيد بالرفع (فقبح اسناد) لفظ (صيغة الامر الى الاسم الظاهر) لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر (فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به) المجرور بالباء (كامرر بزيد ولذلك) القبح (التزمت) زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح (بخلافها) أى بخلاف زيادة الباء (فى) فاعل الفعل الماضى نحو (كفى بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقباح (كقوله) وهو سحيم بمهملتين عبد بنى الحسحاس بمهملات أربع

عميرة ودع ان تجهزت غاديا * (كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا)

فحذف الباء من فاعل كفى (وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنا كيسان وخروف) أفعل بكسر العين فى التعجب (لفظه ومعناه الامر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر مرفوع على الفاعلية (والباء للتعدية) داخلة على المفعول به لا زائدة (ثم) اختلفوا فى مرجع الضمير المستتر فى أفعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير للحسن) المدلول عليه باحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بزيد أى دم به وألزمه ولذلك كان الضمير مفرد على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة (وقال غيره) أى غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشرى من المتأخرين الضمير المستتر فى أفعل (للمخاطب) المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال فى التأنيث أحسنى وفى التثنية أحسنا وفى الجمع أحسنوا وأحسن (وانما التزم افراده) وتذكيره واستتاره

وافقوا سيبويه على أن ما مبتدأ وأفعل خبر (قوله وأحسن انما هو فى المعنى الخ) قال اللقانى مقتضاه جواز النصب عندهم فى زيد أفضل أبا ونحوه (قوله لفظ الامر) وحينئذ فينبغى أن يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتله وقيل مبنى على فتحة مقدرة نظرا الى الاصل من كونه ماضيا (قوله ومعناه الخبر) قال الدنوشرى فيه نظر فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بانه خبر اه وتفصيل هذا ان الفعل الرافع للظاهر مفرد لا يتصف حقيقة بخبر ولا انشاء لانهما وصفان للكلام وان أريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجملة انشاء فتدبر (قوله ذا بقل) قال الدنوشرى صوابه ذات بقل اه أى لان الارض مؤنثة وهذا على ما فى بعض النسخ وأكثر النسخ ذات بالتانيث (قوله عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وغاديا من

الغدو (قوله والباء للتعدية) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة
للنقل كهى فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحرر لكن رأيت بخط المصنف لا خلاف أعرفه فى أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه

(لانه)

(لانه) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه باربعة أوجه أحدها انه لو كان أمرا لزم ابراز ضميره الثاني انه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع انه لو كان أمرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله * واحبب الينا أن تكون المقدما * أي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان أفعل وما أفعله وافعل به في معنى واحد * (مسئلة) * لا يتعجب الا من معرفة أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيدا وما أسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) اذا كان ضميرا كما (في مثل ما أحسنه ان دل عليه دليل) والى ذلك أشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح (كقوله) وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه

جزى الله عني والجزاء بفضله * ربيعة خيرا (ما أعف وأكرما)

أي ما أعفها وأكرمها (وفي) مثل (أفعل به ان كان أفعل) بكسر العين (معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أي بهم وقوله

أعزز بنا واكتف ان دعينا * يوما الى نصرة من يلينا

أي واكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا

أفعل ولكن حول من صيغة الماضي الى صيغة الامر والمعنى الاصل باق (قوله وهو مما لم يعهد) لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر في خصوص معنى الماضي فلا يرد ان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لانها تستعمل في الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني (قوله والمعهود عكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله باربعة أوجه) قال الدنوشري عما يرد على من زعم انه أمر لا يجاب بالفاء ولو كان أمرا لاجيب بها فلا تقول أحسن بزيد فيحسن بك اه (قوله لزم ابراز ضميره) قد يجاب بانه جرى مجرى الامثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال ضربتني وفرحت بي (قوله لو كان أمرا لوجب له الخ) عبارة الشاطبي الرابع انه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه ياء أو واوا كما وجب ذلك لابن وأقم ولم يجز أبين به ولا أقوم به كما لا تأمر بذلك فكما لم يكن كذلك 89 لم يصح أن يكون أمرا وهذا مشترك الالزم في ما أفعله اذ هو عنده فعل ماض والماضي يجب فيه أقام وأبان فكان يمتنع فيه ما أقومه وأبينه كما يمتنع في الماضي فالجواب عن هذا هو جوابنا والا فلا تصح اعتراضه فلا يفتقر الى جواب واذا تقرر هذا كله سهل الامر في فاعل أفعل وانه مضمر وفي المجرور انه في موضع نصب وان الباء غير زائدة وهو ظاهر (قوله ويجوز حذف الباء) قال الدنوشري انها اذا حذفت لا تقدر (قوله ويجوز حذف المتعجب منه) قال الدنوشري يفهم منه ان زيدا في قولنا ما أحسن زيدا متعجب منه وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه لا زيد (قوله وهو علي) في القاموس في (١٢ تصريح نى) مادة ودق نقلا عن المازني وصوبه الزمخشري انه لم يصح انه تكلم بشيء من الشعر غير بيتين وهما قوله

تلكم قريش تمناني لتقتلني * فلا وربك لا بروا ولا ظفروا
وان هلكت فرهن ذمتي لهم * بذات ودقين لا يعفو لها أثر

(قوله معطوفا على آخر) قال الدنوشري الظاهر ان ذلك من عطف الجمل ففي العبارة مسامحة لانها تقتضي انها من عطف المفردات (قوله واكتف ان دعينا) قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضا وهو بيان لهذا ما نصه ان كان من الاكتفاء فلا شاهد فيه لانه على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا اه وهذا مبني على ما في النسخ من رسم اكتف بتاء مثناة بين الكاف والفاء وهذا لا يتوهم انه فعل تعجب لانه ليس على وزن أفعل والذي رأيته في خط المصنف في التذكرة وأكف بغير تاء وضبطه بفتح الهمزة اشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لان لزومه الخ) قال الدنوشري علل ذلك السعدي جلبي بقوله لانه لملازمة الجر لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول أشبه الفضلة فجاز حذفها اكتفاء بما تقدم

زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين أحدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كذا من أكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه أما في ما أفعله فلعمر وما اذذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيأ صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وأما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل (وأما قوله) وهو عروة بن الورد

فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا (وان يستغن يوما فاجدر)

فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله (أي) فاجدر (به) حميدا (فشاذ) أو قليل (مسئلة وكل من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعل به (ممنوع التصرف) اتفاقا قاله ابن مالك واليه أشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس أفعل أمرا من أفعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور ولانها في التعجب للصير ورة وفي غيره للنقل (فالاول) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) في الجمود وفي ملازمة المضي (والثاني) وهو أفعل به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم) في الجمود وفي ملازمة صيغة الامر (وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين) الدالين على التعجب (امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما و) امتنع (أن يفصل بينهما) وبين معمولهما (بغير ظرف ومجرور) فلا تقول ما زيدا أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (بزيد أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (وان قيل ان بزيد مفعول) به كما يقول به الفراء وأصحابه لعدم التصرف والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا) بالفصل بالمنادى بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك أشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا أي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالنداء (ولا) تقول (أحسن لولا بخله بزيد) بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن راكبا زيدا وأحسن راكبا بزيد (واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور) حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما واليه أشار الناظم بقوله وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخلف في ذاك استقر

وذهب الاخفش والمبرد وأكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله) وهو أوس بن حجر أقيم بدار الحزم ما دام حزمها * (وأحر اذا حالت بان أتحولا)

ففصل باذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص (ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا) كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل (نحو ما أحسن معتكفا في المسجد وأحسن بجالس عندك) فلا يقال فيهما ما أحسن في المسجد معتكفا وأحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله

*(فصل * وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط أحدها أن يكون فعلا فلا يبنيان من) الاسم نحو (الجلف) بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي

الكلام بغير المفعول مما تحصل معه الفائدة من ظرف أو غيره مع ان مقتضى كلامهم انه لا فرق (قوله صير الحسن) قال الدنوشري كان ينبغي أن يقول أو الجمال اه لان ذلك المناسب لقوله أولا (قوله وعلة جمودهما تضمنهما الخ) وشبههما اسم التفضيل أصلا ووزنا ودلالة على زيادة الحدث ومن ثم أعطيا حكمه أيضا في جواز التصغير وفي وجوب التصحيح نحو ما أقوله وأقوم به هذا وقال اللقاني فيما علل به المصنف دلالة على ان تضمن معنى الحرف كما يقتضي منع الاعراب على ما تقدم يقتضي عدم التصرف (قوله أعزز على أبا اليقظان الخ) أبو اليقظان كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه (قوله وقوله وأحر اذا حالت بان أتحولا) هذا أظهر من الاستشهاد بقوله خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر لانه يحتمل القلب والمعنى ما أحرى ذا اللب أي صاحب العقل بان يرى صبورا فالباء في غير

وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فاثبت له فعلا فيبنى من فعله (والحمار) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما أجلفه) أى ما أجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا) يقال (ما أحمره) أى أبلده (وشذ ما أذرع المرأة أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع) بفتح أوله قال فى القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر فى الضياء على الفتح وقال ابن القطاع فى الافعال ذرعت المرأة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا لا شذوذ فى قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) فى الشذوذ (ما أقنه) بكذا (وما أجدره بكذا) فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثانى من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما * الشرط (الثانى ان يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يبنيان من) رباعى مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثى مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (دحرج) وتدحرج (وضارب) وانطلق (واستخرج) لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلانه تؤدى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء فى اخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (الا أفعل فقيل يجوز) بناؤهما منه قياسا (مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره فى التسهيل وشرحه (وقيل يمتنع مطلقا) الا ان شذ منه شئ فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازنى والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم (وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان) ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور وقال الشاطبى وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب اليها نحوى ويكفيه فى الرد مخالفته للاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم أطال فى الرد عليه (وشذ على هذين القولين) وهما المنع مطلقا والمنع فى أحد شقى التفصيل (ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف) مما الهمزة فيه للنقل من المتعدى لواحد الى المتعدى لاثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذى كان فاعلا فتقول ما أعطى زيدا وما أولاه الثانى أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف واختلف فى بناء فعلى التعجب من الثلاثى المزيد اذا جرى مجرى الثلاثى نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم أجروه مجرى الثلاثى المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم فى الوصف منه تقى وملئ وفقير وغنى وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التى من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا وهى هدم البنية وحذف زوائدها الغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك باشد وأشدد ونحوهما (و) شذ (على كل قول) من أقوال المانعين (ما أتقاه) لله (وما أملاه القربة لانهما من اتقى) بتشديد التاء (وامتلأت) وما أفقرنى الى عفو الله وما أغنانى عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقى بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغنى بمعنى استغنى لندوره (و) شذ (ما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتى) وهو انه مبنى للمفعول

(قوله لفاتت الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر مرتب وقال الدنوشرى ينظر لو كانت السين للتأكيد مثلا أو كان الفعل المزيد لاصل الفعل هل يجوز البناء منهما حينئذ لعدم فوات الدلالة على معنى مقصود ولا يجوز ذلك 91 لفوات التأكيد وحصول اللبس تامل وسيأتى ذلك فى كلام الشارح تأمل (قوله ويكفى فى رده مخالفته للاجماع) أى بناء على ان اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدمامينى وهذا مما تردد فيه بعض المتأخرين وأقول هذا عجيب من الدمامينى فان الكلام فى المسئلة قديم وقد أطال ابن جنى فى الخصائص الكلام فيه انما يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص والا فلا لانه لم يرد فى القرآن ولا فى السنة انهم لا يجتمعون على الخطا وقد لخص الجلال السيوطى بعضه فى الاقتراح وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه (قوله بناء على ان احداث قول خرق للاجماع) يتأمل ما معنى ذلك ولعل فى الكلام صفة لقول مقدر والاصل قول ملفق من قولين فتأمل (قوله بمحذوف عند البصريين) أى لان هذه الافعال ليست مما ينصب مفاعيل ثلاثة (قوله وبالمذكور عند الكوفيين) أى لانه يجوز عندهم (قوله بدليل قولهم فى الوصف تقى الخ) أى ولولا الاجراء المذكور لقالوا متق وممتل ومفتقر على ما تقدم فى بناء اسم الفاعل فى قاعدة بنائه من المزيد على الثلاثى (قوله من أقوال المانعين) الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان غرضه الشذوذ عند المانعين والمجوزين للبناء من أفعل لان هذا اختلاف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا اذ هو خماسى (قوله لندوره) قال الدنوشرى أى المذكور ولو قال لندورها لكان

تحسن اه يعني ان مرجع الضمير جمع ما لا يعقل فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع، تأويل ضمير المفرد انه باعتبار المذكور ولو قال أي ماذكر كان أولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل (قوله وهما باقيان على معناهما الخ) أما اذا خرجا عن ذلك كانا متصرفين كما يأتي قريبا (قوله أوتأصيلا) قال ٩٢ الدنوشري قد يقال فيه نظر لانه لا يأتي الا على مذهب من يقول انه أصل برأسه والجواب ان مراده

* الشرط (الثالث ان يكون) الفعل (متصرفا) لان التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه وعدم التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا (فلا يبنيان من نحو نعم وبئس) ويذر ويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وانعم به وأبئس به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما أوذره ولا ما أودعه وشذ ما أعساه وأعس به * الشرط (الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل) في الصفات الاضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء كان بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يبنيان من نحو فنى ومات) لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه * الشرط (الخامس أن لا يكون الفعل (مبنيا للمفعول) تحويلا أو تأصيلا (فلا يبنيان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل (وشذ ما أخصره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم يستثني) من الفعل المبني للمفعول (ما كان ملازما لصيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا) بمعنى تكبر (فيجيز) التعجب منه لعدم اللبس فتقول (ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق بجامع ان كلا منهما اكتسب للمفعول فيه فينبغي أن لا يستثني شيأ ويؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به * الشرط (السادس أن يكون الفعل (تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد) لانهن نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما أكون زيدا لأخيك دون ما أكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبني على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع * الشرط (السابع أن يكون الفعل (مثبتا فلا يبنيان من فعل) منفي (سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء أي ما انتفع به) ومضارعه يعيج ملازم للنفي أيضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال أبو علي القالي في نوادره أنشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي

ولم أر شيأ بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أي أنتفع به وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا (أم غير ملازم) للنفي (كما قام زيد) وما عاج أي مال فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت * الشرط (الثامن ان لا يكون اسم فاعله على) وزن (أفعل فعلاء) بالمد (فلا يبنيان من نحو عرج) فهو أعرج من العيوب (وشهل) فهو أشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الالوان ولمي فهو ألمى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الالوان والخلق انما تجيء على أفعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو أخضر

بالتأصيل عدم استعماله مبنيا للفاعل (قوله وجرى على ذلك ابن مالك) كقوله وغير سالك سبيل فعلا ولم يقل وغير فعل المفعول لان معنى السالك سبيل فعل انه لا يكون لازما البناء للمفعول بل يكون جائزه (قوله ولا بجره باللام لتغييره المعنى) أي لانه يخرجه عن البعض (قوله وذهب الكوفيون الى جواز الخ) حاصله انهم أجازوا جر الخبر ان كان جامدا في المثال الاول بخلاف ما لو كان مشتقا كالمثال الثاني هذا هو المطابق لما في الارتشاف ويوجد في النسخ دون ما أكون زيدا القائم على ان القائم معرف بال والمعنى انهم لم يجوزوا النصب وهذا بعيد من سياق الكلام كما يشعر به قوله دون لانه ظاهر في انه مما كان مجرورا (قوله ألذه) قال الدنوشري ينظر ضبط ألذه اه وأقول في المصباح لذ الشيء يلذ من باب تعب لذاذا ولذاذة بالفتح صار شهيا فهو لذ ولذيذ ولذذته ألذه وجدته

كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلتبس المنفي بالمثبت) لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فيها أداة نفي وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفي والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جوز التعجب من الثاني دون الاول لان صيغة التعجب صالحة للمبني للمفعول وملازمة الفعل للبناء له بعين ارادته فتأمل

فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لاتزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم يبن منه أفعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم

وصغهما من ذي ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد أقام فانهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

*(فصل * ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما وصفه على أفعل فعلاء بما أشد ونحوه) كما أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك (وينصب مصدرهما) أي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء (بعده) أي بعد أشد ونحوه (وباشد ونحوه) كأضعف وأكثر وأقلل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وما أشبه ذلك (ويجر مصدرهما بعده) أي بعد اشدد ونحوه (بالباء) لزوما (فتقول) على الاول (ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه) في الزائد على الثلاث (أو حمرته) أو عرجه مما الوصف منه على أفعل فعلاء (و) تقول على الثاني (أشدد أو أعظم بها) أي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم

واشدد أو أشدا وشبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالباء يجب

(وكذا المنفي والمبني للمفعول) يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه أو باشدد ونحوه (الا ان مصدرهما) أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول (يكون مؤولا) بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول (لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناء للمفعول (وأشدد بهما) أي بان لا يقوم وبما ضرب فتاتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه وأما المبني للمفعول فليتبقى لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو أمن اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر) وهو الصحيح (فمن النوع الاول) فيؤتى له بمصدر صريح (والا) نقل له مصدر (فمن) النوع (الثاني) فيؤتى له بمصدر مؤول (تقول) على الاول (ما أشد كونه جميلا أو) تقول على الثاني (ما أكثر ما كان محسنا واشدد وأكثر بذلك) أي بكونه جميلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع ويذر (والذي لا يتفاوت معناه) نحو مات وفني (فلا يتعجب منهما البتة) فلا يتوصل الى التعجب منهما بشئ أما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لعمرو وما

(قوله وقيل لان الالوان الخ) رده هذا ابن الحاجب بانه ما أشد سواده وأكثر حمرته قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا القصد في التعجب ليس الا السواد وتعليلك انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ

(فصل)

(قوله ما أكثر ان لا يقوم) قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقدر ذلك وان للاستقبال وقد يجاب بان الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان (قوله فليتمكن الخ) فيه بحث اذ استعمال النفي متصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد فلم وجب كون المصدر مؤولا ثم كان وجه تعبيره مع النفي باكثر دون أشد ان النفي لا تفاوت فيه بنحو الشدة (قوله وان يعمل فيه الفعل المنفي الخ) قال الدنوشري ينظر ما معناه وما دل عليه مبناه (قوله نحو ما أسرع نفاس هند) قال الشهاب القاسمي قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل الا ان يصور هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقي ان بعضهم نقل البناء للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس الا ان يوجه جواز التعجب بان ما ل المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتأمل

(هذا باب نعم وبئس) * (قوله وفي الحديث من توضأ الخ) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والإمام أحمد في المسند من حديث سمرة وفي شرح الكنز الحنفي للاقصرائي هكذا في أكثر كتب الحديث فبها ونعمت فالباء الحسن وأهل النحو يقولون فبها بكسر الباء يقولون ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ملخصا وفي المغرب وقولهم فبها ونعمت المقتضيان فيه متروكان والمعنى فعليك بها أو فبالسنة أخذت ونعمت الخصلة السنة والتاء مربوطة والممدودة خطأ وكذا المدمع الفتح في بها اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة قدر بدر الدين بن مالك فبالسنة ونعمت السنة والنجاة يقدرونه فبالرخصة أخذ وهو الحق لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل أحد بان من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لا سنة وقد يقال أخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية ٩٤ وبالجملة فقول النحاة أجود اه وقال بعضهم التقدير فبالرخصة أخذ ونعمت السنة التي تركها

وردمن بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها في النظم بقوله

و بالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر

(هذا باب نعم وبئس وهما) لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقتان احداهما انهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيين (بدليل) اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) ومن اغتسل فالغسل أفضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب (واسمان عند باقي الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي (بنعم الولد) نصرها بكاء وبرها سرقة وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وأجيب بان الأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى أن قولك نعم الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى أن الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الاولى هي المشهورة وأصحها ان نعم وبئس فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير متصرفين * نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا أصاب بؤسا ويجوز فيهما أربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول أو كسره مع سكون الثاني

أي الغسل قال زين العرب في شرح المصابيح وهذا وان قوي معنى ضعيف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني (قوله وبرها سرقة) يحتمل أنه بالراء المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب فابرها والدها سرقة من زوجها ويحتمل بالزاي المعجمة أي سلبها والمعنى انها لا تقدر على الغنيمة والجهاد (قوله وذهب الفراء الى أن الاصل الخ) حاصل الفرق بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية ان الاسمية عند الكسائي بطريق الاصالة وعند الفراء من قبيل أسماء الاجناس (قوله ورد قول الكسائي الخ) حاصله أن يرد عليهما ما تقدم دخول النواسخ عليهما وقد يقال عدم الدخول لا يقتضي فعليتهما لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف وكسرها كطوبى للمؤمن ورد أيضا عليهما بانه يلزمهما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة الا أن يكونا قائلين بجواز ذلك كما أجازه س ولو قيل بأن نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وذكر وافيهما سيأتي ان بعضهم جوز في حبذا زيد على القول بالتركيب كون حبذا خبرا مقدما وهذا الرد انما يظهر ان جعل كل من الجملتين مبتدأ وخبرا أما ان جعل مبتدأ ونائب فاعل كما هو المتبادر فلا أما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما رد الشارح فلان النواسخ لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر فليحرر (قوله ويجوز فيهما أربع لغات) أي في نعم وبئس المستعملين لانشاء المدح والذم وذكر الشاطبي في باب التأكيد انهما يلزمان وجها واحدا واللغات انما هي في الاصل المنقول عنه (قوله ولا يخبر الحجازيون الخ) أنظر هذا مع استعماله ما في التنزيل الذي هو بلغة الحجاز على خلاف ذلك الاصل

وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوي في أول شرح الايضاح (رافعان لفاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل زيد (معرفين بال الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد بادائه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما انها للمعهود ذهني فهي مشار بها الى ما في الأذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجواليقي ومثالهما (نحو نعم العبد وبئس الشراب أو) معرفين (بالاضافة الى ما قارنها) أي أل (نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين أو) معرفين بالاضافة (الى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم

(فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * زهير حسام مفرد من حمائل)

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله * رافعان اسمين مقارني أل أو مضافين لما * قارنها (أو) رافعان لفاعلين (مضمرين مستترين) وجوبا في نعم وبئس (مفسرين بتمييز) لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل أل مذكور غالبا والى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز (نحو بئس للظالمين بدلا) ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اي البدل (وقوله) في مدح هرم بن سنان

(نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا)

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اي المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث اه وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغيرا وأفعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) توكيدا (كقوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بايماء)

(قوله بال الجنسية) بدليل انهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والتزموا أل فمحال ان يكون ذلك التعريف مطلقا او الجاز نعم زيد بل لما يختص به من افادة التوكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يجز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم ان ذلك لجمود الفعلين منقوض بليس وعسى مع المؤنث (قوله للجنس حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وافاضل الناس داخلين في بئس الرجل زيد (قوله ورده بادائه الى التكاذب) يمكن ان يجاب ٩٥ بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني انها للجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كأنه قيل نعم الجامع لخصال المدح زيد وبئس الجامع لخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال أطعمنا شاة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال اه وهما وجهان فالأول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لخصال الرجال الممدوحة والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم انه وجه واحد وان الالف في قوله أو يكون العموم زائدة (قوله ومثالهما نحو الخ) قال الدنوشري فيه ركاكة ظاهرة اه ووجه الركاكة جمع الشارح بين قوله ومثالهما وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعما رجلين ونعموا رجالا ومن الغالب نعم امرأ ابن حاتم وكعب كلاهما غيث وسيف عضب وقد رفعان علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا لنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا على الالفية (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تأخيره عن الفعل وتقديمه على المخصوص ونعم زيد رجلا شاذ (قوله نطقا أو بايماء) قال العيني نطقا تمييز وبايماء عطف عليه اه

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا) سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل أم لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور والفاعل ونقضه ابن مالك بما رين الاجماع على جوازه من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا
والثاني انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وأمهم زلاء منطيق

وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورد عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل ان افاد) التمييز (معنى زائدا) على الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (والافلا) يجوز وصححه ابن عصفور فالاول (كقوله) وهو أبو بكر ابن الاسود المعروف بابن شعوب تخيره فلم يعدل سواه * (فنعم المرء من رجل تهامي)
فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهامي بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر

(واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس) اذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قولين (فقيل) هي (فاعل) فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية (فهي معرفة ناقصة أي موصولة) والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما (في نحو نعما يعظكم به أي نعم الذي يعظكم به) وهو منقول عن الفارسي (و) ان وقع بعدها مفرد فهي (معرفة تامة كما في نحو فنعما هي أي فنعم الشئ هي) فكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع (وقيل هي) (تمييز) فيهما (فهي نكرة موصوفة) بالجملة الفعلية (في) المثال (الاول) وهو مذهب الاخفش (و) نكرة (تامة في) المثال (الثاني) وهو فنعما هي لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله

وما مميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل

وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة أقسام مفردة أي غير متلوة بشئ ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف أي نعم الشئ الدق أو نعم شيأ الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به بئس ما اشتروا به وفيها عشر أقوال ومرجعها الى أربعة أحدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني انها نكرة

الكلام فيه) فيه نظر لان س والسيرافي احتجا على منع الجمع بان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل وحاصل رد ابن مالك ان التمييز لا يلزم فيه الرفع المذكور لانه يأتي مؤكدا في باب العدد فيجوز ان يكون ما هنا منه فتأمل (قوله المعروف بابن شعوب) قال العيني هي أمه (قوله فنعم المرء الخ) قال الحفيد لا يقال التمييز رجل وهو لا يفيد وحده فكيف يمثل به لما أفاد فيه التمييز معنى زائدا لانا نقول التمييز باعتبار يفيد معنى زائدا باعتبار الصفة وهي تهامي ونسب اليه الافادة باعتبار انه هو المقصود (قوله وقيل هي تمييز) أي بناء على جواز وقوع ما تمييزا كما هو مذهب الزمخشري ومن تبعه كما قدمه الشارح قريبا (قوله والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله وما الخ) قصر كلام الناظم على الاشارة الى ذلك قصور ومنشؤه الوقوف على ظاهر مثال الناظم وقد يدعى ان مراده بنحو نعم ما يقول كل ما وقعت فيه ما متلوة

بشئ غير مفرد نحو دققته دقا نعما فيشمل المتلوة بشئ ولو مفردا نحو فنعما هي فتدبر (قوله مركبة مع الفعل) غير هذا أراد الاقوال لان نحو تزويج وهي في المثال والآية لم يثبت بدون ما فاعلا ثم لو كان نحو هي فاعلا لزم استتاره ووجب تمييزه

غيرموصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي وأما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال الاول انها اسم معرفة تام أي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتف بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسند الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء وأما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية

*(فصل * ويذكر المخصوص) وهو المقصود (بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس) الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو رجلا (أبو بكر وبئس الرجل) أو رجلا (أبولهب) هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقهما سلكوا بهما في الامر العام طريقي الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فأتوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به أولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيد ذلك الاستبعاد (و) اختلف في رفع المخصوص فقيل (هو مبتدا والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا (ويجوز أن يكون خبر المبتدا واجب الحذف أي الممدوح أبو بكر والمذموم أبولهب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل بتعيين الثاني وقيل مبتدا حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا (و) من غير الغالب انه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبئس (فيتعين كونه مبتدا) على القول بفعليتهما والجملة بعده خبره (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شئ (يشعر به) أي بالمخصوص بالمدح أو الذم (فيحذف) المخصوص جوازا للعلم به (نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو) أي أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى واذكر عبدنا أيوب والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان يقدم مشعر به كفى * (وليس منه) أي من حذف المخصوص قول النظم (العلم نعم المقتنى) والمقتفى (وانما ذلك من التقديم) للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتداء أما اذا جعلناه خبر المبتدا المحذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة أو مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم

(قوله الفعل صلة لما الموصولة المحذوفة) هذا بناء على موصول آخر (قوله والرابع انها مصدرية الخ) هذا مناف الى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه أن يعطف عليه جواز حذف الموصول الاسمي وفي المغني ذهب الكوفيون والاخفش لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا أن يقال انها لما سدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعا (قوله وقيل بدل) اعترض بانه لازم والبدل لا يلزم وبانه لا يصلح لمباشرة نعم وأجيب عن الاول بانه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب وبانه قد يجوز في الشئ تابعا ما لا يجوز فيه اذا ولى العوامل فانهم أجمعوا على حمل انك أنت قائم على البدل ولا يجوز ان أنت بقي انه سيأتي في مخصوص حبذا حكاية قول انه عطف بيان ولعله انما ترك حكايته هنا لان البدل والبيان اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتقدم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية باساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد ودون ذكر صدر الآية يفهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه وما واذكر عبدنا أيوب فالمذكور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما يأتي نظيره (قوله أما اذا

 الخ) كذلك اذا جعلناه مبتدا حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير نعم المقتنى والمقتفى أي العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل أي زيد كما قاله الشارح في اعراب الالفية لكن يرد على جميع ذلك كما أشار اليه ابن غازي ان قول الناظم مشعر به يأباه اذ المشعر بالشئ خلافه وعلى ما قال الشارح بكون المخصوص نفسه مذكورا وان لم يسم حينئذ مخصوصا فتدبر

(فصل وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف أو بالتحويل) بان يكون في الاصل مفتوح العين (كضرب) وقتل أو مكسورها كعلم (وفهم) بضم العين فيهن وانما حولت لتلحق بالغرائز وللتصيير قاصرة كنعم وحكم المضاعف أن يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوي أو من باب شويت قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم العين اصالة أو تحويلا قال الفارسي والاكثرون (يجري حينئذ مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول في المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفي الذم خبث الرجل عمرو) وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك أشار الناظم بقوله واجعل فعلا* من ذي ثلاثة كنعم مسجلا* (ومن أمثلته ساء) بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء (فانه في الاصل سوأ بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر يسوءه اذا أحزنه فهو متعد متصرف (فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما ولفاعله بما ذكرنا) في بئس (تقول) في الفاعل المقرون بأل (ساء الرجل أبو جهل و) في المضاف الى المقرون بال (ساء حطب النار أبو لهب و) في المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا و (في التنزيل وساءت مرتفقا) ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف أي نار مرتفق لان التمييز لابد وأن يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكأ (و) مما يحتمل الفاعلية والتمييز (ساء ما يحكمون) فيجري في ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة أي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة أي ساء شيأ يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله أل أو الاضمار وهو الصحيح (و) على هذا (يجوز لك في فاعل فعل المذكور ان تأتي به اسما ظاهرا مجردا من أل وان تجره بالباء) الزائد تشبيها بفاعل أفعل في التعجب (وان تأتي به ضميرا مطابقا) لما قبله فالظاهر المجرد من أل (نحو فهم زيد) حملا على ما أفهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على أحسن بزيد (وسمع) من العرب (مررت بأبيات جاد بهن أبياتا وجدن أبياتا) حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولا وتجرده منها ثانيا وأصل جاد بهن أبياتا من جاد الشئ جودة اذا صار جيدا وأصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء في

(فصل) (قوله متصرف تام الخ) قال الدنوشري صرح به مع غناه من قول الموضح صالح للتعجب زيادة في الايضاح فلا جناح اه والظاهر أن الشارح انما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح للتعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر الشرح في أفعل التفضيل كما يأتي فتأمل (قوله امابالاصالة) قال الدنوشري قد يقال عليه ان نحو ظرف وشرف اذا استعمل للمدح أو الذم تكون حركاته غير حركاته الاصلية ويكون التغيير تقديريا كما في فلك وفلك (قوله وللتصيير قاصرة) الظاهر انه عطف لازم على ملزوم لان أفعال الغرائز لا تكون الا قاصرة وكما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتي من ان ساء لما تضمن معنى بئس صار جامدا وقول الشارح فيما يأتي والمعنى نعم الفاهم زيد فاشتق من فهم الفاهم نظرا لاصله وقيل لتضمين معنى بئس فليحرر (قوله ولا يدغم) قال الدنوشري أي بعد القلب كما هو ظاهر (قوله ومن أمثلته) فصله عن لخفاء التحويل فيه كما أشار اليه بقوله فانه في الاصل الخ وهذا حكم افراد الناظم له بالذكر وقيل في حكمته غير ذلك فانظر حواشينا (قوله فانه في الاصل سوأ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (قوله لابد وأن يكون) قال الدنوشري ذكر بعضهم ان الواو زائدة وذكر آخر غير ذلك فلتراجع المسئلة من حواشي المطول اه أقول ذكر الشهاب القاسمي في حواشي مختصر المعاني أول التنبيه المتعلق بتعريف صدق الخبر وكذبه انها للتأكيد لصوق خبر والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر (قوله يجوز الفاعل لك في فاعل فعل المذكور الخ) منه ساء فقول الاشموني عند قول الالفية واجعل كبئس ساء معنى وحكما مشكل لان حكم ساء يخالف حكم بئس في ذلك ومن فعل المذكور حب اذا لم تقترن بذا كما اقتضاه كلام المصنف الآتي وبهذا تخالف نعم وأحسن الاشموني في ذلك فقال عند قوله ومثل نعم حب في المعنى ولم يقل في الحكم لكن بحث الدماميني انه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس وجزم الشاطبي بان فاعل حب اذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد به عموم قوله وان تأتي جواز مطابقته لما بعده وليس كذلك

(قوله وقال الطرماح حب بالزور الخ) فيه اشارة كما قدمنا الى ان حب اذا لم تقترن بذا من افراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لمخصوص ص
وصرح المصنف في الحواشي بانها يتجدد لها حينئذ امور ومنها الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص لكل سيأتي في التنبيه انه يذكره حيث
قال اذا قيل حب الرجل زيد واستفيد من كونها من افراد فعل انه لا يجب في فاعلها ما وجب فاعل نعم من كونه مقارنا لال الخ ويوافقه ان
بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ٩٩ وماسوى الخ) كلام الناظم قاصر على حب

الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة
الباء فاذا لك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز (وقال) الطرماح

(حب بالزور الذي لا يرى) * منه الا صفحة أو لمام

(أصله حبب الزور) بفتح الزاي بمعنى الزائر (فزاد الباء) في الفاعل حملا على احبب بالزور (وضم الحاء
لان فعل المذكور يجوز فيه ان تسكن عينه وان تنقل حركتها الى فائه) ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا
لظاهر التسهيل (فتقول ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون
الراء وصفحة كل شيء جانبه والالمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة
الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله * وماسوى ذا ارفع بحب أوفجر * بالبا * ومثال الضمير المطابق
ماقبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا

(فصـــل) ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر

(ألا حبذا عاذري في الهوى * ولا حبذا الجاهل العاذل)

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر

ألا حبذا أهل الملا غير انه * اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل نعم حبذا * ثم قال * وان ترد ذما فقل لا حبذا * ودخول لا في الذم
على حبذا لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون
غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف
(ومذهب سيبويه ان حب فعل) ماض (وذا فاعل) واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا (وانهما باقيان
على اصلهما) من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف
على حبذا كقوله * فحبذا ربا وحب دينا * أي وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو
اذما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف
وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن
الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع ألا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه اهـ
والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل
مبتدأ محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل (وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل
فصار الجميع فعلا) ماضيا (وما بعده) من المخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركبا وغلبت الاسمية
لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده) من المخصوص (خبره) والجملة اسمية واصل الخلاف
قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعلية الجميع أو اسميته ولكل دليل على مدعاه
فاستدل مدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة

(فصـــل) (قوله ويقال في المدح الخ) أي في المدح والذم العامين واشعارها بان الممدوح محبوب والمذموم غير محبوب لا ينافي ذلك واذا لم تقترن بذا كانت من افراد فعل المتقدم كما مر وكانت لمدح أو ذم خاصين كما بينه المرادي وهو ظاهر اذا كانت حينئذ لا يذكر لها مخصوص (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ومثل نعم الخ) مراده المماثلة في افادة المدح والذم وان كان بين نعم وحبذا المخالفة من وجوه كما بيناه في الحواشي ولعله لذلك قال الفاعل ذا وان كان فيه اشارة أيضا للرد على مدعي التركيب كما قاله الشارح (قوله والمخصوص الخ) لما سكت المصنف عن اعرابه على هذا القول وتعرض له على القولين بعده تمم الشارح الفائدة ببيانه على هذا القول أيضا (قوله وقيل مبتدا الخ) ظاهره ان قوله

مقرر والذي في المغني ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم (قوله وقيل
عطف بيان) قال في المغني ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية * تأتيك من قبل الريان احيانا ولا تبين المعرفة بالنكرة (قوله
وقيل بدل) قال في المغني ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه اهـ ومر ما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال في
المغني وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله ألا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
والفاعل لا يحذف (قوله مبتدا وما بعده خبره) قال في المغني وبالعكس عند من يجوز في قولك زيد الفاضل وجهين

الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة مدعيها مما الزم مدعى الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبقولهم لاتحبذه فجاؤا لها بمضارع واستدل مدعى غلبة الاسمية وهو المبرد فى مقتضبه وابن السراج فى أصوله والسيرافى فى شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقبل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا (و) اختلف القائلون بعدم التركيب فى علة كونه (لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هندان و) حبذا (الزيدان) فى تثنية المذكر والهندان فى تثنية المؤنث (أو) حبذا (الزيدون) فى جمع الذكور (أو الهندات) فى جمع الاناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) السائر الذى لا يغير عن حالته فى الاستعمال الاول (كما فى قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (بكسر التاء وافرادها) لانه فى الاصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهرى والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده (وقال ابن كيسان لان المشار اليه) مصدر (مضاف) الى المخصوص (محذوف أى حبذا حسن هند) وكذا الباقى ورده ابن العلج بانه لم ينطق به فى وقت وقال الفارسى فى البغداديات لان ذا جنس شائع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا (ولا يتقدم المخصوص على حبذا) فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لما ذكرنا من انه كلام جرى مجرى المثل) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

(وقال ابن بابشاذ) انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا (لئلا يتوهم ان فى حب ضميرا) مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص (وان ذا مفعول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم (تنبيه * اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل) المضموم العين (المتقدم ذكره) فى الفصل قبله (ويجوز فى حائه الفتح) مع التخفيف وعدمه (والضم) بنقل حركة العين اليها (كما تقدم) من انه يجوز أن تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فاما لشبها اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله * ودون ذا انضمام الحا كثر * (فان قلت حبذا ففتح الحاء واجب) للتركيب (ان جعلتهما كالكلمة الواحدة) والا فجائز

* (هذا باب أفعل التفضيل) *

وهو الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل وأما خير وشر فى التفضيل فأصلهما

(قوله تخالف الخبر والمخبر عنه) أى افرادا وتركيبا (قوله ومن تمييز ما ليس بمبهم) أى لانه قد يذكر بكثرة مع حبذا تمييزا ما قبل المخصوص أو بعده كقوله ألا حبذا قوما سليم فانهو * وفوا اذ تواصوا بالاعانة والصبر وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ * رام مباراة مولع بالمعالى والى ذلك أشار الناظم بقوله واول الخ أى اجعل المخصوص واليا تابعا لذا (قوله فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت بخط المصنف ما نصه عندى ان سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم البيان كأنهم قالوا احب الشئ فجعلوا ذلك اشارة الى كل مشار اليه من حيث هو شئ ثم بينوه بعد فهذا كما قالوا ربه رجلا وقل هو الله أحد فافهم فانك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو يضاهى المثلا تعنى انهم أرادوا أن يكون كالصيغة الراتبة للمدح والذم لا يغيرونه كما انهم يريدون فى الامثال الثبوت وعدم التغير فهو يضاهيه من هذه الارادة لانهم يريدون استعماله كثيرا فلم يعقبوا عليه التغيير لان استعمال شئ أخف من استعمال أشياء وهذه هى العلة فى الامثال ثم ان المثل فيه امر زائد وهو انك اذا أتيت به كما قيل أولا فكأنك قلت هذه الواقعة تستحق ان يقال فيها اللفظ الذى قيل قديما فى الواقعة المشهورة وليس ذلك فى صيغة حبذا انما عدم التغيير لمعنى آخر وهذا معنى قوله فهو يضاهى المثلا أى من حيث فيه علة تقتضى ان لا يغير لا انه مثل من كل وجه فهذان تاويلان حسنان فالحمد لله الذى هدانا لهذا وأظن انى عثرت على تفسير كلام النحاة فى قولهم انه يضاهى المثل أحسن مما عثروا عليه انتهى وما ذكره أولا سيأتى فى كلام الشارح نقله عن الفارسى (قوله لئلا
اخير
يتوهم) قال اللقانى انما يظهر هذا التعليل فى المخصوص المفرد اما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال طردا للحكم الى غير المفرد
* (باب أفعل التفضيل) * حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المتكلم تارة يريد المدح والذم عموما والموضوع لذلك نعم وبئس وحبذا اثباتا ونفيا وتارة يريده خصوصا من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع لذلك أفعل التفضيل (قوله المبنى على أفعل) قال الزرقانى مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك كاشيب وما أحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لان الصحيح ان

أخير وأشر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر * بلال خير الناس وابن الاخير * واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما وأما قوله * وحب شيء الى الانسان ما منعا * فضرورة (انما يصاغ) أفعل التفضيل (مما صيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو أضرب و) من باب علم يعلم هو (أعلم و) من باب فضل يفضل هو (أفضل كما يقال) في التعجب منها (ما أضربه و) ما (أعلمه و) ما (أفضله) وأضرب به وأعلم به وأفضل به والى ذلك أشار الناظم بقوله

صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

(وشذ بناؤه من) اسم عين نحو هو أحنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى أآكلهما أي أشدهما أكلا ومن (وصف لا فعل له كهو أقمن به أي أحق) بنوه من قولهم هو قمن أي حقيق (و) هو (ألص من شظاظ) بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وظاءين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال لص يلص اذا أخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ (و) شذ بناؤه (مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره) بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في المتعجب منه (وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (أفعل المذاهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل (وسمع) شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحد شقي التفضيل (هو أعطاهم للدراهم) وأولاهم للمعروف (و) سمع شذوذا على الثاني (هذا المكان أقفر من غيره و) سمع بناؤه (من فعل المفعول كهو أزهى من ديك) بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل (و) سمع هو (أشغل من ذات النحيين) بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا منهما مملوأ فقال لها أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا رضي الله عنه (و) سمع هو (أعنى بحاجتك) بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه (وما توصل به الى التعجب مما

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يجاب بأنه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أفعل) هذا ما اشتهر وقيده الرضي كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا في الفرائد بينهم حيث قال شاع فيما بينهم ان اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعل لغيره حتى قال الفاضل التفتازاني في تفسير قوله تعالى ألد الخصام والمعنى أنه أشد الخصوم خصومة لا من جهة ان ألد أفعل تفضيل بل من جهة ان اللدد شدة الخصومة فكان شديدا بالنسبة الى ما دونه أشد فمعنى الاضافة ههنا الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجها وذلك لان اللدد مما يبنى منه أفعل صفة بدليل لد في جمعه ولداء في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل الى هنا كلامه ١٠١ وليس الامر كما شاع كما أفصح عنه رضي الدين حيث قال في شرح الكافية وينبغي أن يقال في الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبله من فلان وأحمق من فلان وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم وأنوك مع انها تجيء منها أفعل لغير التفضيل كأحمق وحمقاء وأهوج وهوجاء وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء وأنوك ونوكاء فلا يطرد أيضا تعليله بان منها أفعل لغيره الى هنا كلامه ومن هنا تبين ان الفاضل التفتازاني كما أخطأ في دعوى ان ألد ليس أفعل تفضيل كذلك لم يصب في الاستدلال عليه باللدد مما يبنى منه أفعل لغير تفضيل (قوله خوات بن جبير) قال النووي رحمه الله هو بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو قال وهو أحد فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب ذات النحيين في الجاهلية وهي امرأة من بني تيم اللات وفي الاصابة لابن حجر وذكر ابن أبي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تبيع سمنا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فأبت فخرج فتنكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فامسكته وحلت آخر فذاقه فقال أمسكيه فقد انفلت بعيري فقالت أصبر حتى أوثق الاول قال لا والا تركته من يدي يهراق فاني لا أجد بعيري فأمسكته بيدها الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لاهناك وفيها انه قال نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران قال فخرجت من خبائي فاذا بنسوة يتحدثن فاعجبنني فرجعت فأخذت حلتي فلبستها وجلست اليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رأيته هبته فقلت يا رسول الله جمل لي شرد فأنا أبتغي له قيدا الحديث بطوله

لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به الى تعجب وصل * لمانع به الى التفضيل صل

(ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وحمرة) ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان أشد يأتى هنا نحو لا يأتى هنا وذلك مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي

*(فصل * ولاسم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والاضافة فيجب له حكمان (أحدهما) في نفسه وهو (أن يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا الى مؤنث اومثنى أو مجموع (نحو) قولك زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف وأخوه أحب) الى أبينا منا (ونحو) قوله تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الآية) الى قوله أحب اليكم فافرد في الآية الاولى مع الاثنين وفي الآية الثانية مع الجماعة (ومن ثم) أي ومن أجل ان أفعل التفضيل اذا تجرد من أل والاضافة لزم الافراد والتذكير (قيل في آخر) بضم الهمزة جمع أخرى أنثى آخر بالفتح (انه معدول عن الآخر) الموازن لافعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لانه لايدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أولى لانه به أنسب لانه أشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكون لايدل على زيادة وعلى الالحاق به فهو يخالف باب أفعل في ثلاثة أمور أحدها انه يطابق ولو كان نكرة الثاني انه لايليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث انه لايضاف (و) من ثم أيضا قيل (في قول) أبي نواس الحسن (بن هانئ) الحكمى يصف الخمرة

(كأن صغرى وكبرى من فقاقعها) * حصباء در على أرض من الذهب

(انه لحن) حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق

اذا غاب عنكم أسود الليل كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم

أي لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو لاهمزة انه كان له ذؤابتان تنوسان أي تتحركان على عاتقه (و) الحكم (الثاني) فيما بعد أفعل (أن تؤتى بعده بمن جارة للمفضول) كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لايقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها للعلم بهما (نحو والآخرة خير وأبقى) أي من الحياة الدنيا (وقد جاء الاثبات والحذف في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأفعل التفضيل صله ابدا * تقديرا ولفظا بمن ان جردا

(وأكثر ما تحذف من) مع المفضول (اذا كان افعل خبرا) في الحال أو في الاصل فيشمل خبر المبتدا وخبر

المفضل عليه في المعنى لفظا أو تقديرا والمراد بقولنا أو تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا أحب الى من هذا وفي الشرين هذا خير من هذا وفي التنزيل قال رب السجن أحب الى مما يدعونني اليه وتاويل ذلك هذا أقل بغضا وأقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل أحلى من الخل والصيف أحر من الشتاء فانظر حواشينا (قوله فقاقعها) كذا في نسخ الشارح بالقاف بعد الفاء وهو المناسب لضبطه الآتي والذي في خط المصنف وهو المحفوظ في رواية البيت فواقعها بالواو بعد الفاء (قوله حيث أنث الخ) أي حيث أنث ولم يات بال أو بالاضافة وماذكره الشارح هو مقتضى سياق المصنف وما فعلناه مقتضى قول المغني وانما الوجه استعمال أفعل فعلى بأل أو بالاضافة ولذلك لحن من قال الخ لكن لو أتى بال أو بالاضافة كان يجب ان لا يؤتى بمن (قوله وأجيب عنه الخ) لان المجرد كما في التسهيل يؤول بما لا تاويل فيه ويطابق حينئذ كما في المضاف لمعرفة وأجيب أيضا بان من زائدة وانهما مضافان على حد بين ذراعي وجبهة الاسد وهذا بناء على اجازة زيادتها من مطلقا واختاره ابن مالك وقال ان السماع يشهد له نظما ونثرا ويكفي التخريج على مثل ذلك فاندفع قول المصنف في المغني ان هذا التخريج مردود لان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور (قوله أسود الليل) كذا في النسخ

والذي في العيني أسود العين وانه اسم جبل لا رجل كأنه هم والمعنى انهم لئام أبدا لان الجبل لا يغيب (قوله أحيحة بن الجلاح) هو صحابي رضي الله عنه على ما حرره ابن حجر في الاصابة ردا على ابن عبد البر وقال أحيحة بمهملتين ١٠٣ مصغر والجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام

كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وان زيدا أفضل وظننت زيدا أفضل وأعلمت عمرا زيدا أفضل (ويقل) الحذف (اذا كان) أفعل (حالا كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا * فظل فؤادي في هواك مضللا

فأجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك (أي دنوت أجمل من البدر) وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل (أو) اذا كان أفعل (صفة كقوله) وهو أحيحة بن الجلاح

(تروحي أجدر ان تقيلي) * غدا بجنبي بارد ظليل

فأجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي (أي تروحي وأتي مكانا أجدر من غيره بان تقيلي فيه) غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشي وأجدر بالجيم أي أحق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد بذلك وجنبي تثنية جنب مضاف الى بارد وظليل وهما وصفان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من ومجرورها عليه) أي على أفعل (ان كان المجرور) بمن (استفهاما) لان الاستفهام له صدر الكلام (نحو أنت ممن أفضل) والاصل أنت أفضل ممن فقدم ممن على عامله وهو أفضل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما

وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل النظم بقوله كمثل ممن أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي انه لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا (أو) كان المجرور بمن (مضافا الى الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل) والاصل أنت أفضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على أفضل لان ما أضيف الى ماله الصدر يستحق التصدير وما أحسن قول الامين المحلي في المفتاح

عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا

(وقد تقدم) من مع مجرورها على أفعل (في غير الاستفهام) وهو الاخبار (كقوله) وهو جرير

اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * (فأسماء من تلك الظعينة أملح)

والاصل فأسماء أملح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى * اخبار التقديم نزرا وردا * وذلك لان أفعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية ان يكون) أفعل مقرونا (بأل فيجب له حكمان أحدهما ان يكون مطابقا لموصوفه) في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك أشار الناظم بقوله * وتلو أل طبق * (نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الافضلون) أو الافاضل (والهندات الفضليات أو الفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بأفعل التعجب به لاقترانه بأل ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي فيما ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتأنيث من السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف

وآخره مهملة وقال الفنري في حواشي المطول انه بتشديد اللام وهو بجيب في الصحاح ما يوافق كلام الحافظ ابن حجر والمتبادر من كلام ابن حجر ان أحيحة بياء مخففة فهو فعيل وفي جامع الاصول انه بياء مشددة فهو فعيل و بذلك صرح الفنري (قوله وقال العيني ان الخطاب للفسيل) أي بفتح الفاء وكسر السين المهملة (قوله وادعى ان السوابق الخ) ادعى أيضا ان جماعة من الشراح حتى الافاضل الذين قصدوا الشرح مثل الكشاف وهم وافيه وغيرهم لفظ التروح وظنوا انه لا يستعمل الا بمعنى الرواح وقت العشي (قوله لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط) الحصر ممنوع لانه يمتنع ان يتقدم عليه أيضا ما هو أحد أركان جملته كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا يرد على ما قاله تقديم العامل فيما له الصدر في مسئلة الاضافة نحو غلام أي يوم سفرك لان الصدارة في صورة الاضافة صارت للمضاف واعلم انه قد تعارض في هذه المسئلة أمران تأخير ماله الصدر ان أخر معمول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله ان قدم وابن مالك شرجح التقديم محافظة على تقديم ماله الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذورين (قوله فيجب له حكمان) لا يخفى ان أحد

الحكمين له باعتبار نفسه والثاني باعتبار مابعده وكأن الشارح لم ينبه على ذلك للعلم به مما سبق (قوله ولست بالاكثر) التاء للخطاب زائدة (قوله محذوفا مبدلا الخ) فيه حذف البدل قال الدماميني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه (قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا ماقاله المصنف في المغني في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدنوشري قوله أو متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدنوشري فيه نظر وانما معناه الغالب في الكثرة (قوله أن يكون مضافا) قالوا المضاف لا يضاف الا الى جنس وهنا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لان الخلق من الله بمعنى الايجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان والرحمة من الله ان حملت على الارادة صح المعنى لانه يصير أكثر ارادة من سائر المريدين وان جعلته من مجاز التشبيه وهو ان معاملته تشبه معاملة الراحم صح المعنى أيضا لان ذلك مشترك بينه وبين عباده وان أريد به ايجاد فعل الرحمة كان مشكلا اذ لا موجد الا الله عز وجل وأجاب السيف الآمدي بان معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا مشكل لانه جعل التفاضل في غير ما وقع اللفظ بازائه وهذا يساعد المعتزلة ويصح على مذهبهم لان الفاعلين عندهم كثيرون وأقول الاقرب في الجواب ان أفعل انما يلزم كونه مضافا الى جنسه اذا أضيف الى نكرة أو معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة أما اذا قصد به الزيادة المطلقة أو أول بما لا تفضيل فيه فلا كما نصوا عليه والآيات مما قصد فيه الزيادة المطلقة * (تنبيه) * رأيت بخط المصنف ما نصه مسئلة قول النحاة لا يضاف أفعل الا الى ما هو جزؤه وهذا شرطه أن يكون المضاف اليه هو المفضول فاما اذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف أحسن اخوته وهو ألد الخصام في أحد ١٠٤ التأويلات ولاولى رجل ذكر اه ومما في كون ألد الخصام من باب التفضيل وقوله لاولى رجل ذكر اعلم ان هذا الحديث الشريف فيه سؤالان الاول ما أشير اليه في كلام المصنف هنا وهو انه كيف أضيف أفعل الى ما ليس جزأ منه وجوابه ما عرفت الثاني ان قوله رجل يقتضي أن لا يدخل الطفل الذي ليس برجل لانه لا يقال له في عرف اللغة رجل وأجاب عن هذه الفقهاء في كتاب الفرائض بان المراد بالرجل ما ليس امرأة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا الاطناب وهلا قيل لاولى ذكر

والظرفي كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى اه (و) الحكم (الثاني أن لا يؤتى معه بمن) لان من وأل يتعاقبان) فلا يجتمعان كأل والاضافة (فاما قول) ميمون (الاعشى)

ولست بالاكثر منهم حصا * وانما العزة للكاثر

(فخرج) جمعه بين أل ومن (على زيادة أل) في الاكثر (أو على انها) أي من ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هي (متعلقة باكثر نكرة) حال كونه (محذوفا مبدلا من أكثر المذكور) بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر أكثر منهم أو على ان بمعنى في أي فيهم أو لبيان الجنس أي من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين أفعل وتمييزه للضرورة وحصى تمييز أي عددا والكاثر بمعنى الكثير (الحالة الثالثة أن يكون) أفعل (مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه أمران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد) من أل والاضافة (لاستوائهما في التنكير) ولكونهما على معنى من والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وان يوحدا

(ويلزم في المضاف اليه ان يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل و(الزيدان أفضل رجلين والزيدون

والاظهر أن يقال ان أولى أفعل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب في توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل أولى الميت كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير أولى رجل بالميت أي أقرب رجل لشخص أقرب رجل من الميت ونظيره هو أخوك أخو الرخاء لا أخو الشدة أضيف الاخ الى الرخاء لانه سبب الاخوة فافاد قوله أولى رجل نفي الميراث عن الاولى الذي هو من قبل الام كالخال ونحوه لان الخال أولى الميت يعني من ابن عم العم مثلا لانها ولاية بطن لا ولاية صلب وأفاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن اناث فذكر نعت لاولى ولهذا كانت مخفوضا في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوي السهام لقلت أولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل من يعطى المال لقيل أولى رجل ذكرا بالنصب (قوله فان كانت اضافته الى نكرة) قال في الترشيح واذا عطفت على النكرة المضاف اليها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهؤلاء أعقل نساء وأعقله وأفضل رجال وأعقله بتذكير الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضفت الى معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد وعليه قوله

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

كأنه قال وأحسن من ذكرنا اه وحاصله ان افراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتأويله بالموصول وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه (قوله لاستوائهما في التنكير) قال اللقاني يؤخذ منه ان اضافته للمعرفة تفيده التعريف وان اضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك اه وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في

كلام الشارح (قوله اذا فضلوا) هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو المناسب للمقام وفي بعض الهوامش انه بالصاد المهملة ولا داعي له وانتشر فساده حتى ألحق بالاصل في كثير من النسخ (قوله لا تعم) أي عموما شموليا وانما تعم عموما بدليا وقوله فمن أين جاء العموم أي الشمولي حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا (قوله ان يؤول بما لا تفضيل فيه وقوله بعد وان كان على أصله من افادة المفاضلة) تعبير حسن بين به مراد المصنف وأوما الى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى من لا التي لبيان الجنس لتخالف ضابطها ولا الجارة للمفضول لان افعل لابد أن يكون بعض ١٠٥ ما يضاف اليه والثاني كلا له والمجرور

والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء اذا قصد ثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأة امرأة والهندان أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات أفضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء * فان قلت النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن أين جاء العموم * قلت أجيب عنه بان العموم فيه باعتبار أصله اذ أصل زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه (فاما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا (فا) لجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف و (التقدير أول فريق كافر به) وقال الفراء انما وحد لانه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خفضت بالاضافة فاشبه مائة رجل وقد أجازوا قياسا الاسماء ان يثنى وان يجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة (وان كانت الاضافة الى معرفة) فهو ثلاثة أقسام قسم يقصد به زيادته على ما أضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه (فان أول) افعل بما لا تفضيل فيه) أو قصد به زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) للموصوف به تشبيها بالمعرف بال في الاخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد (كقولهم الناقص والاشج أعدلا بني مروان) فيحتمل أعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه (أي عادلاهم) لانهم لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لان بجبينه أثر شجة من دابة ضربته والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان لم ينو فهو طبق ما به قرن (وان كان) أفعل (على أصله من افادة المفاضلة) على ما أضيف اليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعرف بال (كقوله تعالى) وكذلك جعلنا في كل قرية (أكابر مجرميها) فاكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه أكابر ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها وفي بعض النسخ (هم أراذلنا) ولو لم يطابق لقيل أرذلنا (و) جاز (تركها) أي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من (كقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس) فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقيل أحرصي بالياء (وهذا) الوجه وهو ترك المطابقة (هو الغالب)

بمن لابد أن يكون غيره وتفصيل المقال في حواشينا على الالفية واعلم انه اختلف في نحو الله أكبر والله أعظم فقيل ان أفعل على حقيقته وحذف المفضل عليه أي أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم وقيل أفعل بمعنى فاعل قال المصنف والسر في هذا ان اطلاق الكبير والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطئ أو بطريق الاشتراك اللفظي أو المعنوي فان قلنا بالاشتراك اللفظي امتنع في هذه الاشياء ان تكون للمفاضلة لعدم المشاركة في المعنى وان قلنا بالاشتراك المعنوي جاز والحق الاول فانه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من المعاني وانما الاسم واحد والمعاني مختلفة وأما قولهم في دعائمه أعز وأطول (١٤ تصريح ني) ان أفعل بمعنى فاعل أي عزيزة طويلة فان كان معتمدهم انه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشيء لانه يكون مثل والآخرة خير لمن اتقى فان قالوا دل هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهنا ليس كذلك قلنا قدروه عاما فان قيل لا يستقيم أعز من غيره لعلمنا بان لنا أشياء غيره أعز منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام أعز وأطول من غيره من البيوت لا من غيره مطلقا فان قيل لم يذكر الفرزدق هذا في معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها فلهذا نفينا التفضيل قلنا انه في مقام التمدح والافتخار فيصح ان يقول ان لنا بيتا أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا أعز منها احتقارا لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمله اه ومن خطه نقلت

فى الاستعمال (وابن السراج يوجبه) ويجعل افعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها (فان قدر أكابر مفعولا ثانيا) لجعلنا (ومجرميها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة فى المجرد) من أل والاضافة كما قال أبو حيان والى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله

وما لمعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفة * هذا اذا نويت معنى من

وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل يأتى فى اللغة لنفى المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أى لاخير فى الفريقين اه * (مسئلة) * يتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب وأما الخفض به فيجوز ان كان المخفوض كلا وافعل بعضه وعكسه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز اذا لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقى وأما الرفع به فانه (يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر فى كل لغة نحو زيد أفضل) ففى أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد (و) يرفع (الضمير المنفصل والاسم الظاهر فى لغة قليلة) حكاها سيبويه وأشار اليها الناظم بقوله * ورفعه الظاهر نزر * (كمررت برجل أفضل منه أبوه أو) أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب وأنت على الفاعلية بافضل على معنى فاقه فى الفضل أبوه أو أنت وأكثر العرب يوجب رفع أفضل فى ذلك على انه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر فاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر فى موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد (ذلك) الرفع للظاهر (اذا حل افعل التفضيل (محل الفعل) مع موافقته المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (وذلك اذا) كان افعل صفة لاسم جنس و (سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا) وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الاجنبى (على نفسه باعتبارين مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) فاحسن أفعل تفضيل وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو أجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه فى

(قوله فان قدر) قال اللقانى أى ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة فى أكابر مجرميها وهو مضاف الى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان أكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول ورد الشارح هذا الجواب بان التقدير يلزم منه المطابقة فى المجرد من أل والاضافة وقد تقدم منعها وانما وجب على التقدير المذكور أن يكون مجرميها مفعولا أول لانه معرفة وهو فى الاصل مبتدا وأكابر خبر ولا يجوز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة على ما تقرر فى موضعه (قوله على نحو تعلقها الخ) قال ابن مالك فى شرح التسهيل يقال زيد أرغب فى الخير من عمرو وأجمع للمال من زيد ومحمد أرأف بكم اه واعترض عليه بان أجمع للمال ليس من هذا القبيل بل مما يتعدى الى واحد (قوله ان كان المخفوض كلا الخ) وذلك اذا أضيف الى معرفة وقوله وعكسه كما فى النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا النكرة قال المرادى أفعل التفضيل بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة وبمعنى كل ان أضيف الى نكرة ولهذا يقال أفضل الرجلين وأفضل رجلين الزيدان (قوله فيه تمتنع منه المفعول به) ادعى المصنف فى باب المفعول فيه الاجماع على ذلك ومر ما يتعلق بذلك فى كلام الشارح (قوله والمطلق) فاما قوله أما الملوك فانت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور وكما اذا وقع بعده المفعول به نحو

فما ظفرت نفس امرئ تبتغى المنى
بابذل من يحيى جزيل المواهب *

وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق اعطاؤه حكم فعل التعجب لان معناهما المبالغة (قوله الا ان كان مضافا الى غيره) الاظهر ان يقول أو كان مضافا الى غيره ليوافق ما مر فى باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا فى المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين عين (قوله وأشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر) لا يخفى انه ليس فيه رفعه الضمير البارز فى ثالث ولم يتعرض له أيضا فى التسهيل قال ابن الصائغ فينبغى ان يزيد أو ضميرا منفصلا وأقول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضميرا مستترا (قوله اذا حل محل الفعل) اشارة الى ان علة عمله فى الظاهر فى هذه الصورة حلوله محل الفعل اذا كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وسيأتى انه قيل فى تعليله غير ذلك (قوله اذا كان أفعل صفة) قيل اشتراط ذلك ليتاتى التفصيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفى فيه النفى وأجيب بان أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) كذا اشترطه ابن الناظم ومراده الاحتراز عن السببى بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفضلا على نفسه باعتبارين وحيث أريد بالسببى المحترز عنه ما ذكر لا ينافى اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما للموصوف به تعلق ما

عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها (فانه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان أفعل التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه أبو حيان في ذلك (والاصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بافعل التفضيل (بين ضميرين أولهما للموصوف) بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه (وثانيهما للظاهر) وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا (كما مثلنا) وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت رجلا أحسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ (وقد يحذف الضمير الثاني) العائد الى الكحل فيكون المفعول مقدرا (وتدخل من) الجارة للمفضول (اما على الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثالنا (أو) تدخل (على محله) أي محل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحل وهو زيد (فتحذف مضافا) اذا أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) اذا أدخلت من على ذي المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر (المرفوع بشئ) أصلا وذلك اذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا او ربما أدخلوا من على غير المفضول لفظا (وقالوا ما احد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد) فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول (ثم انهم أضافوا الجميل الى زيد لالابسته اياه في المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد (ومثله) قول النظم

(لن ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق

والاصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول (ثم) انهم أضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبوق بنفي بان مكتنف بضميرين أولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما او يحذف الآخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع عليه فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب

(هذا باب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف (الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب) لفظا وتقديرا أو محلا (خمسة

الزيادة فيما يصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى النقصان وفي الثانية اثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه (قوله من حسن الجميل بزيد) قال اللقاني اعلم ان المفاضلة انما تقع بين عينين او معنيين متماثلين فقولهم من حسن الجميل بزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لان المفاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه بزيد لا بين الجميل باحد وحسنه بزيد وكان الداعي الى تقدير حسن ليتعلق به المجرور ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل أو بتقدير مصدرا فتامله (قوله ولم يمكنهم الخ) ظاهره ان علة رفعه الظاهر عدم الامكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما أجاب عنه ابن الناظم والذي قاله المصنف تبعا لابن مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على الشارح ان ينبه على ذلك هنا أو هنا (قوله في شرح التسهيل) هو في تتمته أيضا (قوله فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب) أجيب بانه قد استقر ان النهي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة *(هذا باب النعت)* (قوله ويرادفه الصفة والوصف)

قال الدنوشري قال ابن اباز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته اه وأقول فيه وإن أقره الدنوشري نظر لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الائمة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال اللقاني جمع الشارح تبعا للناظم بين التوابع معطوفة بالواو اشارة الى ما قال في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بان العطف بالواو نظر لانها لا تدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شيء منها) قال الزرقاني أي من أنواع الاعراب وفي بعض النسخ منه أي من الاعراب اه ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى الامثلة وكذا في منه بتاويل ما ذكر هذا ويجاب عن الاشكال بان المراد يتبع في الاعراب وجودا وعدما وقريب منه أن يقال المراد يتبع في الاعراب ان كان هناك اعراب (قوله ودليل الحصر في الخمسة ان التابع الخ) هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللفظي كما لا يخفى (قوله ولها أبواب) قال الزرقاني أي لكل منها فان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله يبدأ بالنعت الخ) قال الزرقاني وجهه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كلا تابع لانه كالمستقبل وأخر النسق لتخلل الواسطة (قوله وقيل الايضاح الخ) قاله السعد في المطول نقلا عن النحاة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه ان زيدا في قولك جاء زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجائي منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال * فان قلت قد يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات * أجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعبير بالاول في جانب المعارف وبالثاني في جانب النكرات لمجرد التفنن لا الفرق معنوي كالتعبير في الاول برفع والثاني بتقليل فلا يرجع هذا القول للقول الاول (قوله وهذا الحد غير شامل الخ) قال اللقاني انما لم يشمل ذلك لتفسيره التكميل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره بذكر ما هو من تتماته وتكملاته التي هي أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمل ذلك اه وهذا للتفصيل

النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه نحو قام زيد نعم نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أو لا الاول عطف النسق والثاني اما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا الاول البدل والثاني اما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا الاول التوكيد والثاني اما أن يكون بالمشتق أو لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب واذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جارا جوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله

يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل

(فالنعت عند الناظم) المشار اليه بقوله في النظم

فالنعت تابع متم ما سبق * بوسمه أو وسم ما به اعتلق

(هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به) فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراد المكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر) في النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (وهذا الحد) ليس بجامع لانه (غير شامل لانواع النعت فان النعت) قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل (قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو

أحسن من جواب الشارح الآتي (قوله مجاز الخ) قال الدنوشري فيه نظر فليتأمل اهـ ووجه النظر ان دعوى عدم وضع النعت لغير الايضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الاوجه ان يقول وكونه بغيرهما خلاف الاصل أي الغالب *(فصل)* (قوله فلا يجوز تخالفهما في الاعراب) لا يرد على هذا جحر ضب خرب بجر خرب لانه تابع للمنعوت في اعرابه تقديرا على ما حرره الدماميني ولا يرد على عدم جواز التخالف في الاعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثنى من الاخير ما سيأتي في النداء من نحو يا حليما لا يعجل و يا رجلا كريما أقبل لمعين (قوله لان التعريف يقتضي الخ) أورد على ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما الايضاح وأجيب بان النعت والمنعوت واحد بالذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لتغايرهما اذا تأفيما عدا بدل كل من كل بحل هو على أخواته وأيضا البدل على نية تكرار العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله أو المجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من ان النعت اما حقيقي ١٠٩ أو سببي وجعل كل ما يرفع الضمير

للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو للترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين أو للتوكيد نحو) فاذا نفخ في الصور (نفخة واحدة) وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشئ في غير ما وضع له *(فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة) الرفع والنصب والجر (ومن التعريف والتنكير تقول) في التعريف (جاءني زيد الفاضل) برفعهما (ورأيت زيدا الفاضل) بنصبهما (ومررت بزيد الفاضل) بجرهما (و) تقول في التنكير (جاءني رجل فاضل) ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك أشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا (وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له (كجاءتني امرأة كريمة) ورجل كريم (ورجلان كريمان ورجال كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو (جاءتني امرأة كريمة الاب) بالاضافة (أو كريمة أبا) بالتمييز (وجاءني رجلان كريما الاب) بالاضافة (أو كريمان أبا) بالتمييز (وجاءني رجال كرام الاب) بالاضافة (أو كرام أبا) بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته له في أوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة (لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر) اصالة أو تحويلا ويستثنى من ذلك شيآن أحدهما الوصف باسم التفضيل اذا

حقيقيا لان المراد بالحقيقي ما قابل السببي سواء كان الاسناد فيه حقيقيا أو مجازيا كما بينه الشارح بعد (قوله باعتبار حاله في التذكير الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له ان يقول والافراد أيضا (قوله ويستثنى من ذلك شيآن) في الحصر نظر لان مفهوم العدد يقيده في مقام البيان ويبقى أشياء مستثناة كما بيناه في حواشي الالفية ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل قال ابن الحاجب في أمالي القرآن أنت فيها بالخيار ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الافاضل والفضليات والفضل والفضلى فالافاضل على لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجراء له مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء أخر نعتا للايام يعني في قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال أخر لم يجز حتى يقول أو أخر أو آخرون لانه ممن يعقل اهـ ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى أموالكم التي جعل الله في قراءة الجمهور وقراءة اللواتي شذوذا من معاملته معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجمهور قول ابن الحاجب في الشافية التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست باعراب واندفع بما قاله استشكال الدماميني بعدم تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال جمع حال والتي للواحدة ولم يستحضر الدماميني هذه الآية على قراءة الجمهور والاستشهاد بها ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال واذا عرفت هذا عرفت حسن قولي وان كان فيه حشو لكنه سكر جمع المذكر مما ليس يعقل في * نعوته في اللسان الخالص العربي

يجوز صاح وجوه كلها سمعت * وكل وجه له ميل الى سبب فان نظرت الى لفظ جمعت اذن * جمع المذكر يا ذا الفضل والادب
والجماعة ان راعيت جئت به * كما يجي مع الانثى بلا عجب فبالتي نعتت أموالكم وأتت * معدودة بعد أيام ولم يعب
وان تعامله كالجمع المؤنث لم * يخفاك ما حكمه ان كنت غير غبي فاجمع على فعليات ان أردت وان * ترد على فعل يا عالي الرتب
ومن هنا فعل المعدول جي به * ١١٠ نعتا للفظة أيام بلا ريب وجمع معدوده بالتاجي به * نعتا لما وارد في أشرف الكتب

استعمل بمن أو أضيف الى نكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل من زيد وبامرأتين أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذلك مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين وبرجال أفضل شخوص الى آخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل (وان رفع) الوصف الاسم (الظاهر أو) رفع (الضمير البارز أعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع (تقول) في الوصف اذا رفع الظاهر (مررت برجل قائمة أمه) بتأنيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا (أو بامرأة قائم أبوها) بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا (كما تقول) في الفعل (قامت أمه) في المثال الاول (وقام أبوها) في المثال الثاني (و) تقول (مررت برجلين قائم أبواهما) بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى (كما تقول) في الفعل (قام أبواهما) بافراد الفعل (ومن قال) من العرب كطيئ وازدشنوأة (قاما أبواهما) بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر (قال) في الوصف اذا أسند الى المثنى الظاهر (قائمين أبواهما) بتثنية الوصف (وتقول) في جمع التذكير (مررت برجال قائم آباؤهم) بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا (كما تقول) في الفعل (قام آباؤهم) بافراد الفعل عن علامة الجمع (ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهم (قاموا آباؤهم) بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في أكلوني البراغيث (قال) في الوصف اذا أسند الى الجمع الظاهر (قائمين آباؤهم) بجمع الوصف جمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى (جمع التكسير) في الوصف (أفصح من الافراد كقيام آباؤهم) وقال الابدي والشلوبين وطائفة افراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد أفصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امرأة ضاربته هي وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما كما تقول ضربهما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهم ومن قال ضربوهم قال ضاربوهم وجمع التكسير كضواربهم أفصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول النظم

وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل

*(فصل والاشياء التي ينعت بها أربعة) * كما في النظم (أحدها المشتق) وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر (والمراد به) هنا

والحال كالنعت والاخبار مثلهما فاحفظ ولا تعتمد يا ذا على الكتب
(قوله ولكنهم خالفوا الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على اطلاق قول الناظم كالفعل المقتضي لانه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك مع ان جمع التكسير أفصح من الافراد (قوله اذا كان الاسم المرفوع بالوصف الخ) قال الزرقاني وسواء كان الموصوف جمعا أو مفردا نحو رجل قعود غلمانه وقاعدين (قوله وفصل آخرون) قال الزرقاني ظاهر هذا القول المفصل ان القول الاول يرى ان جمع التكسير حيث رفع الوصف جمعا أفصح سواء كان الموصوف جمعا أو مفردا وهو ظاهر فان المراعي المرفوع (قوله وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز) قولك مررت بامرأة ما قائم الا هي لان الضمير مرفوع بقائم والنعت غير سببي لانه مسند في الحقيقة الى المحذوف قبل الافتا ل (قوله ضاربته هي) قال الزرقاني ضاربته بالرفع صفة (ما) للمضاف وهو ليس له اذ الضارب هو المرأة فهو وصف جرى على غير من هو له ولذلك وجب ابراز الضمير وابرازه هنا واجب باتفاق البصريين والكوفيين اذ لولم يبرز لحصل الالتباس لان الوصف ظاهر في كونه للمضاف اليه مع ان الفرض كونه للمضاف فان قلت الرفع ينفي الالتباس كالنصب فالجواب انه لا شك في حصوله حالة الجر فحمل بقية الاحوال عليه أو يقال قد يغفل عن الحركة * (فصل) * (قوله للدلالة على معنى منسوب الى المصدر) قال الزرقاني فالفعل مثلا مدلوله الحدث والزمان فجزء مدلوله منسوب للمصدر لكونه بمعناه

(مادل على حدث وصاحبه) ممن قام به الفعل أووقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضراب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبنى من فعل الفاعل نحو (أفضل) ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبنى من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا (الثانى) مما ينعت به (الجامد المشبه للمشتق فى المعنى) واليه أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق (كاسم الاشارة) غير المكانية (وذى بمعنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهى المنبه عليها فى النظم بقوله كذا وذى والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف (تقول مررت بزيد هذا و) ذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت (برجل ذى مال و) أسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت (برجل دمشقى) وبالرجل الدمشقى بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق (لان) لفظة هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذى مال معناها (صاحب مال و) لفظة دمشقى معناها (منسوب الى دمشق) فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما أشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وعلى ذى الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار وتامر وتمرى مما هو منسوب الى التمر فيهن وأما أسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات (الثالث) مما ينعت به (الجملة) واليه أشار الناظم بقوله * ونعتوا بجملة منكرا * (وللنعت بها ثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو أن يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله) فجملة ترجعون فى موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفى (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعرف بال الجنسية كقوله) وهو رجل من بنى سلول

(ولقد أمر على اللئيم يسبنى) * فاعف ثم أقول لا يعنينى

فجملة يسبنى فى موضع جر نعت للئيم وهو الدنىء الاصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك فى شرح التسهيل وقال أبو حيان فى الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك اه ويجوز أن تكون الجملة حالا

(قوله ممن قام به الفعل) قال الزرقانى أى اتصف به أووقع منه فالقيام تارة يطلق فى مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة يطلق فى مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على ان المراد يدفع الايراد اذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ اذ لا يحصل الوسم اسم المصدر والزمان والمكان والآلات وبهذا يندفع قول اللقانى ويرد هذا الجواب بان المراد لا يدفع الايراد فالجواب ما نقل عن الناظم من انه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه وحينئذ فالمشتق له اطلاقان اه وظاهره وان الاطلاق الثانى حقيقى وفيه نظر والظاهر انه مجازى من اطلاق العام وارادة الخاص وحينئذ فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف (قوله الثانى الجامد) قال اللقانى تلخيص القول أن يقال المنعوت به اما مفرد أو جملة والمفرد اما مشتق أو شبهه وشبه المشتق اما مطرد جار مجرى المشتق أبدا كذى بمعنى صاحب أو فى حال دون حال كأسماء الاشارة غير ١١١ المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوأة بهمزة وصل وأما غير مطرد كالمصدر والعدد (قوله وأسماء النسب) قال فى التسهيل المقصود وخرج به غيره كما قال ابن عقيل فى شرحه قرى ونحوه من الاسماء المنسوبة فى الاصل وغلبت على أجناس لا تعرض فيها النسب (قوله بفتح الميم) يجوز الكسر أيضا (قوله ويقاس على هذه الامثلة الخ) قال الزرقانى معنى القياس هنا الحمل اذ المشابهة منفية فى بعضها (قوله جميع الموصولات) لا يخفى ان من جملة الموصولات ذو الطائية وهى قد ألحقت بذى الصاحبية للمناسبة اللفظية فالاولى جعل باقى الموصولات مثلها (قوله من وما) عبارة التسهيل وسائر الموصولات المبدوأة بهمزة وصل اه فخرج ما ليس مبدوأ بهمزة كمن أو مبدوأ بهمزة قطع كأى (قوله وفروعها) قال الزرقانى الفروع ذوا وذوى وذوو وذى بالياء وذات وذاتا وذوات (قوله وهو المعرف بال الجنسية) فى هامش نسخة الدنوشرى بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمى رحمه الله ما نصه أى الذى أشير به الى فرد غير معين أخذا من قولهم ان معناه نكرة بذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبى حيان وغيره فليتأمل (قوله ولقد أمر على الخ) قيل ان المراد بضمير غير المتكلم فى أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لانه المناسب لكون المراد باللئيم الجنس ولم يذكر أئمة المعانى ذلك الا فى ضمير المخاطب نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله والخل كالماء يبدى لى ضمائره * من الصفاء ويخفيها مع الكدر فالضمير فى لى ليس المراد به معينا كما ان الخل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم فتدبر (قوله ويجوز أن تكون الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لان الوصفية تحتمل ما هو المقصود وهو أن هذا وصف دأبه وديدنه مراو لم يمر ويحتمل غيره وهو ان هذا

الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لان معناها انه يمر حال السب وهو يعرض عنه
تكرما فلا ينبغي العدول عنه لانه يغني عن الاعتذار عن الوصف بالجملة واعترض بان الحالية لا تفيد ان الوصف المذكور دأبه بجعلها
وأجيب لا مؤكدة لان كونه لئيما يفيد دوام سبه لا تقييده بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) في نسخة الدنوشري بخط
كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني فان جملة جلا صفة لمحذوف أي
رجل جلا الامور اه وكتب عليه شيخنا الغنيمي رحمه الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما يطرد الحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به
الجلال السيوطي وغيره (قوله أن تكون مشتملة على ضمير) قال اللقاني اختلف هل تغني أل عن الضمير وأجاز ذلك الناظم كما في قوله
كأن حفيف النبل من فوق عجسها ١١٢ * عوازب نحل أخطأ الغار مطنف أي غارها اه وقال المرادي أفهم قوله ما أعطيته خبرا
انها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذا لم يقل ما أعطيته حالا ولا يرد عليه كما توهم بعضهم جواز اقترانها بواو اللصوق لان تلك ليست رابطة بل الرابط الضمير الذي في الجملة نحو وما أهلكنا قرية الا ولها كتاب معلوم (قوله أو مقدر) قال الدنوشري قال المرادي ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل ان الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر اه وكتب شيخنا الغنيمي بعده قلت وينظر بقية الجمل التي تحتاج الى رابط (قوله اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان) قال الزرقاني خرج باسم الزمان نحو
رأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان ومحل الخلاف في اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف التي
بجملة غير الجملة المشتملة على الرابط أما اذا وصف فلا يجوز الحذف وذلك نحو قولك لا تكره يوما تسوءك فيه راحتك فان الظرف وصف
بجملة تسوءك المشتملة على الضمير المستتر ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حينئذ (قوله أو مجرور) قال الزرقاني
يشترط ان يكون متعينا كما في المثال المذكور بخلاف مررت في شهر صمت منه فلا يحذف لاحتمال صمته (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله
وامنع الخ) قال الدنوشري عبارة الناظم لا تشمل الانشائية فصنيع الموضح أوضح وأحسن اه ووجه ذلك ان الناظم عبر بالطلب وهو
لا يشمل الانشاء بخلاف العكس لان الطلب قسم من الانشاء وقد يقال استعمل الناظم الطلب في لازمه وهو الانشاء الا أن ذلك لا يثبت
ان عبارة الموضح ليست أحسن (قوله جاؤا بمذق الخ) قال المصنف في التذكرة وما أدري ما الذي دل النحاة على ان هذا وصف ويمكن ان

نظرا الى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور
بمن أو في كما سيأتي (وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ
به كما تقدم) في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله (أو مقدر) اما مرفوع كقوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

أي هو عار ومنصوب كقوله * وما شيء حميت بمستباح * أي حميته أو مجرور بفي اذا كان المنعوت
بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيأ أي لا تجزي فيه) وهل حذف
الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول
عن سيبويه والثاني عن الاخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مبارك
أي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم أي منه (و) الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (خبرية أي محتملة
للصدق والكذب) واليه أشار الناظم بقوله * فأعطيت ما أعطيته خبرا * (فلا يجوز) النعت بالجملة
الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل أضربه ولا) مررت (بعبد بعتكه قاصد الانشاء البيع) لا الاخبار
بذلك لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك أشار الناظم
بقوله * وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * (فان جاء) من لسان العرب (ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار
القول) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان أتت فالقول أضمر تصب * لان القول كثر اضماره في
الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل يذكر ان قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا
بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب

حتى اذا جن الظلام واختلط * (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط)

فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب نعت لمذق فوجب تأويلها على ان الصفة قول محذوف
وجملة الاستفهام معمول الصفة (أي جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط
وقال ابن عمرون الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت
كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها
مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب فتأولوه بمقول عند رؤيته (هذا
الكلام) فمقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لها اه والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر
قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا المذوق مبالغة والمعنى جاؤا بلبن سمار فيه لون الورقة

يكون مستأنفا وكأن قائلا قال ما صفته فقال هل رأيت الذئب قط أي هو مثله (قوله والسمار اللبن الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم (قوله بشروط أحدها الخ) هذا أحسن وأعم من قول اللقاني أورد على اطلاق المصدر المبدوء بميم زائدة كمزار ومسرف فانه لا ينعت به اه وقال الزرقاني اذا كان مقصورا على السماع كان المنتفي منه الشروط غير مسموع ففائدة هذه الشروط فالجواب ان فائدتها ضبط ما سمع (قوله ان لا يؤنث) يخرج فعلة للمرة وفعلة للهيئة وقوله ولا يثنى الخ يخرج ما اذا قصد به النوع فيثنى ويجمع (قوله أو بزنة مصدر ثلاثي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر ثلاثي كفطر وانظر هذا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهره ان الناظم أشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفى فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر اه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتي بفطر وبينبه عليه ويأتي ما فيه (قوله والرابع اسم مصدر) قال الدنوشري مثل به اشارة الى أن المراد بالمصدر ما يشمله اما تغليبا أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدنوشري قد خالف الفريقان هنا ما قالاه في باب الحال في قولك جاء زيد ركضا فان البصريين صرحوا هناك بان المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا نبه عليه المصنف في الحواشي ١١٣ وقال الشهاب القاسمي يمكن ان يكون ماذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلا تنافي (قوله والاخير) فيه اشارة الى أن ما أوهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه انما يأتي على القول الاول فقط غير مراد وهذا نبه عليه الحفيد

* (فصل) *

(قوله واذا تعددت النعوت الخ) المنعوت والنعت اما ان يتعددا أو ينفردا أو يختلفا وعلى كل فالنعت حكمان الاول الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور اذا تعدد المنعوت والنعت لانه اذا كان

التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد (الرابع) مما ينعت به (المصدر) سماعا بشروط أحدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتذكيرا

(قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وفطر) بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقية والرابع اسم مصدر فان فعله أفطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (ومرضي) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومفطر) اسم فاعل أفطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل * (فصل * واذا تعددت النعوت) فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما ان يكون المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف

المنعوت واحدا وبهذا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما اذا تعدد المنعوت حيث قال ونعت غير واحد وان مراد المصنف ذلك والشارح خلط أحد الحكمين بالآخر كما تعرفه ومراد الناظم بغير واحد ما دل على متعدد بتثنية أو جمع أو تفريق مع عطف أو غيره ويرد على منطوقه مسئلة وهي اذا فرق المنعوت واختلف نعته وانه لا يجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه وعلى مفهومه مسئلة وهي اذا فرق المنعوت واختلف تعريفا وتنكيرا واتحد نعته الا أن يقال كلامه مفروض بما اذا لم يمنع من التبعية مانع وأما اذا فرق المنعوت واختلف اعرابه فلا يرد لان صريح كلام الشارح الآتي في مسئلة الاتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق اذ لا مقتضى لذلك وان وجب القطع للمانع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتي الكلام عليها) الذي يأتي انما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لان مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لا يكون الا مختلفا وحكمه التفريق بعطف أو غيره نحو جاء زيد العالم الفاضل أو والفاضل (قوله ان يكون المنعوت مثنى أو جمعا) قال الزرقاني أراد بالمثنى الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فان المثنى والمجموع في الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأتيان فيه) لاختلاف المعنى

مقامهما واما التعدد عامل المنعوت (فان) كان المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق و (اتحد معنى النعت) ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه) بالعطف (نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق أو معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها (وجب التفريق فيها بالعطف) لانه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعت غير واحد اذا اختلف * فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف

(كقوله

بكيت وما بكا رجل حزين * على ربعين مسلوب وبال)

فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من آثاره وبكا مقصور (وكقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي يأتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يتأتى فيه التفريق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادي وان قدرته بدلا أو بيانا جاز وقد أجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي (واذا تعددت النعوت) مع تفريق المنعوت (فان كان) العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وان

(قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المضمر ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفريق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذي هو الضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفرقا وليس مفهومه قوله الآتي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفريق المنعوت لان تلك مسئلة غير هذه لانها في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه وتفريقه وان كانا قد يجتمعان وكلام الشارح يوهم اتحادهما خصوصا قوله في التوطئة لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهي على ضربين الخ واعلم انه اذا كان المنعوت مفرقا جاز تفريق النعت المختلف نحو جاء زيد وعمرو الكريم والبخيل ويتعين الاول للثاني كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقاني زاده الشارح اشارة الى ان كلامه هنا شامل لصورة الاختلاف في اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف في المعنى والجواب عن المصنف ان التثنية والجمع لما لم يتأتيا الا مع اختلاف اللفظين أو الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتأتى بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب التذكير ١١٤ والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا اه فتغليب التذكير والعقل عند الشمول مررت برجل وامرأة صالحين وبزيد وهند الصالحين واشتريت عبدا وفرسا مختارين وتغليبهما عند التفصيل مررت باثنين صالح وصالح ويجوز صالح وصالحة وباثنين ذي عذار وذي عذرة ويجوز ذي عذار وذات عذرة وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ويجوز سابقين وسابقات (قوله لان نعت الخ) علله عبد القاهر بان اسم الاشارة شديد الاحتياج الى صفته فلم يجز فيها التفريق (قوله وان قدرته بدلا أو بيانا) فيه نظر لان عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقع في المشتق الا بضعف (قوله واذا تعددت النعوت) قيل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر تعدد النعوت ان يقول كان هنا واذا تعدد المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقاني كما يأتي ورأيتها في نسخة عليها خط المصنف لكن قد علمت مما سلف ان هذه مسئلة غير تلك لانها في الاتباع والقطع لا الجمع والتفريق وعلمت ان الشارح خلط وان المصنف لم يتمم أقسام المسئلة الاولى ولم يشرح منطوق النظم ومفهومه على ما ينبغي وقد أشرنا لذلك كله فيما مر (قوله فان كان العامل فيها) أي النعوت وذلك اذا كان العامل في المنعوتات واحدا لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في المنعوتات واحدا كونه كذلك في النعوت وانما أرجعنا الضمير للنعوت واحتجنا لهذه العناية لانها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه أي المنعوت المتقدم ذكره بلفظ المفرد وقول الدنوشري قوله فيها الضمير المجرور راجع الى المنعوتات فليتأمل اه لا يخفى ما فيه (قوله فالاتباع) قال الدنوشري كان ينبغي ان يقول أو القطع في أماكنه كما قال المرادي اه وقال الزرقاني قوله فالاتباع أي جائز قال ابن عقيل في شرح التسهيل واذا كان العامل واحدا وكذا العمل فالاتباع والقطع جائزان نحو جاء زيد وعمرو العاقلان (قوله واختلفت نسبة العامل اليهما) الانسب بسياق الكلام اليها وذلك لقوله أولا فان كان العامل فيها ولكنه ثنى مراعاة للمثال فان فيه النعت مثنى لكون المنعوت مثنى لكنه مفرق

(قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقاني المتبادر منه ان العامل متعدد كما حمله عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد ايضا قاله شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبارة اللقاني قوله واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضح لاتحاد العامل ولا التعدد وهو صنيع بديع لان قوله فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكر وللعامل الواحد كقام زيد وعمرو العاقلان وقوله وان اختلفا فيهما أو في أحدهما يؤخذ منه ان اختلاف عمل العامل الواحد في معموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبته اليهما كضرب زيد عمرا أو اتحدت كخاصم زيد عمرا وكل ذلك منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) قضيته ان الاتحاد في أحدهما شرط كالاتحاد في المعنى والعمل فلابد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل واما اللفظ واما الجنس والاتحاد في الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكر مثالين

كان العامل متعددا أو (اتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جاز الاتباع مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا) بعيني (وأبصرت خالدا الشاعرين) وسقت النفع الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع أو تأكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع (وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين) كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان (أو خبرى مبتدأين) كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان أخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك أحببت زيدا وودت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا اهـ وجزم به في النظم فقال

ونعت معمولى وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استثنا

(وان اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين) أو اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا العاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو) اختلف (العمل فقط كهذا مؤلم زيد) بالجر (وموجع عمرا) بالنصب (الشاعران وجب القطع) عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح أما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين أربع احداها أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو الصورة الثانية أن يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما الثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثاني فيها دون الاول والفراء بعكس ذلك الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة أجاز قوم فيها

وأوفى قوله أو جنسه مانعة خلو أعني يمتنع الخلو عن الاتحاد في أحد هذين فلا ينافي اجتماعهما اذ الاتحاد في اللفظ أو الجنس قد يجتمعان وما أفاده كلامه من اشتراط الاتحاد اما في الجنس أو اللفظ يخالفه اطلاق الشارحين للنظم وكلام الشارح في الحاصل الآتي يقتضى ان الجمهور لم يعتبروا الاتحاد في الجنس فكان الانسب ان يقول هنا وجنسه سواء اتحد اللفظ أولا (قوله ومثال ما اتحد الخ) لا يخفى ان قوله ومثال لا يليق بمزج الكلام لقول المصنف كجاء بكاف التمثيل (قوله كجاء زيد وأتى عمرو الخ) قال اللقاني مثال المجرور ومررت بزيد وجزت على عمرو الكريمين

مثل به ابن عقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقاني قصد الشارح بذكر اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه أن العاملين في الاول متفقان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقاني احتراز عما لو توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كاضافة المصدر الى فاعله ومفعوله تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرأيت زيدا ومررت بعمرو) قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى ان الرؤية غير المرور فانها قد تحصل من غيره ووجه اختلافهما في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه (قوله كمررت بزيد ولقيت عمرا) قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين فواحد لان المرور هو اللقي (قوله ان يختلف المعنى فقط) قال الزرقاني أي ان يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة أن يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان أن يتحد اللفظ أولا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا اهـ ذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلف كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه

(فصل) اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه مالم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم الذكر نحو جاء الجماء الغفير أو جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها (واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها) كلها (وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أي بين القطع والاتباع (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع (وذلك كقول خرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية أخت طرفة بن العبد لأمه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه

(لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر)

فقومي فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهي أي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود * فان قلت كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا * أجيب بان العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولهم في ذلك غرضان أحدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكأنهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز أن يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على أعدائهم وآفة لابلهم لانهم كانوا ينحرونها للاضيافهم والنزول في الحرب على ضربين أحدهما في أول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل أرادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر (و) المقصود من البيت انه (يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع باضمار) مبتدا تقديره (هم و) يجوز (نصبهما) على القطع أيضا (باضمار) فعل تقديره (أمدح أو أذكر و) يجوز (رفع الاول) وهو النازلون على الاتباع لقومي أو على القطع باضمارهم (و) يجوز (نصب الثاني) وهو الطيبون على القطع باضمار أمدح أو أذكر (على ما ذكرنا و) يجوز (عكسه) وهو نصب الاول ورفع الثاني (على القطع فيهما) لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه أو لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان

(فصل)

(قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقاني قال المصنف في شرح القطر اما الاول فمشهور واما الثاني فنص عليه س في كتابه فقال وقد يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب أو الرفع اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وان كنت لم تعرفهم اهـ واعلم انه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوما ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة اذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختيارا كالنعت الاول عند التكرار (قوله مالم يكن لمجرد الخ) بقي صورتان ذكرهما المنكت اذا كان خاصا بمن جرى عليه واذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقاني ان قوله مالم يكن لمجرد التوكيد ظاهره ان هذا القيد بالنسبة لما اذا تتكرر النعوت فقط مع انه معتبر ولو اتحدت النعوت أو تكرر لذلك قيد الشيخ اللقاني كلام المصنف الآتي بهذا القيد (قوله أو جاريا على مشار اليه) قال الدنوشري لو قال على مشار به لكان حسنا كما هي عبارة المرادي (قوله فان تعين مسماه) خالف ترتيب الناظم لان مفهوم تعيين مسمى المنعوت وجودي مقدم على عدمه

(قوله اذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة الخ) قال اللقاني فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشاركه في اسمه ووصفيه الاولين أي التجارة والفقه فهل يكون من هذا القبيل قلت أما قبل التكلم فالمتكلم به ان يأتي بالاخير أولا للتوضيح ثم في الباقين الاوجه الثلاثة وأما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع لان الموصوف وان تعين بالاخير فقط

لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله * واقطع أو اتبع ان يكن * معينا بدونها (وان لم يعرف) مسمى المنعوت (الا بمجموعها وجب اتباعها كلها) للمنعوت (لتنزيلها منه منزلة الشئ الواحد) واليه أشار الناظم بقوله

وان نعوت كثرت وقد تلت * مفتقر الذكرهن اتبعت

(وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشاركه في اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد (أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب) فلا يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الاوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول النظم * أو بعضها اقطع معلنا (واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع) لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص (وجاز في الباقي) من نعوته (القطع) عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أو لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول (كقوله) وهو أبو أمية الهذلي يصف صائدا

(ويأوي الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالي)

فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهملة وفي آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالي جمع سعلاة وهي أخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع الا في الشعر (وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدا محذوف أو مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا) ان رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) ان نصبت النعت وقدرت المدح أمدح وفي الذم أذم وفي الترحم أرحم وعلى ذلك يحمل قول النظم

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(كقولهم) في المدح (الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو) فهو مبتدا والحميد خبره (وقوله تعالى) في الذم (وامرأته حمالة الحطب بالنصب) لحمالة (باضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اه ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو أظهروا العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثلا لخل معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وان كان) النعت المقطوع (لغير ذلك) أي لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أي ذكر العامل وهو المبتدا أو الفعل (تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة) فالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولك ان) تظهر كلا من المبتدا والفعل و(تقول هو التاجر وأعني التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعني

الا انه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من انه يمتنع تقديم المقطوع على المتبوع (قوله واذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمي هل مثل النكرة المعرف بال الجنسية لانه نكرة في المعنى فيه نظر فليحرر (قوله والمراضيع جمع مرضع) قال الزرقاني قال العيني في شرح الشواهد الكبرى والمراضيع أصله المراضع بدون الياء لانه جمع مرضع فالمد لاشباع الكسرة ويحتمل ان يكون جمع مرضاع والمدة قياسية كمصابيح جمع مصباح (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) قال الزرقاني عبر بقوله يحمل لان ظاهره شمول ما يأتي مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد (قوله وجملة النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرنت بالواو أو لا قال الرضي والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته أو رفعته اه وجوز بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعد في حواشي الكشاف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما قصد به من مدح أو ذم أو ترحم قلت ان في الافتنان لمخالفة الاعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدا فانه أدل دليل على الاهتمام (قوله من تعني أو من هو) قال الزرقاني في بعض النسخ

من هو) أو تعني من وهذه أحسن من الاولى *(فصل)* (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع أنه قد يجب تقول جاء الفارس أي الرجل الراكب الفرس ولا تقول جاء الرجل الفارس وتقول جاء الصاحب أي الرجل الصاحب ولا تقول جاء الرجل المصاحب (قوله اما باختصاص الخ) قال الدنوشري هذا بيان لما يحصل به العلم الا كون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدماميني اشتراط العلم على الاطلاق غير حسن فانه قد يراد الابهام نحو رأيت طويلا أي شيأ طويلا اه وحيث كان قوله اما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف ان علم لئلا يتوهم من ذكره بعد الصلاح لمباشرة انه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو والاماء ولو باردا أو اختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا (قوله كمررت برجل راكب صاهلا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعا (قوله أي نبأ الخ) قال الدنوشري هذا الكلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فالمتعين كون الفاعل ضميرا راجعا الى النبا المعلوم من السياق وقوله من نبا المرسلين حال منه اه وكتب ١١٨ شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف على كلام المعربين للآية على ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتامل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه وأجاب عنه بان الممنوع هو حذف الفاعل من غير شئ يقوم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتامل اه ولعله انما أمر بالتامل لان في كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع اه ما كتبه شيخنا الغنيمي ومراده بشيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب الدنوشري بعده ثم رأيت في بعض شروح ألفية ابن معطي ما نصه وذهب الاخفش ووافقه ابن مالك الى أن من تزاد مطلقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بظواهر من القرآن والحديث عنها وكلام العرب وأنا أسوق اليك شبههم والانفصال عند أشبهه فمن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين قيل من فيه زائدة في الفاعل أي ولقد جاءك نبا المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أي ولقد جاءك هذا النبا من نبا المرسلين والجار والمجرور في موضع الحال أي كائنا من نبا المرسلين والمعنى ناس بما جرى للرسل قبلك فهذا النبا الذي جاءك هو من نبئهم فمن فيه للتبعيض وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لي في بعض الافاضل عن العلامة الرضي عنه في باب حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبا المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اه وقد قدم أيضا الكلام لمحل ذلك في باب حروف الجر (قوله وكان النعت جملة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفردا فيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى في حل المتن هنا فقد أصلح خلله لان ظاهر صنعه ان ضمير كان المقدرة في الكلام مع العاطف عائد على النعت لان قوله أو بعض اسم يقابل اما صالحا وقد أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت مرفوعا) افهم ان شرط هذه المسئلة ان يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره فيما رأيت لاشتراط ذلك (قوله وانما قدر متأخرا الخ) قال

(فصل ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما) مفردا (صالحا لمباشرة العامل) اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا أي فرسا صاهلا أو بمصاحبة ما يعينه (نحو وألنا له الحديد (أن اعمل سابغات أي) اعمل (دروعا سابغات) فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبا المرسلين أي نبأ من المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان (بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في فالاول كقولهم منا ظعن) أي سافر (ومنا أقام) فظعن وأقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء (أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا أي الذي ظعن والذي أقام وما قدره البصريون أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثاني) كقولهم ما في الناس الا شكر او كفر أي الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس و(كقوله) وهو أبو الاسود الجمالي يصف امرأة

(لو قلت ما في قومها لم تيثم * يفضلها في حسب ومنسم)

ففيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير و(أصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم) في مقالتك (فحذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة (من تاثم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف (وقدم جواب لو) وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) في قومها الذي هو (الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف) وانما قدر متأخرا لان النكرة المخبر

الدنوشري فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة اه وقال الزرقاني ان كلام الشارح سهو منه فان المسوغ للابتداء بالنكرة موجود وهو تقدم النفي وكذا الوصف وانما قدم متأخرا لئلا يلزم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهي جملة الجواب اه وما ذكره من ان الشارح أشار للمسوغ للابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه أن وجوب تقديم الجر لئلا يلتبس بالصفة ويؤيده أن التحقيق ان التقديم لا دخل له في التسويغ كما تقدم لكن يرد أن محل ذلك ما لم توصف النكرة والاجاز تأخير الخبر نحو وأجل مسمى عنده وقد وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناظم بقوله تعالى وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف ان كانت الصفة الا ليؤمنن فهي مقرونة بالا وعنده أنها لا تعرض بين الصفة والموصوف وأيضا لجواب القسم لا محل له فان قال الجواب مع القسم قلنا الانشاء لا يكون صفة وان كانت من أهل والتقدير ما احد من أهل فلم يوجد الشرط اذ لا شئ مقدم (قوله لم يحذف الا في الضرورة) قياس ما مر فيما لم يصلح لمباشرة العامل أن يقول امتنع حذفه غالبا ويجعل البيت من غير الغالب اذ الاصل عدم الضرورة (قوله أرمى البشر) قال الزرقاني أفعل تفضيل والجار والمجرور خبر (قوله كان ويجوز حذف النعت) بقي انه يجوز حذف المنعوت والنعت معا كقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى أي حياة نافعة وقد يحذفان اذا قام مقام النعت معموله كما قالوا في ما هي بنعم الولد كانهم لم يتعرضوا لهذا هنا لان النعت كانه لم يحذف لقيام معموله مقامه وفي شرح القطر ان المعمول قام مقامهما وعليه فكأنهما لم يحذفا فليتأمل (قوله كقوله تعالى يأخذ كل سفينة) قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله المجاهدين باموالهم وأنفسهم على القاعدين أي أولي الضرر درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أي غير أولي الضرر أجرا عظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقيل وصدروا بان المراد بالقاعدين فيهما هو المقيد بالصفة المتقدمة أي غير أولي الضرر وجمع بين التفضيل أولا بدرجة وثانيا بدرجات باوجه انظرها في الكشاف والبيضاوي (قوله واعترض بان عدم الاعطاء الخ) قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضي انه أعطى شيأ حتى يكون قرينة على ان المراد لم أعط شيأ طائلا كما زعمه ويجاب بان مراد صاحب المغني بان عدم المنع المراد به انه أعطى شيأ قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء مطلقا فتأمله (قوله أتجعل الخ) هذه الابيات رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وينظر معنى قوله بين عيينة والاقرع والذي تقتضيه

عنها بظرف أو جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك أي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما تريد أي الا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا الا على أهبة أو ما فينا الا على أهبة أي الا رجل على أهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في لم يحذف الا في الضرورة كقوله

* يرمي بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل كان (ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا) فحذف النعت وبقي المنعوت (أي كل سفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس

وقد كنت في الحرب ذا تدرا * (فلم أعط شيأ ولم امنع)

فحذف النعت وأبقى المنعوت (أي شيأ طائلا) والذي أحوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه أعطى شيأ بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله في المغني بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة أعطاه اباعر فسخطها وقال

أتجعل نهبي ونهب العبيـ * ـد بين عيينة والاقرع
وقد كنت في الحرب ذا تدرا * فلم اعط شيأ ولم امنع
وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهم * ومن تضع اليوم لا يرفع

فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه وعيينة عيينة بن حصن والاقرع بن حابس والتدرأ بضم التاء الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرقش الاكبر

ورب أسيلة الخدين بكر * (مهفهفة لها فرع وجيد)

فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أي فرع فاحم وجيد طويل) بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثبات انهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر

القصة از يقول دون ومنع صرف مرداس في قوله يفوقان مرداس والظاهر مرداسا الضرورة (قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أي المختلفة المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدي الى عطف الشيء على نفسه ولا فرق في المتفقة بين أن تكون متبعة أو مقطوعة وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدي ما يدل على الوجوب في الجمل نحو مررت برجل يحفظ القرآن و يعرف الفقه و يتقي الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) ما لم يكن نعت غير واحد و يختلف فلا يعطف الا بالواو كما مر * (هذا باب التوكيد) * (قوله لرفع المجاز) قال اللقاني أي لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعد ارتفع احتمال المجاز وقال الزرقاني اذا قيل جاءني القوم ثلاثتهم لو جاؤني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وان رفع فهو توكيد قاله الرضي ثم قال ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة اهـ ووجه ذلك أن التاكيد لرفع الاحتمال ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التاكيد مفيد المعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اهـ وانظر هل يرد التوكيد بذلك على قول المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الالفاظ الآتية انه يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من حذف المضاف وأيضا اذا كان ما هنا على حذف المضاف فلا تجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف حذف توسعا فالوجه ان التجوز في الذات استعمالها في غير معناها الموضوعة له بان تريد بالخليفة مثلا ثقله لكن يشكل على ذلك اذا كان المسند اليه علما لقول الاصوليين ان الاعلام من الصرائح التي لا تحتمل غير ما استعملت له والحاصل انه اذا قيل جاء الخليفة يحتمل انه من حذف المضاف والمسند اليه مستعمل في حقيقته ولا تجوز في الكلمة بل في اعرابها و يسمى مجاز الحذف و يحتمل أو انه من المجاز اللغوي بان استعمل المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الاسناد و يحتمل انه من المجاز العقلي بان يكون التجوز في الاسناد والمسند اليه مستعمل في حقيقته ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم ناظر للاول والمصنف للثاني وقول ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل بالتوكيد اللفظي الا الاحتمال الثالث فيرتفع بالتوكيد بهما أيضا و يجري في نحو جاء القوم مما كان المسند اليه من ألفاظ العموم و يرتفع بالتوكيد اللفظي فقط الا على احتمال المجاز العقلي فيرتفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شيء منها بالالفاظ الآتية و يجري فيه على وجه آخر اقتصروا عليه وهو ان القوم استعمل في البعض مجازا لغويا أو المسند اليه على حذف مضاف تقديره بعض أو تجوز في اسناد ما للبعض للكل وهذه الاحتمالات انما ترتفع بالتوكيد بالالفاظ الآتية فالتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جاء الخليفة وفيما يأتي بالقوم ليس للتقييد وحينئذ فالنفس والعين يجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا قالوا ان ألفاظ التوكيد اذا اجتمعت قدمت الخ والحاصل ان المؤكد ان لم يكن من ألفاظ العموم احتمل مجازات ثلاثة ولكل توجيه وان كان من ألفاظ العموم احتملها ولكل توجيهان وفي هذا تجتمع النفس والعين مع الالفاظ الآتية (قوله أو بهما) قال السنباطي يمكن ادخاله في عبارة الناظم بجعل أو

والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق وكأنه قال لها شعر أسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله

وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل

(فصل) ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا أم وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو * لمية موحشا طلل * واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن

(هذا باب التوكيد)

والتاكيد أيضا لغة ولم ينفرد أحدهما بتصرف فيجعل أصلا يقال وكد توكيدا وأكد تاكيدا والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو وعند النحاة والمراد به التابع (وهو ضربان لفظي وسياتي) آخر الباب (ومعنوي) وهو ألفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألفاظ) محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ (الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات) والى التوكيد بهما أشار الناظم بقوله * بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * (تقول جاء الخليفة فيحتمل) انه على تقدير مضاف و(ان الجائي خبره أو ثقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبفتحهما متاع المسافر وحشمه (فاذا أكدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه

للإباحة لان المعنى أكد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر ان كان قوله أكد بصيغة الأمر فان كان بصيغة الماضي المجهول فهي لاحد الشيئين قال الزرقاني وظاهر كلامهم ان التأكيد سائغ ولو عطف على المؤكد وهو الذي ارتضاه الرضي ونصه وقال هشام اذا عطفت على شئ لم يحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد وأردت ضرب بكر فعطفت بناء على ان المذكور بكر اه وظاهر قوله اذا عطفت على شئ ان الحكم المذكور في التأكيد اللفظي والمعنوي وهو ظاهر وقوله والاولى الجواز يدل على ان الاولى منع ذلك ولا ينافي ذلك قوله لم يحتج لان ما لا يحتاج له مستغنى عنه والاتيان بالمستغنى عنه عيب (قوله ويجب اتصالهما الخ) قال الحفيد لك ان تقول يلزم من هذا الذي ذكره اضافة الشئ الى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن أن يدفع هذا بمنعه وانما يلزم اضافة الشئ الى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف أعم من المضاف اليه * (تنبيه) * ينفرد النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة كما في التسهيل قال ابن عقيل وأما قولهم جاء القوم باجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من ألفاظ التوكيد وان أعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال الزرقاني وفي الرضي ما نصه وقد يضاف أجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم بضم الميم ولا يقال جاءني القوم أجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على كلام الرضي ان التأكيد باجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة ومع الاضافة يستبعد ١٢١ كونه تأكيدا التزمت فيه لدفع هذا الاستبعاد كالتزامها في فعل التعجب في نحو أحسن بزيد فانه لما كان يشبه فعل الامر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه الباء لدفع هذا كذا قاله بعض شيوخنا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير) لا يخفى ان هذا انما هو اشارة الى اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد لا لوجوب كون لفظهما طبقه من الافراد والجمع وكان يجب تقديمه على قوله ويجب ان يكون الخ (قوله جمعهما على أفعل) قال اللقاني أحسن منه قوله في التسهيل جمع قلة لان عينا يجمع على أعيان أيضا ولا ينعت بها لا في المثنى ولا في الجمع كما لا ينعت فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه وظاهر ان قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم والصواب ولا يؤكد وكما لا يؤكد (قوله في المتضايفين) قال الزرقاني تثنية مضاف ومضاف اليه وهنا حذف أي في مضاف المتضايفين وذلك لان الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا كان معناه متعددا وكان المضاف اليه متضمنا له سواء أضيف لفظا أو معنى فانه يختار في المضاف الجمع على الافراد والافراد على التثنية فقولك قطعت رؤس الكبشين ومن الكبشين الرؤس مختار على رأس في قولك قطعت رأس الكبشين والكبشان قطعت منهما الرأس مختار على رأسي والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الرؤس مثلا معناه رؤسهما انظر شرح التسهيل اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة من تحريره كل مثنى واحده لا يكون في الواحد منه الا واحد وضعا أو قصدا فانه اذا أضيف لفظا أو تقديرا الى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معنى كان الارجح فيه الجمع ثم الافراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صغت قلوبكما فهذا مثنى واحده قلب وهو لا يكون في الواحد منه الا واحدا ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وقد أضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بانهما جزآه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بها النفس في الانف واللسان وما أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من قولك قلعت أعينهما فهذا اذا أردت به قلعت عينا من كل منهما وجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس ولا أبعد أن يجوز الافراد لامن اللبس ولا استحضر ما يقول النحاة في ذلك وقولي وضعا نحو قلوبكما أو قصدا

أو عينه أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة (ويجب) في النفس والعين (اتصالهما) لفظا (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف ليرتبط به (و) يجب (ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع) والى ذلك أشار الناظم بقوله * مع ضمير طابق المؤكدا * تقول جاء زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا أعيانهم في التوكيد (وأما في التثنية فالافصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين فيقال جاءني الزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأجاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معطي ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بأفعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان باب التثنية جمع في المعنى (ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم) كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا أو معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على

(١٦ تصريح ني)

استظهارا على نحو أعينهما اذا أردت به النفس من قوله سبحانه عين اليقين وعلى نحو فاقطعوا أيديهما فان اليد بطريق الوضع في الواحد منهما أكثر من واحد لكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد باليد اليمنى واليمنى لا يكون في الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود ايمانهما وقولنا فانه اذا أضيف لفظا واضح أو تقديرا استظهارا على نحو قول الشاعر

رأيت ابني البكرين في حومة الوغى * لعافري الافواه عند عرين

فان التقدير لعافري أفواههما وقولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احترازا من ان يضافا التفرق نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وقوله حتى شرح الله صدري لما شرح له صدر أبي بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد ولو جيء فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد مضت أمثلته وهو متفق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر رضي الله عنهما اذا أخرجكما من بيوتكما وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا أويتما الى مضاجعكما وفي حديث آخر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن انفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر وفي حديث علي وحمزة فضربا باسيافهما وهذا كله شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك عن ان شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يلتبس احترازا من نحو قبضت دراهمكما فانه يجب فيه مطابقة ما أردت والا ألبس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون رأسيهما وقال همنان بن قحافة فجمع بين اللغتين في بيت * ظهراهما مثل ظهور الترسين * ولم يذكر في الايضاح الافراد أصلا وفي شرح الغاية التثنية فصيحة في نحو قحتجا لسانقساهما والافراد قليل ثم اعلم ان أبا علي قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية فانه قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتما اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلل هذا قوم بان أكثر ما وقع ذلك في الاعضاء ١٢٢ وهي الاصل فيه وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا ضم زوج منها الى الآخر حصل الجمع حقيقة من حيث تصير أربعة فاطلق لفظ الجمع على كل شيء من اثنين كالرأسين اجراء للباب مجرى واحد قال عبد القاهر وهذا يحكى عن البغداديين وكان شيخنا يرتضيه واعلم انه يجوز بعد مجيء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه فمن الاول قوله

خليلي لا تهلك نفوسكما أسى * فان لها فيما به ذهبت أسا

ومن الثاني قوله

قلوبكما يغشاهما الامن عادة * اذا منكم الابطال يغشاهم الذعر

وحمل عليه المبرد قوله

أقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما

لفظ الافراد اهـ كلام الناظم (وغيره يعكس ذلك) فيرجح التثنية على الافراد ولم أقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر (والالفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكلتا للمثنى) نحو جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلتاهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصالهن بضمير المؤكد) لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا

(فليس منه) أي من التوكيد (خلق لكم ما في الارض جميعا) لعدم الضمير (خلافا لمن وهم) وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد للموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني (ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها) لعدم الضمير (خلافا للفراء والزمخشري)

فاعاد الضمير المضاف اليه المصطلى على الاعالي لانها مثناة من حيث المعنى وهو توجيه حسن اهـ ومن خطه نقلت وسقته مع طوله لنفاسته (قوله نحو جاء الزيدان الخ) أي فكلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال اللقاني وقد يرد كلا بمعنى كلتا كقوله * تمت بقربى الزينبين كليهما * وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أي بقربى الشخصين كليهما وقد يغني كلتيهما عن كليهما وكلاهما كقولك جاء الزيدان أو الهندان كلاهما (قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف اتصالهن لان الاتصال لا يكون الا في اللفظ وكذا قال اللقاني ان قوله ويجب اتصالهما بضمير المؤكد أشار به الى منع حذفه من كل استغناء بنيته خلافا لمن أجازه والى منع اضافته الى ظاهر خلافا للناظم في بعض كتبه حيث أجاز اضافتها الى ظاهر مثل المؤكد بها مستدلا بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وخرج على ان كلا نعت أي أشبه الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير للمؤكد اذ أل فيه للعهد الذكري الراجع لقوله ضمير طابق المؤكد اهـ وصرح في المغني بان ألفاظ التوكيد انما يربطها الضمير الملفوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يأتي والاعتراض الآتي يدل أيضا على ان المراد الاتصال لفظا وقول اللقاني وخرج على ان كلا نعت الخ المخرج لذلك أبو حيان ورده في المغني بان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنكيت على المصنف وأنه أخل بافادة ذلك لانه لم يأت بالمقدر (قوله انا كلا فيها) قال الدنوشري قال البيضاوي وقرئ كلا على التوكيد لانه بمعنى كلنا وتنوينه عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن في الظرف فانه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اهـ وما ضعف به قول الزمخشري والفراء قد يقال

فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به المصنف في المغني ودل عليه كلامه هنا نعم يمكن ان يقال ان ابن عقيل والفراء والزمخشري لا يوافقون على اشتراطه أن يكون ملفوظا به (قوله حال) الظاهر انها من قبيل الحال المؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية باقتضائها ان الخلق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع و يجاب بان خلق بمعنى قدر (قوله وكلا في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حيان بدل كل من كل لكونه مفيدا للاحاطة لم أتخيل صحته لاني لم أجد البدل الذي من هذا النوع الامتصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تأكيدا على ذلك اه ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله توكيدا على ذلك انما يظهر لو كان الضمير في ألفاظ التوكيد يقدر كالبدل وهو لا يوافق كلام المصنف في المغني وهنا (قوله لرفع احتمال الخ) يمكن مجيء كلام ابن عصفور هنا (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان تأكيد الزيدين بما ذكر لا ينفي الاحتمال المذكور ولان مآل ذلك الى قولك الزيدان كلاهما جاءني أحدهما (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي وان أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكيلا الزيدين لكن هذا لا يؤكد لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام في التأكيد بكلا (قوله واشتريت العبد كله) قال الزرقاني قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد افتراق الاجزاء حكما كما احتمله الفرد أعني اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني أظهر لكون افتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء العبيد بن وجميع أجزاء العبيد (قوله وفي ذلك تعريض الخ) قال السنباطي للشارح أن تقول لم يرد الموضع التعريض بذلك وانما أراد وجها آخر في تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله انه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث ان أكثرهم أغفله وليس هو

والزمخشري) في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان (بل) الصواب ان (جميعا) في الآية الاولى (حال) من ما الموصولة (وكلا) في الآية الثانية (بدل) من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل أن تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في المغني قال ابن مالك (ويجوز كونه) أي كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل الى (الظرف) يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني (و) كلا وكلتا وكل وجميع وعامة (يؤكد بهن لرفع احتمال تقرير بعض مضاف الى متبوعهن فمن ثم) أي من أجل الاحتمال المذكور (جاز) أن يقال (جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الاصل جاء أحد الزيدين أو احدى المرأتين) وانه أطلق المثنى وأريد به واحد (كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما) وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الاصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور) لان الاختصام لا يكون الابين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وأبي علي وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزئه المتصل به دون البعض الآخر (والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترقص ولدها

(فداك حي خولان * جميعهم وهمدان) وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان

فجميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان أبو اليمن وعدنان أبو معد وهو عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله

* فانتي * نهيتك عن هذا وأنت جميع * (وكذلك التوكيد بعامة) غريب ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والتاء فيها) لازمة (بمنزلتها في) اللزوم في (النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت) الامة عامتها و (العبد عامته) بالتاء مع المذكر (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث جعل قول والده في النظم

واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله

زائدا حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بانه كان ينبغي على هذا ان يتعرض لجمع الضياء فانه كذلك لا وجه له *(فصل)* (قوله ويجوز اذا أريد تقوية التأكيد الخ) قال الزرقاني مقتضاه انه ليس الغرض من اتباع كل باجمع الا مجرد التقوية مع انه يمكن ان يقال الغرض منه دفع توهم ان يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد آتيناه آياتنا كلها فان الله تعالى لم يطلعه على جميع آياته كذا قاله بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم ان التوكيد بكل للاحاطة والشمول اه ويؤيد ما قاله بعض الشيوخ قول الاصوليين ان كلا تأتي للكل الجميعي وللكل المجموعي فتدبر (قوله ان يتبع كله باجمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وفروعها على كل وهو كذلك وقد يراد زيادة التقوية فيتبع أجمع وفروعه باكتع وأخواته ويتبع أكتع وأخواته بابصع وأخواته ويتبع أبصع وأخواته بابتع وأخواته وترك ذلك هنا تبعا للنظم لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها انها اذا اجتمعت بانها كلها تأكيد للاول ولا يجوز ١٢٤ قطع شيء منها وألفاظ التوكيد كلها معارف اما بالاضافة الى الضمير نحو كلهم واما بالعلمية نحو أجمعون ومن ثم امتنع نصب شيء منها على الحالية ويمتنع عطف بعضها على بعض وزعم بعضهم ان أجمعين مفيد اتحاد الوقت والصحيح لا وانها تفيد مطلق العموم بدليل لأغوينهم أجمعين فتأمل اه وقوله والحكم عليها انها اذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال اذا قلت جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكلهم تأكيد للقوم وأجمعون تأكيد لكلهم وهكذا البواقي وقال بعضهم انما يفيد أجمعين الاتحاد في الوقت اذا وقعت بعد كل فلا دليل على عدم الافادة في لأغوينهم أجمعين

على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من أجلهم سيبويه ولم يغفله اه وفي الافصاح ان المبرد خالف سيبويه فزعم ان عامتهم بمعنى أكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم

(فصل ويجوز اذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع) فتقول جاء الجنس كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد كل أكدوا باجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا

(وقد يؤكد بهن) استقلالا (وان لم يتقدم) عليهن (كل نحو) قولك جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لأغوينهم أجمعين) ان جهنم (لموعدهم أجمعين) واليه أشار الناظم بقوله

ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع

(ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا) عن تثنية أجمع وجمعاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(كما استغنوا) غالبا (بتثنية سى) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تثنية سواء) بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن الا نادرا (وأجاز الاخفش والكوفيون ذلك) أي تثنية أجمع وجمعاء (فتقول) على رأيهم (جاء الزيدان أجمعان) بتثنية أجمع (والهندان جمعاوان) بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع وكتعاء (واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق) لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق (وان أفاد جاز عند الاخفش وعند الكوفيين وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه أشار الناظم بقوله

وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

(قوله وان لم يتقدم كل) قال الزرقاني الاولى أن تكون الواو للحال لوجهين أحدهما انها اذا كانت للمبالغة يدخل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيهما ان التعبير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي انما تكون عند الاستقلال لا مطلقا واعلم ان انتفاء التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجدانها ولو كان المصنف اتكل في ذلك على انها توابع كل فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تثنية أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعهما لكلا وكلتا ككل وقال انما يصح الاستغناء بذلك اذا قصد شمول الافراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان اما اذا قصد شمول أجزاء الافراد كما في اشتريت العبدين أو الامتين فان كلا وكلتا لا تفيده فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما ان سواء تطلق بحالها على المثنى كقولك زيد وعمرو سواء ولا كذلك أجمع وجمعاء (قوله واذا لم تفد الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله

أولاك بنو خير وشر كليهما * جميعا ومعروف ألم ومنكر

فحمل كليهما على البدل عند أهل المصريين أولى لان خير وشر ليسا بمؤقتين اه وقوله ومعروف معطوف على خير أي هم متصفون بالاوصاف الاربعة وقوله أولى أي من حمله على الشذوذ (قوله فيقدح في دعوى الاتفاق) قال الدنوشري وقد يجاب بان دعوى المصنف

تعتمد فيها المخالف فقال ما قال (قوله وتحصل الفائدة الخ) قال اللقاني فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التأكيد للنكرة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط تأقيت النكرة أولا على قولهم فعلم ان الفائدة عندهم غير منحصرة في التأقيت بل انها غيره وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول باشتراط الفائدة دون تأقيت (قوله لمدة) هذا بناء على تقييده بالزمن قال الزرقاني حصره المحدود فيما ذكر وتقديره زمنا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم ودينار وما كان موضوعا للمدة المذكورة ولذلك لم يعبر المصنف بقوله مؤقتا الظاهر فيما فسر به الشارح وعدل للمحدود لشموله كما قررنا قال الرضي وقد أجاز الكوفيون توكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين (قوله قد صرت البكرة الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتت والبكرة بفتح الكاف واسكانها لغتان حكاهما صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب الاسكان وهي التي يستقى بها الماء اه من الاشارة قال العيني أراد صوتت بكرة البئر يوما من أوله الى آخره (قوله رجب) قال الدنوشري هل رجب منصرف وكذا صفر أولا قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف ان أريد بهما معين فهما غير منصرفين والا فمنصرفان قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك ان المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا في سحر انه معدول عن السحر فيما أريد به سحر بعينه ففيهما العلمية والعدل وقد يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمنا) قدره تبعا للمرادي وابن الناظم لكن مثل الرضي والشاطبي بدينار ودرهم فعلم انه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب القاسمي ١٢٥ وانظر هل يشمل المفيد اذا كان

(وتحصل الفائدة بان يكون) المنكر (المؤكد) زمنا (محدودا) وهو ما كان موضوعا للمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من ألفاظ الاحاطة) والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما أجمعا و(كاعت كفت أسبوعا كله وقوله)

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * (ياليت عدة حول كله رجب)

ومن أنشد) كالناظم وابنه (شهر مكان حول فقد حرفه) من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله الى آخره رجبا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح أن يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا (ولا يجوز صمت زمنا كله) لان النكرة غير محدودة فان الزمن يصلح للقليل والكثير (ولا) صمت (شهرا نفسه) لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا أسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي لا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك وأما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء أسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي (واذا أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس

العامل نحو الشراء نحو اشتريت عبدا كله فانه يفيد دفع توهم شراء البعض وقال السنباطي قوله زمنا الظاهر جواز اشتريت كله فكان ينبغي اسقاط لفظة زمنا لكن الشارح سلفه في ذلك المرادي وكذا الرضي وغيرهما ولعل اقتصارهم على ذلك لانه الغالب اه وفي قوله اشتريت العبد كله بتعريف العبد اشكال لان الكلام في النكرة الا ان يقال أل فيه للجنس فهو نكرة معنى وقوله وكذا الرضي مخالف لما نقلناه قبل من انه مثل بدينار ودرهم ويأتي عن الزرقاني (قوله ولا يجوز هذا أسد الخ) قال الدنوشري كلام فيه تكرار فلينظر أوله وآخره اه وأقول لا تكرار فيه نعم تأخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر اذ لا دخل للمسئلة التي ذكرها المصنف هنا فيه على ما علل به نعم لو علل عدم جوازه بان المؤكد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة حسن موقعها ثم ان ما علل به انما يظهر على ما حملنا عليه كلام المصنف من ان رفع المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا على ما حمل عليه الشارح من انه على حذف مضاف اذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من عدم امكان المجاز اللغوي في جاء زيد نفسه ظاهر على ما نقلنا سابقا من عدم مجيئه في الاعلام اذ لم يجعل مجاز الحذف منه ممكنا فيه وان الاصل غلام زيد كما لا يخفى ومن عدم امكان المجاز العقلي في جاء أسد نفسه ممنوع لامكان ان يكون المجيء في الحقيقة لصائده أو سائسه أو نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه لان المسند هنا هو اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع الاستعمال من التجوز غالبا في لفظ الاسد دون الاسناد اليه (قوله اذ ليس من فوائد الخ) قال الزرقاني تعليل لعدم الجواز (قوله واذا أكد) قال الدنوشري هو على حذف فعل الارادة كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن أو على المجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله ضمير مرفوع متصل) قال اللقاني سكت عن الضمير المرفوع المنفصل والظاهر انه كالظاهر نحو أنتم أنفسكم قوموا اه ولا يخفى ان المصنف لم يسكت عنه لان تقييده بالمتصل يفيد ان المنفصل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشارح في المحترزات وكان يليق بالشارح ان يعمم به فيقول

بعد قول المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوموا فتأمل (قوله وجب توكيده الخ) قال الدنوشري قال في التسهيل ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحث الباء الزائدة بان الواجب أحد الامرين اما التوكيد واما الفصل وقال نص عليه أبو حيان فيصح ان يقال قمتم يوم الجمعة أنفسكم ويأتي عن المرادي مثله (قوله كراهة ابهام الفاعلية الخ) علة لوجوب التوكيد أولا بالمنفصل كما أفصح عنه الحفيد والحق انه تعليل لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التأكيد بالمنفصل أولا ان المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فكرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا ان يؤكدوا أولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يجروا هذا المستقل الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيد المرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع فيه ومنه يؤخذ علة التخصص بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الاخير وعلله بعضهم بانه الذي يقع فيه الاستتار (قوله المؤنث) ظاهره انه لو كان لمذكر نحو خرج نفسه أو عينه لا لبس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم التأنيث ان المؤنث هنا مجازي يجوز فيه التجريد من العلامة فاللبس حاصل ومثل الحفيد اللبس بالمذكر وجعل منشأه وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين اعراب الفاعل الخ) قال الزرقاني يعني ان التفريق بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لخوف اللبس في البعض وحمل الباقي عليه في ذلك (قوله وماذكرناه من التعليل الخ) قال الدنوشري قال المرادي فرع اذا قلت هلم لكم أنفسكم جاز دون تأكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا ١٢٦ يتوهم انه لابد من التأكيد ذكره في الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وماذكرناه من التعليل الخ اه وقال الزرقاني محصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتأكيد لما قبله وذلك انما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاد والفاء أحد شراح كتاب سيبويه اه وفي كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لانه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد وقد مثل في كتابة أخرى للفصل بالفرع الذي ذكره المرادي وقال هلم هنا قاصر واللام زائدة مقوية والمعنى ائتوا أنتم أنفسكم (قوله لكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشري هذا مخالف لما سيأتي له في قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه وقد يجاب بان الضمير أقوى من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما في توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح في الاعرفية فمن العجب ايراده الجواب بما يوهم الاستبعاد وليته توقف في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التأكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف (قوله اما الاولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفا فلا تغفل (قوله ولا لبس) هذا انما يناسب لو جعل علة اللبس في النفس والعين ايلاءهما العوامل وهو لم يعرج على ذلك وخصص اللبس بالمؤنث مع ان العلة في اللبس مطلقا ماذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقاني اعلم ان تعريف المصنف للتأكيد مبني على ان المراد به المؤكد حيث قال اللفظ الخ وأما ما في التسهيل من قوله اعادة اللفظ أو تقويته بمرادفه معنى فبني على ان المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله أي معنى ما قبله فيشمل التأكيد بالمرادف قال شيخنا اذا تقرر هذا ظهر لك ان في كلام الشارح نظرا من وجهين أولهما انه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم منه ان ما في التسهيل زائد على ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادته التقوية لا يناسب كلام المصنف لما تبين لك من ان تعريف المصنف للمؤكد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن الاعتراض الثاني بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف على

أو بالعين وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع (نحو) قم أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكما وقاما هما أنفسهما و(قوموا أنتم أنفسكم) وقاموا هم أنفسهم وقمن هن أنفسهن وقمن أنتن أنفسكن كراهة ابهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة أو نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما اللبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وماذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف (بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير أقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه (وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم) فالتوكيد (بالضمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب) أما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع وأما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما (وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زاد في التسهيل

التسهيل اوتقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقت قت والثانى كتأكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد وأجل جير وقعدت جلست أو فعل باسم فعل نحو أنزل نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت أنا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما من التوكيد لفظى يجى * مكررا (فان كان) المؤكد (جملة) اسمية اوفعلية (فالاكثر اقترانها بالعطف) وهو ثم خاصة كما صرح به فى الارتشاف (نحو كلا سوف تعلمون الآية) اى ثم كلا سوف تعلمون وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين (ونحو أولى لك فاولى الآية) اى ثم أولى لك فاولى فارشد بقوله الآية ان المؤكد ما بعد ثم وفى ذلك تعريض بالشارح حيث مثل بأولى لك فاولى ولم يزد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء (وتأتى) الجمل المؤكدة (بدونه) أى بدون العاطف (نحو قوله عليه) الصلاة و(السلام والله لأغزون قريشا) والله لأغزون

المكرر اى اولفظ المقوى بمرادفه معنى فان قلت هذا كله خلاف الظاهر بالنسبة لما فى التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة له هو واما بالنسبة لما فى التسهيل فيمكن ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد (قوله ولا يزيد على ثلاث) قال الدنوشرى نقل الدمامينى فى شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الادباء على أن التأكيد اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات وأما قوله تعالى ويل للمكذبين فى جميع السورة فليس بتأكيد بل كل آية قيل قبلها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فبأى آلاء ربكما تكذبان فى سورة الرحمن انتهى وقال الزرقانى ظاهر قول الرضى يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة أنه لا يتقيد بالثلاث (قوله كتأكيد اسم بمرادفه) قال الدنوشرى كان الاولى حذفه ليكون على نمط ما قبله وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل موافقا الاسم الفعل فى المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الاولى يقتضى صحة ما قاله ووجهه ما يأتى عن الزرقانى (قوله وصمت سكت) قال الزرقانى ظاهره أنه معطوف على مدخول نحو وليس بظاهر لان مدخولها مثال لتأكيد الاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب أن قوله وصمت الخ معطوف على مدخول الكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس أى كتأكيد اسم بمرادفه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو الخ (قوله فالاكثر اقترانها بالعاطف) هذا بخلاف التأكيد المعنوى قال الزرقانى وانما جاز العطف فى التوكيد اللفظى دون ألفاظ التوكيد المعنوى لان التأكيد اللفظى لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفى ذلك بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى فانها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الاتيان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيدا لفظيا والجملة المفسرة هل كل منهما كلام أولا ١٢٧ وأجاب بعض شيوخنا بنفى الكلام عن كل منهما (قوله كما صرح به فى الارتشاف) لم يصرح فيه بالاختصاص وانما اقتصر على ثم ولا خصوصية له فى الاقتصار لان ابن مالك فى التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضى بان الفاء كثم قال الزرقانى ومثله فى الكشاف وحينئذ فلا اعتراض على الشارح فى التمثيل بأولى لك فاولى وصرح الشمنى فى بحث الجمل ذوات المحل بأن ثم الداخلة على الجمل المؤكدة توكيدا لفظيا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمى اعلم انهم أطلقوا فى المعانى وجوب ترك العاطف فى تأكيد الجمل التى لا محل لها من الاعراب وهو يخالف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة و يكون امتناع غيرها وفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ماله محل لتمثيلهم بالاثنين ونحوهما مما لا محل له فان قلت قد جاء العطف بالواو فى القرآن كان فى سورة الكافرون فانه قال فيها ثانيا ولا أنتم عابدون ما أعبد قلت قوله الاول محله النصب لانه مقول القول اى جزء مقول ولجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حواشى المختصر والفاكهى وفى كون جزء المقول حكم القول وان قاله السعد مخالفة لكلام المغنى وقد بينا ما يتعلق بذلك فى حاشية المختصر فى مباحث الفصل والوصل (قوله فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء) قال الزرقانى ان قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى أولاك ما تكرهه لاستحقاقك لذلك فصرت مولى اسم مفعول فقوله تعالى فاولى مطاوع لقوله أولى لك مثل كسرته فانكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشرى قال العلامة جلال الدين المحلى فى تفسيره فى النظم الشريف أولى لك فيه التفات عن الغيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين اى وليك ما تكره فاولى أى هو أولى بك من غيرك ثم أولى لك فاولى تأكيد اهـ والظاهر من كلامه انه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لا اسم مفعول وقال البيضاوى أولى لك فاولى أى ويل لك من الولى واصله أولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم وأولى لك الهلاك وقيل أفعل من الويل بعد القلب كأدنى من دون او فعل من آل يئول بمعنى عقباك النار ثم أولى لك فاولى اى يتكرر عليه ذلك مرة بعد أخرى اهـ وقال فى القاموس وأولى لك تهديد ووعيد اى قاربه ما يهلكه وفى غالب نسخه تهديد من التفعيل فليتأمل (قوله وتأتى بدونه نحو قوله الخ) قيل تخصيص

العاطف بثم والحكم على الواو بأنها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هى واو القسم بدليل اعادة المقسم به (قوله ثلاث مرات) قال الدنوشرى ذكر ثلاث مرات اللهم الا أن يؤول وكذا يقال فيما بعده اهـ اى لانه بالتكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا (قوله وان كان المؤكد) قال الدنوشرى هو بكسر الكاف لما سيأتى (قوله منصوبا) قال اللقانى الظاهر انه لامفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما قام الا أنت أنت (قوله فواضح) انما يكون واضحا اذا أكد مثله على ما حمل عليه الشارح الكلام وليس فى العبارة ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكد قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما فى المسئلة الآتية فعموم كلامه هنا يشمل تأكيد المتصل وتفصيل ذلك انه اذا كان منصوبا نحو رأيتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك بجوازه وذهب البصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتفاقا واعلم أن المصنف لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعا وقد أوضحناها فى حواشى الالفية وبيناء على مذهب البصريين ١٢٨ حكمة وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه توكيدا له (قوله فاياك اياك) حكموا

قريشا والله لأغزون قريشا كررها (ثلاث مرات ويجب الترك) للعاطف (عند) اللبس و(ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة (وان كان) المؤكد (اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولى (فنكاحها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله فاياك اياك المراء) فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراء بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من أمثلة المبالغة (وان كان) المؤكد (ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذى قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل

(نحو أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت) فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور ولان أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشئ بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل فى الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه فى الجميع كما اشترك الجميع فى نا نحو قمنا وأكرمنا وغلامنا وهو القياس لان أصل الضمائر أن تأتى على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافى وبقى عليه ان يقول واستعير المرفوع للنصوب والمخفوض فى حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وان كان) المؤكد (ضميرا متصلا وصل بما وصل به المؤكد) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذى به وصل

(نحو) جعلت جعلت وأكرمك أكرمك (وعجبت منك منك) لان اعادته مجردا عما وصل به تخرجه

بان التوكيد للضمير المنصوب مع انه لا بد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله جاز أن يؤكد به) قال الزرقانى التعبير بالجواز اشارة الى أن الامر فى قول الناظم أكد للاباحة اذ يجوز أيضا ان يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضى وأما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب ضمير منفصل فقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم لما أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل اهـ وهذا يقتضى ان تأكيده بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون من

فى رأيتك اياه ونحوه البدل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما توكيده للمنفصل فيجوز ان كل مرفوعا كما مر عن اللقانى ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدنوشرى صوابه المنفصل وان كان فى أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشرى الاضافة بيانية او هو بمعنى المبتدا (قوله احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد والا صار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التاكيد متصلا بالمؤكد لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقانى انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا أعيد معهما الفعل كان من تأكيد الجملة وقد تقدمت اهـ وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال

كونه من الجملة لايمنعه لانه اجمال لا لبس بخلاف الجملة فيما مر ولذا عمم الشارح وكمل الامثلة (قوله او حرفا جوابيا) ان قلت لم يجئ في الجوابي الامران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لان الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكما ان التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شيء فكذلك ماهنا (قوله لالا أبوح الخ) قال اللقاني ان قلت الجوابي ماوقع جوابا السؤال المتقدم كلا ونعم جوابا لمن قال أقام زيد ولا في البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لايمنع ان تكون جوابية اذهي رد الكلام سابق عليها كأنه قيل بح بحبها او أتحبها فقال لالا أبوح الخ (قوله حذفت ياؤه ضرورة) هذا نظرا لكونه بمعنى ميثاق اما اذا نظر الى لفظه فجمعه على مواثق هو القياس كمسجد ومساجد والظاهر انه نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فان نص عبارة العيني والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق وأصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة (قوله أيعدكم انكم اذا متم الخ) قال الدنوشري جوز الزمخشري في كشافه في هذه الآية أعاريب الاول ان انكم الثانية تاكيد لانكم الاولى قال وحسن ذلك الفصل الاولى من الثانية بالظرف ومخرجون خبران الاولى واذا متم الخ ظرف مقدم لمخرجون او هي شرطية وجوابها محذوف وهي معترضة الثاني ان انكم مخرجون مبتدأ والظرف خبره مقدما والجملة خبران الاولى الثالث ان انكم مخرجون فاعل لفعل مقدر محذوف وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبران الاولى وكون الفصل محسنا للتاكيد

من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (وان كان) المؤكد (فعلا او حرفا جوابيا) يؤتى به في جواب نفي او اثبات (فواضح) امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (كقولك قام قام زيد) وبلى بلى ونعم نعم (وقوله) وهو جميل بن عبد الله (لالا أبوح بحب بثنة انها) * أخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخره هاء التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة (وان كان) المؤكد حرفا (غير جواب وجب أمران ان يفصل بينهما) اي بين الحرفين المؤكد والمؤكد (وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمرا) لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني أشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب (نحو) قوله تعالى (أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون) فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده وأعيد مع ان الثانية الضمير المتصل به ان الاولى وهو الكاف والميم (و) وجب (ان يعاد هو) أي لفظ المتصل بالحرف المؤكد (او ضميره) اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد (ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد اسما (ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل) فان الثانية مؤكدة لان الاولى وأعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد (او ان زيدا انه فاضل) فان الثانية مؤكدة للاولى وأعيد مع الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى (و) عود ضميره (هو الاولى) من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد لفي الاولى وأعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه ولا يكون المجرور بدلا عن المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من

فيه نظر اذ الاصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال معنى كلامه انه من حيث الفصل صح ان يشبه التاسيس الذي هو الاصل وظاهر كلامه ان جملة وانكم مؤكدة لانكم وكلام الموضح بخلافه فانه جعل المؤكد الحرف (قوله مفعولا ثانيا) قال الدنوشري فيه مسامحة وقوله وهو الكاف والميم مبني على مذهب الصحيح خلافه اه ووجه المسامحة في الاول ان المفعول انما هو المصدر المؤول (قوله ووجب) قال الشنواني قد روجب

اشارة الى ان يعاد معطوف على أمران لا على ان يعاد لانه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وبهذا يندفع قول اللقاني (قوله وان يعاد هو الخ) قال الزرقاني ظاهره ان الفصل بمعمول الخبر مثلا لا يكفي من اعادته ما اتصل بالحرف فلا يكفي ان يقال ان في الدار ان زيدا قائم وطريقة الرضي خلاف كلام المصنف اذ قال وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في الدار ان زيدا قائم (قوله نحو ان زيدا الخ) ان قلت هذا المثال ليس فيه الا افادة المتصل دون الفصل بغير المعاد فظاهر قوله ان يفصل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كأنه قصد التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والاولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون لحصول الفاصل (قوله انه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف بانه في محل نصب بل لا محل له لانه أتي به لقصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان المؤكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فان الثانية الخ) لما لم تلتزم العرب اعادة ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة انه ليس توكيد المجموع الحرف وما اتصل به لان الضمير لا يؤكد الظاهر فليتأمل (قوله وهو الاولى) قال الحفيد لاجل عدم التكرير صورة وقال الزرقاني وجه ذلك ان اعادته ظاهرا ربما يوهم انه غيره (قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر) أسلف هذا أيضا آخر

بحث التوكيد المعنوي وسيأتي في باب البدل ما يخالفه لانه قال ونحو رأيت زيدا اياه ليس بمسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضح خلافه) اى فى هذا الكتاب وقال فى الحواشي الحرف ان كان جوابيا او مفصولا بسكتة او باعتراضية او بعاطف فلا شرط نحو * لالا أبوح بحب بثنة انها * ونحو فـا * مامن حمام أحد معتصما ونحو ليت وهل ينفع شيأ ليت ونحو ليت شعرى هل ثم هل آتينهم (قوله والمؤكد الثانى) قال الزرقانى ظاهره انه معطوف على التوكيد الاول وفيه نظر فان المؤكد الثانى ليس فاصلا بالنسبة الى مؤكده فلعل الاصل عن المؤكد الثانى ١٣٠ (قوله لانها بمعناها) قال الدنوشرى ومن مجىء الباء بمعنى عن قوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام اى عنه (فائدة) قال الزرقانى قال فى التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الاخفش والفارسى وثعلب وغيرهم فلا يقال الذى ضربت نفسه زيد اى ضربته نفسه فان التوكيد ينافى الحذف أنظر بقية كلامه وقد ارتضى الرضى القول الثانى فقال وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك فى الصلة كقولك جاء الذى ضربت نفسه أى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت فى باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه فى الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة أولى منه فى خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتنافيا اهـ وظاهر قوله للتطويل ان الغرض بالتاكيد التطويل وفيه نظر بل نفسه العرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر المؤكد او حذف اهـ وأقول نقل فى المغنى فى مباحث الحذف ان مذهب سيبويه والخليل جواز حذف المؤكد وقد حررنا المسئلة فى حواشينا * (هذا باب العطف) * (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفئه ومساويه فى الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشرى مراده بالحرف واحد من الحروف الآتية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان باى نحو عند عسجد أى ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشرى غير واضح اذ يأتى ان صديد من قوله من ماء صديد عطف بيان وليس مرادفا للماء كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظى بالمرادف نحو عندى ليث أسد وقد قال ان هذا يشترط فيه التوضيح او التخصيص

مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله فى المغنى وكذا اذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار اضافته التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه (وشذ اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل (كقوله

ان ان الكريم يحلم مالم * يرين) من اجاره قد ضيما

فاكد بان الاولى ان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشرى اختيارا قال ابن مالك فى شرح التسهيل وقوله يعنى الزمخشرى مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له فى هذا البيت فانه من الضرورات (وأسهل منه) اى من هذا البيت فى اتصال الحرفين (قوله) وهو خطام المشاجعى وقيل الاغلب العجلى

(حتى تراها وكان وكان) * أعناقها مشددات بقرن

(لان المؤكد حرفان) وهما الواو وكان (فلم يتصل لفظه له) بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول للمؤكد الثانى وهو كان والتوكيد الثانى مفصول بالتاكيد الاول والمؤكد الثانى قاله الموضح فى الحواشي وخففت كان الثانية للقافية وقال الفارسى فى التذكرة فى هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعنى التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد فى موضع نقله الشاطبى عنه فى باب التنازع وأقره والضمير فى تراها وأعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير (وأشذ منه) أى من البيت الاول (قوله) وهو رجل من بنى أسد

فلا والله لا يلفى لما بى * (ولا للما بهم أبدا دواء

لكون الحرف المؤكد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فاتصل لفظه له (وأسهل من هذا) البيت (قوله) هو الاسود بن جعفر

(فاصبح لا يسألنه عن بما به) * أصعد فى علو الهوا أم تصوبا

(لان المؤكد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرف واحد (ولاختلاف اللفظين) وهما عن الباء وصح توكيد عن بالباء لانها بمعناها فهو توكيد بالمرادف وله مسهلان أحدهما ان عن على حرفين والثانى ان لفظ المؤكد يخالف لفظ المؤكد بخلاف للما بهم قاله فى شرح الكافية

* (هذا باب العطف) *

وهو فى الاصل مصدر عطفت الشئ اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه (وهو) فى الاصطلاح (ضربان عطف نسق) بحرف (وسيأتى) فى باب يلى هذا (وعطف بيان) بغير حرف واليهما أشار الناظم بقوله * العطف اما ذو بيان او نسق * والكلام الآن فى عطف البيان والى ذلك أشار الناظم بقوله * والغرض الآن بيان ما سبق * وسمى بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على

(قوله وخرج بذكر الايضاح الخ) قال الدنوشري ان عطف النسق اذا كان مرادفا للمعطوف عليه نحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يخلو عن ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الآية ليست كذلك فان الرحمة أعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر ناقلا له عن شيخه العلامة الطبلاوي ثم لا نسلم حصول الايضاح بما ذكر ولئن سلمناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتأمله منصفا (قوله ومنكر التنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف (قوله مخالف لاجماعهم) قال الدنوشري قد يقال عليه ان الزمخشري مجتهد فلا يبالي بمخالفة الاجماع وقد بين البيضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان اذ ان المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من دون الصخار ١٣١ وابقاؤه دون آثار سائر الانبياء وحفظه

نفسه (وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة) هذا معنى قول النظم

فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه

فخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه بالشيء غير ذلك الشيء فكأنه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والاول) وهو ايضاح المعرفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (كقوله

أقسم بالله أبو حفص عمر) * ما مسها من نقب ولا دبر

فعمر عطف بيان على أبي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني) وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين و(أثبته الكوفيون وجماعة) من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده وأشار اليه في النظم بقوله

وقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين

(وجوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة) فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (ونحو من ماء صديد) فصديد عطف بيان على ماء (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويخصون عطف البيان بالمعارف) محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الاعراب الثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن) ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التأنيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد أبو سهل فأبو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة أيضا وهي الافراد والتثنية والجمع مذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك أشار الناظم بقوله

فأولينه من وفاق الاول * ما من وفاق الاول النعت ولي

(وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف) بيان (على آيات بينات مخالف لاجماعهم) لان البصريين

مع كثرة اعدائه ألوف سنة ويؤيده انه قرئ آية بينة على التوحيد اه كلام البيضاوي ووجه حكاية عطف البيان بقيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا لمتبوعه في التنكير والظاهر ان قول المصنف مخالف لاجماعهم ضعيف واشار الى ضعفه المرادي حيث قال بعد نقل كلام الزمخشري قيل وهذا مخالف لاجماع الفريقين ووجه ضعفه ما أشرنا اليه في أول الحاشية وانا لا نسلم الاجماع المذكور فتأمل ثم رأيت الشمني في حاشية المغني قال وفيما نقلناه عن الرضي من تجويز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا أي عن الزمخشري فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفا وتنكيرا وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البيضاوي قوله مبتدأ محذوف خبره أي أحدها قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزمخشري ورد عليه بان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل أن يكون الزمخشري أطلق عطف البيان وأراد به البدل كالجماعة تسمحا وكذا قال ابن هشام في المغني قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله في أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم انه من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه قال وهذا امام الصنعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة اه كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا وفي المغني اجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان الزمخشري مجتهد لا تقتضي ضعفها على ان تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف وأبي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل وانما قالوا وفرقوا بينهما يعني البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق

البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف فى المسمى عطف البيان أيضا اه نعم الاظهر ان يقال فى الكلام مع الزمخشرى انه كان يشترط فى عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصرين فاقاله فى آيات بينات مقام ابراهيم غلط وان كان لا يشترط فيه ذلك فخالف للاجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه فى الآية الشريفة التى هى من افراد باب عطف البيان فمما لا يليق ثم الاظهر الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جنى من جواز خرق الاجماع فى الفنون الادبية كما مر والجواب عن الزمخشرى بانه أراد بالبيان البدل ذكره المصنف فى الجملة السادسة من الباب الخامس من المغنى ولم يعرج عليه هنا ولا فى الباب الرابع لان فى الآية مانعا آخر من البيان والبدل وهو التخالف بالافراد والجمع كما أشار اليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتاويل احدهما بما يوافق الآخر وذلك بان يعتبر فى مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعددا على انه لا يتعين أن يكون بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بدل بعض من كل كما مر عن البيضاوى وبهذا تعرف ما فى قول الشارح ولا يجوز ان يكون بدلا فتأمل (قوله واخص) قال الزرقانى ان قلت ١٣٢ الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم فى النعت فكيف جعله فى المعارف فالجواب ان معنى أخص أعرف كما يقال فى المعارف أخصها الضمير ثم العلم الخ (قوله مخالف لقول سيبويه الخ) قد تمنع المخالفة لاحتمال ان سيبويه بنى ذلك على ان أل فى الجمة لتعريف الحضور فدخولها يفيد الجنس بذاته والحضور بدخولها والاشارة انما تدل على الحضور كما حقق ذلك ابن عصفور كما سياتى فى باب توابع المنادى وان كان مخالفا لاطلاقهم ان الاشارة أعرف من مصحوب أل (قوله نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان أن يكون أجلى الخ) قد يقال أى فرق بين أوضح وأجلى وهل يكون الاجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه اوضح ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى ولا شك ان كون الشئ أوضح وأجلى انما هو باعتبار الاعرفية (قوله اذا قصد به الخ) قال الدنوشرى قد يقال اذا قصد به ذلك تعين كونه بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمى بعده قلت نعم يتعين كونه بدلا ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الشارح اذا قصد به الخ فى محله بل متعين والله أعلم اه والاقرب عندى ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح فى عطف البيان ان يكون بدلا مع مغايرته له فى الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بحد يخرج الآخر فتدبر (قوله فلو أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد بقولهم فى قوة السقوط انه ساقط ولا بد وانما هو معنى اعتبارى يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سياتى أول باب البدل وقد أجاب المصنف فى المغنى والقواعد عن جعل أن اعبدوا الله بدلا من الضمير فى به لما اعترضه بانه يلزم عليه خلو الصلة من العائد بقوله والعائد موجود (قوله فكأنه من جملة الخ) قال الدنوشرى لا يناسب قوله لان البدل الخ اه أى لان المناسب لقوله لان البدل الخ ترك كأن وان يقول فهو من جملة أخرى لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كأن للتحقيق كما فى قوله * كأن الارض ليس بها هشام * (قوله وهو طالب بن أبى طالب) به كنى أبو طالب لان اسمه على المشهور عبد

عطف

والكوفيين أجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ (وقوله) أى الزمخشرى (وقول الجرجانى يشترط) فى عطف البيان (كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه فى يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان) على هذا (مع ان الاشارة أوضح) وأخص (من المضاف الى ذى الاداة) لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذى الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلى يبين الخفى (ويصح فى عطف البيان) اذا قصد به ما يقصد بالبدل (أن يعرب بدل كل) من كل لما فيه من البيان (الا ان امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع أن يكون بدلا (نحو هند قام زيد أخوها) فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر الهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذى هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط (أو) امتنع (احلاله محل الاول نحو يا زيد الحرث) فالحرث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحرث لم يجز لان يا وأل لا يجتمعان هنا (وقوله) وهو طالب بن أبى طالب

(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) * أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا

مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا قال الزرقاني) قال الرضي عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من المستكن في عليه اه واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة باجنبي وهو المبتدأ لانه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعراب مبني على القول بان المبتدأ والخبر ترافعا أي كل منهما عامل في الآخر واما على القول بان العامل في المبتدأ الابتداء فالطير مبتدأ وجملة ترقبه خبره وجملة المبتدأ وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه (قوله قال الموضح في الحواشي الخ) فيه أمور الاول ان ما جعله مبني المستثنيات من أن البدل لابد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر في نحو هند قام زيد أخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك أو ان مبنى المجموع ما ذكره الثاني انه قد يجاب عما وجه به النظر بان ذلك اذا ورد احتملناه اما انا نجيزه من غير دليل فلا كما رأيته بخط المصنف في التذكرة الثالث ان مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل في النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيهما الا أن يفرق بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما بمعنى أنت مع اعرابه يجوز أن يلي ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه (قوله ويفترق البيان الخ) من أوجه الافتراق ان بعض أقسام البدل وهو بدل البداء يتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلام بيناه في حواشي الالفية في الديباجة وعطف البيان لا يتعدد وجوز الزمخشري في البيان تعدده ذكر ذلك في قوله تعالى ملك الناس الآية فقال انهما عطف بيان لرب الناس لكن قال أبو حيان لا أنقل شيأ عن النحاة في عطف البيان هل يجوز أن يتعدد أم لا ومن أوجه الافتراق ان المبدل منه يحذف كما في المغني في مباحث الحذف ولم يذكر فيها ان المعطوف عليه عطف البيان يحذف وقال في بحث الجملة التفسيرية ولم يثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله منها انه لا يقع ضميرا) قال في المغني لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف

عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب (وقوله) وهو المرار الاسدي

(أنا ابن التارك البكري بشر) * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه أل كالبكري (ويجوز البدلية في هذا) البيت (عند الفراء لاجازته) اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمرضي) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله

وصالحا لبدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمرا

ونحو بشر تابع البكري * وليس أن يبدل بالمرضي

ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الانس والجن ومنها أن تتبع صفة أي بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أي ومنها أن يتبع مجرور أي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن بمعنى أي أجزائه أحسن أو عطف على أي مثلها نحو * أيي وأيك فارس الاحزاب * ومنها أن يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا أخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لابد وأن يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك أنت كون أنت تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على ابن مسعود في كتابه المستوفي أولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد اه وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك اه ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير

عليه عطف بيان وذكر ان الزمخشري ذهل عن هذه النكتة فاجاز أن يكون أن أعبدوا الله بيانا للهاء في الا ما أمرتني به قال الدماميني ولست هذه النكتة بالتي تصل في القوة الى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما أراها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشئ لا يلزم أن يثبت جميع أحكامه له ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ ولك أن تقول الاصل فيما نزل منزلة الشئ أن يثبت له جميع أحكامه وقول القوم عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي أنه لا يمتاز عنه الا في ذلك لقصرهم المغايرة بينهما على الجمود والاشتقاق ولو لم يكن الزمخشري ذاهلا لنبه على مفارقة البيان للنعت في ذلك الحكم كما لا يخفى ولم يذكر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير وانما يقول انه بني لوقوعه موقعه فتأمل بالانصاف (قوله ومنها انه لا يقع جملة) في المغني في الباب الثاني عند الكلام على الجملة التفسيرية مانصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التي لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها محل وان ذلك يقع في النسق والبدل ١٣٤ خاصة وقد صرح أهل المعاني والبيان بان البيان يكون في الجملة ومثلوه بوسوس اليه الشيطان قال يا آدم فانظر شرح المغني

ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا للفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس من جملة أخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع

(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشئ نسقا بالتسكين اذا أتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الاحرف الآتي ذكرها) وهو معنى قول الناظم *تال بحرف متبع عطف النسق* فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعد أي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر أي أسد فان أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أي وليس من الاحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (وهي) أي الاحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما (ما يقتضي التشريك في اللفظ) بوجوه الاعراب (و) في (المعنى اما مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والفاء وثم وحتى) تقول جاء القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى زيد فزيد يشارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجئ والى ذلك أشار الناظم بقوله

فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة (وأما مقيدا) بقيد (وهو) اثنان (أو وأم فشرطهما) في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى (أن لا يقتضيا اضرابا) لان القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بان الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة أم فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك أو مشركة لما بعدها لما قبلها فيما يجئ بهما لاجله من شك أو تخيير أو غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وأم مشركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول (و) الثاني (ما يقتضي التشريك

(هذا باب عطف النسق) قيل المناسب لقوله سابقا بعد الترجمة بباب العطف وهو ضربان الخ أن يقول هنا والنسق تابع يتوسط الخ (قوله بفتح السين الخ) قال الدنوشري قال الشيخ تاج الدين بن عمر اللخمي السكندري في كتابه تلخيص العبارة في شرح الاشارة في مبحث عطف النسق يقال نسق ونسق بفتح السين واسكانها على اختلاف المعنى قال الجوهري ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية وخرز نسق منتظم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض فعلى هذا ينبغي أن يقال عطف النسق باسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين اذ المتداول بينهم انما هو النسق بالفتح اهـ وأقول في قوله فعلى هذا ينبغي أن يقال الخ نظر اما أولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاح واما ثانيا فالمناسبة حاصلة اذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضي التشريك الخ) فان قلت فاين التشريك في قام زيد ولم يقم عمرو قلت انما التشريك في المفرد فان قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو فالمعطوف هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيد الخ) قال الدنوشري تمثيل الشارح بجاء القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالفاء وثم وهو ممنوع فان ذلك خاص بالواو وحتى كما في المغني وعجيب من الشارح ذلك مع تصريحه بالمسئلة فيما يأتي وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني بانه في الفاء وثم يراد بالقوم معهود وليس فيهم زيد على أن المثال يتسامح فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الاول) أي لما تقدم من التعليل قال الشاطبي وأقول لم يتوارد مع النحويين على قصد واحد فان النحويين انما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد أن معنى العامل في محل النزاع انما هو

لاحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر فى القصد وابن مالك تكلم فيما يؤل اليه هذا الكلام اذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد ساوى فيه ما قبل أو وأم ما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعد ان هذا مذهب ابن الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب وسياتى تحقيق ذلك (قوله والاصل ليسه الجمل) قدره العينى بقوله ليس الجمل مجزيا *(فصل)* (قوله لمطلق

الشريك فى اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى والثانى انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والزائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمتها الواو أولا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة (وأما لكونه بالعكس) وهو أن ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه فى التسهيل (كقوله) وهو لبيد

واذا أقرضت قرضا فاجزه * (انما يجزى الفتى ليس الجمل)

برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن

(فصل) فى كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها (أما الواو فلمطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين فى زعمهم أنها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف فى ذلك حتى أفردوه بالتصنيف واذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع فى الحكم (فتعطف متأخرا فى الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم) فابراهيم عطف على نوح عطف متأخر على متقدم (و) تعطف (متقدما) فى الحكم على متأخر (نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك) الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متأخر (و) تعطف (مصاحبا) للمعطوف عليه فى الحكم (نحو فانجيناه وأصحاب السفينة) فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك يشير قول النظم

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا

فهذه ثلاث مراتب وهى مختلفة فى الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارجحية وللتأخر برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بانها) تختص باحد وعشرين حكما الاول انها (تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به) أى بالاسم المعطوف عليه (كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو) وسواء زيد وعمرو (وجلست بين زيد وعمرو) فالمعطوف عليه فى هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد (اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعانى

الجمع) قال الدنوشرى محل كونها لمطلق الجمع مالم تقع قبل أما الثانية (قوله ولا التفات لمن غاير بينهما) هو المصنف فى المغنى قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد اطلاق وانما هى للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق اطلاق فى المعنى فزعم أنه غير سديد (قوله وهو تحقيق الخ) تعريض بابى حيان حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفرد الخ) تبع الناظم فى ذكر ذلك هنا وينبغى تاخيره للفصل الآتى آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل قد زال بقى معموله هنا ثم المراد أنها تنفرد بكل واحد من تلك الامور لا بالمجموع على ما حرره الدمامينى واستشكل عبارة المغنى لعده مما انفردت به احتمال معطوفها للمعانى الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لان حتى يشاركها فى ذلك ولهذا لم يذكره المصنف هنا ولا الشارح فتفطن له وكلام الشارح صريح فى ذلك لانه ذكر الامر السابع ولقوله بعد ذكر الامر الخامس عشر وأما عكسه الى قوله فيشاركها فيه حتى اذا علمت ذلك عرفت أن قول الزرقانى انفرادها بذلك بمعنى أنه لا يوجد فى غيرها جميع ذلك وان كان يوجد فيه بعضها فلا اشكال اه بمعزل عن المقام (قوله وجلست بين الخ) قال الدنوشرى ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد كما قاله ابن برى وغيره وبذلك يرد على منع الحريرى ذلك

(قوله أما كن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مرادهم أن فى الكلام مضافا محذوفا وبه يزول الاشكال وأن يكون هذا تفسيرا معنويا ولا مضاف محذوفا فى الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول فحومل مشتملا على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام شئ آخر لانه متعدد اه وهو شرح حسن لكلام المصنف لانه نسبه للجماعة يعقوب وخطاب ومن تبعهما فحمل كلامه على تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله اذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشرى صواب العبارة أن يقال اذا كان كل فرد من كل فريق خصما لمن هو من فريقه فيكون اختصام العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض (قوله قلت أجيب عنه الخ) قال الدنوشرى الجواب غير ظاهر عند التامل (قوله عطف سببي على أجنبي الخ) لم يكتفوا بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط فى الجمل وعللوه بانها تجعل الجملتين واحدة فتكون مشتملة على الرابط فقد يقال اذا اكتفوا بها فى الجمل ففى الواحدة أولى لاقتضائها الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا ينافيها فان قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو فى الرابط ههنا (قوله عطف ما تضمنه الاول) قال الدنوشرى الظاهر انه من عطف الخاص على العام وسياتى ذكره له فيكون مكررا فليتامل مع مشاركة حتى لها فى ذلك فكيف يكون من خواص الواو اه وأقول الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام الآتى لانه يشمل مثل فاكهة ونخل ورمان وان الاول ليس عاما لان النكرة فى سياق الاثبات لا تعم عموما شموليا ويقال انه متضمن لصدقه به وعبر بعضهم عن هذا بعطف الاخص على الاعم وهذا بناء على ارادة العام الاصولى لكن كان ينبغى للشارح أن يمثل بنحو هذا لا بالآية الشريفة لان المعطوف عليه فيها عام لتعريفه بال وفى الاشارة الالهية للطوفى فى الكلام على قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان بان يحتج به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض الفضلاء ليس هذا من أمثلة ذلك لان شرطه أن يكون المعطوف عليه عاما يتناول المعطوف بعمومه ثم يعطف بعد ذلك تخصيصا له بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لان فاكهة نكرة فى سياق الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر الناس بل كل من رأينا كلامه فيه وانما نبه عليه الشيخ الامام الفاضل شهاب الدين القرافى المالكى (قوله عطف عامل قد حذف الخ) هذا سيأتى فى كلام المصنف فكان ينبغى التنبيه على ذلك ثم المراد انها انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معنى واحدا والا ورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا قاله فى المغنى (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقانى قال الرضى وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وأبو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذى بعده نحو ضربت زيدا وعمرا او بكرا وجاءنى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال

أتعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاه ومن عام أولا
قطار وتارات حريق كأنها * مضلة برق فى رعيل تعجلا

فان كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع

النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا) والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك أشار الناظم بقوله * واخصص بها عطف الذى لا يغنى * متبوعه (ومن هنا) أى من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الاصمعى) بفتح الميم فى قول امرئ القيس

* بسقط اللوى بين الدخول فحومل * بالفاء فى احدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهى القياس لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب (وحجة الجماعة) السماع واختلفوا فى التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادى انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأما كنها و(ان التقدير بين أما كن الدخول فاما كن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالمعمرون) اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندى أصح من أن يجعل شاذا اذا ثبتت الرواية اه والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعانى النسبة التى لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح فى الحواشى الثانى مما تنفرد به الواو عطف سببي على أجنبي فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها من معطوفها

والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاء أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وأمس
عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد قال أبو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس بمعطوف لان
العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز
الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم
نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه تكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب
فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدا ثم ان
أكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من
معطوفهما ولا أم لان أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما سيجيء في حروف العطف (قوله
السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضي على ما عند التفتازاني واشترط في جواز ذلك في الضرورة أمورا ان لا يكون العامل
حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا أو ما بمعناها ونصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا وفعمرا وثم عمرا واو عمرا ولا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا وزيد مررت بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل
ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أي العامل في المتبوع ومن ثم لم
يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا
مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أو لا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو وقائمين لضعف ١٣٧ الحرفين فلا يعملان مع الفصل

معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو
قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة * خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي
وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في
الجر خاصة نحو وأرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس
كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر ايلاؤها الا اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدى ولا
القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة

بغير الظرف وكذا لا تقول
أما وعمرو زيد فمنطلقان
والذي وأبوه زيد ضاربان
أنا وهل وزيد عمرو قائمان
وكيف وعمرو زيد قائمان
لانه يتقدم على العامل
أيضا وهو اما الابتداء أو

(١٨ تصريح نى)

الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وجاز اضطرارا التأخير عن العامل على
المذهبين ويشترط أيضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون مقرونا بالا أو بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني
وزيد عمرو وذلك لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلهما
المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها اه وقوله كالآلة اشارة الى انه ليس آلة حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس مؤثرا حقيقة وانما
المؤثر هو الفاعل فكذا آلته ليست آلة حقيقية وقوله لانه يكون اذن متقدما الخ أي لان العامل اما ان يقدر مؤخرا لافادة الاختصاص
كما هو رأي بعض أو يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أي لانه يلزم تقديمه على العامل
وذلك لان الغرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث كان لازم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف
عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيه في الامتناع خاصة لتعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط ان لا يكون
العامل حرفا وقوله لتأخيره عن العامل على المذهبين فيه نظر لانه لم يتأخر عن العامل الذي هو الابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله
التفتازاني) أي في شرح المفتاح نقلا عن المحققين (قوله عطف الجوار) أي بناء على انه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المغني انه
لا يكون فيه عند المحققين وانما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا (قوله جواز حذفها) في المغني ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك
لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور يعني
الاضراب انتهى وقال الرضي وقد تحذف او اي دون معطوفها كما تقول لمن قال آكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا أي أو لبنا وذلك لقيام
قرينة دالة على ان المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني نقلا عن بعض مشايخه والقرينة انكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال
الدنوشري كان الاولى ان يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى أي لتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو أولى مما صنعه لايهامه ان ما قبلها
لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) أي فان في غير معنى النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نفي حقيقة كما صرحوا به في باب المبتدا والخبر

(قوله العقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوي العين من ناف ينوف اذا زاد وهذا الحكم محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها قاله الشمني (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد اذ المذكور هنا اثنان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبي نواس أقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس والحق أن مدة الاقامة ثمانية لان ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغني وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لان الناظم أطلق ان اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفاء فالصواب ان يحمل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيدا وعمرا فراجع باب ١٣٨ الحكاية (قوله المعنوي) حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما ينبي عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب

بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربعين مسلوب وبالي * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لارزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد

الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فتشارك فيه الفاء كما في نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون عطف أي على مثلها نحو

* أيي وأيك فارس الاحزاب * (وأما الفاء فللترتيب) المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا الا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شيء بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضي) الفاء (أيضا التسبب) وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة فالاول (نحو فوكزه موسى فقضى عليه) والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوي (بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا) فان الهلاك متأخر عن مجيء الباس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب الذي

الذكري والمتبادر انه جعلهما داخلين في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في المغني ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذكري لكن الظاهر انه هنا لم يرد الا المعنوي فلا ينبغي ادخال الذكري في كلامه والدليل على انه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحو توضأ فغسل الخ وجوابه بان المعنى أراد فانه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد ليحتاج الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذكري فيهما جوابا ثانيا وبهذا يعلم ان كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذي أوقعه في ذلك الصنيع كلام المغني وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو ان الشارح اقتصر على تقييد الترتيب في كلام المصنف بالمعنوي ثم قال بعد ايراد المصنف الآية والحديث وهذا في بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوي ولو جعلت له وللذكري وحمل ما في الآية والحديث على الذكري لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق في المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام والحاصل ان الآية ونحوها انما يعترض بهما اذا لم تكن الفاء للترتيب الذكري بل كانت للمعنوي فقط (قوله وتعقيب كل شيء بحسبه) كذا في المغني قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول أمر تقضي العرف بحصوله في زمان أقل منه والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر في العرف أو لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي

فتامله انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف هنا ماشى من حمل التعقيب على هذا المعنى والظاهر انه أراد ما يتبادر منه بدليل اعتراضه الآتى عليه وماذكره من جوابيه كما أشرنا آنفا اليه (قوله ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله أى يابسا أسود) هذا بناء على ان أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فغثى أحوى صفة لغثاء وقيل انه بمعنى الاسود من شدة الخضرة الكثرة الرى كما فسر مدهامتان وأحوى حال من المرعى المتقدم وأخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا قاله فى الباب الخامس من المغنى (قوله فمضت مدة) قال

فى الفاء قاله الفراء (و) اعترض أيضا (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث) فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم فى المعنى ومتأخر فى الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك (والجواب) من وجهين أحدهما (ان المعنى) على اضمار الارادة والتقدير (أردنا اهلاكها) فجاءها بأسنا فجىء الباس مترتب على الارادة (وأراد الوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء الوجه الثانى ان الفاء فيهما للترتيب الذكرى لا المعنوى والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمى لا تفيد الترتيب فى البقاع ولا فى الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد (و) اعترض (على) المعنى (الثانى) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذى أخرج المرعى (فجعله غثاء) أحوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أى يابسا أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (ان) جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وان (التقدير فمضت مدة فجعله غثاء و) الثانى (بان الفاء نابت عن ثم) والمعنى ثم جعله غثاء (كما جاء عكسه) وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله * جرى فى الانابيب ثم اضطرب * أى فاضطرب (وسيأتى) قريبا والى افادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله

* والفاء للترتيب باتصال * (وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد) على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم

واخصص بفاء عطف ما ليس صله * على الذى استقر أنه الصله

(نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك) فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما فى الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وأخواك خبر اللذان (وعكسه) وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة (نحو الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد) فالذى مبتدأ ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذى وهى لا تصلح ان تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذى سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما أبرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذى (ومثل ذلك جار فى الخبر والصفة والحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبر ان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما اقترنت بالفاء ساغ ذلك (و) الثانى نحو (قوله) وهو ذو الرمة غيلان (وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو) وتارات يجم فيغرق

الآتى فى هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا تعقب ما قبله انتهى وفى الرضى اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثانى المرتب يحصل بتمامه فى زمن طويل اذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجىء بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز انتهى وبه يندفع ما قاله اللقانى وقد تستغنى عن جواب المصنف بما تعلق فى كلام الشارح تبعا لغيره من ان التعقيب فى كل شئ بحسبه ألا ترى انهم جعلوا تزوج فلان فولد له من التعقيب (قوله لانها رفعت الظاهر الخ) قال الدنوشرى فيه مسامحة (قوله وانما أبرز الضمير لان الفعل الخ) قال الدنوشرى جعله ذلك من

ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال ان الفعل جرى هنا على من هو له وانما أكد بالضمير لزيادة الايضاح (قوله فالاول نحو ألم تر الخ) هذا بناء على ما فى بحث الروابط من الباب الرابع من المغنى وفى الجملة السادسة عشر التى لها محل من الباب الثانى انه يجب ان يدعى ان الفاء أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف فى هذه الآية ونحوها وقول أبى البقاء فى هذه الآية انها عاطفة تجوز أو سهو ويأتى نقل كلامه هذا آخر البحث فى كلام الشارح فتدبر (قوله يحسر) قال فى المصباح من باب ضرب وقتل

فانسان عيني مبتدا ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدا لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادى في باب المبتدا التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التى للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد في احداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط وقع الضمير الذى في الثانية نص على ذلك ابن أبى الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه فالاخبار اذن انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير اه كلام المرادى وقال الموضح في المغنى كذا قالوا والبيت يحتمل أن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه ونقل المكودى في باب الاضافة عن بعض النحاة انه أجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذى يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد يعود على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكى فيضحك عمرو والثانى نحو مررت برجل يبكى عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلو من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثانى نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغنى ويجب أن يدعى ان الفاء في ذلك كله قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى (وأما ثم فللترتيب والتراخى) على الاصح فيهما والى ذلك أشار في النظم بقوله * وثم للترتيب بانفصال * (نحو فاقبره ثم اذا شاء أنشره) وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر وأجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخى بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخى بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المغنى والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء (وقد توضع) ثم (موضع الفاء كقوله) وهو أبو داود حارثة بن الحجاج

(كهز الردينى تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب) اذا اهتز

متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغنى واعترضه قريبه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة

(قوله أى ينكشف) يؤخذ منه ان يحسر مبنى للفاعل وفى شرح الاشمونى على هذا الكتاب يحسر مجهول والماء رفع بالنيابة (قوله واستشهد له بهذا البيت) قال الدنوشرى كون هذا البيت من حذف ان الشرطية محل نظر فليتأمل ووجهه ان الفاء في قوله فيبدو يأبى ذلك لانها لا تقترن بالجواب اذا صلح لمباشرة الاداة كما هنا (قوله اذا غار) قال الدنوشرى ينافيه قول بعضهم في قول الشاعر

فعيناك طورا تغرقان من البكا * فاعشى وطورا تحسران فابصر وقوله تحسران يجوز أن يكون من قولهم حسر البحر اذا نضب الماء عن ساحله ويجوز أن يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعوله محذوفا انتهى فتراه قال اذا نضب الماء عن ساحله والشارح قال اذا غار فليتأمل انتهى ولا يخفى ١٤٠ ما فيه لانه اذا غار نضب كما هو ظاهر (قوله وأما ثم) صرح الشمنى في بحث الجمل ذوات المحل بانها الملحقها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل (قوله وزعم قوم) الى قوله وزعم الاخفش كأنه لم يقل واعترض على المعنى الاول بقوله تعالى ثم جعل منها زوجها وعلى الثانى بنحو أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان مجرد الاعتراض لا يقتضى انكار الحكم أو تخلفه والذهاب الى خلافه كما مر في الفاء فانه لم يذهب أحد الى عدم افادتها الترتيب وتخلف التعقيب منها والمقصود بيان ان بعضهم ذهب الى ذلك هنا فلو جرى هنا في التعبير على نظير ما مر في الفاء لم يفد المقصود (قوله وأجيب بان ثم الخ) أجاب في المغنى بخمسة أجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جملة أجوبته ان الذرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيراه (قوله لترتيب الاخبار) أى وليست للترتيب المعنوى والترتيب في الاخبار والمعبر عنه بالترتيب الذكرى وقد جعله من جملة الاجوبة عن آية الزمر في المغنى انها للترتيب الذكرى (قوله ولا تراخى بين الاخبارين) أى لا يتصور التراخى بينهما فتخلف في هذه الحالة عن ثم (قوله قال في المغنى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ الذى فيه قوله والظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله كهز الردينى الخ انتهى وأقول كون ثم بمعنى الفاء لا يدفع الاعتراض لان الفاء أيضا للترتيب ثم ان قول المصنف وقد تقع موضع الفاء يمكن ان يجعل هذا اشارة الى الرد على الاخفش فلو قال الشارح عقبه قوله كهز البيت وقوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب وقوله أعجبنى الخ وبهذا يرد على الاخفش حيث زعم ان ثم الخ وعلى ابن مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه في الآية فتأمل (قوله وجوابه ان الترتيب الخ) قال الدنوشرى توقف

والردينى

بعضهم في فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسب لما فعل في أخواتها السالفة بيان ذلك وهو ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا (قوله ويحملون نحو جاء القوم الخ) هذا مقتضى صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يترجح في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون منصوبا بفعل يفسره المذكور ونبه اللقاني هناك على أنه الحق خلافا لما هنا وتعقبه بأن الكلام في المحلين مبني على اعتبارين كما بيناه في حواشي الفاكهي في باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد في المغني اشتراط حصول الافادة فلو قال آتيك الايام حتى يوما لم يجز واعترض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالغاية مغنية عن ذلك لان معناها كون ١٤١ المعطوف متصفا بزيادة أو نقص بأن يزيد ذكره تعجبا ومبالغة في المغني بحيث لو لم يذكر لم يحصل الشعور به (قوله أو افرادا من جمع) قال الدنوشري فيه نظر إذ الظاهر ان المشاة جزء من كل فهو داخل في الاول فليتأمل انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله بعده تأملنا ذلك فوجدناه غير ناشئ عن تحرير في المسئلة وهو ان الحجاج ان أريد به المجموع اتجه كلامه والشارح لم يرد ذلك بدليل عطفه على ما قبله فلا نظر في كلامه إذ لم يدخل في الاول كما زعم ثم كتب الدنوشري بعده ثم رأيت الشمني قال في حاشيته على المغني قوله الثاني ان يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها يعني بعضا من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد ما يكون جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل الكلي والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه انتهى كلام الشمني وتبين به ان ما قلناه أولا نشأ عن تحرير فسقط قول المتعصب وهو أحمد الغنيمي انتهى وأقول الذي تبين ان الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المغني فما قاله الغنيمي وجيه نعم ما حاوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك انه الخ) من هذا امتنع ضربت الرجلين الا أفضلهما لانه لا يجوز الا أفضلهما لما ذكره الشارح من أن شرط الاستثناء المتصل ان يتناول الخ

والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصريين (والكوفيون ينكرونه) بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور أحدها كون المعطوف اسما) لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادما له وبخل على زيد بكل شيء حتى منعني دانقا وأجازه ابن السيد (والثاني كونه ظاهرا) لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها (فلا يجوز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام (الخضراوي) قال في المغني ولم أقف عليه لغيره (والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق) بان يكون جزأ من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبني التمر حتى البرني (أو) بعضا (بالتأويل كقوله) وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله

(ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها)

فيمن نصب نعله فان ما قبلها) وهو ألقى الصحيفة والزاد (في تأويل ألقى ما يثقله) ونعله بعض ما يثقله قال أبو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها فألقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير وأما من رفع نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها فعلى ان حتى جارة وألقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وأمره فيها بقتلهما وختمهما وأوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فألقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام وأما طرفة فأبى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله (أو شبيها بالبعض) في شدة الاتصال (كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع) ان يقال أعجبتني الجارية (حتى ولدها) لان ولدها ليس جزأ منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزئها (وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول حتى) وان لم يحسن امتنع ألا ترى انه يحسن ان تقول أعجبتني الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال أعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها (في زيادة حسية) مرجعها الى الحس والمشاهدة (نحو

(قوله في غاية النقص المعنوى) أى كما هو قضية كلام المصنف وقال اللقانى ان قول القائل حتى الصبيان من النقص الحسى كحتى مثقال الذرة المعنوى (قوله وبقى شرط آخر) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله أنظر هل يغنى عن هذا الاشتراط اشتراط الغاية فى المعطوف وأيضا هذا المثال الذى مثل به المانع فيه شرعى والكلام فى حتى انما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك فى أو اذا كانت للتخيير أو الاباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذ الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل بنحو بات الناس حتى عجب الذنب ولعله أوضح من أمثاله وان كان لا يخلو عن شئ اه وكأنه قدس سره فهم ان المثال حتى عيد الفطر والا فيوم الفطر لا يمكن صومه لغة لانه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر نستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أولا) أى أو لم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من ما أدرى وما أبالى ونحوهما (قوله ١٤٢ بحيث تكون الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف لان قوله هى الداخلة على جملة فى

فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف) فان الالوف غاية فى الزيادة الحسية (أو) فى زيادة (معنوية) مرجعها الى المعنى (نحو مات الناس حتى الانبياء أو الملوك) فان الانبياء والملوك غاية الناس فى الزيادة المعنوية وهى الاتصاف بالنبوة والملك (أو فى نقص) حسى أو معنوى (كذلك) فالاول (نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فان مثقال الذرة غاية فى النقص الحسى (و) الثانى (نحو غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء) فان الصبيان والنساء فى غاية النقص المعنوى وهو الاتصاف بالانوثة والصبا والتحقيق كما قال فى المطول ان المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل أب لى حتى آدم وفى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا فى الاطراف العالية أو السافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعفة والى ذلك أشار الامام بقوله

بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذى تلا

وبقى عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح فى الحواشى (وأما أم فضربان منقطعة وسيأتى ومتصلة وهى المسبوقة اما بهمزة التسوية) سواء وجدت لفظة سواء أولا (و) المسبوقة بهمزة التسوية (هى الداخلة على جملة) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (فى محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (هى و) الجملة (المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية) أى أم لم تنذرهم أى سواء عليهم الانذار وعدمه (أو اسميتين كقوله)

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * (أموتى ناء أم هو الآن واقع)

أى لست أبالى بعد موتى أم وقوعه الآن (أو مختلفتين) بان تكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية (نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) أى سواء عليكم دعاؤكم اياهم أم صمتكم أو بالعكس نحو سواء أبالى أزيد قاعد أم قام أى ما أبالى بقعوده أم قيامه (واما) مسبوقة (بهمزة يطلب بها وبأم التعيين)

محل المصدر ظاهره ان الذى فى تأويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقط مع انها والهمزة جميعا فى تأويل المصدر واعلم أن المتبادر من صنيع المصنف ان هى الثانية عائدة على همزة التسوية لا على أم كهى الاولى والا لم يحتج الى اعادة هى ولا العطف بل كان يكفى ان يقول الداخلة والشارح جعلها عائدة على أم حيث قدر بعد العاطف قوله المسبوقة الخ لان المسبوقة بهمزة التسوية أم ولم يظهر وجه ذلك وان كان صحيحا لان كلا من الجملتين فى محل المصدر (قوله أو اسميتين) قال الدنوشرى خالف بعضهم فى وقوع الجملة الاسمية بعد أم الواقعة بعد همزة التسوية والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المرادى وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله * سواء عليك النصر أم بت ليلة * (قوله أى لست أبالى الخ) قال الدنوشرى كان الاولى الاتيان بمصدر ناء وهو النأى كما أتى بمصدر وقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك بيانا للمعنى وانه جائز انتهى واعلم ان الدمامينى قال فى هذا المثال قولهم لا أبالى أقمت أم قعدت الذى يظهر لى فيه ان الجملة الواقعة بعده فى محل نصب والفعل معلق قال الجوهرى وقولهم لا أباليه أى لا أكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبى لان معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به فجاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالى هنا بنفسه حيث قال أى لست أبالى بعد وعداه بعد بالباء حيث قال أى ما أبالى بقعوده الخ وفى تهذيب الاسماء واللغات ان الفقهاء استعملوا لا أبالى به وهو صحيح وان زعم بعضهم انه لحن وأن الصواب لا أباليه فانه لم يسمع من العرب الا هكذا غلط فانه ثبت فى الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير العشاء وبسط الكلام فى ذلك (قوله أم صمتكم) قال الدنوشرى فيه نظر وكان ينبغى أن يقول وصمتكم كما مر فى قوله أى سواء عليهم الانذار

التعيين) لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل أزيد عندك ام عمرو قيل فى الجواب زيدا وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (وتقع) ام المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسطا بينهما مالا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء او متأخرا عنهما) مالا يسئل عنه (نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ماتوعدون) فالسؤال فى الآية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسئل عن المسند وفى الثانية بالعكس فوسط مالا يسئل عنه فى الاولى وهو اشد خلقا وأخر فى الثانية وهو ماتوعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلى ام المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم ام عمرو وان شئت قلت أزيد أم عمرو قائم فتوسط الخبر او تؤخره لانه غير مسؤل عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا أقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت أقائم أم قاعد زيد فتوسط المبتدا او تؤخره لانه غير مسؤل عنه (و) تقع (بين) جملتين (فعليتين) ليستا فى تأويل مفردين (كقوله) وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم

فقمت للطيف مرتاعا فارقنى * (فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

لان الارجح كون هى) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بفعل محذوف) يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب فى باب الاشتغال نحو أزيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذى رآه فى النوم والمرتاع الخائف وأرقنى اسهرنى وأهى بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادنى جاءنى بعد اعراضه عنى والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد انى قمت من أجل الطيف منتبها مذعورا للقائه فارقنى لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان فى المنام (واسميتين كقوله) وهو الاسود بن يعفر التميمى

لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * (شعيث ابن سهم ام شعيب ابن منقر)

فشعيث فى الموضعين بالتصغير واوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة فى موضع النصب بادرى وهو معلق عنها بالاستفهام (والاصل أشعيث) بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره (فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة) بناء على انه مصروف نظرا الى الحى بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين) قال السيرافى لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم اه والمعنى لا ادرى أى النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم ام نسب شعيب بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة فى هذا البيت عن شرح قول النظم

وربما حذفت الهمزة ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن

مختلفين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله فى المغنى والحاصل ان أم المتصلة منحصرة فى نوعين لانها اما أن تتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت فى هذين النوعين متصلة لان ماقبلها ومابعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى

وعدمه فعطف بالواو وكذا يقال فى قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل فى قولنا أقائم زيد أم قاعد انتهى ووجه ذلك ان المطلوب فى هذا المثال التعيين لاحد الشيئين المحكوم عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت (قوله او متأخرا عنهما) قال اللقانى وظاهر قول ابن الناظم فى أقائم زيد أم قاعد يجوز أزيد قائم أم قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وان أدرى أقريب) الآية يجوز أن يكون ماتوعدون مبتدأ وماقبله خبر عنه ومعطوف وان يتنازع قريب وبعيد ما والاظهر على قول البصريين ان يرتفع ببعيد لانه قريب وعلى كل فأم بين مفردين لان المراد بهما المسؤل عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما أوضحناه فى حواشى الالفية واما قل ان أدرى أقريب ماتوعدون أم يجعل له ربى أمدا فالمسؤل عنه الثانى أم يجعل له ربى أمدا ليس فيها مفرد يصلح للسؤال عنه (قوله واهى بسكون الهاء) فى التسهيل مايقتضى انه قليل وفى شرحه ان الاسكان فى ذلك لم يجئ الا فى الشعر (قوله ومختلفين نحو أأنتم الخ) ذكر اللقانى ان ابن الناظم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وان أدرى أقريب ماتوعدون أم يجعل له ربى أمدا بناء على ان ماتوعدون غير مسؤل عنه فماقبل أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الدمامينى لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغى فى هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامران فى نظر النحوى على حد سواء وذلك لان للفعلية مرجحا وهو كثرة ايلاء الفعل للهمزة كما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فان الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا فلا

ورجح هذا على الاول بان اعتباره ـذا المعنى راجع اليها نفسها الالى أمر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثانى انما يتأتى فى المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر فى المغنى وتسمى ايضا فى النوعين معادلة لمعادلة الهمزة فى افادة التسوية فى النوع الاول والاستفهام فى النوع الثانى و يفترق النوعان من اربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وانما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا فى تأويل مفردين كما مر وليست تلك كذلك والى نوعى الاتصال أشار الناظم بقوله وأم بها اعطف بعد همز التسويه * او همزة عن لفظ اى مغنيه

(و) ام (المنقطعة هى الخالية من ذلك) المذكور فى المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (ولا يفارقها معنى الاضراب) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت

(وقد تقتضى مع ذلك) الاضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلبى (نحو) قول العرب (انها الابل ام شاء) بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة فى اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف (اى بل أهى شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وانما قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جنى وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وجعل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هنالك لابلا ام شاء بالنصب وهـذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتأويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اى ام أرى شاء (او) استفهاما (انكاريا كقوله تعالى ام له البنات) ولكم البنون (اى بل أله البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليـه تعالى عن ذلك (وقد لا تقتضيه) أى لا تقتضى ام المنقطعة الاستفهام (البتة) لا حقيقيا ولا انكاريا (نحو) هل يستوى الاعمى والبصير (أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل) هل (تستوى) ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى فى المنام ضجيعتى * هنالك (ام فى جنة ام جهنم)

اى بل فى جهنم ولا يقدر بل أفى جهنم (اذ لا معنى للاستفهام هنا) لانه للتمنى ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك اهـ وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة فى قول الاخطل

كذبتك عينك ام رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (وأما او فانها بعد الطلب للتخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او أختها (وللاباحة) كجالس العلماء او الزهاد (والفرق بينهما) اى بين التخيير والاباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين فى التخيير) فلا يجوز ان يجمع بين زينب وأختها فى التزويج لامتناع الجمع بين الاختين (وجوازه) أى الجمع بين المتعاطفين (فى الاباحة) فيجوز ان يجمع بين العلماء والزهاد فى المجالسة (وبعد الخبر) وهو مقابل الطلب أى الكلام الخبرى الذى من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب (للشك) من المتكلم (نحو لبثنا يوما او بعض يوم) فلبثنا كلام خبرى واو للشك من القائلين ذلك

اضرب عنه معقبا له بالشك (قوله والشاء ليس جمع شاة الخ) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من جعل شاة مفرد الشاء (قوله خلافا لابن جنى) قال الدنوشرى قال الدمامينى ان مذهب ابن جنى والمغاربة ان أم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكى عنه الشارح (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشرى وتكون ام المنقطعة عاطفة عند ابن مالك (قوله وحذفت الهمزة) قال الدنوشرى مراده انها محذوفة قبل ان والتقدير ان هنالك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بان (قوله وانتصب شاء الخ) قال الدنوشرى ويفهم منه ان فى محذوفة قبل جهنم ولا يجوز ان يعطف جنة لان أم المنقطعة ليست عاطفة الا على رأى تقدم وقوله فى جنة من جملة التمنى والتقدير بل ليتها ضجيعتى فى جنة وكذا يقال فيما بعده والشاهد فى ام الاولى والثانية كما يفهمه ظاهر كلام الشارح (قوله كما انها الخ) قال الدنوشرى هذا قول أبى عبيدة فقط كما فى المغنى (قوله بعد الطلب)

اى بعد صيغة الطلب لانه لا طلب فى التخيير والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر اذ الاستفهام لا يتأتى به تخيير ولا اباحة (او) وكذا باقى أنواع الطلب فليتأمل ففى الرضى ما يخالفه فى غير الاستفهام (قوله او للاباحة) ليس مرادهم الاباحة الشرعية لان الكلام فى

معانى أوقبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسن العقل أو العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله أو للابهام) المفهوم من
كلام النحويين ان الابهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر انه غيره لان فيهما بعد قول التلخيص أو التشكيك مانصه أو
الابهام ومثله بالآية وقال الحفيد الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود فى الاول الاخفاء بحسب بادئ الرأى اه وأما الفرق بين
الشك والابهام فواضح قال بعضهم الشك يستوى فيه المتكلم والمخاطب والابهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فانه عالم بحقيقة
الامر (قوله نحو وأنا أو اياكم الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لم تقع أو بعد فيه الخبر وكذا يقال فى التقسيم فيما يأتى وفى كلام الشارح اشارة
الى ماقلنا حيث قال فيكون الشاهد فى أو الثانية اه وأقول لايخفى ان هذا النظر كليل لان المصنف مثل بالآية ولم يعين ان الشاهد فى
الاولى أو الثانية وحمل كلامه على الثانية ممكن كما فعل الشارح وقوله وكذا يقال فى التقسيم لايظهر له وجه اذ اوقع أو فعل أو حرف بعد الخبر
وهو قوله الكلمة اسم الا أن يقال الخبر انما هو المجموع فى الحقيقة ولايخفى مافيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هنا بناء على اشتراط
تقدم الخبر فى التقسيم ويأتى مافيه وكان اللائق بالدنوشرى ان يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذى أشار اليه الشارح وقد تقدم
الكلام الخبرى دون الاولى لعدم تقدمه لان ان واسمها ليس بكلام لكن قد يجاب بان قوله لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول
وحذف خبر الثانى أو بالعكس اذ لايتعين كونه خبراً عنهما وان صلح لذلك لكونه جاراً ومجروراً فيمكن تقدير متعلقه مثنى وحينئذ
فالشاهد فى الاولى والثانية (قوله وللتفصيل) ظاهر كلامه ان التفصيل غير التقسيم وقال فى المغنى بعد ان ذكر ان ابن مالك تارة عبر
بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرد مانصه وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل

ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا

(أو للابهام) على المخاطب (نحو وأنا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) فانا أو اياكم لعلى هدى كلام
خبرى واو فى ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد فى الاولى وقال الدمامينى
الشاهد فى الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو
كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان
من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال مبين اه (وللتفصيل) بالصاد المهملة بعد الاجمال (نحو وقالوا
كونوا هودا أو نصارى) فقالوا كلام خبرى وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر
الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ماقاله كل فريق) أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت
النصارى كونوا نصارى فاو لتفصيل الاجمال فى فاعل قالوا وهو الواو (أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو
حرف) قاله ابن مالك فى الخلاصة وأصلها وعدل عنه فى التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد (وللاضراب)
كبل مطلقا (عند الكوفيين وأبى على) الفارسى وابن برهان نحو أنا أخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن

هودا أو نصارى اه وهذا يقتضى ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناظم بهذه الآية للتقسيم والعجب ان شراح المغنى كالشارح لم يتعرضوا لمعارضة الاوضح للمغنى ولا يقال التفصيل يستدعى سبق اجمال بخلاف التقسيم كما قد يتخيل من كلام
الشارح لانه مدفوع بان التقسيم يستدعى تقدم مايتناول

الاقسام كما قال الشمنى وقال اللقانى الفرق بين التفصيل والتقسيم ان التفصيل تبيين للامور المجتمعة بلفظ واحد والتقسيم تبيين لما
دخل تحت حقيقة واحدة ففى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد وهو الضمير المسند اليه قال المتضمن لجميع قولهم فيه
وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبرى الخ) اشارة الى دفع مايقال التفصيل انما يكون فى الخبر لا فى الطلب وهو فى الآية فى الطلب
وهو كونوا وحاصل الجواب انه انما هو فى الخبر اذ التفصيل الذى فى أو للاجمال الذى فى قالوا وهو خبر وهذا بناء على ان التفصيل لابد ان
يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبى كما نقلناه فى حواشى الالفية بان ماعدا التخيير والاباحة والشك والابهام
من معانى أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ فينبغى ان يقدر عامل لقوله وللتفصيل بعد العاطف والتقدير ويكون للتفصيل ويدل له
مايأتى من حكاية الفراء والحق ان الشارح انما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو فى الآية بعد الخبر اذ لم نر من صرح باشتراط
تقدم الخبر فيما عدا الشك والابهام والعطف فى كلام المصنف لايقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله فى التقدير فتأمل (قوله وعدل
عنه فى التسهيل الخ) قال فى شرحه التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فى التقسيم أجود قال الدمامينى لم أتحقق الى
الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا فى محل قلنا يسوغ الاتيان
بما شئت من الواو واو ولكن استعمال الواو أجود وقال الشمنى يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشئ أقساما يستدعى تقديم مايتناول
الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا نحو اثنان صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال
بين شيئين فاكثر وذلك لايستدعى تقديم مايتناول فهو أعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم الخبرى يقع فى كلى

المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله اذهب الى زيد الخ) قال الدنوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقتضي بخلاف ذلك فان قوله وللاضراب معطوف على قوله قبل للشك المشترط فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن أن يقدر له عامل يكون به منقطعا عما قبله كان يقدر تأتي بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعد المشايخ ان أو الاضرابية ليست بعاطفة اه وهو بعد معرفة مانقلناه عن الشاطبي غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف والتفصيل لاهنا التوهم اشتراك التفصيل مع ماقبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر (قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ذلك يوهم انهم امافريق ملجم واما فريق سافع والغرض الحكم عليهم بانهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لابقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله بعده أقول لامنافاة لان المقام يقتضي ١٤٦ الحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ لامانع ان تكون أو وحينئذ للتفصيل أو يقال أنه لامانع من كون القوم اماملجمون فقط أوسافعون فقط (قوله على هذا) أي على معنى التفصيل والحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمونها متأخرا عن حصول مضمون عاملها والعامل فيهما هديناه والهداية نصب الدليل ولاشك في تأخر الشكر والكفر عنه لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده وليسا بمقارنين لنصب الدليل * (نكتة) * سأل الصاحب ابن عباد القاضي عبد الجبار عن هذه الآية فقال كيف قرن بين لفظي فاعل وفعول وأحدهما للمبالغة دون الآخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر بازائها قليل وكل كفر عظيم فجاء شاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها (قوله والى ذلك أشار الخ) قال الدنوشري قد يقال ان كلام الناظم وان صريح في أنها مثل أو في المعنى لافي العطف (قوله وأما لكن) قال الزرقاني أي الخفيفة وأما المخففة من الثقيلة فهي حرف ابتداء غير عامل خلافا للاخفش ويونس فانهما يريان أنها عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها قال في المغني وانما لم تعمل لدخولها على الجملتين اه بالمعنى وظاهر كلام الدماميني أنها حينئذ تفيد الاستدراك وذلك لانه نظر في الفرق بين المخففة والخفيفة حيث دخلت جملة فقال أنظر (قوله خلافا ليونس) قال الزرقاني قال ابن عقيل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها من واو اه فان قلت فما الذي يقوله في ماقام زيد لكن عمرو وهل يمنع ذلك أو يجوزه فما وجهه فالجواب انه يجوز قال الرضي وذهب يونس الى أن لكن في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفردا أو جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد

الخروج ثم أثبت الاقامة فكأنك قلت لابل أقم (حكى الفراء أذهب الى زيد اودع ذلك فلا تبرح اليوم) نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه أثبت لاو الاضراب بشرطين تقدم نفي أونهي وتكرير العامل نحو لست زيدا أولست عمرا ولا تضرب زيدا أولا تضرب عمرا (و) تكون أو (بمعنى الواو عند الكوفيين) والاخفش والجرمي (وذلك عند أمن اللبس كقوله) وهو حميد بن ثور الهلالي

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * (مابين ملجم مهره أو سافع)

أي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان تكون أو لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد اجلس بين العلماء أو الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية والى معاني أو أشار الناظم بقوله

خير أبح قسم باو وابهم * واشكك واضراب بها أيضا نمي
وربما عاقبت الواو اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا

(وزعم أكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر) فالاول (نحو تزوج اما هندا واما أختها و) الثاني نحو (جاءني اما زيد واما عمرو وبمنزلة أو في العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل أو في القصد اما الثانية * (وقال أبو علي وابنا كيسان وبرهان) بفتح الباء والمنع من الصرف (هي مثلها في المعنى فقط) لافي العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو) العاطفة (لزوما والعاطف لايدخل على عاطف وأما قوله) وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهري

ياليتما أمنا شالت نعامتها * (أيما الى جنة أيما الى نار)

فشاذ) حذف الواو (وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء) شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه ولاخلاف في أن اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رأيت اما زيدا واما عمرا (وأما لكن فعاطفة خلافا ليونس) وتبعه ابن مالك في التسهيل (وانما تعطف بشروط) ثلاثة (افراد معطوفها

بقدر العامل بعدها اهـ المقصود منه اذا تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضى انها عند يونس مخففة من الثقيلة ومع ذلك تفيد الاستدراك (قوله وان تسبق بنفى) هل النفى خاص بالحروف أو ولو كان بالافعال النافية والاسماء واذا كان بالحروف فهل عام فى جميعها أو خاص بما وانظر لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفى فى الغالب وصرح فى التسهيل بانها اذا تلاها جملة لا تكون بعد الاستفهام (قوله وان لا تقترن بالواو) الاقتران يشمل ما اذا كانت تالية أو غير تالية والظاهر ان المراد ان تكون تالية بقرينة ما سيأتى وخصوا الاقتران بالواو ولم يعمموا العاطف كما فى بل الظاهر لعدم تأتى غير الواو هنا (قوله فقيل عطف على صالح) قال الزرقانى أى فقيل الجر عطف على صالح وهذا هو الذى عول عليه هنا لجعله ما ذكر مثالا للمعطوف المقدر وقوله وقيل بجار مقدر أى وقيل الجر بجار مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس جملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا قاله ابن المصنف (قوله لكن وقائعه الخ) قال الزرقانى لما كان عدم خشية حدته ربما يتوهم منه انه كذلك فى قتاله استدرك على ذلك وبين انه فى الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف ١٤٧ الجملتين الخ) وذلك لاستقلال الجمل استقلالا تاما (قوله وزعم ابن أبى الربيع) ينبغى على قوله أن تكون الواو قبلها زائدة (قوله افراد معطوفها) خالف فيه بعضهم وفى الرضى واما بل فاما يليها مفرد أو جملة والتى تليها جملة فائدتها الانتقال الى جملة أخرى أهم من الاولى وقد تكون لتدارك الغلط ومثله فى الفصل والوصل وعلى مجىء بل عاطفة فى الجمل جرى الامام النووى فى المنهاج فى مسئلة الاجتهاد حيث قال اوماء و بول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان ونقل شراحه هناك ان ابن مالك يقول بانها تعطف الجمل والذى ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا ابنه فانظر حواشينا على الالفية هذا ولم يبين حكمها اذا لم يفرد معطوفها كما فعل فى لكن فانظر المغنى (قوله بايجاب) هل الاستفهام داخل فى الايجاب (قوله ومعناه بعد الاولين الخ) الحاصل انها تفيد بعد الاولين أمرين تأسيسين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وبعد الاخيرين أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها (قوله حتى كأنه الخ) ما سبب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقق ما ذكر وهلا أسقط الكاف وقد تجعل كأن للتحقيق (قوله حتى كأنه مسكوت عنه الخ) قال الدنوشرى ليس هذا معنى سلب الحكم وكأن الشارح أراد ان يحمل كلام الموضح على ما قاله الشيخ سعد الدين فى المطول فانه قال معنى الاضراب ان تجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءنى زيد بل عمرو يحتمل مجىء زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجىء قطعا اما اذا انضم اليه لا نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجىء زيد قطعا اهـ فكلام الموضح صريح فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ما قاله السعد وان كانت عبارته فى المغنى تفيده وافقته له اهـ وبغير خطه بجانبه ما نصه وقال السيد فى حاشيته على هذا المحل قد وقع فى كلام ابن الحاجب ان الحكم على الاول كان غلطا وأراد ان ايقاع النسبة عليه والاخبار عنه كان غلطا كما يدل عليه كلامه مصرحا وصرح به أيضا شارحوا

وان تسبق بنفى اونهى) عند البصريين واليه اشار الناظم بقوله * وأول لكن نفيا اونهيا * (وان لا تقترن بالواو) عند الفارسى والاكثرين فالنفى (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر أى لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره (و) النهى (نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهى حرف ابتداء) جىء به لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة (ان تلتها جملة) لعدم افراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين

(ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر)

فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحرث الصيداوى وورقاء أبوه والبوادر جمع بادرة وهى الحدة (او تلت) لكن (واوا) فهى حرف ابتداء أيضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو (نحو) ما كان محمد أبا أحد من رجالكم (ولكن رسول الله) فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان محذوفة (اى ولكن كان رسول الله وليس) رسول الله (المنصوب معطوفا بالواو) الداخلة على لكن على ان أبا احد كمن عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب) لان المعطوف عليه هنا منفى والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن أبى الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه (أو سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم) فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالافراد (على انه معطوف) على زيد لفوات شرطه وهو النفى أو النهى (خلافا للكوفيين) فى اجازتهم ذلك وليس ذلك بمسموع وأما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب او أمر أو نفى او نهى ومعناها (بعد الاولين) وهما الايجاب والامر (سلب الحكم عما قبلها) حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشىء (وجعله

كلامه واما انه يدل على انتفاء المسند عن الاول فمالم يقل به أحد ولا يرضى به ذو أدب ويخطئه أيضا نقل كلام السيد في شرح المفتاح وهذا يغني عن نقله لانه بمعناه اه وأقول قد أشار المصنف في الحواشي كما بيناه في حاشية الالفية الى ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر أو نفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل في نقيض الحكم وهو لا حكم ولم يدخل في نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا في زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور ولا لابن الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابق للشروح خلاف ماقاله الدنوشري لكن قول الشارح الخ فالقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الاظهر ان يقول فثبوت القيام في المثالين لعمرو ولا لزيد فتدبر (قوله فالقيام في المثالين) قال الدنوشري فيه نظر اذ الثابت لعمرو في الثاني الامر بالقيام فليتأمل اه بقي ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله أولا حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشئ سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا الخ) قال الدنوشري ظاهره انها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفي او نهي لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق له وعبارة المطول تفيد ١٤٨ ماقلناه وهي مذهب المبرد انها بعد النفي تفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ماجاءني زيد بل عمرو بل ماجاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق اه والحق ان قول الشارح مع هذا مراده به انها تفيد ماقالاه في بعض التراكيب مع افادتها في البعض الآخر التقدير المذكور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر ونقل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ماجاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو ومع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وهذا لا يوافق ماهنا من انها بعد النفي والنهي لتقرير الحكم على غير مذهب المبرد اه ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فانه صريح في اجازتها ماقاله الجمهور والا لقال وذهب المبرد الخ فلا ينبغي ان يثبت مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) هكذا في المغني قال الدماميني وهو محل نظر فقد قال الرضي واذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا انفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا أي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون أمرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل ليست بزائدة بل انها لتاسيس معنى لم يكن (قوله كسفة) بفتح الكاف التغيير الى السواد والافول والغيبوبة (قوله والثاني كقوله وماهجرتك الخ) لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد معطوفها وزاد في جملة فقوله أولا وتزاد لا قبل بل المراد بل من حيث هي أعم من ان تكون عاطفة أولا فكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف في المغني انما ذكرها بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت على الجمل تكون للاضراب اما مع الابطال أو الانتقال

لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو) فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الاخيرين) وهما النفي والنهي (تقرير حكم ماقبلها) من نفي أو نهي على حاله (وجعل ضده لما بعدها لكن كذلك كقولك ماكنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها) والى ذلك اشار الناظم بقوله

بل وكلكن بعد مصحوبيها * كلم أكن في مربع بل تيها

فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدى بها (ولا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرا بالقيام (وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا (كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبد الوارث (ما زيد قائما بل قاعدا) بالنصب (على معنى بل ماهو قاعدا) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا تعمل ما في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ماقبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله

وانقل بها للثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي

نحو قام زيد بل عمرو (واضرب زيدا بل عمرا) قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اه فالقائم عمرو دون زيد والمأمور بضربه عمرو دون زيد (وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفي فالاول كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة أو أفول

والثاني كقوله وماهجرتك لا بل زادني شغفا * هجر وبعد تراخ لا الى اجل (واما

(قوله وأما لا فيعطف بها الخ) قال الزرقاني قال الرضي اعلم أن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع ولا يجب الا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النفي اه وقوله ولا تجب أي لا تثبت وفي كلام بعض شراح الالفية شيء بخلاف هذا واستعمل المصنف في قوله شروط جمع الكثرة موضع جمع القلة لان شرط ليس له جمع قلة وحينئذ فليس هذا من القليل لان محل ذلك ما اذا كان جمع قلة وبقي عليه من الشروط أن لا تقترن بعاطف وقد ذكره في المغني فقال الثاني أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا أيضا في ولا الضالين وسيذكر الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبني على خلاف ما حققه السعد في التلويح في أن الجمعين انما يفترقان في الغاية لا في المبتدا وقوله ان شرط ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أشراطها وأفعال من جموع القلة لان ذاك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون الراء بمعنى الزام الشيء والتزامه (قوله افراد معطوفها) قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لانها موضوعة لان ينفي بها ما أوجبته للمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم لا عمرو وليس بقائم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لا فعله قبيح لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد صحته قياسا لانه بمعنى قولك حسن الوجه لا قبيح الفعل (قوله بايجاب) قال الزرقاني أي باثبات خبري لان الامر أيضا ايجاب لكن غير خبري فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم ان الدماميني استظهر فيما اذا انتقض النفي بالا أن يكون مما تقدمه الايجاب نحو ما قام القوم الا زيد لا غيره قال اذ التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكي ومن تبعه انهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظره

وأما لا فيعطف بها بشروط) ثلاثة (افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر اتفاقا) فالاول (كهذا زيد لا عمرو و) الثاني نحو (اضرب زيدا لا عمرا) زاد سيبويه (أو نداء خلافا لابن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب (نحو يا ابن أخي لا ابن عمي) وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرط لا أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه أيضا الابذي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاءني رجل الا زيد) لان الرجل يصدق على زيد (ويجوز جاءني رجل لا امرأة) اذ لا يصدق أحدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابذي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل و زيد في صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك اذا أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه و يصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معنياهما متعاكسين والبحث في ذلك مجال اه (وقال الزجاجي) في كتاب معاني الحروف (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز) عنده (جاءني زيد لا عمرو) قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء (ويرده) انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى الباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأتى في مسئلة ليس

(قوله فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما اذا قيل جاءني رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثله لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك بان هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر ان المتعاطفين هنا متغايران باعتبار الافراد والجمعية (قوله مع ان بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بهاء الدين بن الشيخ الامام أبي الحسن علي تقي الدين السبكي وأجابه والده بما حاصله ان معنى قام رجل و زيد قام رجل غير زيد وزيد واستفيد التقييد من العطف لانه يقتضي المغايرة وللتكلم مقصود صحيح في ابهام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد واذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم ان مما استشكل به البهاء السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيانيين شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر وأجاب والده بان معنى عدم تنافي الوصفين امكان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم والجاهل لان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان كان معناهما متباينا والتباين أعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس والبيانيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنافي الى آخر ما حرره في رسالة سماها نيل العلا

في العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقاني العامل في الاول اختصم وفي الثاني مبتدأ مقدر تقديره هما وفي الثالث ان ولا يصح أن يقال اختصم عمرو وهما عمرو ولان عمرا (قوله وان زيد الاعمرا قائمان) قال الزرقاني كذا في النسخ مع ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده فيطابق أحدهما قاله الرضي في آخر باب العطف وفي التسهيل أيضا انه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذي يظهر كون الحكم للاول نحو زيد لا هند قائم (قوله في تفسيره) أي قال الجماعة في تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا ينفس المثل فاندفع قول المصنف لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جدك او ينفعك جدك (قوله قاله في القاموس) قال الزرقاني أي قال انه ثنية الخ ولم يذكر انه مقصور ضرورة اه وهذا أمر ظاهر لان صاحب القاموس بصدد بيان لفظ تنوفا من حيث هي لا بقيد كونه في البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أي الجبال ١٥٠ الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعني ان جملة شروط كون لا

والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورأيت ابني زيد وعمرو وان زيدا لاعمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك قيل في تفسيره نفعك جدك ﴿ (قوله) هو امرؤ القيس الكندي

(كأن دثارا حلقت بلبونه * عقاب تنوفا لاعقاب القواعل)

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق كجلولا مقصور للضرورة ثنية مشرقة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كأن هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفا فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لاعقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله * ولا * نداء أو أمر أو اثبا تاتلا * فنداء وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا نداء أو أمرا أو اثباتا وإياك أن تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فتنزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكرا أو خبرا أو حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا كما قاله في المغني

* (فصل * يعطف على الظاهر والضمير المنفصل) مرفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب بلا شرط) فالعطف على الظاهر (كقام زيد وعمرو و) العطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان والمنصوب نحو (اياك والاسد و) على الضمير المتصل المنصوب (نحو جمعنا كم والاولين) فالاولين معطوف على الكاف والميم (ولا يحسن العطف على الضمير (المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا الابعد توكيده) بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم) ونحو اسكن أنت وزوجك في أحد الوجهين أو بتوكيد معنوي كقوله

ذعرتم أجمعون ومن يليكم * برؤيتنا وكنا الظافرينا

(أو) بعد (وجود فاصل أي فاصل كان بين المتبوع) وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو يدخلونها ومن صلح) فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء (أو) وجود (فصل بلا)

عاطفة أن لا يكون مدخولها ما ذكر فان كان مدخولها ذلك فهي غير عاطفة وذلك لان مدخولها الاولى ما ذكر مع انها مستوفية للشروط كلها حتى لانتفاء العاطف فاستدرك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر (قوله وليست عاطفة) لان ان تقول حينئذ ما سبب جعل بل العاطفة واهمال لا وقوله ولا رد لما قبلها صريح في أنها ليست زائدة لانها حينئذ مقيدة للنفي ولذا قال الدماميني ان ما قاله ظنا معارض لقوله في بل ان لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي اه قال الزرقاني ويمكن أن يقال المعنى رد لما قبلها المستفاد من بل وحينئذ فهي مفيدة لما أفادته بل وحيث كانت مفيدة لذلك كانت مؤكدة النافية * (فصل) * (قوله ولا يحسن الخ) فيه اشارة الى أن الامر في قول الناظم فافصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه في عرف المصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولم ينبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقله بلا وبينهما البواقي ونبه الناظم على حسن الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شمول قوله فافصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمرتبته (قوله في أحد الوجهين) وهو ان زوجك عطف على الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما يأتي قريبا من انه معمول العامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الاول من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل (قوله والفاصل الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الاولى أن يقول هاء الا الهاء كما لا يخفى وكان الاولى أيضا أن يضم اليها النون اللهم الا أن يقال ان الفصل بها كلا فصل لكونها لا محل لها من الاعراب فليتأمل (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال

الدنوشري هذا داخل في قولهما قبل أو بعد وجود فاصل أي فاصل كان الخ الا ان يخص الاول بان يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف العطف وقول الشارح فيكتفي بذلك الخ ظاهر في انه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم يكن بين المعطوف عليه والعاطف اه ولا يخفى انه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المصنف أولا بين التابع وقوله ثانيا بين العاطف والمعطوف صريح في مغايرة القسمين وانه لابد في الاول من تقدم الفاصل على حرف العطف ثم فائدة النص على هذا الاخير الرد على مكي حيث قال ان الآية من قبيل العطف بلا فاصل ولا حجة في دخول لا لانها انما دخلت بعد واو العطف والذي يفصل به انما يأتي قبل واو العطف (قوله الا باعادة الخافض) قيل هذا استثناء منقطع لان العطف حينئذ على الخافض والمخفوض لا على المخفوض ولا يخفى أن ما قاله من العطف على الخافض والمخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والحق أن العطف على المخفوض لكن هل

النافية (بين العاطف) وهو حرف العطف (والمعطوف) فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما أشركنا ولا آباؤنا) فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف (في نحو ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بأنتم والفصل بلا بين الواو وآباؤكم مقول ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما (ويضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء (كمررت برجل سواء والعدم) بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق (أي مستو هو والعدم) وليس بينهما فاصل (وهو فاش في الشعر) واليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا (كقوله) وهو جرير في هجو الاخطل

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه * (ما لم يكن وأب له لينالا)

فعطف أب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل أنه مروي بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض) واليه أشار الناظم بقوله

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

(حرفا كان) الخافض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف (نحو فقال لها وللارض) فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبد الهك واله آبائك) فآبائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها وأعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وآبائك وانما أعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال

وليس عندي لازما اذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصري (وغيرهما) كحمزة (تساءلون به والارحام) بالخفض

العامل في الارض اللام الاولى والثانية كالعدم أو الثانية تجري فيه ما يأتي عن الجامي في عود الاسم (قوله قال لها وللارض) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقال وهو التلاوة والاول جائز كما نبه عليه البهاء السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدماميني في بحث من الجارة وأطال في ذلك واستدل على خصوص هذا الذي وقع هنا بقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحمر ما أنزل الله علي فيها شيأ الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه في صحيح البخاري وكذلك في مسلم ورأيته بخط النووي بغير فاء (قوله على الهاء) قال الدنوشري كان الاولى أن يقول على ها الا أن يقال ان الضمير هو الهاء وحدها والالف ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) جره حينئذ بالاول قاله الجامي قال والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا تضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال الدنوشري واستدلاله بما ذكر وتخريج القرآن على خلاف مذهب الجمهور يدفع ما ينافيه قول السعد ان التخريج على خلاف مذهب الجمهور ربما ينافي الفصاحة الا ان يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور اه وأقول هذا الذي قيد به كلام السعد يتعين انه مراده وانما عبر بما قاله لان الغالب قوة دليل الجمهور ولكن يبقى ان المصنف صرح بان الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجي المؤمنين بالادغام واستشكله الدماميني بكلام السعد والحق انه يكفي في الفصاحة موافقتها وجها نحويا لم يشتد ضعفه (قوله كحمزة) فيه تنكيت على المصنف لان كلامه يوهم انها غير سبعية

لكن حمزة يقرأ تساءلون بالتخفيف فهل ابن عباس والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الشارح (قوله خلافا للزمخشري) قال التفتازاني كتب صاحب الكشاف هنا حاشية حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولان عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول أوجه (قوله عليه) قال الدنوشري نائب فاعل عطف والضمير للصدر وضمير انه عائد الى المسجد (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري فيه انه يلزم عليه أيضا عمل الجار محذوفا في غير المواضع المشهورة اللهم الا

عطفا على الهاء المخفوضة بالباء (وحكاية قطرب) عن العرب (ما فيها غيره وفرسه) بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف في الثانية (قيل و) يحتمل ان يكون (منه) أي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام (اذ ليس العطف على السبيل) المخفوض بعن خلافا للزمخشري (لانه صلة المصدر) وهو صد فانه متعلق به (وقد عطف عليه) أي على المصدر (كفر و) القاعدة انه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء من به اذ ليس معنا سواهما وقد انتفى أحدهما فيتعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المغني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اه (ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في المضي والاستقبال (سواء اتحد نوعاهما) في الفعلية كأن يكونا مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة (نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه) فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه (ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد أخوك (أم اختلفا) نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) فاورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و) الثاني (نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية) وتمامها تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعطفك الفعل على الفعل يصح * (ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع (على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فأثرن ونحو صافات ويقبضن) فعطف في الاولى أثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات وأثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع (كقوله)

يارب بيضاء من العواهج * (أم صبي قد حبا أو دارج)

أن يقال محل المنع اذا حذف استقلالا واما بطريق التبع فلا (قوله والصواب الخ) قال الدنوشري هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم الخ اه أي لان قول الصواب يقتضي لزوم ذلك ثم انظر هلا أورد انه يلزم حذف الجار مع بقاء عمله ويجاب بما تقدم مامررت بصالح لكن طالح من قوة الدلالة عليه بتقدم ذكره هذا وأورد بعضهم ان ماقاله في المغني يؤدي الى تعطيل مسئلة العطف على المجرور بدون اعادة الجار اذ تقدير الجار ممكن في كل جزء من جزئياتها كقراءة حمزة ويجاب بان الاصل عدم حذف الجار فلا ترتكب الا عند قوة الداعي كالعطف على المصدر قبل استكماله (قوله في المضي والاستقبال) قال الدنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المضي والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافقني على التوقف في كلام الشارح شيخنا أبو بكر الشنواني (قوله فعطف في الاولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري قد يقال ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم لم يقل الشارح فعطف في الاولى أثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بان محل قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف حرفا مرتبا كما نقلا ذلك بعض مشايخنا عن الكمال بن الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب لا جائز ان يكون الجر لعدم دخول الافعال ولا جائز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا اذ الفرض انه معطوف على مجرور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان

فعطف

فعطف دارج على حبا التأول دارج بدرج أو حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لان بيضاء مجرور برب لا منصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التأنيث الممدودة (وجعل منه) أي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي) فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتأول مخرج بيخرج (وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق) فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ومرجح الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

*(فصل * تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل) وتشاركهما في ذلك أم المتصلة (مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست) أي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف وأوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت (أي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا) وهو سهو لان انفجرت في البقرة وليس في آيتها ولا أوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله في الواو قوله) وهو النابغة الذبياني

(فما كان بين الخير لو جاء سالما * أبو حجر الا ليال قلائل)

فحذف الواو ومعطوفها (أي بين الخير وبيني) وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان بن الحرث

على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم يكن فاثرن في محل جر ولا اشكال قلت الغرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة باسرها فليتأمل (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشري قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حبا لكونها صفة للتنكير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبهه وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يجاب بانه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجر في دارج ماهو فليحرر ثم كتب الدنوشري بعده رددنا النظر في ذلك والذي استقر عليه ان العامل فيه أم لانه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلها امامر فليتأمل ثم كتب الغنيمي بعده أقول لم تحرر المسئلة كما ينبغي فان منشا تردد النظر هو قولهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتض لان لا يكون العامل هنا أم لانه لم يعمل في المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمولة لام وهو من حيث كذلك ليس معمولا لام ودعوى ان العطف عليه هنا هو الجملة وان قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب الدنوشري لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل ان قوله دارج من عطف الصفة على مثلها اه أصل السؤال والجواب ماخوذان من كلام الشهاب القاسمي كما بيناه في حواشينا على الالفية (قوله سهو) قال الدنوشري وانما الساهي هو لجواز كون بيضاء معمول لفعل محذوف يفسره معدى رب المحذوف على وزان رب رجل صالح لقيته وان كان المفسر فيما نحن فيه محذوفا فهو مشكل اذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد قال العيني لم يسمه وانما أم عطف بيان مقطوع فنصب اذ عطف البيان كالنعت في جواز القطع في صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العيني

(فصل) (قوله وتشاركهما في ذلك أم) كذلك ثم كما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال كلما أتوا بشيء ثم أتوا بآخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدنوشري وانما لم يذكر المصنف أم لقلة ذلك بالنسبة الى الفاء والواو اه وسيأتي ان الشارح علل اقتصار المصنف بالتبعية للناظم وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتصار المصنف والناظم بما قال الدنوشري والاولى بالدنوشري ان يكتب ماهنا هناك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الظاهر انه من عطف الجمل لا من عطف المفردات وان كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعد (قوله وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة) في التلخيص ان المحذوف قد يكون جملة سببا لمذكور نحو فانفجرت ان قدر فضرب بها ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت قال السعد وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين اه وسبب تسميتها فصيحة انه لما ذكر عقب الامر بالضرب الانفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار فلذا حذف الضرب وانما نبه على هذه الفائدة الفصيح وفيه أيضا على تقدير فضرب بها دلالة على ان المامور التزم الامر وتسميتها حينئذ فصيحة

الغسانى (وقولهم راكب الناقة طليحان) فطليحان خبر المبتدا محذوف وما عطف عليه فى التقدير (أى) راكب الناقة (والناقة) طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لافرد ويحتمل ان يكون الاصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا أعيا ومثاله فى أم قول أبى ذؤيب وقال صحابى قد غبنت وخلتنى * غبنت فما أدرى أشكالكم شكلى قال أبو الفتح أى فما أدرى أطريقكم طريقى أم غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول النظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس (وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله مرفوعا كان نحو أسكن أنت وزوجك الجنة) فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن (أى وليسكن زوجك) فهو من عطف الامر على الامر (أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان) فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا (أى وألفوا الايمان) فهو من عطف جملة على جملة (أو مجرور نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل (أى ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن) أى فى الامثلة الثلاثة (على الموجود فى الكلام) بدون حذف (لئلا يلزم فى) المثال (الاول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل الامر) وهو اسكن (للاسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه فى عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله فى المغنى وفى التسهيل لا يشترط فى صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه اه ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سيأتى له فى باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثانى) وهو والذين تبوؤا الدار والايمان (كون الايمان متبوأ) بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا للتبوؤ لان المعطوف يشارك المعطوف عليه فى عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ (وانما يتبوأ المنزل) اذ التبوؤ التهيؤ يقال بوأت له منزلا أى هيأته له وفى اعراب الحوفى فى سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها اه فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثالث) وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولى عاملين) مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء أو شحمة على تمرة لزم العطف على معمولى عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين وأجاز الاخفش العطف على معمولى عاملين ان كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسى وابن الحاجب عن الفراء والاصح فى التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال فى المغنى والحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا فى الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله (ولا يجوز فى) المثال (الثانى كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد) الانصار المعطوفين على (المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم) والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهى انفردت

بعطف عامل مزال قد بقى * معموله دفعا لوهم اتقى

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصلة (فالاول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو

من المجاز العقلى (قوله معطوف على اسكن) قال الدنوشرى فيه نظر اذ ذاك من عطف الجمل وكذا يقال فيه أشبه (قوله فهو من عطف الامر) أى دال الامر اذ قوله ليسكن ليس بامر بل الامر مستفاد من اللام (قوله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان) نقل السيد السمهودى فى تاريخ المدينة عن صاحب القاموس وأقره ان من أسماء المدينة الايمان واستدل بالآية وحينئذ فالعطف بلا تقدير مع التبوئ بمعنى التهيئ (قوله فهو من عطف جملة على جملة) قال الدنوشرى فيه رد على قول المتن سابقا بجواز عطفها عاملا الخ فانه ظاهر فى ان المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتامل وقد يقال انما قال ذلك على سبيل التجوز أو تغليبا فانه فى مسئلة المعمول المجرور المعطوف الجار وحده لا هو مع المجرور (قوله وفى التسهيل لا يشترط الخ) فيه بعد ما نقله الشارح انه يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل وفى أقسام العطف من الباب الرابع من المغنى وشرطه أى العطف امكان توجه العامل الى المعطوف (قوله الانصار) فيه اشارة الى ان ما اقتضاه صنيع المصنف من ان الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح (قوله بالواو والفاء) فى المغنى فى بحث ثم فى

(كقول

(كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا) بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي (والتقدير ومرحبا بك وأهلا) فبك متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثاني) وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل (نحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا) فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة (أي أنهملكم) بتقديم الهاء على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم وما خلفهم) فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أي أعموا فلم يروا) وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على أصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فأنضرب فألم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بأم المتصلة نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أي أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف متبوع بدا هنا استبح *

(هذا باب البدل)

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه والبدل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا (بلا واسطة) هذا معنى قول الناظم

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

(فخرج بالفصل الاول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع (النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (وأما النسق فثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو أما الاول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لان الحكم السابق) وهو اثبات المجيء لزيد (منفي عنه) بلا (وأما الآخران) وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي (فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول) دون الثاني (النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه) هو (المقصود) وحده (وذلك كالمعطوف بالواو) اثباتا أو نفيا (نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان) وهما الاول والثاني (خارجان عما خرج به النعت والتوكيد والبيان) أما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع وأما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاء في زيد بل عمرو) وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين (وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل وأقسام البدل أربعة) أشار اليها الناظم بقوله

قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب في الاخبار (قوله وهو قول الزمخشري) حيث اختار المصنف قول الزمخشري فكان عليه أن لا يخصص هذا الحكم بالفاء والواو لان ثم كذلك كما في المغني *(هذا باب البدل)* (قوله ولذلك يقولون البدل الخ) أشعر قولهم في حكم تكرير العامل انه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح في بحث الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا أو مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اه لكن سيأتي قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا ما قد يعكر على ذلك (قوله اذ لو لم يعتد بزيد الخ) قد يقال يكفي الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه في اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بابعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك (قوله وفي بعض النسخ ذكر لكن الخ)

قال اللقاني ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين بانها عاطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول (قوله وأقسام البدل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن ولا شك انه بدل كل من بعض وحينئذ فنكتته البيانية تقرير خلودهم واقامتهم فيكونها عدنا أي اقامة من

مطابقا أو بعضا او ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل

(الاول بدل كل من كل وهو بدل الشئ مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسماه الناظم) في النظم (البدل المطابق) وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر) فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل (وانما) لم يقل ذلك لان كلا انما (يطلق) على ما يقبل التجزى فعند الاطلاق تدل (كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا) لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التى هى نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط (والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء) بالنسبة الى الباقى من المبدل منه (أو مساويا) له (أو أكثر) منه (كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقى وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساو للنصف الثانى (أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقى وذهب الكسائى وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على مادون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولا بد) في بدل البعض (من اتصاله) بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكله (مذكور) ذلك الضمير متصل بالبدل أو بغيره فالاول (كالامثلة المذكورة) في قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثانى (كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذى حملنا على ذلك أنا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبره فقال البيضاوى انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع اه وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين أحدهما انه يخرج على لغة أكلونى البراغيث

موعود الرحمن الذى لا يخلف وعده أو لتغتر بر انها جنات كثيرة لا جنة واحدة كما رواه البخارى من حديث أنس قال أصيب حارثة يوم بدر فقالت أمه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة منى فان يكن في الجنة صبرت وان يكن غير ذلك ترى ما أصنع فقال جنة واحدة انها جنات كثيرة وانه في الفردوس الاعلى (قوله بدل مطابق) قال الدنوشرى هو بدل من قول بدل كل الخ (قوله وانما يطلق كل على ذى أجزاء) قال الزرقانى أجيب عن ذلك بان الشئ هنا هو اللفظ دون المعنى والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب يعنى انه غلب الالفاظ التى تدل على ذى أجزاء على مالم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الاولى فقيل في الجميع كل ثم سميت تلك الالفاظ ببدل الكل من الكل (قوله فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه الخ) قال الزرقانى أنظر ما الذى يسمى به عندهما حينئذ ولعلهما يسميانه بدل اضراب (قوله ولا بد من اتصاله الخ) قال الدنوشرى وقال الناظم في شرح كافيته اشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسئلة مذكورة في المرادى مبسوطة فلتراجع اه وتقدم في كلام الشارح في باب الاستثناء ما يشعر بالاستغناء عن الضمير لفظا وتقديرا فانه قال في قوله تعالى

ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عن الضمير غالبا اه فان قوله لان قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج اليه هنا وان كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره بقى ان ظاهر كلامهم ان الربط في هذا الباب لا يكون الا بالضمير وبذلك صرح في المغنى (قوله متصل بالبدل أو بغيره) قال الدنوشرى ينافى ظاهر قول المتن ولا بد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه وقد يجاب بان الاتصال في كلام المتن ليس على حقيقته والاتصال في كلام الشارح محمول عليها وفي جعل الآية مثالا لذلك نظر ظاهر اذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة والثانى بل كلاهما يرجعان الى شئ واحد أما ضمير المتكلم والمخاطب فيصح ذلك فيه نحو أنت قمت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر لهما احضور من هماله ولا نسلم عود الضمير الى الضمير في ذلك (قوله فهو متوقف على اجازة حذف البدل) يعنى ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف في المغنى حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوى الخ) قال الدنوشرى كلام البيضاوى هذا ينافى ما جزم به في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبر ولم يظهر وجه التفرقة بينهما وأجاب بعض الافاضل بانه انما ترك التضعيف في الثانية اكتفاء بذكره في الاولى كما هو عادته وبعد فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا اخوتك بخلاف زيد قام لالتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض محشى البيضاوى قال ورد بان ذلك انما يمتنع اذا كان الفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة أكلونى البراغيث لانها لغة ضعيفة لا يبالى بها وقال أيضا وجه أبو البقاء الضعف بان الفعل قد وضع في موضعه فلا ينوى به غيره وفيه نظر (قوله وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين الخ) قال الدنوشرى لم يظهر الوجه من وجهى الضعف فليتأمل وتوارد عاملين على معمول واحد جائز في نحو جاء زيد وأتى عمر

والثانى انه يجب ان يقدر فى العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير و وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله فى المغنى وان جعلناه خبر مبتدا محذوف والتقدير العمى والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مصدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أى منهم) قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع اه قال الموضح فى الحواشى والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام بآخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان اه وقال الكسائى من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضى انه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقال الرمانى هو الاول واختاره فى التسهيل وعلله الجزولى بان الثانى اما صفة للاول كاعجبتنى الجارية حسنها أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثانى كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان فى التذكرة وقال الفارسى فى الحجة المشتمل هو الثانى قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به و يكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول أفصح عنه السيرافى وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذى نصره الاستاذ أبو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعنى أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال (وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال) وقال

والظرفان و ينظر ما المانع فى غيره وفى غير العربية يجوز نسبة الاثر الواحد الى أكثر من واحد ولهذا الوجه جماعة رقبة واحد قتلوا به (قوله لان الله عز وجل لا يكلف الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لخصه ابن هشام حيث قال لان الكلام بآخره الخ (قوله ولا ضمير) قال الدنوشرى الظاهر انه ولا ضير بالياء بعد الضاد وان صح فمراده انه لا ضمير لفظا أو يكون ماشيا على عدم اشتراطه اه وهذا بناء على ما فى بعض النسخ والذى فى النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ماقاله انه الظاهر وهو ولا ضمير (قوله والحق انهما الخ) قال الدنوشرى مراده الوجهان المتقدمان أى انه عام أريد به الخصوص كما قال ابن اياز أو عام مخصوص أى بالبدل (قوله وقال الكسائى من شرطية) قال الدنوشرى الذى فى المغنى وجوز الكسائى كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص اما بالبدل أو الجملة ولم يرده (قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الخ) قال الدنوشرى كونه باطلا مبنى على ان الالف واللام فى الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهما للعهد الذكرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون و بيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله ١٥٧ على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقدم واذا قدمت المبتدأ وهو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه انك لو أتيت بالضمير فى هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد أل ومصحوبها وهو علامة أل التى للعهد الذكرى بل جعلها لذلك مقدم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظر للقرينة المرشدة الى ذلك قاله الدمامينى فى حاشية المغنى جمعا وقال أيضا اذا جعل من فى الآية بدل بعض من الناس فى الآية لزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبى وهو المبتدا اه وظاهره بل صريحه ان الفصل المذكور غير جائز فليتأمل اه وللتاج السبكى فى بعض مجاميعه كلام فى هذه الآية أجاب به عما ورد به على ابن السيد ولا مانع أن يكون فى الحج شيئان فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم أورد عليه انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائى أرجح لان حاصله ان لله على الناس أن يكون محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه و ينبغى ان يقدر الجواب هكذا فعليه ان يباشر الحج بنفسه قال وظهر ان الآية ليست من العام المخصوص ولا الذى أريد به الخصوص وقد سقناه فى حواشى الفاكهى فى باب اعمال المصدر وكلامه برمته (قوله وانما المشتمل المسند الخ) قال الدنوشرى و ينظر فى بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول أو الثانى أو العامل و ينبغى تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما أسند اليه على قصد غيره غير متأت هنا (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) قال الدنوشرى قال المرادى لا بد فى بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما امكان فهم معناه

في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن أبي العافية وابن ملكون وذلك (كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها اهـ ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا أعرب ماله بدلا من زيد الا أن يقول ان الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر (و) بدل الاشتمال (أمره في الضمير) الرابط له بالمبدل منه (كأمر بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا (فمثال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الامثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الاخدود النار) فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل (أي النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقدير و(الاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير) وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض وأصحابه ثلاثة انطيانوس الرومي بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا من لم يكفر والا ألقي فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مسموعة و زعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فاذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما (والرابع البدل المباين) للمبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لانه لابد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم في الحد ثم الاول)

عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل اضراب لا بدل اشتمال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والا آخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله ان سلب يتعدى لمفعولين فجعل ثوبه بدلا يقتضي حذف المفعول الثاني وان التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك مخل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزملكاني وحاصله انه أجاز ما في قول الحريري

فلم يزل يبتزه دهره * ما فيه من بطش وعود صليب

(قوله الا أن يقول الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري فيه نظر ظاهر لان المجاز والحقيقة من صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ (قوله قيل والاصل ناره) قال الزرقاني هذا يدل على جواز جاءني زيد الاخ أي أخوه عند الكوفيين وفي الرضي قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اتفاقا (لطيفة) نظير الآية فيما ذكر قول الحريري في مقاماته حتى اذا لألأ الافق ذنب السرحان وآن انبلاج الفجر وحان وقد سئل ابن يعيش الكندي عن ذلك فاشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف كما نقله التاج السبكي في الطبقات عنه وانه رآه بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لألأ وتقدير ذنب بدلا أي حتى اذا لألأ الوجود الافق ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ويضعفه أو يرده عدم الضمير وقد يقال ان أل خلف عن الضمير أي ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار واما نصبهما فعلى ان الفاعل ضمير اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه أي لألأ الله الافق ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل اذ الافق لم ينور الذنب نعم ان كان تجويزه على انه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والاخدود شق الخ) قال الزرقاني والاخدود من الخد وهو الشق في الارض ونحوها (قوله والا ألقي فيه) قال الزرقاني هذا مثل قول صاحب البردة والا فقل يا زلة القدم وقد أجاب نقلا عن غيره بجواب بين ثانيهما ناسب هنا وهو ان تقديره ان لم يكن آخذا بيدي والا يا خذ بيدي وهو تاكيد للشرط الاول ثم اعترضه قال سمعت من يقول بين اليقظة والمنام قوله والا زائدة في الكلام اهـ وما المحوج لارتكابه ذلك هنا وكان المناسب اسقاطها ولعل الاتيان بها سبق قلم والله أعلم وعبارة الكواشي وقالوا من لم يكفر ألقي فيه

وهو المبدل منه (ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اى بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم) من ظاهر اللفظ (وان كان) الاول مقصودا فان (تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اى بدل شئ ذكر نسيانا وقد ظهر) من هذا التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) فى قوله فى النظم
ودون قصد غلط به سلب (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط) قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع (وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب) واليه أشار الناظم بقوله *وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب* (ويسمى ايضا بدل بداء) بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفة قال فى الحواشى وهو الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (وقول الناظم) فى النظم (خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة وهى الغلط والنسيان والبداء (وذلك باختلاف التقادير) بحسب الارادات (وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى) بالقصر (جمع مدية وهى السكين فان كان المتكلم) بقوله خذ نبلا مدى (انما أراد الامر بأخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان أراد الاول) وهو الامر باخذ النبل (ثم أضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول) وهو الامر باخذ النبل (فى حكم المتروك فبدل اضراب و بداء) لانه أضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثانى (والاحسن فيهن أن تؤول ببل) لئلا يتوهم ارادة الصفة أى نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا
(فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم و) ذهب ابن مالك فى التسهيل الى أنه (لا يبدل المضمر من المضمر) وقوفا مع السماع (ونحو قمت أنت) ورأيتك أنت (ومررت بك أنت توكيدا تفاقا) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك اياك) توكيد (عند الكوفيين والناظم) لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم فى شرح التسهيل وقول الكوفيين عندى أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبى والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك

ومن كفر ترك ومن أبى ألقى فيه اه كذا رأيته فيه باسقاط الا باثباتها كما هنا (قوله اى بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقانى هذا حل معنى وذلك لان الاضافة لا تكون على معنى عن بل هى هنا على معنى اللام اى منسوب الى الغلط ونسبته اليه لكونه مسببا عنه فهو من اضافة المسبب للسبب قاله ملاجامى قال الرضى ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه لا أن يكون البدل هو الغلط (قوله وان كان قصدا الخ) قال اللقانى اى ولكنه أضرب عن الاول وصيره كالمتروك اه وبهذا يندفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع أن معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لا ينافى ارادة الاعراض عنه كما فى هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقانى قال الرضى وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر (قوله فى حكم المتروك) قال الدنوشرى قد ينافيه ظاهرا قوله وان كان قصد كل منهما صحيحا الخ الا أن يقال صحة قصد كل منهما لا ينافى كون الاول فى حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال فى الحواشى وهو الواو لا بل يعكر عليه فليتأمل
(فصل)
(قوله وقوفا مع السماع) قال الدنوشرى هذه العلة غير ظاهرة لا سيما عند مراعاة مذهب البصريين فى نحو رأيتك اياك والعرب لا يعرفون تسمية الشئ بدلا وفاعلا ومفعولا ونحو ذلك فليتأمل (قوله ورأيتك أنت) قال الدنوشرى ينظر ما وجه حذفه من المتن (قوله قال الشاطبى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا نسلم قوله واذا أردت الخ وقوله هكذا نقل سيبويه الخ قد يقال ان الكوفيين ايضا نقلوا مقالتهم عن العرب وتلقى غير سيبويه كلامه بالقبول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤتمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك اياك) قال الزرقانى مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضى أن نحو مررت بك بك تأكيد عند النحويين خلافا للزمخشرى فقط فى قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور أن الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل فاعادته دليل على التأكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا اه وأقول سيأتى أن الشاطبى جعل مررت به به بدلا ويأتى الاستشهاد بآيتين أعيد معهما العامل واعادته لا تنافى البدلية فى المنهل الصافى وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف جر لا اختصاره وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم ونحو ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزمخشرى المجرور بدل كالمنصوب لا توكيد

لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي (قوله فيتحد لفظ البدل والتوكيد) قضيته جواز البدلية في قمت أنت وهو كذلك وان اقتصر المصنف على قوله توكيدا فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل فيه (قوله ولوسمع كان توكيدا) يرد عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه لا يؤكد الظاهر بالضمير لان الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد أشرنا فيما مر لمنافاته لما هنا (قوله سواء كان كلا او بعضا الخ) قد ذكر الكل ومثال البعض زيد ضربته رأسه والاشتمال زيدا استجدته عقله والغلط زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التتميم توطئة لقول المصنف نحو وأسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتمم بامثلة الاقسام (قوله الثلاثة) الاولى تركه فقد ذكر المصنف في المغني في حرف الواو ان في الآية أحد عشر وجها وأنهاها بعضهم الى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقاني فيه نظر لخروج بدل الغلط منه مع انه حكمه حكم ما ذكر قال الرضي اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اه وهذا الاعتراض وارد على حصر الناظم أيضا وكأن بدل الغلط لعدم الاعتناء بشأنه لم يعتبراه اه وكتب الدنوشري ما محصله أن سكوت المصنف عن بدل الاضراب يفهم عدم جوازه كضربتك حمارك ثم ذكر ان الحلبي وغيره صرحوا بالجواز (قوله فرجلي) ١٦٠ قال الزرقاني مروي بالفاء وبالواو وعلى الاول فالفاء سببية وعلى الثاني فالواو للحال ورجلي مبتدا خبره شثنة ومعنى ذلك أن رجلي لغلظها المشابه لخف البعير لا تبالي بما ذكر واستشكلت البدلية هنا بان الرجل لا توعد بالسجن وأجيب بانها لما كانت سببا للدخول ناسبت وعدها بذلك اه وذكر الاشكال المصنف في التذكرة ثم قال فان قلت أجره على شراب ألبان وسمن وأقط قلنا شرطه تأخر المتجوز فيه ثم حقق ان البيت من العطف على معمولي عاملين وبيانه في حواشينا على الالفية (قوله شثنة المناسم) قال الدنوشري قال في القاموس شثنت كفه كفرح وكرم شثنا أي خشنت وغلظت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) بدل

أنت ومررت بك أنت واذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك اياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر مقالة ابن مالك السابقة (و) ذهب أيضا في التسهيل الى أنه (لا يبدل مضمر من ظاهر) وقال في شرحه (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع) من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولوسمع كان توكيدا (ويجوز عكسه) وهو ابدال الظاهر من الضمير (مطلقا) في جميع أنواع البدل سواء كان كلا أم بعضا أم اشتمالا أم اضرابا (ان كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا بدل كل من كل (في أحد الاوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل (وكذا) يجوز ابدال الظاهر من المضمر (ان كان) الضمير المبدل منه (لحاضر) متكلم او مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) كقوله

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل و(كأعجبتني وجهك) فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل (او) يكون (بدل اشتمال كأعجبتني كلامك) فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي

(بلغنا

الدنوشري هذا مبني على غير كلام الاخفش في الآية اذ زعم ان لمن كان يرجو بدل كل ولا يجوز في ذلك ان يجعل بدل بعض والا لزم انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بانه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخلطون بالصحابة من المنافقين اه من شرح لب اللباب (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدنوشري الظاهر ان هذه الاعادة غير واجبة بل هي جائزة والجر بها لا باللام الاولى ولا باخرى مقدرة كما هو ظاهر وقد يقال انها مؤكدة للاولى فالعمل للاولى بناء على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما رجحه ابن مالك وان قلنا ان العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة اذ يبعد التقدير مع وجود العامل حسا اه وأورد بعض الفضلاء انه كيف يكون بدلا مع وجود العامل ملفوظا به والبدل على نية تقدير العامل خصوصا مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه وانما هو تقدير معنوي وجوابه ان وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا ومراد الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البدل للفصل ان الفصل محسن للاعادة والا فجواز الاعادة لا يتوقف

عليه بدليل ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات للراغب ولما قال الجعدي في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى أين فقال الى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا فض فوك
(قوله مفيد للاحاطة) مثله المفيد للبيان نحو ذلك اذا كان للمتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد ادخاله معه كقولك فعلنا بنو زيد كذا وقوله بنا تميما يكشف الضباب بنصب تميما على المدح والاختصاص ولو خفض تميما على البدل لما فيه من البيان لجاز عندي ولم أر هذا الأخير قاله المصنف في التذكرة (قوله ولذلك أعيدت اللام) أي لكونه بدلا من المجرور باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف جر ولا يتقيد بخصوص اللام وانما قيد الشارح بها لخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال الدنوشري فيه اقتصار على حكاية مذهبين فقط أحدهما الامتناع والثاني الجواز وهناك مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز في الاستثناء دون غيره نحو ماضربتكم الا زيدا هكذا نقله الاشموني وغيره وفي المثال نظر اذ زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين فليتأمل ولعل الشارح أسقطه لعدم ظهوره ووجه الامتناع ان لم يفد الاحاطة عدم الافادة حينئذ فقوله خلافا للاخفش قال السيد في حواشي المطول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعني ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بان البدل ينبغي أن يفيد مالم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو أبدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص من المبدل منه ١٦١ في التعريف فيكون أنقص منه في الافادة

(بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا) * وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا
فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا (أو) يكون (بدل كل مفيد للاحاطة) والشمول كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الا ما احاطة جلا
أو اقتضى بعضا أو اشتمالا *

(ويمتنع) ابدال الظاهر من الضمير بدل كل (ان لم يفدها) أي الاحاطة (خلافا للاخفش فانه أجاز) تبعا للكوفيين (رأيتك زيدا) على ان زيدا بدل من الكاف (ورأيتني عمرا) على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الى أبي عبد الله وقال الشاعر

بكم قريش كفينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا

* (فصل * يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم) في الاقسام الاربعة (والفعل) كذلك عند الشاطبي اذا أفاد زيادة بيان للاول فبدل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف) فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

لان مدلولهما واحد وفي الاول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثاني فيهما غير مدلول الاول وأجاب الأخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل اذ لو اتحد مفهوماهما لكان الثاني تأكيدا للاول لا بدلا عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين يعني بك المسكين مررت وعليك

(٢١ تصريح ني) الكريم المعول فان الثاني فيهما يدل على صفة المسكنة والكرم دون الاول وأما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل أذرب نكرة تفيد مالا تفيده المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة * (فصل) * (قوله يبدل كل من الاسم الخ) ينبغي جواز ابدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيد متى يخف ربه أو يخاف الله متق (قوله اذا أفاد زيادة بيان للاول) هذا واضح في بدل الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اه وقال الزرقاني انه احتراز عما اذا كان مساويا فانه توكيد لا بدل قال الرضي وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تأكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تعز انصرك (قوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابدال في الآية لجملة من جملة لا لفعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود بيان ان المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الاثام بالعذاب جعل ابدال من الفعل دون الجملة (قوله بدل كل) قال الدنوشري مخالف لجعل المرادي ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضح محتمل لكن الاول أخذه الشارح من كلام الخليل وينظر في ذلك والآثام جزاء الاثم أو هو الاثم نفسه فيكون على حذف مضاف أي جزاء اثم والذي يظهر انه بدل اشتمال كما قاله المرادي لا بدل كل (قوله ان على الله الخ) قال الزرقاني الله منصوب على نزع الخافض أي والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق الخبر والالف في تبايعا للاطلاق وهو من بايع أي عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعة الملك اه وتؤخذ وما عطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال في الخبر والحال وما

أشبه ذلك (قوله لان الاخذ كرها الخ) قال الدنوشري قضية هذا ان يكون يضاعف في الآية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات لقى الاثام فليتأمل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادي على تجويز بدل الكل من الكل وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز أولا ويفهم من صريح كلام المرادي ان بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثل المرادي لبدل الكل بقوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ونقل المرادي عن بعضهم ان بدل الغلط يقتضي القياس جوازه وما قاله المرادي جميعه غير طريقة الشاطبي فليتأمل الطريقتان اه وصرح السيوطي بعدم الخلاف في بدل البعض فقال لا بدل بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض اه وفيه نظر لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه فلاشك في تبعيضه (قوله والجملة كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة الا اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد (قوله لانه انما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغي التأمل في ذلك فانهما قد يتحدان لفظا كقوله تعالى بالناصية ناصية وكقوله تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجمل الخ) بينه السيد بما ملخصه ان التأكيد المعتبر في الجمل لابد أن يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكريرها فلا يحصل تمييز البدل عن التأكيد بقيد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب ١٦٢ لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ لا نسبة هنا فلا امتياز أيضا بهذا القيد

لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك اه كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل (والجملة) كذلك الا في بدل الكل نحو قعدت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض (كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين) وجنات وعيون فجملة أمدكم الثانية أخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * والا فكن في السر والجهر مسلما

فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من المناسبة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (كقوله) وهو الفرزدق

(الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل) جملة (كيف يلتقيان من حاجة وأخرى) وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع

والحاصل ان التمييز لا يحصل الا بمجموع الامرين والجمل التي لا محل لها انتفى عنها الامران والتي لها محل انتفى عنها أحدهما (قوله لاختلاف لفظيهما) قال الدنوشري قد يقال انه توكيد بالمترادف وقد يقال ان طلب الرحيل غير النهي عن الاقامة فليس عينه فلا يكون توكيدا (قوله والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل الخ) قضية هذا انه لا يتصور في الفعل المرفوع أن يكون بدلا من فعل مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده الجملة لا لكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعية لانتفاء الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل في البدل قول البيضاوي وغيره ان يتزكى في سورة والليل اذا يغشى بدل من قوله يؤتى ماله يتزكى مرفوع لتجرده فلم يعرب باعراب سابقه وأجاب بعضهم بان المراد ان البدل جملة من جملة يؤتى ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي لا عن ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم الاستاذ الصفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب فليحرر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعني ابدال المفرد من الجملة أولا واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحرر ولا نسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من المذكورين وانما الظاهر انها بدل اشتمال منهما لا بدل كل كما كاد أن تجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان في البحر بان المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما فقيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في معنى المفرد أي جعله مستقيما وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن أبي حيان لكنه جزم به وذكر ان الناظم سكت عنه ثم أقول صرح في الهمع بان بدل الجملة من المفرد بدل اشتمال وفي المغني في بحث كيف ان جملة كيف خلقت بدل من

الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله ألم ترالى ربك كيف مد الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد
(فصل) (قوله مضمن معنى حرف) خرج بالمضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلى البدل ذلك نحو هل احد جاءك زيد أو عمرو وان تضرب احدا رجلا او امرأة اضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره فى بدل الكل اذ التفصيل يقتضى ان كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا باقيا مطابقا للآخر ليخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود والنسيان لان الاول غير مقصود قصدا باقيا التبين فساده و بدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقين ونحو ما أكلت أثلث ١٦٣ الرغيف أم نصفه من بدل الكل لان

الجملة الى التقدير بمفرد (أى الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما) فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية أولان أرضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد يذكر كذا فى القاموس *(فصل* واذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام) وهو الهمزة (أو حرف شرط) وهو ان بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه فى تادية المعنى (فالاول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعانى فالاول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و) الثانى كقولك (من رأيت أزيدا أم عمرا) فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث كقولك (ما صنعت أخيرا أم شرا) فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثانى) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول (نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه) فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل (و) الثانى نحو (ما تصنع ان خيرا وان شرا تجزيه) فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث نحو (متى تسافر ان غدا وان بعد غد أسافر معك) فغدا و بعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين المحراب وان يساره أجلس معك وقرن بان فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففى الكشاف ان يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها كذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام فقال *و بدل المضمن الهمز يلى* همزا وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد ان عمرو وكان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان الا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه أن ان انما جىء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور

(باب النداء)

بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف مخصوصة (وفيه فصول) أربعة (الفصل الاول فى ذكر (الاحرف التى ينبه بها المنادى) اذا دعى (و) فى ذكر (أحكامها وهذه الاحرف) وفاقا وخلافا (ثمانية الهمزة) وحدها (وأى) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأى (مقصورتين ممدودتين)

المراد بها المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه فهما متطابقان والثانى تفصيل للاول وبما تقرر من ان بدل التفصيل بدل كل من كل علم انه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم ان كل واحد بعض (قوله عن معرفة الكميات) قال الدنوشرى لو حذف لفظ معرفة لكان أحسن ولو قال لمعرفة لكان جيدا وتكون اللام للغاية (قوله وعن بيان المعانى) قال الدنوشرى حذف لفظ البيان أبين (قوله وللزمان والمكان) قال الدنوشرى هو داخل فى غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام (قوله وقد يتخلف الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم أن اذا شرطية هنا فلا تخلف (قوله على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال الخ) يجاب بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها على المبتدا اذا استعملت فى معناها أما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا مقصوده من جوابه وان أوهم خلافه قوله لبيان المعنى لانه يوهم انها مستعملة فى الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص عما فى الكشاف اما بمنع البدلية فيه فانه أعرب غير بدل واما بان الكلام فى الاستعمال الكثير واما بعدم تسليم ان اذا شرطية
(باب النداء) (قوله وهو الدعاء الخ) أى اصطلاحا واما فى اللغة فهو الدعاء باى لفظ كان (قوله الاحرف) قال الدنوشرى عبر بالاحرف لانه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم انها أسماء أفعال اه وربما يوهم قوله عبر الخ ان جمع الكثرة يخالف

جمع القلة في المبدا والتحقيق خلافه كامر (قوله وآي) قال الدنوشري بالهمزة الممدودة والياء الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير حده (قوله وهيا) لم يجعل هيا مبدلة من ايا اذ الابدال تصريف والحرف بريء منه لكنه قال في المغني في بحث أيا وقد تبدل همزتها هاء قال فاصاخ يرجو أن يكون حيا * ويقول من فرح هيا ريا (قوله الحقيقي) لعل هذا بالنسبة لمجموع حروف النداء فان يا تكون للبعيد حقيقة أو حكما ففي المغني يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا (قوله وذهب المبرد الخ) قال الدنوشري ينظر ما حكم آ وآي ممدودتين ١٦٤ عنده هل ينادى بهما البعيد أو القريب أو يكونان لهما اللهم الا أن يقال انهما

فتقول أزيد وأي زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما (ويا وأيا وهيا ووا) وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولأي خلافا لجماعة من المتأخرين (الا أن ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالساهي (فله بقية الاحرف كما انها) أي بقية الاحرف (للبعيد) الحقيقي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وللمنادى النا أو كالناء يا * وأي وآ كذا أيا ثم هيا

والهمز للداني وذهب المبرد الى ان أيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح (وأعمها يا) لانها أم الباب (فانها تدخل في كل نداء) خالص من الندبة والاستغاثة أو مصحوب بهما (و) تتعين يا وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو يا ألله (و) تتعين أيضا (في باب الاستغاثة نحو يالله للمسلمين وتتعين هي أو وا) دون غيرهما (في باب الندبة) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ووا لمن ندب * أو يا * (ووا أكثر استعمالا منها في ذلك الباب) لانها الاصل فيه (وانما تدخل يا) في باب الندبة (اذا أمن اللبس) بالمنادى (كقوله) وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز

(حملت أمرا عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بامر الله يا عمرا)

فثبوت ألف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم * وغير وا لدى اللبس اجتنب * (ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا أو جاريا مجراه أو مضافا فالاول (نحو يوسف أعرض عن هذا) أي يا يوسف والثاني نحو (سنفرغ لكم أيها الثقلان) أي يا أيها الثقلان والثالث نحو (أن أدوا الي عباد الله) أي يا عباد الله على أحد الوجهين (الا في ثمان مسائل) فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها (المندوب نحو يا عمراه) الثانية (المستغاث نحو يالله) ومنه المتعجب منه نحو ياللماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (و) الثالثة (المنادى البعيد) نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث (لان المراد فيهن اطالة الصوت) بحرف النداء (والحذف ينافيه و) الرابعة (اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي) قاله ابن مالك في الكافية وشرحها وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومتهيأ لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة (و) الخامسة (المضمر) المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء (و) المضمر (نداؤه شاذ) وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار أبو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب (ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع) فالاول (كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك و) الثاني نحو (قول الآخر) وهو الاحوص (يا أبجر بن أبجر يا أنتا) * أنت الذي طلقت عام جعتا * قد أحسن الله وقد أساتا

ممدودتين داخلتان في كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال في كلام ابن برهان فان قيل ان يا للبعيد وهو تعالى أقرب الى كل شخص من حبل الوريد فالجواب ان ذلك لاستقصاء الداعي نفسه وابعاده من مرتبة المدعو تعالى قاله الرضي رضي الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الاحرف ان وا يستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد في غير الندبة وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها في غير الندبة وان كان قليلا (قوله وتتعين في نداء اسم الله تعالى) قال الدنوشري وتتعين يا أيضا في أيها وايتها قاله في المغني (قوله والثاني سنفرغ الخ) المراد بالثاني الجاري مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة اذ المفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبهه وانما يظهر جعل هذا من الشبيه بالمضاف لان ها عوض عما تضاف اليه أي (قوله على احد الوجهين) قال الدنوشري والوجه الثاني ان يكون عباد الله فالجر

مفعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشري انما قال ظاهر لانه لا يلزم من ذكره في عدادها كون ندائه مطردا (قوله ويأتي على صيغتي الخ) اما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما تعذر بناؤه على الضم عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع واما مجيئه بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه الشبيه بالمضاف لان الضمير المنادى هو أيا على الصحيح واتصل به شيء من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الاحوص اليربوعي قال ذلك لما وفد مع ابنه على معاوية وخطب ووثب أبوه ليخطب وكفه

عن ذلك (قوله وكان القياس ان يقول يا اياك الخ) يلزم من هذا أن يقال في يازيديا زيدا لانه مفعول به أيضا حذف عامله (قوله اذا لم يعوض الخ) سكت عن محترزه وهو اذا عوض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا ١٦٥ منصوب برضيت) قال الدنوشري يجوز

فانجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وأنت الاول منادى وكان القياس أن يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب أولانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع وأجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال وأنت الاول في البيت مبتدأ والثاني كذلك أو توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه (و) السادسة (اسم الله تعالى) نحو يا الله (اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل (وأجازه بعضهم وعليه قول أمية بن أبي الصلت) الثقفي (رضيت بك اللهم ربا فلن أرى * أدين الها غيرك الله راضيا) اي يا الله وأرى من الرأي في الامور وأدين مضارع دان بالشئ اذا اتخذه دينا ودينا اي عادة والاصل ان أدين فحذفت أن فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما أي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت رضى بك ربا يا الله فلن أرى أن أتخذ الها غيرك يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الاشارة واسم الجنس لمعين) لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قاله الشارح (خلافا للكوفيين فيهما احتجوا) بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء و(بقوله) وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي * (بمثلك هذا لوعة وغرام) يريد يا هذا ولوعة مبتدأ وتقدم خبره في المجرور قبله (وقولهم أطرق كرا) * ان النعام في القرى وهو مثل يضرب بان تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه اي طأطئ يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فان أكبر منك وأطول عنقا وهي النعام قد صيدت وجلبت من البدو الى القرى (وافتد مخنوق) وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ وأصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه اي سر صبحا يا ليل كقوله

* يقولون نور صبح والليل عاتم * والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو ألفا وافتد يا مخنوق وأصبح يا ليل ونور يا صبح (وذلك عند البصريين ضرورة) في النظم (وشذوذ) في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يوجد الا في الشعر وأما نحو ثم أنتم هؤلاء فتأول على ان أنتم مبتدأ وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر في النظم على قوله

وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما
وذاك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله

* (الفصل الثاني في أقسام المنادى) بفتح الدال (و) ذكر (أحكامه * المنادى على أربعة أقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به) من حركة وحرف (لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع فيه أمران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو) زيد في قولك (يا زيد) فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم

ان يكون حالا من فاعل أدين (قوله اسم الاشارة) قال الدنوشري يفهم منه جواز نداء اسم الاشارة ومحله اذا لم يتصل به كاف الخطاب فان اتصلت به ففي جواز ندائه خلاف الصحيح المنع لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله وهو ما اجتمع فيه الخ) قال الدنوشري قال ابن الانباري في باب الترخيم سمع يا طلحة بالفتح واختلف فيه فقيل مرخم والتقدير يا طلح ثم أقحمت التاء غير معتد بها وفتحت لوقوعها موقع ما استحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية وقيل ليس بمرخم وعلى هذا قيل هو معرب منصوب على أصل المنادى ولم ينون لانه لا ينصرف وقيل مبني على الفتح لان منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لتشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل في الدار وأنشد هذا القائل

* يا ريح من نحو الشمال هبي * بالفتح (قوله واستصحب ذلك التعريف) فان قلت العلم اذا أريد نداؤه فيه نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود في الاضافة الا تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لالقاء الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى

(قوله المزجي) هل يدخل فيه العددي كخمسة عشر (قوله وغيره) قال الدنوشري يحتمل أن يكون معطوفا على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله المركب المزجي وافراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمرو (قوله في لغة الضم) قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة الكسر وانما ذكره استيفاء للاقسام اي سواء كان مبنيا قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون او الكسر نحو أنت وهؤلاء وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمي بعده يعني بناء على ان الضمير مجموع انت اما على الاصح من انه ان فقط فلا تظهر هذه النكتة اذ هو مبني على السكون والضمة مقدرة على النون (قوله اتفاقا) في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فان الظاهر ان من يجعل اعرابهما تقديريا يجعل الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للاندلسي بعد ان ذكر ان بناءهما على الالف والواو ويقال ١٦٦ الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفي اعراب (قوله كفتى وقاض) قال الدنوشري قال

وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير (او) كان التعريف (عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا) واليه ذهب ابن الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها (و) الامر (الثاني الافراد ونعني به أن لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع) على حده وغيره تذكيرا او تأنيثا فالمزجي (نحو يا معديكرب) ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى عداء الكرب اي تجاوزه حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي (و) المثنى نحو (يا زيدان و) الجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو (يا زيدون و) تثنية المنكر وجمعه السالم نحو (يا رجلان و يا مسلمون) والجمع المكسر في التذكير نحو يا زيود (و) الجمع السالم في التأنيث نحو (يا هندان) وجمع تكسيره نحو يا هنود (وما كان مبنيا قبل النداء) سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث فالاول (كسيبويه) في لغة من بناه (و) الثاني (نحو حذام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وكيف وأنت فما كان معربا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض أو مبنيا قبل النداء (قدرت فيه الضمة) ففي نحو يا سيبويه و يا هؤلاء و يا هذا و يا أنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء (و يظهر أثر ذلك) التقدير (في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم) مراعاة لضمة مقدرة في آخره (ونصبه) مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية (كما تفعل في تابع ما يجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل) برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله (و) العلم المركب الاسنادي (المحكي) ما كان عليه قبل العلمية (كالمبني) في تقدير الضم في آخره (تقول يا تأبط شرا المقدام) بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدام) بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتأبط شرا يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من لغة من أعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية و جعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب اه فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف و يا هؤلاء و يا كم و يا منذ بضمة ظاهرة فهي متجددة للنداء والى هذا القسم أشار الناظم بقوله * وابن المعرف المنادى المفردا * البيتين

في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل لا عند يونس قال الدماميني فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما انما هو في ثبوت الياء وحذفها ووجه الاول انه لما بني حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثاني ان النداء داخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة هذا اذا كان المنقوص معينا بالنداء واما غيره فيقال فيه يا قاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين في الوقف ألفا اه وقوله فهما متفقان على ترك التنوين مخالف لما نقله الرضي عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص و يعوض منها تنوينا فيقول يا قاض (و) لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام أو اضافة اه وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضي ان يونس مخالف في الوجهين ثم قال في التسهيل فان كان للمنقوص أصل واحد ثبتت الياء باجماع قال الدماميني كما في مر اسم فاعل من أرى اذا نوى فانه يبقى على أصل واحد وهو الراء فتقول يا مري بياء ساكنة اذا وقفت عليه (قوله نحو يا زيد الفاضل) قال الدنوشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بناء العلم على الفتح في نحو يا زيد الفاضل فيعلم ان ما ذكره هنا مقيد بغير مذهبهم (قوله والمنقول أنه مبني) الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في موضعين انه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما اذا كان العلم مركبا من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه او تجري وعليه فهل يضاف الجزء الاول فقط او كيف الحال و ينظر أيضا فيما اذا كان الجزء الاول غير قابل للاضافة كاسم الاشارة ونحوه (قوله اذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الاشارة

(قوله النكرة غير المقصودة) ينبغي ان يشمل المثنى والمجموع كما لو قال الاعمى يا رجلين خذا بيدى ولم يقصد اثنين معينين أو يا مسلمين خذوا بيدى ولم يقصد جماعة معينة (قوله يا غافلا الخ) قال الدنوشرى هو شبيه بالمضاف أيضا لعمله النصب فى الجملة بعده وهى حال من ضمير غافلا المستتر فيه (قوله وانما كرر الشواهد الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو البيت وأما ما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد يقال أطلق على الجميع شواهد من باب التغليب كالقمرين لشرف الشاهد على المثال (قوله الثانى المضاف) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا اصالة قبل النداء كيا سيبويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبنى على ضم مقدر لان المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ١٦٧ اشتغال الآخر بحركة البناء قلت

(و) القسم (الثانى) من أقسام المنادى (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة) جامدة كانت أو مشتقة فى نثر أو شعر (كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وقول الشاعر) وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثى

(فيا راكبا اما عرضت فبلغن) * نداماى من نجران أن لا تلاقيا

لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا أحدا بعينه (و) انما كرر الشواهد لرد ما نقل (عن المازنى انه أحال وجود هذا القسم) مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين فى ذلك شاذ أو ضرورة وعرضت أى أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع (الثانى) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الاضافة محضة) وهى الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا) أى يا ربنا (أو غير محضة) وهى اضافة الصفة لمعمولها (نحو يا حسن الوجه و) نقل (عن ثعلب) وهو أحمد بن يحيى (اجازة الضم فى غير المحضة) فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها فى تقدير الانفصال ولنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهى مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضى ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه فى قوة يا حسن فباطل بل فى قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه أخص من حسن النوع (الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه) اما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما فى فاعل أو مفعول أو مجرور فالاول (نحو يا حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثانى نحو (يا طالعا جبلا) فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا (و) الثالث نحو (يا رفيقا بالعباد) فبالعباد متعلق برفيقا (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك) أى بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما الطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضى معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عمل فى آخر فاشبه ضاربا زيدا وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة (ويمتنع ادخال يا على ثلاثين) لانه الجزء الثانى من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) فى اجازة ذلك التخلف المشبه فى بعض الاحكام عن المشبه به (وان ناديت جماعة هذه) العدة (عدتها) فلا يخلو

لا يمكن ذلك لانه مبنى والاعراب انما يكون فى المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله اما بعمل الخ) لا يخفى ان الاتصال المذكور أعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يا من خط بكذا وقضيته ان تكون من فيهما فى محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق اه فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح فى يا جوادا لا يبخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا معه ولا لعظيما والموصوفة كالموصولة وكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل (قوله يا طالعا جبلا) فيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط فى الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ) أنت خبير بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الا أن يقال اعراب كل بالاعراب الذى استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الرمان حلو حامض (قوله وان ناديت جماعة هذه عدتها الخ) قال الدنوشرى ما ذكره المتن والشرح فى مسئلة ثلاثة وثلاثين اذا لم يكن علما طريقة غير طريقة الاخفش وفصل الاخفش فقال ان أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغى أن يفصل فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهت وكتب شيخنا الغنيمى بعده

وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو أريد بهما معين وهو محل وقفة ومعنى قوله حكمه حكم المعطوف الخ أنهما من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما وأما قوله قيل وينبغي الخ فمحل نظر اذ كونها كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا فيما اذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر أيضا اذ الثانى لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعل التنازع في المسئلة عاما ويتجدد لنا فيها فهم والله الموفق للصواب اه وأقول ذكر الحفيد ان محل ضم الاول اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا معينا وكذا يجوز في تابعه اذا كان مع أل الوجهان الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعيينها حاصلا لانه لا يلزم من حصول الشئ ارادته (قوله لانه اسم ١٦٨ جنس أريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفي حرف النداء لانه لم يباشره وقضيته امتناع ان يقال يازيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالفية (قوله فيجب ضمه) قال الدنوشري فيه نظر بل هو مبني على الواو نيابة عن الضمة اه وأقول ذكر واعتمد قول الالفية تابع ذي الضم انه يشمل المثنى والجمع كيازيدان صاحبي عمرو ويازيدون أصحاب عمرو لان بعضهم يجعل الالف والواو نفس الضم (قوله أجيب بان النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف نعته لانه نعت به قبل التعريف هذا وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله فلما اختلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لانه ان اعتبر ورود النداء على الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فأنى يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجح ما ذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه به بذلك) قال الدنوشري فاعل أخبر راجع الى يونس وسيبويه مفعوله وكتب شيخنا الغنيمي بعده ويحتمل ان المعنى ان سيبويه قال ان النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فأخبر بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الاول أقرب أو متعين (قوله أجيب الخ) قال الدنوشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ويلغز بذلك فيقال ما معرفة صح وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايرا للاول والثاني اذ الاقسام لابد من تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقديرا عند من يجعل فتحته فتحة اتباع لما بعده فهو نظير يا موسى مثلا ولا

اما ان تكون معينة أولا (فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا) أما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلانه معطوف على منصوب (وان كانت معينة ضممت الاول) لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال (وعرفت الثاني بأل) وجوبا لانه اسم جنس وأريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهي أل (ونصبته أو رفعته) بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك يازيد والضحاك قاله الفارسي (الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه) لانه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريده من أل) لان يا لا تدخل على ما فيه أل وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدأ (اعادة يا وتخييره في الحاق أل مردود) خبر منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس أريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يا رجلا كريما أقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو يا زيدا العاقل أجيب بان حاجة النكرة الى الصفة أشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا أجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لابد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلابد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف المعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث وأخبر سيبويه به بذلك أجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما أقبل وأما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم أو كلكم اه فهو من التشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم أشار الناظم بقوله

والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب (و) القسم (الثالث) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه وفتحه

وهو نوعان أحدهما ان يكون) المنادى (علما مفردا موصوفا بابن متصل به) أي العلم (مضاف) الابن (الى علم) آخر (نحو يا زيد بن سعيد) بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما (والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح) لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو رؤبة عند الجوهري أو رجل من بني الحرث عند العيني وزعم انه الصواب

(يا حكم بن المنذر بن الجارود) * سرادق المجد عليك ممدود

بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لانه الاصل (و يتعين الضم) اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولا بفعل محذوف وتقديره أعني ونحوه و يتعين الضم أيضا اذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما (في) نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد بن أخينا لانتفاء علمية المنادى) وهو رجل (في) الصورة (الاولى و) انتفاء (علمية المضاف اليه في) الصورة (الثانية و) يتعين الضم أيضا اذا فصل بين العلم والابن كما (في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو ولوجود الفصل) بالفاضل (و) يتعين الضم اذا كان الوصف غير ابن كما (في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة) وهي الفاضل (غير ابن) والى ذلك الاشارة بقول النظم * ونحو زيد ضم وافتحن * البيتين (ولم يشترط ذلك الكوفيون) وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا (وأنشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز

فما كعب بن مامة وابن سعدى * (بأجود منك يا عمر الجواد)

الرواية بفتح عمر) والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه و يروى أروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة بانتقل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه يخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس (والوصف بابنة) في جواز فتح المنادى معها (كالوصف بابن) في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء (نحو يا هند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التأنيث

يصح جعله قسما برأسه الا عند من يجعل فتحته فتحة بناء لا فتحة اتباع (قوله متصل مضاف) قال الدنوشري لا جائز أن يكونا صفة لابن لتعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف اليه ابن مذكرا وان اشترطه بعضهم وفلان ابن فلان لا يجوز فيه الا الضم خلافا لمن جوز فيه الوجهين أيضا وعلل بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة استعمال المنادى حينئذ مع كونه في الاصل مفعولا ففتح لخفة الفتحة مع انها مناسبة لحركة صفة، وهو واضح الا قوله في الاصل فتأمله (قوله وفتحه اما على الاتباع) قال الدنوشري وعلى كون الفتحة للاتباع تقدر الضمة فيه والمانع من ظهورها حركة الاتباع وعلى اقحام ابن فيكون زيد مضافا الى سعيد كما قال الشارح و ينظر ما وجه فتح ابن وقد يقال انه فتح تخفيفا أو هو تأكيد ولا ينافي التأكيد الاقحام كما صرح بذلك المرادي نقلا عن بعضهم في يا سعد سعد الاوس على قول سيبويه من ان الاول مضاف للاوس والثاني مقحم عند الفتح (قوله أو منادى سقط منه الخ) قال الدنوشري قد يقال لا قرينة على حذف حرف النداء فكيف جاز حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم ان لا قرينة (قوله وأنشدوا الخ) قال الدنوشري ورد استدلال الكوفيين بان عمر محذوف الالف بناء على جواز الحاقها في غير تعجب أو استغاثة أو ندبة ذكره الابناسي في شرحه للالفية والمرادي كذلك وزاد انه يحتمل انه نوى ضرورة وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف ألف مامة في البيت للضرورة (قوله رفيقه) هو الفتى النمري صاحبه الذي كان معه في السفر (قوله وحكى الاخفش الخ) قال الدنوشري وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا بتقدير امتنع من ظهوره فتحته ضمة الاتباع (قوله في جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشري ظاهره أنها ليست مثله في غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال انما قيد بذلك لانه الذي قدمه الموضح فليتأمل (قوله اتباعا) مقتصرا عليه فيه نظر اذ الاوجه الثلاثة المذكورة تأتي أيضا هنا (قوله وتاء التأنيث

في حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام انما تبنى على حركة الآخر ونون ابنة التي اتبعت ليس آخرا وانما لم يجعل الاتباع لتاء ابنة
لان النون تكون حينئذ حاجزا حصينا لتحركها بينهما وانما احتاج الشارح لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والا لزم الفتح في
بنت كما يعلم مما نقله عن أبي عمرو بن العلاء وبهذا يعرف ما في قول الشهاب القاسمي قضية قول الشارح وتاء التأنيث الخ ان الاتباع
لحركة نون ابنة دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح الاتباع لحركة نون ابن
لان الاسمين لما كثر استعمالهما صارا كالاسم الواحد فجاز فيهما من الاتباع ما جاز في الاسم الواحد انتهى انه لا حاجة الى ان يقال ان التاء
في ابنة حيث ألحقناها بابن في حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة النون وان لم تكن آخرا لانها
آخر حكما ويحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة التاء ويرد ان النون حاجز حصين لتحركها فتدبر (قوله ففي النهاية الخ) قال الدنوشري
فيه نظر لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التاء اتباعا بل عليه ينبغي الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية
جواز الكسر وهو محل نظر وأما نحو زيدين وزيدين مسمى بهما فهما بالتاء على قياس يا زيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه
في مسلمات فيبطل قول الشارح ولا في المثنى والمجموع على حده وقوله وهذا مبني على القول بالتركيب فيه نظر اما في المثنى
والمجموع فلما علمت
واما في نحو مسلمات
فالتركيب يقتضي الفتح
لا الكسر كما علمت أيضا
اه وأقول وجه كسر نحو
مسلمات على القول
بالتركيب ان القائل به
يحرك المنادى بحركة
نصبه وحركة جمع المؤنث
في النصب الكسرة وقوله
وأما نحو زيدين الخ فان
أراد انه مع كونه بالياء آت
على القول بالاتباع تم له
بطلان قول الشارح لكنه
ممنوع وان أراد انه على
القول بالتركيب فهو عين
كلام الشارح والظاهر
ان قول الشارح ولا في
المثنى والمجموع على حده معناه اذا حكى اعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم ان كون كونه
كلام النهاية مبنيا على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه في وجهه وأما بالنظر لقوله ومن أجرى
الاعراب الخ لكن المناسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز ان يكون للاتباع فقوله وأما
على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الاعراب (قوله حاكيا اعرابه) قال الدنوشري ضمير اعرابه راجع للذكر (قوله فيفتحها)
أي ان ركب وقوله أو يضمها أي ان لم تركب (قوله وأما على القول بالاتباع فلا) لان القياس على هذا ان يفتح آخره (قوله فنحو يا عيسى
الخ) قال الدنوشري علل في شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتحة في نحو يا عيسى بعدم الفائدة (قوله ان يحذف التنوين الخ) قال
الدنوشري وحذف التنوين وما بعده واجب لا جائز (قوله والالف الخ) قال الدنوشري قيده بعضهم بان لا يكون أول سطر وجميع ما
قيل في ابن يأتي في ابنة نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثاني الخ) قال الدنوشري يقدر قبل قوله ان يكون مضافا وكذا في النوع الاول أي
ذو ان يكون مضافا وجواز الوجهين في الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على انه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح ففيه أربع
توجيهات كما ذكره الشارح وفي بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثاني فلا يخرج عن القسم الاول أو الثاني فذكره زيادة ايضاح
انتهى وأشار المصنف الى أنه كان ينبغي للناظم ذكر هذه المسئلة هنا لمشاركتها المسئلة الوصف بابن في جواز الفتح والضم وتأخيرها الى فصل

في حكم الانفصال (ولا أثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم
ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه أبو عمرو بن العلاء
سماعا بناء على ان الفتح للتركيب ومثله يا زيد بني عمرو بتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب
وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففي النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين
وبزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح ويا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن
عمرو ويا زيدين ابن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو
ومن أجرى الاعراب في النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبني على القول
بالتركيب وأما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسر التاء ولا في المثنى والمجموع على
حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا
الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه
ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو
بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول

جارية من قيس بن ثعلبه * تزوجت شيخا غليظ الرقبه

وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت ألف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد
وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن أخينا بتنوين زيد واثبات ألف ابن خطا فالحكم
المذكور متعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال أحد
الشرطين عاد الاسم الى أصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع (الثاني ان يكرر) المنادى حال

تابع المنادى عالاوجه له (قوله مضافا) قال الدنوشرى غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة فى المنادى المضاف (قوله ياسعد الخ) قال الدنوشرى أشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد ابن معاذ وسعد بن عبادة وهى قوله

فان يسلم السعدان يصبح محمد ✱ بمكة لايخشى خلاف المخالف

فياسعد سعد الاوس كن انت ناصرا ✱ ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

أجيبا الى داعى الهدى وتمنيا ✱ على الله فى الفردوس منية عارف

أورد ذلك السهيلى فى الروض الانف (قوله واجب النصب) أى مالم يصحب نحو ياحسن الحسن الوجه والاجاز الرفع أيضا (قوله وهو الاكثر) قال الدنوشرى الظاهر انه لا يتأتى فيه الخلاف المار فى يازيد بن سعيد انتهى وأراد الخلاف المار من المبرد وابن كيسان فالضم هنا أكثر باتفاقهما ثم قال الدنوشرى وشمل

قوله نحو ياسعد سعد الاوس الخ العلم واسم الجنس والصفة نحو ياصاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون فى اسم الجنس فمنعوا نصبه وفى الوصف فذهبوا الى انه لا ينصب الامنونا فتقول ياصاحبا صاحب زيد ولم يختلفوا فى جواز الضم فى جميع ذلك وينظر ماوجه مخالفة الكوفيين وماوجه مذهبهم (قوله باضمار يا) الفرق بين هذا الوجه وماقبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز على الاول وان قيل ان البدل على نية تكرار العامل اذ هو تقدير معنوى (قوله واعترضه أبو حيان الخ) اعتراضه واعتراض المصنف انما يردان سلم ابن مالك ذلك والا فقد يستمسك بظاهر تعريف التأكيد اللفظى فانه صادق مع اختلاف وجهى التعريف ومع اتصال الثانى بما لا يتصل به الاول (قوله والثانى بالاضافة) لانه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية (قوله وكان يلزم أن ينون الثانى) قال الدنوشرى فيه نظر اذ قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لمشاكلة ماقبله المؤكد به وممن ذكر انه توكيد على رأى سيبويه المرادى (قوله وسعد الثانى الخ) قال الدنوشرى لم يجوز فيه كونه مفعولا لمحذوف على قياس ماسبق ويؤخذ مما ذكره ان البدل والبيان يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا أن يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشرى قد يرد بان العاملين هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكأنهما واحد فهو نظير قولك جاء زيد وأتى عمرو العاقلان (قوله وهو أخو الخزرج) الضمير راجع الى الاوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشرى نحو قاضين اذا أريد به معين بنى على الواو والا نصب بالياء وهل يجوز فى المعين الاتيان بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبدا حل فى شعبى الخ) لا حاجة الى جعل ذلك مما نحن فيه لما صرح به فى التسهيل ان المفرد

كونه (مضافا نحو ياسعد سعد الاوس فالثانى) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهما الضم والفتح جاريان (فى) سعد (الاول) والى ذلك أشار الناظم بقوله

فى نحو سعد سعد الاوس ينتصب ✱ ثان وضم وافتح اولا تصب

(فان ضممته) وهو الاكثر لانه منادى مفرد (فالثانى بيان) للاول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان (باضمار يا أو) مفعول باضمار (أعنى) أو توكيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهى التعريف لان تعريف الاول بالعلمية أو بالنداء والثانى بالاضافة وقال الموضح فى الحواشى وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الاول (وان فتحته) أى الاول (فقال سيبويه مضاف لما بعد الثانى والثانى مقحم) أى زائد (بينهما) وهذا مبنى على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم اضافته (وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف اليه الثانى) والاصل ياسعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثانى عليه وهو نظير ماذهب اليه فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل فى كلامهم والكثير العكس وسعد الثانى حينئذ بيان أو بدل أو توكيد لان المضاف اليه الاول مراد أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان) الاول والثانى (مضافان للمذكور) ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الاعلم (الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا) الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خشم ابن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج بن القسم (الرابع) من أقسام المنادى (مايجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة فالعلم (كقوله) وهو الاحوص

(سلام الله يامطر عليها) ✱ وليس عليك يامطر السلام

بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير

(أعبدا حل فى شعبى غريبا) ✱ ألؤما لا أبالك واغترابا

بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سيبويه وجها آخر وهو أن يكون حالا كانه قال أتفخر عبدا أى فى حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد (واختار الخليل وسيبويه) والمازنى (الضم) مطلقا لانه الاكثر فى كلامهم (و) اختار (أبو عمرو)

ابن العلاء (وعيسى) بن عمرو يونس والجرمى والمبرد (النصب) مطلقا (ووافق الناظم والاعلم سيبويه فى) ضم (العلم) كمطر فى البيت الاول (و) وافقا (أباعمرو وعيسى فى) نصب (اسم الجنس) كعبدا فى البيت الثانى قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح فى العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح فى اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف فى تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبنى يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال فى المغنى وبقوله أقول لان الاسم مبنى على الضم وخير فى النظم بين الضم والنصب فقال واضمم أوانصب مااضطرارا نونا * مماله استحقاق ضم بينا

وتظهر فائدتهما فى التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه

*(مسئلة * ولايجوز نداء مافيه أل) لان نداءه يفيده التعريف وأل تفيد التعريف ولايجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين (الا فى أربع صور احداها اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول يا ألله باثبات الالفين) ألف يا وألف الله (و ياالله بحذفهما) معا (و ياالله بحذف الثانية فقط) وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان أل لاتفارقها وهى عوض من همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات ألف الجلالة فى النداء كما ان الفعل المبدوء بهمزة الوصل اذا سمى به قطعت همزته تقول جاءنى أنصر واضرب بضم الهمزة فى الاول وكسرها فى الثانى ووجه حذفها فى الوصل النظر الى أصلها ووجه حذف ألف يا ان اثباتها يؤدى الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل فى كلمة واحدة (والاكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء وزيادة الميم فى آخره ولم تزد مكان المعوض منه لئلا يجتمع زيادتا الميم وأل فى الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهدت زيادتها آخرا كميم زرقم قاله السيرافى وماذكر من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض أمنا بخير فيجيزون يا اللهم فى السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لايمتنع اللهم أمنا بخير والاصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أى بين يا والميم المشددة (فى الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلى

انى اذا ماحدث ألما * (أقول يااللهم ياالهما)

والى ذلك أشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض * وشذ يااللهم فى قريض

وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك أزيد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثانى أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم الا أن تدعونى أى ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل قاله فى النهاية * الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوأة بأل (نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لانه بمنزلة تأبط شرا لانه لايتغير عن حاله اذ قد عمل بعضه فى بعض انتهى ومقتضى ماقدمنا فى أنصر قطع الهمزة والى هاتين أشار الناظم بقوله

* الامع الله ومحكى الجمل * (وزاد عليه المبرد ماسمى به من موصول مبدوء بأل نحو) يا (الذى) قام

الموصوف يجوز نصبه أيضا ونص الرضى على ان هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة وشعى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كما سيأتى فى أوزان الالف المقصورة وتقدم فى باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدنوشرى ولا يجوز عكس الثالثة وهو حذف ألف يا واثبات ألف الله انتهى وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس لانه علل الثالثة باجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة يعنى حتى جاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والاصل عدم الاجراء وعدم التقاء الساكنين فحذف ألف يا واثبات ألف الله جار على القياس وقد تضمن كلام الشارح أولا جواز حذف ألف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما اذا حذفت ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) أى مع حذف ألف الله كما لايخفى (قوله فتقول اللهم) قال فى الهمع مذهب الخليل وسيبويه ان هذا الاسم لايوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أى غير متمكن فى الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعل فاطر فى قوله اللهم فاطر السموات والارض صفة له قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء (قوله لئلا يجتمع الخ) وتبركا بالبداءة باسم الله تعالى (قوله زرقم) فى القاموس الزرقم يعنى بالزاى والقاف الشديد الزرق للمؤنث والمذكر وفيه الزرق والزرقة لون (قوله وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض امنا بخير) أى اقصدنا به فحذفت الهمزة وجعلا شيأ واحدا كما فعل كذلك فى هلم على القول بان أصلها هل أم (قوله ويبطل ذلك انه الخ) يبطله أيضا انه يخالف المعنى بدليل انهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدنوشرى المراد منه انها تخرج

عن النداء المحض فلا ينافي انها في الاستعمالين الاخيرين تفيده مع غيره ودلالتها على الغير هل هي بطريق التضمن أو لا محل نظر انتهى ولا يخفى ما في دعوى دلالتها على النداء في هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالتها على الغير بطريق التضمن لا أدري ما معناه الاقرب في فهم كلام الشارح ان استعمالها فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة استحالة النداء وينبغي تحرير العلاقة (قوله لانه قد عمل بعضه في بعض) أي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر (قوله محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية) هذا

(و) يا (التي) قامت (وصوبه الناظم) في شرح التسهيل ومع تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه * فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمي بالذي قام انه لا ينادى مع انه أيضا محكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة * قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود أل وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود أل بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية * فان قلت المانع شيآن الجملة وأل فاذا زال احدهما بقي الآخر * قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وأل ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبد المنطلق وأما الذي وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر في آخر الذي ولهذا اذا سميت بايهم ضربته وأي موصولة لم تحك اعراب الرفع في أي بل تعربها بحسب العوامل فتقول رأيت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك الى الفرق (و) الصورة (الثالثة اسم الجنس المشبه به كقوله يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان) قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها في التقدير داخلة على غير أل قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل بمزيل القبح الجمع بين يا وأل والا لجاز يا القرية لانه في تقدير يا اهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك ولا ابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندي ان تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا أبا حسن لها فان تقديره ولا مثل أبي حسن فلولا ان تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ولزم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف (و) الصورة (الرابعة ضرورة الشعر) واليها أشار الناظم بقوله

* وباضطرار خص جمع يا وأل * (كقوله

عباس يا الملك المتوج والذي * عرفت له بيت العلا عدنان

فجمع بين يا وأل في الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين) والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع أما القياس فقد جاز يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا

فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تكسبانا شرا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ

(الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه وأقسامه أربعة أحدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى) فان محله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما ان يكون) التابع (نعتا أو بيانا أو توكيدا

لا مدخل له في الفرق لوجوده في المنطلق زيد وكان الاظهر أن يقول الفرق ان الذي قام المانع من بقائه قبل التسمية وجود أل وهو باق الخ وهو المناسب لقوله ونحو المنطلق الخ فتدبر (قوله وأما الذي الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا نسلم ان نحو الذي فيه حكاية أصلا الا باعتبار ذكر الجملة بعده وابقائها على حالها (قوله والاعراب يقدر في آخر الذي) قال الدنوشري ظاهره ان الحركات الثلاث تقدر وهذا ظاهر في الحكاية (قوله حكيت الاسم المفرد الخ) قال الدنوشري حكايته باعتبار بقاء عمله فيما بعده وأما هو نفسه فهو معرب بالحركات الظاهرة فاين الحكاية (قوله وليس محل النزاع) قال الدنوشري ضمير ليس يعود الى الموصول مجردا عن الصلة أي فاذا سمي به وحده امتنع نداؤه قولا واحدا لقيام المانع

وقوله وكأنه الخ معناه ان الموضح مثل به مجردا لينبه على انه ليس كالجملة لعدم عمل بعضه في بعض (قوله بدليل قولهم الخ) هذا الدليل انما يكون قالعا لشبهة الشاطبي لو تعين تقدير مثل في قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه انه اما على تقدير مثل أو ان أبا حسن في تأويل فيصل أي ولا فيصل لها فلعل الشاطبي يرى تعيين هذا الوجه (قوله وهذا لا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشري مبني على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف *(الفصل الثالث)* (قوله المبني) قال الدنوشري هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب قال الرضي كان عليه أن يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو

يازيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها الظهور الاعراب في المتبوع انتهى وأقول قوله المبني بيان لمنطوق قول النظم ذي الضم وحكم مفهومه وهو المنادى المعرب أن يوافقه غير البدل والنسق فيجب نصبها ولم ينبه المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما اذا كانا تابعين لمبني كما سيبينه المصنف (قوله ان يكون مضافا) ولم تكن الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكالمضاف شبهه كما جزم به السيوطي لكن صرح الرضي بانه غير واجب ولعل الفرق بين ذلك وما لو كان منادى مستقلا حيث يجب نصبه انه في حكم المفرد وهو تابع فيغتفر فيه ما لا يغتفر في المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدنوشري قال الرضي انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول ١٧٤ جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فللمشابهة (قوله من نعت الخ) قال الدنوشري ظاهر الاقتصار على ذلك ان البيان ليس مثلهما وينظر ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل وهو اذا كان مضافا يجب نصبه فكذا ما أشبهه (قوله فان رفعوه الخ) قضيته جواز قطع التوكيد ويخالفه ما صرح به في شرح الازهرية تبعا للمصنف في بعض كتبه ان ألفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت

(قوله فبفعل محذوف) قال الدنوشري يرده انه يلزم عليه ايلاء كل مضافة لاضمير العوامل اللفظية وان وهو غير جائز (قوله الثاني ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لانه بالقسم الاول أشبه لبساطته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وأخر النسق والبدل لانهما في حكم المستقل (قوله فيهما) أي التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمها الخ) حاصل هذا ان ضمة الهاء بنائية وضمة أي ضمة اتباع وهذا عكس ما يتخيله الناس وان التشديد نزل مع أي منزلة الشيء الواحد المفرد المعرفة المنادى فاستحقت الهاء بعد حذف الالف ضمة النداء واستحقت التاء عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بها) هي قراءة ابن عامر ايه الثقلان فوجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزء من الكلمة حتى دخل عليه العوامل نحو وبهذا فلما جرى أولا مجرى الجزء جرى ذلك المجرى آخرا فحذفت ألفه فان قيل فقد حركت الياء بالضمة قلنا اتباع كرا امرئ (قوله وانما جاز) أي ولم يمنع فلا ينافي الوجوب (قوله مراعاة للفظ) علة لكونهما مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لكن كلامه بعد يخالفه وتعليله الوجوب بان المقصود بالنداء هو التابع واسم الاشارة وصلة الى ندائه يأتي هنا وبه علل بعضهم (قوله لندائهما) أي الرجل والمرأة (قوله لانهما) أي الرجل والمرأة ولا يخفي ما في كلامه من تشتيت الضمائر ولو قال وانما لزم رفعه بارجاع الضمير الى النعت

(و) الامر (الثاني ان يكون) التابع (مضافا مجردا من أل) فالنعت (نحو يا زيد صاحب عمرو و) البيان نحو (يا زيد أبا عبد الله و) التوكيد نحو (يا تميم كلهم أو كلكم) بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله

فيا أيها المهدي الخنا من كلامه * كانك يضغو في ازارك خرنق

ويضغو بضاد وغين معجمتين يصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقالوا ما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف أي كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف أي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله

* تابع ذي الضم المضاف دون أل * ألزمه نصبا * (و) القسم (الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أي) في التذكير (وأية) في التأنيث (ونعت اسم الاشارة) فيهما (اذا كان اسم الاشارة وصلة لندائه) أي لنداء نعته (نحو يا أيها الناس ويا أيتها النفس) فأي وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقد قرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ أي وأية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في أمثاله والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع * (و) نحو (قولك يا هذا الرجل) ويا هذه المرأة (ان كان المراد أولا نداء الرجل) والمرأة وانما أتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك أشار الناظم بقوله وذو اشارة كأي في الصفه * ان كان تركها يفيت المعرفه

وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما اجاز فيهما الرفع والنصب على ماسيأتى (ولا يوصف اسم الاشارة ابدا) فى هذا الباب وغيره (الا بما فيه أل) نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون أعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشئ أعرف وغير أعرف وأجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أى وأية فى هذا الباب) المعقود للنداء (الا بما فيه أل) من معرف بها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا أيها الذى نزل عليه الذكر ويا أيتها التى قامت ولا يقال يا أيها الحرث أو الصعق مما هى فيه للمح الاصل أو الغلبة (أو باسم الاشارة) العارى من كاف الخطاب (نحو يا أى هذا الرجل) ولا يجوز يا أيهاذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأيهذا أيها الذى ورد ❊ ووصف أى بسوى هذا يرد

(و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فى غير البدل والا فان الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يحاول فى المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل فى المعنى

لقربه فى قوله فيجب رفع نعتهما السلم من ذلك هذا ومع أنهما المقصودان بالنداء ينبغى ان لا يكون محلهما نصبا لانهما لحسنت الصناعة ليسا مفعولين بل تابعاه (قوله واستشكله ابن عصفور الخ) هذا الاشكال وجوابه نقله بهذا النص فى المغنى فى بحث أل وزاد فى الجهة السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا فى ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساوله وهو مشتق أو فى تاويله فكيف يجتمع فى الشئ أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوى الاشارة ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول س انتهى وفيما قاله نظر لان الذى تؤول النحويون بالحاضر أو المشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا وأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ماقبله فكيف يجعل معنى ماقبله تفسيرا له انتهى ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ جواب الاشكال بن لانه حيث كان مؤولا بذلك كان مساويا لاسم الاشارة لكن قضية ما فى بحث أل انه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد الخ وانظر قوله فى بحث أل لا دلالة فيه على الحضور مع قوله هنا والاسم مؤول بقولك الحاضر والمحوج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيد هنا ان مجرد جعلها للعهد لا يكفى فى الجواب عنه لانه يصير المعنى على مجرد جعل أل للعهد ما مر فى بحث أل ١٧٠ فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق بقى أنه مر فى عطف البيان ان قول الجرجانى والزمخشرى ان البيان أعرف مخالف لقول س فى باب هذا الجهة فالاشكال انما يتجه على قولهما وليتامل ذلك مع قول ابن عصفور ان ماذكره فى الجواب معنى قول س وقد يؤخذ منه أن ماذكره س لا ينافى كلام الجرجانى والزمخشرى بناء على هذا التفصيل فلا يتم للمصنف الرد عليهما بكلام س كما نبهنا عليه هناك (قوله أو موصول) الموصول حينئذ فى محل رفع وكذا اسم الاشارة فى المسئلة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبى (قوله العارى من كاف الخطاب) قال الدنوشرى كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم توالى خطابين اذ المنادى متضمن له (قوله تنزيلا لحركة البناء الخ) قال الدنوشرى وقال العلامة القاضى شهاب الدين الهندى المفسر فى شرحه على كافية ابن الحاجب فى بيان الرفع لتابع المنادى والرافع بالشبه بالرافع فى كون أثر كل عارضا مطردا ولم يظهر أثر هذا الشبه فى المنادى لمكان البناء وظهر فى التابع لاحتياجه الى المؤثر انتهى وقوله فى كون أثر كل عارضا مطردا فيه نظر لان الضمة مثلا فى المنادى ليست أثر الياء وانما هى أثر علة بناء المنادى التى قررها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لان يا على ماقرره انما أثرت الرفع فى التابع لتأثيرها ضمة البناء فى المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع فى المتبوع لمكان البناء مما ظهر للشيخ على العصامى مع مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والمخلص الخ) قال الدنوشرى لك أن تقول عليه لا يخلو الحال من كون العامل فى التابع لفظيا أو معنويا وظاهر انه ليس معنويا فبقى أن يكون لفظيا ويتجه عليه ان العامل اللفظى اما ملفوظ به أو مقدر لا جائز أن يكون ملفوظا به وهو ظاهر ولا جائز أن يكون مقدرا الا ان المقدر فى النداء ادعو ونحوه لا غير ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال نختار انه لفظى ولا نسلم انحصار اللفظى فى الملفوظ به فى الكلام والمقدر فيه بل هو لفظى يلاحظ فى المقام من دون التلفظ به ومن دون تقديره فيه ونظيره العامل فى عطف التوهم مثل قولنا ليس زيد قاعدا ولا قائم بجر قائم فان العامل فى المعطوف الباء المتوهمة وهى ليست ملفوظا بها فى الكلام ولا مقدرة

فيه بل هى ملاحظة لاجل العمل فان قلت المنادى مفعول به وقد اعتبرنا ثباعن الفاعل كما ذكر فلم يعتبر كل مفعول به نائبا عن الفاعل
ويجوز الرفع فى تابعه قلنا المحوج الى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع فى تابع المنادى دون سماعه فى تابع المفعول على الاطلاق فهى
نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها ولو ذهب ذاهب الى ان حركة تابع المنادى حركة اتباع لا حركة اعراب لما يلزم عليه من
التمحلات لكان له وجه وجيه لكنا لم نطلع على أحد ذهب اليه وعليه فيكون النصب مقدرا فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة
الاتباع قلت لا يصح الذهاب الى ماذكر من الاتباع لعدم تأتيه فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف وعكسه
الا أن يقال بصحة اتباع الحرف للحركة وبالعكس لمولانا على العصامى وكاتبه عبد الله (قوله والتقدير مدعو زيد) قال الدنوشرى لو قال
بدله نودى زيد مثلا لكان أولى ١٧٦ وأظهر لانه لا يظهر وجه لرفع مدعو الاعلى مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع المكتفى
به (قوله المضاف المقرون بال) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضى ووجه جواز الامرين فيهما الحاقهما بالمفرد لان اضافة المقرون بال كلا اضافة ولم يلحقا به اذا نودى مستقلين محافظة على اعرابهما الذى هو الاصل فالحقا به تابعين للمشابهة لعدم فوات الاعراب لان رفعهما اعراب ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعى الاعراب فى الحالين اه وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بال مستقلا مع انه ليس مما تقدم انه يجوز بناؤه (قوله والمعطوف المقرون بال) فان قيل كيف جاز ان يعطف مالا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وأنتم تقولون العاطف انما ينوب عن العامل فى
العمل خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا
انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف ناب عن ليس فى العمل وليس بمنزلته ألا ترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا (قوله
وهو البدل) لم يقيده أيضا بالخلو من أل فاقتضى جواز ابدال ذى أل فانه لا فرق فى الحكم وفى الهمع خلافه ووجهه ان البدل
على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن ابن مالك جعل للبدل حالتين كما يأتى (قوله ان كان مضافا) قال
الدنوشرى كان ينبغى أن يزيد عليه قوله أو شبيها بالمضاف (قوله وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكيت على قول النظم واجعلا
* كمستقل نسقا وبدلا * لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذى الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقا (قوله بضم بشر الخ) فيه نظر
لان البدل والعطف أحد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتف هنا أما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب وأما

والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك (وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يازيد الحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا (و) النوع (الثانى ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيدا وكان معطوفا مقرونا بال) فالنعت (نحو يازيد الحسن) بالرفع (والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (ياغلام بشر) بالرفع (وبشرا) بالنصب (و) التوكيد نحو (ياتميم اجمعون) بالرفع (واجمعين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بال كقولك يازيد والضحاك والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وماسواه ارفع أوانصب * وكما (قال الله تعالى ياجبال أوبى معه والطير قرأه السبعة بالنصب) عطفا على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفى ويونس والجرمى (وقرئ) فى غير السبع (بالرفع) عطفا على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيبويه) والمازنى (وقدروا النصب) فى الطير (على العطف على فضلا من قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلا) والتقدير وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد ان كانت أل) فى المعطوف (للتعريف مثلها فى الطير فالمختار النصب) فى المعطوف (أو لغيره) وهى الزائدة (مثلها فى اليسع فالمختار الرفع) وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه أل لم يجز أن يلى حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان أل فى نحو اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيازيد واليسع مثل يازيد ويسع وأل فى نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا ما شبه ما هى فيه المضاف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى

(و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه (تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من أل) فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعلا * كمستقل نسقا وبدلا * (وذلك لان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول) فى البدل المفرد (يازيد بشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يا بشر (وكذلك) تقول فى المنسوق المفرد المجرد من أل (يازيد وبشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر (وتقول) فى البدل المضاف (يازيد أبا عبد الله بالنصب) كما تقول يا أبا عبد الله (وكذلك) فى المنسوق المضاف المجرد من أل (يازيد وأبا عبد الله) بالنصب كما تقول يا أبا عبد الله (وهكذا حكمهما) أى البدل والمنسوق المجردين من أل (مع المنادى المنصوب) فيضمان أن كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا أبا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما او يا عبد الله أخا زيد ويا عبد الله وأخا زيد بنصب الاخ فيهما قال فى التسهيل خلافا للمازنى والكوفيين

الموضح فلان عبدالله لاموضع اه لاضم ولاغيره (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) قال بعد هذا مانصه نحو حسبت زيدا او عمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت والبيان والنسق ذي أل في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو ياتميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مرتبة على ان العامل في المبدل منه عامل في البدل (الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) (قوله بالالف) قال الدنوشري قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ماقبلها كظبي كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو والساكن ماقبلها كدلو وكان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قوله للالباس) قال الدنوشري مراده به انه اذا حذفت ياؤه وقيل يافتى مثلا التبس بغير المضاف (قوله وفي يائه الخ) قال الدنوشري الظاهر ان اللغات الست في المضاف للياء لافي الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتامل (قوله المتقدم القسمين) يعني ان افراد اسم 177 الاشارة مع ان المشار اليه مثنى لتأويله

والكوفيين في تجويز يازيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من أل مجرى المقرون بها قال ومارواه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصدان يشتركا في عامل واحد اه

(الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء) الدالة على المتكلم (وهو أربعة أقسام أحدها ما فيه لغة واحدة وهو) المنادى (المعتل) بالالف أو الياء (فان ياءه) المضاف هو اليها (واجبة الثبوت والفتح نحو يافتاي ويا قاضي) فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلهما على الياء (و) القسم (الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فان ياءه ثابتة لاغير) فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما تصلت به فليست كياء قاضي (وهي اما مفتوحة أو ساكنة نحو يامكرمي ويا ضاربي) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث ما فيه ست لغات وهي ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين (وليس أبا ولا أما نحو ياغلامي فالاكثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو ياعبادي فاتقون) أجري المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو (والليل اذا يسر) ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء (نحو ياعبادي لاخوف عليكم أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو ياعبادي الذين أسرفوا) وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها لان الالف أخف من الياء (نحو ياحسرتا) والاصل ياحسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل ياحسرتي بفتحهما ثم قيل ياحسرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الاخفش) والفارسي والمازني (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتح) عنها فتقول ياحسرة (كقوله) ولست براجع مافات مني * (بلهف ولا بليت ولا لوني) فالباء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف (أصله بقولي) ولهف منادى سقط منه حرف النداء والاصل (يالهفا) فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا مافات مني بقولي يالهفي ولا بقولي ياليتني فعلته ولا بقولي لو أني فعلت والحاصل ان مافات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو (ومنهم من) يحذف الياء و(يكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم)

بالمتقدم وقد أسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في نحو ذلك لا يحتاج لتاويل بل اذا أفرد الضمير مع عوده على مثنى أول به أو بالموصول ثم انه على تسليم الاحتياج الى التاويل كان المناسب ان يقول أي ماتقدم اذ أل في المتقدم يحتمل ان تكون معرفة لاموصولة لان المراد به الثبوت (قوله نحو والليل اذا يسر) مثال للمتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه أجري مجراه وفي وفي شرح عقود الجمان للجلال السيوطي ان مؤرج السدوسي سأل الاخفش عن هذه الآية فقال لا أجيبك حتى تنام على بابي ليلة ففعل فقال ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشئ عن معناه نقصت حروفه والليل لما

كان لا يسري وانما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الاصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار الى ذلك الطيبي (قوله في مرتبة واحدة) قال الدنوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فليتأمل (قوله وقلب الياء ألفا) قال الدنوشري والالف المنقلبة هل هي مضاف اليه أولا محل تامل اه وأقول قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر ويظهر أثره في التابع بل قد يدعى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فليتامل (قوله المنقلبة عن الياء) أي فهي بدل عنها لاعوض فاندفع ان في حذفها جمعا بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز (قوله أصله بقولي يالهفا) هذا يلاقي كون قوله بلهف بالباء الموحدة أوله الا ان يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا بقولي ياليتني) قال الدنوشري لا يحتاج في التقدير الى يا كما هو واضح (قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشري ظاهره انه مبني على الضم وهو اختيار المصنف والمناسب له تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال

بحركة المشابهة أي مشابهته للنكرة المقصودة كذا قيل اه وأقول يأتي على الأثر تحقيق الكلام وفي حواشي الحفيد ما نصه يظهر أن هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه مقدرا وانما قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المصنف فرض الكلام في المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله لان الام والاب الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الظاهر ان هذه اللغة لا يقتصر فيها على هذين اللفظين والمدار فيها على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو علي الشلوبين وهذا اذا لم يلبس يعني بالمنادى المعتل عليه (قوله تشبيها بالنكرة) قال الدنوشري قد يقال وجه الشبه انه ليس

المضاف للياء (كما تضم المفردات) في غير الاضافة (وانما يفعل ذلك) الضم (فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا) كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلي) بضم الميم حكاه يونس (وقراءة آخر رب السجن أحب الي) بضم رب لان الام والاب الاكثر فيهما ان لا يناديا الا مضافين للياء والاصل يا أمي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوي فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المعنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه اه ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله

واجعل منادى صح ان يضف ليا * كعبد عبدي عبد عبدا عبديا

والاظهر ان تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست) المتقدمة أربع أخر يأتي ذكرها وأفصح الست حذف الياء وابقاء الكسرة نحو يا أب ويا أم بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو يا أبي ويا أمي ثم قلبها ألفا نحو يا أباو يا أما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا أب ويا أم بفتحهما وأقلها الضم نحو يا أب ويا أم بضمهما والاربعة الباقية (ان تعوض) أنت (تاء التأنيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر) في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ماقبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية رده الزجاجي بانه لا يقال يا أبتي (أو تفتحها وهو الاقيس) لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا أبتا وبرده ما رد قول الفراء (أو تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهنة وهو شاذ) حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا أمت بالضم وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ (وربما جمع بين التاء والالف فقيل يا أبتا ويا أمتا) وعليه قوله * يا أبتا علك أو عساكا * (وهو) جمع بين العوض والمعوض فهو (كقوله * أقول يا اللهم يا اللهما * وسبيل ذلك الشعر) وزعم ابن مالك ان الالف في يا أبتاهي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني وربما جمع بين التاء والياء فقيل يا أبتي ويا أمتي وعليه قوله

أيا أبتي لا زلت فينا فانما * لنا أمل في العيش مادمت عائشا

وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا أبات وعليه قوله * كأنك فينا يا أبات غريب * فقيل أراد يا أبت ثم أشبع وقيل أراد يا أبتا ثم قلب

علما وليس فيه أل ولا اضافة ظاهرة (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) الاقرب عندي ان الخلاف بين الموضح وصاحب النهاية معنوي وانه على كلام الموضح نصبه مقدر كما في سائر المضافات للياء منع من ظهورها الاشتغال بحركة مشابهة للنكرة المقصودة وان حكمه في الاتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب النهاية هو في محل نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني على الضم ودعوى انه على طريقة الموضح عومل معاملة المفرد فاعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة فيه خفاء وقول الشهاب القاسمي انه يجوز ان يجري حكمه في الاتباع على ما عوض له من البناء على الضم تشبيها وان كان من أقسام المضاف أي فلا يلزم في تابعه على طريقة الموضح النصب محل نظر هذا ورجح المرادي القول الذي هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل صفة لأي وأسماء الله لا يوصف بها أي فتعين كون الاصل يا ربي ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اه فتامله فانه غير ظاهر (قوله ان تعوض تاء التأنيث الخ) قال الحفيد انما عوضت تاء التانيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب والام لانهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علامة ونسابة اه وقال الشهاب المنادى في هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ماقبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ماقبلها الا على التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر (قوله وربما جمع الخ) قال الدنوشري يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشرة (قوله ثم قلب) أي قلبا مكانيا بان قدم

الالف على التاء وأخر التاء عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا *(فصل)* (قوله فالا كثر) قال الدنوشرى تعلم منه انه يأتى فيه الاوجه المارة ماعدا الضم وبذلك صرح شراح كافية ابن الحاجب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتى (قوله حذف الياء) ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول المصنف الاان كان الخ استثناء من قوله فالتاء ثابتة لاغير الاان الحذف لازم لما ذكره المصنف فتركه اختصارا ثم ان فى كلام الشارح والمصنف وضع الظاهر موضع المضمر لان الظاهر ان يقول الشارح حذفها أى الياء لتقدم ذكرها وكان الظاهر ان يقول المصنف عنها (قوله ثم قال الزجاجى الخ) ظاهر هذا ان الزجاجى وأصحاب أبى حيان متفقون على موضع المسئلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف الى الياء وفيه نظر اذ على التركيب ليس هناك اضافتان فتدبر (قوله وقال فى الارتشاف الخ) قال الدنوشرى وينظر على كلامه هل هما كخمسة عشر فى البناء أولا *(هذا باب فى ذكر أسماء لازمت النداء)* ولنا أسماء لازمت غير النداء منها غلاملك كما تقدم فى كلام الدنوشرى وسيأتى فى كلام الشارح أول الندبة (قوله ولا مفعولة) أى فى غير النداء (قوله كناية عن نكرة الخ) قال الدنوشرى هذا غير واضح لانه من المعلوم انه لادلالة له على اللفظ وكذا فيما يأتى وأخبرنى بعض الافاضل ان الدمامينى صرح بانهما دالان على اللفظ فليتامل وينافيه ظاهر قولهم بمعنى رجل وامرأة اه واعلم ان ظاهر ما تقدم من ان فل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة انهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة فيجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والاقرب انه لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يافلى لانه المناسب لقصرهما على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر انه جعل هو توكيدا لابن مالك أو بدلا منه وهو غير جائز فلو أبقى المتن على حاله كان أولى افه

وقيل أراد يا أبا على لغة القصر ثم قدر الحاق الياء وأبدل منها التاء واقتصر فى النظم على قوله

وفى الندا أبت أمت عرض * واكسر اوافتح ومن اليا التاعوض

(ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم الافى النداء) خاصة (فلا يجوز جاءنى أبت ولا رأيت أبت) ولا مررت بابت (والدليل على ان التاء فى يا أبت ويا أمت عوض من الياء انهما لا يكادان يجتمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) الدليل (على انها للتأنيث انه يجوز ابدالها فى الوقف هاء) عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء وحجة البصريين انها تشبه تاء صياقلة وحجة الفراء انها عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين ورسمت فى المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

(فصل واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) نحو ياغلام غلامى (فالياء ثابتة لاغير) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهى اما ساكنة أو مفتوحة (كقولك يا ابن أخى ويا ابن خالى) ويا بنت أخى ويا بنت خالى (الا اذا كان) المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فالاكثر) حذف الياء و(الاجتزاء بالكسرة عن الياء) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجى لا تركيب بل اضافتان وقال فى الارتشاف نقلا عن أصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفهما من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الا اضافة واحدة اه (أو أن يفتحا) ثم قيل (للتركيب المزجى) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب الياء ألفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثانى قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الاخفش (وقد قرئ) فى السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح واليهما أشار الناظم بقوله

وافتح او اكسر وحذف اليا استمر * فى يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

(و) العرب (لا يكادون يثبتون الياء ولا الالف) فيهما (الا فى الضرورة كقوله) وهو أبو زبيد الطائى واسمه حرملة بن المنذر فى مرثية أخيه

(يا ابن أمى ويا شقيق نفسى) * أنت خلفتنى لدهر شديد

(وقوله) وهو أبو النجم العجلى واسمه الفضل بن قدامة

(يا ابنة عما لا تلومى واهجعى) * وانمى كما ينمى خضاب الاشجع

ويروى * لا يخرق النوم حجاب مسمعى *

(هذا باب فى ذكر أسماء لازمت النداء)

فلا تستعمل فى غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهى كثيرة (منها فل) بضمتين (وفلة) بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان ففل (بمعنى رجل و) فلة بمعنى (امرأة وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل (بمعنى زيد و) فلة بمعنى (هند ونحوهما) من اعلام الاناسى ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويقال يافل للرجل ويافلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادى (و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم)

بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط (وانما ذلك) الذى هو (بمعنى) زيد وهند (فلان وفلانة) لا فل وفلة والحق ان ماقاله ابن مالك مبنى على ان أصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور رفانه لايقول ان أصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيد ومادته ف ل ى وتصغيره فلى اذا سمى به ومذهب الكوفيين ان لامه نون وأصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لوكان أصله فلانا لقيل فى ترخيمه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك (وأما قوله) وهو أبو النجم العجلى

تضل منه ابلى بالهوجل * (فى لجة امسك فلانا عن فل)

فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل فى غير النداء (مجرورا) بعن (للضرورة) وصرح بذلك فى النظم أيضا فقال * وجر فى الشعر فل * وليس كذلك (والصواب ان أصل) فل (هذا) المجرور بعن (فلان وانه حذف منه الالف والنون) والتقدير امسك فلانا عن فلان أى عن ذكره فى لجة بفتح اللام أى اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو (للضرورة كقوله) وهو لبيد

(درس المنا بمتالع فابان) * فتقادمت بالحبس فالسوبان

(أى درس المنازل) فحذف الزاى واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفى آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون أسماء مواضع (ومنها لؤمان بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم) والخبث (ونومان بفتح أوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم

وفل بعض مايخص بالندا * لؤمان نومان كذا

(و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل (كغدر) بالغين المعجمة (وفسق سبا للذكر) بمعنى ياغادر ويافاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) فيقاس عليه ماأشبهه (و) اختار (ابن مالك كونه سماعيا) واليه أشار فى النظم بقوله * وشاع فى سب الذكور فعل * ولا تقس (و) منها (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة أو فعيلة (كفساق وخباث سبا للمؤنث) بمعنى يافاسقة وياخبيثة (وقوله) وهو الحطيئة يهجو امرأته

أطوف ماأطوف ثم آوى * (الى بيت قعيدته لكاع)

فقعيدته مبتدأ ولكاع خبره (فاستعمله) فى غير النداء خبرا (ضرورة) وقيل لاضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يالكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيسة (وينقاس فعال) (هذا) الذى هو سب للمؤنث (وفعال بمعنى الامر كنزال) بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك (من كل فعل ثلاثى) مجرد (تام متصرف) تصرفا كاملا (فخرج نحو دحرج) لانه رباعى وشذ دراك من أدرك (و) خرج نحو (كان) لانه ناقص (و) خرج نحو (نعم وبئس) لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) فى البابين فقال لايقال منهما الا ماسمع و (لايقيس فيهما) والاول أصح واليه أشار الناظم بقوله

* واطردا * فى سب الانثى وزن ياخباث * والامر هكذا من الثلاثى

(هذا باب الاستغاثة)

وهى نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة (اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف) الذى ينادى به المستغيث (يا) لانها أم حروف النداء (و) وجب (كونها مذكورة) لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك (وغلب) فى المنادى المستغاث (جره بلام واجبة الفتح) لانه واقع

هو فى المتن راجع الى القول والشارح رجعه الى القائل (قوله بالهوجل) المراد به هنا الفلاة التى لا اعلام بها ويطلق على الرجل الاهوج كما فى قوله شهدا اذا مانام ليل الهوجل (قوله وفعل) قال الدنوشرى المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتى (قوله والخبر قول محذوف) فيه نظر لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح (قوله وخالفه المبرد) فيه حذف الفعل وبقاء رافعه فى غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لايقال فيهما الا ماسمع لايحسن بمزج كلام المصنف لان عليه لايظهر حسن قوله لايقيس وانما كان اللائق به ان يقال لايقاس وكان الاظهر ان يبقى قول المبرد على انه مبتدأ خبره لايقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال فيهما الا ماسمع

(هذا باب الاستغاثة) (قوله وغلب جره) صرح بانه ليس فى توابعه حينئذ الا الجر وفى النهاية لايبعد نصب الصفة حملا على الموضع

موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله * اذا استغيث اسم منادى خفضا * باللام مفتوحا (كقول عمر رضى الله عنه يالله) للمسلمين (وقول الشاعر

يالقومى ويالامثال قومى) * لأناس عتوهم فى ازدياد

(الا ان كان) المستغاث ياء المتكلم نحو يالى أو (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد معه يا فتكسر) اللام نحو يالزيد ولعمرو وللمسلمين فان أعيدت معه يا فتحت اللام نحو يالزيد ويالعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك أشار الناظم بقوله واقتح مع المعطوف ان كررت يا * وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا (ولام المستغاث) له (مكسورة دائما) على الاصل (كقوله) وهو عمر رضى الله عنه (يالله للمسلمين) بكسر لام للمسلمين (وكقول الشاعر) يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * (ياللكهول وللشبان للعجب) بكسر لام العجب الا أن يكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يالزيد لك أوله ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يالك لى تستغيث المخاطب لنفسك قاله فى النهاية (ويجوز أن لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر حينئذ أن يختم بالالف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه أشار الناظم بقوله * ولام ما استغيث عاقبت ألف * (كقوله

يايزيدا لآمل نيل عز * وغنى) بعد فاقة وهوان

فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول آمل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل (وقد يخلو) المستغاث (منهما) أى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يازيد لعمرو (كقوله ألا ياقوم للعجب العجيب) * وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والاريب العالم بالامور (ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث) من غير فرق والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثله اسم ذو تعجب ألف * وهو على قسمين أحدهما ان يرى أمرا عظيما فينادى جنسه (كقولهم ياللماء ويا للدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما) والثانى ان يرى أمرا يستعظمه فينادى من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو ياللعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله

ياعجبا لهذه الفليقه * هل تذهبن القوباء الريقه

وهذا البيت لاعرابى أصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيأ من ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو ياعجب

(هذا باب الندبة)

بضم النون (حكم المندوب وهو المتفجع عليه) حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز * وقمت فيه بامر الله ياعمرا * أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه (أو المتوجع منه) لكونه محل ألم كقول قيس العامرى

فواكبدا من حب من لا يحبنى * ومن عبرات مالهن فناء

أو لكونه سبب ألم كقول قيس الرقيات

يبكيهم الدهماء معولة * وتقول سلمى وارزيتيه

وكقول القائل وامصيبتاه لان الرزية والمصيبة سببا الالم الذى حصل له وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى ألا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا فى النداء ياغلامك لان خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى الندبة واغلامك

(قوله ان يختم بالالف) صرح الجامى كالرضى بانه حينئذ مبنى على الفتح وان توابعه لاترفع ومقتضاه ان ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء (قوله العجيب) قال الدنوشرى صفة للعجب ويقال أيضا عجاب بضم أوله كما يقال رجل طويل وطوال وفعيل وفعال يتعاقبان فى المعنى نحو كبير وكبار فان قصد المبالغة شدد نحو كبار فى قوله تعالى ومكروا مكرا كبارا مرزوقى (قوله ياعجبا) قال الدنوشرى ينظر هل هو من القسم الاول أو الثانى أو ليس واحدا منهما فيشكل الحال (قوله القوباء) هى الداء الذى يظهر بالجسد ويسمى حزازا وجمعها قوباوات ويقال قوبا بسكون الواو والصرف وجمعها قواب (قوله وقد يخلو المتعجب منه) قال الدنوشرى ينافيه ظاهر قول المرادى جاء عن العرب فى نحو ياللعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا فيعلم منه ان ذلك مستغاث أو مستغاث به لا متعجب منه فليتأمل

(هذا باب الندبة)

(قوله وهو المتفجع عليه الخ) أى بيا والا لدخل المجرور فى نحو تفجعت على زيد قال الدنوشرى والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشرى من العويل وهو الصياح

(قوله فيضم) أى لفظا أو تقديرا وذلك ان كان مبنيا قبل الندبة كالموصول اذا لم يجعل من الشبيه بالمضاف ويأتى تفصيل الكلام فيه قريبا (قوله أومطولا كما فى نحو واضاربا عمرا) يؤخذ من قوله الآتى فلذلك لا يندب الا المعرفة الخ حمل قوله أومطولا على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبى (قوله وافقعسا الخ) قال الدنوشرى وبعده أأبلى يأخذها كروس وكروس اسم رجل أغار على ابلى النادب اهـ والشاهد فى قوله وافقعسا حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره لانه الاصل فى المندوب المفرد والضرورة تدفع بالتنوين مع البقاء على الاصل وأما قوله وأين منى فقعس فلا شاهد فيه لانه غير مندوب (قوله الا انه لا يكون نكرة) هذا انما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول واه صيبتاه وان لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال وأيهاه) أى فى ندبة أى وها التنبيه جىء بها عوضا عما يضاف اليه أى وحذفت ألفها لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح لقول النظم بالذى اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والاصل بالذى اشتهر به لكن فيه حذف العائد المجرور بمثل ما جر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لان الاول متعلق بيندب والثانى باشتهر وكأن المصنف راعى هذا الامر اللفظى لكن يرد عليه انه لا يلزم من اشتهار الصلة اشتهار الموصول بها ففى الذى اختاره تفويت رعاية المعنى لمراعاة الصناعة اللفظية مع امكان أن يدعى ان العائد انما حذف بعد التوسع وايصال الفعل اليه (قوله وامن حفر الخ) الظاهر ان الموصول هنا مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصلى فى محل نصب وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ولحاق الالف هنا لم يؤثر فى الموصول شيأ لعدم اتصال الالف به وهى انما تؤثر فى الذى تلحقه كزمزم ولهذا فتح وان كان مصروفا فهو معرب مقدر الجر ان كان منصرفا أو الفتح نائبه ان كان غير منصرف نحو وكذا المطلب فى عبد المطلباه مقدر الجر على قياس ما قاله الشهاب القاسمى فى عبد الملكاه كما يأتى (قوله اذ لا يجمع بين حرف الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والجمل المحكية واسم الجنس المشبه به كما تقدم فى المنادى حقيقة (قوله الا ان الغالب ان يختم بالالف) ذكر الجامى انه نظير المستغاث بالالف وقضيته أنه مبنى على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبنى قبل النداء ان البناء فيهما بسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبنى قبل النداء وجوز الشاطبى تقدير الضم مع ألف الندبة ثم انه أراد بالآخر ما يشمل الآخر حكما كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهما مندوبا الا أنها فى حكمه قال الدنوشرى وأطلق هنا ان الالف تلحق آخر المندوب وشرط فى التسهيل أن لا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يقال فى عبد الله واجهجاه واعبد اللاهاه ولا واجهاهاه وأجاز بعض المغاربة وابن معطى (قوله اذا كانت ابنا الخ) قال الدنوشرى انما لحقت فيما ذكر آخر الاسم المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ثم رأيته منقولا فى المتوسط وأما الصفة اذا كانت غير ابن ففيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع (قوله فقياس قول س الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه كون عدم لحاقها لهما قياس قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البدل) ظاهره دون المبدل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال فى عطف النسق

فلذلك قالوا حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب (فيضم) ان كان مفردا كما (فى نحو وازيدو ينصب) ان كان مضافا كما (فى نحو واأمير المؤمنين) أومطولا كما فى نحو واضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله * وافقعسا وأين منى فقعس * (الا انه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى مدعيا انه جاء فى الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر (ولا) معرفا (مبهما كأى) والمضمر (واسم الاشارة والموصول) فلا يقال واأيها ولا واأنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما نكر لم يندب ولا ما أبهما * (الا ما كان) موصولا غير مبدوء بال و (صلته مشهورة فيندب) عند الكوفيين خلافا للبصريين (نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه) فى شهرته (بمنزلة واعبد المطلباه) وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذى حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل وبذلك يقيد قول النظم * ويندب الموصول بالذى اشتهر * وتقدم الخلاف فى ندائه وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى الفردوس (الا ان الغالب ان يختم بالالف) اطالة للصوت (كقوله) وهو جرير (وقمت فيه بامر الله يا عمرا) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ومنتهى المندوب صله بالالف * وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية انه لا خلاف فى جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى انها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيدو عمراه اهـ وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم من قول عمر واعمراه واعمراه (ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ألف

نحووا موساه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * متلوها ان كان مثلها حذف * وأجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسياه (او) من (تنوين) ظاهر او مقدر (فى) فى آخر (صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه) بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر أنه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به فى أول باب الاضافة (او) تنوين (فى مضاف اليه نحو واغلام زيداه او فى) علم (محكى نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد) والى ذلك أشار الناظم بقوله
* كذاك تنوين الذى به كمل * من صلة اوغيرها وأجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء ألف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما فى اجتماع الالفين (و) يحذف لهذه الالف ماقبلها (من ضمة) بنائية (نحو واز يداه) ووامنذاه فيمن اسمه منذ (او كسرة) اعرابية (نحو واعبد الملكاه) او بنائية نحو (واحزاماه) لان ماقبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا (فان أوقع حذف الكسرة او الضمة فى لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكى) اذ لو قيل واغلامك التبس بالمذكر (وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو أو واغلامكمو) اذ لو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث فى الاولى والجمع بالمثنى فى الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتما اوله مجانسا * ان يكن الفتح يوهم لابسا

(ولك فى الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد) الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك أشار الناظم بقوله * وواقفا زدهاء سكت ان ترد * فان وصلت حذفتها الا فى الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبى * واحر قلباه ممن قلبه شبم * وللشحينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين
* (فصل واذا ندب المضاف للياء) * الجائز فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالضم) او ياعبد بالفتح مع حذف الياء فيهن (او ياعبدا بالالف) المنقلبة عن الياء (او ياعبدى بالاسكان) فى الياء (يقال) فى هذه اللغات الخمس (واعبدا) وعلى لغة من قال ياعبدى بالفتح) فى الياء (او ياعبدى بالاسكان) فى الياء (يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول) وهو ياعبدى بالفتح (واجتلابه على الثانى) وهو ياعبدى بالاسكان (وقد تبين) من جواز واعبدا أو واعبدا أو واعبديا فى ياعبدى بالاسكان (ان لمن سكن الياء أن يحذفها) فى الندبة ويقول واعبدا (او يفتحها) ويقول واعبديا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقائل واعبديا واعبدا * من فى الندى اليا ذا سكون أبدا

(والفتح رأى سيبويه) وهو أقيس وأقل عملا (والحذف رأى المبرد) والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ماقبلها مفتوحا أقرت الفتحة على حالها وأتى بالف الندبة وان كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة والضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من أبدل الياء ألفا حذفت الالف المبدلة وزيدت ألف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الالف ولم تحتج الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة (واذا قيل ياغلام غلامى لم يجز فى الندبة حذف الياء لان المضاف

(قوله نحو واموساه) ينبغى أن يكون نحو موساه مبنيا على فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الآخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمى لان المندوب المختوم بالالف مبنى على الفتح كما تقدم وعلى ما أجازه الكوفيون من قلب الألف ياء يكون مبنيا على الفتحة الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) اى فيحذف اما طردا للباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق ألف الندبة فى الجملة فيحذف لان ماقبله لم يبق تماما (قوله واعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغى ان المضاف اليه هنا أعنى الملكا معرب مقدر الجر ولا يقال انه مبنى على الفتح كما فى وازيدلانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر اه يعنى المنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره فتلخص ان ألف الندبة لا تقتضى البناء على الفتح اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف او شبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتى فى ياعبدا واعلم ان ماذكره الشهاب انما يتجه فى نحو واغلام زيدا واعبد الملكا ونحوه مما جعل علما اذ ذاك ينبغى الجزم بان فتح ماقبل الالف بناء عند الرضى واتباعه فتدبر (قوله واغلامكى) قياس ماذكر واعبد الملكاه أن يكون غلام فى هذه الامثلة منصوبا وان الضمائر المضاف اليها فى محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديرى * (فصل) * (قوله واعبدا) قال الشهاب القاسمى الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا هو مبنى لانه مضاف والمضاف لا يبنى فى النداء

فليتأمل * (هذا باب الترخيم) * (قوله وذلك بشرط الخ) أفاد بهذا الصنيع ان الترخيم المنادى شروطا عامة في المختوم بالتاء والمجرد منها وشروطا خاصة بالمجرد منها وأفهم أن معنى قول النظم وجوزنه مطلقا انه لا يشترط في المؤنث المذكور الشروط التى تختص بالخالى منها الا انه لا يشترط فيه أصلا وعلى هذا فكان ينبغى أن يذكر في محترزات الشروط العامة المؤنث بالهاء أيضا فيقول ولا يرخم قول الاعمى يا انسانا خذ بيدى يا امرأة خذى بيدى وقولك يا لجعفر و يا العمرة فان المؤنث بالهاء هو الذى يغفل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتفطن كل أحد لتعميم المصنف أولا ثم تخصيصه بعد في قوله ثم ان كان الخ فتدبر (قوله كونه معرفة) اى بالعلمية ان كان مجردا من التاء وبها أو بالقصد في ذى التاء بدليل قوله الآتى وفى جارية لمعين يا جارى (قوله ولا مندوب) قال الدنوشرى هذا خارج بقوله أولا ولا

اليها) وهو غلام الثانى (غير منادى) لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة

* (هذا باب الترخيم) *

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم أى سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتى في بابه (يجوز ترخيم المنادى اى حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة) لان المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير (غير مستغاث) مجرور باللام (ولا مندوب ولا ذى اضافة ولا ذى اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسان خذ بيدى) لانه نكرة (و) لا نحو (قولك يا لجعفر) لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور ومثله فكان غير منادى اذلم تعمل أداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه وأقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافى وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبنى وشاهد ترخيمه قوله

* أعام لك ابن صعصعة بن سعد * قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله

كلما نادى مناد منهم * يا لتيم الله قلنا يا لمال

وهو ضرورة اتفاقا (و) لا يرخم نحو (واجعفراه) لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله (و) لا يرخم نحو (يا أمير المؤمنين) لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة (و) لا يرخم نحو (يا تأبط شرا) علما لان أصله الجملة وجزؤها الثانى ليس منادى (و) نقل (عن الكوفيين اجازة ترخيم ذى الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعى ميتة فيجيب

اراد يا أبا عروة فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء وأجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وأندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله * يا عبد هل تذكرنى ساعة * اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له (وزعم ابن مالك) في النظم والتسهيل وشرحه (انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك) عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص تعنى سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرا يا تأبط ورتب على ترخيمه النسب اليه اهـ ولاشتهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذى نقل عن سيبويه

يجوز ترخيم المنادى فانه غير منادى كما قدمه الشارح (قوله ولا ذى اضافة) قال الدنوشرى ومثل المضاف المشبه به فلا يرخم نحو يا مستخرجا المال ويشترط أيضا أن لا يكون مخصوصا بالنداء فلا يرخم نحو فل ودخل في المعرفة النكرة المقصودة فيجوز ترخيمها خلافا للمبرد اهـ وظاهره وان لم تكن مؤنثة بالهاء خلاف ما أسلفناه آنفا (قوله وكان غير منادى) قال الدنوشرى فيه نظر (قوله وانما عملت الخ) قال الدنوشرى هذا مبنى على أن حرف النداء عامل والصحيح خلافه (قوله أعام لك الخ) الشاهد في أعام فانه منادى مستغاث به وأصله أعامر وليس فيه لام الاستغاثة (قوله قال ابن الضائع) قال الدنوشرى الظاهر ان الضرورة من حيث عدم يا لا من حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم الا أن يكون مراد س أن وقع ترخيمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اهـ وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجهه ما تقدم من أنه لا يستعمل في الندبة من حروف النداء الا يا (قوله قلنا يا لمال) هو موضع الاستشهاد اذ أصله يا لمالك فرخم المستغاث به وفيه اللام (قوله المضاف اليه) قال الدنوشرى أوضح عن قول المتوسط لان المضاف لو رخم لرخم آخره وآخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا كما قال بعضهم اذ المنادى هو المضاف لا المضاف اليه (قوله أراد يا عبد عمرو) عبارة العينى والشاهد في يا عبد وانه منادى مرخم اذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمى (قوله ورتب على ترخيمه الخ)

وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا أضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كالزمهما وذلك في تابطشرا تابطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول ياتابط أقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في الاضافة يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لاترخم لانك تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو ياتابط شرا قال ولو رخمت هذا الرخمت رجلا يسمى * يادار عبلة بالجواء تكلمي * اه واذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ماذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ قول النظم وقل * ترخيم جملة وذا عمرو نقل * يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت مافيه (وعمرو وهذا) المذكور في النظم (هو امام النحويين رحمه الله وسيبويه لقبه) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح (وكنيته أبو بشر) ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا أطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصفهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقري (ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا) سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والاقبال وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوزنه مطلقا في كل ما * أنث بالها (تقول في هبة علما ياهب) بحذف التاء (وفي جارية لمعينة ياجاري) بحذف الهاء ومنع المبرد ترخيم مافيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا ياشا ادجني بالجيم المضمومة وبالنون أي ياشاة أقيمي ولاتسرحي يقال شاة داجن اذا ألفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت و(قال العجاج

(جاري لاتستنكري عذيري) * سيري واشفاقي على بعيري

أراد ياجارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لايجوز من اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري (وان كان) المنادى (مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على) أحرف (ثلاثة) والى ذلك يشير قول النظم * والحظلا * ترخيم مامن هذه الها قد خلا * الا الرباعي فما فوق العلم (كجعفر) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فيقال فيهما ياجعف وياسعا (ولايجوز ذلك) الترخيم (في نحو انسان لمعين) لان تعريفه بغير العلمية وأجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم أطرق كرى وياصاح وهو قياس على شاذ (ولا) يجوز ذلك (في نحو زيد) من كل ثلاثي ساكن الوسط (ولا في نحو حكم) من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف فحذف آخرهما اجحاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (في محرك الوسط) كحكم وحسن فيقال ياحك وياحس (دون ساكنه) كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر بحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لامجرى هند في اجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض الكوفيين أما المحرك الوسط فلماتر وأما الساكن الوسط فقياسا على نحو زيد في غير الترخيم فان أصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فدخوله جواز أولى

قال الدنوشري بين قوله ورتب الخ وقوله ولا خلاف نوع وقفة (قوله واذا كان للمجتهد الخ) ذكر الدماميني في المنهل الصافي انه لاتعارض بين المحلين اذ ما نقله في أبواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب وما نقله في بعض أبواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد ويقول ياتابط أقبل يشعر بما أشرنا اليه اه ونقل أولا كلام المصنف واعترض على تعبيره بالزعم لان المسئلة مسطرة في كلام س ثم قال ولعل ابن هشام رأى كلامه في باب الترخيم فاستغرب نقل ابن مالك خلافه (قوله قياسا على اجرائهم الخ) قال الدنوشري قد يقال انما نزلت الحركة منزلة الحرف الرابع لان في حذف الآخر اجحافا كما ذكره الشارح

(فصل) (قوله والذي حسن الترخيم الخ) قال الدنوشري لايخفى ان أهل النار لم يرخموا الى الآن وإنما ذلك حكاية عنهم أي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر قول الشارح لانهم في غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا انه مستغن عنه غير محتاج اليه وهذا هنا غير واضح لان أهل النار محتاجون الى الترخيم لان فيه تخفيفا فليسوا في غنية عنه وينظر ما المعلل بقوله لانهم الخ والظاهر ان الهمزة سقطت بعد لا النافية اه وأيضا قال ابن جني وللترخيم في هذا الموضع سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه خفتت قواهم وذلت أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما اشغل أهل النار عن الترخيم فان ما للتعجب وفيه معنى الصد نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بالايهم ما أشغلك عن هذا اما يصدك عن هذا اما أنت فيه من الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلف بل من الضجر وضيق المجال اه وأقول هذا مذكور في شرح للمصنف وعندي فيه نظر لانه كلام يشم منه رائحة ان القراءة بالرأي لا بالرواية والافلا وجه لانكار ابن عباس رضي الله عنهما على ابن مسعود رضي الله عنه (قوله بناء الخ) الظاهر ان ذلك على حذف مضاف والتقدير على اطلاق حروف اللين الخ ويمكن ان يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين بتشديد الياء كما قال ابن مالك ان زيد لينا (قوله وعلى الثاني كاشف) قال الدنوشري هذا الكلام فيه نظر لان قوله ساكنا خبر كان وقد صرح الائمة بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدا وتوابعه فلا يقال القاضي غلام زيد غلام ولا عبد سيده قاض وهذا واضح اذا أعرب خبر الكان بعد خبر وأما اذا أعرب حالا معد فتكون مؤكدة (قوله لان الاصل في القيد التخصيص) قال الدنوشري هذا مخالف لقول المحققين ان الاصل في القيود ان تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزته اصلية الخ) قال الدنوشري هذا هو الحق فلا يغتر بقول الاندلسي انها الف التانيث الممدودة ذكر في شرح المفصل الا ان يكون فعلا من الوسامة كما قال الجامي فيصح (قوله فان بعضها) قال الدنوشري اشار به الى ان ملق ومنتظر خبران لمبتدأين محذوفين بين الخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير منها ملق ومنها منتظر (قوله قال في النهاية الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له تاخير هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى وهي كالتقييد لقوله وذلك اذا كان الذي قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذي قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لان لفظه كلفظه ينبغي ان يضم اليه في التعليل واذا حذف الاصل مع اصالته حذف الزائد الاولى على الثاني قد يقال يحذف الاول أيضا لان لفظه كلفظه الثاني

(فصل والمحذوف للترخيم اما حرف) واحد (وهو الغالب نحو) يا جعف و(يا سعا وقراءة بعضهم) وهو ابن مسعود ونادوا (يا مال) والذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترخيم (واما حرفان وذلك اذا كان) الحرف (الذي قبل الآخر من أحرف اللين) وهي الالف والواو والياء حال كون حرف اللين (ساكنا) بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء أكانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من أحرف العلة وهي أصوب لان الاصل في القيد التخصيص (زائدا) لا أصليا (مكملا أربعة فصاعدا) والى ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذي تلا * ان زيد لينا ساكنا مكملا أربعة فصاعدا (وقبله حركة من جنسه) على الاصح (لفظا) كمروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كمصطفون ومصطفين علمين سواء أكان الحرف الاخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فان الالف والنون فيه زائدتان (وأسماء) بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته أصلية لانها بدل من لام الكلمة وأصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر ألف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منقولين من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني أصليتان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول يا مرو ومن أسماء الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيهما يا مصطف كما سياتي (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك

(يا مروان مطيتي محبوسة) * ترجو الحباء وربها لم ييأس

أراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها (وقال) أبو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي أو لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب

(يا اسم صبرا على ما كان من حدث) * ان الحوادث ملقي ومنتظر

أراد يا أسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها ملقي وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمأل) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة (لان زائده وهو الهمزة غير حرف لين) قال في النهاية واختلف في نحو

معده هل الزائد فيه الاول والثانى فمن قال لزائد الاول حذف الآخر لتطرفه ثم حذف الذى قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثانى حذفه وأبقى ماقبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه فى محرومسرود (و) بخلاف (نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفى آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شئ حال كون هبيخ وقنور (علمين) فتقول فى ترخيمهما ياهبى وياقنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ماقبله (لتحرك حرف اللين) فيهما وهو الياء فى هبيخ والواو فى قنور (و) بخلاف نحو (مختار ومنقاد علمين) فتقول فى ترخيمهما يامختار ويامنقاد بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ماقبله (لاصالة الالفين) فيهما فانهما منقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو أو كسرهما فلما تحركا وانفتح ماقبلهما قلبا ألفين والمنقلب عن الاصل أصل وأجاز الاخفش أن يقال فى ترخيمهما يامخت ويامنق بحذف الالف من كل منهما مع الآخر نظرا الى الحالة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وثمود وعماد) فتقول فى ترخيمهن ياسعى وياثمو وياعما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ماقبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائد (لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا محترز قوله مكملا أربعة وأجاز الفراء حذف الياء والالف مع الآخر من نحو سعيد وعماد فى كل لغة وحذف الواو مع الآخر فى نحو ثمود فى لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول ياسع وياعم وياثم وأما على لغة من ينتظر فى نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز ياثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس فى العربية اسم متمكن فى آخره واو لازمة قبلها ضمة ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ماقاله (وبخلاف نحو فرعون وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (علما) فتقول فى ترخيمهما يافرعو وياغرنى بحذف آخرهما فقط ولا يحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما (والجرمى والفراء لا يشترطان المجانسة) فيجيزان حذف اللين ان كان قبله فتحة فيقولان يافرع وياغرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله * والخلف فى * واو وياء بهما افتتح قفى * (ولا خلاف فى) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو مصطفون ومصطفين علمين) فتقول فيهما يامصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثانى (لان أصلهما مصطفيون ومصطفيين) بضم الياء فى الاول وكسرها فى الثانى لكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين (فالحركة المجانسة) وهى الضمة فى الاول والكسرة فى الثانى وان لم تكن ملفوظة فهى (مقدرة) والحركة المجانسة فى التقدير كالمجانسة فى اللفظ كما سبق فى قوله وقبله حركة من جنسه لفظا أو تقديرا وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد أو حرفان كما تقدم و(أما كلمة برأسها وذلك فى المركب المزجى) واليه أشار الناظم بقوله * والعجز احذف من مركب * (تقول فى ترخيم (معديكرب) وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما (يامعدى) ويابعلى وياسيب ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجى وانما أجازه النحويون قياسا (واما كلمة وحرف وذلك فى اثنا عشر علما تقول) اذا رخمته (يا اثن) بحذف

غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعا لابيه نقلا عن الفراء وفى ثمود يلتزم حذف الحرفين معا اذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النظير ونقل بعضهم عن الفراء ان الوجهين فى ثمود وعدم الحذف فى مجيد وعماد (قوله نحو فرعون) قال الدنوشرى قال فى القاموس الفرعون التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالد الخضر أو ابنه فيما حكاه النقاش وتاج القراء فى تفسيريهما ولقب كل من ملك مصر أو عات متمرد كفرعون كزنبور وتفتح عينه وتفرعن تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدهاء والنكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) فى القاموس بلقين كغرنيق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين عمر ابن رسلان ولم يضبط فى الكلام على غرنيق الا الغين وانها مضمومة وكأنه لم يضبط غيرها الشهرة ضبطه الذى ذكره الشارح ومقتضى ذلك ان القاف

من بلقين مفتوحة وهو المشهور على الالسنة لكن فى مراصد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله فى لب اللباب للسيوطى (قوله واما كلمة برأسها) قال الدنوشرى تسميتها كلمة باعتبار ماقبل التسمية وأما بعدها فهى جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء الترخيم المركب العددى بان فى ترخيمه اجحافا اذ حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يضم

اليه حذف آخره وينظر ماوجه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه (قوله فى اثنان علما) رأيت بخط المصنف فى التذكرة قال يعنى ابن عصفور واذا رخمت مسمى باثناعشر قلت يا اثنى بحذف عشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكين فحذف وحذف ماقبله كما فى مسكين قلت هذا مشكل فى تعليله فى باب الاضافة فى الاعداد وقوله فى اثناعشر لا تضاف لانك ان أثبت عشر أثبت ماهو بمنزلة النون وان حذفتها التبس باضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا الباس هذا بنداء اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت ياخمس فانه يلتبس بنداء خمسة وسألت بعض أصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرخم مماهو مركب تركيب مزج أعيد ماحذف فكذا ههنا قلت والعلة فى ذلك ماذكروه فى المرخم بحذف الهاء وهو انهم استقبحوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوها فى الوصل دون الوقف اه فاعترضت على نفسى بعدان قبلت كلامه بان الالباس حاصل فى الوصل ثم أجبت بانه لا يلزم من مراعاتهم نفى الالباس مطلقا نفيه فى حالة دون حالة وحكى لى هذا المسؤل عن تذكرة الفارسى انك تقف على خمسة عشر على الهاء فتقول ياخمسة فثبت أن غير الفارسى يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال باق قوى ومما خطر لى أن يقال انا اذا قلنا ياخمسة فينبغى أن لا ينطق به الا على لغة من ينوى المحذوف فتقول ١٨٨ ياخمسة لئلا يلتبس بنداء خمسة المفردة التى لم ترخم وهذا لازم لهم فانهم

الالف وعشر كما تقول فى ترخيمه لولم تركبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر فى موضع النون فنزلت هى والالف منزلة الزيادة فى اثنان علما) ولذلك أعرب وقد يحذف المضاف اليه وآخر المضاف جميعا نحو ياصاح أصله ياصاحبى قاله ابن خروف والجوهرى وابن برى وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس *(فصل* الاكثر) فى لسان العرب (أن ينوى المحذوف فلا يغير مابقى) عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا (تقول فى جعفر ياجعف بالفتح و) على كسره ان كان مكسورا تقول (فى حارث ياحار بالكسر و) على ضمه ان كان مضموما تقول (فى منصور يامنص بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (فى هرقل ياهرق بالسكون و) تقول (فى ثمود وعلاوة وكروان) اعلاما (ياثمو وياعلاو وياكرو) بابقاء الواو على صورتها فى المسائل الثلاث من غير ابدال لانها ليست طرفا فى التقدير لان الحرف المحذوف بعدها فى نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها أشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ماحذف * فالباقى استعمل بمافيه ألف (ويجوز أن لا ينوى) المحذوف (فيجعل الباقى) بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذى قبل المحذوف (كانه آخر الاسم فى أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها أشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما * لو كان بالآخر وضعا تمما (فتقول ياجعف وياحار ياهرق بالضم فيهن وكذا تقول يامنص بضمة حادثة للبناء) غير تلك الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها (وتقول ياثمى بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول فى جمع جرو) بتثليث الجيم (ودلو) على أفعل بضم العين (الاجرى والادلى) والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير (لانه ليس فى العربية

نصوا على مسئلة نحو مسلمة فقالوا لا تقل يامسلم لئلا يلتبس بخلاف يامسلم وسألت الشيخ عن ذلك فقال اثنا عشر لا يرخم الا اذا كان علما واذا كان علما فلا يلتبس باثنان الذى هو عدد بخلاف الاضافة اه بتمامه برمته لما فيه من الفوائد التى منها وجه تقييده هنا بقوله علما ولم يذكر الشارح فائدته ولا من كتب عليه فلله در الموضح رحمه الله

(فصل)

(قوله فلا يغير مابقى) قال الدنوشرى لا يرد عليه ان ماحذف لواو الجمع من نحو قاضون فانه يعود على مذهب الاكثرين لزوال سبب الحذف لانه اختار فى التسهيل عدم العود نعم يرد عليه ما كان مدغما فى المحذوف وهو بعد ألف نحو مضار بالكسر ان كان اسم فاعل و بالفتح ان كان اسم مفعول اسم وكذلك تحاج بالضم علما لان أصله تحاجج هذا ان كان السكون عارضا فان كان أصليا نحو اسحار اسم لنبت حرك بالفتحة لانها أقرب الحركات اليه قاله س وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء والالف فيصير يااسح (قوله وكروان) قال الدنوشرى الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرفان والطرفان قال ذو الرمة

من آل أبى موسى يرى القوم حوله * كأنهم الكروان أبصرن بازيا

(قوله لانها ليست طرفا فى التقدير) قال الدنوشرى كونه علة لنحو ثمود وعلاوة واضح وأما كونه علة لكروان فلا و يعلل بقاء الواو فى كرو بان شرط قلبها حيث تحركت وانفتح ماقبلها أن لا يكون بعدها ساكن وههنا الساكن بعدها وهو الالف المحذوفة مع النون (قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشرى وتسميه لغة من ينوى المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاول تسمى لغة من ينوى المحذوف والثانية لغة من لا ينوى به لكان أحسن كما لا يخفى على ذى لب (قوله العربية) قال الدنوشرى صفة لموصوف محذوف تقديره فى اللغة العربية وسره والله أعلم مزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يجز فى الاول وجاز

اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها) وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو) وجعله علما عارض (و) خرج (بالمعرب المبنى) اصالة (نحو هو) وأما أسماء البلدان نحو سنبو واليبو فى الاقليم الصعيدى فالظاهر انها غير عربية كسمندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فان ما قبل الواو ساكن (و) خرج (باللزوم نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب ألفا فى النصب وياء فى الجر (وتقول يا علا بابدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما فى كساء) فان أصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكر (وتقول يا كرا بابدال الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما فى العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ما علق على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى

* (فصل * يختص ما فيه تاء التأنيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية) بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كما مر) فى قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول فى هبة علما يا هب وفى جارية لمعينة يا جارى (و) منها (انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف قبلها) لان تاء التأنيث فى حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * والذى قد رخما * بحذفها وفره بعد * (فتقول فى) ترخيم (عقنباة) بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تأنيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة أى ذو مخاليب حداد (يا عقنبا بالالف) ولا تحذف لما مر (و) منها (انه لا يرخم الا على نية المحذوف) خوف الالتباس بالمذكر (تقول فى) ترخيم (مسلمة) بضم الميم (وحارثة) بالحاء المهملة والثاء المثلثة (وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح) فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والتزم الاول فى كمسلمه * (فان لم يخف لبس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كما فى نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم والزاى وهو المغتاب يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفى التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما فلا لبس بذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الوجهين فى كمسلمه * (و) منها (ان نداءه مرخما أكثر من ندائه تاما) من غير ترخيم (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(أفاطم مهلا بعض هذا التدلل) * فان كنت قد أزمعت صرمى فاجملى

أراد يا فاطمة وأزمعت بزاى وعين مهملة أى أحكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان (لكن يشاركه فى هذا) الحكم الاخير (مالك وعامر وحارث فترخيمهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن) فى النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا

(فصل * ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك فى الضرورة) الشرط (الثانى أن يصلح الاسم) المراد ترخيمه فى الضرورة (للنداء) أى لمباشرة حرف النداء واليهما أشار الناظم بقوله

* ولاضطرار رخموا دون نداء * ما للندا يصلح (فلا يجوز) ترخيم الضرورة (فى نحو الغلام) مما فيه أل لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج

* أو الفا مكة من ورق الحمى * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وأبدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الالف

ظاهر فى الاجرى والادلى لا فى يا ثمى لانه مبنى والمبنى يجوز ان يكون فى آخره الواو المذكورة وحاصل الجواب ان المبنى بناء متجددا غير لازم كالمعرب (قوله ولم يكن بعدها ساكن) جواب عما يقال مقتضى ما علل به قلب الواو ألفا فى هذا الحالة ان تقلب ألفا على لغة من ينتظر وايضاح الجواب ان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر لا على لغة من لا ينتظر

(فصل)

(قوله علما) قال الدنوشرى فيه نظر لانه يفهم انه اذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك (قوله مهلا) قال الدنوشرى منصوب بمحذوف أى امهلى مهلا ومعناه كفى عنى اه ونصب بعضا لان مهلا ينوب مناب دع والتدلل أن يثق الانسان بحب غيره اياه فيؤذيه على حسب ثقته به والاسم الدل والدالة والدلال (قوله أى أحكمت عزمك) عبارة شرح المعلقات وأزمعت الامر وأزمعت عليه وطنت نفسى عليه (قوله والصرم القطع) قال فى الصحاح وصرمت الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم

(فصل)

(قوله وقلبت الالف) كان ينبغى أن يضم اليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال فى قوله وقيل حذفت الخ

(قوله المهملتين) فيه نظر فقد قال اللغويون انه بالخاء المعجمة والصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري
لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب يهجر للافراط في الخصر (قوله ورماما) أي بكسر الراء (قوله بضم الراء) أي من رمة
(هذا باب المنصوب على الاختصاص) ١٩٠ (قوله وهو خبر الخ) قال الدنوشري الضمير راجع الى الكلام المشتمل على المنصوب المذكور وليس كلمة كذلك (قوله معمول الاخص) فهو مفعول به ولذا قال السيوطي كغيره من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الاضمار الاختصاص وقدره س بالمعنى ولا ينافي كونه منصوبا على المفعولية قول ابن الناظم على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب الخ حيث دل على النصب على الحال وصرح به الشارح فيما يأتي لان المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص والمنصوب على الحال جملة الاختصاص وهي الفعل المحذوف مع اسم الاختصاص وكون الجملة حالا ليس بلازم فقد تكون معترضة كما سننبه عليه (قوله فيضمان) قال الشهاب لا يخفى ان أيا وأية اذا لم يكن هنا نداء أصلا لا لفظا ولا معنى وكانا معمولين لاخص لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره فليتأمل (قوله الجنسية) قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر انها للعهد الحضوري (قوله في المثالين) فيه اشارة الى ان الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناظم وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيد بمحل اعراب قال شيخ الاسلام الانصاري في حاشيته أي بل يكون في محله نحو ارجو في

كل

والميم للضرورة كقوله درس المنى بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرخم في الضرورة (اما زائدا على الثلاثة) وذلك ماخوذ من قول الناظم نحو أحمدا (أو) مختوما (بتاء التانيث) فالاول (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة الجوع والخصر)

أراد ابن مالك فرخمه في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر يعشو يسير في العشاء وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر

وهذا ردائي عنده يستعيره * ليسلبني حقي أمال بن حنظل

أراد ابن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة (ولا يمتنع) الترخيم في الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف) عند سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للمبرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء والسماع ومنه قول أوس التميمي

ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو امتدحه فان الناس قد علموا

أراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر (قوله) وهو جرير

الا أضحت حبالكم رماما * (وأضحت منك شاسعة اماما)

أراد امامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وأنشد المبرد * وما عهدي كعهدك يا اماما * قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع احداهما بالاخرى اه وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال أي بخالد

(هذا باب المنصوب على الاختصاص)

والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا أي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان فالاول نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني أيها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو أحسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة ولا مبهم (معمول لاخص) مضارع خص (واجب الحذف) كما يجب حذف ناصب المنادى (فان كان) المنصوب على الاختصاص (أيها) في التذكير افرادا وتثنية وجمعا (أو أيتها) في التانيث افرادا وتثنية وجمعا (استعملا) في الاختصاص (كما يستعملان في النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا (ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظيهما (محلى بال الجنسية) (نحو انا أفعل كذا أيها الرجل) فانا فاعل مبتدأ وأفعل خبره وأيها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أي على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيتها العصابة) بكسر العين فأيتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والعصابة نعت أيتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكره من ان أيها وأيتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن ينادي الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضي الله عنه

أيها الفتى اذ جملة الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله نحو نحن العرب أسخى من بذل اذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدا والخبر فلا محل لها من الاعراب (قوله والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أشار بهذا الصنيع الى الاعتراض على المصنف لان قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث ليس لفظ الحديث وانما لفظه انا معاشر الانبياء كما نص عليه الحفاظ كما ذكره الشارح وان رواه البزار كما يأتي بلفظ نحن وتتمة الحديث ما تركناه صدقة وما موصولة بمعنى الذي محله رفع بالابتداء وتركنا صلته والعائد محذوف أي تركناه وصدقة خبر ما على رواية الرفع وهي أجود لموافقته لرواية ما تركنا فهو صدقة وأما النصب فتقديره ما تركنا مبذول صدقة فحذف الخبر

كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين أحدهما أن تكون خبر المبتدا محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص انا المذكور (وان كان) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أي غير أيها وأيتها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالاول (نحو نحن) العرب أقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا (معاشر الانبياء لا نورث) فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الانبياء والى هذا الباب أشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام أحدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني أن كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان (ويفارق المنادى في الاحكام) لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور (احدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا) بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك (الثاني انه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه) أي وسطه (كالواقع بعد نحن) في المثال وبعد انا (في الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا (أو بعد تمامه) أي الكلام (كالواقع بعد انا وثاني المثالين قبله) وهما انا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة فالمخصوص وهو أيها في المثال الاول وأيتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا أفعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا (والثالث انه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه) في التكلم والخطاب (والغالب كونه) أي كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم) يخصه أو يشارك فيه فالاول نحو انا أفعل كذا أيها الرجل والثاني نحو اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل) فبك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدي الناس (والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا) معرفة (كما في هذا المثال) وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف) والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر ان لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى يكون كذلك الحادي عشر ان ايا هنا

لسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز في ما أن تكون موصولا اسميا وان تكون شرطية وهي على الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي شئ فهو صدقة *(تنبيه)* الحكمة في ان الانبياء لا يورثون انه قد وقع في قلب الانسان شهوة موت مورثه ليأخذ ماله فنزه الله أنبياءه وأهاليهم عن ذلك ولئلا يظن بهم مبطل انهم يجمعون المال لورثتهم ولانهم كالآباء لامتهم فيكون مالهم لجميع الامة وهو معنى الصدقة العامة وأما قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوراثة في العلم والنبوة وبهذا يندفع ان عدم الارث مختص بنبينا صلى الله عليه وسلم فان قيل ان الله أخبر عن بعضهم بقوله واني خفت الموالي اذ لا يخاف الموالي على النبوة أجيب بانه خاف من الموالي الاختلاف من بعده والرجوع عن الحق فتمنى ولدا نبيا يقوم فيهم بقي هنا شئ لا بأس بالتنبيه عليه وهو ان الانبياء هل يرثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لانهم قسموا الناس الى أقسام منها من يرث ولا يورث وهم الانبياء وقال الزركشي انه الاقرب لكن قال صاحب التتمة ان النبوة مانعة من الارث وذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة انه روى نحن معاشر الانبياء لا نرث ولا نورث ويعارضه ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية انه صلى الله عليه وسلم ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بركة خمسة أجمال وقطعة من غنم ومولاه شقران واسمه صالح وقد شهد بدرا وورث من أمه دارها ومن خديجة دارها (قوله في المثال وبعد انا الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره لانه يلزم عليه أن

يكون في الحديث واقعا بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ (قوله لا توصف باسم الاشارة) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على انها توصف بالموصول وقال الدنوشري وانما لم توصف هنا باسم الاشارة لان المراد بها المتكلم وهو لا يشير الى نفسه (قوله والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم في قول المصنف احدها انه ليس معه حرف النداء لا لفظا ولا تقديرا *(هذا باب التحذير)* (قوله مصدر حذر) أي خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو تنبيه المخاطب الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته وتبعه عليه الشراح انه الاسم المنصوب نفسه وعبارة الملاجامي وهو ان التحذير في اللغة تخويف شئ من شئ وفي اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما مر في الباب المتقدم فكان على المصنف ان يقول وهو اسم معمول لاحذر محذوفا وهو الموافق للغرض النحوي الباحث عن أحوال الكلم اعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمناسب لذلك أن يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) تقييد لان التعريف للتحذير الملتبس وتحذير المتكلم والغائب ٩٣ ؛ شاذ (قوله باياك) أي بذكر المحذور وحينئذ اما ان يعطف عليه المحذور نحو اياك والاسد أو يخفض بمن نحو اياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذور ان وصلتها كما يأتي (قوله وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الخ) أي بذكر المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذور معطوفا بعده المحذور على المحل المخوف عليه نحو مازن رأسك والسيف (قوله فان ذكر بلفظ ايا) هي من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل اياي كما الخ (قوله والتزموا معه اضمار العامل) قال الدنوشري وعلل بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو اياك الاسد) هذا بناء على جواز هذا التركيب ويأتي تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنح وباعد (قوله ثم قيل الخ) قال الدنوشري قد يقال كيف يلزم ما ذكر والفرض ان العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المنفصل بسبب الحذف فليتأمل ثم على هذا القول لا معنى لامر المخاطب بان يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره المنفصل وقد يجاب عما أورده الدنوشري بان المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد يدعى ان ذلك أمر تقديري فلا يضر التلفظ به ولا يخفى انه لابد من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال الآتية لانه انما فارقها في تقدير العامل مؤخرا لان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فاما ان يجعل من عطف المفردات أو الجمل اذ مجرد الاصل المذكور لا معنى له اذ يصير التركيب هكذا اياك احذر والاسد وبهذا يظهر انه في الحقيقة لا يلزم تعدي فعل المضمر الخ لان الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد واحذر نفسك ان تدنو من الاسد الخ والا فلا معنى له كما يعلم من الاقوال الآتية في الكلام على اعراب ما بعد الواو وقد يقدر (قوله وما ألحق بها) هو عدم وفقد (قوله والاصل احذر الخ) أي فيقدر مقدما

لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة أيا هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء طرقها خلاف أجاز المازني نصبها الثالث عشر ان أيا هنا اختلف في ضمتها هل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شئ وعوض عنه في النداء حرف النداء الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون أنه لا يستغاث به وأنه لا يندب وأما الاحكام المعنوية فامور أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما

(هذا باب التحذير)

(وهو) في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه) ويكون بثلاثة أشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد (فان ذكر) المحذر (بلفظ ايا فالعامل) في محلها النصب فعل (محذوف لزوما) لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل (سواء عطفت عليه) المحذر منه نحو اياك والشر (أم كررته) نحو اياك اياك المراء (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو اياك الاسد والى ذلك أشار الناظم بقوله

اياك والشر ونحوه نصب * محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا لايا انسب (تقول) اذا عطفت عليه المحذر منه (اياك والاسد) فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما ألحق بها (و) قيل (الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضمير المخاطب المستتر

(قوله ان تدنو من الاسد الخ) قال الدنوشرى فيه حذف البدل اذ قوله ان تدنو من الاسد فى الاول وان يدنو منك فى الثانى من بدل الاشتمال والظاهر انه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر انه غير جائز مردود فان البدل يحذف كما فى المغنى فى بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس فى المغنى فى هذا المبحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك وانما المصنف تعرض للكلام على حذف المبدل منه نعم وقع فى الباب الثانى فى بحث الجملة المعترضة ما يقتضى ان البدل يحذف وتوقف الدمامينى فى جوازه وقال ينبغى تحرير النقل فيه (قوله وأجيب الخ) قال الدنوشرى توضيحه ان معنى الحرف هنا وهو الواو أجمع فى معنى العامل وكل مسلط على الخوف والاتقاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشرى تقديره واحذر الاسد وقد يقال لا معنى للاول حينئذ وهو احذر نفسك اللهم الا ان يقدر معه ان تدنو من الاسد و يلزم عليه ما تقدم (قوله فحذف المضاف) قال الدنوشرى ١٩٣ مراده الجنس فيشمل المتعدد (قوله

المستتر فيه فصار تلاقى نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الاول) وهو تلاقى (وأنيب عنه الثانى) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والاسد (ثم) حذف المضاف (الثانى) وهو نفس (وأنيب عنه الثالث) فى التركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد ان كان مجرورا بالاضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف فى اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضى المشاركة فى المعنى وأجيب بان مقتضى العطف الاشتراك فى معنى الخوف فلا يمتنع ان يكون أحدهما خائفا والآخر مخوفا منه قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقى نفسك والاسد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك فى ان هذا أقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته (وتقول) اذا لم تعطف ولم تكرر (اياك من الاسد و) اختلف فى تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد (الاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الاسد (و) حذف (المضاف) وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعد لاثنين و (التقدير احذرك من الاسد) قاله ابن الناظم تبعا لابى البقاء فحذف أحذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فنحو اياك الاسد) بحذف من ونصب الاسد (ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور) لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكى كما تقدم فى باب التعدى واللزوم (وجائز على) التقدير (الثانى وهو رأى ابن الناظم) وأبى البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائى وعلى تقدير ابن الناظم خبرى (ولا خلاف فى جواز اياك ان تفعل) على التقديرين فجوازه على الاول (لصلاحيته لتقدير من) أى من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثانى واضح لتعدى الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون أيا فى هذا الباب لمتكلم) لان المتكلم لا يحذر نفسه (وشذ قول عمر رضى الله عنه لتذك) من التذكية (لكم الاسل) بفتح

وظاهر صنيع الموضح موافقته) قال الدنوشرى قد يقال بل ذلك صريح صنيعه فليتأمل (قوله والتقدير أحذرك) فيه تقدير الفعل مسندا الى ضمير المتكلم وهو ان صح فى هذا التركيب لم يصح فى اياك والاسد بذكر الواو ولم يصح ان يؤكد بانت فى قوله فاياك أنت وعبد المسيح البيت (قوله فنحو اياك الاسد الخ) ظاهره ان امتناع هذا التركيب وجوازه مبنى على التقديرين المذكورين وانه لا نص على احدهما وقال المصنف فى الحواشى انهم نصوا على المنع وأنه اذا ذكر المحذر لابد ان يعطف عليه المحذور أو يخفض بمن ظاهرة أو محذوفة ان كان ان وصلتها كما أسلفناه وفى الارتشاف ولا يحذف العاطف بعد اياك والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر او مجرور بمن فلا يجوز رأسك الجدار حتى تقول من الجدار أو والجدار وزعموا ان أبا اسحق أجاز فى الشعر فاياك اياك المراء وقال س فانه قال اياك ثم أضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المراء انتهى وفى كلام س دلالة على انه لا يشترط ان يكون عامل المحذور عامل المحذور وان المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل على جواز اياك الاسد وانه سمع فسهل كلام ابن الناظم لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تخريجه على وجه معين وقال المصنف فى الجامع والمحذر منه بعده اما معطوف أو مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المراء وسهله انه بمعنى ان تمارى و يمتنع اياك الاسد (قوله ممتنع على التقدير الاول) قال الحفيد أى اذا كان باقيا على معناه أما اذا ضمن معنى فعل متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لان المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشرى وانما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر اه فان قيل هلا علل باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما يأتى عند قول المصنف ولا يكون الغائب قلت قد يقال هذا التعليل أظهر

لان فيما عالل به فيما ياتى نوع مصادرة لان اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله فحذف من جملة) أى ففيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك وفى مقابلة كلام الزجاج لكلام الجمهور خفاء لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين مافرع على الآخر لان ذكر الفعل فى كلام الجمهور لادخل له اذ اياى واياكم على كلام الزجاج لابدله من عامل فيصح ان يقال على قول الجمهور حذف من كل جملة ماأثبت فى الاخرى وعلى قول الزجاج حذف من الاول المحذور ومن الثانى المحذر نعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدروا عن حذف الارنب (قوله وباعدوا أنفسكم) أى عن ان يحذف قياسا على ماقبله (قوله مقيدا) أى بحرف الجر (قوله وماعطف الخ) هو عنى (قوله شيآن) هما الفعل والفاعل وأما المفعول وهو الياء فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار اياى (قوله فان فيه حذف اياكم) هذا يقتضى ان تقدير الجمهور باعدوا أنفسكم دون اياكم باعدوا مقصود ولهذه النكتة

والظاهر ان التقدير النفس لبيان الاصل وان الزجاج لاينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر اياى وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها والاصل نفسى وانفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال محل ذلك مالم يندرج فى سلك النوع البديعى المسمى بالاحتباك (قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كمامر والاظهر ان يعلل على قياس مامر فى كونه لا يكون للمتكلم بقوله لان الغائب لايحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذر والمحذر (قوله آخران) أى غير كون الاغراء الغائب فان قيل شذوذ اغراء الغائب هو المدعى ولاسبب الا هذان الوجهان فلا ينبغي ان يعدوجها للشذوذ * قلت المدعى ان التحذير ـــ أيا لايكون لغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظا اياه و يصح ان يعد من أسباب شذوذه مخالفته للحكم المدعى من أن التحذير لايكون للغائب وعلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ماعرفت واعلم ان المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الاشذية فى قول النظم واياه أشذ فكان ينبغي التنبيه على ذلك ولذلك صار أشذ من اياى هذا وينبغى الاقتصار على أولهما لانه يرجع بالاشذية الى لفظ اياه وأما الثانى فانما يرجع الى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المجزوم بلام الامر) الاظهر ان المراد به فعل التحذير وأما المجزوم بلام الامر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر يدل على هذا قول المصنف فى الحواشى قولك ليقم زيد فيه طى فعل والتقدير مر واز يدابان يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه طى فعل التحذير وطى الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه

الهمزة والسين المهملة وفى آخره لام وهو هنا مارق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفى الضياء الاسل شجر الرماح و يقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (واياى وان يحذف أحدكم الارنب) فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج أصله اياى وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ماأثبت فى الاخرى (و) قال الجمهور (أصله اياى باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم ان يحذف أحدكم الارنب ثم حذف (من الاول المحذور) وهو حذف الارنب (و) حذف (من الثانى المحذر) وهو باعدوا أنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت أربعة أشياء وأصله اياى باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب عنى فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وماعطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافى حذف شيآن فقط وأصله باعدونى وحذف الارنب ولايخفى مافى هذه الاقوال من الضعف أما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثانى وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه فى اياك والاسد انهما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم له عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو فى قول السيرافى وان لم يصرح به فان باعدونى ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شئ خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هى عنه فرجع القولين الآخرين الى قول واحد وان ظن شارحون انهما غيران (ولايكون) ايا فى هذا الباب (لغائب) لاختصاص التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) أى العرب (اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياالشواب) قال سيبويه حدثنى من لاأتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابى والشواب بالشين المعجمة وفى آخره وحدة مشددة جمع شابة ويروى السوآت بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلايتولع بشابة أولا يفعل سوأة والكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثانى ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وأبدل أنفس بايا لانها المعنى تلاقيها فى (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المجزوم بلام الامر (وحذف حرف الامر) وهو اللام مع ان لام الامر لاتحذف الا فى الضرورة كقوله

* محمد تفد نفسك كل نفس * أى لتفد فحذفها مع مجزومها أشذ (و) الشذوذ (الثانى اقامة المضمر وهو

أيا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس) واضافتها الى الشواب (لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة) اتفاقا والى المضمرات على الاصح (انما هو المظهر لا المضمر) لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه أعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير ان أضيف احدهما الى الآخر والى الشذوذ أشار الناظم بقوله * وشذ اياى واياه أشذ * (وان ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة (بغير لفظ أيا واقتصر على ذكر المحذر منه فانما يجب الحذف) للعامل (ان كررت او عطفت فالاول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك (والثاني) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ أيا مع التكرار (نحو الاسد الاسد و) مع العطف نحو (ناقة الله وسقياها) فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الاظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير

(خل الطريق لمن يبني المنار به * وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر)

فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما * سواه ستر فعله لن يلزما * الا مع العطف او التكرار *

(هذا باب الاغراء)

بالمد (وهو) في الاصل مصدر أغريت والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التحذير الذي لم يذكر فيه أيا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار) لما تقدم (كقولك) في العطف (المروءة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدارمي في التكرار (أخاك أخاك) ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا وأخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم أخاك (ويقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال) من الصلاة وناصبها احضروا المحذوف (ولو صرح بالعامل) في الصلاة (لجاز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر وبرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف والى حكم الاغراء أشار الناظم بقوله وكمحذر بلا أيا اجعلا * مغرى به في كل ماقد فصلا

(هذا باب أسماء الافعال)

وهل هي اسماء للالفاظ النائبة عن الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او أسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ماهو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من

وجدت بخط شيخنا شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ماصورته ذكر النسفي في تفسيره ان قوله تعالى ناقة الله وسقياها اغراء ولا شك في اشكاله بحسب الظاهر لان الاغراء لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه انما هو التحذير وهو الذي ذكره غالب المفسرين قال أستاذنا المذكور فكلام النسفي على المسامحة والمراد الاغراء على ترك الناقة وسقياها قال فالاغراء على الشئ أعم من ان يكون فعله اوتركه *(هذا باب الاغراء)* (قوله تنبيه المخاطب الخ) فيه نظر ماعرمن ان الانسب ان يقول هو اسم منصوب بالزم محذوفا (قوله وحذف الخبر) تقديره يحضر اليها (قوله ونصب جامعة على الحال) أي من فاعل الخبر المحذوف (قوله لمبتدا محذوف) تقديره هي (هذا باب أسماء الافعال) (قوله او أسماء للمصادر) يحتاج على هذا الفرق بينها حيث بنيت وبين المصادر حيث اعربت وفي المرادي تتمة لهذا القول (قوله او هي أفعال) واذا

كانت أفعالا فسبب تسميتها حينئذ باسماء الافعال (قوله وأغنى مرفوعها عن الخبر) صريحه انه أغنى عنه وان لم يعتمد وعليه فما الفرق بين هذا وما تقدم (قوله النائبة عنها) قال الدنوشري قد يقال انها ليست نائبة وانما هي نائبة عما ناب عنها وهو المصدر الا ان يقال

ان نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل ماناب الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان المصنف ماش على القول الثانى انها داله على الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لانه قدم انها على الثانى مبتدأ فالابتداء عامل فيها اللهم الا ان يقال انها عليه لا محل لها كما يرشد اليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان أن تكون موضوعة لذلك لجواز ان تكون موضوعة للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا محمل كلام المصنف فلا اشكال عليه ثم ان الشارح فسر قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولة لما لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية كالابتداء والمبتدا فلا ينافى ماقدمه لكن مر فى باب الاضافة فى الكلام على حيث ان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قوله كما يرشد ١٩٦ اليه قول الشارح الخ ان قوله المذكور راجع للقول بانها اسماء لمعانى الافعال لا لما فرعه عليه بدليل مقابلته لغيره من الاقوال (قوله كونه أبدا عاملا غير معمول) اى لان الافعال كذلك والمراد أنها غير معمولة للاسم والفعل والا فهى تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد ان الفعل يكون معمولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشارح لعامل يقتضى الخ اشارة لهذا الذى أسلفنا وعلى هذا فالحاصل ان أسماء الافعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة فليتأمل (قوله فانها وان نابت عن الفعل الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل لان المراد بالنيابة فى المعنى ان تدل على معنى على مادل عليه الفعل من الحدث والزمان ولا شك ان الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تنب عنه فى المعنى وهو واضح ولا واحدة فى الاستعمال كما ذكر وفى كلامه نظر ظاهر حيث أثبت انها نابت فى الاستعمال ثم نفاه اذ المراد بالاستعمال ان تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك اذ يزول العمل بالكف (قوله وأقائم مرفوع بالابتداء) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة للمتأمل انتهى يعنى ان المرفوع بالابتداء قائم وحده والهمزة للاستفهام (قوله ورد بان ذلك غير مطرد الخ) يجاب بأن آمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له فى اللزوم لعدم وجوده ومه وجد له فعل موافق له فأمكن جعله من الغالب فلا داعى لخلافه (قوله وبدار من بادر) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بدر اذ يقال بدرته بكذا (قوله وعلى بنائهم فعلى التعجب الخ) قال الدنوشرى يفهم ان بناءهما منه اتفاقى وليس كذلك (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الدنوشرى كان الاحسن تقديمه عند قوله وشذ دراك من ادرك وبنو أسد تفتحه

الاعراب و(اسم الفعل ماناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) فانه اسم ناب عن فعل أمر وهو اسكت (وأوه) فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو أتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عاملا غير معمول) لعامل يقتضى الفاعلية او المفعولية (فخرجت) الحروف نحو ان وأخواتها فانها وان نابت عن الفعل فى المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت (المصادر والصفات) النائبة عن أفعالها (فى نحو ضربا زيدا) فانه نائب عن اضرب (وأقائم الزيدان) فانه نائب عن يقوم (فان العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وأقائم مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وآمين) فصه (بمعنى اسكت و) مه بمعنى (انكفف) لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله فى شرح الشذور تبعا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) آمين بالمد وبالقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى (استجب ونزال) بالنون والزاى والبناء على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس فى كل فعل ثلاثى تام متصرف ولا ينقاس فى غيره وشذ دراك من أدرك وبدار من بادر قال * بدارها من ابل بدارها * وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعلى التعجب من أفعل وشذ قرقار بمعنى قرقر أى صوت من قرقر بطنه وأجاز الاخفش أن يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب وودع وهاب ووداع للجمود ولا كوان وقائما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيأ من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو أسد تفتحه اتباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضى والمضارع) المبدوء بالهمزة (قليل كشتان وهيهات) فشتان بفتح النون وفى فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاه وأيهاه كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل

اتباعا قال الدنوشري انظر هل يعينون الفتح أولا ومراده الاتباع لما قبل الالف اذ الالف حاجز غير حصين (قوله وأيهاك بكاف الخطاب) قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التاء نحو هيها وأيها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو أيهاك اه قررت لحوق الكاف للغة أيها فلو اخرها الشارح كان أحسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التاء (قوله وأيها) قال الدنوشري مقصورة وما قبلها ممدودة (قوله فأوه بمعنى أتوجع وأف الخ) قال الدنوشري جعل الشارح كلام المصنف من باب اللف والنشر المرتب وفيه نظر اذ الظاهر ان أوه وأف كل منهما بمعنى أتوجع ويكون أتضجر عطفا تفسيريا فليتامل وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قد تاملنا فوجدنا الظاهر مع الشارح وهو ثقة واللغة أمر مرجعه الى النقل عن الائمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار (قوله وواها) قال الدنوشري قال المرزوقي هذا أي واها مفارق لاخواته لان أسماء الافعال أكثرها جاء في الامر والنهي وهذا جاء في التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما ياتي عن الجوهري (قوله وقيل الكاف للتشبيه) قال الدنوشري الظاهر ان ١٩٧ الصواب ان يقال وكان للتشبيه (قوله كلمتان) قال الدنوشري في نسخة عليها خط المصنف مكان كلمتان جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتخريج القرآن عليه لا يجوز (قوله محذوف من ويلك) قال الدنوشري كان الاحسن ان يقال ماخوذ ونحوه (قوله أقدم) ضبطه بعض الفضلاء بفتح الهمزة وكسر الدال وفي الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما أي تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه يوم القيامة قال والاقدام الشجاعة ويقال أقدم وهو زجر للفرس كأنه يؤمر بالاقدام وفي حديث المغازي أقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة اه فان كان أقدم في البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان أمرا بالاقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في أمره ما يستعمل في زجر الفرس (قوله كأنما ذر) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ذلك قوله عليه الزرنب اذ الخبر الجميع لا ما ذكره * (فصل) * (قوله كشتان) قال الدنوشري من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعنى قرب أو سرع وتضم واوه وتفتح وتكسر ومن أمثالهم وشكان ذا خروجا فذا فاعل وشكان وخروجا تمييز قال بعضهم وينظر ما معنى هذا المثل ومنه سرعان اسم السرع وفي أوله ثلاث لغات فتحه وضمه وكسره ومن كلامهم سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة تمييز ومن أسماء الفعل هيت قال في المغني في بحث لام التبيين انه بمعنى تهيأت في قوله تعالى وقالت هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل الماضي أولا ويجوز في تائها الفتح والكسر والضم ويجوز في الهاء الفتح مع فتح الياء والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لعا اسم لا نتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمي سرير الميت نعشا لانه يرتفع على رؤس الناس والتنوين في لعا للتنكير ودعدعا في معنى لعا اه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ ان المعهود في اسم الفعل الماضي استتار ضمير الغائب والمستتر في هيت في الآية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل ان يكون

واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وأيهاك بكاف الخطاب وأيهاء وأيها وهيهاه فهذه احدى وأربعون لغة (و) كلها بمعنى (بعد وأوه وأف) فأوه (بمعنى أتوجع) وأف وفيها أربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلاهما بمعنى (أتضجر وا ووي وواها) الثلاثة كلها (بمعنى أعجب) بفتح الهمزة (كقوله تعالى وي كأنه لا يفلح الكافرون) فوي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة (أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) هذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وي بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي وي محذوف من ويلك قال عنترة

ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها * قول الفوارس ويك عنتر أقدم

فهما كلمة واحدة (وقول الشاعر

وابأبي أنت وفوك الاشنب) * كأنما ذر عليه الزرنب * أو زنجبيل وهو عندي أطيب

فوا اسم بمعنى أعجب وبأبي جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا قاله الجوهري وكأنما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الاترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلاف (وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قال الجوهري

(واها لسلمى ثم واها واها) * هي المنى لو أننا نلناها

فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهري اذا تعجبت من طيب شئ قلت واها له أي ما أطيبه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما ناب عن فعل * البيتين

* (فصل) * اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما وضع من أول الامر كذلك) أي اسما للفعل (كشتان وصه ووي) فانها موضوعة من أول الامر أسماء لتلك الافعال (والثاني) منقول وهو (ما) وضع من أول الامر لغير اسم الفعل ثم (نقل من غيره اليه وهو) أي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه (نوعان) أحدهما منقول (من ظرف) للمكان (أو جار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عليك) زيدا

ضمير غيبة تقديره هي فتهيات في قوله بمعنى تهيات بسكون التاء يكون حكاية لكلامها ولشيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله كلام في ذلك يطلب من حواشينا على الالفية (قوله بمعنى ألزم) عبارة ابن الناظم وشذ على بمعنى أولني اه فجعله بمعنى الامر وهو أنسب لكنه قال بعد والى بمعنى أتنحى وقال المصنف ١٩٨ في حواشيه قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى ان يؤتى بالامر فيقال تنحى

فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيدا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف (أي الزموا شأن أنفسكم و) المنقول من ظرف المكان (نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى أثبت وامامك بمعنى تقدم و وراءك بمعنى تأخر) من المنقول من الجار والمجرور (اليك بمعنى تنح) وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حده والقاصر منهما على حده وذكر أربعة ظروف واحد متعدي وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وأمامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك تاتي بمعنى أمسك فتتعدي بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به * أحدا اذا نزلت عليك أمور وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى ألزم وعليه اسم فعل ليلزم والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فالكاف موضع خفض ورفع اه واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثاني (منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله في) النوع (الاول نحو رويد زيد فانهم قالوا أروده ارواد ابمعنى أمهله امهالا ثم صغروا الازواد) الذي هو مصدر أرود (تصغير الترخيم) فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الامر (واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول) به (فقالوا رويدا زيدا) فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر وزيدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يدوقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو سار وارو يدا أي مرودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو سار وا سيرا رو يدا والثاني نحو ساروا رويدا (ثم انهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا) بفتح الدال من رويد ونصب ما من زيد (والدليل على ان) رويدا (هذا المفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبنيا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بنائه كونه غير منون) ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اي على مهل كما قال الفراء كان قاصرا (و) النوع (الثاني)

(قوله نصب على المفعولية) يرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذه وخذ انما يتعدى لواحد (قوله رفع على الفاعلية) أي استعارة ضمير غير الرفع له ولعل الفراء لا يقصر نيابة ضمير عن ضمير في المتصل على الضرورة فلا يرد عليه ان من شروطها ذلك فلا يكون في الاختيار نعم يلزمه ان ضمائر الرفع غير مستترة في أسماء الافعال (قوله وقيل الجر بالاضافة) انظره مع اطلاقهم ان أسماء الافعال لا تعمل الجر بالاضافة المتبادر منه أن ذلك جار على القول بان مدلولها المصدر وان كان وجه منع عملها ذلك انما يظهر على القول بان مدلولها لفظ الفعل أو معناه أو على انها افعال (قوله أسماء للمصادر) أي والمعنى الزامك (قوله فالكاف موضع خفض ورفع) قضيته انها غير متحملة لضمائر الرفع وهو خلاف ما قالوه من ان أسماء الافعال لغير الماضي يستتر فيها الضمير وجوبا (قوله واستعملوه تارة الخ) ظاهره ورود ذلك عن العرب

و رويده منونا ناصبا للمفعول مشكل على اشتراط كونه مكبرا لا مصغرا في عمله إذ امتنع المبرد النصب به الا ان يقال انه مستثنى من ذلك الاشتراط (قوله والدليل على بنائه) قال الزرقاني قال الرضي وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية (قوله ولو كان تصغير رود) قال الزرقاني قال الرضي ويجوز أن يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه

(فصل) (قوله في التعدي واللزوم) قصر العمل على ذلك مع انه أعم لشموله للجر بالاضافة على القول بان مسماها المصدر لكن مر أنهم أطلقوا أنها لا تعمل الجر بالاضافة قال الزرقاني وقال الرضي وأسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا أن الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال المتعدي الى المفعول (قوله تقول هيهات) قال الدنوشري هيهات بفتح التاء للتخفيف وهي لغة أهل الحجاز وقد تكسر وهي لغة أسد وتميم وقد تضم عن أناس

(الثاني) المهمل فعله نحو (قولهم بله زيدا) أي دعه (فانه في الاصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهمل (مرادف لدع) ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك (يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد) بالاضافة الى المفعول وأما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) بعد ذان نقلوه وسموا به فعله (بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله) على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر (و) بله (هذا اسم فعل) والدليل انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم أي كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

وقد تأتي لغير ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا
كذا رويد بله ناصبين * ويعملان الخفض مصدرين

(فصل يعمل اسم الفاعل عمل مسماه) في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال) جرير

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) * وهيهات خل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول (و) اذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك (تقول شتان زيد وعمرو وكما تقول افترق زيد وعمرو) لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا (و) ان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول (دراك زيدا) بنصب المفعول (كما تقول أدرك زيدا) بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهي أحسن لان دراك شاذ لانه من أدرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب آمين وايه فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعد نحو استجب دعائي وزدني علما والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما لما تنوب عنه من عمل * لها

(وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم (قالوا حيهل الثريد) بالنصب (بمعنى ائت الثريد) وهو خبز مغمور بمرق اللحم (و) قالوا (حيهل على الخير) فعدوه بعلى (أي اقبل على الخير) وهو ضد الشر (و) قالوا (اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) فعدوه بالباء وحذفوا المضاف (أي أسرعوا بذكره) والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل

من العرب وقد قرئ بهن جميعا وتنون لارادة التنكير قال الشاعر

تذكرت أياما مضين رواجعا * فهيهات هيهات الينا رجوعها

فنون هيهات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل بهيهات الاول ان جعل هيهات الثاني تأكيدا له وفاعل الثاني على الاصح ان لم يجعل تأكيدا له ويكون ذلك من باب التنازع واعمل الثاني لقربه واضمر الفاعل في الاول والصواب أن الثاني تأكيد ورجوعها فاعل الاول اه ولا يخفى ما في هذه القولة من عدم وضعها في محلها اذ حقها أن تذكر في الفصل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فانه أسلف ما ذكره الدنوشري من جملة لغاتها وما فيه من عدم التحرير في اعراب البيت فان تردده في اعرابه مما لا ينبغي والصواب الاقتصار على ما قاله انه الصواب فاعتبروا يا أولي الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الأفصح أن يؤتى له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والآخر بتوسط الواو ويزاد بهما ما كقوله شتان ما يومي على كورها * ويوم حيان أخي جابر (قوله أي أسرعوا بذكره) قال في الصحاح وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر بفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فحيهلا بالتنوين يجعله نكرة وأما فحيهلا بلا تنوين فانما يجوز في الوقف فاما في الادراج فلغة رديئة وانما قول لبيد يذكر صاحبا له في السفر كان أمره بالرحيل

يتمارى في الذي قلت له * ولقد يسمع قولي حي هل

فانما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

المعمول ظرفاأو جاراو مجرورا (قوله وهي جارية من بني مازن) في عروس الافراح للبهاء السبكي في بحث الجمد ءالكلام على أنه هل يحمد غيرالله أولامانصه وقد يحمد من فعل خيرا كائنامن كان كقول تلك المرأة في الحديبية يا أيها الماتح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا وهذا البيت ذكره ابن اسحق في السيرة وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن الشجرى في أماليه لرؤبة وانه في مال لا في ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على ان المرأة في الحديبية أنشدته من كلام غيرها (قوله الى فاعله) قال الدنوشرى ينظر ما يرمع المضاف اليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لان التحريم الخ) قال الدنوشرى لايخلو الحال اما أن يراد بالكتابة ٢٠٠ الفرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد بها الرقم في اللوح المحفوظ مثلا فان كان الاول فلا نسلم الاستلزام المستلزم للمغايرة بينهما اذهي عين التحريم حينئذ وان كان الثاني فليس ذلك الاستلزام عقليا وانما ذلك باعتبار الوقوع (قوله لان المعنى ليس على الخبر) قال الدنوشرى فيه نظر وما المانع من أن يكون ذلك خبرا محضا قصدت به تنبيهه على أن دلوها دونه و يكون الدال على أمره مقدرا تقديره فتناوله كما قاله بعض المحققين (قوله وفيما قاله نظر) قال الدنوشرى فيه نظر لان ابن مالك قد لا يكون مختارا لما قاله في متن القطر أو يكون محله مالم يقم شئ مقامه لاسيما اذا كان القائم مقامه عينه وأما ما استند اليه الخ فهو في محل المنع فليتأمل

والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخر ما الذى فيه العمل * خلافا للكسائى في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله (وأما) ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أى الشخص وهى جارية من بنى مازن أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا (فؤولان) وتأويل الآية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتأويل البيت ان دلوى مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك أن يكون دلوى منصوبا ودونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر وأما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوى منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق أى تناول دلوى وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها

(فصل وما نون من هذه الاسماء) النائبة عن الافعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك) التنكير (في واها و ويها كما التزم تنكير نحو أحدو عريب) بفتح العين المهملة وكسر الراء (وديار) بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد وأطلق أحد وله استعمالات أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر الثانى مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو مامنكم من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا من تعريفه قوله

وليس يظلمنى في حب غانية * الا كعمرو وما عمرو من الاحد

قاله الموضح في الحواشى (وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (في نزال) بالنون والزاى (وتراك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف (كما التزم التعريف في المضمرات (والاشارات والموصولات) المعينة أما اذا أريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب أقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كرب رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل

(قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشرى معناه ان القائل بكونه مفعولا لمحذوف لم يتعرض لاعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوى أو غير ذلك *(فصل)* (قوله وله استعمالات الخ) نقل الشهاب القاسمى في حواشى ابن الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اهـ ويمكن أن يقال في التمييز ان الرابع أعم لان من يعقل يشمل الملائكة والجن (قوله فهو معرفة) أى من قبيل المعرف بال العهدية وحرر ما فيه في كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل الخ) قال الدنوشرى المراد كل مأخوذ من فعل الخ على وزنهما أو طريقتهما (قوله المعينة) قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه والاولى ارجاعه لجميع ما قبله لان الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الاشارة نحو انكم لتخضبون بهذا السواد (قوله أما اذا أريد بها الخ) قال الدنوشرى ظاهره انها باقية على تعريفها فان قوله استعمال النكرات يقتضى ذلك وقوله اذا أريد بها غير معين يقتضى انها

نكرة اه وأقول هى باقية على تعريفها نظرا الوضعها وذلك لا ينافى استعمالها استعمال النكرات (قوله ومه) قال الدنوشرى قال بعضهم وامامه فاسم لاكفف الكف المعهود فان نكر نون وكسر لالتقاء الساكنين (قوله معنوية) قال الدنوشرى فيه نظر اذ الظاهر انه مبنى على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به أحد كما يعلم من تصفح الاقوال لكن ذكر الرضى ان مسماها الاحداث (قوله وقال ينبغى الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى له القطع بذلك لانه لو كان معربا بالنون اذ لا مانع من التنوين ﴿هذا باب أسماء الاصوات﴾ (قوله والدليل الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هى أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها الشئ واعترض على ابن الحاجب فى ذكرها من المبنيات وأجيب بانها ملحقة بالاسماء جارية مجراها فى البناء وان لم تكن أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا

رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى معرفة والصحيح انه معرفة مطلقا (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتركه (فعلى معنيين) التنكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صه ومه وايه وألفاظ أخر) نحو أف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة (كما جاء التعريف والتنكير فى نحو كتاب ورجل وفرس) فمع التنوين نكرات وبدونه مع أل أو الاضافة معارف والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحكم بتنكير الذى ينون * منها وتعريف سواه بين

وذهب بعضهم الى أن أسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها أعلام أجناس معنوية كسبحان قال فى البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسى وابن جنى ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح فى الحواشى وقال ينبغى أن لا يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اه

﴿هذا باب أسماء الاصوات﴾

والدليل على اسميتها وجود التنوين فى بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهى بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح فى حواشيه ومن خطه نقلت (وهى نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل) فى الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثانى لزجره فالدعاء (كقولهم فى دعاء الابل لتشرب جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالامر من جاء قاله السمين وفى المحكم أنهما أمر للابل بورود الماء اه يقال جأجأت الابل اذا دعوتها لتشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهرى عن الاموى وأقره والاسم الجئ على مثل البيع والاصل جاء بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الهمزة الاولى ياء ويقال فى الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهئ قال أبو عمرو والهئ الطعام والجئ الشراب قال

وما كان على الجئ * ولا الهئ امتداحيكا

(و) كقولهم (فى دعاء الضأن حاحا و) فى دعاء (المعز عاعا) بالحاء المهملة فى الاول وبالعين المهملة فى الثانى حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت) قال سيبويه وأبدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا يعنى على فعللت وليست فاعلت قال والذى

يشكل ذكرها فى الاسماء المبنية تامل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب فى كافيته ان أسماء الاصوات ليست أسماء وهو يناقض ما هنا فليراجع ذلك (قوله واذا ثبت النوع الخ) الاوضح ان يقول واذا ثبتت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه بصدد اثبات الاسمية هذا وقال الدنوشرى كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزء والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا فحق التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع اه وهو مبنى على ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بلازمة (قوله وقد يستشكل الخ) كان ينبغى أن يمهد لهذا انه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله فى الاكتفاء به) قال الدنوشرى فيه نظر اذ اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لابد من ضم مرفوعه اليه (قوله مكررين) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفى المحكم الخ) قال الدنوشرى ظاهره ان ذلك فعل أمر ويرده انه لو كان كذلك لا تصلت به ياء المخاطبة (قوله والاسم الهئ) قال الدنوشرى أى بابدال الهمزة الاولى ياء على قياس ما سبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدنوشرى هو تابع للخليل فى ذلك فانه قال كما قال ابن اياز فى شرح الفصول الاصل حيحيت وعيعيت فقلبت الياء ألفا والمازنى يقول الاصل حوحوت فقلبت الواو الاولى ألفا والواو الثانية ياء لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل ان قلب الياء الساكنة ألفا أولى من قلب الواو الساكنة لان الياء الى الالف أقرب منها الى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء ألفا من غير سبب ظاهر (قوله انما هو صوت)

يدل ذلك على انها ليست فاعلات قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما اهـ (والمصدر حيحاء وعيعاء) بكسر أولهما وأصلهما حيحاي وعيعاي أبدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قال) الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا (يا عنز هذا شجر وماء * عاعيت لو ينفعني العيعاء

و) الزجر كقولهم (في زجر البغل عدس) بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين (قال) يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان

(عدس ما لعباد عليك امارة) * أمنت وهذا تحملين طليق

فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة أي أمر وحكم (وقولنا مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو النابغة الذبياني

(يا دارمية بالعلياء فالسند) * أقوت وطال عليها سالف الامد

فان قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله أقوت وخاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون الى أن قوله يا دارمية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد والفاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والامد الدهر (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي) * بصبح وما الاصباح منك بامثل

فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع (الثاني ما حكي به صوت) مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالاول (كغاق) بالغين المعجمة والقاف (لحكاية صوت الغراب) وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب (و) الثاني نحو (طاق) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب وطق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهي الدرقة (والنوعان) من أسماء الاصوات (مبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (في أنها لا عاملة ولا معمولة كما ان أسماء الافعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة) كليت (في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في أول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول النظم * والزم بنا النوعين فهو قد وجب * على نوعي أسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل * كذا الذي أجدى حكاية كقب * وربما أعرب بعض أسماء الاصوات لتركيبه فقط أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته أو للمصوت له به فيكون حينئذ مرادفا لاسم متمكن فالاول كقوله * كما رعت بالجوت الظماء الصواديا * تروى الجوت بأوجهين على الحكاية وعدمها أي كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو جوت بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل وأما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهو لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله * اذ لمتي مثل جناح غاق * فهذا بمنزلة قوله مثل جناح غراب والثالث كقوله * ووقعت في عدس كأني لم أزل * قال الموضح

ممنوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام في الحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفى به وان كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلي غير مكتفى به لانه لا يعقل وهو ممنوع لان الظاهر انه مكتفى به وان كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار التألم والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفى به لانه بمنزلة قولك طال الليل علي وزاد ألمي وهذا مكتفى به (قوله لمحكي صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أو للمصوت له به في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير الذي صوت له باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على اعراب غاق في البيت مع احتمال ان كسرته بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لان غاق صوت الغراب قال الرضي غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه في الاعراب ولا يخفى ما في هذا من النظر اذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لمته سوداء لاشتهار جناح الغراب بالسواد واللمة بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهي جمة ومعنى الكلام حينئذ ظاهر وفي نسخة عليها خط الشارح مصححه بعض تلامذته ضبط لمتي على صيغة الماضي من لم وضبط منك بالنون

في حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي أن لا يجوز فيهما الا الاعراب اه

(هذا باب نوني التوكيد)

الثقيلة والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا) وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كابدال الخفيفة ألفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لاتهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل أحيانا وقد قال سيبويه نفسه في أن المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة مما هو يدل له ليسجنن وليكونا فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا (ويؤكد بهما الامر مطلقا) من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو * فأنزلن سكينة علينا * (ولا يؤكد بهما الماضي) لفظا ومعنى (مطلقا) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاما أدركن أحد منكم الدجال وقول الشاعر * دامن سعدك لو رحمت متيما * فهذان الفعلان مستقبلان معنى (وأما المضارع) المجرد من لام الامر (فله حالات احداها أن يكون توكيده بهما واجبا) أي لابد منه (وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا القسم غير مفصول من لامه) أي لام القسم (بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم) فأكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل (ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا) لفظا أو تقديرا فالاول نحو والله لا أقوم والثاني (نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف) فتفتؤ منفي بلا محذوفة (اذ التقدير لا تفتؤ) وحذف لا في جواب القسم مطرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر

يمينا لأبغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل)

فأقسم في الآية وأبغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا بالنون لكونهما تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال (أو كان المضارع مفصولا من اللام) بمعموله أو بحرف

على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فايحرر (قوله لا يجوز فيهما الاعراب) لعل وجهه انهما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز أن يبنيا مراعاة لاصلهما وأما النوع الاول فوجه بنائه ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع المبنيات تركب مع العوامل ويتاثر محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البناء (هذا باب نوني التوكيد) (قوله ان الخفيفة فرع) يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك في مذ ومنذ ويحتمل انها من حيث ان التأكيد في الثقيلة أبلغ وأتم قال الشهاب القاسمي وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويأتي عن شرح تصريف العزي الاشارة لما قاله وقال الدنوشري ويؤخذ من كلام ابن اياز ان هناك قولا باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل فايهما الاصل قيل الخفيفة هي الاصل لان الثقيلة أزيد لفظا وأزيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعاري منها هو الاصل (قوله وذلك اذا كان مثبتا الخ) اقتصر الشارح على تعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم يعلل اشتراط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان في أدوات النفي ما يخلص الفعل للحال فينافي التوكيد بالنون المخلص الفعل للاستقبال وعمم في الباقي طردا للباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينافي التاكيد فلا يجمع بينهما لتنافي ما يترتب عليهما (قوله لابغض) قال الدنوشري بضم أوله وكسر ثالثه من البغض ضد الحب قال في القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضة فهو بغيض * ويقال بغض جدك كتعس جدك ونعم الله بك عينا وبغض بعدوك عينا وأبغضه وبغضني بالضم لغة رديئة وما أبغضه لي شاذ وأبغضوه مقتوه وبغيض بن ريث بن غطفان أبو حي والتبغيض والتباغض والتبغيض ضد التحبيب والتحابب والتحبب وبغيض التميمي غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه حبيب اه فقوله وأبغضه وبغضني لغة رديئة فلا ينبغي حمل كلام الفصحاء عليها وأما الحب والبغض فيه فاسم مصدر (لطيفة) في معنى هذا البيت قول الشاعر

وأراك تفعل ما تقول وبعضهم * مذق الحديث يقول ما لا يفعل

قال المصنف في موقظ الاذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك أي الاشارات الخفية ان رجلا ساير المنصور وكان لا يتكلم الا اذا سئل واذا أجاب أجاب من غير زيادة فبينما هما راكبان اذ مر بيت عاتكة فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عاتكة الذي يقول فيه الشاعر

يا بيت عاتكة الذي أتغزل * حذر العدا وبه الفؤاد موكل

فقال له هل أخذت سارسمنا الك به فقال لا فأمران يعطاه فسئل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم الا لحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت انه يشير الى قول الشاعر في القصيدة

وأراك تفعل ما تقول وبعضهم *

تنفيس فالاول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون) فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون الى الله (و) الثاني (نحو ولسوف يعطيك) ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في ولسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير لانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور ومن أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله

فوربي لسوف يجزى الذي أسـ * ـلفه المرء سيئا أو جميلا

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) توكيده بهما (قريبا من الواجب وذلك اذا كان) المضارع (شرطا لان) الشرطية (المؤكدة بما) الزائدة (نحو واما تخافن) من الاجوف (فاما تذهبن) من السالم (فاما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله

ياصاح اما تجدني غير ذي جدة * فما التخلي عن الخلان من شيمي

أراد ياصاحبي فحذف المضاف اليه وآخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك وتنوين تجد في تخفف النون (وهو قليل) في النثر (وقيل يختص بالضرورة) الحالة (الثالثة أن يكون) توكيده بهما (كثيرا وذلك اذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام فالاول (كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثاني كقول خرنق

لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر

فاكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة

(هلا تمنن بوعد غير مخلفة) * كما عهدتك في أيام ذي سلم

فأكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض وأصله تمننين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التأنيث مضاف اليها وذي سلم موضع بالشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا

(فليتك يوم الملتقى ترينني) * لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم

فأكد ترينني بتشديد النون الاولى على حد فاما ترين بعد حرف التمني (و) الخامس نحو (قوله * أفبعد كندة تمدحن قبيلا *) فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة * الحالة (الرابعة أن يكون) توكيده بهما (قليلا وذلك بعد لا النافية أو) بعد (ما الزائدة التي لم تسبق بان) الشرطية فالاول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية وأقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض وأسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا

مذق الحديث يقول مالا يفعل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وانما تعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتنزيلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الاسماء ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع ٢٠٤ والاسم فلولا ان سوف قد صار كاحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها (قوله وذلك اذا كان شرطا الخ) قال الدنوشري ولكن ذهب المبرد والزجاج الى لزوم نون التوكيد بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة مرادي (قوله نهي أو دعاء الخ) قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ماذكره التحضيض أيضا اللهم الا ان يكون اكتفى عنه بالعرض أو سماه عرضا تغليبا وينظر هل وقوعه بعد أداة الترجي مسوغ لتوكيده بكثرة كما شمله قول المصنف بعد أداة طلب أولا كما قد يشعر به عدم ذكر الشارح له وكذا يقال في التحضيض (قوله يوم الملتقى) قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن عادتهم ان الواحد منهم ينشط له نشاطا تاما بذكر محبوبته (قوله وذلك بعد لا النافية) قال الزرقاني في المغني يجعله شاذا وهو بخلاف ما هنا انظره في مبحث لا (قوله فكيف تكون) قال الزرقاني أي الاصابة (قوله وأسند المسبب الى فاعله) قال الزرقاني المسبب هو الاصابة فان قيل الاسناد الى الفتنة كان حاصلا قبل العدول فالجواب ان المراد بقوله أسند بقي مسندا أو يقال المراد أسند الى فاعله وصار النهي عن ذلك وقبل العدول لم يكن النهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا اهـ وقال الدنوشري الضمير بل في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة اذ فاعلها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله ضمير المخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أي أردت لو أسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

أى القول الثانى (قوله بل كثيرا) قال الزرقانى أى بل يكون كثير الاقتران بحرف الطلب (قوله شخص والده) قال الدنوشرى لوقال صفات والده كان أولى (قوله قاله العينى) قال الدنوشرى فيه نظر اذ عبارة العينى ان الابن يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكان الابن مسروق وهى تخالف مانقله الشارح عنه عند التأمل (قوله والعضة شجرة) قال الدنوشرى أصل العضة عضه حذفت منها الهاء وهى واحدة العضاه وهى كل شجر يعظم وله شوك (قوله وشكيرها شوكها) قال الدنوشرى الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفى آخرها راء مهملة وهو ماينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعنى ٢٠٥ ان كبارا الخ) قال الدنوشرى ينظر

بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول أى واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك (و) الثانى (كقولهم) فى المثل نظما

اذا مات منهم ميت سرق ابنه * (ومن عضة ماينبتن شكيرها)

فأكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه مايشبهه والمعنى ههنا اذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العينى واقتصر الموضح فى الحواشى على عجزه فقال هذا مثل لمن اظهر خلاف ما أبطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغارها ورقها يعنى ان كبار الورق انما تنبت من صغارها أى ماظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ماتختننه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولابد له منه وهو خطاب لامرأة فى الاصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ماتبلغن يقال لمن حملته فعلا أعياه أى لابد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرينك تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصير به أى انى أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائى (قليلا به مايحمدنك وارث) * اذا نال مما كنت تجمع مغنما

وما زائدة فى الاماكن الخمسة وهى على معنى النفى أى مايحمدنك وكذا الباقى ولايقاس عليهن ولاتحذف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة ان يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك بعد لم و بعد اداة جزاء غير اما) الشرطية فالاول (كقوله) وهو أبو حيان الفقعسى يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات

(يحسبه الجاهل مالم يعلما) * شيخا على كرسيه معمما

أراد مالم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا (و) الثانى (كقوله

من تثقفن منهم فليس بآيب) * أبدا وقتل بنى قتيبة شافى

فأكد تثقفن بنون التوكيد الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجد والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمسة واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل لان آخرها مشبه بما قبله وماقبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لمسيس الحاجة اليه اما فى الحالة الاولى وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو مثبتا فى قسم مستقبلا * فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجا الى التوكيد وأما الحالة الثانية وهى المشار اليها فى النظم بقوله * أو شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم فى تأكيده باللام وأما الحالة الثالثة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * يؤكدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب فلان مابعد أداة الطلب أشبه مابعد ان فى استدعاء الجواب وأما الحالة الرابعة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وقل بعد ماولو وبعد لا * فلان لا النافية أشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وغير اما من طوالب الجزا * فلان لم للنفى والنفى أشبه النهى معنى وغير ان من

هل هو جار على مافهمه عن العينى وغيره من انه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه مايشبهه أو هو جار على مافهمه ابن هشام من انه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير بماذكر أخص من تفسير العينى له عند التامل والظاهر انه جار على الاول (قوله قليلا به الخ) قال الدنوشرى قبله أهن للذى يهوى التلاد فانه اذا مت كان المال نهبا مقسما

(قوله وما زائدة فى الاماكن الخمسة) نازع الدمامينى فى دعوى الزيادة فى الاخيرين وقال لاأدرى الوجه الذى عين ذلك (٢) اذ يحتمل ما ماسبين ان تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث اياك وقال الشمنى الوجه الذى عين ذلك فى أولهما انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفى وكونه عجز بيت لاينافى ذلك وفى قول المصنف كقولهم دون ان يقول كقوله اشارة الى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى يحمدنك زائدة لامصدرية انها لوكانت مصدرية لارتفع قليلا ولكانت النون داخلة على المضارع اه ملخصا (قوله على معنى النفى) قال الدنوشرى غير مسلم عند التأمل (قوله لان آخرها الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل لان القسم الثانى من الحالة الخامسة وهو ان يكون بعد اداة جزاء غير اما قال الشارح فيما سيأتى انه أشبه لم فى الجزم فهو لم يشبه الا شيأ فى مرتبة لا ماقبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منها لايشبه ماقبله بل أشبه النفى بلم النهى كما قال الشارح فيما يأتى فلان لم للنفى والنفى أشبه النهى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيهما ان لا النافية

(٢) قوله اذ يحتمل الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها سقطا من النساخ فحرر

تشبه الناهية صورة وهو واضح وذكر ان ما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية لاذكر لها في كلام الموضع أصلا (قوله غير واجب) قال الدنوشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت أى غير موجود في الحال فاشبه النهى اذ هو المطلوب فيه عدم وجود المنهى عنه أو معناه أن تمنعا في هذا الشعر شبه النهى لما فيه من المنع عند وجود الشرط والاول أقعد لعمومه ٢٠٦ *(فصل)* (قوله واختلف في هذه الفتحة الخ) قال الدنوشري يؤخذ مما حكاه

أدوات الشرط أشبهت لم في الجزم ولا تؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

والذى سهل ذلك أن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهى كذا علل التفتازانى وقد تؤكد ان جواب الشرط كقوله * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا * أى تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهى حيث كان مجزوما غير واجب

(فصل في حكم آخر) الفعل (المؤكد) بالنونين (اعلم ان هنا أصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة (الاصل الاول ان آخر) الفعل (المؤكد يفتح) كما أشار الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح (تقول) في المضارع (ليضربن) زيد (و) في الامر (اضربن) يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء التركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاجي عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى (ويستثنى من ذلك) الاصل الاول (أن يكون) المضارع (مسندا الى ضمير) بالتنوين (ذى لين) ألف أو واو أو ياء (فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما نشرحه) قريبا والى ذلك أشار الناظم بقوله وأشكله قبل مضمر لين بما * جانس من تحرك قد علما (والاصل الثانى ان ذلك) الضمير (اللين يجب حذفه ان كان ياء أو واوا) والى ذلك أشار الناظم بقوله *والمضمر احذفنه الا الالف* (تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين) بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الثانى (ثم حذفت الواو) في الاول (والياء) في الثانى (لالتقاء الساكنين) اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين المدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا (ويستثنى من ذلك) الاصل الثانى (أن يكون آخر الفعل) المضارع (ألفا كيخشى فانك تحذف آخر الفعل) وهو الالف (وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذفه من رافع هاتين وفي * واو ويا شكل مجانس قفي

(فتقول يا قوم اخشون) بضم الواو (ويا هند اخشين) بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياآن في الثانى وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثانى فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين (فان أسند هذا الفعل) الذى آخره ألف (الى غير الواو والياء) وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون (لم يحذف آخره) وهو الالف (بل تقلبه ياء) والى ذلك

سيبويه ومن معه ان الفعل حينئذ مضارعا أو أمرا مبنى على السكون المقدر وحرك آخر الفعل لالتقاء الساكنين المبين في كلام الشارح وقول الشارح المضارع بعد قول المصنف أن يكون مردود فان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك ولو أبقى كلام المصنف بلا تقييده كان صوابا واستثناء المصنف الفعل المسند للالف من فتح الآخر غير ظاهر فان آخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك وتقييد الشارح في قول المصنف ثانيا ويستثنى الخ الفصل بالمضارع مردود أيضا فان الامر كذلك أيضا كما يصرح به قول المصنف فتقول يا قوم اخشون الخ واحترز بقوله أن يكون آخر الفعل ألفا مما آخره واوا وياء فانه كالصحيح في حذف واو الضمير وياءه معه

أشار (قوله فتقول اغزن يا زيد واغزن يا هند كما تقول اضربن واضربن وان كان آخر الفعل حينئذ يحذف لالتقاء الساكنين (قوله وقال سيبويه) قال الدنوشري نسب القول الاول الى سيبويه أيضا (قوله عارضة للساكنين) قال الشهاب القاسمي هذا الاياتى في المضارع الخالى من ناصب وجازم نحو والله ليقومن زيد لان آخره قبل التاكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون التاكيد فاى ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فالانتقاض بهذا مما يقوى القول الاول اللهم الا أن يراد انه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقى ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الاولى)

قال الدنوشري لو حذف لفظ الاولى كان أولى ليشمل النون الخفيفة فليتأمل * (فصل) * (قوله على غير حدهما) كذا في النسخ بالتثنية والتعبير الشائع غير حده بالافراد والضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقيلة وحاصل الجواب ان الالف والنون فيهما كجزء الكلمة الذى اتصلا به فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين أولهما حرف مد وثانيهما مدغم في كلمة واحدة جائز فكذا فيما هو ككلمة واحدة بخلاف الخفيفة فان فيه التقاء الساكنين فيما هو كالكلمة الواحدة

أشار الناظم بقوله * وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء (فتقول) اذا أسندته الى الظاهر (ليخشين زيد) الى الضمير المستتر (لتخشين يا زيد) الى الالف (لتخشيان يا زيدان) والى النون (لتخشيان يا هندات)

* (فصل * تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام أحدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا) فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون (لئلا يلتقي ساكنان) على غيرهما (و) نقل (عن يونس والكوفيين اجازته) وحجتهم كما قال الخضراوى انه قد يلتقي ساكنان فى الوصل نحو محياى ومماتى ونحو أأنذرتهم ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راء وكاف هاء وعين صاد (ثم صرح الفارسى فى كتابه (الحجة بأن يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياى) بسكون الياء وصلا (وذكر الناظم) فى شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا) على انه أمر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة (وجوز) الناظم (فى قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهى قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أى بعد الالف (اتفاقا) من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف

(كقراءة باقى السبعة ولا تتبعان) بتشديد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد ألف زائدة فاشبهت نون الاثنين فى نحو غلامان وفتحت فى غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم (الثانى) من أحكام الخفيفة (انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بالف فاصلة بين النونين) وهما نون الاناث ونون التوكيد (قصدا للتخفيف) والى ذلك يشير قول الناظم

ألفا زد قبلها مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا

(فيقال اضربنان) يا نسوة (وقد مضى) قريبا (أن الخفيفة لا تقع بعد الالف) وعدل فى التعليل عن تعليل تصريف العزى للفصل بين النونات يعنى الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها ليرتب عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيين (فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسر النون) فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الالف وأشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هى الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازانى بان اصالة الثقيلة انما هى عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يجرى على الاصل فى جميع الاحكام اه ولك أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم

وليس مدغما فى غير الوقف فان قيل فليجز اضربنان فى غير الوقف قلت أجاب الامام الحديثى بان الوقف تابع لانه عارض فقيل ان كانت اللام متحركة يلزم الخروج عن أصلها من السكون وان كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين فى غير الوقف والمدغم (قوله وحجتهم الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى تأخيره عن قوله ثم صرح الفارسى الخ (قوله والتقت حلقتا البطان) أى باثبات الالف فى حلقتا شذوذا والقياس حذفها كما تقول غلاما الامير اذ لا يتلفظ به بالالف قال أوس وازدحمت حلقتا البطان باقوام وكاشت نفوسهم جزعا والبطان الحزام الذى تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال وهذا مثل يضرب لشدة الامر وتفاقم الشر كأنهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية تفظيعا للحادثة بتحقق التثنية فى اللفظ المذكور

(قوله انه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين فى نحو اضرب ابن الرجل ولا تحرك (قوله قال الشارح الخ) كتب العلامة الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى ما نصه المنقول ان الجملة المصدرة بالمضارع المنفى بلا تتجرد من الواو ويلزمها الضمير قال المرادى فان وردت بالواو قدر المبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك فى التسهيل وقول الشارح وقد يجيء بالضمير والواو ظاهره عدم التأويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وانما كسرت) قال الدنوشرى ظاهره انها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بالف فاصلة بين النونين) لا يقال هلا ترك زيادة هذه الالف وحذف النون الاولى لتوالى الامثال كما

فى غير هذا المحل لانا نقول هذه النون فاعل ولا يحذف فتامل (قوله أن تركع) قال الدنوشرى خبر لعل على حذف مضاف اما قبل الاسم أو قبل أن تركع ولا بد من ذلك ان لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا فى عسى زيد أن يقوم وانما دخلت ان فى خبر لعل حملا على عسى (قوله فحذف نون التوكيد الخ) انما لم يحذف التنوين مع التقائهما فى نحو محظور وأنظر بل حرك اظهارا لشرفه على التنوين لكونه من خواص الشريف وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنا قلت أشار السعد فى شرح التصريف الى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون وأقول فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتامل (قوله من واو وياء) قال الدنوشرى اقتصاره عليهما يفهم منه أن نون الرفع لا ترد أيضا فلا تقول فى هل ۲۰۸ تضربن هل تضربون باعادة نون الرفع مع الواو والذى فى شرح المرادى انها ترد أيضا وعبارته وتقول فى هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف واذا أعيدت النون تكون ساكنة ولا يضر التقاء الساكنين على غير حده لكونه فى الوقف اه وانما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد فى نحو قاض فى الاكثر وان زالت العلة ولذا رد على قلة لان المحذوف هنا كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها (قوله ان يقول هنا الخ) قال الدنوشرى صريحه عدم اعادة النون التى هى للرفع فيكون مخالفا لقولهم انها تعاد ويجاب بعدم المخالفة ووجهه أن بدل النون حكمه حكم النون فى حذف نون الرفع معه وان كانت العلة التى حذفت نون الرفع لاجلها مع النون مفقودة مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب ومفعولاهما محذوفان والتقدير ثم تحذف أنت واو الجمع وياء المخاطبة كما تحذفهما مع المبدل منه وهو نون التوكيد الخفيفة ولا يتعين كونه مسند الضمير المخاطب بل يجوز كونه مسندا لضمير الواو والياء مبنيا للمفعول (قوله وترد نون الاعراب) قال الدنوشرى يوجه بما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدنوشرى أى قولا غير مستقر لما يأتى بعده (قوله ويجهل التوكيد) قال الدنوشرى معناه ان المخاطب لا يعرف حينئذ فى الامر هل هو مؤكد اولا لعدم ما يدل على ذلك والواو والياء حينئذ بدل من نون التوكيد كما قال فان قيل يلزم على ذلك اللبس اذ يفهم السامع خلاف المراد وهو محظور يجاب بان اللبس فى مثل ذلك يجوز لقلته وندرته وقوله لم يجهل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل مؤكد بدليل حذف نون الرفع أى ولا عبرة باحتمال انها تحذف من غير علة ناصب

القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبى والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة اه فهذا فرع جار على أصلهم الحكم (الثالث) من أحكام الخفيفة (انها تحذف قبل الساكن) والى ذلك يشير قول النظم * واحذف خفيفة لساكن ردف * (كقوله) وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلى قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة (لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه) فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلا عليها (وأصله لا تهينن) من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم (الرابع) من أحكام الخفيفة (أنها تعطى فى الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت ألفا) والى ذلك يشير قول النظم * وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا (كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر) وهو الاعشى ميمون

وإياك والميتات لا تقربنها * (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا)

والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت فى الوقف ألفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل فى الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب بالالف كما كتب رأيت زيدا بالالف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة أن يقول فى الوقف على اضربن اضرب بالسكون (وان وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف فى الوصل) من واو أو ياء (لاجلها) والى ذلك يشير قول النظم * وبعد غير فتحة اذا تقف * واردد اذا حذفتها فى الوقف ما * من أجلها فى الوصل كان عدما (تقول فى الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند) بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى (والاصل اضربون واضربين) بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (كما مر) فى الفصل قبله (فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين) الواقع بعد ضمة أو كسرة (فى نحو جاء زيد ومررت بزيد) فى اللغة الفصحى (ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين) بحذف النون (فتقول اضربوا واضربى) وفى شرح الخضراوى وذكر سيبويه أن الخليل قال وقياس من قال جاء زيدو ومررت بزيدى بالاشباع على لغة أزدشنوءة أن يقول هنا هل تضربوا وهل تضربى فتبدل من النون واوا وياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه وترد نون الاعراب وتقول فى المعتل على هذا للرجال اخشوا وللمرأة اخشى كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستثقل واوان أولاهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل فى الياء المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل تخشين

وجازم لقلتها *(هذا باب مالا ينصرف)* قال الدنوشرى وجه ذكر مالا ينصرف عقب مبحث نونى التوكيد ان مالا ينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما لهما تعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين أحدهما ثقيل وهو غير المنصرف والآخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الآخر كنونى التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكر هنا التنوين فحصلت المشابهة بين البابين (قوله واختلف فى اشتقاقه) قال الدنوشرى الضمير المضاف اليه فيه عائد الى المنصرف المعلوم مما لا ينصرف وليس عائدا الى مالا ينصرف كما هو واضح ليوافق قول المرادى وغيره اختلف فى اشتقاق المنصرف واليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهنا طريقان الاولى ان بعضهم قال واختلف فى اشتقاق الصرف الى آخر ما قالوا والثانية ان بعضهم قال اختلف فى اشتقاق المنصرف الى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لا يخفى على من له أدنى تأمل وقول الشارح الى جهات الحركات فيه نظر ولو حذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد بيان المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى فابن اياز تنبه لهذا فحذفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدنوشرى قال المرادى وقال فى شرح الكافية سمى منصرفا لانقياده الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجه من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدنوشرى أى صوت ٢٠٩ الباب والبكرة والقلم وهو الذى يسمع لها قال النابغة

* لها صريف صريف العقو بالمسد *

والعقو البكرة (قوله أو من الانصراف الى جهات الحركات) قال الدنوشرى ذكرنا فيما مر أنه لو حذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد المأخذ اللغوى قال ابن اياز والثانى انه من صرفته اذا رددته وقلبته فى الجهات وقع الصاحب ابن عباد لرجل كان قد استخدمه الاختيار عرفك والاختيار صرفك

(٢٧ تصريح نى)

وجوز أن يكون مأخوذا من قولهم صرفته عن كذا لان العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقيل وهو الفعل (قوله الذى هو القلب) أى التقلب فهو قريب مما قبله (قوله فى فرعيتين) قال الدنوشرى يشير به الى ان العلة الواحدة لا أثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوى جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فان انضم اليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوى جانب شغل الذمة على البراءة وأيضا الاسماء التى تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وأيضا لا ينبغى ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوى (قوله احداهما من جهة اللفظ الخ) احتراز عما لو كانا من جهة واحدة كاجيمال تصغير اجمال جمع جمل فان فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكحائض وطامث فان فيهما فرعية التأنيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغى أن يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من التسع المذكورة لانها المعتبرة ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التأنيث انما هى من جهة اللفظ وان لم توجد علامته فى اللفظ وأما تسمية تأنيث نحو زينب معنويا فبمعنى آخر كما يأتى فالحق ان قولهم مرجع الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كاذربيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها فى العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) قال الدنوشرى هذا على رأى البصريين وأما على رأى الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب

تخشين يا هند ثم أبدلت ثم حذفت الضمة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح فى حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوى واذا وقفت على اضربان واضربنان عندمن جوزهما أبدلت النون ألفا فيلتقى ألفان فتبدل الثانية همزة كما فى حمراء فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون فى الوقف اضرباء واضربناء فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير ألفا فاذا اجتمعت ألفان مد الحرف

(هذا باب مالا ينصرف)

واختلف فى اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من الابن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت فى الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع فكان الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من الانصراف الى جهات الحركات أو من الصرف الذى هو القلب أقوال (الاسم ان أشبه الحرف) فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بنى كما مر) فى بحث المعرب والمبنى (وسمى غير متمكن) لعدم تمكنه فى باب الاسمية (والا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعرب ان أشبه الفعل) فى فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو فى واحدة تقوم مقامهما وذلك لان فى الفعل فرعية عن الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه الى الاسم فى الاسناد (منع الصرف كما سيأتى) بيانه

فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الازهرية ويمكن رده بان التركيب جاء الفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على ان كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كصبوح وغبوق وضارب واكرام فليتامل قال الاشموني بعد كلام نقله ومن ثم صرف ماجاء على الاصل كالمفرد والجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به مافرعيته اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وماتعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجيمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه أما دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير وأما أجيمال ففرعيته من جهة التصغير لما مر ومن جهة الجمع لانه فرع الآحاد وأما حائض وطامث ففرعيتهما من جهة ان التانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف ٢١٠ وجهتهما المعنى اه وقد عرفت مافيه من ان التصغير والتحقير ليسا من العلل المعتبرة

(ويسمى غير أمكن) لعدم أمكنيته (والا) يشبه الفعل (صرف ويسمى أمكن) لتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قاده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) واليه أشار الناظم بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهته) أي الاسم (للحرف والفعل كزيد) من المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (ان غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار واعيم تصغير أعمى (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بالف وتاء مزيدتين (فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم) وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معزوز واضع كتاب اغلاط الزمخشري ماعدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اه وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

(ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان أحدهما ألف التأنيث مطلقا أي مقصورة كانت أو ممدودة) واليه الاشارة بقول الناظم

فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع

لان وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع أي سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكر (وصحراء) بالمد (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة (وزكرياء) بالمد علم نبي (أم مفردا كما تقدم) تمثيله (أم جمعا كجرحى) بالقصر جمع جريح (وأصدقاء) بالمد

وان التانيث راجع الى اللفظ وانما قلناه للتنبيه على ان الدنوشري أقره مع اشكاله ولبيان انه كتبه في غير موضعه وانما حقه ان يكتب عند قول الشارح احداهما الخ كما فعلنا (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الخ) فيه بحث لانه أسلف ان الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى ان المنصرف هو الذي قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثناء لان حاصله الحكم على جمع المؤنث بانه مشتق مع انتفاء مبدا الاشتقاق اللهم الا ان يحمل قوله الصرف هو التنوين على المسامحة والمراد انه التنوين وأمر آخر يصدق على جمع المؤنث واقتصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالاخص وأما من قال ان المراد انه جمع علامة له لا نفسه والعلامة لا يجب اطرادها فعليه لا يحتاج للاستثناء وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا على الالفية (قوله وجزم ابن مالك الخ) قال الدنوشري هذا هو الاولى لان ماخذ الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المؤنث السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضي تسمية كل ماوجد فيه تنوين من الاربعة منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه مافيه (قوله لان وجود ألف التانيث الخ) فيه ان المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون في العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تانيث ثان لا يوافق ذلك (قوله وزكرياء) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ألفه للتانيث وفي كلام الاندلسي مايدل على ان فيه اعتبارين وعبارته مسئلة مما يجوز فيه الامران ياجوج وماجوج ان أخذا من أجيج صرفا وان لم تشتقهما لم تصرفهما ومن ذلك زكريا

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيله (أم صفة كحبلى) بالقصر (وحمراء) بالمد وأصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التانيث وقلب الاولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضى الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين (و) الشئ (الثاني الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل) في كون أوله حرفا مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر أصلى ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الالف ولا فرق بين الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدراهم) ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومدارى بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ أصلهما دوابب ومدارى بالكسر فيهما أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال كمصابيح (ودنانير) فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد أو الالف عوض من احدى يائى النسب تحقيقا كيمان وشآم وأصلهما يمنى وشامى أو تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهى كالعوض فكأنه نسب الى فعل مثل شام بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما يلى الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى الثقل يقال ألقى عليه عبالته أى ثقله أو مفتوح كبراكا بفتح الموحدة والراء وهى الثبات في الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك أو عارض الكسر لا لاجل اعتلال الآخر كتوان وتدان وأصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة وأعلا اعلال قاض أو ثانى الثلاثى محرك كطواعية وكراهية مصدرين أو الثانى والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كظفارى وبارى نسبة الى ظفار وبار قبيلتين أو غير منفكين عن الالف كجوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى وكراسى فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمرى وكرسى فليست الياآن عارضتين في الجمع فقمارى ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكن لجمع مشبه مفاعلا ۞ أو المفاعيل بمنع كافلا

(واذا كان مفاعل) معتلا (منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجرى مجرى الصحيح (فلا ينون) بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف (كعذارى) جمع عذراء بالمد وهى

٣ من اشتقه من زكر أو تزكر كانت الهمزة للتانيث فلا ينصرف معه ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه أربع لغات المد والهمز والقصر وهو أيضا غير مصروف للعجمة والتعريف في القصر أو لان آخره ألف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكرى بالتشديد مصروف لان علامة التانيث قد زالت ويقال أيضا زكر بحذف احدى الياءين فيصير مثل عم وشج منقوصا مصروفا اه فليتامل ٣ (قوله من اشتقه الخ) لم يذكر مقابله أى ومن اشتقه صرفه على قياس قرينتيه السابقتين وهو مردود فانه على هذا التقرير غير مصروف أيضا للعجمة والعلمية ويدل على ذلك وجدانه غير منصرف وقول ابن فلاح في كافيته وزكرياء في ٢١١ العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من تزكر بطن الصبى اذا امتلأ وهمزته للتانيث ووزنه فعليا وقال ابن فلاح يأجوج ومأجوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتانيث لانهما اسمان لقبيلتين ومن همز فلما فيهما من الاجة وهى شدة الحر فبطل بذلك قول الاندلسى المار فليتامل كلامهما (قوله وحمراء) قال الدنوشرى تسمية ألف حمراء ممدودة لاجل مجاورتها لما قبلها المدود والا فليس فيها مد كما هو ظاهر اه وهذا مع قصوره لاقتصاره على خصوص لفظ حمراء مستفاد من قول الشارح الآتى فلم يبق الا قلب الثانية همزة اذ يعلم منه ان قولهم ألف التانيث الممدودة مسامحة فان الممدود ما قبلها (قوله فان الجمع متى كان الخ) فيه ان هذا يقتضى ان من صيغة منتهى الجموع علتين لا ما يقوم مقامهما ثم ان جعله فرعية المعنى الدالة على الجمعية لا توافق حصر ما يرجع الى المعنى في العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره في ألف التانيث ان تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدنوشرى مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه انه جمع ووجدت بخط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ان عبال معناه الثقل فيقتضى انه مفرد فليتامل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان هذا الحكم سماعى فلا يجوز في نحو جوار وغواش جوارى وغواشى بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت انه مطرد فيما مفرده ألف التانيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا انه لا يجوز التخفيف الى فعالى بالفتح الا في فعلاء اسما محضا لا مذكر له كصحراء فلا يجوز في سكرى سكارى لان له مذكرا قاله الشارح في مبحث البدل (قوله ويجرى مجرى الصحيح) قال الدنوشرى المراد بالصحيح

نوعه كساجدة لامطلق الصحيح والمراد انه جار مجراه في عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذاري ونحوه كصحاري اصله بياء مشددة قال وأصله ٢١٢ أي صحاري بالفتح صحاري بالتشديد وقد جاء في الشعر لانك اذا جمعت صحراء جئت بالف

البكرا (ومداري) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك بها المرأة رأسها وهذا الاستعمال غير غالب (والغالب أن تبقى كسرته) وياؤه على حالها (فاذا خلا من أل و) من (الاضافة أجرى في) حالتي (الرفع والجر مجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المتصرف (في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو) هؤلاء جوار ومررت بجوار وقال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليال) فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وذا اعتلال منه كالجواري * رفعا وجرا أجره كساري

(و) اجرى (في) حالة (النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته) من غير تنوين (نحو) رأيت جواري قال الله تعالى (سيروا فيها ليالي) وسبب ذلك ان في آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف فاذا خلا ماهي فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم تخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر مابقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن ذهاب الحركة على الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى أولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فكمواله في جوار ونحوه بحكم الموجود فحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكابه مثله قال الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد أن تنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية (وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد) واختلف في سبب منع صرفه (فقيل) انه (أعجمي حمل على موازنه من العربي) كدنانير (وقيل انه منقول عن جمع سروالة) سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وأنشد عليها عليه من اللؤم سروالة * فليس يرق لمستعطف

وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات (ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك ذلك عليه) ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

(وان سمي) شخص (بهذا الجمع) الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل (او بما وازنه من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل) بمعجمة ومهملتين (او) من (لفظ تجل للعلمية مثل كشاحم) بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم اه ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم (منع الصرف) والى ذلك أشار

قبل الواو وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف كل جمع كمساجد فتقلب الالف الاولى التي بعد الراء ياء لكسر ما قبلها وكذا الثانية التي للتأنيث فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وأبدلوا الثانية ألفا فقالوا صحارى لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة عن ألف التأنيث والياء المنقلبة عن ألف ليست للتأنيث نحو ألف مرمى ومغزى اذا قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى لكن يحذف الثانية فيقول صحار بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار اه وكذا يقال فيما فيه ألف التأنيث المقصورة لكن لا تشديد فيه ويعلم ان ما فيه ألف التأنيث كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف (قوله على حالها) قال الدنوشري قد يشكل بان الياء تحذف كما قال بعد ومراده انها لا تقلب ألفا كما قلبت في الاستعمال الاول فلا ينافي انها تحذف (قوله وقيل انه منقول عن جمع سروالة) أي وهو عربي كما قال ابن الحاجب

وقال انه جمع سروالة تقديرا وانما احتاج الى ذلك ولم يجعل محمولا على موازنه من الالفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه عجميا لان العجمي غريب في لغة العرب فلا يبعد في حمله على ماله اصالة في لغة العرب والعربي لا يتبع ما هو مماثل اه (قوله ورد الخ) قال

الناظم بقوله   وان سمي او بما لحق * به فالانصراف منعه يحق

والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح (النوع الثاني ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه) حال كونه (نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في آخره ألف ونون او موازن للفعل) وهو وزن أفعل في المكبر وأفيعل في المصغر (اومعدول) عن لفظ آخر (اما ذو الزيادتين فهو فعلان) بفتح الفاء (بشرط ان لا يقبل التاء) الدالة على التانيث (اما لان مؤنثه فعلى) بالف التأنيث المقصورة (كسكران وغضبان وعطشان) فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى (اولكونه لا مؤنث له) أصلا (كلحيان) للكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين به فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التأنيث في نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان ألفي التأنيث في حمراء في بناء يخص المؤنث وفي انهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراة والمزيد فرع عن المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكر الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف رديء وقال أبو حاتم لبني اسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء (بخلاف نحو مصان) بتشديد الصاد المهملة (للئيم) بهمزة بعد اللام (وسيفان) بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء (للطويل) الممشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت (لكبيرة الآلية) من ذكور الغنم (وندمان من المنادمة) وهي المكالمة (لا من الندم) على ما فات (فان مؤنثاتها فعلانة) فلذلك صرفت (وأما ذو الوزن فهو افعل) غالبا (بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كأحمر أو فعلى) بضم الفاء (كافضل او لكونه لا مؤنث له) اصلا (كأكمر) للعظيم الكمرة وهي الحشفة (وآدر) بالمد للكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن فعل فان وزن أفعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط أن لا تلحقه تاء التأنيث لان ما تلحقه من الصفات كأرمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ووصف أصلي ووزن أفعلا * ممنوع تأنيث بتا * (وانما صرف أربع في نحو مررت بنسوة أربع) مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل (لانه وضع اسما) للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء) في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك أشار الناظم بقوله * والغين عارض الوصفية كأربع * (وانما منع صرف باب أبطح) وهو المكان المنبطح من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو المكان الذي فيه لونان (و) باب (أدهم للقيد وأسود) للحية السوداء (وأرقم للحية) التي فيها نقط سود وبيض كالرقم (مع انها أسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية)

الدنوشري قد يرد الرد ويقال ان ما نقله ابن الحاجب انفرد به ولم يحفظ عن غيره فلم يعول عليه (قوله وهو ما وضع صفة) قال الدنوشري قال الهندي المراد بالاصلي الاصلي ولو حكما كثلاث أو تقديرا كأجمع أو بناء على قانون وضعي كأدير تصغير ادور (قوله وهو وزن أفعل) أي ذو وزن أفعل والا لم يصح الحمل كما هو ظاهر (قوله بفتح الفاء) قيد بذلك لان الالف والنون في الصفة لا تكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الا مع فعلانة كعريان فان مؤنثه عريانة (قوله ان لا يقبل التاء) لابد أيضا ان تكون الوصفية أصلية نظير ما ياتي مع وزن الفعل ليخرج نحو صفوان بمعنى قاس وهذا مستفاد من قوله السابق وهو ما وضع صفة (قوله فالاول الخ) قال الدنوشري قد ينافيه ما سياتي عن بني أسد من انهم يصرفون باب سكران ويجاب بان ذلك غير معتد به لما سياتي (قوله وقال أبو حاتم الخ) وجه كونها مناكير انها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التي طبعهم الله عليها (قوله لانه وضع اسما الخ) قال الدنوشري قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادي ومن خطه نقلت فان قلت ما معنى أربع مستعملة في الوصفية العارضة ومعناها اذا لم تستعمل فيها بل في معنى المجرد العددي قلت معناه الاول ذوات وعدد أي ذوات لها

وفي الافصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب يمنع صرف ستة أدهم للقيد وأسود سالخ وأرقم لنوعين من الحيات وأجرع وأبطح وأبرق والى ذلك أشار الناظم بقوله   وعارض الاسمية أي الغينه (وربما اعتد بعضهم باسميتها) الطارئة (فصرفها) وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالامكنة الموجود معها فهم ذلك المعنى وباب أدهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب أجدل في الصرف وعدمه فاما أدهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا منعا من الصرف (وأما أجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمي أخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها (وأفعى للحية) واختلف في اشتقاقها فقال أبو علي مشتقة من يافع فاصلها ايفع وقال ابن جني من فوعة السم حرارته فاصلها أفوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثاني الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان ثم لا نقل لقولهم أرض مفعاة أي كثيرة الافاعي (فانها أسماء في الاصل و) في (الحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأجدل واخيل وأفعى * مصروفة وقد ينلن المنعا

(للمح معنى الصفة فيها وهي القوة) في أجدل (والتلون) في أخيل (والايذاء) في الافعى لكن المنع في افعى أبعد منه في أخيل وأجدل لانهما من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح (قال) القطامي

كان العقيليين يوم لقيتهم * (فراخ القطى لاقين اجدل بازيا)

بمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز أن يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من بزى اذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه

ذريني وعلمي بالامور وشيمتي * (فما طائر يوما عليك باخيلا)

بمنع صرف أخيل والعرب تتشاءم باخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب أفيعل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن أبيطر قاله المرادي تبعا للشارح (واما) الوصف (ذو العدل فنوعان احدهما موازن فعال) بضم الفاء (ومفعل) بفتح الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي) من العشرة (على الاصح) وقيل في العشرة والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح كما قال في الموضح هنا وفي الحواشي ان البناءين مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع مالم يسمعا ونقل السخاوي انه يعدل أيضا الى فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا (وهي معدولة عن الفاظ العدد الاصول) حال كونها (مكررة فاصل جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا) فعدل عن واحد واحد الى أحاد تخفيفا للفظ (وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة (أو أحوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء (أو أخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى) فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثاني تكرير له (وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس) لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفي في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام فعلى هذا فهي في الآية بدل كما قال الحوفي اذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجيء الحال معرفة الا بتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله

ونحيل

العدد أي الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب وفي الثاني مجرد العدد أي الكمية المخصوصة (قوله بعضهم) قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله بعضهم هل هو العرب أو النحاة فان كان العرب نافى قوس س المتقدم (قوله والايذاء) قال الدنوشري في القاموس ولا تقل ايذاء بل تقول اذية فالايذاء غير مستعمل لكن ذكر بعض العلماء ان كلام القاموس مردود وكان المرحوم أبو السعود مفتي الديار الرومية ابن الشيخ محمد العمادي يقول قولوا ايذاء ايذاء للاسترابادي صاحب القاموس مستشهد بما ذكره العلامة حسين الزوزني في كتابه المصادر من أنه مسموع وذكر في القاموس أيضا أن التشويش والمشوش والتشويش كلها لحن قال ووهم الجوهري والصواب التهويش والمهوش والتهوش اه وهو مردود أيضا بما ذكره الزوزني في مصادره كذا قال بعضهم وفيه نظر

(قوله بمعنى مغاير) قال الدنوشري مع قوله من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التامل اذ تفسيره باسم الفاعل تقتضي انسلاخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجامي ان آخر كان في الاصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة بمعنى مغاير ويمكن الجمع بين قول من قال انه اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راعى الاصل والثاني راعى الحالة الراهنة قال شيخنا العلامة شحاذة الحلبي أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب ان أخر مشابه الخ فليتامل (قوله فتذكر احداهما الاخرى) قال التفتازاني في حواشي الكشاف مما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار احداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ ليست المذكورة هي المناسبة الا أن يجعل احداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح أن يقول فتذكر الاخرى فلا بد للعدول من نكتة اه وفي أمالي ابن الحاجب ان المقصود هو افادة كون التذكير من احداهما للاخرى كيفما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى أنه لو قيل ان تضل احداهما فتذكرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك مخل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر فالمذكرة حينئذ هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك

وخيل كفاها ولم يكفها * ثناء الرجال ووحدانها

النوع (الثاني أخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (في نحو مررت بنسوة أخر) والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث وأخر (لانها جمع لاخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح) للخاء (بمعنى مغاير وآخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فان اصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا (واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا) ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث فالاول (نحو ليوسف وأخوه أحب) الى أبينا منا (و) الثاني (نحو قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الى قوله أحب اليكم) من الله ورسوله والثالث نحو هند أحب الي من عمرو (فكان القياس ان يقال مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر) بفتح الهمزة الممدودة فيهن (ولكنهم) في التانيث (قالوا أخرى و) في جمع المؤنث المكسر قالوا (أخر) بضم الهمزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرون و) في المثنى قالوا (آخران و) بذلك جاء التنزيل (قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان وانما خص النحويون أخر) بضم الهمزة (بالذكر) دون ما عداه (لان في أخرى ألف التانيث وهي أوضح من العدل) في منع الصرف (واما آخرون وآخران فعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب) لان اعرابه بالحركات (واما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه) وهي المؤنث والمثنى والجمع (وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لافضل من جهات ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغار كما ان أفضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمدولا تقول عن الآخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن آخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة اه (وان كانت أخرى بمعنى آخرة) بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى (نحو وقالت أخراهم لاولاهم وقالت أولاهم لاخراهم جمعت على أخر مصروفا) لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء (لان مذكرها آخر بالكسر) مقابل أول (بدليل وأن عليه النشاة الاخرى) أي الآخرة بدليل (ثم الله ينشئ النشاة الآخرة) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخرة (من باب اسم التفضيل) والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة وأخرى وأخرى وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك (واذا سمي بشئ

لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداهما الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت احداهما فذكرتها الاخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الاخرى غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتذكرها الى فتذكر احداهما اه كذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المغني المزج للدماميني في بحث أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان تضل احداهما أي احدى الشهادتين أي تضيع بالنسيان فتذكر احدى المرأتين الاخرى لئلا يتكرر لفظ احداهما بلا معنى ومما يؤيد ذلك انه لا يسمى ناسي الشهادة ضالا ويجوز أن يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت

كما قال عز وجل قالوا ضلوا عنا أي ضاعوا (قوله وانما مرادهم بذلك العدل الخ) قال الدنوشري يمنع هذا التأويل ما حكاه المرادي عن الفراء قال تنبيه أجاز الفراء صرف هذه الالفاظ مذهو بابها مذهب الاسماء وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثا ثلاثا (قوله تركيب المزج) قال الدنوشري خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرابه على آخر الجزء الاول والاسنادي يحكى على ماهو عليه وهل هو معرب أو مبني فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متحتم البناء عند البصريين وأجاز الكوفيين اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة أوجه الاول أن يقر على حالة البناء الثاني أن يعرب اعراب مالا ينصرف الثالث أن يضاف صدره الى عجزه والمركب من الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال … يجوز التركيب والبناء (قوله وحضرموت) قال الدنوشري وبعضهم يقول

من هذه الانواع) الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقي على منع الصرف) عند الجمهور (لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية) وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بأن هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء فيصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح (النوع الثاني مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب تركيب المزج) المشار اليه في النظم بقوله * والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج (كبعلبك وحضرموت) علمين لبلدين وسيبويه في لغة من أعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد يضاف أول جزأيه الى ثانيهما) تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرامهرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعديكرب فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين وأجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين (وقد يبنيان على الفتح) تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين الا في نحو معديكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى اللغات الثلاث) وهي اعرابه اعراب مالا ينصرف واضافة أول جزأيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح (فان كان آخر) الجزء (الاول معتلا) بالياء (كمعديكرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا) في الرفع والنصب

حضرموت بضم الميم نقله ابن ابازعن التبريزي (قوله فان هذا النوع) قال الدنوشري ليس مراده به النوع الثاني لعدم صحة التعليل بما ذكره بل مراده النوع الاول من السبعة (قوله ثم ان كان الخ) قال الدنوشري قضيته ان هرمز منع صرفه للعلمية والعجمة مع أنه لا علمية فيه وانما المجموع هو العلم ويجاب بان جزء العلم كالعلم (قوله ولا تظهر فيه الفتحة) قال الدنوشري ويلغز بذلك ويقال لنا اسم منقوص تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ونظمته في قولي

أفدني أي منقوص
وفيه النصب لم يظهر

(قوله والا صرف كحضرموت) قال الدنوشري قال المرادي وأما كرب من معديكرب فمصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال غيره) قال الدنوشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جره بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائمه قوله بعد وقال قوم مبني على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان أولى فان قلت كيف يقول سيبويه والفارسي انه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مع ان شرط صرف المؤنث اذا سمي به مذكر زيادته على ثلاثة أحرف قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع وأجرى حكم العلمية على جزأيه فالزيادة موجودة في الجملة (قوله وأجاز الفارسي الوجهين الخ) قال الدنوشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب وكونه بناء فيكون الفارسي وافق الامام سيبويه في كونه معربا ووافق القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجر بالكسرة والفتح على القولين فيه (قوله كمعديكرب) قال الزمخشري معدي ماخوذ من عداه أي تجاوزه والكرب الفساد وكانه قيل عداه

الفساد وفيه شذوذ وهو اتيانه على مفعل بكسر العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام يأتى على المفعل بفتح العين كالمرمى والمغزى وقال الاندلسي يجوز أن يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف فقيل معدى بياء مشددة ثم خففت الياء فبقى معدى بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا مفعى لانه محذوف اللام (قوله وغيرها نحو غطفان) قال الدنوشرى مشكل فانه علم على الاناسى أيضا اللهم الا أن يقال ان القبيلة من حيث هى كذلك لا يقال فيها انها من الاناسى أو يقدر قبل قول الشارح الاناسى لفظ افراد فتصح به المغايرة أو يكون المراد بالاناسى كونه موضوعا لها على انه علم شخص بخلاف ما ذكر فانه علم جنس ان صح انه علم جنس (قوله زيدتا معا) قال الدنوشرى أى فاشبهتا ألفى حمراء (قوله ففيه وجهان) قال الدنوشرى وهل يقال الاولى الصرف لاصالته فى الاسماء أو منعه محل نظر والاول هو الاولى فيما يظهر ولكن كلام الشارح فيما يأتى قد ينافى ذلك (قوله فمن ذلك رمان) قال الدنوشرى فيه نظر فان رمانا فعال لا فعلال لعدمه وأما قرطاس بالضم فقليل كما قال علماء الصرف فاذا سمى به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم بزيادة ألفه ونونه وقال أيضا رمان عند سيبويه والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الالف والنون فى نحو ذلك ومصروف عند الاخفش لان فعالا فى النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة قال الاشمونى وعليه يشكل كلام الشارح (قوله فان اعتقدت الخ) قال الدنوشرى الظاهر انه عند الاعتقاد الذى ذكره يجب العمل بمقتضاه والاعتقاد ان معا جائزان لكن ينظر ما الارجح منهما وقال ابن مالك فى حسان والجوهرى فى جارقيان لدويبة انه لم يسمع فيهما الا منع الصرف لكن قال الشيخ زكريا ولا يؤثر ذلك فيما قاله ابن الحاجب من جواز الوجهين لان

والنصب والجر سواء كان معربا كما فى لغة الاضافة أم مبنيا كما فى غيرها وقد تقدم ذلك فى الشرح (الثانى العلم ذو الزيادتين الالف والنون) واليه أشار الناظم بقوله * كذاك حاوى زائدى فعلانا * سواء أكان أوله مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كمروان وعمران وعثمان و) لا فرق بين أعلام الاناسى كما تقدم وغيرها نحو (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (واصبهان) بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان أول من نزلها أصبهان بن فلوج بن لطى بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء فى آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن أو بتبان من التبن أو بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف فى أبان بتخفيف الباء علما فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون أصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أفعل وانه منقول من أبان الشئ يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء) واليه أشار الناظم بقوله * كذا مؤنث بهاء مطلقا * سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كفاطمة وطلحة) وانما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التأنيث فى لفظه وهى ملازمة له ومن ثم لم تؤثر فى الصفة نحو قائمة لانها فى حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها (أو زائدا على) أحرف (ثلاثة كزينب وسعاد) تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث (أو) ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا

المثبت مقدم على النافى وفيه نظر لان مثل صاحب الصحاح تتبعه اتم (قوله من الرم الخ) قال الدنوشرى الرم الاصلاح والحس العقل والدهق الاعطاء (قوله أو بسمان من السمن) قال الدنوشرى ينظر هل هو السمن بفتح أوله وسكون ثانيه أو بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لقيد زيادة النون وجعلها فى تبان متمحضة للاصالة ينافيه ما صرح به ابن فلاح فى الكافى من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لانه ماخوذ من التب بمعنى الخسار ومنه تبت يدا أبى لهب قال بعض الافاضل وما المانع من أن يكون سمان كحسان فيجوز أخذه من السمن فيكون مصروفا ويجوز أخذه من السم فيكون غير مصروف (قوله واختلف فى أبان الخ) قال الدنوشرى وذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها بالزائدة نحو سلخ وبياز والصحيح صرف ذلك أشمونى (قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشرى حنان بكسر الحاء وتشديد النون وابدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو محرك الوسط الخ) قال الدنوشرى وان نزلوا الحركة فى نحو سقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج بها عن أعدل الاسماء وهو الثلاثى الساكن الحشو فصار كالرباعى فى الثقل ولانها فى

النسب كالحرف الخامس فلونسب الى جمزى لقلت جمزى بحذف الالف لاغير ولوكان الوسط ساكنا لجاز فيه الامران (قوله بلدين) أشار بذلك الى وجه تانيث العلمين فان أسماء الاماكن قديلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يخير المتكلم فى اعتبار ماشاء والمرجع السماع ومالم يسمع وافيه شيأ من كلام العرب جوز وافيه الوجهين وكذا أسماء القبائل فى تاويلها بالقبيلة والحى قال العصام أقول مالم يسمع فيه شئ ينبغى أن يصرف لاغير لان الاصل فى الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمى بلدتين قال الدنوشرى اعلم ان ماه وجور انما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماهما بلدة بالتاء وأما اذا اعتبرته بلدا فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهرى (قوله وانما أثرت تحتمه) بقى انه لم يعتبر المانع من ماه وجور العجمة بشرط التانيث ويجاب بترجيح التانيث على العجمة لقوته بظهور علامته المقدرة فى بعض التصريفات (قوله فى نحو هند)

(كسقر ولظى) اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانبارى فى جعله ذا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علمى امرأتين فيلحق بباب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كماه وجور) بضم الجيم علمى بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لاتمنع صرف الثلاثى لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا (منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة) لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول النظم * وشرط منع العار كونه ارتقى *

فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

(ويجوز فى نحو هند ودعد) وجمل من الثلاثى الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا مذكر الاصل (الصرف وتركه) فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظرا الى وجود السببين فى الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق

(والزجاج يوجبه) أى المنع وعلله بان السكون لايغير حكما أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف اهـ (وقال عيسى) بن عمر الثقفى (و) أبو عمرو (الجرمى و) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (فى نحو زيد اسم امرأة انه كهند) فى جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائى اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمى مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزينب أو تقديرا كجيل مخفف جيئل الثانى أن لايكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمى بها مذكر صرفت أو تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث أن لايكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رأيتها فاذا سمى به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية فى المذكر كقولهم أنت ذراعى وعضدى بمعنى أنت ناصرى ومنجدى الشرط الرابع أن لايكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كتأنيث الجموع كرجال فان تانيثها ينبنى على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمى به مذكر انصرف (الرابع العلم الاعجمى) فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف (ان كانت علميته فى اللغة العجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين

وابن

قال الدنوشرى ذكر الاندلسى ان لفظ هند منقول من مذكر سمى به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما يوهمه كلام الموضح (قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هشام يعنى به ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمأل واحترز به عما هو على غير قياس كايم فى أيم من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به وانما لم يكتفوا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التانيث جدا فاحتاجوا الى تقويه معنى التانيث بأقوى الامور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع ومما يدل على قوته منعه من رد العلامة فى التصغير كما فى عقيرب بخلاف حركة الوسط كما فى قديمة وبهذا يعلم الجواب عن عدم اكتفائهم هنا بالعجمة (قوله ان كانت علميته فى اللغة العجمية) قال الدنوشرى فان قيل لو سميت رجلا بآجر فيمن خفف الراء لم تصرفه فالوجه فى ذلك قيل هذه مغالطة وذلك لانا نصرفه لان فيه التعريف ووزن الفعل نحو آخذ وآكل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا يرد على قولهم ان العجمى اذا لم يكن علما فى لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدنوشرى انما عبر بقوله ظاهر لانه ليس فى كلام سيبويه تصريح وتبع سيبويه غيره فى ذلك وكذلك ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفت العرب لجام وقالون مسمى بهما فالوجه ماقاله سيبويه وان لم تصرفه فالوجه ماقاله ابن عصفور ولعلهم لم يحفظوا عن العرب شيأ فى ذلك فوقع الخلاف

أو تكون العرب اختلفت في ذلك *(فائدة)* قال الاندلسي لوسميت بحائض وطالق انصرف وان كان على أربعة أحرف مختصا بالمؤنث لان أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلفظ مذكر ولو سميت نساء انصرف اذا سميت به مذكرا لان تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقي اه ومراده في الاول انك لوسميت مذكرا بحائض ونحوه انصرف لما ذكره (قوله ان يعرى عن حروف الذلاقة) قال الدنوشري قال المرادي فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل (قوله ونحو نوح) قال الدنوشري فيه جناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشري هذا مشكل بما تقدم في ماه وجور علمين على بلدين فانه ذكر هناك ان العجمة لما انضمت الى العلمية والتأنيث تحتم المنع وكذا يقال في شتر على انه أولى لتحرك وسطه منضما الى العلمية والتأنيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب ان شتر ٢١٩ ممنوع من الصرف وأما على مذهب الاكثر فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقله الشارح عن السيرافي وغيره وقال الشيخ يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التاويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا لايتم ظاهر التقرير فتامله اه وقال أيضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال أيضا فان قلت في هند ودعد سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي ان يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السببين فيهما أيضا قلت ان التانيث سبب محقق قوي فيه مكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهي سبب سبب مقدر ضعيف لان معناها ان هذا اللفظ كان مستعملا في لغة العجم (قوله باذربيجان) قال في مطالع الانوار بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء مع قصر الهمزة هذا هو المشهور ومد الاصيلي والمهلب الهمزة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء وحكى فيه ابن مكي الى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشري قيل قياسا على هند ويفرق بينهما بان جنس العجمة لايعتد بالتسمية وجنس التانيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليمني في كافيته وذكر ان المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ماقاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته أيضا ان اللغة الفصحى منعه من الصرف فلينظر أي الكلامين أصح (قوله وقال الجوهري) قال الدنوشري الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب لعنبر بن تميم بن تميم (قوله وبذرلماء) قال الدنوشري فيه نظر وفي كلام ابن اياز انه اسم لموضع ولانسلم انه أعجمي بل منقول من الفعل (قوله ودئل للقبيلة) قال الدنوشري قال

وابن عصفور وانه لايشترط ويظهر أثر الخلاف في نحو فالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كابراهيم واسمعيل) فلو كان ثلاثيا صرف لان فيه فرعية اللفظ بمجيئه على أصل ماتبنى عليه الآحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي مانقل عن لسان غير العرب باي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة والثاني خروجه عن أوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف مالايجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه أشار الناظم بقوله

والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع

(واذا سمي بنحو لجام) بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه (وفرند) بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف (صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من أعمال أران بفتح الهمزة وتشديد الراء أقليم باذربيجان (مصروفة) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (ذو وجهين) الصرف وعدمه كهند (والمحركة) أي الوسط كشتر (متحتم المنع) كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضي أو المضارع أو الامر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذي يخص الفعل) والمراد به مالا يوجد في غير الفعل الا في علم أو أعجمي أو نادر فالعلم (كخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال

لولا الاله ماسكنا خضما * أي بلاد خضم

(وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (لفرس) والاعجمي كبقم لصبغ و بذرلماء (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو (دئل) اسما (لقبيلة)

ابن المصنف فالنادر نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر وهو يدل على ان دئل مشترك بين القبيلة والدويبة اه بقي ان ظاهر كلام المصنف ليس علما ولذا جعله مغايرا لخضم وشمر والظاهر انه علم وكون مدلوله القبيلة لاينافي ذلك لما قررناه في حواشي الالفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذى لايوجد في غيرا فعل الخ) هذا الصنيع يقتضى انه جعل الوزن الذى يخص الفعل قسمين مالايوجد في غير الفعل الافيما سبق الثانى مالايوجد في غيره أصلا لكن كان الظاهر حينئذان يزيد فيما سلف قوله أولايوجد في غيره أصلا ليكون توطئة لما مزجه هنا في كلام المصنف بعد واو العطف فانه لايرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف مساواة قبله في الحكم وانما أعاد الكاف لان العلمية فيما قبله وردت في كلام العرب وفى هذا لم ترد بل ذكرها النحاة على سبيل التمثيل لكن بقي هنا شئ وهو انه ما الفرق بين انطلق ومابعده وبين خضم وشمر فان كلا وجد في غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحرر (قوله أوتاء المطاوعة) قال الدنوشرى لوقال أوتاء ولم يقيد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لان المنقول الخ) قال الدنوشرى لو قال كما قال ابن المصنف ومتى سميت ٢٢٠ بفعل أوله همزة وصل قطعتها في التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم أوله همزة وصل فانك تبقي وصلها بعد التسمية لان المنقول من فعل قد بعد عن أصله فيلحق بنظائره من الاسماء ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الاسماء والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان أولى كما هو واضح (قوله الثانى الوزن الذى الفعل به أولى) قال الدنوشرى وفى شرح الفصول لابن اياز لو سميت بضربن من قولك ضربن الهندات وجعلت النون حرفا دالا على ان الفاعل مجموع لم يصرف للتعريف ووزن الفعل المختص اذ ليس من الاسماء مثل جعفر بفتح الجيم والعين وسكون الفاء وذكر الدستى في تعليقه انه سأل أباعلي عن قن في اضرب مثل قولك قن الهندات هل تصرف فقال نعم تصرف لانه بمنزلة دقل ودزج وان أردت الامر لم تصرف لان هذا لايكون الا للضمير ولايمكن خلع الضمير عنه وذكر الدستى أيضا انك اذا سميت بضربوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بدمن الحاق النون اذلافصل بين هذه الواو التى في ضربوا وبين التى في الزيدون والمسلمون في ان كلامنهما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بدمن الحاق النون فاعرف ذلك (قوله فكان المفتتح الخ) قال الدنوشري لوقال بدله فكان المفتتح بهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء كان أحسن (قوله في الرفع نظيرا كتب) لله در الشارح ما أدق نظره وما أدراه بصناعة مزج الكلام فانه تمم كلام المصنف بذكر النظير في الرفع وربط لاحق الكلام بسابقه بما قدره بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا واحدا لانه المناسب لقول المصنف لازما وأما تفريع المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لايخفى لكن قال المصنف في الحواشي ان قول الناظم ان امرأ في حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردود لان همزته مكسورة كما لو كانت قبل التسمية وعلى هذا فيستحق حينئذ الصرف لمباينته للفعل في الوزن ويجب صرفه في الحالين الاخيرين لئلا يلزم مالانظير له

فلايمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والاعجمى لاحكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق (و) الذى لايوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضى المفتتح بهمزة وصل أوتاء المطاوعة (كانطلق واستخرج و) نحو (تقاتل) وتصالح حال كونها (أعلاما) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقي على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له (الثانى الوزن الذى الفعل به أولى لكونه غالبا فيه) وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال * كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب * فالغالب (كاثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع (وأصبع) بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع (وأبلم) بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة (أعلاما فان وجود موازنها في الفعل أكثر) منه في الاسم (كالامر من ضرب) فانه موازن اثمد (و) الامر من (ذهب) فانه موازن اصبع بفتح الباء (و) الامر من (كتب) فانه موازن أبلم (الثالث الوزن الذى الفعل به أولى لكونه مبدوأ بزيادة تدل) على معنى (في الفعل ولاتدل على معنى (في الاسم نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال أخذه الافكل اذا أصابته رعدة (وأكلب) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب (فان الهمزة فيهما لاتدل) على معنى (وهى في موازنهما من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح بهما من الاسماء (ثم لابد من كون الوزن لازما باقيا) في اللفظ على حالته الاصلية (غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد (الاول) وهو اللزوم (نحو امرئ علما فانه) في الرفع نظيرا كتب و (في النصب نظير اذهب وفى الجر نظير

اضربه) لم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة و(لم يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه (و) خرج (با) لقيد (الثاني) وهو البقاء على حالته الاصلية (نحو رد وقيل وبيع) مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية (فان أصلها فعل) بضم الفاء وكسر العين (ثم) دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع و(صارت) صيغة رد (بمنزلة) صيغة (قفل) بضم القاف وسكون الفاء (و) صيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة (ديك) بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف بالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب) بضم الضاد وسكون الراء حال كونه (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا) لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره (ثم خففته) بتسكين ما قبل آخره فاذا فعلت ذلك (انصرف أيضا عند سيبويه) لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد) والمازني ومن وافقهم فمنعوه من الصرف (لانه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (با) لقيد (الثالث) وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (نحو البب بالضم) في الباء الموحدة فيما رواه الفراء (جمع لب) بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب ويقال بنات ألبب عروق في القلب تكون منها الرقة وألبب حال كونه (علما) ينصرف (لانه قد باين الفعل بالفك قاله أبو الحسن) الاخفش (وخولف) فعن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة) لكاكتب ولان الفك رجوع الى الاصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضنب البلد وألل السقاء اذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب أمرا من ضارب الا انه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج (وقال عيسى) بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه (الا أن يكونا منقولين من الفعل) فانهما يؤثران فالاول (كالامر من ضارب) بفتح الراء (و) الثاني (كضرب ودحرج اعلاما) وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف الا اذا كان فارغا من فاعله (واحتج) على ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل اليربوعي (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) * متى أضع العمامة تعرفوني وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه (وأجيب) عنه (بانه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا) أي هو (ففيه ضمير) مستتر يعود على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله * نبئت أخوالي بني يزيد *) فيزيد مسمى به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والا لو كان مجردا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس بعلم بل) هو وفاعله جملة في موضع خفض (صفة لمحذوف أي) أنا (ابن رجل جلا الامور) أي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر أما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير وأما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن أو في كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعل من الكعسبة وهو

وهو وزن مالا ينصرف في النصب والجر وينصرف في الرفع (قوله يكون حركة عينه تتبع حركة لامه) قال في الحواشي لانسلم أن يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز قبل التسمية لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والتسمية كوضع مستأنف فينبغي أن يجري على القياس ألا ترى انهم لما سموا باضرب قطعوا همزته فقد يقال لو صح ذلك لزم قطع امرئ ونحوه في العلمية فلذا ترك هنا ذكر النظير في حالة الرفع وفات ذلك الشارح (قوله انما هو في المشترك) قال الدنوشري مراده به الذي هو فيهما على السواء والا فالغالب في الاسم مشترك بينهما أيضا فليتامل (قوله الا اذا كان الخ) قال الدنوشري رده شيخنا العلامة أبو بكر بان الشرط المذكور غير معتبر كما نبه عليه السعد التفتازاني اه أي في بحث الايجاز حيث حكاه بقيل وأقر أن في البيت حذف الموصوف وكذا أقر المصنف ذلك في المغني في مباحث الحذف هذا وقد أسلف الشارح في باب النعت ان هذا الشرط خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا ولا يخفى انه في البيت مجرور فتامل

(قوله ابن وثيل) قال الدنوشري الذي في كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات يطلع فيها من ثنية الجبل على أهله قال ثعلب بالعمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الاعرابي يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا اذا كان جلي الشرف واضح الامر

العدو الشديد مع تقارب الخطا (السادس العلم المختوم بألف الالحاق المقصورة كعلقى) باتفاق (وأرطى) على الاصح حال كونهما (علمين) فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الالحاق بألف التأنيث فى الزيادة والموافقة لمثال ما هى فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يلحق به كحاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام فلما أشبه الاعجمى عومل معاملته والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف

وقيل ان أرطى أفعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع الصرف مع ألف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزته منقلبة عن ألف لا عن ياء فافترقا فى الحكم لاجل افتراقهما فى التقدير بهذا علل ابن أبى الربيع وايضاحه ان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة فى صحراء فانها بدل من ألف التأنيث واذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والارطى شجر وبقى عليه ألف التكثير كقبعثرى ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقد سها اذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (وهى خمسة أنواع أحدها فعل) بضم الفاء وفتح العين (فى التوكيد وهى جمع وكتع) من تكتع الجلد اذا اجتمع (وبصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع (وبتع) بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فانها) على الصحيح (معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدى من أصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهى أعلام على الاحاطة لما تبعته وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده فى شرح الكافية فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى انه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم فى أول الكتاب وأما العدل فانها (معدولة عن فعلاوات) فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما (كصحراء (أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات) واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء فلما جاء على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسى وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء أفعل كحمراء وأحمر فانهما يجمعان على حمر وقال آخرون معدولة عن فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية أو الوصفية وكلاهما ممتنع فيه أما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها وأما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط

(قوله كعلقى باتفاق) قال الدنوشرى أقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسى فى شرح المفصل مسئلة ألف علقى وهو اسم نبت ان جعلتها للتأنيث لم تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته ان لم تسم بها اه ففيه كما ترى تجويز أن يكون ألفا للتأنيث اه وأقول تجويز ذلك سيأتى فى المتن فى باب ألف التأنيث فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال فى دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان ألفه للالحاق اذ العلمية وحدها لا تستقل بالمنع ولو اعتبر ان ألفه للتأنيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كحاميم اسم رجل) قال الدنوشرى وكحمدون فيما يراه أبو على من انه لا ينصرف للتعريف والعجمة يعنى شبه العجمة بالزيادة التى لا تكون للآحاد العربية فلما أشبه الاعجمى عومل معاملته قاله ابن المصنف (قوله كعلباء) قال الدنوشرى العلباء عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشرى العدل فى الاصل مصدر عدل تعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخفيف أى فسواك وثانيها الاقساط ويتعدى بفى يقال عدل فى حكمه أى أقسط ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بعن يقال عدل عن الطريق أى مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم (قوله بنية الاضافة) قال الدنوشرى عبارة الرضى فى هذا المقام وأما السبب الآخر ففيه أى فى أجمع وفى جمع فعن الخليل انه تعريف اضافى لان الاصل فى جاءنى القوم أجمعون أى جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وله أن يقول انما لم يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجئ مع اعتباره (قوله واذا بطل الشرط الخ)

المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف ولان فعلاء لايجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لامذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس كذلك واليها أشار الناظم بقوله *والعلم امنع صرفه ان عدلا* كفعل التوكيد (الثاني) من المعدول (سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من أل والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه وأما العدل فان صيغته (معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية أل (وقال صدر الافاضل) أبو الفتح ناصر بن أبي

قال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع بطلان الشرط بناء على ان الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وماهنا كذلك لان فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لان الشرط الذي بطل شرط مايجمع بالواو والنون لاما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالواو والنون لايكفي فيه شبه العلمية والوصفية فليتامل (قوله الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة) أي وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب الا أن يقال تشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ماعرفت وقوله الا اذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مذكره ومؤنثه فانه لايجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتاء اه والى هذا الصنيع أشار بان المراد بكونه اسما محضا انه لامذكر له فقول الشارح لامذكر له تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل عن الناظم بقوله لايجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسما محضا اه ولايخفى ان المتبادر من محضية الاسمية ان لايكون فيه شبه الوصفية وقد أشار في التسهيل الى أن فيه شائبة وصفية وقد يجاب بان النافي للمحضية شائبة الوصفية لاشبه الوصفية فليتامل (قوله وجمع واخواته الخ) قال الدنوشري الذي في شرح الكافية لشيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوى ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت تصريح الملا عيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الاصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على انه لايكفي في جمع فعلاء على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لابد من الوصفية في الحال (قوله اذا أريد به الخ) هذه القيود لتحقق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا للمنع من الصرف فلا يرد انه لا اختصاص لسحر بالاخيرين اذ كل اسم لاينصرف شرطه التجرد ٢٢٣ من أل والاضافة ونظير سحر أمس الآتي هذا وقال الدنوشري لم يشترطوا هنا ان لايصغر وان لايكسر كما قالوا في أمس (قوله كجئت يوم الجمعة سحر) قال الدنوشري قال في المغني في مبحث اذا وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو أتيتك يوم الجمعة سحر قال الدماميني أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو مابين طلوع الشمس وغروبها أو مابين الفجر والمغرب فليس شيء منهما يصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر ولاشك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتامله اه قال الشمني وأقول قوله اللهم الا الخ يقتضي ان سحر بمعنى أول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لايصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لايصدق على شيء من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر غاية الامر ان ماصدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فان بعض ماصدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتامل اه وأقول ليس مراد الدماميني بالمتباينين ماذكره الشمني حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فالجزء والكل ليسا متباينين بمعنى انهما يوجدان بلا منافاة بينهما في الوجود ومراد الدماميني باول الفجر في قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد الفجر والاضافة الى الفجر لادنى ملابسة وقول الشمني وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد صدق عليه سحر جزء مما صدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الامر الخ قال الشمني يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكل لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ماصدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدماميني فيكون المراد الخ أحسن منه ان يقال فيكون المراد جئتك يوم الجمعة جزأ منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكروا ويبقى اليوم على حاله ولم يتعرضا لاعراب سحر حينئذ والظاهر انه بدل بعض من كل لان الفرض ان سحر أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحو أكلت الرغيف ثلثه أو بعضه ولكن ينافيه قول المغني

المكارم المطرزي تلميذا الزمخشري هو (مبني) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كأمس ورد بأمور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب بجواز حين في قوله * على حين عاتبت لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء أبعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل أرجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف (واحترز بالقيد الاول) وهو ان يراد به سحر يوم بعينه (من المبهم) فانه ينصرف اتفاقا (نحو نجيناهم بسحر) أي من الاسحار (وبا) لقيد (الثاني) وهو ان يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال أو الاضافة) للدلالة على التعيين (نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبا) لقيد (الثالث) وهو أن يجرد من أل والاضافة (من) ان يكون بال أو الاضافة فانه يصرف اتفاقا (نحو جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره) واليه أشار الناظم بقوله

والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم الفاء وفتح العين (علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار اليه في النظم بقوله أو كفعلا (نحو عمر) مما ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وقثم (وزحل) وجشم (وجمح) وقزح وعصم وجحا وثعل وهذل وبلغ وثعل (فانهم قدروه معدولا) عن فاعل غالبا (لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر (مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل) التحقيقي (كغدر وفسق) فانهما معدولان عن غادر وفاسق (وكجمع وكتع) فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات (وكأخر) فانها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله كأدد (وأما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو التانيث (فلا وجه لتكلفه) أي العدل (ويؤيده) أي اعتبار التانيث (انه) أي طوى (يصرف باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوارد جمعا كغرف وقرب أو اسم جنس كصرد ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كأدد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في

ولیس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتبعه ولم يظهر لي منع البداية مع فرض ان سحر مراد به الجزء الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفا لا تأويلا مع عدم تبعية أحدهما للآخر كما في قول الشاعر متى تردن يوما سفارا الى آخر ما بينه في المغني فليتامل وانما اعتبر الدماميني التجوز في سحر بان أريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز وبعضهم يأباه (قوله على الفتح) قال الدنوشري الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزي ليس نائبا عن الكسر فيبطل قول الجلال السيوطي في أوائل كتاب النكت ان الفتح على مذهبه نائب عن الكسر اللهم الا أن يصح نقل عن المطرزي بذلك على انه ان صح ينظر فيه فليتامل (قوله ومنها أنه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قوله وارد على صيغته الاصلية ومعناها الخ) قال الدنوشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتنكير (قوله نحو عمر الخ) قال الدنوشري فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل جحا اسم رجل فانه معدول عن جاج وهو عندهم ماخوذ من حجا بالمكان اذا أقام به بالحاء قبل الجيم فهو على هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو ماخوذ من الحجا الذي هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اهـ من بعض شروح ألفية ابن معطي ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تمثيل الشارح بجحا ويجعل ذلك شرحا له لان الشارح مثل به كما في نسخة الدنوشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف اذ لم يذكر أحد ان ذلك علم معدول (قوله فانهم قدروه الخ) قال الدنوشري انما قدروا ذلك لانهم لما وجدوه غير مصروف خاليا من سائر الموانع الا العلمية اضطروا الى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع الموانع أن المؤثر مع العلمية ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجمة ووزن الفعل والتركيب والتانيث وهذه الخمسة منتفية

الاسماء

فتعين تقدير العدل (قوله قال الفرزدق متى تردن الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول ورود الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم بئر لبني مازن بن مالك والاديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجزت فلانا فأجازني اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فأعطاك وأما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجيز الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شربه وأنشد للفرزدق متى تردن يوما سفار كذا في الصحاح اه كلام الدماميني وذكر السيوطي ان أديهم في البيت رجل من ٢٢٥ أخبث الشعراء (قوله وقد اجتمعت اللغتان الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء فان كان الاول أشكل الحال وعلى الاول من الثاني يشكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه تشكل بان القليل لا يبنون اه وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده أقول على كل تقدير لا اشكال اذ العربي يجوز له أن يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم انه عربي وانه يحتج بكلامه والله أعلم بالصواب ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا اشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل اما أولا فلان العربي لا يتكلم بغير لغته ولو قطع اربا اربا كما في مسئلة الكسائي وسيبويه وأما ثانيا فلان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وانه عربي خالص اه والحق ان العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ وسيبويه ظن ان ما قاله الكسائي في مسئلة الزنبور خطأ كما حققنا ذلك في حواشي الالفية وقد رأيت بخط مولانا القاضي تاج الدين السبكي رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جملته والذي يظهر ان العربي لا يلحن ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته فيتعين تأويلها وذكر مسئلة ليس الطيب الا المسك وان الاحمر واليزيدي لقنا بعض الحجاز بين الرفع وجهدا فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهدا فلم يفعل وقال ليس فيها انهما لم يمكنهما بغير لغتهما بل انهما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل بان عدم الفعل قد يجامع القدرة وأما ان الاعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل اذ وقع لكثير من الائمة الانكار على بعض العرب كرؤبة

الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه (الرابع) من المعدول (فعال) بفتح الفاء (علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة) بني (تميم) وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر (فانهم يمنعون صرفه) واختلف في علة ذلك (فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة) ويرجحه ان الغالب على الاعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب) ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم (فان ختم) فعال علما للمؤنث (بالراء كسفار اسما لماء) من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكر (وكوبار اسم لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم) أي من تميم قال الفرزدق

متى تردن يوما سفار تجد بها * أديهم يرمي المستجيز المعورا

وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أي الاعراب والبناء (في قوله) وهو الاعشى ميمون

(ألم تروا ارما وعادا * أودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار)

فبني وبار الاولى على الكسر وأعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير الاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال أولا هلكت على القبيلة وثانيا باروا على أهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا وارم اسم قبيلة عاد وأودى بها أهلكها (وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال) في التعريف والعدل والوزن والتأنيث (كقوله) وهو لجيم بن صعب في امرأته

(اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام)

فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمي بباب حذام مذكر زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرف مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك أشار الناظم بقوله

وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم (الخامس أمس) من المعدول (اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالالف

والعجاج وأبي نخيلة ويحتمل أن الاعشى من هذه الطبقة (قوله فان بعض بني تميم الخ) وينظر ماوجه اختلاف العرب في أمس دون سحر بل وقع الجزم في سحر عند استيفاء الشروط بانه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبني على الاختلاف السابق وقالوا هنا في أمس اذا كان ظرفا مرادا به معين بني باجماعهم وما المانع من أن يقال به في سحر أيضا وما الفرق بينهما مع ان كلا منهما ظرف يمكن أن يكون معدولا عما فيه الالف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوله خمسا) قال الدنوشري قال العيني وخمسا صفة لعجائز أو بدل أو عطف بيان وينظر هل يصح كونه حالا منها (قوله الممنوع الصرف) قال الدنوشري اسنادا الممنوع الى ضمير الاعراب فيه تجوز والممنوع في الحقيقة هو أمس في حالة الرفع والاقتصار على التميميين والحجازيين في أمس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لابدله من نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فانه مهم (قوله والحجاز يبنونه على الكسر مطلقا) قال الزرقاني فائدة قال الرضي اذا سميت بامس رجلا على لغة الحجاز بين صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم صرفته أيضا في الاحوال كلها الا انه لابد من صرفه

(واللام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا) رفعا ونصبا وجرا (لانه) علم على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الامس) المعرف بال فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين وشاهدت أمس ومارأيت زيدا مذ أمس بالفتح فيهما (كقوله

لقد رأيت عجبا مذ أمسا ❊ عجائزا مثل السعالي خمسا

فامسي مجرور وبالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاجي ووهمه الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور وزعم بعضهم ان أمسي هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه أي مذ أمسي هو أي المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم (وجمهورهم يخص ذلك) الاعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما (كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس ❊ وتناس الذي تضمن أمس) فرفع أمس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاي بمعنى غلب وتناس أمر من التناسي وهو ان يرى من نفسه انه نسيه (والحجاز يبنونه على الكسر مطلقا) في الرفع والنصب والجر (على تقدير متضمنا معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع بن الاقرن

منع البقاء تقلب الشمس ❊ وطلوعها من حيث لاتمسي
وطلوعها حمراء صافية ❊ وغروبها صفراء كالورس
اليوم اعلم مايجيء به ❊ (ومضى بفصل قضائه أمس)

فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافي مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رفع أمس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لاتصادم الاخرى (فان أردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما) أي أمسا من الاموس (أو عرفته بالاضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) عرفته (بالاداة) نحو الامس أو صغرته نحو أميس أو كسرته نحو أموس (فهو معرب اجماعا) اعراب المنصرف (واذا استعملت المجرد) من أل والاضافة (المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا) لتضمنه معنى الحرف

في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع أيضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع (قوله أو صغرته) قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير وهو مذهب ومنعه بعضهم فقالوا لايصغر والاول ذهب اليه المبرد والفارسي وابن مالك والحريري والثاني عن س وقوفا مع السماع والاولون اعتمدوا على التكسير فان التكسير والتصغير أخوان قال في الصحاح ولا يصغر أمس انتهى وذكر نحوه الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام س فقال

فصل

ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا ولا يثنى أو جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد انتهى وقوله فتظهر اللام أي اذا أريد بامس امسان معينان وبالجمع أموس معينة فان اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما اذا أريد واحد معين لما ذكر من الاشتهار وأما اذا أريد بالمثنى امسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر فيستعملان كاستعماله انتهى ويستفاد منه ان من شروط بنائه أن لايثنى (قوله فهو معرب اجماعا) قال الزرقاني أي لزوال علة البناء أي تقدير اللام قال الرضي مانصه وربما بني المقارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على معناه وقال أيضا قال في القاموس أمس مثلثة الآخر مبنية اليوم الذي قبل يومك بليلة تبنى معرفة فاذا دخلها أل فعربه وسمع رأيته أمسا منونا وهي شاذة الجمع آمس وأموس وآماس

(فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد أربعة أسباب الاولى أن يكون أحد سببيه) المانعين له من الصرف (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو اما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الالحاق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعد يكرب وارطى) لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه أشار الناظم بقوله

واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كان صفة قبل العلمية كأحمر وسكران) اذا نكرا (فسيبويه يبقيه غير منصرف) للوزن أو الزيادة وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل (وخالف الاخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود وردبان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقه في) كتابه (الاوسط) وان أكثر المصنفين لم يذكرون الامخالفته وذكر موافقته أولى لانها آخر قوليه انتهى * السبب (الثاني التصغير المزيل لاحد السببين) المانعين من الصرف (كحميد وعمير في) تصغيرى (أحمد وعمر) فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان الزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيأ مما ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي أما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلئ) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه (علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر * السبب (الثالث ارادة التناسب) للمنصرف (كقراءة نافع والكسائي سلاسلا) بالصرف لمناسبة اغلالا (وقواريرا) قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الاول آخر سائر الآيات والثاني الاول عند صرفه قاله الخبيصي (و) نحو (قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا) بصرفهما للتناسب وداوسواعا ونسرا وأفاد بهاتين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة * السبب (الرابع الضرورة) اما بالكسرة كقوله

اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم * عصائب طير تهتدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امرؤ القيس

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة) * فقالت لك الويلات انك مرجلي

فصرف عنيزة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاى فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصيرني راجلة أي ماشية لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على انه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة) حكاها

قوله وخالف الاخفش الخ) قال الدنوشري الذي يقتضيه النظر صحة ما قاله الاخفش وكونه هو الصواب لانه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه لان معنى أحمر حينئذ شخص ما سمى بهذا الاسم ولا نسلم ان الزائل عاد وقوله واذا زال المانع الخ غير مسلم (قوله اذا لم يكن معتادا) قال الدنوشري الضمير المستتر في يكن راجع للزوال المفهوم من قوله لا يزيل شيأ وايضاح ذلك ان الهمزة في نحو أحمد اعتيد زوالها لاجل التصغير بخلاف العدل في نحو عمر فانه لم يعتد زواله لاجله فتامل (قوله خدر عنيزة) بدل من الخدر والويلات مبتدأ ولك مقدما خبره وهي معترضة بين القول ومقوله قاله العيني وأقول لا نسلم ذلك بل الكل مقول القول وكان شبهته كسران بعد القول ويردبانها مكسورة لكونها جملة استئنافية قبل دخول القول (قوله ينبغي ان يحمل الخ) قال الدنوشري أقول هذا الحمل لا حاجة اليه بل هو تنوين صرف وتمكين انتفت فائدته من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية

الاخفش وقال كأنها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام (وأجاز الكوفيون) الا أباموسى الحامض من شيوخهم (والاخفش والفارسي) من البصريين (للمضطر أن يمنع صرف المنصرف) قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع (وأباه سائر البصريين) أي باقيهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الاخطل

(طلب الازارق بالكتائب اذهوت * بشبيب غائلة النفوس غدور

فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الازارقة وبالغ في أمره حتى ادعى الخلافة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع الازرق بزاى فرا مفعول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر أطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (وعن) أبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب انه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فانهم يدعون ان الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف * قلت ويلزم من ذلك أن تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

*(فصل * المنقوص) وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونونا فاق) سواء كان جمعا لا نظيرله في الآحاد أم مصغرا فالاول (كجوار) فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع (و) الثاني نحو (أعيم) تصغير أعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبيطر بناء على ان وزن أفيعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه (وكذا ان كان علما كقاض علم امرأة) فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوى (وكيرمى علما) فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه أشار الناظم بقوله

وما يكون منه منقوصا ففي * اعرابه نهج جوار يقتفي

هذا قول سيبويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي اسحق وجمهور البصريين (خلافا ليونس وعيسى) بن عمر من البصريين (والكسائي) وأبي زيد والبغداديين (فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا) فيقولون في الرفع جاءني جواري وأعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري وأعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن (كما) تفتح (في النصب احتجاجا بقوله) وهو الفرزدق

(قد عجبت مني ومن يعيليا) * لما رأتني خلقا مقلوليا

بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر وألفه

(قوله بدل من غائلة) قال الدنوشري أو خبر مبتدا محذوف كما قال العيني (قوله فاجازه الخ) قال الدنوشري يؤخذ من التعليل ان غير العلمية من الاسباب مثلها الوجود أحد السببين كالوصفية في قائم انتهى وكتب شيخنا الغنيمي بعده ولك أن تقول هذا الاخذ لا يصح اذ هذا القائل مصرح بالاجازة مع العلمية ٢٢٨ دون غيرها فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالابطال وغاية ما يقال ان التعليل مقدوح فيه وكذا وكذا على انا لا نسلم ان تعليله مقدوح فيه وانما معناه فيما يظهر الآن ان أحد سببي المنع الذي لو فرضنا انضمام سبب آخر اليه منع فاذا وجد جاز معه ذلك ونحو قائم الذي أورده ليس كذلك فليتامل مع التحرير والله أعلم انتهى ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المحشي فلا يصح الخ مردود وكان الصواب أن يقول مثلا لمزية العلمية على غيرها ويبين وجه المزية (قوله وحكى الفخر الرازي الخ) قال الدنوشري هذا مذهب مردود بما قال الشارح ولان الاصل في الاسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه من الاصل وشبهوا ببراءة الذمة فانها لما كانت هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعى ويحافظ عليها والثاني ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم للاطلاق في الاعراب فلا ينبغي أن يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوى قاله ابن اياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشري ينظر هل يخالف ذلك ما قاله الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار الى الفاعل أولا * (فصل) *

للاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعليا ورد بانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور

فلو كان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا

فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حد والفجر وليال

(هذا باب اعراب الفعل المضارع)

اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال أصحها قولهم (رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء) وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه أشار الناظم بقوله

ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد

(لا) رافعه (حلوله محل الاسم خلافا للبصريين) غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد أمر عدمي والعدم لا يكون سببا للوجود وغيره وأجيب بان التجرد أمر وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد (لانتقاضه بنحو هلا تفعل) وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وأجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (وناصبه أربعة) عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها ان وهي لنفي سيفعل) أي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر أبدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا (ولا تقتضي) لن (تأبيد النفي) خلافا للزمخشري في أنموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا ولم يجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية في نحو قوله تعالى فلن أبرح الارض حتى يأذن لي أبي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارجي لا من مقتضيات لن (ولا تقتضي (توكيده) أي النفي (خلافا للزمخشري) في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن أقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد (ولا تقع) لن (دعائية) بان يكون الفعل بعدها دعاء (خلافا لابن السراج) وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلني لا أكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتأتي ان للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله

دليل على انه ليس كل عربي يحتج بكلامه وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك

(هذا باب اعراب الفعل)

(قوله وسلم من نوني التوكيد) هذا انما يحتاج اليه اذا أريد كان مرفوعا لفظا أو تقديرا فقط وهو الذي يقتصرون عليه في تعريف الاعراب والمعرب فان أريد ما هو أعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه لهذا القيد لان المضارع المؤكد بنوني التوكيد والذي اتصلت به نون الاناث اذا تجرد من الناصب والجازم مرفوع محلا (قوله لزم التناقض بذكر اليوم) قال الدنوشري قد يقال ان محل افادتها التأبيد انما هو عند الاطلاق قاله الشمني (قوله ولا تقع الخ) قال الدنوشري ينظر عليه هل لن دالة على النفي تضمنا أو التزاما والظاهر الثاني حتى تكون دلالتها على النفي كدلالة العمى على البصر في الآية المذكورة لن دالة على طلب عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهي موضوعة لطلب المضاف لا له مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفي تضمنية ولم يجز كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك

فى مدلولات الالفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذى لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام أئمة اللغة ان مدلولها المطابق انما هو النفى على ما فيه من المسامحة المشهورة وان هذه المعانى الزائدة انما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حرر فى محله وكان الشارح أشار الى ذلك بقوله بان يكون الفعل بعدها دعاء ويقوله مدعين ان معناه الخ فليفهم (قوله لن تزالوا الخ) قال الزرقانى هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله ثم لا زالت الخ دعاء له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم وقوله ثم لا زلت لكم أى لانعامكم وقوله خالدا الخ أى باقيا ببقاء الجبال قال الدمامينى البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه بثم دعاء بناء على ٠ ٢٣ جواز عطف الانشاء على الخبر (قوله كما فى ويلمه) قال الزرقانى أصله ويل أمه فحذفت الهمزة (قوله خلافا للخليل والكسائى) قال الدنوشرى رد س مذهب الخليل والكسائى بجواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وأجيب بانه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقدم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى أن لن هى لا أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف قاله المرادى (قوله وتركنا الثلاثة الباقية الخ) مر أحد الثلاثة وجوابه فى كلام الدنوشرى والثانى ان التركيب فرع عن البساطة فلا يدعى الا بدليل قاطع والثالث أنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت لا داخلة على مصدر مقدر من ان والفعل ومعنى أن يقوم زيد لا قيام زيد فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير مع انه يكون مبتدأ لا خبر له ولا فى الكلام ما ينوب منابه وانما ذكرناها لئلا تبقى النفس متشوقة لها (قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر) قال ابن مالك فى التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا لا يلزم صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعا نحو كان ماذا ونصبا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولابن المرحل المغربى فى ذلك رسالة (قوله وتتعين المصدرية الخ) قال الدنوشرى قال فى التسهيل وتتعين أى كى المصدرية بعد اللام على رأى وهو رأى س والجمهور ومعلقا على رأى أى وهو رأى الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام أو لم تتقدمها وتتعين الثانية أى وهى الجارة مطلقا أى على رأى أى وهو رأى قوم من النحويين يرون انها الجارة على كل حال تقدمت اللام أو لم تتقدم وتترجح مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شراحه كالدمامينى كقولك جئتك لكى أن تكرمنى فيترجح أن تكون كى حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لها وانما يترجح الاول بوجوه

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال

انتهى وهى بسيطة على وضعها الاصلى عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) النافية (فأبدلت الالف نونا خلافا للفراء) وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مهملا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كنسفعا لا العكس (ولا) أصلها (لا ان) فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كما فى ويلمه (والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائى) والخازرنجى وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناهما من النفى والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل فى الضرورة أنشد أبو زيد لجابر الانصارى

فان أمسك فان العيش حلو * الى كأنه عسل مشوب
يرجى المرء ما لا ان يلاقى * ويعرض دون أبعده الخطوب

أى لن يلاقى ورد عليهم باربعة أمور أقواها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب (الثانى كى المصدرية) وهى الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرت ان الاصل لكى وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كى تعليلية (فاما) المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك وأما (التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة) لزوما فى النثر (وقد تظهر فى الشعر) كقوله * كيما ان تغر وتخدعا * وسيأتى ما ذكره من ان كى مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكى أتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كى جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كى تأكيد للام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كى ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان أجابوا بان الاصل كى تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود أى كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو

أما أولا فلان ان أم الباب فالاولى الاعتناء بشأنها واذا جعلت كى تعليلية لزم ان يكون كى هى الناصبة ففيه وفاء ما تستحقه من الاعتناء
بشأنها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانيا فلان ما كان أصلا فى بابه لا يجعل توكيدا لغيره واما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت لقربها
ومجاورتها أحق بالاعمال من البعيد انتهى فان قلت قوله ويترجح مع اظهار ان مرادفة اللام الخ بل وقوله ومثله ويتعين الثانية مطلقا
الخ يفيد جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرته له فى غير ضرورة فيخالف قول الشارح لئلا يدخل الجار على الجار فان خص بغير ذلك
سئل عن المعنى الفارق واتجه حينئذ أن يقال ساغ ذلك فى بعض المواضع فليسغ مطلقا ليتبين امكانه قلت لا نسلم المخالفة من هذه
الجهة لان معنى كلام الشارح ان الحرف الذى جر ما بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافى انه يجوز توكيد حرف الجر بحرف
جر آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية بعد
اللام الذى هو مذهب س والجمهور لامكان حمل كى على انها حرف جر مؤكد للام والنصب بان مقدرة بعدهما كما قالوه فى عكسه
نحو جئت كى لان أقرأ فالحاصل انه ان أريد بدخول حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما أشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه
وان أراد به ما اذا كان الثانى هو الجار والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جر مؤكدة للام قبلها كما فى عكسه
فليتامل من خط ابن قاسم العبادى (قوله لكيلا تاسوا) قال الدنوشرى ماخوذ من الاسى 231 وهو الحزن قال بعضهم والتاسى

لكيلا تأسوا) لئلا يدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليلية ان تأخرت عنها اللام او أن) فالاول (نحو
قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات (كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس)
فكى هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضينى عنها وتقضى منصوب بان مضمرة وأما حكاية الاخفش لكى
ما أضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكى جارة مؤكدة للام كما أكدت الكاف بمثل فى ليس
كمثله شئ ومثل بالكاف فى مثل كعصف ماكول (و) الثانى نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لا حسان
خلافا للزمخشرى فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك (كيما ان تغر وتخدعا)
فكى هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعوله الثانى وتغر بضم الغين
المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الامران) المصدرية والتعليلية ان فقد سبق اللام وتاخر ان أو وجدا
فالاول كما (فى نحو كيلا يكون دولة) فان قدرت قبلها اللام فهى مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهى
تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس كى وعلى الثانى منصوب بان مضمرة بعد كى والاولى ان
تكون مصدرية كما ذكره الموضح فى باب حروف الجر (و) الثانى كما فى (قوله
أردت لكيما ان تطير بقربتى) * فتتركها شنا ببيداء بلقع
فكى تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت
مصدرية فان مؤكدة لها فى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها فى معنى التعليل وكونها تعليلية
أولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بجار أسهل من تاكيد حرف مصدرى بحرف مصدرى قاله

عند الائمة ان تنظر الى
أسى غيرك أى حزنه وأنه
مثل حزنك فتصبر والاسى
هو الحزن ولا يعجبنى
هذا وهو عندى ماخوذ
من قولهم أسى الجرح
والجريح أى داوى
والآسى هو الطبيب
المداوى فكان معنى
التاسى التطبب والتداوى
بالصبر ولو كان على ما ذهبوا
اليه لكان معنى التاسى
التحزن تقول أسيت
أى حزنت وتاسيت انتهى
من سلوان المطاع (قوله
لتقضينى قال الدنوشرى

هو بسكون الياء من تقضينى لانه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام
مصدر ميمى أى قضاء غير اختلاس أى ذى اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله واما حكاية الاخفش الخ) قال الدنوشرى
مراده منه ان ما موصول حرفى هو والفعل اسم تاويلا مجرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول
المتن وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام وقوله كما أكدت اللام بمثل الخ هذا مبنى على ان الكاف أصلية ومثل زائدة مؤكدة لها فى
المعنى وان كانت الكاف مضافا اليها أو حرفا جارا لها وأما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهى المؤكدة واذا قلنا الا زائدة فلا تاكيد لاحدهما
بالآخر فليتامل (قوله ويجوز الامران الخ) قال الدنوشرى قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادى تنبيه تحصل ان كى اذا تجردت لفظا
عن اللام جاز ان تكون مصدرية وان تكون حرف جر وان مقدرة بعدها لا تظهر الا فى الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها
ترجح كونها جارة بمعنى اللام وبقى ما اذا تاخرت عنها اللام نحو جئتك كى لاقرأ وتتعين حينئذ انها حرف جر واللام تاكيد لها وان مضمرة
بعدها ولا يجوز أن تكون هى ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون
كى زائدة لانه لم يثبت زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ثم قال قال أبو حيان وأجمعوا
على انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من

الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز جئت النحو كي أتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل أي فتقول جئتك كي النحو أتعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسئلتين (قوله في الابتداء) قال الدنوشري لو حذف في لكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مسامحة وكذا فيما يأتي * (فائدة) * ان المصدرية الداخلة على الماضي والامر وما المصدرية مثلا كيف يصدق عليهما حد الحرف ولم يدلا على معنى البتة ومن زعم ان لهما معنى فعليه بيانه وقد يقال في أنه يكفي في صدق حد الحرف عليهما دلالتها على الاستقبال حين دخولها على المضارع فان صدق الحد على افراد المحدود بالاطلاق العام دون الدوام ومعنى الاطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول ٢٣٢ في وقت ما انتهى ولك أن تقول يكفي في صدق حد الحرف عليهما دلالتهما على السبك دائما وهي من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتأكيد معنى السبك (قوله ومحتملة لهما) أي لموضع النصب والجر ووجه الاحتمال ان محل أن وصلتها بعد حذف الجار هل هو نصب أو جر كما تقدم في آخر باب حروف الجر (قوله يهملها) قال الدنوشري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج الى نكتة وقد يقال في عبارته اشارة الى قلة ذلك (قوله والقول بان أصله يتمون الخ) قال الدنوشري جعل الدماميني كون الاصل يتمون منصوبا بان أولى من اهمال ان ووجهه بان حمل ان الناصبة على ان المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياسي وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مقيس ووقوعه في فصيح الكلام شائع فالصواب ان التخريج على هذا أظهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) في فتاوى الجلال السيوطي مسئلة هل ورد في الحديث كما تكونون يولى عليكم وعن الجواب نعم رواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن بن أبي بكرة وفيها بعد ذلك انه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولى عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فاجاب بان هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الايمان بلفظ كما تكونوا بلا نون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها انه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثاني وهو رأي الكوفيين والمبرد انه منصوب أوردوه شاهدا على مذهبهم ان ما تنصب الثالث انه من تغييرات الرواة (قوله لان الجملة السابقة الخ) قال الدنوشري ينظر اذا لم تكن مفسرة

الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفراء التي لا شئ فيها الناصب (الثالث ان) المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (في نحو وأن تصوموا خير لكم) والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت أن أعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل أن يأتي يوم ومحتملة لهما في نحو (والذي أطمع ان يغفر لي) خطيئتي أصله في أن يغفر لي فحذفت في فنصب ما بعدها أو أبقى على جره وأكثر العرب على وجوب اعمالها (وبعضهم يهملها) جوازا (حملا على ما أختها أي المصدرية) بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أهمل أن حملا على * ما أختها حيث استحقت عملا (كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع يتم والقول بان أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله

ان تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا)

فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الاولى وأعملت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون انها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصله منها بقد او احدى أخواتها (وتأتي ان مفسرة) بمنزلة أي (و زائدة) دخولها وخروجها سواء (ومخففة من ان) المشددة (فلا تنصب) الفعل (المضارع) في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها (فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار (نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك) أي اصنع (وانطلق الملأ منهم ان امشوا) أي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشئ فخرج وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له أن افعل كذا لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان باي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى

وعن الكوفيين انكاران التفسيرية البتة قال فى المغنى وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد فى قولك هذا عسجد أى ذهب ولهذا لو جئت باى مكان ان لم تجده مقبولا فى الطبع انتهى واعترضه الدمامينى ورده الشمنى بما يطول ذكره (والزائدة هى التالية لما) التوقيتية (نحو فلما أن جاء البشير) ألقاه على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغت اليشكرى * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم) * فيمن جر ظبية أى كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتحتين شجر له شوك (أو) الواقعة (بين) فعل (القسم) المذكور (ولو كقوله

فاقسم ان لو التقينا وأنتم) * لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق

أى أقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفى مقرب ابن عصفور انها فى ذلك حرف جىء به ليربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله فى المغنى أو الواقعة بعد اذا كقوله فأمهله حتى اذا أن كأنه * معاطى يد فى لجة الماء غامر

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد لما وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد فى غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه ومالنا ان لا نتوكل على الله وأجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل ومالنا فى ان لا نتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر (والمخففة من ان المشددة (هى الواقعة) غالبا (بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة علم أم لا فالاول (نحو علم ان سيكون و) الثانى (نحو أفلا يرون ان لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون ان لا يرجع بالنصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا ان لا تكون) فتنة فى قراءة الرفع (ويجوز فى تالية الظن ان تكون ناصبة) اجراء للظن على أصله من غير تأويل (و) النصب (هو الارجح) لان التأويل على خلاف الاصل (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أى على النصب (فى) الم (أحسب الناس ان يتركوا) بحذف النون (واختلفوا فى وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرأه غير أبى عمرو والاخوين) حمزة والكسائى (بالنصب) وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما قرؤا بالرفع فى يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل فى كون ان ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى انك ترفع فى رأيت ان لا يقوم زيد اذا أردت اليقين مثل أفلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان أردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعده الفعل

هل هى مصدرية أو زائدة أو مخففة فليتأمل (قوله واعترضه الدمامينى الخ) قال الدنوشرى قال الدمامينى فهم رحمه الله ان الجماعة أرادوا ان قم فى المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم اذ التفسير لمتعلق كتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو فى نفسه ذلك الشئ قال الرضى وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان قم أى كتبت اليه شيأ هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه انتهى وقال الشمنى وأقول هذا اختيار الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغت) أى كما قال المصنف وقال باغت منقول من بغته بالامر اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قائله ارقم بن علباء اليشكرى (قوله فامهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدمامينى الآتى (قوله حتى اذا ان كأنه) قال الدنوشرى ينظر هل اذا شرطية أو هى ظرف مجرد عن الشرط أو هى فجائية فان قلنا بالاول فاين شرطها وجوابها أو بالثانى فاين الجملة الفعلية الملتزمة بعدها أو بالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعد حتى وقد يقال انها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره حتى اذا يقال فيه كأنه الخ والمعاطاة المتأولة واللجة باللام المضموم وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المغطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية فى قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمنى فعليه يكون غامر خبرا بعد خبر لكان أو صفة لمعاطى ان صح وصف الوصف وقال الدمامينى والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل فى انقاذه كما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور فى اللجة يخرج يده ليتناول لها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويؤخذ منه ان فى لجة الماء متعلق بغامر وهو غير متعين (قوله فتنصب ان الواقعة) قال الزرقانى مترتب على المنفى وكذا قوله وترفع

(قوله والنوعان الخ) قال الدنوشري لو عبر بقوله والامران كان أولى (قوله بعد العلم الصريح) قال الدنوشري الباقي في معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشري مقابله انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها اذا والاصل ان يقول اذا جئتني أكرمك فحذف ما تضاف اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادي (قوله بان اعتمد الخ) ظاهره حصر وقوعها حشوا في ذلك وانه ليس من وقوعها حشوا نحو انا زيدا اذن أكرمك ويؤخذ من كلام أبي حيان خلافه لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم بطلان العمل عن الفراء واجازته عن الكسائي قال ولا نص أحفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصدر في عملها ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول التأخير اه فقوله لان النية الخ يفيد عدم التقدم قطعا عند البصريين فيما تقدم فيه النداء اه هذا وينبغي ان يكون المقصود حصر الحشو الذي يهمل معه وجوبا والا فسيأتي فيما اذا سبقها العاطف انها تهمل في غير هذه المسائل الثلاث (قوله أو مقدر الخ) قال الدنوشري ينافيه ما صرح به العيني في شرح الشواهد ان ذلك جواب للقسم المذكور في البيت قبله

حلفت برب الراقصات الى منى
يغول الفيافي نصها وذميلها

لكن العيني تناقض كلامه فانه قال قبل ما ذكرناه عنه ولا أقيلها في موضع جزم على جواب الشرط قال والراقصات ابل الحجيج التي يتبخترن في مشيهن كأنهن يرقصن ويغول يقطع والنص السير الشديد والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير والضمير في بمثلها ولا أقيلها يرجع الى خطة الرشد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافي قول الشارح انه راجع الى المقالة وما معنى خطة الرشد اه وأقول لا ينافي لصحة الامرين وذلك لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبي الخليفة عمر وكان نائبا بمصر عن ابن أخيه سليمان الخليفة ولم يل عبد العزيز الخلافة وان وقع للدماميني ذلك وكان مدحه فاعجب به فتمناه فطلب منه ان يكون كاتباله فلاح منه القبول وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله

عجبت لتركي خطة الرشد بعدما * بدا لي من عبد العزيز قبولها

ثم ندم على ذلك وقول الدماميني انه لم يجبه بعيد من الكلام وظهر بهذا معنى خطة الرشد ويروى خطة المجد.

ولا اجراء غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعد فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانباري ينصبان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكي كذا بان * لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد

ومن غير الغالب وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب (الرابع اذن) والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان أو اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها (وهي) على القول بالحرفية (حرف جواب وجزاء) عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط اعمالها ثلاثة أمور أحدها ان تتصدر) في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف محالها (فان وقعت حشوا) في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها (أهملت) وذلك في ثلاث مسائل احداها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثانية ان يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن أكرمك الثالثة ان يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا أخرج أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة

(لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذا لا أقيلها)

برفع أقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف وأهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها لعبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن على أعطك فتمنى أن يكون كاتباله فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى وأتمنى عليه ان أكون كاتباله كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (وأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * انى اذا أهلك أو أطيرا)

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورة و (الخبر) أي خبر ان (محذوف)

(قوله وجملة انى) قال الدنوشرى اضافة الجملة الا ان لا دنى ملابسة (قوله لاحان) قال الدنوشرى أشار به الى رد ماقاله العينى انه حال ذكره في شرح الشواهد (قوله واوا أو فاء) قال الدنوشرى ظاهره ان ذلك خاص بهما وان غيرهما ليس مثلهما فاذا قلت أنا أخرج الى البغاة ثم اذن أقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر اطلاق الالفية يقتضى التسوية فانه قال * وانصب وارفعا *

(محذوف أى انى لا استطيع ذلك) أو لا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة انى على هذا معترضة بين اذن وماهى جواب له والاصل لا تتركنى اذن أهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشاطبى رشين معجمة الغريب وقال الاصمعى البعيد وهو مفعول ثان لتتركنى لاحان والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله * ان صدرت * (فان كان السابق عليها) أى على اذن (واوا أو فاء جاز النصب) والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون مابعد العاطف من تمام ماقبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ماقبلها (وقد قرئ) فى الشواذ (واذن لا يلبثوا فاذن لا يؤتوا) بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبى بن كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة) فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وانصب وارفعا * اذا اذن من بعد عطف وقعا * قال فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى أزرك واذا أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان مابعدها مستأنف أو لان المعطوف على الاول أول انتهى * الامر (الثانى أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب واليه الاشارة بقول النظم * ونصبوا باذن المستقبلا * (فيجب الرفع فى نحو اذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب زيدا) لانه حال ولا مدخل للجزاء فى الحال كما تقدم * الامر (الثالث أن يتصلا) أى أن يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول النظم * والفعل بعد موصلا * (أو يفصل بينهما القسم) وهو المشار اليه بقول النظم * أو قبله اليمين * (كقوله

اذن والله نرميهم بحرب * تشيب الطفل من قبل المشيب

فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر فى قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه أبو عبيدة واشتريته بوالله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا أو عديله فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر فى المغنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها فى جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها فى نفى الحال والمرجع فى ذلك كله الى السماع

* (فصل * ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع أحدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض) لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا (منفى) الاول بما والثانى بلم دون غيرهما من أدوات النفى (نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذى دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذى زعمه البصريون من قال

سموت ولم تكن أهلا لتسمو * ولكن المضيع قد يصاب

اذا اذن من بعد عطف وقعا (قوله أو يفصل) قال الدنوشرى ان عطف على متصلا كان ركيكا وان جعل منصوبا بعد أو بمعنى الا كان حسنا قاله بعض الافاضل انتهى ووجه قوله كان ركيكا انه اذا عطف على قوله ان يتصلا اقتضى ان الشرط الثالث أحد الامرين اما ان يتصلا أو ان يفصل بينهما بالقسم الشرط انما هو الاتصال غاية الامر ان الفصل بالقسم مغتفر فحق الكلام ان يقال ان يتصلا ولا يضر الفصل بالقسم (قوله تشيب الطفل) قال الدنوشرى جملة تشيب بالتاء أوله صفة لحرب عينى انتهى ووجه كونه بالتاء يعنى المثناة من فوق لا بالمثناة من تحت ان الحرب مؤنثة بدليل عود ضمير المؤنث اليها فى قوله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها وهذا بناء على ان فاعل تشيب مضارع أشاب وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الرابط من جملة الصفة ويجوز أن يكون يشيب بالياء المثناة تحت والطفل فاعل ويشيب مضارع شاب بفتح حرف المضارعة مفتوح والجملة صفة حرب والعائد محذوف والتقدير يشيب الطفل منها (قوله بالظرف) قال الدنوشرى أى والجار والمجرور اذا افترقا اجتمعا واذا اجتمعا افترقا * (فصل) * (قوله وجوبا) لو أخره عن قوله بان مضمرة كان أولى لان الوجوب قيد فى الاضمار لا فى النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أى فجعلوا اللام ناصبة قال الدمامينى ويلزم عمل عامل الاسم فى الفعل

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشرى لعل ان ذلك ضرورة لكن التقديم فى الثانى أخف منه فى الاول لكونه جارا ومجرورا وللبصريين أن يقولوا انها ضعفت بالتزام حذفها فجازة تقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وبحث فيه بعض الفضلاء بان ضعفها يقتضى عدم تقديم معمولها لما انه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشرى الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضى وعبارة الدمامينى نقلا عنه وقد جعل الرضى من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فقال كان أصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كالنائبة عن ان اه وينظر ما معنى قوله جاز اظهار ان هل معناه وجاز حذفها أيضا أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشرى رد لزعم بعضهم المتقدم بعد أن رد ما رد به قوله بما تقدم وتعليله بقوله لان الكلام الخ قد يرد وما المانع من ان الخبر هنا نحو مريد أى وما كان القرآن محلا للافتراء على قياس ولم تكن أهلا لتسمو المار وأنا أقول ما قاله هذا الزاعم غير متعين ويكون ان وصلتها خبرا عن كان على تأويل المصدر المؤول باسم المفعول أى وما كان هذا القرآن افتراء أى مفترى أو على حذف مضاف انتهى وما قاله ذكره المصنف فى المغنى قال فى القاعدة السابعة من الباب الثامن ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك التقدير على تقدير آخر ومثل بالآية ثم قال فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى (قوله تقدمه نفى) قال الدنوشرى ظاهره عدم تقييده بما ولم بل كل أدوات النفى كذلك وينظر ما وجه هذه الاقول وما وجه اختصاص هذا الحكم بلم يكن وما كان وما المانع من أن يكون النفى بلما وبإن وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيد ليفعل أولا

على

(قوله لام الجحود) قال الدنوشرى يقال جحد يجحد جحدا أو يقال أيضا أجحد الرجل فهو مجحد اذا كان ضيقا قليل الخير (قوله اذا صلح فى موضعها الخ) قال الدنوشرى تبع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الانبابى وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى الا أو والى لانه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترز به عما اذا لم يصلح واحد منهما فى موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعدها جاز اظهار ان انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وقوله المرادفة الى تبع فيه ابن الناظم والصواب أن يقول المرادفة الى أو كى و تصلح للتقديرات الثلاث قوله لالزمنك أو تقضينى حقى فانه صالح للتعليل بكى وللغاية بالى وللاستثناء من الازمان بالا و يتعين الاول فى لاطيعن الله أو يغفر لى والثانى فى لانتظرنه أو يجىء والثالث فى لاقتلن الكافر أو يسلم وما ذكر يرد على من زعم ان تقديرها بالا مطرد وعلى من قال أيضا ان تقديرها بكى أو بالى مطرد

فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل أو مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

اذ لو كانت ان هى الناصبة لاسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجىء ذلك فى صريح ان فى قوله * كان جزائى بالعصا أن أجلدا * والجواب واحد وعلة امتناع ذكر أن بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام فى مقابلة السين فكما لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بان أن يفترى فى تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفى هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز فى سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز فى ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفى والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

* وبعد نفى كان حتما أضمرا * الموضع (الثانى بعد أو) العاطفة (اذا صلح فى موضعها) حتى المرادفة الى (نحو لالزمنك أو تقضينى حقى) أى حتى تقضينى (وقوله

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى) * فما انقادت الآمال الا لصابر

أى حتى أدرك (أو) صلح فى موضعها (الا) الاستثنائية (نحو لاقتلنه) أى الكافر (أو يسلم) أى الا أن يسلم (وقوله) وهو زياد الاعجم وكنت اذا غمزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أى الا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم وان والفعل فى هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف

على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي وليكونن استسهال مني للصعب أو ادراك للمنى وليكونن قتل مني للكافر أو اسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها واليه أشار الناظم بقوله * كذاك بعد أو اذا يصلح في * موضعها حتى أو الا * الموضع (الثالث بعد حتى) الجارة (ان كان الفعل مستقبلا باعتبار) زمن (التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء) فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر وبا قتال والقاء الى المخاطب به (أو) مستقبلا (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول) فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من أمثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا فيحتمل أن يكون المعنى كي تفيء أو الى أن تفيء والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة أي الى أن يقول الرسول والى هذا الموضع أشار الناظم بقوله * وبعد حتى هكذا اضمار ان * حتم * (و يرفع الفعل بعدها ان كان حالا) أو مؤولا بالحال (مسببا عما قبلها (فضلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (في قراءة نافع لانه مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون ذلك) حينئذ وللحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة أو مجازا لان نصبه يؤدي الى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال (ويجب النصب في مثل لأسيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

والعلة في نصب الفعل بعد أو هذه انهم قصدوا التفرقة بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في كون الاول محقق الوقوع أو مرجحه والثاني مشكوك فيه فاذا قصدوا المساواة رفعوا تقول أفعل كذا أو أترك كذا برفع أترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا ليميزوا بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا الى عامل للنصب وليست أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون لقوتها دون أخواتها ومن النصب بعد أو قول الشاعر لاجدلنك أو تملك منيتي * بيدي صغار طارفا وتليدا والنصب بأو عند الكسائي وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة والجمهور على أن النصب بان مضمرة بعد أو لا بالمخالفة ولا بأو لانها حرف عطف ولا عمل لها وانما عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم فاذا قلت لا تنتظرنه أو يجيء ولا تقتلن الكافر أو يسلم فتقديره ليكونن انتظار مني أو مجيء منه وليكونن قتل مني للكافر أو اسلام منه * (فائدة) * اذا كان ما قبل أو ينقضي شيأ فشيأ صلح في موضعها حتى بمعنى الى والا فلا (قوله وحتى التي الخ) قال الدنوشري اقتصر على ما ذكر ولم يبال بما قال في التسهيل انها قد تكون أيضا بمعنى الا كقول الشاعر

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

لما قيل انه لا دليل في البيت لامكان حمل حتى فيه على انها بمعنى الى وذكر غيره ان الغالب كونها للتعليل فينظر ما الاصح (قوله وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها) كذا في النسخ وفيه قلب وصوابه اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله فالمثال الاول الخ) فيه نظر اذ ما ذكره شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضي انه أتى بجمع منها وهو انما أتى باثنين ويجاب عن الاول بانه لا مانع من كونه مثالا اذ المراد به الايضاح وان كان يصح أن يراد الاثبات فيكون شاهدا وعن الثاني بان أقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر المثال التي تتعين فيه حتى للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة لكان أحسن (قوله ومسببا) قال الدنوشري كان الاولى رفعه عطفا على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره غير ما ذكره المصنف وليس كذلك فليتامل (قوله وانما وجب رفع الخ) قال الدنوشري وجوب الرفع عند ارادة الحال مجازا ينافي جواز النصب عند عدم ارادته كما قدمه فليتامل (قوله لانتفاء الحال) قال الدنوشري ينظر ما المانع من الرفع فان ما بعدها ماض بالنسبة الى زمن التكلم ونزول الآية نظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز في هذا وقد يقال انما وجب النصب هنا لان الله تعالى حكى عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا

الا ان النصب لكون الفعل مستقبلا لا ذاك والمحكي لا يغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غيره واضح فليتامل انتهى وكله مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم (قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدنوشري كون النصب باضمار ان بعدهما هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالخلفة وبعضهم ذهب الى انه منصوب بالواو نفسها كما في أو قاله ابن الانباري فما هو مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها لا أصل له فليحذر وان كثر ناقلوه وجل متلقوه (فائدة) قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء وانما هي واقعة بعد الامور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما في الفاء (قوله حال كونهما مسبوقين الخ) ٢٣٨ أشار الى أن مسبوقين حال من فاء السببية و واو المعية لكن فيه مجيء الحال من المضاف اليه ولعله لانه كجزء المضاف اليه لانه لو أسقط لفظ بعد استقام الكلام وفهم المعنى فتامل (قوله وما كان تقليلا الخ) قال الدنوشري هذا يشمله قوله أو فعل فليتامل وقوله كان بحرف يتعين أن تكون فيه كان تامة اذ لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لا يخفى أي لانه اذا وقع الجار والمجرور صلة أو صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا اذ ما يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة ثم ظهر ان شرط الوصل بالجار والمجرور والظرف كونهما تامين وهنا الجار والمجرور أعني قوله بحرف ليسا من قبيل التام فلذا ذكر المتعلق (قوله ولما يعلم الله الذين جاهدوا الخ) نفي العلم في هذه الآية مستعمل

(وما سرت) الى البلدة (حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها) لانتفاء السببية) فيهن أما الاول فلان طلوع الشمس لا تسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا له وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي (بخلاف أيهم سار حتى يدخلها) ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فان السير ثابت) محقق (وانما الشك في) عين (الفاعل) في الاول وفي عين الزمان في الثاني وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام ايجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و) يجب النصب (في نحو سيري) بفتح السين (حتى أدخلها لعدم الفضلية) فسيري مبتدأ وحتى أدخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر (وكذلك) يجب النصب في مثل (كان سيري أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة) وحتى أدخلها الخبر (ولم تقدر الظرف) وهو أمس (خبرا) لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال مسد فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى واليه أشار الناظم بقوله

وتلو حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا

الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونهما (مسبوقين بنفي أو طلب محضين) واليه أشار الناظم بقوله * وبعد فا جواب نفي أو طلب * محضين الواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكاملك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقس الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني (ياليتني كنت معهم فأفوز) ومثال الواو بعده (ياليتنا نرد ولا نكذب) بآيات ربنا ونكون بالنصب في قراءة حمزة وحفص (و) مثال الفاء بعد النهي (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي و) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الاسود الدؤلي

(لا تنه عن خلق وتأتي مثله) * عار عليك اذا فعلت عظيم

في نفي المعلوم كما قاله العز بن عبد السلام في مجاز القرآن وبينه المصنف في شرح الشذور بما حاصله وشرط ان المخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا فلم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام التعلق فانما يتعلق بالاشياء على ما هي عليه وانما يتعلق بجهاد هؤلاء وعدم صبرهم (قوله ياليتني كنت معهم) قال الدنوشري يمكن التمني أيضا بالا نحو ألا رسول منا فيخبرنا وبلو كقوله لو نعان فنشهد ومنعه ابن مالك وقال جواب تمن انشائي تقديره وددنا لو نعان الخ وما ذكره المصنف والشارح من ان التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتازاني في المطول ان الترجي لا طلب فيه وانما هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله انتهى واختلفوا في التمني فمنهم من قال انه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادي في حاشية جمع الجوامع بشرحه للمحلي (قوله في قراءة حمزة وحفص) قال الدنوشري قد قرأ بالنصب

في تكذب وفي تكون بعده معا ووافقهما ابن عامر في نصب تكون فقط والباقون قرؤا بالرفع فيهما (قوله وشرط النهي الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أولا محضين (قوله ياناق سيري الخ) قال الدنوشري في هذا البيت رد على العلاء بن سيابة حيث نصب فتستريحا لانه جواب بالفاء وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له ان يقول هذا ضرورة انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدنوشري قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتامل اه وأقول انما حذفه الشارح لظهوره وان معنى بعد الصوت بعد ذهابه وليس هذا مما يحتاج لتأمل (قوله بعض الروح) ٢٣٩ قال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا

وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه (و) مثال الفاء بعد الامر (قوله) وهو أبو النجم العجلي

(ياناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا)

والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو الاعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري أو دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري

(فقلت ادعي وادعو) ان اندى * لصوت ان ينادي داعيان

فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واندى افعل من الندا بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعاؤك فان أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا (وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية) وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين (لان تطردهم جواب النفي) وهو ما عليك من حسابهم من شيء (وتكون جواب النهي) وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الآية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب أو النفي والجواب لا يجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله ياابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا و بعد التحضيض قولك هلا تقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا و بعد الاستفهام قوله

هل تعرفون لباناتي فارجو ان * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي سيأتي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من أربعة وهو النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه (واحترز) الناظم (بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا) بالهمزة (و) من النفي (المتلو بنفي) آخر (و) من النفي (المنتقض بالا) فالاول (نحو ألم تاتني فاحسن اليك) بالرفع (اذا تريد الاستفهام الحقيقي) وانما أردت أن تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح

في حاشية شرح ابن المصنف واختلف في الروح من تكلم بها فقال جمهور المتكلمين انها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وقال كثير منهم انها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية انها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه اه بحروفه وأقول ليت شعري أي داع الى نقل مثل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي مبناه على متعارف العرف (قوله مستقبل) قال الدنوشري مضاف اليه ومصدر قبله مضاف له والتقدير سبك مصدر فعل مستقبل منه وينظر هل يصح ان يكون مستقبل صفة لمصدر والظاهر

الصحة (قوله بمحضين الخ) قال الدنوشري أي فيرفع الفعل حينئذ وكان الاولى ان يقول بكونهما محضين مثلا أو بتمحضهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية للنفي غير المحض باربعة أمثلة وتبعه عليها ولده وهي ما أنت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما قام فيا كل الا طعامه وقوله وما قام منا قائم في ندينا * فينطق الا بالتي هي أعرف وفي الاخيرين نظر فان النفي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص عليه سيبويه وأنشد عليه فينطق الا بالتي هي أعرف قاله ابن الانباسي في شرح الالفية واحترز بكون الطلب محضا عن المصدر نحو سقيا ورعيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيدا وغفر لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون لان الطلب انما يكون من متكلم لمخاطب وهو معدوم في الاول والمراد بالتكوين الايجاد في الثاني قاله ابن الانباسي واحترز بقوله فاء الجواب عما اذا

كانت لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بمعنى نفي الفعلين وعما اذا كان ما بعدها مستأنفا أو انما ينتصب اذا قصد بها معنى الجزاء أو السببية (قوله فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري الخ) قال الدنوشري وقع للزمخشري انه قال في قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي ان انتصاب أواري بان في جواب الاستفهام قال في المغني وهو فاسد لان جواب الشيء مسبب عنه

مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك ألجأت المخاطب الى الاقرار بامر قد كان تقول أضربت زيدا ولا يكون غرضك أن يعلمك أمر الم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقرره أي تحمله على أن يقر بفعل قد فعله اه والمعنى أنت أتيتني فأحسنت اليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير أي بما دخله النفي لا بالنفي اهـ فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينتصب المضارع في جوابه لعدم محض النفي وما ورد منه منصوبا فالمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا أو لانه جواب الاستفهام (و) الثاني (نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا و) الثالث نحو (ما تأتينا الا وتحدثنا) فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات وأما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تأتيني فأكرمك أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف النفي للفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكأنك قلت ما تأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومعنى استئنافه أن تقدره خبر المبتدأ المحذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتيني فانا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه الذي قبله في النفي أن النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه انصب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ويقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان (و) احترز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (بما لفظه الخبر وسيأتي) الكلام عليهما بعد أسطر (و) احترز (بتقييد الفاء بالسببية و) تقييد (الواو بالمعية من) الفاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) اذ لم يشعر بسببية ولا معية (ومن الاستئنافيتين) فالفاء العاطفة على صريح الفعل (نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف) فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريكه في رفعه وفي النفي الداخل عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو أذن لهم لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوثر الرفع لتناسب رؤس الآي قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا فليس الاذن سببا للاعتذار (و) الفاء الاستئنافية نحو (قوله) وهو جميل صاحب بثينة (ألم تسأل الربع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق) فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدا محذوف أي فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء (فانها) فيه (للاستئناف) لا للعطف ولا للسببية (اذ العطف يقتضي الجزم) لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو

والموارة لا تتسبب عن العجز قال الدماميني أقول قال التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب أي ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الامرين ويشعر بانه في العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سيئة العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة المواراة دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور وعما يهتدي اليه غراب (قوله فلان زال للنفي) قال الدنوشري لو قال فلان تزال الخ لكان أحسن (قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشري يرده قول الانباسي ان الفعل في الآية مبني على اضمار مبتدأ والتقدير فهم يعتذرون ووجه الرد انه ليس المعنى على الاثبات ثم رأيت الشيخ زكريا قال في حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أي فهم يعتذرون قال البيضاوي عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الاذن والاعتذار عقبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح في جعله مثالا للاستئناف لانه يقتضي ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تؤذينا فتهيننا بالرفع (قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشري أي ويكون حينئذ المعنى

تسأل

على الوجه الرابع المار فى كلامه (قوله ليبينون) كذا فى كثير من النسخ باثبات النون والصواب حذفها كما فى بعض النسخ لان الفعل منصوب بان مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدنوشرى وعبارة العينى والسملق الارض لا تنبت شيأ *(تنبيه)* الحق الكوفيون بالواو ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا اه من شرح ابن الانباسى وفيما رد به على ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه أيضا ان المنهى عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهى وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الى حكمة النهى عن البول وفى حفظى ان حكمة النهى عنه انه ماوى للشياطين فقد يتاذون فيؤذون من يبول فيحصل له الصرع فهو نهى ارشاد اه وما اعترض به ابن الانباسى على ابن مالك ماخوذ من كلام النووى فى شرح مسلم

وقد أجيب عنه فانظر حاشيتنا على الالفية فى باب الجوازم (قوله واذا سقطت الفاء) أى لم يؤت بها (قوله المحض) قال الدنوشرى التقييد به غير واضح لما سيجئ من قوله ولا خلاف فى جواز الجمع بعدهما اه ووجه كلام الشارح حمل أل على العهد الذكرى وكون الغالب فى النكرة اذا أعيدت معرفة ان تكون عينا (قوله معنى الجزاء) يحتمل ان الاضافة بيانية أى معنى هو الجزاء والمراد بالجزاء المسببية عن الطلب ويحتمل ان الاضافة حقيقية وهى على معنى اللام والمراد بالجزاء فعل الجزاء لان الجزاء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول الشارح والمراد بقصد الجزاء يشير للاول ولو أراد الثانى لقدر لفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف ولعله غاير الاسلوب اشارة لجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة اطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية والمسببية والشارح اختار الاول فقدر حرف فالاضافة على معنى اللام ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية وأما الثانى فلا يتصور ارادته هنا فتدبر (قوله ولان نائب الشئ الخ) قال الدنوشرى مردود بان اما نائبة عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة على ما دلا عليه قطعا وحروف النداء ليست دالة على الحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التى هى نائب عنه ومنع قوله والطلب الخ اه ويمكن أن يجاب بان المراد ان نائب الشئ يؤدى معناها المقصود (قوله ولان الارجح فى ضربا زيدا الخ) قال الزرقانى هذا بالنسبة الى القول الثالث القائل بان الجزم بالطلب لنيابته مناب الجازم كما ان النصب بضربا الخ وكون الارجح ان النصب بالفعل المحذوف مبنى على رأى المصنف قال فى شرح القطر ولا يجوز فى قولك ضربا زيدا أن تعتقد ان زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحويين لان المصدر

تال (والسببية تقتضى النصب) له لكونه فى جواب الاستفهام ونوزع فى اقتضاء السببية النصب بانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر قال فى المغنى والتحقيق ان الفاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف اه والربع المنزل والقواء بفتح القاف ومد أكثر من قصره الخالى الذى لا أنيس به والبيداء القفر الذى يبيد من سلك فيه أى يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصفصف (وتقول) مع الواو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (اذا نهيته عن الاول فقط) وأبحت له الثانى وكأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن (فان قدرت النهى عن الجمع) بينهما (نصبت) على ارادة المعية وكأنك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهى (عن كل منهما) على حدته (جزمت) على العطف وكأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم فى حالتى العطف انه فى النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفى الجزم من عطف الفعل على الفعل (واذا سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذى سقطت منه الفاء (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف فى تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه (جوابا لشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط (لا) جوابا (للطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافى والفارسى ثم اختلفوا فى علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسى والسيرافى لنيابته مناب الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا فى قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه (خلافا لزاعمى ذلك) ومذهب الجمهور أرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل لكن فى التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط ولان الارجح فى ضربا زيدا ان زيدا

هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما تقول اضرب زيدا وانما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر اه واعترض عليه في ذلك بان الشرط المذكور وهو أن يحل محله فعل مع ان أو ما انما هو في المصدر غير النائب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح قال في التسهيل فصل يجيء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معمول عامله على الاصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والاخفش اه قال ابن عقيل في شرحه لهذا المحل هو أيضا قول الزجاج والفارسي وذهب المبرد والسيرافي وجماعة الى ان عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الاول بدليل اضافة المصدر اليه قال تعالى فضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه ان النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان أو ما محله بخلاف غير النائب فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا أتل) قال الدنوشري قال في المغني وأما قول بعضهم في قل تعالوا أتل ما حرم ربكم ٢٤٢ عليكم أن لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر محوج للتاويل قال الدماميني الاشكال هو ان ما من ما حرم موصولة وان لا تشركوا بدل أو خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه فيحوج ذلك الى التاويل بادعاء ان لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشري أمر من أخذ محذوف الفاء شذوذا ونظيره مر من أمر وكل من أكل وقدرت الهمزة التي هي الفاء في مر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة وهذه الافعال لا رابع لها (قوله صفة لوليا) قال الزرقاني استشكل جعله صفة بناء على ان نبي الله يحيى مات قبل والده بان دعاء النبي قد يتخلف وذلك لانه بموته قبله لم يرثه ومعلوم ما يورث من الانبياء ورأى هذا المستشكل ان الجملة مستانفة لا صفة وأجيب بان دعاء الانبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم انه سال في ثلاثة أمور فاستجيبت له في اثنين وتأخرت الاجابة في الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بان مفاد الجملة حينئذ الاخبار واخبار الانبياء لا يتخلف قطعا وأجيب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبي الله زكريا لما كان مسنا غلب على ظنه انه متى وهب له ولد يرثه اه وذكر الجلال السيوطي الاشكال في شرح عقود الجمان في باب الانشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بان المراد ارث النبوة والعلم وقد حصل في حياته وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي الرجوع اليه (قوله وهو أن تضع الخ) قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى ان هذا انما يتسبب عن كون لا نافية والمناسب لكونها ناهية أن يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو وبه يعلم ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لا نافية وناهية وان الامثلة لا تعين أحدهما ولهذا لم يستدل بها أحد على مدعاه

بريح

منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك (نحو تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزم فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تأتوني أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة (بخلاف) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف (نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قدر) مع فاعله جملة في موضع نصب (صفة لوليا لا جوابا للهب كما قدره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد غير النفي جزما اعتمد * ان تسقط الفا والجزاء قد قصد

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث (وشرط غير الكسائي) من النحويين (لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان لا في موضعه) وهو أن تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم

وشرط جزم بعد نهي أن تضع * ان قبل لا دون تخالف يقع

انك تضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبي (فمن ثم) بفتح الثاء المثلثة أي من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم) لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد يأكلك) لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في قوله ولا تمنن تستكثر (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤذنا)

بريح الثوم (فالجزم) في يؤذنا بحذف الياء (على الابدال) من يقرب بدل اشتمال (لا) على (الجواب) للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب و بقول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب و يصبك بدل من تشرف أو تتطاول و يضرب مدغم وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم (وألحق الكسائي في جواز النصب بالامر) بالفعل (ما دل على معناه) أي الامر (من اسم فعل) مطلقا سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا (نحو نزال فنكرمك) وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه (أو) ما دل على الامر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس) بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف أي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم و نزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة (ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما) أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت (اذا سقطت الفاء) لعدم مقتضى السببك والى ذلك أشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه أقبلا (كقوله) وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري

وقولي كلما جشأت وجاشت * (مكانك تحمدي أو تستريحي)

فجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان (وقولهم) أي العرب (اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه) بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا أن المراد بهما الطلب (أي ليتق الله وليفعل) فلذلك جزم في جوابهما (وألحق الفراء الترجي بالتمني) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا (بدليل قراءة حفص) عن عاصم (فاطلع بالنصب) في جواب لعلي أبلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني ينتسب

ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بان لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

*(فصل * وينصب) المضارع (بان مضمرة جوازا بعد) أحرف (خمسة أيضا) مصدر آض اذا عاد (أحدها اللام) الجارة (اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا) وهو المشار اليه بقول الناظم * وان عدم * لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا * (نحو وأمرنا لنسلم) لرب العالمين (وأمرت لان أكون أول المسلمين) فاضمرت في لنسلم وأظهرت في أكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو أن هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال

الشواهد وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسي جشوأ اذا نهضت اليك وهو مهموز اللام و جاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا من الجيش يقال جاشت نفسي بمعنى غثت (قوله ومذهب البصريين ان الترجي الخ) قال الدنوشري ألم فهم الى الآن وجه منع البصريين النصب بعد الترجي وما الفرق بينه وبين التمني ثم رأيت الشيخ زكريا في حاشية بدر الدين بن مالك قال قوله أو لتقدم ترج يقتضي ان الترجي ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمني نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم ألحق بالطلب الوضعي التمني دون الترجي وعلى مذهب الفراء الآتي وهو اختيار الناظم لا اشكال اه وهو صريح فيما توقفت فيه (قوله لكثرة استعمالها الخ) علل الدماميني في المنهل الصافي ذلك بقوله لبعد المرجو عن الحصول وبهذا أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها (قوله وفي الارتشاف وسماع الجزم الخ) فيه نظر لانه يلزم من سماع الجزم النصب بدليل ما مر من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف في النصب بعدهما

(فصل)

ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وان يكون كي ولا تتعين أن لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فتحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس (فان سبقت) اللام (بالكون المذكور وجب اضمار أن كما مر) حكمه وتعليله (وان قرن الفعل بلا النافية أو) زائدة (مؤكدة وجب اظهارها) لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبين لا ولام جر التزم * اظهار أن * (نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة) بادغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما (لئلا يعلم أهل الكتاب) بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لأن بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد (و) الاحرف (الاربعة الباقية) من الاحرف الخمسة التي تضمر أن بعدها جوازا (أو والواو والفاء وثم اذا كان العطف) بها (على اسم) صريح (ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع او أسوءك علقما

فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي من غير المصدر (نحو) وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب) باضمار أن بعد أو والتقدير او أن يرسل وأن يرسل في تاويل مصدر منصوب (عطفا على وحيا) والتقدير الا وحيا أو ارسالا ووحيا مصدر ليس في تاويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد

(ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف)

فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس بالواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الي من قصر منيف

وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد (وقوله

لولا توقع معتر فارضيه) * ما كنت أوثر أترابا على ترب

فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وأن وأرضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يتعرض عن فعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه (وقوله) وهو انس بن مدركة الخثعمي

(اني وقتلي سليكا ثم أعقله) * كالثور يضرب لما عافت البقر

فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان وأعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي

(قوله لنيابتها عن ان المحذوفة) قال الدنوشري يؤخذ منه ان أن اذا ظهرت بعدها تكون هي الناصبة (قوله علقما) قال الدنوشري منادى مرخم عيني (قوله فاسوءك معطوف) قال الدنوشري فيه مسامحة اه ووجه المسامحة ان المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من ان والفعل الذي هو أسوءك (قوله حي من تميم) قال الدنوشري وفي بعض النسخ من غير (قوله أو ارسالا) فيه دليل على ان المصدر المقدر من ان والفعل يكون نكرة وقوله في المغني انهم حكموا للمصدر لان وأن المقدرتين للمصدر معرف بحكم الضمير في انه لا ينعت معناه اذا قدر المعرف لاقتضاء المقام ذلك لانه يجب كونه معرفة كالضمير وقد حررنا ذلك سابقا (قوله وتقر عيني) قال الدنوشري فائدة يقال قرت عينه تقر اذا كان دمعها باردا ولا يكون ذلك الا في الفرح وهو مشتق من القر ويقال سخنت عينه اذا كان دمعها حارا ولا يكون الا في الترح وهو مشتق من السخونة وجاء سخن من باب ظرف ومن باب نصر (قوله ابن مدركة) قال الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ان هذا البيت لانس بن مدرك بغير هاء وروى البيت على غير هذا الوجه هكذا

اني وقتلي سليكا بعد مقتله * كالثور يضرب لما عافت البقر

فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله أعقله) قال الدنوشري من عقلت القتيل أعطيت ديته (قوله معطوف على قتلي) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لان وكالثور الصحيح ان المعاطيف وان كثرت معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعني فالمعطوف عليه بناء على ان الصحيح مطلق هو الياء من اني والبعض المقيد هو الكمال بن الهمام كما أسلفه الدنوشري في باب العطف (قوله وقتلي ليس في تاويل الفعل) اشتراط

صحة حلول أن والفعل محل المصدر في عمله كما هنا لان قتلي عمل في سليكا لا يقتضي تاويله بالفعل فاندفع ان التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما قالوه في باب اعمال المصدر (قوله فاذا عاف الماء) أي لكدرته أو لقلة العطش والعرب ٢٤٥ تزعم ان الجن هي التي تصد

وكالثور خبر ان والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضرب به صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به نحو يف غيره (و) احترز الموضح بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل الفعل (تقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع) في يغضب (وجوبا لان الاسم) وهو طائر (في تاويل الفعل) وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف و يغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول (أي الذي يطير) فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه أولا وآخرا ان للفاء والواو حالتين حالة يجب فيها اضمار ان بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفي أو طلب محضين أو بمعنى الى أو الا و يجوز اذا عطفت على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب وأطلق في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابتا أو منحذف (ولا ينصب الفعل) المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة) وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار أن والخمسة المذكورة في جوازه (الا شاذا) وهي في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول (كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور وقول طرفة

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب أحضر بان مضمرة و يؤيده وان أشهد (و) الثاني كقول عامر الهذلي

* ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله * بالنصب و (قول آخر خذ اللص قبل يأخذك) بالنصب (وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب يدمغه وقراءة الحسن تأمروني أعبد بالنصب فحذفت أن فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه أشار الناظم بقوله

وشذ حذف أن ونصب في سوى * ما مر فاقبل منه ما عدل روى

وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز الاخفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمروني أعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في اماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت

*(فصل *وجازم الفعل نوعان جازم لفعل واحد وهو) أحرف (أربعة) أحدها (لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا) أو التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي (وجزمها فعلي المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل نادر كقوله) وهو النابغة الذبياني

(لا أعرفن ربربا حورا مدامعها * مردفات على أعقاب أكوار)

فلا ناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أي لا يكن ربرب فاعرفه والربرب براءين مهملتين وباءين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في

الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك (قوله ثور الطحلب) قال أبو العلاء سماه بالثور وذكره مع البقر ليلغز به على السامع وانما ذكر هذا المثل على وجه الانكار ووضع الشئ في غير موضعه فالثور لا ذنب له اذا عافت البقر وانما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظلمه وضربوا به المثل

(فصل) (قوله نهيا الخ) قال الدنوشري ينبغي ان يضم الى النهي والدعاء الالتماس وكذا يقال فيما يأتي في لام الامر اه (قوله والالتماس من المساوي) قال الزرقاني قال في المغني ان لا يكون للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا قال الدماميني انما احتاج الى قوله غير مستعل مع انه قد فرض ان المخاطب نظير المتكلم لان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من النظير بل من الادنى أيضا اه ومقتضى هذا ان الطلب من المستعلي نهي لا التماس فلا تكفي المساواة في نفس الامر في كونه التماسا (قوله وهو شدة بياض العين الخ) أو شدة بياضها وسوادها واستدارة حدقتها أو اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس قال الدماميني والمراد في البيت الاخير اذ هو في وصف بقر الوحش وانما هي مسودة كل العين الا أن يكون أراد الاتيان بطريق الاستعارة اه وعلى هذا فكان ينبغي للشارح ذكر المعنى الاخير

شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء وأراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل مردفات حال من ربرب بالوصف بمعنى ما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ آخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق

(اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد) * لها أبدا ما دام فيها الجراضم

فلا ناهية أو دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعني به معاوية رضي الله عنه (ويكثر) جزمها فعلي المتكلم مبنيين للفعول (نحو لا أخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني أحد ولا يخرجنا أحد فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل التكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق الظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي (و) الثاني (اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك) أو التماسا نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي (وجزمها فعلي المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) لان المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (قوموا فلاصل لكم) أي لاجلكم والياء زائدة وقوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو) قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء المثناة فوق (في قراءة) لعثمان وأبي وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لتاخذوا مصافكم) وقول الشاعر

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقضي حوائج المسلمينا

وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و) قالوا (الاكثر الاستغناء عن هذا) وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الامر) نحو افرحوا وخذوا وقم وأصل لام

(قوله الواسع البطن) قال الزرقاني ظاهره أن المراد الواسع الحقيقي وهو ظاهر قول العيني العظيم البطن وفي كلام الشارح نظر لان الدماميني اعترض على المغني بانه لم يفسر في القاموس والصحاح الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين لكن قال شيوخنا يمكن أن يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذي يشبه الحبلى بل المراد العظم المعنوي وهو الاكون أكولا وكان الشارح فهم ان ما لهما واحد فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذي عبر به في لا فيما مر والظاهر ان القليل يقع في القرآن بخلاف النادر ٢٤٦ (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدنوشري جعل هذا في المغني ضعيفا واقتصر على قول الشاعر لتقم أنت الخ ورأيت فيه فلتقضي بالفاء لا بكي قبل اللام قال الدنوشري اقتصر على التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو في حرف اللام انه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم (قوله فلتقضي حوائج المسلمينا) في هذا تصريح بجميع حاجة على حوائج قال المصنف في التذكرة مسئلة في درة الغواص ان لفظة الحوائج مما يغلط الناس في استعمالها ومما يحكى أن الحريري لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا بل أنشد لبديع الزمان

فسيان بيت العنكبوت وجوسق * رفيع اذا لم تقض فيه الحوائج

ولم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان وقوله ان لله عبادا خلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه الى أن قال وقال ابن السكيت في كتاب الالفاظ ان حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم الى أن حوائج يجوز أن يكون جمع حوجاء كصحارى ثم قدمت الياء على الجيم ودليل حوجاء قوله

من كان في نفسه حوجاء يطلبها * عندي فان له رهنا باصحار

وغلط الاصمعي في هذه اللفظة فجعلها مولدة لخروجها عن القياس لان نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرقاشي والسجستاني حكيا عن عبد الرحمن عن الاصمعي أنه رجع عن هذا القول وكان الحريري لم يعرب به الا القول الاول (قوله في قراءة لعثمان) قال الدماميني من قرأ في تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قراءته شاذة اذ الصحيح في الشاذ انه ما وراء القراآت العشر وقراءة يعقوب من العشر

الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون فى الابتداء والابتداء بالساكن معتذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل عليها الواو او الفاء او ثم رجعت الى سكونها الاصلى غالبا

(و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان فى) أمور فى (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفى والجزم والقلب للمضى) وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفى معناه ويقلب زمانه الى المضى وفاقا للمبرد لا أنه يقلب اللفظ الماضى الى المضارع خلافا لابى موسى ونسب الى سيبويه (وتنفرد لم) عن لما (بمصاحبة) أداة (الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته) ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفى والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضى تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضى احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضا (بجواز انقطاع نفى منفيها) نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الان المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح فى شرح القطر تبعا لابن مالك وقال فى الحواشى لا دليل فى هذا الان قبله هل أتى على الانسان حين من الدهر فالنفى انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فان نفى منفيها مستمر الى زمن الحال (ومن ثم) أى ومن أجل ان نفى منفى لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال فى (لم يكن) الانسان شيئا مذكورا (ثم كان) شيئا مذكورا (وامتنع فى لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفى واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافى استمرار النفى فى الحال قاله الدمامينى (وتنفرد لما) عن لم (بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المجزوم (أى ولما أدخلها) وذلك لانها نفى لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد (فاما قوله) وهو ابراهيم بن على بن محمد الهرمى

احفظ وديعتك التى استودعتها * (يوم الاعازب ان وصلت وان لم)

أى وان لم تصل (فضرورة) والاعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين والراء المهملة التباعد (و) تنفرد لما أيضا (بتوقع ثبوته) أى ثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) أى الى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه (ولما يدخل الايمان فى قلوبكم) أى الى الآن ما دخل فى قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضى ذلك والعلة فيه أن لما لنفى قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفى فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع فى لما غالب لا لازم كما أن التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم (ومن ثم) أى من أجل ان لما تغلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لما يجتمع الضدان) لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض أن المصدرية ولم فيجزم بان وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال فى لن أصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح فى لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة

(و) النوع الثانى (جازم لفعلين وهو) احدى عشرة كلمة وهى بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها وعدمه (أربعة أنواع حرف باتفاق وهو ان) بكسر الهمزة وسكون النون وهى أم الباب (وحرف على الاصح وهو

فينظر لاى شئ اقتصر الشارح فى عزو هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدمامينى (قوله خلافا لابى موسى الخ) قال الزرقانى قال الدمامينى وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضى فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضى باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال فى الجنى الدانى والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثانى لا نظير له (قوله لان الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضى وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى أو شبهه ومعموله اه وأراد بشبه الحرفى أسماء الشروط كمن تقول من لم يكرمنى أهنه ولا تقول من لما قال الدمامينى هذا تصريح من الرضى بان حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفى وليس كذلك قال السمين فى اعراب فان لم تفعلوا ان الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين) قال الزرقانى أى ونفى كونه شيئا مذكورا مستمر فى جميع ذلك الحين ووجوده انما هو بعد ذلك الحين وقوله لا مطلقا أى ليس ذلك النفى باعتبار ما ذكر من ذلك الحين وما بعده حتى يأتى الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك وهذا البحث غير ظاهر وذلك لان الاستمرار والانقطاع بالنسبة الى زمن التكلم كما قاله الدمامينى ولا شك أن هذا الانقطاع والكون بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك (قوله فى الحال) لو قال بدل فى الى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) أورد الدمامينى أن لم لنفى فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل لا توقعه الا ترى أنه قد يتمنى (قوله فيجزم بان) كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم ألم نشرح وانما جعل التقارض بين أن ولم لا بين لم ولن لان لن قد تجزم كقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

اذما) فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم أقم فمعناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير وأجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال أو الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على أصلها (واسم باتفاق وهو من) بفتح الميم (وما ومتى وأي وأين وأيان وأنى وحيثما واسم على الاصح وهو مهما) فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون مهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما نحو وان تعودوا نعد واذ ما تقم أقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوأ يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان نحو * متى أضع العمامة تعرفوني * ونحو أيان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما نحو أينما تكونوا يدرككم الموت ونحو أنى تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الاربعة وهو أي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في أيهم يقم أقم معه من باب من وفي أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي أي يوم تصم أصم من باب متى وفي أي مكان تجلس أجلس من باب أين (و) هذه الكلمات (كل منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا) لتعليق الحكم عليه (و) يسمى (ثانيهما جوابا) لانه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك أشار الناظم بقوله

فعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسما

وفهم من قوله وجازم لفعلين ان أداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك وأجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور (و) لا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد و) تارة يكونان (ماضيين نحو وان عدتم عدنا و) تارة يكونان مختلفين (ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه و) في الخاطريات لابن جني قال أبو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد ترد وليس مثل قولك ان أتيتني آتك قال الموضع فتتبعت ما ورد به التنزيل

لانه نقل في قاعدة التقارض من المغني أن بعضهم ذكر ان لم أعطيت حكم لن واستشهد بتلك القراءة وقال فيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله اه أي ولن لا تحل هنا لان المنفي بها المستقبل وبلم الماضي لكن يرد ان لم لا تحل محل ان فيما استشهد به على جزمها ولذا جعله في بحث أن لغة لبعضهم ولم يذكر انه من التقارض (قوله كالمضارع الخ) قال الدنوشري مثله في ذلك الماضي الداخلة عليه أدوات الشرط فانه يغير معناه ولم يغير ذاته بل هو باق على كونه ماضيا (قوله حيثما تستقم الخ) ظاهره ان حيثما في البيت للمكان وفيه نظر فقد قال المصنف في المغني بعد ان ذكر ان حيث للمكان اتفاقا وانها قد ترد للزمان وانه اذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين واستشهد بالبيت ما نصه وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان (قوله فلا يعمل) قال الدنوشري أدخل الفاء في خبر المبتدا وليس محلها

من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعا فماضيا (وهو قليل) حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له) رواه البخاري (ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت) أعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا (لان تابع الجواب جواب ورد الناظم) في شرح التسهيل (بهذين) الحديث والآية (ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضرورة) وقالوا الانا اذا أعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين أن يجيبوا عن الحديث بانه تجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية بانه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول النظم وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين تسع صور ولان الشرط له ثلاثة أحوال فانه يكون ماضي اللفظ أو مضارعا عاريا من لم أو مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعا منها ثمان تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي بلم قوي كقوله) وهو زهير يمدح هرم ابن سنان (وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم)

برفع يقول والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ماض رفعك الجزا حسن * والذي حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سأل يقال سأله سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا أنشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره أي لا غائب مالي ولا عندي حرمان على أحد الاحتمالات (ونحو ان لم تقم أقم) برفع أقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي (ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف) واليه أشار الناظم بقوله * ورفعه بعد مضارع وهن * (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبعة (من يأتها لا يضيرها)

برفع يضيرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) في الشواذ (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير أو اضمار الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله * انك ان يصرع أخوك تصرع * والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما يحل محلا يمكن أن يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة

* (فصل) يشترط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس قمت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني أن لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع أن لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان ما يقم ولا ان لن يقوم اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلم أو لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع

(قوله فقلت تحمل) خطاب للسبختى وقوله انها أي القربة مطبعة أي مملوأة بالطعام
(فصل)

المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم فى النار ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق اهـ بمعناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا) لخلوه عما شرط (فان الفاء تجب فيه) لتربطه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى (وذلك) من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا (الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) فهو مبتدا وقدير خبره وعلى كل شئ متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد مضى فى بابها ان عملها فى الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم (و) الجملة (الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى) وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى والترجى ولا نطيل بامثلتها فالذكى ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبى بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية فى آن واحد (وقد اجتمعتا فى قوله) تعالى (وان يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده) فجملة من ذا الذى ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من طلبية لان من فيها استفهامية وهى مبتدا وذا اسم اشارة خبرها والذى نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتى فعلها) ماضى المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح فى شرح الشذور وقال الشاطبى هو على اضمار قد أى فقد صدقت والتى فعلها (جامد نحو ان ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى) أن يؤتينى خيرا من جنتك (أو مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (أو تنفيس نحو) وان تعاسرتم فسترضع له أخرى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (أو لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو ما نحو فان توليتم فما سألتكم من أجر) أو ان نحو ان تقم فان أقوم والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا اما لذاتها أو لما اقترن بها من نفى أو اثبات فالاول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التى فعلها جامد والثانى ثلاثة أنواع أيضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء) فى الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لأبى بن كعب لما ساله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها أخرجه البخارى أو (فى الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله

ومن لا يزال ينقاد للغى والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما)

أراد فسيلفى بالفاء أى سيوجد من ألفى بمعنى وجد والى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لان أو غيرها لم ينجعل

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أى لا يصح ايلاء الجواب أداة الشرط وجمع ذلك ابن الهمام بقوله

تعلم جواب الشرط حتم قرانه * بفاء اذا ما فعله طلبا أتى
كذا جامدا أو مقسما كان أو بقد * ورب وسين أو بسوف أدر يا فتى
كذا اسمية أو كان منفى ما وان * ولن من يحد عما عددنا فقد عتا

قال الدنوشرى ولو قال بدل الشطر الثانى من البيت الاول بفاء اذا ما كان ذا طلب أتى كان أشمل اذ لا فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما صرح به الشارح وزاد عليه بقوله

كذا ان يكون مجموع شرط مع الجزا * وفى سورة الانعام قد جاء مثبتا
وكالفاء اذا فى اسمية وأداتهم * يكون اذا أو ان تكن مثبتا
وبين اذا والفاء تجمع يا أخى * ومنع اجتماع قيل فاسمعه منصتا

وقوله فى سورة الانعام الخ هو قوله تعالى وان كان كبر عليك الى آخر الآية (قوله وقد اجتمعتا) قال الدنوشرى قد يقال عليه لا نسلم ان جملة فمن ذا الذى ينصركم من بعده غير طلبية اذ الاستفهام فيها ليس حقيقة لان المعنى فلا أحد ينصركم من بعده فهو بمعنى النفى وقد يقال انها طلبية لفظا وفيه نظر (قوله أو ان) قال الدنوشرى قال بعضهم يستثنى من ذلك جواب اذا المقترن بها فانه يجوز عدم اقترانه بالفاء كما قال سبحانه وتعالى واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا فليتامل (قوله والجملة الطلبية) قال الدنوشرى (ويجوز عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهى فانهما يجتمعان فى نحو قوله تعالى وان يخذلكم الخ وتنفرد الاسمية فى نحو وان يمسسك الخ وتنفرد الطلبية فى نحو قل ان كنتم تحبون الله (قوله والثالث ثلاثة أنواع الخ) قال الدنوشرى فيه جعل قد والسين وسوف اثباتا ومعناها انها أدوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد وما سوف يقوم وما سيقوم فليتامل ثم تاملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه ان قد والسين وسوف حروف اثبات لا يكون

(ويجوز أن تغني اذا الفجائية عن الفاء) في الربط لانها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فاقيمت مقامها (ان كانت الاداة) الجازمة (ان) لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان في كونها أم باب الشروط غير الجوازم (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقرونة بان التوكيدية (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية نحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا اه والى خلف اذا الفجائية للفاء أشار الناظم بقوله * وتخلف الفاء اذا المفاجأه

* (فصل * واذا انقضت الجملتان) جملة الشرط وجملة الجواب (ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف) على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما أو على محله ان كان ماضيا أو جملة (ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا) لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقيهم بالجزم) عطفا على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) وأبو حيوة والاعرج في غير السبعة (بالنصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ بهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أيضا في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من بعد الجزا ان يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن

(واذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا (ويجوز النصب) بان مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو واليه أشار الناظم بقوله

وجزم أو نصب لفعل أثرفا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا

وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تأتني فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به (كقوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم أخاه اذا لم ينصفه ويوفه

الفعل بعدها الا مثبتا (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها اذا الفجائية ان عصى زيد اذا ويل له وانما يقال فويل له ولا يقال أيضا أن يقم زيد اذا عمرو قائم وانما يقال فعمرو قائم (قوله وقد يجمع بين الفاء واذا الخ) رأيت بخط المصنف قال الزمخشري في تفسير حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج الآية واقترب عطف على فتحت وجواب الشرط فاذا هي واذا الاولى في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فاذا هي شاخصة وفيه نظر لانه كيف تكون الفاء الجوابية واذا الفجائية مجتمعين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون أراد أن جواب اذا ساقط من التقدير والتقدير اذا فتحت واقترب ذهلت أبصارهم يدل على ذلك قوله ان ناصب اذا ما دل عليه فاذا هي شاخصة وعلى هذا فيكون تجوز في قوله ان فاذا هي جواب الشرط وانما حقيقته انه دليل الجواب فهذا كما عد جواب القسم المتأخر عن الشرط جوابا للشرط لاجل ما ذكرنا وقريب منه تسمية نائب الفاعل فاعلا وانما لم يصح أن تجعل شاخصة هي العامل لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا في باب أما وما بعد اذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا

*(فصل) * (قوله وهو قليل) في الشذور انه ضعيف والرفع جائز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو فان يشأ الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق وهو عليه فعرض لغير القوي ما رجحه كما رجح النصب في ويعلم الذين لانه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأ به الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في فيغفر (قوله ورفعه على الاستئناف) معنى الاستئناف البناء على مبتدا محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسمية على فعلية لكن صرح في المغني بان الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع الرفع) قال الدنوشري كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم اشارة اليه فانهم انما منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض اه أقول يؤيده ان ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال ويوافقه ما مر في باب الحال

من جواز وقوع المضارع المثبت حالا مع الواو على اضمار المبتدا (قوله والنصب فى مسئلة التوسط الخ) قال الدنوشرى تعليله بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يجيء فيما بعد الجواب أى لان العطف الخ فليتامل (قوله ونقل عن الكوفيين انهم أجروا الخ) قال الاشمونى وزاد بعضهم أو قال الشهاب القاسمى لم يذكر واز يادة أو الا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء واطلاق عبارة السيوطى يقتضى عدم الفرق فليحرر رأى وذكر فى مسئلة ما بعد الجزاء انه يمتنع النصب واعل وجه امتناعه ان وجهه فى مسئلتى الواو والفاء شبه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والفاء وبذلك تعلم وجه اقتصار البصريين ٢٥٢ فى مسئلة الواقع بين الشرط والجزاء عليهما لان وجه النصب فيها ان فعل الشرط قريب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدنوشرى ربما يشكل على قول فيما مضى اذ لا يصح الخ وان كان ذلك فى الواو والفاء وهذا فى ثم وقوله وهذه القراآت الخ قد يقال الذى لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم فى هذه الآية التى اقتصر الشارح عليها وهى قراءة واحدة لا قراآت ثم رأيت فى نسخة عليها خط المؤلف القراءة بالافراد *(فصل)* (قوله ان كانت الاداة الخ) قال الحفيد لابد من العطف أيضا كما فى البيت (قوله والثانى نحو وان امرأة خافت من بعلها) فيه ان الكلام كما قال الدمامينى فى الحذف بلا تفسير وقال انه مقصود القوم (قوله وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا الآن كما قيد الشرط لعدم تقييد حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور فى هذا الباب لشمل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام المصنف يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاه صنيع النظم لان الحذف من الاواخر أكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لان الشئ الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) دفع لما يتوهم من كلام المصنف من انه انما يحذف أحدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يختص حذفهما بالضرورة وقال المصنف فى الحواشى انه خاص بالضرورة الا مع أن يقال لا آتى الامير لانه جائر فتقول ائته وان الاداة فى البيت الذى ذكره الشارح أينما وسكت عن حذف الاداة وحدها لانه لا يجوز الا عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الالفية *

حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب فى مسئلة التوسط أمثل منه فى مسئلة المتاخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها قاله الشاطبى ونقل عن الكوفيين انهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون أن تاتنى ثم تحدثنى أكرمك بنصب تحدثنى واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وهى قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهى قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعى والجزم قراءة الجماعة وهذه القراآت لم يثبت البصريون بها حكما لندورها

(فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان) حال كونها (مقرونة بلا) النافية (كقوله) وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر ذميم الخلقة وتحته امرأة جميلة

فطلقها فلست لها بكفء * (والا يعل مفرقك الحسام)

فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه وأبقى جوابه (أى والا تطلقها يعل) وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانبارى فى الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبى وهذا نص فى الجواز والثانى نحو وان امرأة خافت من بعلها فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينج الا فى الصفاد يزيد

أى متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه ماض (نحو) وان كان كبر عليك اعراضهم (فان استطعت أن تبتغى نفقا الآية) وتمامها فى الارض أو سلما فى السماء فتاتيهم بآية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب

فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

أى أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط فى قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثانى الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها (ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى) ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء (نحو أنت ظالم ان فعلت) أى فانت ظالم واما لكونه جملة منفية

بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أرقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو وأقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وابقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله

والشرط يغني عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي ان المعنى فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) أي على الشرط (نحو لئن اجتمعت الانس والجن الآية) وتمامها على أن ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول النظم

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر (واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال

وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

(نحو زيد والله ان يقم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لاقومن والارجح مراعاة الشرط تقدم أو تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم (ان لم يتقدمهما) ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد أقم (خلافا له)

(قوله ولالتزام العرب الخ) قال الدنوشري قد ينافيه وقوع المضارع بعد الاداة في قوله فلم أرقه ان ينج منها (قوله فانه ينافي جعله جوابا) فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويجاب بان المنافي لجعله جوابا لزوم رفعه كما أسلفه آنفا (قوله وأجابوا عن الاول الخ) قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان أداة الشرط الخ ولا لرد الثاني وهو قوله ولالتزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للاداة فيه ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فان الزمخشري لا ينهض قوله حجة عليهم على انه يحتمل أن يقدر المبتدا بعد الفاء الداخلة على لم والى ما قلناه يشير قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قد يمنع ما قاله اذ الكلام بآخره (قوله استغني بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الى حكم القسم لا الى حكم الشرط وفيه نظر اه من الاشكال وانه لا نظر فيه لان مجيئها غير مجزومة على الاصل من انه اذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن أبي الاصبع في البرهان في اعجاز القرآن في باب التوهم ان الآية من أقسامه لان ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بان هذا العدو لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمين ليتكمل سرورهم بخذلان عدوهم في الحال والاستقبال ولو عطف على المجزوم لما أفاد الا انه لا ينصر الا زمن المقاتلة ووقت التولية وذكر أن النحاة قالوا انه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه يرد عليهم انه ما الداعي للعدول عن عدة النحو الى ما يحتاج للتاويل وأقول هذا عجيب فان كلا من عطف المفردات والجمل من قاعدة النحو ويكفي في النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كلا أن يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة النحو بناء على زعمه انه عطف على المجزوم من عطف

المفردات لاجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر (قوله لئن كان ماحدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر يتنصل للمخاطب ويعتذر اليه من ذنب حكي عنه ثم كد ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة حار الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل قلت حاصلهما ان القيظ شدة حر الصيف وباديا حال من فاعل أصم ثم قال وقال الفراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب من سولك بالفارسية والفروة ما يلبس وجلدة الرأس والفروة قطعة ثياب مجتمعة يابسة والخاتام لغة في الخاتم اه

أي لابن مالك في قول النظم ورب ما رجح بعد قسم * شرط بلا ذي خبر مقدم (و) خلافا (للفراء) في اجازته ذلك (و) ما استدل به وهو (قوله

لئن كان ماحدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا)

وار كب حمارا بين سرج وفروة * وأعر من الخاتام صغرى شماليا

فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية (وحيث حذف الجواب) جوازا أو وجوبا (اشترط في غير الضرورة مضي الشرط) لفظا أو معنى كما مثلنا (فلا يجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن) لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء وأجازه بقية الكوفيين قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي واسع

فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك أن الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تأتني وان تحسن الى أحسن اليك وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان أو لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد او ان جاءت هند فاكرمهما أو فاكرمه وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقد عز زانها كرم

فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو أان قام زيد تقوم

* (فصل في) أوجه (لو * للو ثلاثة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أحدها أن تكون مصدرية فترادف أن) المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد ود نحو ودوا لو تدهن) أي الادهان (أو) بعد (يود نحو يود أحدهم لو يعمر) أي التعمير (ومن القليل قول قتيلة) مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحرث الاسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من غزوة بدر

(ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق)

أي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

وينظر ما معنى قولها واركب حمارا الخ فان ظاهره يقتضي انه بين السرج والفروة فما معنى البينية فليتامل (قوله واذا دخل الاستفهام) قال الدنوشري ينظر هل مثل الاستفهام في ذلك غيره من أنواع الطلب (قوله فعن يونس الخ) رده سيبويه رحمه الله تعالى بقوله تعالى أفان مت فهم الخالدون لان دخول الفاء على الجواب دليل على انه جواب للشرط

* (فصل) *

(قوله وأكثر وقوعها بعد ود الخ) قال الدنوشري قال الدماميني وقع في عبارة ابن أم قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية غالبا مفهم تمن قال مثل أحب وأختار وتمني وود ويود والسماع ثابت بعد هذين وعلة أحب واختار من أمثلة ما يفهم تمنيا منتقد اذ لا ترادف بينهما وبين تمني ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله اما لانه حاصل له أو لعارض له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قبله أمحمد ولانت نجل نجيبة * في قومها والفحل نجل معرق قال الدماميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه بعض الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل قتله ما قتلته يدل على أن القتل وعدمه مفوضان اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما معا فقيل له لك أن تأمر بقتله وأن لا تأمر ونحو ذلك ويجوز ان وحيا نزل بانه لو شفع فيه ما قتله ونحو والنجيبة الكريمة الحسنة والفحل

الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لو مننت لو أنعمت وأحسنت ثم قال الدماميني لو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على ما هو الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان اه لكن قال العيني ان ما استفهامية فيشكل حينئذ اعراب الدماميني فليتأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أي ما كان ضرك منك أن لو وصلتها فاعل ضر والظاهر انها وصلتها مفعول ضر على اسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الاول تكون جملة ضرك خبرا عن ما الاستفهامية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن أو ما كان ضارا لك فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا (قوله فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التمريض وعبارته فيقال والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الابيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمننت عليه وكثيرا ما يسئل عن وجه انشاد أبي تمام الطائي بعد ذكره هذه القطعة في الحماسة قول النابغة فتى كان فيه ما يسر صديقه * على ان فيه ما يسوء الاعاديا فتى كملت أخلاقه غير انه * جواد فما أبقى على المال باقيا وأجاب ابن المنير في كتاب المقتفى بان أبا تمام أراد أن ينفي عن مقام النبوة ما لا يجوز نسبته من القسوة على النضر فبين أن الاساءة الى العدو من مكارم الاخلاق ولاسيما ٢٠٠ العدو في الدين ومن لم يسؤ عدوه لم يسر صديقه (قوله ولا خفاء بما في ذلك من التكلف) قال الزرقاني الباء مقوية والخبر محذوف أي وعدم خفاء ما في ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لا مع عمله قليل (قوله ويشهد الخ) قال الدنوشري في حفظي أن هذه القراءة يجوز تخريجها على أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا وأن والفعل معطوف على لو وصلتها على حد لولا توقع معتر الخ والتقدير ودوا ادهانك فادهانهم ثم رأيت الدماميني قال بعد قول المغني ويشهد الخ أقول الذي يظهر ان يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو من باب عطف مصدر آخر هذا هو الذي ينبغي أن يقال فانه تخريج ماش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه ان تدهن) قال الزرقاني الذي عند الشمني ان عطف المعنى هو عطف التوهم فكان يوهم أن تدهن وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ونازع في ذلك بعض شيوخنا بان عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف المتوهم فانه مراعى فيه توهم وجود أن لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع (قوله فترادف ان الشرطية) قال الزرقاني هذا يدل على انها دالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على انها لا دلالة لها على الامتناع وهو كذلك أنظر المرادي (قوله الا انها لا تجزم على الافصح) قال الزرقاني فيه دلالة على انها يجزم بها على غير الافصح قال الرضي ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار بها ذو ميعة * لاحق الآطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات اه وأقول بسط الكلام على ذلك في المغني فراجعه (قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وان كنت رمة حال من صدى صوتي وجواب ان محذوف ويهش خبر ظل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله أولا ولو تلتقي أصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي اه وقوله وجواب أن محذوف أي بناء على أن لان هذه وهي الوصلية بجواب

عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال * لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا * والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورة أوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة اذا أغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدرية لو الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود أحدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها اه (و) لو المصدرية (اذا وليها) الفعل (الماضي بقي على مضيه أو) الفعل (المضارع تخلص للاستقبال كما ان ان المصدرية كذلك و) الوجه (الثاني) من أوجه لو (ان تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في المستقبل فترادف ان) الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح (كقوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى

(ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا) * ومن دون رمسينا من الارض سبسب

لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

وفيه خلاف بيناه في الحواشي (قوله وهو الذي يجيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم   لانفه ما حييت الأبحير *
ليكون الجميل ردا اليكا   قد رأينا الصدى وذا الجماد * كل شئ تقول رد عليكا   وأطلق الجماد على الصدى تجوزا أو بناء على أن التقابل بينه و بين الحيوان من تقابل السلب والايجاب لا العدم والملكة (قوله والطرب الخ) قال الزرقاني أي وهو المراد بالطرب هنا والا فالطرب كما قال الدماميني خفة تكون لسرور اوحزن والمراد هنا الاول (قوله أي ان شارفوا) قال الزرقاني قال في الكشاف وذلك عند احتضارهم اه وسيأتي نصه فان قيل الخوف على الذرية حاصل دائما فلم قيد بحاله المشارفة فالجواب أن الخوف في هذه الحالة أشد من الخوف في غيرها فلذا أمروا أن يخافوا كخوفهم على ذريتهم في هذه الحالة (قوله لان الخطاب للاوصياء) قال الزرقاني التأويل المذكور لا يتقيد بكون الخطاب للاوصياء بل هو جار ولو قلنا انه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضا كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ فذكر الاوصياء ليس للاحتراز

بل هو اقتصار على أحد المعاني وقد أشار صاحب الكشاف الى انه لابد من حمل تركوا على المشارفة لا لما ذكره المصنف بل ليصح وقوع خافوا جزاء وذلك لكون الخوف منتفيا بعد الموت فلا يتأتى خوف بعد الترك وأما المصنف فجعل الباعث على ذلك تصحيح الخطاب للاوصياء بعد الموت قال الدماميني والاول الظاهر فتامله اه وقوله لان الخطاب لا خطاب هنا فكيف عبر بالخطاب فالجواب ان المراد بالخطاب هنا الامر وأمر الغائب بمثابة الخطاب قال في الكشاف * فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة الذين * قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم اه قال التفتازاني في معنى السؤال والجواب ما نصه يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقاني انما امتنع المثال المذكور لدخول الفاء في الجواب وقال الدماميني ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه في جميع أحكامه (قوله بآيات ومثال وشاهد) أما الآيات فمنها قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على فرس وأما الشاهد فقوله   قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم * دون النساء ولو باتت باطهار (قوله لا يلفك الراجوك الخ) قال الزرقاني اسقاط الياء من يلفك يدل على انه ليس خبرا * فان قيل يحتمل ان يكون خبرا والياء محذوفة للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة حينئذ

فلو للتعليق شرط ولظل جوابه والاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى أيضا ذكر اليوم والرمس القبر أو ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له اه والطرب خفة لسرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له (واذا) كانت لو للتعليق في المستقبل و(وليها) فعل (ماض) لفظا (أول) ذلك الفعل (بالمستقبل) معنى كما أن ان كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم أي ان شارفوا ان يتركوا وانما أول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات قاله في المغني وأنكر ابن الحجاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحجاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا لا حجة فيه لصحة حمله على المضي اه ورد عليه الموضح في المغني بآيات ومثال وشاهد فلينظر منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرا * خلق الكرام ولو تكون عديما

(كما ان الشرطية كذلك) الوجه (الثالث أن تكون للتعليق) أي لتعليق الجواب على الشرط (في الزمن الماضي و) هذا القسم (هو أغلب أقسام لو) واليه أشار الناظم بقوله

لو حرف شرط في مضى ويقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل

ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الاترى انك تقول ان جئتني غدا أكرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتني أمس اكرمتك

فهونهى واستشكل كونه نهيابان الناهى هو الفاعل والفاعل هو الراجى وهو ليس منهيا والدعاء مثل النهى (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق ان الماضى مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضى الذى تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد والذى هو موجود وأما بحسب الاتصاف بالمضى والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضى قاله اللقانى فى حواشى التصريف (قوله وكيفية افادتها) أى وعلى ٢٥٧ الافادة اختلفت فى كيفية افادتها له

أكرمتك وفى الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة فى افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثانى انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردهما فى المغنى (و) الثالث انها (تقتضى امتناع شرطها دائما) مثبتا كان أو منفيا (خلافا للشلوبين) و (لا) تقتضى امتناع (جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه) أيضا الملازمته له شرعا أو عقلا أو عادة فالاول (نحو) قوله تعالى فى بلعم بن باعوراء (ولو شئنا لرفعناه بها) فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعى (و) الثانى (كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفى وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلى والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أى السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشئ وعدم الاتفاق عليه فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفى التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى (والا) بان كان لجواب لو سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى (نحو لو كانت الشمس طالعة) بالفعل (كان الضوء موجودا) فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى (ومنه) الاثر المروى عن عمر رضى الله تعالى عنه نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه) فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثانى الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا رضى الله تعالى عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة اذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وضابط مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للحكم المذكور اثباتا أو نفيا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا فى الحكم المذكور وفى هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا

(قوله من التلازم العقلى) قال الزرقانى أى لا الشرعى لان النهار فى الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى) فى جمع الجوامع ثم ينتفى التالى ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لا ان خلفه كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم يناسب بالاولى كلو لم يخف لم يعص أو المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلب سهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد ان ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب أولى وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولو جعل مراد الشارح ان ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط أولى أشكل جعل ثبوت الجزاء فى المثال بالاولى

 وقوله بعد فاثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى وأشكل ما قرر به الاثر لانه مخالف لفرض الكلام وأيضا هذا التقرير يجرى فيما ذكر انه يكون المساوى وبالادون لانه يقال ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط أولى لتعدد جهة المنع من الحل وتفريقه بين المثال الاول والاخيرين تحكم وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب فى المثال الاخير أدون بل بالاولى لان التحريم بالنسب أقوى وانما يظهر عكس الترتيب (قوله لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقانى فيه نظر لان الكلام هنا مبنى على القول الثالث وهو انه لا دلالة للو على امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت لها هنا الدلالة على انتفائه وهذا تناقض

والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبنى على القول بذلك لا على هذا القول اه وفى الجواب نظر لان كلام الشارح انما هو على هذا القول (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم فى درة) قال الزرقانى قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال انه يريد ان ينكحها والنساء حيث تحدثن المقام عندهن بارادته نكاحها جوزن ان يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم ودرة بضم الدال المهملة (قوله بنت أم سلمة) قال الزرقانى فى المغنى بنت أبى سلمة وهو موافق لما هنا لانه اذا كانت أمها أم سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الجلال المحلى ويجمع بين ما تقدم فى اسمها من انه درة وبين ما فى مسلم عنها كان اسمى برة فسمانى رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم باهل البر منكم بان لها اسمين قبل التغيير اه (قوله فى حجرى) التقييد به خرج مخرج الغالب لان الغالب كون الربائب فى حجور أزواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقانى انما قال كقولك لقول ابن السبكى لم نجد نحوه فيما يستشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلى (قوله لما حلت) قال الزرقانى حذف اللام فيما تقدم من قوله حلت وأثبتها هنا اشارة الى جواز الامرين ولو حذفها من هنا أيضا وافق الاستعمال الكثير (قوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) قال الدنوشرى ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة أبى عبيدة وذلك ان عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى أثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وباء فاستشار فى التوجه اليها أو الرجوع الى المدينة فاختلفوا عليه ثم أجمع رأيه على الرجوع بعد ان أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدره ٢٥٨ والقصة مشهورة وجواب لو محذوف أى لعذرناه ولا مجال للتمنى قاله الدمامينى فى حاشيته اه وفى حاشية الزركشى على البخارى وجواب لو محذوف وفى تقديره وجهان أحدهما لو قالها غيرك لادبته فى اعتراضه على مسئلة اجتهادية وافقنى عليها الاكثر والثانى لو قالها غيرك لم أتعجب منه وانما العجب من قولك مع فضلك اه وهذا الثانى أشار اليه الدمامينى وفى محاضرات الامام الراغب قال أبو عبيدة رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه حين كره طواعين الشام ورجع الى المدينة أتفر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى الى قدر الله تعالى فقال أينفع الحذر من القدر فقال لسنا مما هنالك فى شئ ان الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذركم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفى قوله أفر من قضاء الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر ما لم يكن قضاء فمن حق القدر ان يدفعه الله تعالى فاذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان أمرا مقضيا فان قلت أليس فى قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل دلالة على ان الفرار لا يغنى شيا * قلت لا لان المعنى والله أعلم لن ينفعكم الفرار فى دفع الامرين المذكورين بالكلية اذ لا بد لشخص من حتف أنفه أو قتل فى وقت معين لا لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة للعلم التابع للمعلوم وهو المقدور فلا يكون علة له بل لانه يقتضى ترتيب الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على ان الفرار لا يفيد شيا حتى يشكل هذا بالنهى الوارد فى الكتاب عن القاء النفس بالتهلكة وبالامر الوارد فى السنة بالفرار عن مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالى واذا لا تمتعون الا قليلا على ان الفرار نفع فى الجملة اذ المعنى لا تمتعون على تقدير الفرار الا متاعا قليلا اه ودل كلام الراغب وما قرره به المولى المذكور ان عبارة عمر رضى الله عنه فى الجواب أفر من قضاء الله الى قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدمامينى واعلم أن جواب عمر رضى الله عنه مأخوذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قال من عند الحائط المائل لمن قال أتفر من قضاء الله فقال صلى الله عليه وسلم فرارى أيضا

الاثر بهذا اللفظ الى النبى صلى الله عليه وسلم فقدوهم وانما الوارد ما رواه أبو نعيم فى الحلية ان النبى صلى الله عليه وسلم قال فى سالم مولى أبى حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوى كقوله صلى الله عليه وسلم فى درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى انها لابنة أخى من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان فى منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (واذا) كانت لو للتعليق فى الماضى و(وليها مضارع أول بالماضى) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان مضارع تلاها صرفا * الى المضى (نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) أى لو أطاعكم لعنتم (وتختص لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهى فى الاختصاص بالفعل كان (ويجوز ان يليها قليلا اسم) مرفوع (معمول لفعل محذوف) وجوبا (يفسره ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو خبر لكان محذوفة أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابى عبيدة رضى الله عنهما لو غيرك قالها يا أبا عبيدة و(كقوله) وهو الغطمش الطبى

(أخلاى لوغير الحمام أصابكم) * عتبت ولكن ماعلى الدهر معتب

فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب (وقولهم) في المثل (لو ذات سوار لطمتني) أخذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال له هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك والثاني لو زيدا رأيته أكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري

فولي لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولا ثم المبتدا آخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان (و) يجوز أن يلي لو (كثيرا أن) المشددة الموصولة (وصلتها نحو ولو أنهم صبروا) وموضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه (فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له) لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ أي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل أي ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا) أي ولو ثبت صبرهم والدال عليه أن فانها تعطي معنى

الى قضاء الله (قوله أخلاى) قال الدنوشري بياء مفتوحة قال التبريزي في شرح ديوان الحماسة والناس ينشدون أخلاى بياء مفتوحة وكأنهم حملوه على قصر الممدود وأجود من ذلك في حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة ويراد يا أخلائي فحذفت ياء الاضافة وتركت الهمزة كما تقول يا غلام اه وقبله أقول وقد فاضت لعيني عبرة * أرى الارض تبقى والاخلاء تذهب (قوله ماعلى الدهر معتب) قال الدنوشري أعرب العيني معتب مبتدأ وعلى الدهر خبرا ولم يعربه الشارح كذلك لعدم تعينه لجواز كونه فاعلا بالجار والمجرور (قوله ان صاحبة المنزل) عبارة الدماميني أم صاحبة المنزل (قوله لتأكل دم فصدها) أي لانه كان من عادة الجاهلية أكل دم الفصد في المخمصة (قوله لو بغير الماء حلقي شرق) قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بريقه مثلا اذا غص يشرق فهو شريق والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهو ما يعترض في الحلق من مأكول أو غيره فيحصل الشرق والاعتصار ازالة الغصة بشرب الماء قليلا يقول لو غصصت بغير الماء احتلت في ازالته ولكن شرقت بالماء الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم اذا محاسني اللاتي أدل بها * كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذار اه وقبل هذا البيت أبلغ النعمان غير مالكا * انه قد طال حبسي وانتظاري وهما لعدي بن زيد ٢٠٩ والعروضيون يذكرون البيت الثاني شاهدا على الضرب المقصور وهو خطأ منهم فانه ضرب تام بالياء بعد الراء وقصة عدي مشهورة أطال بها الدنوشري (قوله ويجوز أن يلي لو) المتبادر أن يقول أن يليها لانه اللفظ المتقدم في كلام المصنف فهو بعينه المقدر بعد الواو العاطفة هذا واستفيد أن ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجري في غيرها وهو المصدرية لانها التي تعرض لها المصنف غير الشرطية والتي للتمني بل قد يقال تلك شرطية بدليل انها تجاب بجوابين كما في قوله

ولو نبش المقابر عن كليب * فيخبر بالذنائب أي زير * بيوم الشعثمين لقر عينا وحينئذ صح ما تبجح به المصنف من الاستشهاد في المغني على ان الواقعة بعد لو غير فعل في قوله تعالى لو أنهم بادون في الاعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في الوافية لو أنهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب لان المصنف لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذي ذكره للو المصدرية يقتضي ان أن في هذه الآية مصدرية وانه اذا ولي أن المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لان لو المصدرية انما توصل بفعل متصرف غير أمر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب (قوله موضعها) أي مع اسمها وخبرها وقوله رفع أي محل رفع (قوله لاشتمال صلتها الخ) قال الزرقاني أي وحيث اشتملت على ذلك كفى عن الاخبار والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب في المثال لانه يحتمل أن يكون هنا على سبيل الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع التي أوجبه فيها تقديم الخبر وانما وجب لئلا يلتبس ان هذا بأن التي بمعنى ليت (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له انه يأتي مؤخرا بعدها كقوله عندي اصطبار وأما انني جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبريني لان لعل لا يقع هنا فلا تشبه ان المؤكدة اذا تقدمت بالتي بمعنى لعل

المثبوت (كما قال) النحاة (الجميع في) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون ان (وصلتها) في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا (في لا أكلمه ما أن في السماء نجما) أي ما ثبت أن في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد أن قاله الموضح في شرح بانت سعاد واليه أشار الناظم بقوله

* لكن لو أن بها قد تقترن * واختصت أن من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن (وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو) ماض (وضعا وهو) أي الماضي وضعا (اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما أكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا) قال ابن عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل أي ان الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه أجاجا أي لوقته في المزن من غير تاخير والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله أجاجا تشديد العقوبة أي اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية اه (وأما منفي بما) عطفت على مثبت (فالامر بالعكس) فالاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول (نحو ولو شاء ربك ما فعلوه و) الثاني نحو (قوله

ولو نعطى الخيار لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالي

فادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك (قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (لمثوبة من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد احتمالي الزمخشري (أو جواب لقسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولى أن تكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وان لو في) هذين (الوجهين) الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (للتمني فلا جواب لها) على الاصح الآتي الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون للتمني نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى ليت الوجه الخامس أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس أن تكون للتعليل نحو وتصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره

(فصل في أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (وهي حرف شرط) أي متضمن معنى شرط (و) حرف (توكيد دائما و) حرف (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الاول) وهو الشرط (مجيء الفاء بعدها) غالبا (نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان أما للشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل (استقراء

قال وفي ان بعد الخبر موجرا على الاصل (قوله كما قال الجميع الخ) قد يفرق بان الموصول الحرفي أحوج الى الفعل (قوله واختصت ان من بين سائر الخ) قال الزرقاني بمعنى جميع لا بمعنى باقي وذلك لانها كلها تؤول بالاسم اه ولا يخفى ما في استعمال سائر بمعنى جميع فان كثيرا من الائمة أنكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باقي والمراد من بين باقي ما يؤول غيرها وقوله لانها كلها الخ لا ينافي ذلك فتامل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقاني الباء داخلة على المقصور اه أي على ما هو الكثير الشائع في الاستعمال وهو مجاز مشهور أو لتضمن الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور عليه وبعضهم ظن وجوبه وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها (قوله غدوة) قال الزرقاني يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف لارادة لفظه ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت (قوله ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما الخ) في البرهان في اعجاز القرآن لابن أبي الاصبع * فان قيل لم أكد الفعل باللام في الزرع ولم يؤكد في الماء * قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود حطاما مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون أو انه من سقي الماء وجفافه من عدم السقي وحرارة الشمس أو مرور الاعصار فاخبر سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله حطاما في حال نموه لو شاء وانزال الماء من السماء مما لا يتوهم أن لاحد قدرة عليه غير الله تعالى اه ملخصا وهو كلام حسن * (فصل) *

(استقراءمواقعها) وعطف مثلهاعليها (نحوفاماالیتیم فلاتقهر) وأماالسائل فلاتنهر (فاماالذین اسودت وجوههم) وأماالذین ابیضت وجوههم (فأمامن أعطی واتقی) وأمامن بخل واستغنی (الآیات) الثلاث وقد یترك تكرارهااستغناءبذكرأحد القسمین عن الآخرأوبكلام یذكر بعدها فالاول نحو یاأیهاالناس قدجاءكم برهان من ربكم وأنزلنا الیكم نورامبینافأماالذین آمنوابالله واعتصموا به فسیدخلهم فی رحمة منه وفضل وقسیمه فی المعنی وأماالذین كفروافلهم كذاوكذا (و) الثانی (منه) هوالذی أنزل علیك الكتاب منه آیات محكمات هن أم الكتاب وأخرمتشابهات (فاماالذین فی قلوبهم زیغ الآیة وقسیمه فی المعنی قوله تعالی والراسخون فی العلم) یقولون (الآیة فالوقف دونه) وهووقف تام فیقف القارئ لهذه الآیة علی قوله تعالی الاالله ویبتدئ بمابعده (والمعنی وأماالراسخون) فی العلم (فیقولون) آمنابه (وذلك) مبنی (علی ان المرادبالمتشابه) من القرآن (مااستأثرالله تعالی بعلمه) أی اختص به فلایشاركه فیه غیره ولاطریق لمخلوق الی معرفته الابتوقیف منه سبحانه وتعالی وهذا التقدیر الذی قدره الموضح فی هذه الآیة هوأحد أدلة الحشویة علی جواز الخطاب بالمهمل وتقریر الدلیل منه انهم قالوا الوقف علی قوله تعالی ومایعلم تاویله الاالله واجب حتی یكون قوله والراسخون كلامامستأنفااذلولم یقف علیه بل وقف علی قوله والراسخون فی العلم حتی یكون عطفاعلی قوله الاالله فاذا ابتدأبقوله یقولون آمنابه كان المراد به قائلین آمنابه فیكون حالاوهوباطل لانه لایخلواماأن یكون حالاعن الله وعن الراسخین فی العلم حتی كان الله تعالی والراسخین فی العلم قالوا آمنابه كل من عند ربناوذلك فی حقه تعالی محال أویكون حالاعن الراسخین فی العلم فقط وحینئذ یتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف علیه وهوأیضاغیر جائز لانه مناف للقاعدة المقررة فی العربیة ان المعطوف فی حكم المعطوف علیه فثبت أن الوقف علی قوله تعالی الاالله واجب واذا كان الوقف علیه واجبافقد خاطبنا الله بمالانفهمه وهوالمهمل وأجیب عنه بانه یجوز تخصیص المعطوف بالحال حیث لالبس كقوله تعالی ووهبناله اسحق ویعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو یعقوب لان النافلة ولد الولد وانماهو یعقوب دون اسحق قاله العبری (ومن تخلف التفصیل قولك أمازیدفمنطلق) هذاهوالمنقول وبحث فیه الموضح فی الحواشی فقال والظاهر أن أمازید فمنطلق لایقال اذاوقع ترددفی شخصین نسبا أوأحدهماالی ذلك فهوعلی هذا التفصیل أی وأماغیره فهولیس كذلك اه (وأما) المعنی (الثانی) وهوالتوكید (فذكره الزمخشری فقال أماحرف یعطی الكلام فضل) بالمعجمة أی زیادة (توكید تقول زیدذاهب فاذاقصدت) توكید ذلك و (أنه لامحالة ذاهب) وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزیمة (قلت أمازیدفذاهب) اه (وزعم أن ذلك) التوكید (مستخرج من كلام سیبویه) حیث فسرأمابمهمایكن من شئ قال الزمخشری وهذا التفسیر مدل بفائدتین بیان كونه توكیداوأنه فی معنی الشرط اه وقال الطیبی فامعناه وتحریره مهماقدرمن الموانع والحوادث فانه لایمنع زیدمن الذهاب فانه بصدد الذهاب لامحالة اه (وهی نائبة عن أداة شرط وجملته) وموضعهاصالح لهماوهی قائمة مقامهمالتضمنهامعنی الشرط ولیست أمابمعنی مهماوشرطها الانهاحرف والحرف لایصلح أن یكون بمعنی اسم وفعل قاله المرادی (ولهذا) المذكور من النیابة (تؤول بمهما

(قوله الآیات) انماقال ذلك لان مااستشهدبه من كل لاتفصیل فیه ولهذاتمم الشارح بمافیه التفصیل (قوله والثانی منه هوالذی الخ) جعل الآیة من الثانی مع قول المصنف وقسیمه فی المعنی الخ لایخلوعن نظروانماكان یظهر جعل الآیة من الثانی لوقال المصنف قسیمة فی المعنی وأماغیرهم فیؤمنون به ویكلون معناه الی ربهم لكن أقام مقامه مایدل علیه وهوالراسخون الخ وقدعلم من قول الشارح وقدینزل الخ حكمه قول المصنف ومنه لان التفصیل فی ذلك غیرظاهر (قوله بالمهمل) المرادبه مالایفهم المخاطب معناه لامالامعنی له لعدم صحته هناكمایفهم من كلام الشارح (قوله وأماالمعنی الثانی الخ) قال الدنوشری أخره عن الاول والثالث لانه لیس مشهوراالاعن الزمخشری فانه المستخرج له (قوله وهی نائبة عن أداة شرط وجملته) قال الدنوشری ربمایخالف بحسب الظاهر قوله أولا فهی حرف شرط والمنقول فی كافیة ابن الحاجب أنها شرطیة وأن شرطهافعل محذوف وجوبابعدهاولا یضرفی ذلك كونهامفسرة بمهمایكن من شئ قال بعض المحققین واعلم أن أماحرف مفردعلی الاصح وفیهامعنی الشرط بدلیل لزوم الفاءلهاولذلك قدرها سیبویه بمهمافانه قال ان قلت أمازیدفمنطلق فكأنك قلت مهمایكن من شئ فزیدمنطلق فلو لم یكن معناهاالشرط لما صح تفسیرهابماهوفی معناها ولایقال یلزم من تفسیرهابمهماأن تكون اسماالاانجیب بمنع اللزوم فان الحرف یفسر بالاسم ولایلزم كون الحرف اسماالاانانقول معنی ان التوكید ولیت التمنی ولایلزم أن یكونااسمین اه وبه یبطل مانقله الشارح عن المرادی معتقده ولیست أمابمعنی مهماوشرطها الخ أماأولافلان سیبویه كماقال هذا المحقق انمافسرأمابمهمافقط وبفرض انه فسرهابمهمایكن من شئ فهوبملاحظة شرطهاالمحذوف بعدهاوأماثانیافلانه لایلزم من التفسیر الترادف من كل وجه (قوله المذكورمن النیابة) انما

احتاج للتأويل بذلك لان المشار اليه مؤنث وهو النيابة ومر ما في ذلك (قوله عام يراد به الخ) قال الدنوشرى مخالف لقول غيره أنه باق على عمومه ويكون الانطلاق حينئذ معلقا على محقق فيكون أيضا محققا (قوله وكان تامة) فاعلها اما من شئ على ان من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك واما ضمير مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكله الدماميني بانه لم يجر على

يكن من شئ) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشئ في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شئ من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للسند اليه فالمعنى اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتلخص انها تفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مردفة باخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا ابدايل قولهم أما العسل فانا شراب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه اه وكون اما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بد لاما من جملة (ولابد) لها (من فاء تاليه لتاليها) نحو اما زيد فمنطلق والاصل أن يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير اما من أدوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها المبتدا كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك أشار الناظم بقوله

أما كمهما يك من شئ وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا

(الا ان دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغناء عنه) أي عن القول (بالمقول فيجب حذفها معه) للاستغناء عنهما بالمقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول القول محذوف والقول ومقوله جواب اما (أي فيقال لهم أكفرتم ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم) * ولكن سيرا في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجي به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لاجمع عرصة بمهملة بين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل (أو) في (ندور نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) الحديث خرجه البخاري والاصل فما بال رجال وما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفاء أشار الناظم بقوله

وحذف ذي الفاقل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا

(فصل في) ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم (للولا ولوما وجهان أحدهما أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية) واليه أشار الناظم بقوله

لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا

جنس بعينه وأجيب بان المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدنوشرى بمعنى صدور (قوله بجزء من الجواب) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة الى جملة الشرط وبالنسبة الى الظرف أي ومثله الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة الشرط المفصول بها بين أما والفاء ليست جزءا من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب وأما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف الى آخر ما قال فهو مصرح بان الظرف ليس جزءا من الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت وبعد أما فاصلن بواحد من ستة ولا تفه بزائد مبتدأ والشرط ثم الخبر معمول فعل بعد فاء يذكر كذاك معمول الفعل فسره * ما بعد فاء بعدها مؤخره والظرف والمجرور تلك ست * قد قالها كل امام ثبت (نحو وأشار بقوله واحد الى أنه لا يفصل منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين أما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قاله الشمني بمعناه اه ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء الا أن يقال لما كان مفسره جزءا من الجواب كان هو كالجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي انها جزء من الجواب

(فصل)

(نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) وقوله

لوما الاصاخة للوشاة لكان لي * من بعد سخطك في رضاك رجاء

وبهذا رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تأتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه و يجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل أنحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه (و) الوجه (الثاني ان يدلا على التحضيض) بمهملة ومعجمتين واليه أشار الناظم بقوله و بهما التحضيض مز (فيختصان) بالجمل (الفعلية) لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا أنزل علينا الملائكة) ونحو (لوما تأتينا بالملائكة) ويساويهما (في) افادة (التحضيض والاختصاص بالافعال هلا وألا وألا) بفتح أولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا وألا أهنته وألا تشتمه فيتأدب والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وهلا ألا ألا وأولينها الفعلا * وأما قوله * فلا نفس ليلى شفيعها * تقديره فهلا كان هو أي الشأن

(وقد يليها حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (اما مضمر نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين أخبره بانه تزوج بثيب (فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك) فبكرا معلق بفعل محذوف (أي فلا تزوجت بكرا) أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله تعالى (ولولا اذ سمعتموه قلتم) فلولا بمعنى هلا وفي المغني يجوز انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه (أي هلا قلتم اذ سمعتموه) واليهما أشار الناظم بقوله

وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر

(هذا باب الاخبار بالذي وفروعه)

التي واللذين واللتين والذين واللاتي (وبالالف واللام) وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص أو

(قوله وقيل مرفوع بلولا اصالة) قال الزرقاني هو قول الفراء قال الدماميني ونقل عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فان الحرف المختص بالاسم اما ان يعمل الجر فقط كحروف الجر واما ان يعمل النصب والرفع كان وأخواتها وما الحجازية أما عمله الرفع فقط فلا نظير له (قوله وقيل مرفوع بها نيابة) قال الزرقاني أي عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول لم أره الى الآن والذي رأيته في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده ابن مالك بانك تقول لولا زيد لا عمرو لأتيتك ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور اه أي لانها على هذا نائبة عن الحرف والفعل اه وأقول رأيت بخط المصنف في الحواشي مانصه في كتاب رصف المباني ٢٦٣ في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن ابن عبد النور المالقي وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف نابت عنه لولا فلولا زيد لاكرمتك أصله لو انعدم زيد أكرمتك فحذف انعدم ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح لان لا اذا زالت جاء الفعل واتفق الطائفتان على ان لولا مركبة من لو الامتناعية ولا النافية وكل منهما باقية على بابها في المعنى الموضوعة له قبل التركيب هذا مع ان خبر المبتدا الذي زعم البصريون لم ينطق به في وقت ما ومما يدل على ان الاسم بعدها ليس مبتدأ فتح ان بعدها ولا تقع في موضع المبتدا الا أن المكسورة فاعلمه قال عبد الله بن هشام هذه عثرة لا تقال اه وأستفيد منه ان هذا القول قول الكوفيين وان لا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف ووجه قول المصنف أن قوله ولا تقع في موضع المبتدا الخ عثرة لا تقال ان المكسورة لا تقع في موضع المبتدا بل يجب فتح ان الواقعة في موضعه وانما تكسر ان في الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ويحتمل ان يكون كونا مقيدا) قال الدنوشري وينظر هل يأتي الخلاف بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز ان يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله فتقديره فهلا كان هو أي الشأن) قال في المغني وقيل التقدير فهلا شفعت ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها *(هذا باب الاخبار بالذي وفروعه)* (قوله وكثيرا ما يصار اليه) قال الزرقاني كذا قال المصنف وفيه نظر لانه اذا قصد شئ من المعاني الثلاثة أعني قصد الاختصاص وتقوى الحكم وتشويق السامع يؤتى بتركيب دال عليه كهذا التركيب من غير تغيير له عن أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالغرض منه اما التدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ).

تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن أو قوة ملكة في التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه بعضهم) في الصدر الاول (باب السبك) أي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الآتية وهي كيف تبني من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه

(الفصل الاول في بيان حقيقته) وهي ان تدخل الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك (اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدا (من قولنا زيد منطلق بالذي) متعلق بتخبر (فاعمد الى ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن تبتدئه بموصول) يكون في موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد في افراده وتذكيره و) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر (هو الذي) الواقع في الابتداء العمل (الثاني أن تؤخر زيدا الى آخر التركيب) لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل (الثالث ان ترفعه) أي زيدا (على انه خبر للذي) العمل (الرابع أن تجعل في مكانه) أي مكان زيد (الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا في معناه و) في (اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فا) لموصول وهو (الذي مبتدأ) فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدا والخبر (صلة للذي والعائد منها) الى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته خلفا عن زيد) في اعرابه (الذي هو الآن) وهو زيد (كمال الكلام) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ماقيل أخبر عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدأ قبل استقر
وماسواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطي التكمله

(وقد تبين بما شرحناه ان زيدا) في المثال المذكور (مخبر به لاعنه وان الذي بالعكس) أي مخبر عنه لانه (وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به (فوجب تاويل كلامهم على) أوجه أحدها الابن عصفور انهم أرادوا بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي فعبر عن المسمى بالذي فاذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على (معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي) وثانيها لابن الضائع بمعجمة فمهملة الاقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه (و) اذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا على حده مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله و باللذين والذين والتي * أخبر مراعيا وفاق المثبت

(تقول في نحو بلغت من أخويك الى العمرين) بكسر الراء (رسالة اذا أخبرت عن التاء) من بلغت (باللذي بلغ من أخويك الى العمرين رسالة أنا) فالذي مبتدا وأنا خبره ومابينهما صلة وعائدها ضمير

الاخيران نحو بان والثلاثة قبله بيانية والاول كقولك الذي قام زيد رداعلى من قال قام عمرو وخالد والثاني ظاهر لان في هذا الاخبار اسنادين فهو أقوى مما فيه اسناد واحد والثالث كقول أبي العلاء المعري مشير المعاد الجسماني والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد ويجمعها قول بعضهم قصد اختصاص أو تقوى الحكم أو تشويقا أو سبر ابذا الباب عنوا
(قوله ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه) أي غالبا لما سياتي من أنه قد تقدم لقصد الاتصال
(قوله وان عن بمعنى الباء) قال الزرقاني والباء بمعنى عن اه أي لان تمام التوجيه المذكور انما يحصل بذلك ولذا أدعى الشهاب القاسمي ان ذلك ساقط من كلام الشارح بقي ان كلام الشارح يقتضي ان ذلك من تمام وجه القلب وفي كلام ابن جماعة ما يقتضي انه وجه مستقل كما بيناه في حواشي الالفية

مســتتر في بلغ لانه أمكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله (فاذا أخبرت عن أخويك) بالتثنية (قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة أخواك) فاللذان مبتدأ وأخواك خبره وما بينهما صــلة وعائدها ضــمير التثنيــة المجرور بمن (أو) أخــبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك اليهم رسالة العمرون) فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المجرور بالى (أو) أخبرت (عن الرسالة قلت التي بلغتها من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فالتي مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصــلا ويكون التقدير التي بلغت من أخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضــمير وتصــله) بالفعل (لانه اذا أمكن الوصــل لم يجز العدول) عنه (الى الفصــل) الا في الضرورة (وحينئذ) أي حين اذ قدمته ووصــلته (فيجوز) لك (حذفه) واثباته (لانه عائد متصــل منصــوب بالفعل) وتقــدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبو ذر الخشــني المطابقة في الخطاب فيقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت أنت ويلزمه اجازة ذلك في التكلم نحو الذي قمت أنا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ

*(الفصــل الثاني في شروط ما يخبر عنه) *فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار (اعلم أن الاخبار ان كان بالذي أو أحد فرعه) من التأنيث والتثنية والجمع (اشترط للمخبر عنه سبعة شروط أحدها ان يكون قابلا للتأخير) لما مر من انه يجب تأخيره (فلا يخبر عن أيهم) في الاستفهام (من قولك أيهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدريته) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام و) أسماء (الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان) على القول بان له صدر الكلام (لا يخبر عن شئ منها لما ذكرنا) من ازالة ماله صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما أحسن زيدا الذي هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ماله صــدر الكلام عن صدريته وثم مانع آخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به وأما في مســئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم وأما في مســئلة كم فلان الضمير لا يضاف وأما في مســئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب وأما في مســئلة ضمير الشأن فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لان الضمائر المتصــلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول) اذا أخبرت عن التاء من قمت (الذي قام أنا) فعلى هذا يصير المتصل منفصــلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط (الثاني ان يكون) المخبر عنه (قابل للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز) مما هو ملازم للتنكير (لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا) وفي ملكت تسعين نعجة (الذي جاء زيدا اياه ضاحك) والتي ملكت تسعين اياها نعجة (لكنت قد نصبت الضمير) في الاول (على الحال) وفي الثاني على التمييز (وذلك ممتنع لان الحال) والتمييز كل منهما (واجب التنكير وكذا

(الفصل الثاني)
(قوله من التانيث الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة وهو على حذف مضاف أي من موصول التانيث الخ (قوله سبعة شروط) نبه الشاطبي على انه لا حاجة الى الشرطين الاولين للاستغناء عنهما بقبول الاستغناء بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر في التسهيل الشرط الثاني استغناء عنه بالرابع (قوله على القول بان له صدر الكلام) أي وهو خلاف الاصح بدليل انهم قالوا في قوله اذا مات كان الناس صنفان ان اسم كان ضمير الشان وفي قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين اسم ان ضمير الشان ولو كان له صــدر الكلام لم تتقدم العوامل عليه (قوله فلان ضمير الشان الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ضمير الشان الذي جعل مكان المخبر عنه جزء الصلة لانه تقدم عن الصلة

القول فى نحوه وهذا القيد) وهو قبول التعريف المذكور فى النظم فى قوله

قبول تاخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما

(لم يذكره) الناظم (فى التسهيل) بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منوبا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير أى عن ذلك الاسم الذى تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التى لايجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال اه الشرط (الثالث ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالاجنبى) فى صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه فى تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء فى زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبى موقعها لفوات العائد الى المبتدا (فلا تخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبى كعمرو وبكر) لما ذكرنا (وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو أخبرت عنه لقلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل) وهو هو المتأخر فى آخر التركيب (هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن) وهو الهاء (خلف عن ذلك الضمير الذى كان متصلا) بالفعل (ففصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الهاء من ضربته (ان قدرته رابطا الاخبر بالمبتدا الذى هو زيد بقى الموصول) وهو الذى (بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط) ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارسى لا فائدة فى هذا الاخبار لان الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها اه الشرط (الرابع ان يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ او بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعى اقامة مضمر مقام المخبر عنه كما تقدم) أول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا يقال الذى أكلت السمكة حتاه رأسها ولا عن يومين من قولنا ما رأيته مذ أو منذ يومين فلا تقل اللذان ما رأيته مذهما أو منذهما يومان لان حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله * كذا الغنى عنه باجنبى أو * بمضمر شرط و كذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (اذا قيل سر اباز يد قريب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الاخبار عن الباقى لان الضمير) يخلف زيدا أو (لا يخلفهن) تقول فى الاخبار عن زيد الذى سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل فى الاخبار عن الاب وحده الذى سر اباه زيد قريب من عمرو الكريم أب ولا عن قرب الذى سر اباه زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذى سر أبا زيد قريب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذى سر أبا زيد قريب من عمرو وهو الكريم (أما الاب فلان الضمير) الحال محله (لا يضاف وأما القريب فلان الضمير) الحال محله (لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره) من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمرو والكريم فلان الضمير) الحال محل عمرو (لا يوصف و) الضمير الحال محل الكريم (لا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا) وهما أبا زيد (أو عن العامل ومعموله معا) وهما قريب من عمرو (أو عن الموصوف وصفته معا) وهما عمرو الكريم (فاخرت ذلك) المخبر عنه برمته (و جعلت مكانه ضميرا) مطابقا له فى معناه واعرابه (جاز) ذلك (فتقول فى الاخبار عن المتضايفين) وهما أبا زيد (الذى سره قريب من عمرو الكريم أبو زيد وكذا الباقى) فتقول فى الاخبار عن العامل ومعموله الذى سر أبا زيد قريب من عمرو

الكريم

(قوله قال شراحه أبو حيان الخ) لايخفى ان الموضح لايرتضى ماقاله الشراح فلا يعترض عليه بكلامهم لان قول التسهيل منوبا عنه بضمير شمل قوله فى النظم أو بمضمر أى او الغنى عنه بمضمر وسيأتى انه يجعل للاحتراز عن المجرور بحتى ومذ ولو كان مراده فى التسهيل الاحتراز عن الحال لم يكن لاشتراطه فى الالفية قبول التعريف فائدة وهذا مبنى على ان هذه الشروط هل يحتاج لجميعها أو بعضها مغن عن بعض وقد فصلنا ذلك فى حواشينا على الالفية (قوله الذاهبة جاريته صاحبها) انتقد عليه بعضهم بان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية على انها ملكه بل قد تكون جارية جاره فاضافها باعتبار الجوار ثم قال صاحبها فأفاد انها ملكه وقد قدمنا ذلك فى باب ان وأخواتها (قوله فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ ومنذ) قال الزرقانى لو زاد ونحوهن كان أولى ليدخل ما أشبه ذلك كواو القسم وتائه والكاف ولا يخبر بالمرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضى لان شرطه لفظ الزمان أى واذا أخبر عنه ينتفى ذلك لوقوع الضمير حينئذ بعدهما (قوله اباه زيد) قال الدنوشرى صوابه سره زيد الخ لانه اذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله هو) قال الدنوشرى كان الانسب وصل هذا الضمير لا فصله

الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس أن يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال ألجأت الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو والكريم الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم * الشرط (الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن أحد من نحو ماجاءني أحد لانه لو قيل الذي ماجاءني أحد لزم وقوع أحد في الايجاب) فانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد في الايجاب كقوله * اذا أحد لم يعنه شأن طارق * فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على أحد * قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا * الشرط (السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم) المعمول لفعل طلب كالواقع (في مثل اضرب زيدا) فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد (لان الطلب لا يقع صلة) للموصول لما مر في بابه * الشرط (السابع أن لا يكون) المخبر عنه (في احدى جملتين مستقلتين) ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا تصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة (بخلاف) ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو (ان قام زيد قعد عمرو) فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو أكرمني وأكرمته عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي أكرمني وأكرمته عمرو والثاني كأحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فجاز ذلك جوازه في قولك الذي ان يطير فيغضب زيد الذباب (وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة أمور هذه السبعة وثلاثة أخر وهي أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا) ليصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدما) غير مسبوق بشئ وفي بعض النسخ مثبتا (فلا يخبر بأل عن زيد من قولك زيد أخوك) لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل (ولا من قولك عسى زيد أن يقوم) لان الفعل جامد (ولا من قولك ما زال زيد عالما) لان الفعل غير مقدم بل النفي متقدم عليه وأل لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما

* ان صح صوغ صلة منه لأل *

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول) اذا أخبرت عن الفاعل (الواقي البطل الله و) تقول اذا أخبرت عن المفعول (الواقيه الله البطل) برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية (ولا يجوز لك أن تحذف الهاء) من الواقيه خلافا للشارح (لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة) * ولو أتيح له صفو بلا كدر أي المستفزه

* (فصل * اذا رفعت صلة أل) * اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت (ضميرا) فلا يخلو اما أن يكون (راجعا الى نفس أل) واما أن يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس أل (استتر)

بقوله في هذا الباب لان المبتدأ والخبر مطلقا لا بد ان يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهوما فهو ممنوع هنا لان مفهوم المبتدا وهو الموصول غير مفهوم الخبر وهو الاسم الذي يخبر عنه سواء كان ظاهرا أو مضمرا كما لا يخفى وقد مضى اشكال اللقاني في باب المبتدا والخبر في قولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط ومر جوابه والظاهر انه لا يأتي نظير الجواب هنا فتأمل (قوله وأن يكون فعلها متصرفا) قال الزرقاني أي سواء كان ماضيا أو مضارعا (قوله ليصاغ منه) قال الزرقاني أي من الفعل وقال لان الصوغ انما هو منه اذ الفاعل موجود مع الوصف كما انه موجود في الجملة وحينئذ ففي قول الشارح كغيره لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل تجوز لان الصوغ ليس من الجملة بل من الفعل كما علمت (قوله وفي بعض النسخ مثبتا) ان كان المراد زيادة على قوله مقدما لزم أن يكون الشرط أحد عشر وان كان بدل قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقدم الذي نص عليه الناظم

ذلك الضمير (في الصلة) وجوبا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هي له (تقول في الاخبار عن التاء من بلغت) من أخويك الى العمرين رسالة (في المثال المتقدم المبلغ عن أخويك الى العمرين رسالة أنا في المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية ولم يبرز (لانه في المعنى لأل لانه) أي الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر المجعول خبرا (وأل للمتكلم لان خبرها) أنا وهو (ضمير المتكلم والمبتدا) في هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع الى أل ولذلك وجب استتاره (وان رفعت صلة أل ضميرا) راجعا (لغير أل وجب بروزه وانفصاله) من الصلة لما تقرر أن الصلة اذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضميرا مستترا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن ما رفعت صلة أل * ضمير غيرها أبين وانفصل

(كما اذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال) المتقدم (تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ أنا منهما الى العمرين رسالة اخوانك و) تقول في الاخبار (عن العمرين المبلغ أنا من اخويك اليهم رسالة العمرون و) تقول في الاخبار (عن الرسالة المبلغها أنا من اخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فأنا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير أل (وذلك لان التبليغ فعل المتكلم) لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت (وأل فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي أخرته) وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب أنا والضاربي زيد انما ابرزنا فاعل الاول لان أل الاولى كأل الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار بال عن غير المتنازع فيه على رأي الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا أخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا لاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على أل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان أل نفس أنا لان الذي فعل الضرب هو أنا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تفصل من صلتها فلا يصح ان يعطف وصفا على وصف هو صلة لأل وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود الى أل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان أل نفس أنا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا أولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا وجهه انا اخبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه وأوقعنا أل الاولى على المضروب كما أوقعنا أل الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على أل ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على أل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه كما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة أوجه أحدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني انك أخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والفرض انها متأخرة واختار الموضح في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد أنا فتأتي للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو انا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء

التي

بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان المتكلم غير مذكور في التركيب (قوله ولا فرق في ذلك الخ) أي في انه اذا رفعت صلة أل ضميرا راجعا الى نفس أل استتر في الصلة وان رفعت ضمير الغير أل وجب ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبيه على ذلك لما في ذلك من الخلاف الآتي فيما اذا أخبر بال عن غير المتنازع فيه (قوله على رأي الاخفش الخ) لا يخفى ان هذا انما يحسن لو بين أولا مذهب الاخفش وغيره وكأنه اكتفى بما تقرر من ذلك في باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن ان يقول ونصبته لان مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه أظهر في تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على ياء المتكلم التحتانية وتائه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية لانها تكون له وللمخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون الا للمتكلم فلاختصاص التحتانية بالمتكلم يتبادر من اضافتها اليه

* (هذا باب العدد) * قال ابن أبي الربيع العدد المعدود والعد المصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كم لبثتم في الارض عدد سنين انما نعد لهم عدا (قوله فان حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني أي لان الحاشية السفلى مادونه والعليا مافوقه وما دون الاثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتها السفلى تسعة والعليا احد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذان مثالان لما حاشيتاه قريبتان ومثال ما حاشيتاه بعيدتان ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتيها البعيدتين (قوله لايجمع ٢٦٩ بينهما) أي لاعلى طريق الاضافة كما مثل ولاعلى طريق الوصفية مالم يقصد بالوصف بيان ان المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لاتتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندي رجال ثلاثة وافراس أربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلاحاجة الى ان يقال رجل واحد ورجلان اثنان * فان قلت فما وجه قوله تعالى الهين اثنين * قلت الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي تساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى انك لو قلت انما هو اله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الواحدانية (قوله فلاحاجة الخ) قال الدنوشري قد يقال انه يحتاج الى ذلك اذ لا يستفاد من واحد الا انه مذكر واما كونه من جنس الرجال فلا فيحتاج الى الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره انه لا يذكر العدد حينئذ ويقتصر على المعدود المفرد والمثنى وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) قيد بذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ أيام كما في الحديث وقد بينا ذلك في حواشي الفاكهي (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيده كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيده باعتبار المنطوق والمفهوم

التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا يعود على الموصول وتجعله مستترا لان أل هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتاتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اه

* (هذا باب العدد) *

بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحدة والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لاحاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان) على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثالثة عشرة (والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام) قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته اه (و) الحكم (الثاني) من حكمي واحد واثنين (انهما لايجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلاحاجة الى الجمع بينهما) فاما قوله ثنتا حنظل فقليل (واما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة أحوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما والقصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا أريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وأما اذا قصد بها معدود وذكر (فلا تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين) وهما العدة والجنس (جمعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثلاثة بالتاء قل للعشره * في عد ما آحاده مذكره * في الضد جرد

(فصل) (قوله وهو مايفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا) أي اما بكون التاء في المفرد نحو نبق ونبقة أو بكونها في اسم الجنس نحو كمء وكمأة ومن غير الغالب انه يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومي (قوله من غير الغالب ركب) فان له

(فصل) ألفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة ألفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون ومابينهما ومضاف وهو أيضا عشرة ألفاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة ومابينهما ومركب وهو تسعة ألفاظ احد عشر وتسعة عشر ومابينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون ومابينهما فمميز العشرين والتسعين ومابينهما والاحد والعشرين والتسعة عشر ومابينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين ومابينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة و(مميز الثلاثة والعشرة ومابينهما ان كان اسم جنس) وهو مايفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا (كشجر وتمر او اسم جمع) وهو مادل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا (كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم (قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذا ما أشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر اه (وقد يخفض) مميز اسمي الجنس والجمع (باضافة العدد) اليه فاسم الجمع (نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود * لقد جار الزمان على عيالي

والذود من الابل مابين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما أنث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى

كأن خصييه من التدلدل * ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ماسمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما الثلاثة قروء فمسموع اه (وان كان) مميزها (جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث اماء (وتعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا (فيعطى العدد عكس مايستحقه ضميرهما) فان كان ضميرهما مذكرا أنث العدد وان كان مؤنثا ذكر (فتقول) في اسم الجنس (ثلاثة من الغنم) عندي (بالتاء) في ثلاثة (لانك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستتر في كثير (وثلاث عن البط بترك التاء) من ثلاث (لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير المستتر في كثيرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتركها (لان) ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين وذلك ان (في البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرئ تشابهت) بتأنيثه وحاصل ماذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة

مفرد اوليس له مفرد من لفظه غالبا من لفظه وهو راكب (قوله ولا يضاف هذا الجمع الخ) قال الدنوشري تسمية ذلك جمعا فيه نظر (قوله مميز اسمي الجنس والجمع) قال الدنوشري اضافة مميز الى مابعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمي الجنس والجمع قال فتامل وما نقلناه أولى (قوله كان خصييه الخ) قال التمثيل به لما نحن فيه نظر ظاهر اذ الكلام في الثلاثة والعشرة لا فيما هو أعم من ذلك وقال ورأيت في بعض كتب اللغة كأن خصييه من التهدل مكان التدلدل ويروى سحق جراب وكان حقه ان يقول حنظلتان وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ماتتزين به ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الادوية شيئا (قوله خفض باضافة الخ) قال الدنوشري ظاهره انه لا يجر بمن فلا يقال عندي عشرة من العبيد وهو ممنوع (قوله لانك تقول غنم كثير بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفي المصباح انه يجوز في غنم تذكير ضميره وتأنيثه (قوله وحاصل ماذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه في باب الكلام اطلاق أن الافصح في اسم الجنس التذكير كما نبهنا عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكر يخالف ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من انه مؤنث فانظر حاشية الالفية

ويدل على تأنيثه ردالها في تصغيره كما في الحديث ورجل في شعفة له في غنيمة الخ (قوله فحكمه حكم المذكر الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان نسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد (قوله والتذكير والتانيث تعتبران مع الجمع بحال مفرده الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث حمامات ذكور ورأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكر ومررت على ثلاث حمامات فتؤنث والواحد حمام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من الابل فحول فتؤنث العدد اذا كان يليه

التذكير فقط وهو الغنم ومافيه لغة التانيث فقط وهو البط ومافيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالحامل والباقر (و) التذكير والتأنيث (يعتبران مع الجمع بحال مفرده) فان كان مفرده مذكرا أنث عدده وان كان مؤنثا ذكر (فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات) جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاثة حمامات) جمع حمام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التانيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكيرا وتانيثا (حتى يقال ثلاث أشخص بتركها أيضا) نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص (يريد نسوة) لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث (بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخص بالتاء فيهما فاما قوله) وهو عمر بن أبي ربيعة

فكان مجني دون من كنت أتقي * (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كني بالشخوص على النساء (والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر) أي هن كاعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التانيث (ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم) بل قال ان اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (واذا كان المعدود صفة) منويا موصوفها (فالمعتبر) في التذكير والتانيث (حال الموصوف المنوي لا حالها) فان كان الموصوف مذكرا أنث العدد وان كان مؤنثا ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لان الموصوف مؤنث (أي عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لقيل عشرة) بالتاء (لان المثل) الذي هو واحد الامثال (مذكر) وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرد (وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء) في ثلاثة (ان قدرت) الموصوف (رجالا وبتركها ان قدرت) الموصوف (نساء) لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته (ولهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذا قصدوا ذكورا لان الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الارض (صفة في الاصل) غلبت عليها الاسمية (فكأنهم

الابل والغنم لانهما لفظان مؤنثان موضوعان للجمع ولا واحد لشيء منهما من لفظه وهما يقعان على الذكور والاناث وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الابل لما فرقت بين الثلاثة وبين الابل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة العدد يقع على الليالي والعلم محيط بان الايام قد دخلت معها قال الجعدي تصف بقرة فطافت ثلاثا بين يوم وليلة يريد ثلاثة أيام وثلاث ليال ولا يغلب المؤنث على المذكر الا في الليالي خاصة تقول سرنا عشرا فيعلم أن مع كل ليلة يوما اه وهو اذا تاملته مع ما في الشرح والمتن وجدت المخالفة ظاهرة فليحرر ذلك (قوله خلافا للبغداديين) قال الدنوشري الظاهر أنهم لا يعينون مراعاة الجمع بل يجوزون مراعاة المفرد أيضا (قوله بل ينظر الى

ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد اذا كان المعدود مذكر التأويل بالمؤنث فاوجه به الكرماني ما في بعض روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف خمسا وعشرين ضعفا بترك التاء في خمس من انه لتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة محل نظر لانه اذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص اذا أريد به المؤنث الحقيقي لا تترك التاء من عدده فكيف المذكر المؤول بالمؤنث المجازي تترك التاء من عدده (قوله لقيل عشرة) هذا اللزوم ممنوع فقد أجاب بعضهم بان الامثال حسنات وبان المضاف اكتسب من المضاف اليه

قالوا ثلاثة أحمرة) جمع حمار (دواب وسمع) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهم) اعتبروا تأنيث اللفظ و(أجروا الدابة مجرى) الاسم (الجامد) نظرا الى الحال (فلا يجرونها على موصوف) قاله ابن مالك أخذا من قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما

(فصل الاعداد التى تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك ثمانية ألفاظ (وحق ما تضاف اليه أن يكون جمعا مكسرا) ليطابق العدد المعدود لفظا (من أبنية القلة) ليتطابقا معنى والى ذلك أشار الناظم بقوله والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر (نحو ثلاثة أفلس) من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد (وسبعة أبحر) من المائعات وثلاثة احمال وتسعة صبية وعشرة أرغفة (وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة) وهي الجمع والتكسير والقلة (فيضاف للمفرد) فى مسئلتين احداهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية فى لفظ واحد (وذلك ان كان نحو ثلثمائة وتسعمائة) لان المائة وان أفردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح فى الحواشى (وشذ فى الضرورة قوله) وهو الفرزدق

(ثلاث مئين للملوك وفى بها) * ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم

ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلثمائة وهو مما يفيده الكثرة فكان غير مناسب (ويضاف لجمع التصحيح فى مسئلتين احداهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات) فان سماء وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف اليها وهي جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية ان يجاور) بالراء المهملة (ما أهمل تكسيره) وان كان هو مسموع التكسير (نحو سبع سنبلات فانه) كسر على سنابل ولكنه (فى التنزيل مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء فى التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان احداهما ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرد فى المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو فى تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لى فان تكسير آية على آى جائز لكنه ليس بالفاشى وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة فى مسئلتين احداهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم) فان جار يدور جلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة وأما أرجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية ان يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم) ويعدل منه الى جمع الكثرة (فالاول) وهو الشاذ قياسا (نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) كما سيأتى فى باب جمع التكسير نعم ان جعل قرء جمع القرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض (والثانى) وهو الشاذ سماعا (نحو ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة (فان اشساعا) وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل وأفعال قياس فيه كحمل وأحمال بالحاء المهملة ولكنه (قليل الاستعمال النوع الثانى) من النوعين (المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو) فاجلدوا كل واحد منهما (مائة جلدة و) نحو فلبث فيهم (ألف سنة) وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض من عشر مائة وهى

لتخلف الثلاثة معا ولتخلف اثنين منها ولتخلف واحد منها كما هو ظاهر وقول الشارح فى مسئلتين الاولى الخ هذا معلوم سبق فى قوله وقد يخفض باضافة العدد اليه وقوله والثانية فى لفظ واحد لو حذف لفظة فى صح وهذا يستثنى من اسم الجمع فانه لاشك فى أن مائة اسم جمع ويضاف العدد اليه كثيرا لا قليلا فيقيد بذلك قوله فيما مر ان اضافة العدد الى اسم الجمع قليلة فليتأمل (قوله فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) فيه ان قرأ له بناء قلة ليس بشاذ وهو اقرأ كما سيأتى فى باب جمع التكسير أن أفعل يطرد فى فعل بفتح الفاء اذا كان صحيح العين (قوله كان قياسا) لا يخفى الضمير المستتر فى كان على اسمها عائد على اقراء لا على قرء أى كان اقراء قياسا لا شاذا ولم يقل نعم ان جعل اقراء الخ لانه بصدد الكلام على استعمال قروء فى الآية الذى هو بناء كثرة لان مفرده وان كان له بناء قلة الا أنه شاذ فكأنه قال انما تكون الآية من ذلك ان كان قرء فى الآية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان بناء القلة حينئذ قياسى (قوله فأخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولو عكس حصل الثقل بالجمع والتنوين

تميز

(قوله لأنه يقتضى الخ) قال الدنوشرى بيانه ان كل واحد منها ثلاثة فالمجموع تسعمائة والتسعة تفهم من قوله تعالى وازدادوا تسعا لامن التمييز كما توهمه بعضهم فليتامل (قوله فاجرى الخ) قال الدنوشرى يريد أن الاسم لا ينصب بعده على التمييز حتى يتم بتنوين أونون وجعل ابن كيسان تمامه بأل كذلك قاله الشارح *(فصل)* (قوله وقد يخفف) قال الدنوشرى أى بحذف يائه الاولى المزيدة وأصله نيوف اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله وهو التسعة فما دونها) قال الدنوشرى والظاهر انه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ويؤتى به مع العشرين ومابعدها

تمييز بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه (وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين) حمزة والكسائى (ثلاثمائة سنين) بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشير العشرات والعشرة تعشير الآحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان أو بدل من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا فى كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضى انهم أقل مالبثوا تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومائة والالف للفرد أضف * ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(وقد تميز) المائة (بمفرد منصوب كقوله) وهو الربيع بن ضبيع الفزارى

(اذا عاش الفتى مائتين عاما) * فقد ذهبت المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك يقوى ما أجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضى الله عنه ونحن ما بين الستمائة الى السبعمائة بالنصب فاجرى أل فى تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروى بخفض مائة على زيادة أل أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب أل أو ابدال مائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل فى جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة

(فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف) بفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد يخفف كهين وأصله الواو من ناف ينوف اذا زاد قال أبو زيد (وهو التسعة فما دونها) وقال أبو جعفر النحاس فى شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفى الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى اهـ والعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الالوف (وحكمت لها) أى للكلمة الاولى وهى النيف (فى التذكير والتانيث بما ثبت لها قبل ذلك) التركيب (فاجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس و) أجريت (ما دون ذلك) وهو الاحد والاثنان (على القياس الا انك تأتى باحد واحدى) بابدال الواو همزة فيهما الا أن الاول شاذ لازم غالبا والثانى مطرد على الاصح كاشاح وأكاف ولهذا نبهوا على الاصل فى أحد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه فى احدى وأتوا باحد واحدى مع التركيب (مكان واحد وواحدة) مع الافراد خوف الالتباس بالصفة (وتبنى الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على الفتح) لتعادل خفته ثقل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين (الا اثنين واثنتين فتعربهما) بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا (كالمثنى) لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع

فتقول نيف وعشرون رجلا عندى (قوله الا أنك تاتى باحد واحدى) لا تستعمل احدى الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو انها لاحدى الكبر (قوله من النيف والعقد) قال الدنوشرى كلام مردود وانما مراده بالجميع جميع ألفاظ النيف فقط وأما العقد فسياتى فى كلام المصنف انه يبنى على الفتح فلو جعل كلامه هنا شاملا له لكان فيه تكرير (قوله لتعادل خفته الخ) لا يخفى ان البناء على الفتح يستلزم ان البناء على حركة وهذا تعليل لكون الحركة فتحة وأما علة البناء على حركة مع ان أصل البناء السكون فهو ان لهذه الكلمة حالة اعراب كالمنادى والاسم (قوله فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها) أى وصدر الكلمة ليس محلا للاعراب لان محله الآخر وفيه ان البناء كذلك لانه لزوم آخر الكلمة حالا واحدا أو ماجىء به فى الآخر لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب على ما بين فى محله وتفصيل المقال فى المقام يطلب من حواشى الالفية والفاكهى (قوله وقيل لوقوعها موقع التنوين) فيه وفى قوله الآتى اما بناؤهما مع اثنين واثنتين الخ نظر لما حققه ابن الناظم من ان التنوين انما يكون فى الاعراب الموقوف على الاسناد والتركيب الاسنادى فى الرتبة الثالثة وأحد عشر واثنا عشر من المركبات المزجية فى الرتبة الثانية والمتقدم لا يقال انه حال محل المتاخر (قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظر لان الاضافة تمنع من

العقد كسائر أخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا الايدين لها لك (والثمانى فلك فتح الياء) لانها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض (و) لك (اسكانها) كما في معديكرب (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون) لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياعبادى فاتقون (و) نقل حذفها (مع فتحها) أى النون لانها لما كانت تضم في الآخر اذا كان الآخر النون كقوله

لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من الكلمتين (العشرة ويرجع بها الى القياس في التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث) فتجردها مع التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع بين علامتى تأنيث (وتبنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين أم مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بنى واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبنى على السكون وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (واذا كانت العشرة مختومة (بالتاء سكنت) أنت (شينها في لغة الحجازيين) فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (وكسرتها في لغة) أكثر بنى (تميم) تشبيها بتاء كتف (وبعضهم) وهم الاقلون من بنى تميم (يفتحها) ابقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالى المتحركات قاله في المفصل (وقد تبين مما ذكرنا انك تقول) عندى (احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما) أى النيف والعقد من المثالين (وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الاول) وهو ثلاثة (وتذكير الثانى) وهو عشر (وتقول) عندى (احدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما) أى النيف والعقد من المثالين وانما جمعوا بين تأنيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظى العلامتين وفى اثنتا عشرة امالان التاء بدل من الياء وليست للتأنيث أو لانها زائدة للالحاق باصبهان واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبنى غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندى من أصله ليس بالقوى لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقى فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب اه (و) تقول عندى (ثلاث عشرة جارية بتذكير) الجزء (الاول) وتأنيث الجزء الثانى والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله * وأحد اذكر وصلنه بعشر * الابيات الستة (فاذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظا المذكر والمؤنث تقول) عندى (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون عبدا (وثلاثون أمة) والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز (وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة (ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا) أمما (فاسباطا) ليس بتمييز لانه جمع وانما هو (بدل من اثنتى عشرة) بدل كل من كل (والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة) قاله الشلوبين وابن أبى الربيع وغيرهما (ولو كان اسباطا تمييزا) عن اثنتى عشرة (لذكر) بتشديد الكاف (العددان) ولقيل اثنى عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث (لان السبط) واحد الاسباط (مذكر) فكان يجب ان تجرد التاء من عدده (وزعم الناظم) في شرح الكافية (انه) لا حذف وان اسباطا (تمييز وان ذكر أمما رجح حكم التأنيث) في

ذلك اذ لا يقال في غلام زيد أصله غلام وزيد وتمام الكلام في حواشينا المتقدمة (قوله لئلا يجمع بين علامتى تأنيث) جواب عما يقال لم لا أجرى الجزآن مع المذكر على ما كانا عليه من لحاق التاء لهما (قوله اما بناؤهما مع اثنين الخ) قال الدنوشرى سبق منه انه علله بقوله وعليه ما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف فلو أخر ما قدمه الى هنا وأضافه الى ما علل به كان حسنا وقوله وأما بناؤهما مع غيرهما الخ سبق منه أيضا تعليل ذلك بقوله وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف الخ ما قال فلو أخر ما ذكره هناك الى هنا كان حسنا أيضا فليتامل كلامه فانه مختل الوضع وفيه تكرار لا حاجة اليه والظاهر انه حال تاليفه لم يكن خالى البال والله أعلم بحقيقة الحال (قوله وبذلك قرأ يزيد ابن القعقاع) هو أبو جعفر ولم تنقل هذه القراءة عنه في الكتب المشهورة وانما نسبت هذه القراءة في المحتسب للاعمش (قوله وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع) نوزع في ذلك فان يزيد لم يقرأ (قوله وانما جمعوا بين تأنيثين الخ) قضيته ان ألف احدى للتأنيث وهو كذلك فلهذا منعت الصرف فلم تنون وقيل للالحاق وزال التنوين للتركيب فاذا قلت أحد وعشرين نونت

اسباطا

اسباطا لكونه وصف بامة جمع أمة (كما رجحه) أى التأنيث فى شخوص (ذكر كاعبان ومعصر فى قوله)

فكان مجنى دون من كنت أتقى * ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح تأنيثه وماذكره الناظم فى الآية مخالف لقوله فى شرح التسهيل ان أسباطا بدل لا تمييز اه والقول بالبدلية من اثنتى عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه فى نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفى يجوز أن يكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأمما نعت لاسباطا وأنث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وأمة كقوله ثلاثة أنفس يعنى رجالا اه فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد أيضا ما روى من قول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قضى فى دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض وتخريج أبى حيان على ان بنى مخاض حال من عشرين أو نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب أشار الناظم بقوله

وميز وامركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما

* (فصل ويجوز فى العدد المركب غير اثنى عشر واثنتى عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقى (ويجب) حينئذ (عند البصريين بقاء البناء فى الجزأين) معا كما يبقى مع التمييز (وحكى سيبويه الاعراب فى آخر) الجزء (الثانى) بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح (كما فى بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيد ورأيت أحد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح أحد فى الجميع ورفع عشر فى الاول ونصبه فى الثانى وجره فى الثالث والفتحة فى النصب على هذه اللغة غير الفتحة فى اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب (وقال) سيبويه فى هذه اللغة (هى لغة رديئة) وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسماء الى أصلها من الاعراب ورده ابن مالك فى شرح التسهيل بأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك اه وقد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان أضيف عدد مركب * يبق البنا وعجز قد يعرب

(وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يضاف) الجزء (الاول الى) الجزء (الثانى) فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثانى بالاضافة (كما فى عبد الله نحو) ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من أبى فقعس الاسدى وابن الهيثم العقيلى (ما فعلت خمسة عشرك) برفع خمسة وجر عشرك (وأجازوا أيضا هذا الوجه) وهو اعراب المتضايفين (دون اضافته) الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر فى الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل (استدلالا بقوله) وهو نفيع بن طارق على ما قيل

(كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حجته)

فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمانى مضاف اليها وعشرة بالتنوين

(قوله وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه) لك أن تقول خرج عليه قراءة الاخوين ثلاثمائة سنين وما بالعهد من قدم فبين الموضعين قرب لا يحتمل زلة القدم *(فصل)* (قوله الى مستحق المعدود) قال الدنوشرى لو عبر بقوله ماله تعلق بالمعدود كان أحسن ليشمل نحو هذه اشارة الى جماعة لهم بزيد تعلق وليس بمالكهم ولا مستحقا لهم ثلاثة عشر زيد (قوله فيستغنى عن التمييز) قد يقال ما معنى الاستغناء مع ان اضافته الى مستحقه لا تفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز (قوله فكما ان الخ) قال الدنوشرى ينظر ما اعرابه وهل قوله كذلك توكيد أم لا (قوله بقاء البناء) قال الدنوشرى قال شيخنا ابن قاسم ولم تؤثر الاضافة الاعراب لقلتها والامر للغالب (قوله ترد الاسماء الى أصلها الخ) بدليل ما لا ينصرف والاسماء الستة (قوله نحو كم رجل عندك) ونحو من لدن حكيم خبير (قوله وقد يفرق الخ) يرد عليه ان أى شرطية أو استفهامية بناؤها أصلى وردت الى الاعراب عند الاضافة نعم قد يفرق بين كم والعدد أن بناء كم للشبه الوضعى وقد يقال انه لا تعارض كما صرح به الشهاب القاسمى فى الكلام على قد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه فى حواشى الالفية فى باب المعرب والمبنى (قوله وهو نفيع) قال الدنوشرى هذا محكى بقيل فى شرح الشواهد للعينى وقال قبله رجز لم يدر راجزه

مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود فان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح

(فصل ويجوز أن تصوغ) أي تشتق (من) لفظ (اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل (كما تصوغه من فعل) المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله

وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

(فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول) من فعل المتعدى (ضارب) من اللازم (قاعد) الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كتربت يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا أريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعة اه وفي الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد (يجب فيه ابدا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث) على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين (فاما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك) الحكم (من أول الامر فقيل) في المذكر (واحد و) في المؤنث (واحدة) وهما من وحد يحد (ولك في اسم الفاعل المذكور) وهو ثاني وعاشر وما بينهما (أن تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه احدها أن تستعمله مفردا) عن الاضافة (ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبياني

توهمت آيات لها فعرفتها * (لستة أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع في وهمي أي ذهني علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي أنا فيه سابع *الوجه (الثاني أن تستعمله مع أصله) الذي صيغ هو منه (ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير) واليه اشار الناظم بقوله * وان ترد بعض الذي منه بني * تضف اليه * (فتقول خامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة) أي واحد من خمسة لا زائد عليها (ويجب حينئذ اضافته الى أصله) كما مثل (كما يجب اضافة البعض الى كله) كيد زيد (قال الله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين) فثاني حال من الهاء في أخرجه واثنين مضاف اليهما (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) فثالث خبران وثلاثة مضاف اليه (وزعم الاخفش وقطرب) من البصريين (والكسائي وثعلب) من الكوفيين (انه يجوز اضافة الاول) وهو الفرع (الى الثاني) وهو الاصل (ونصبه اياه) فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها (كما يجوز في ضارب زيد) جر زيد ونصبه (وزعم الناظم) في التسهيل (ان ذلك جائز في ثان فقط) دون غيره وعلله في شرح التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما يعني ولا تقل ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري جامد اه الوجه (الثالث أن تستعمله مع ما دون أصله) الذي صيغ منه بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التصيير) والتحويل واليه اشار الناظم بقوله

(قوله والعناء الخ) قال الدنوشري قال العيني ومن للتعليل والظاهر انه أراد الاولى والظاهر أيضا ان ذلك على حذف مضاف قبل بنت أي حب بنت الخ ومن الثانية بمعنى في وعطف الشقوة على العناء عطف تفسيري والمعنى كلفه الله لاجل عنائه وشقوته بعشاق حب بنت ثماني عشرة في حجته

(فصل (قوله فاعل قال الدنوشري لو قال بدله مصير كان حسنا فليتأمل (قوله وقولهم مصوغ الخ) أي فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا بمعنى بعض أصله فانه مصوغ من العدد حقيقة (قوله وفي الصحاح الخ) قال الدنوشري الماضي الذي ذكره من باب ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وكذلك في الجميع الا ربعت القوم أربعهم وسبعتهم أسبعهم وتسعتهم أتسعهم فان هذه الثلاثة من باب سأل يسال لاجل حرف الحلق قاله المرزوقي في شرح فصيح ثعلب (قوله ويجب حينئذ اضافته) قال الدنوشري هلا جاز خامس من خمسة اللهم الا أن يقال المراد بالوجوب الاضافي والغرض منع النصب فقط الآتي عن الاخفش (قوله واثنين مضاف اليهما) قال الدنوشري لو قال اليه كان حسنا وكذلك لو قال مضاف اليه بدل اليهم فيما يأتي

وان

وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكما

(فتقول هذا رابع ثلاثة) بتنوين رابع ونصب ثلاثة (أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الاهو رابعهم ولا خمسة الاهو سادسهم) أي الاهو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز حينئذ) أي حين اذا كان بمعنى مصير (اضافته) الى مادونه (واعماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أوذي خبر أو حال أو موصوف (كما يجوز الوجهان) وهما الاضافة والاعمال (في جاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا) نص على ذلك سيبويه (وأجازه بعضهم) وهو الكسائي (وحكاه عن العرب) فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أي فصيرتهم ثلاثين أثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم أي فصيرتهم تسعين أتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لامكسورها فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم على وزن أفعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعا وتسعين فآلفتهم فانا ممئ ومؤلف ومن الغريب ماوقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن بن الاهوازي كان القوم عشرة فحدعشتهم الى تسعشتهم وهم محدعشون وأنا محدعش ومتسعش قال وكذا العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والالف ممئ ومؤلف لان فعلهما أمأى وآلف اه الوجه (الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) حال كونه (مقيدا بمصاحبة العشرة) وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة (فتقول حادي عشر بتذكيرهما) على القياس (وحادية عشرة بتأنيثهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث فتقول الجزء الخامس عشر) بتذكيرهما (والمقامة السادسة عشرة) بتأنيثهما (وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع مافوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما) وهي الواو (الى موطن لامهما) وهي الدال وتقول حادو وحادوة (وتصيرها) أي الواو (ياء) لان الواو اذا تطرفت أثر الكسرة قلبت ياء وتاء التأنيث في حكم الانفصال الا أنك تعل حاديا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء (فتقول حاد) بحذف الياء ووزنه عال كف (وحادية) باثبات الياء ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كل العرب * الوجه (الخامس ان تستعمله معها) أي مع العشرة (ليفيد معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدة فيماذكر ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه أحدها وهو الاصل ان تأتي بأربعة ألفاظ أولها الوصف) وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف (مركبا مع العشرة و) اللفظ (الثالث بما اشتق منه الوصف) والرابع العشرة حال كون مااشتق منه الوصف (مركبا أيضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول) وهو الوصف المركب مع العشرة (الى جملة التركيب الثاني) وهو مااشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر) فالوصف هو ثالث ومااشتق منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها * الوجه (الثاني) من هذه الحالة (ان تحذف عشر من) التركيب (الاول استغناء به في) التركيب (الثاني وتعرب) الجزء (الاول) من أول التركيبين (لزوال التركيب) منه (وتضيفه الى) جملة (التركيب الثاني) فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا اه الوجه (الثالث) من هذه الحالة (ان تحذف العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الاول و) تحذف (النيف) وهو الثلاثة في مثالنا (من) التركيب (الثاني ولك

(قوله فتقول حادي عشر بتذكيرهما) أي ببناء الجزأين على الفتح كما نص عليه شرح التسهيل وهو معلوم مما يأتي في الوجه الخامس

في هذا الوجه) المشتمل على الحذفين المذكورين (وجهان أحدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب (فيهما فتجرى الاول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) في الرفع والنصب والجر (وتجر الثاني) وهو العقد (بالاضافة) دائما فتقول جاء في ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الاسماع لما فيه من الاجحاف (الوجه الثاني) من هذين الوجهين (ان تعرب) الجزء (الاول) وهو الوصف بحسب العوامل (وتبني) الجزء (الثاني) وهو العقد على الفتح (حكاه الكسائي و) يعقوب (ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه) أعرب الاول لزوال التركيب و(قدر ما حذف من الثاني فبقى البناء بحاله) لنية المقدر ونظيره لا حول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقى البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم) وهو أبو محمد ابن السيد (انه يجوز بناؤهما) لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح في الاحوال الثلاثة (وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ) أي حين اذ بنيا (على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب) الجزء (الاول) فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني (بل ذكر امكانه) في الكتابين المذكورين (انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكرا) أي الناظم وابنه (ان بعض العرب يعربه) زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح (والتحرير ما قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والافسد قال أبو حيان انه باطل لانه يلتبس بما ليس أصله تركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي أجازه ابن مالك في التسهيل لا يعنيه بشر وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين اه وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان فان قوله

* وشاع الاستغنا بحادي عشرا * معناه استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص من هذه المسئلة خمسة أوجه الاول الاتيان باربعة ألفاظ واليه يشير قول النظم بجئ بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني أن تحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم

* أو فاعلا بحالتيه أضف * الحاكم كب الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقى الرابع حذفهما واعراب ما بقى الخامس اعراب الوصف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه (السادس) من أوجه استعمال الفاعل (ان تستعمله معها) أي مع العشرة (لافادة معنى رابع ثلاثة) فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع (فتأتى أيضا باربعة ألفاظ ولكن يكون) اللفظ (الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك سيبويه) وجماعة من المتقدمين قياسا (ومنعه بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين وقوفا مع السماع (وعلى الجواز فيتعين بالاجماع أن يكون التركيب الثاني) من التركيبين (في موضع خفض) باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتاتى مع تنوينه أو اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة (ولك) اذا أتيت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الاول) فتقول رابع ثلاثة عشر (ليس لك مع ذلك) الحذف للعشرة من الاول (أن تحذف النيف من) التركيب (الثاني) وتقول رابع عشر بفتحهما (للالباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء في

عشر الخ) يجاب بمنع ان معناه ذلك بل يجوز ان معناه استغنى به في الدلالة على المعنى من مجموع التركيبين فليتامل (قوله بفتحهما) أنت خبير بانه عند حذف العشرة والنيف يكون كالوجه الثالث من الوجه الخامس فيأتي فيه الوجهان السابقان من اعراب الجزأين واعراب الاول وبناء الثاني وقياس ما مر عن ابن السيد من بنائهما ببناء الجزأين هنا فلم حمل الشارح الكلام هنا على ما قال ابن السيد حتى احتاج الى اتباعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر أن يقرر فيه الاوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للالباس وان أعرب الاول وفيه نظر لانه يزول الالباس الخ لكن هذا الغا أوقعه فيه ظنه ان الالباس هنا كالالباس المتقدم الذي رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد الباس الوصف المصير بالوصف الدال على انه بعض جماعة كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل من فهم الالباس وكتب الشهاب السنباطي هنا ما يوهم ان بيان الالباس بما قلناه غير مذكور في الكتب المشهورة فقال أقول هذا أي قول الشارح ويزول الالباس

الجزأين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه و يزول الالباس باعراب الاول كما ذكره فى الوجه الخامس ولم أره مسطورا الوجه (السابع ان تستعمله مع العشرين وأخواتها) الى التسعين (فتقدمه) فى اللفظ (و تعطف عليه العقد بالواو) خاصة فتقول حادو عشرون وحادية وعشرون وكذا الباقى والى ذلك أشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكر

وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تاخيرها عنه لان الاول سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع

(هذا باب كنايات العدد وهى ثلاثة كم وكأى وكذا)

ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى أى عدد) قليلا أو كثيرا و يستعملها من يسال عن كمية الشئ (و) الى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) و يستعملها من يريد الافتخار والتكثير (و يشتركان فى خمسة أمور) أحدها (كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس) والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثانى (كونهما مبنيين) وسبب بنائهما مشابهة الحرف فى المعنى وهو فى الاستفهامية حرف الاستفهام وفى الخبرية حرف التكثير الذى كان يستحق الوضع أو فى الوضع على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الاصل فى البناء (و) الرابع (لزوم التصدير) فكل منهما له صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج الى التمييز) لان كلا منهما عدد مجهول (ويفترقان فى خمسة أمور أيضا أحدها ان كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد) والى ذلك أشار الناظم بقوله *ميز فى الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين (نحو كم عبدا ملكت) بفتح تاء الخطاب اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال و يجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافا من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب أحدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثانى انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسى (و) الثالث انه (يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف) والى ذلك أشار الناظم بقوله

واجز ان تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا

(نحو بكم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى أن جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فى مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قال ابن خروف (وتمييز الخبرية بمجرور) باضافتها اليه حملا لكم على ما هى مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من لان من كثرة دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز فى

باعراب الاول ناشئ من ظنه أن المراد بالالباس الالباس بتأليس أصله تركيبين ولم لا يراد به الالباس بالتركيب الذى بمعنى بعض اذ يحتمل أن رابع عشر ماخوذ من رابع أربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر وحينئذ لا يزول الالباس المذكور بالاعراب فليتامل ثم ان بعض مشايخنا راجع فى المسئلة كلام أبى حيان فرآه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه فلله الحمد والمنة *(هذا باب كنايات العدد)*
(قوله عن عدد) قال الزرقانى المراد بالعدد هنا المعدود وحينئذ يتضح تعليل الشارح الاحتياج ٢٧٩ الى التمييز بقوله لان كلا منهما عدد مجهول فاحتاج الى التمييز قال الرضى كم الاستفهامية والخبرية يدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود (قوله والحقيقة) قال الزرقانى تفسير للجنس قال وقوله والكمية تفسير للمقدار اه ومعنى جهل الجنس انه لا يدرى انه من الآحاد أو غيرها ومعنى جهل المقدار انه لا يدرى هل هو خمسة مثلا أو غيرها (قوله يستحق الوضع) قال الدنوشرى ظاهره ان التكثير لم يوضع له حرف وليس كذلك اذ رب موضوعة له كما يأتى فى كلام الشارح فى قوله بجامع التكثير (قوله أو فى الوضع على حرفين) أى بناء على انه لا يشترط كون الثانى حرف لين ومر أول الكتاب عن الشاطبى خلافه (قوله تميز بمنصوب مفرد) قال الزرقانى قال الرضى واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال الخبرية فى جميع ما ذكرنا (قوله جوازا) مقتضى كونها كالعوض منه أنهما لا يجتمعان فيكون الاضمار واجبا و بكونه واجبا صرح فى المغنى

(قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقاني أي وذلك لانه اذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له ما لقيت أحدا (قوله تنبيه يروى الخ) حاصل هذا التنبيه ان الكلام السابق دل على ان كم تكون خبرية نصا واستفهامية نصا والكلام على هذا البيت

شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل (مفرد او مجموع) لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه تارة الى جمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء له مجرى الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأة جاءتك) كما تقول مائة امرأة جاءتك (والافراد أكثر) في الاستعمال (وأبلغ) في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك أشار الناظم بقوله * واستعملنها مخبرا كعشرة * أو مائة (و) الامر (الثاني ان الخبرية تختص با) لزمن (الماضي كرب) بجامع التكثير فيهما فلهذا (لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (ويجوز) في الاستفهامية (كم عبيدا ستشتريه) لان الاستفهام لتعيين المجهول (و) الامر (الثالث) مما تختص به الخبرية (ان المتكلم بها لا يستدعي) أي لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر (و) الامر (الرابع انه) أي المتكلم بالخبرية (يتوجه اليه التصديق والتكذيب) لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك (و) الامر (الخامس) مما تختص به الخبرية (ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام) لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون) بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام (و) لهذا (يقال كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون * (تنبيه * يروى قول الفرزدق) وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير

(كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت علي عشاري)

بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما فقيل ان تميما تجيز نصب مميز الخبرية مفردا) أي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي (وقيل على الاستفهام التهكمي) أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته (وعليهما) أي الجر والنصب (فهي) أي كم (مبتدأ و) جملة (قد حلبت خبره) افرد الضمير حملا على لفظ كم أو (التاء) في حلبت (للجماعة لانهما) في معنى (عمات وخالات و) يروى (برفعهما على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الاولى (و) قد (حلبت خبر للعمة أو الخالة وخبر الاخرى محذوف والا لقيل قد حلبتا) لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت (والتاء في حلبت) على هذا (للوحدة لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم) على هذا الوجه محلها (نصب على المصدرية أو) على (الظرفية) الزمانية (أي كم حلبة) على المصدرية (أو) كم (وقتا) على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على رأي أبي زيد والايمن على رأي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي أتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة أشهر ومعنى علي على كره مني لان

يدل على انها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما في التمييز لا ينافي ذلك كما قد يتوهم لامكان التاويل (قوله بجر عمة وخالة) على هذا الفتحة في فدعاء فتحة خفض وعلى رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع ففدعاء بالرفع كما لا يخفى لان فدعاء صفة تابعة لموصوفها غاية الامر انه اذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لانها لا تنصرف (قوله فقيل ان تميما الخ) قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون عمة بالنصب وكم خبرية (قوله وافرد الضمير الخ) أشار بهذا المزج اللطيف الى ان قول المصنف والتاء للجماعة سؤال عن جواب تقديره كيف يصح ان يكون قد حلبت خبرا عن كم وهي واقعة على متعدد والتاء في حلبت للوحدة وحاصل ما أشار اليه المصنف في الجواب

منع ان التاء للوحدة بل هي للجماعة وأشار الشارح الى جواب آخر حاصله تسليم ان التاء للوحدة والافراد نظرا الى لفظ على كم فتامل (قوله والا لقيل قد حلبتا) قال الدنوشري فيه نظر اذ قد يقال ما المانع من كون قد حلبت خبرا عنهما والافراد على تأويله بكل منهما كما قيل الاذان والاقامة سنة أي كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدنوشري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن

على يستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت (وأما كأي فبمنزلة كم الخبرية) في خمسة أمور (في افادة التكثير) وفي الابهام (وفي لزوم التصدير) وفي البناء (وفي انجرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة) بخلاف كم (قال الله تعالى وكأي من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب) تمييز كأي (كقوله

اطرد اليأس بالرجا فكأي * آلما حم يسره بعد عسر)

فآلما بمد الهمزة على وزن فاعلا من ألم يألم اذا وجع منصوب على التمييز لكأي واطرد أمر من طرد يطرد كقتل يقتل واليأس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكأي يخالف كم في أمور منها انها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما أجازا بكأي تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا (وأما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير) وتوافق كأي في أربعة أمور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد (و) تخالفها في ثلاثة أمور أحدها انه (يجب في تمييزها النصب) فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من ذا (و) الثاني انها (ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما) والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسي الجهد

والى كأي وكذا أشار الناظم بقوله

ككم كأي وكذا وينتصب * تمييز ذين أو به صل من تصب

(هذا باب الحكاية)

وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهي ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل (مطردة بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما (نحو) وقولهم انا قتلنا المسيح (قال اني عبد الله) أم يقولون ان ابراهيم الآية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على

(قوله وأما كأي) *(فائدة)* في كأي خمس لغات قال ابن مالك في الكافية الشافية وفي كأي قيل كائن وكئن * وهكذا كأين وكيئن فاستبن وقال في شرحها أصلها كأي وهي أشهرها وبها قرأ السبعة الا ابن كثير وتليها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الاعمش وابن محيصن وكأين بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة في وزن كعين ولا أعرف أحدا قرأ باللغتين الباقيتين (قوله بجر ظاهرة) قال الدنوشري كان وجهه ان كأي نونه تنوين ٢٨١ في الاصل فمنعت من الاضافة نظرا للاصل (قوله ومنها ان خبرها لا يقع مفردا) قال الدنوشري كون خبر كأي لا يكون الا جملة يحتاج الى تأمل ويمكن ان يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولي

بين لنا يا عالما

غدا اماما رحله

مبتدأ ذا خبر

غدا دوما جمله

والشطر الاخير من نظم صاحبنا العلامة عامر الزيني ويمكن ان يكون أيضا في أسماء الشرط اذا وقعت مبتدآت تأمل اه وأقول قد يجب كون الخبر جملة في غير ما ذكر كما في خبر ضمير الشأن ومر تفصيل ذلك في باب المبتدا والخبر (قوله وأما كذا فيكنى بها عن العدد) قال الزرقاني وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا (قوله على ضرب الخ) قال الدنوشري ينظر ما معناه قال شيخنا الامام شحاذة الحلبي يمكن ان يكون معناه ان كذا محاكية لكم نوع محاكاة فلذلك جوز تمييزها (قوله أشار الناظم بقوله ككم كأي الخ) فيه ان كلام الناظم يقتضي انه يجوز في تمييز كذا الجر بمن لانه جعل الوجهين لكل من كأي وكذا والموضح أوجب في تمييز كذا النصب *(هذا باب الحكاية)* (قوله وتختص بالعلم) في الاختصاص به نظر وكذا قوله بعد وتختص بأي ومن في الاختصاص بهما نظر فقد روى انه لما أنشد كعب قنواء في حرتيها البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه ما حرتيها وفيه الحكاية بما وحكاية المعرفة غير العلم (قوله نحو قل ان ربي يقذف بالحق) في صدق تعريف الحكاية المتقدم على هذا نظر ظاهر اذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف الا ان يقال انه ايراد مقدر لانه اذا قال ذلك فقد أورده على حسب ما أورده المتكلم

(قوله ويجوز حكايتها على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيئته فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير اعرابها انه حكاية معنى لا لفظا فلا يقال ان مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية المفرد) أي حاله (قوله وكقول ذي الرمة الخ) قال الدنوشري جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر انه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أستشكله فكتبته ثم رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فانه قال أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون غيثا فمفعول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس الذي هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخلاف في ذلك فعلى هذا جملة الناس ينتجعون غيثا محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراده ببلال بن أبي بردة القاضي وصفة غيثا محذوفة أي مربعا نافعا فقلت لناقتي لما سمعت قولهم ٢٨٣ المذكور لا تنتجعي الغيث وانتجعي بلالا فهو أجدى من الغيث والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب الكلا وهو قول أبي عبيد ومنع صيدح حينئذ للعلمية والتأنيث (قوله ويمكن ان يكون من هذا) أي من حكاية المفرد في غير الاستفهام (قوله فالمختار الخ) قال الدنوشري هو جواب شرط مقدر تقديره واذا عرفت ما ذكر فالمختار الخ والا فكان المناسب الواو لا الفاء قال شيخنا العلامة شحاذة الحلبي وقول الشارح وعندي الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك المقابل لمختار المحققين وتأييده الاول واضح والثاني فيه نظر ظاهر لانه ينافي الغرض المذكور فليتأمل فان قلت كيف يكون محكيا وعماذا حكى قلت يعتبر محكيا من مرفوع وقد يقال فرق بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا انه محكي وقد يجاب بانه محكي اعتبارا (قوله مذكورة) قال الدنوشري قد يقال فيه نظر اذ ملحظ المنع ان المحذوف واختلف لا يعلم حتى يحكى ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال المخاطب ضربت فتقول مريد التعيين الحاكي أيا فتحكي ما فيها مع حذفها فالظاهر ان مثل هذا لا يمتنع فليتأمل (قوله الظريفين) قال الدنوشري لو قال بدله ظريفين كان أولى اه أي ليطابق الصفة الموصوف في التنكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء ان المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) في المغرب ما نصه ولا بد من ادخال حرف الجر على من وأي اذا استثبت بهما عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ويقدر بعدهما اه وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين انك تقول منين بغير ادخال الجار قال المصنف وينبغي لابن عصفور ان يجيز تقدير المتعلق قبلهما لانه يرى أن الاستفهام اذا كان استثباتا تام

ترتيب اللفظ (ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب (فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى) في حكايتها (على الاصح) صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشأ من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيدا بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا التنبيه بالاستدراك على لحنه والا لتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه (وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا) وكقول ذي الرمة

سمعت الناس ينتجعون غيثا * فقلت لصيدح انتجعي بلالا

فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجي في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو كأنه قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو اه وعندي انه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما ان الغرض انه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير (وأما) حكاية حال المفرد (في الاستفهام فان كان المسؤول عنه نكرة) مذكورة (والسؤال بأي أو بمن حكى في لفظ أي وفي لفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية) حقيقة أو صالحة لوصفها بها (وجمع) سالم موجود فيه أو صالح لوصفه به (تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا) في حكاية رجلا (وأية) في حكاية امرأة (وأيين) بالتثنية في حكاية غلامين (وأيتين) في حكاية جاريتين (وأيين) بالجمع في حكاية بنين (وأيات) في حكاية بنات وقولنا في التثنية أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما أيين مع انهما ليستا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم أو صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجالا أو نساء فانك تقول في حكاية الاول أيين وفي حكاية الثاني أيات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

واختلف فى الحركات اللاحقة لاى فقيل حركات حكاية واى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هى حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل أى فأى فاعل بالفعل وهو سابق عليها فى التقدير لان الاستثبات يزيل الصدر فكأنك أعدت ماقاله السائل وكأنك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف تقديره أى قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر والكوفيون يجيزونهما فان سالت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متاخر ولك أن تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول أيا رأيت وباى مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للمطابقة (وكذلك تقول فى من) اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا وتانيثا كما تقدم من الامثلة (الا ان بينهما افرقا من أربعة أوجه أحدها ان أيا عامة فى السؤال فيسئل بها عن العاقل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت حمارا أو حمارين) أو (أيانا أو أيانين أو جمرا أو أتنا) (ومن خاصة با) لسؤال عن (العاقل) الفرق (الثانى ان الحكاية فى أى عامة فى الوقف والوصل يقال جاءنى رجلان فتقول أيان بالوقف) والاسكان (أو أيان ياهذا) بالوصل (والحكاية فى من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءنى رجلان (منان بالوقف والاسكان) فى النون (وان وصلت قلت من ياهذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما سياتى انك تقول فى حكاية المذكر منو ومنا ومنى وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لاتكون الا فى الوقف (فاما قوله) وهو شمر بن الحرث الضبي أو تابط شرا
(أتوا نارى فقلت منون انتم) * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
والقياس من انتم (فنادر فى الشعر) وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو ومنا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كأى مجموع بالواو والنون وقال الكسائى ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية فى الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربا وجعله كأى وحكى الكوفيون

يكن له الصدر وماذكره ابن عصفور من انه لابد من ادخال الجر متعين على القول بان الحركات اعراب والالزم اضمار الجار وابقاء عمله (قوله فى الحركات) قال الدنوشرى لو قال والحروف كان أحسن ولم يصحح واحدا من القولين ولعل الاصح انها حركات وحروف حكاية لا اعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال ان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على عامله فهلا قالوا بذلك (قوله مؤخرا) قال السنباطى ويجوز اظهاره مقدما أيضا على كلام الكوفيين كما صرح به المرادى ومقتضى قول الشارح الآتى والكوفيون يجيزونهما انه يجوز ان يصرح به أو يقدر الفعل مقدما ومؤخرا على ان أيا فاعل به أو مبتدا والفعل خبرها وقوله توكيدا قال الدنوشرى معمول لقوله يصرح فيكون التصريح على سبيل التاكيد وان كان العامل المصرح به ليس مؤكدا بل هو للتاسيس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد البصريين الخ) ظاهره انه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم ان أيا مبتدا والخبر محذوف أى أيهم فعل (قوله فان سالت بها عن منصوب) قال السنباطى هذا قسيم قوله وان وقعت سؤالا عن مرفوع فهو على القول بان الحركات اعراب فقول الشارح والحركة للحكاية بخلاف فرض المسئلة وان كان الكلام صحيحا فى نفسه مع قطع النظر عن فرض المسئلة وعلى تقدير ان يكون الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرارا مع قوله بناء على انها للحكاية وأى فى موضع رفع الخ لانه شامل للاحوال الثلاثة ولا خلاف فيه عندهم اه وأقول لم ينقل المصنف فى الحواشى خلافا بين الفريقين فيما اذا سئل بها عن منصوب أو مجرور وعبارته فان نصب أى بفعل مضمر يجوز اظهاره واذا ظهر لم يجب تاخيره مع أى ومن وما لانهن لما كن للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك فى بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت منى لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا أظهرت متعلق الجار ان تقدمه وان تؤخره كما فى الناصب اه وفيها نص على ان حكاية حال المفرد لا تختص باى ومن كما أسلفنا (قوله لمحذوف متاخر) أى ولو بواسطة حرف الجر فيقال باى لمن قال مررت برجل ولكن قول الشارح فقياس الخ يقتضى انه لا يحكى بها ما فى النكرة المجرورة الا بدون الجار اذ الابتداء معه مشكل فليتامل (قوله وعند الكوفيين منعهما) قال السنباطى اذا أراد منع الابتداء أو المعمولية للمحذوف والتصريح به تاكيدا فشكل على كلا التقديرين اذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو أولى من الجواز فى المرفوع ويدل لذلك ان شراح التسهيل ذكروا حالتى النصب والجر على القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اه وقال الدنوشرى ضمير المثنى فى قوله منعهما عائد الى كونها مبتدا والى كونها معمولة لمحذوف متاخر (قوله أتوا نارى الخ) وقبل هذا البيت
ونار قد حضأت بعيد وهن * بدار لا أريد بها مقاما
سوى تحليل راحلتى وعينى * أكالئها مخافة أن تناما
وبعده
فقلت الى الطعام فقال منهم * زعيم نحسد الانس الطعاما

إن منهم من يقول منو أنت ومنان انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا ليونس) وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته واعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقيين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان آخران أحدهما انه حكى الضمير في أتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة أي أنعموا ظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي أنعموا في ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم اه والاول أولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن أن يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم نعموا في ظلام أو في صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم اه الفرق (الثالث ان أيا حكي فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول) في حكاية المفرد المرفوع (أيٌ) في حكاية المنصوب (أيا) في حكاية المجرور (أيٍ ويجب في من الاشباع) للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى (فتقول) لمن قال جاءني رجل (منو) لمن قال رأيت رجلا (منا) لمن قال مررت برجل (مني) ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يرد علامة التانيث أو التثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وماذكره من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وأنهم اشبعوا بيانا للحركة في الوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في أنا وحيهلا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ماقبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني ورده أبو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة اذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفرق (الرابع ان ماقبل تاء التانيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان) كما تقول آية وآيتان (ويجوز الفتح والاسكان في من) اذا اتصل بها تاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب التاء هاء (ومنت) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ماقبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان) بفتح النون الاولى (ومنتان) بسكونها (والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية) وانما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ماقبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها في أية للتانيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ماقبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف وأما العطف فاذا قال جاءني امرأة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قيل جاءني رجل وامرأة فانك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف دون ماقبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني واذا خلط ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعمن يعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت من وأيا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومني واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أيا ومنا وكذلك ما أشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله أولا فان كان

(قوله خلافا ليونس) قال الشهاب بن قاسم هو ممنوع منعا واضحا بل هو سهو لان قوله أتوا ناري بعد ذلك اخبار بالحالة الواقعة له معهم فيما مضى (قوله نشأت من حركات الاشباع) لو قال بدله نشأت من اشباع حركات الحكاية

المسؤل

المسؤل عنه نكرة فقال (وان كان المسؤل عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع) من التوابع الخمسة (وأداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد) فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدا خبره من عند الجمهور أو خبر مبتدؤه من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد فرفع ما بعد من على اللغتين يختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدر الاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر (وتبطل الحكاية في نحو) أي زيدا لان أداة السؤال غير من وفي نحو (ومن زيدا لأجل العاطف) الداخل على من (وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية) خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من شذقم لانتفاء العقل (وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع) وهو النعت (ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو أو علما معطوفا) بالواو خاصة (كرأيت زيدا وعمرا فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية) فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو ومن زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى ان عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أي لوجهين أحدهما كثرة استعمالهم لها دون أي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف أي فانه لو حكي بها أي زيدا وأي زيد برفع أي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدا والخبر قال ابن الضائع والاول أولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين وأما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا باطالته عن الحكاية واستثنى النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشيء واحد واستثنى عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤل عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤل صار في ذلك بيان ان المسؤل عنه هو الاول فلم تحتج للحكاية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعلم احكينه من بعد من * ان عريت من عاطف بها اقترن

(هذا باب التانيث)

(هذا باب التانيث)

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ أشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وأنثى و(لما كان التانيث فرع التذكير) لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه (احتاج) المؤنث (لعلامة) تميزه من المذكر (وهي اما تاء محركة) بوجوه الاعراب (وتختص بالاسماء كقائمة) وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (أو تاء ساكنة وتختص بالافعال) الماضية (كقامت) ونعمت (واما ألف مفردة) عن ألف قبلها (كحبلى) وسكرى (أو ألف قبلها ألف) زائدة (فتقلب هي) أي الالف الثانية (همزة كحمراء) هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث وليست مبدلة من ألف التانيث (و) الالفان المقصورة والممدودة (يختصان بالاسماء) الظاهرة والى

(قوله وان جنحوا للسلم فاجنح لها) ذكر في الكشاف في تفسير هذه الآية ما يقتضي ان السلم مذكر لانه قال والسلم تؤنث تأنيث نقيضها وهي الحرب قال السلم تأخذ منها ما رضيت به * والحرب يكفيك في أنفاسها جرع انتهى وعده ابن كمال باشا في رسالة المؤنث مما يذكر و يؤنث وسبقه الى ذلك ابن الانباري وقال الصفاقسي والسلم تذكر وتؤنث فقيل التأنيث لغة وقيل على معنى المسالمة وقيل حملا على النقيض وهو الحرب (قوله من الاعضاء المزدوجة) أشار الى القاعدة المشهورة وهي ان ما كان من الاعضاء مزدوجا فالغالب عليه التأنيث الا الحاجبين والمنخرين والخدين فانها مذكرة والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافي عد الانف من غيره لان الانف اسم للمنخرين معا وكل واحد تسمى منخر الانف وكلام شيخنا الغنيمي في شرح الشعر او يتوهم الثاني ومن المزدوج الكف فهي مؤنثة وزعم المبرد انها قد تذكر وأنشد ولو كفي اليمين تغيك خوفا * لافردت اليمين عن الشمال ولم يقل اليمنى وهو وهم لان اليمين مؤنثة بمنزلة اليمنى وقال ابن يسعون ذكر حملا على العضو ثم رجع الى التأنيث فقال تغيك وما كان من الاعضاء غير مزوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو في وهي للحال يقال قوس فرع اذا عملت من رأس القضيب وليست بفلق ولم يرد بقوله وأصبع حقيقة مقدار الاصبع ولكنه أشار بذلك الى كمال القوس كما يقال الثوب سبع أذرع وزائد تريد انها موفاة هذا العدد عيني

التاء والالف أشار الناظم بقوله * علامة التأنيث تاء أو ألف * ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث (و) العرب (قد أنثوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق (و بالاشارة اليها نحو هذه جهنم) فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه (و بثبوتها) أي التاء (في تصغيره نحو عيينة وأذينة) مصغري عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (أو) ثبوتها في (فعله نحو ولما فصلت العير) فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها (وبسقوطها من عدده كقوله) وهو حميد الارقط يصف قوسا عربية

أرمي عليها وهي فرع أجمع * (وهي ثلاث أذرع وأصبع)

فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وفي أسام قدروا التا كالكتف *

ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير

(فصل) (فصل * الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفات نحو رجل و رجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في أحد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث (ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة أوزان أحدها فعول) بفتح الفاء

(قوله وفي الصفات الخ) قال الدنوشري ينظر كيف ارتباطه من حيث العطف ولا يصح الابان يكون كاف كحائض اسما فليتامل انتهى وأقول تاملنا فوجدنا قوله وفي الصفات عطفا على قوله في الاسماء وكلا الظرفين متعلق بمحذوف دل عليه كلام المصنف والتقدير ومن غير الغالب أن تكون في الاسماء الخ وفي الصفات هذا وقال في المفصل للبصريين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل انه على النسب كلابن وتامر كأنه قال ذات حيض وذات طمث (بمعنى وعند سيبويه انه مؤول بانسان أو شيء حائض كقولهم غلام ربعة على تاويل النفس وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة وأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث فتقول حائضة وطالعة الآن أو غدا انتهى وقد أوضح في الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بان المرضع هي التي من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة الارضاع ملقمة ثديها للصبي وذكر ان سبب اختيار المرضعة على المرضع ان المراد تفظيع شأن الزلزلة وهي أدخل فيها وقال في المفصل أن مذهب الكوفيين ان حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب اثبات التاء في محل الالتباس كضامر وعاشق وأيم وثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض باثبات التاء في الصفات المختصة بالاناث من امرأة مصبية وكلبة مجرية على ما في الصحاح فليس بسديد لان ما ذكروه مجوز لا موجب لانهم يقولون الاتيان بالتاء في صورة الاستغناء على الاصل كحاملة في المرأة قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبلى فمن قال حامل قال هذا نعت لا يكون الا للاناث ومن قال حاملة بناء على حملت فهي حاملة وأنشد لعمرو بن حسان

تمخضت المنون له بيوم * أتى ولكل حاملة تمام

فاذا حملت شيأ على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير (قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) اشارة الى الرد على الامام ابن جني حيث قال انه فعيل ولو كان فعولا لقيل بغوّا كما قيل نهوّ ورد بان نهوا شاذ وقال الدنوشري قال البيضاوي وهو فعول من البغي قلبت واوه وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه للمبالغة أو للنسب كطالق اهـ وتوقف بعضهم في قوله لانه للمبالغة فان قضيته ان فعيلا اذا كان للمبالغة محوّلا عن فاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي ان صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمار وامرأة تمار وينبغي مراجعة النقل في ذلك أيضا قال سعدي جلبي في حاشيته قوله وهو فعول من البغي وفي الكشاف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقيل بغوّ كما قيل فلان نهوّ عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني بانه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء وادغامها في الياء والشاذ لا يقاس

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بغيا) أصله بغويا اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم ادغم) الياء في الياء (والا) لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسأل المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فاجاب بما قاله الموضح (وأما قولهم امرأة ملولة) من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء (فالتاء) فيه ليست للفصل وانما هي (للمبالغة بدليل) دخولها في المذكر نحو (رجل ملولة وأما امرأة عدوة) أصله عدووة بواوين ثم أدغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه (محمول على صديقة) كما في عكسه وهو رجل صديق على عدوة في قوله لم أبخل وأنت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء) الفاصلة جوازا (نحو جمل ركوب وناقة ركوبة) وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصدين (و) الوزن (الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم (وشذ ملحفة جديدة) بالتاء فانها بمعنى مجدودة وقد لحقتها التاء) فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء) الفاصلة (نحو امرأة رحيمة وظريفة) وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فان قلت مررت بقتيلة بني فلان الحقت التاء خشية الالباس) بالمذكر (لانك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الالباس (و) الوزن (الثالث مفعال) بكسر الميم (كمنحار) يقال رجل منحار وامرأة منحار أي كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ ميقانة) بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيأ الا أيقنه وامرأة ميقانة وانما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله قاله ابن الانباري (و) الوزن (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كمعطير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكاه سيبويه (و) الوزن (الخامس مفعل) بكسر الميم وفتح العين (كمغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته

عليه قوله ولذلك لم تلحقه التاء لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور قوله لانه للمبالغة ويجوز أن يكون تشبيها بفعول كما في ملحفة جديدة ورد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه انه من باب نفي المقيد وقيده انتهى كلام سعدي جلبي بحروفه قال بعضهم البغي خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بغي انما يقال امرأة بغي لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بغي كما يقال امرأة بغي وفي شرح الاردبيلي ما يوافقه انتهى ومر عن المفصل ما هو صريح في ان صيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبي عن محيي السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن أخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا أسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالى وهي رميم (قوله والا لوالخ) قال الدنوشري كان الصواب قرن لو بالفاء لان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء كقوله تعالى وان كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تتميم ما اشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله ان بغيا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء ومر ما اجاب به البيضاوي وما فيه وما أجاب غيره وكان على الشارح أن يتمم بنقل ما استدل به ابن جني ورده فتدبر (قوله على عدوة) كان الاصوب ان يقول على عدو فليتامل (قوله جوازا) قال السنباطي يفيد بظاهره ان فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه لحوق التاء وعدمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شراح التسهيل وغيرهم ان لحوق التاء انما هو على وجه الندور وفي اسماء مخصوصة انتهى وقال الدنوشري يفهم منه ان التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى

(ومدعس) بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعلة عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة أشار الناظم بقوله

ولا تلى فارقة فعولا الابيات الثلاثة (وتاتى التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذى لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم (ولعكسه) أى لفصل الجنس من واحده (فى جباة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر (وكمأة) بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة وهى التى تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح (خاصة) مخرج لسيارة ومارة فانهما جمعا سيار ومار لا من أسماء الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من أسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتاتى التاء لفصل الواحد من الجنس الذى يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير (و) تاتى التاء (عوضا من فاء كعدة) وأصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء فى غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع صدرا وتاتى عوضا من عين كاقامة (أو) من (لام كسنة) وأصلها سنو أو سنه بدليل قولهم فى الجمع بالالف والتاء سنوات أو سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء فى محل المعوض منه على القياس (أو) عوضا (من) حرف (زائد لمعنى) وهو ياء النسب (كأشعثى وأشاعثة) وأزرقى وأزارقة ومهلبى ومهالبة نسبة الى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون والاشاعثة وكذا الباقى (أو) عوضا (من) حرف (زائد لغير معنى) وهو ياء مفاعيل (كزنديق وزنادقة) فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جىء بالياء لم يجأ بالتاء بل يقال زناديق فالياء والتاء متعاقبان هنا قاله فى شرح الكافية والزنديق هو الذى لا ينتحل دينا وقيل هو الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر (و) تاتى التاء (للتعريب) بالعين المهملة أى تعريب الاسماء الاعجمية (كموازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء فى جمعه ليدل على ان أصله أعجمى فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمى فان خالفت بين ألفاظه فقد عربته والا فلا (و) تاتى التاء (للمبالغة) فى الوصف (كراوية) لكثير الرواية وانما أنثوا المذكر لانهم أرادوا أنه غاية فى ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولتاكيدها) أى المبالغة الحاصلة بغير التاء (كنسابة) وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء أفادت تاكيد المبالغة لان التاء للمبالغة (و) تاتى التاء (لتاكيد التانيث كنعجة) لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز وأتان فكان يكفى أن يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه فدخول التاء فيه لتاكيد التانيث

(فصل لكل واحد من ألفى التانيث) المقصورة والممدودة (أوزان نادرة ولا تعرض لها فى هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها (وأوزان مشهورة) فى الاستعمال وتقدم فى باب ما لا ينصرف أن المقصورة أصل للممدودة فلذلك قدمها (فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر) وزنا (أحدها فعلى بضم الاول وفتح الثانى كأربى) بالراء المهملة والباء الموحدة اسما (للداهية) بالدال المهملة وجمعها دواه

(قوله والزنديق هو الذى لا ينتحل الخ) فى لغة المنهاج لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الرافعى اختلف فى حقيقته ما نصه وادعى صاحب المستعذب على المهذب ان المشهور فيه انه الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر لكن هذا هو المنافق فالاقرب انه من لا ينتحل دينا انتهى ونقل ابن كمال باشا فى رسالة الزنديق عن العلامة فى شرح المفتاح ان تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وانه فى لسان العرب يطلق على من ينفى البارئ وعلى من يثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا بالثانى كما هو الظاهر من كلام الجوهرى ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان أظهر الايمان خص باسم المنافق وان قال بقدم الدهر واسناد الحوادث اليه خص باسم الدهرى وان كان مع اعترافه بنبوة النبى صلى الله عليه وسلم واظهاره عقائد الاسلام يبطن الكفر خص باسم المنافق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو فى الزنديق الاسلامى والا فقد يكون من المشركين وقد يكون من أهل الذمة ثم ذكر ان بهذا القيد وان لم يكن معتبرا فيه وبقيد اعترافه بوجود الصانع المختار يفارق الملحد فانه من مال عن المنهج المستقيم الى أى جهة من جهات الكفر قال فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى ان الذين يلحدون فى آياتنا يقال ألحد الحافر ولحد اذا مال عن الاستقامة فحفر فى شق فاستعير للانحراف فى تاويل آيات القرآن عن جهة الصحة وأعظمها والاستقامة انتهى ولم يصب فى تقييد المستعار له بقوله فى آيات القرآن فانها فى الآية الكريمة مستعارة للانحراف عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا لا للانحراف عنها فى آيات الله والا لما احتيج الى قوله فى آياتنا ولهذا بان الفرق بين الملحد والزنديق والدهرى والمنافق وان الزنديق ليس الملحد والدهرى كما ظن صاحب المغرب *(فصل)*

وأعظمها الموت (وأدمى وشعبى) بمعجمة فمهملة فموحدة اسمين (لموضعين قال) جرير

(أعبدا حل في شعبى غريبا) * ألؤما لا أبا لك واغترابا

(وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) في لسان العرب (ويرده ليه أربى بالنون) اسما (لحب) من البقل (يجبن به اللبن وجنفى) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجعبى) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (لعظام النمل) جمع عظيم لا أعظم والمراد به كبار النمل اللاتى يعضضن ولهن أفواه واسعة قاله القالى ورحبى بالراء والحاء المهملة والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال أبو على الفارسى هى مقصورة حكاه عنه ابن جنى في القد (وقد تبين) من عدم اشتهار ماذكر (ان عدم الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل) لانها من الاوزان النادرة بل قال خطاب المرادى انها شاذة الوزن (الثانى فعلى بضم الاول وسكون الثانى اسما كان كبهمى) بالموحدة اسم النبت قاله الجوهرى يقال أبهمت الارض كثر بهماها (أو صفة) لا مذكر لها (كحبلى) أ(و) ما لها مذكر نحو (طولى) أنثى الاطول (أو مصدرا كرجعى) مصدر رجع الوزن (الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى) بالموحدة (لنهر بدمشق أو مصدرا كمرطى) بالطاء المهملة (لمشية أو صفة كحيدى) بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن (الرابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون اما جمعا كقتلى) جمع قتيل (وجرحى) جمع جريح (أو مصدرا كدعوى) مصدر دعا (أو صفة كسكرى وسيفى مؤنثى سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففى ألفه وجهان) مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال أديم مأروط أى مدبوغ وقد يكون أرطى أفعل لانه يقال أديم مرطى حكاه في الصحاح والعلقى نبت الوزن (الخامس فعالى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملة والنون (لطائرين) ذكرين أو انثيين (وفى الصحاح ان ألف حبارى ليست للتانيث وهو وهم) بفتح الهاء من صاحب الصحاح (فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل ان ألفه للتانيث الوزن (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى) بالمهملة (للباطل) وللكذب وللهواء بين السماء والارض الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى) بمهملات وموحدة (ودفقى) بالدال والفاء والقاف (لضرب من المشى) فالاول مشية فيها تبختر والثانى مشية فيها تدفق واسراع الوزن (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى) مصدر ذكر ذكرا وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التانيث (أو جمعا وذلك شيآن (حجلى) بالحاء المهملة والجيم (جمع الحجل بفتحتين اسم الطائر وظربى بالظاء المشالة) والراء والباء الموحدة (جمع الظربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسم الدويبة ولا ثالث لهما في الجموع) وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيدا الوزن (التاسع فعيلى بكسر أوله وثانيه مشدد نحو حثيثى) بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا حض عليه (وخليفى) بالخاء

(قوله أعبدا الخ) بعده قوله فغض الطرف انك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا وذكر بعضهم أن شعبى اسم بلدة وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون اما جمعا الخ) لا يشكل عليه نحو كسرى علما لانه معرب قال الامام المرزوقى وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختار كسره وفعلى في الاسم موجود نحو دفلى وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح في أوله بدلالة أن النسبة اليه كسروى باتفاق بفتح الكاف وأن فعلى أكثر في الكلام من فعلى بكسر أوله ٢٨٩ وان هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه أكاسرة على غير قياس انتهى وأقول على كلام البصريين يشمله قول المصنف بشرط أن يكون اما جمعا الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجه وفعلى من وجه لانهم يقولون أديم ماروط اذا دبغ بورقه ويقولون أديم مرطى انتهت وبه يعلم ما في عبارة الشارح ووجه ما أشار اليه في الصحاح ان قولهم ماروط يدل على ان الهمزة أصلية والالف زائدة وقولهم مرطى يدل على ان أرطى أفعل والالف في آخره منقلبة عن ياء ومرطى كمرمى من رميت وتبين ان كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب لان الدليل ليس على ترتيب المدعى فتامل (قوله ولا ثالث لهما في الجموع) في القاموس انهما اسما جمع قال الدنوشرى

وما لنا جمع بوزن فعلى * بكسر فاء غير ظربى حجلى

(وقال في القاموس) هذان اسما جمع * وهذا القول عندى اسما

قال بعض الفضلاء والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على المتعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم على وزن فعلى بانه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل تمر وتمرة وبالجملة لا ثمرة لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لا نسلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المرادى ولم يجئ الا مصدرا وذكر ان خصيصا يجوز قصره وقد يقال ان اسم

المعجمة والفاء الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذنت (وحكى الكسائى هو من خصيصاء قومه بالمد وهو شاذ) وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى) بالفاء والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور (لوعاء الطلع) أي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره أي يستره و يغطيه والشيبانى يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطالع حين يشقق قال القالى والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته (وحذرى وبذرى) بذالين معجمتين وراءين مهملتين وبحاء مهملة في الاول وباء موحدة في الثانى وهما (من الحذر والتبذير) وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن (الحادى عشر فعيلى بضم أوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى) بالخاء والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا في خليطى اذا اختلط عليهم أمرهم (وقبيطى) بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما (للناطف) الوزن (الثانى عشر فعالى بضم أوله وتشديد ثانيه نحو شقارى) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازى) بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاى اسمين (لنبتين وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (لطائر * تنبيه * نحو جنفى) مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين (ونحو خليفى) مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة (ونحو خليطى) مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة (ليس من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل) وجودها في أوزان الممدودة فالاول كما في (عشرواء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومسها في أول رعدتها كما في القاموس زيادة على الصحاح (و) الثانى كما في (فخيراء) بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخيراء الرجل الفخر (و) الثالث كما في (دخيلاء) بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء أمورك أي بباطنها (ومشهور اوزان الممدود سبعة عشر) وزنا (أحدها افعلاء بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء أو مصدرا كرغباء) مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة (أو صفة كحمراء وديمة هطلاء) والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال أبو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والهطل تتابع المطر (أو جمعا في المعنى كطرفاء) بالطاء والراء المهملتين و بالفاء ويضاف للغابة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهي شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفي القاموس انها أربعة أصناف منها الاثل الواحدة طرفاءة وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد وجمع (و) الوزن (الثانى والثالث والرابع أفعلاء بفتح العين وأفعلاء بكسرها وأفعلاء بضمها كقولهم يوم الاربعاء) بفتح الباء وكسرها وضمها (سمع فيه الاوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف وفي تحشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم أربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمهما موضع (و) الوزن (الخامس فعللاء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كعقرباء) اسما (لمكان و) الوزن (السادس فعلاء بكسر الفاء كقصاصاء) بقاف وصادين مهملتين اسما (للقصاص و) الوزن (السابع فعللاء بضم الاول والثالث كقرفصاء) بقاف فراء فصاد مهملة لنوع من القعود يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأمس الارض أليتيه الوزن (الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر المحرم وحكى أبو عمرو الشيبانى فيه القصر الوزن (التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء) بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما (لاحد جحرة اليربوع) وهو حيوان فوق الفأرة يداه أقصر من رجليه عكس الزرافة ومن أسماء جحرته أيضا غائباء ونافقاء * الوزن (العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثانى نحو كبرياء) بمعنى التكبر * الوزن (الحادى عشر مفعولاء كمشيوخاء) بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر * الوزن (الثانى عشر فعالاء بفتح أوله وثانيه نحو براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما أدرى أى البراساء هو)

ليس مضافا للمصدر بل مصدر (قوله والكافور لوعاء الخ) لا ينافى ما قاله ان الكافور يطلق أيضا على غير وعاء الطلع فليتامل (قوله أو مصدر الخ) قال الدنوشرى لو أدخله في قوله اسما لان المصدر على الصحيح اسم جامد غير مشتق كان أولى وكذلك لو أدخله في قوله اسما طرفاء ونحوه مما هو جمع في المعنى لكان أولى أيضا تامل (قوله غائباء) ذكر بدله في باب جموع التكسير رهطاء وذكر ان الثلاثة أسماء لجحرة اليربوع و بينها فراجعه

(قوله فعلاء بفتحتين كخفقاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلبي في شرح المفصل ومن ذلك أي مما اجتمع فيه زيادتان في محل واحد فعلاء بضم الفاء والعين قالوا جنفاء وقرماء ولم يات صفة فالجنفاء اسم ماء لمعاوية بن عامر قال الشاعر رحلت اليك من جنفاء حتى * انخت فناء بيتك بالمطال وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهري ذكره بالفاء وهو تصحيف انما هو بالقاف

أي الناس هو (وبراكاء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البروك) وهو أن يبركوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة وبراكاء كل شئ معظمه وشدته يقال وقع في براكاء الامر وفي براكاء القتال أي في معظمه وشدته قال بشر بن أبي حازم

ولا ينجي من الغمرات الا * براكاء القتال أو الفرار

قاله القالي الوزن (الثالث عشر فعيلاء بفتح أوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء) بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول والكاف في الثاني (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريثاء ممدود وهو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن (الرابع عشر فعولاء بفتح أوله وضم ثانيه نحو دبوقاء) بابدال المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن (الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخفقاء) بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما (لموضع قاله ابن الناظم) في بعض نسخ الشرح (وانما هو بالجيم والنون والفاء) كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصه وفعلاء مخففا اسم مكان (ولا نظير له الا الدأثاء) بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما (للامة وقرماء) بالقاف والراء اسما (لموضع) ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري فرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرمى كجمزى ويمد موضع باليمامة لبني امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا) التقدير (فعد الناظم لذلك في المشهور) من أوزان الممدودة (مشكل) لانه وزن نادر جدا (وفي المحكم) لابن سيده (ان جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد أيضا موضع) فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن (السادس عشر فعلاء بكسر أوله وفتح ثانيه نحو سيراء) بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وأيضا نبت وأيضا الذهب الوزن (السابع عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه كخيلاء) بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب

(هذا باب المقصور والممدود)

المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه ألف ملازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا ورأيت أخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف أولاء وشاء فلا يسمى ممدودا (قصر الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى (وضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين) ليرجع اليه (ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة أقسام أحدها ماله نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ما قبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله

اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالاسف

فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالجيم (وهوى هوى وعمى عمى فان نظيرها من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأشر أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب

وقد قالوا في الصفة الثاداء بمعنى الامة يقال ثأداء أو دأثاء مقلوب منه قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء بالتحريك الاحرف واحد وهو الدأثاء يعني في الصفات اهـ وهو مخالف لكلام المصنف من وجوه كما ترى فتامله وأنصف عبد الله ويفهم من كلام ابن يعيش كما يعلم من تصفح كلامه ان فعلاء هنا بضم أوله وضم ثانيه تامل وقال في الصحاح وجنفى على فعلى بضم الفاء وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهى وقال في القاموس في مادة جنف وكجمزى وارنى ويمدان وكحمراء ماء لفزارة لا موضع ووهم الجوهري انتهى وقال الجوهري في مادة دأث والدأثاء الامة وقد يحرك لحرف الحلق وهو نادر لان فعلاء بفتح العين لم يجئ في الصفات وانما جاء حرفان في الاسماء فقط وهو قرماء وجنفاء وهما موضعان انتهى وهذا البحث يحتاج الى مزيد تحرير فليتامل

(هذا باب المقصور والممدود) (قوله بخلاف اذا الخ) كان عليه ان يذكر محترز قوله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج بذكر الاسم نحو يخشى وزاد الشارح هنا خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه يقال في تعريف الممدود الآتي كان حقه أن يقول بخلاف جاء الخ (قوله وبطر بطرا) تمم به الشارح ليكون نظيرا ما قبله في عدة الامثلة وكونها ثلاثة

مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين (قال ابن عصفور وغيره) تبعا لسيبويه والفراء (وشذ الغراء) الغين المعجمة المفتوحة و(المد مصدر غرى) بكسر الراء (فهو غر) وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غرى بالشئ بالكسر أي أولع به الاسم الغراء بالفتح والمد (وأنشدوا) لكثير

(اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا * غراء ومدتها مدامع نهل)

هذا قول ابن عصفور ومن وافقه (وفيما قالوه نظر لان أبا عبيدة حكى) عن خالد بن مكتوم (غاريت بين الشيئين غراء أي واليت) بينهما (ثم أنشده) أي بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبي عبيدة (هذا فالمد قياسي كما سيأتي لان غاريت غراء) بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقاتلت قتالا) ثم قال أبو عبيدة (وغاريت فاعلت من غريت) بالشئ أغرى (به وأنشد) أبو عبيدة والجوهري (أسلو بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل) بضم النون وتشديد الهاء أي كثيرة متتابعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء أي ممتلئة ولا يبعد عندي أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غرى والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واختلفوا في الغراء في بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وأبو عبيدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتواردا على محل واحد (ومنها افعل بكسر أوله وفتح ثانيه جمعا الفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى) بالفاء والراء الكذب (ومرية ومرى) بالراء الجدال (فان نظيره) من الصحيح (قربة وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى) بالدال المهملة الصور المنقوشة في الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالدال المهملة السكين (وزبية وزبى) بالزاي المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فان نظيرها) من الصحيح (حجة وحجج وقربة وقرب) بضم الحاء والقاف فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كفعل وفعل في جمع ما * كفعلة وفعلة *

(ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى) من الرباعي ومقتفى من الخماسي (ومستدعى) من السداسي (فان نظيره) من الصحيح (مكرم) ومحترم (ومستخرج) بفتح ما قبل الآخر فيهن * القسم (الثاني) من أقسام المعتل بالالف (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع ممدود بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما استحق قبل آخر ألف * فالمد في نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها ان يكون الاسم مصدر الافعل) بسكون الفاء وفتح العين (أو لفعل) بكسر الفاء وسكون العين (أوله همزة وصل) فالاول (كأعطى اعطاء و) الثاني نحو (ارتأى ارتاء) قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي والتدبير اه والاصل ارتاى ارتايا قلبت الياء في الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها أثر ألف زائدة (واستقصى) الامر (استقصاء) تتبعه والى ذلك أشار الناظم بقوله

لمصدر الفعل الذي قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(فان نظير ذلك) أي نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح (أكرم اكراما و) نظير ما كان مصدر الفعل أوله همزة وصل من الصحيح (اكتسب اكتسابا) فانه من افتعل (واستخرج استخراجا) فانه من استفعل (ومنها ان يكون مفرد الافعلة) سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو أو ياء فالاول (نحو كساء وأكسية و) الثاني نحو (رداء وأردية) والاصل كساو وردای (فان نظيره) من الصحيح (حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة ومن ثم) أي من أجل ان أفعلة حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور (قال الاخفش أرحية)

(قوله غارت الخ) قال العيني وغارت من غار الغيث الارض يغيرها أي سقاها وقيل من غارت عينه تغور غورا اذا دخلت في الرأس وغارت تغار لغة فيه والاول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغارية اه ولو قال بمعنى غرية كان أولى لان الوصف غر وينظر معنى قول المصنف وغاريت فاعلت من غريت مع قوله قبله نقلا عن أبي عبيدة الحاكي له عمن تقدم غاريت بين الشيئين الخ فان الاول يقتضي انه بمعنى الموالاة والثاني يقتضي انه من غرى بالشئ أي أولع به (قوله ولا يبعد الخ) كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفائه حروف الفعل بخلاف ما نظر به وقول الشارح وتابعه الخ وفيه نظر لان الجوهري مصرح بأن الغراء بالفتح والمد مصدر غرى كما حكاه الشارح عنه بقوله وفي الصحاح الخ فحسب ما رآه ينظر هل العبارة بحسب ما رآه أو ما رواه

جمع رحى من اليائى (وأقفية) جمع قفى من الواوى (من كلام المولدين لان رحى وقفى مقصوران) والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التيمى

(فى ليلة من جمادى ذات أندية) * لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

(والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء للمفعول (ندى) بالقصر (على نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجيم (ثم جمع نداء) الممدود (على أندية) فاندية على هذا جمع الجمع (و) هذا القول (يبعده انه لم يسمع نداء جمعا) ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم كذلك (ومنها أن يكون مصدرا لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالا على صوت كالرغاء والثغاء) بضم المهملة والمثلثة أولهما وفتح ثانيهما واعجامه والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز (فان نظيره) من الصحيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فان نظيره) من الصحيح (الدوار) بضم الدال وفى آخره راء مهملة زاد فى القاموس فتح الدال قال وهو شبيه لدوران يأخذ فى الراس (والزكام) بضم الزاى * القسم (الثالث ان يكون لا نظير له) من الصحيح (فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى) بالمثلثة (التراب والحجى) بكسر الحاء المهملة وبالجيم (العقل) وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح (ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والثناء للشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثلثة (لكثرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة (للنعل) بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجى وكالحذا

*(مسئلة * أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقصر ذى المد اضطرارا مجمع * عليه * (كقوله)

لابد من صنعا وان طال السفر * وان تحنى كل عود ودبر

بقصر صنعا للضرورة وجواب الشرط محذوف أى لابد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره (وقوله)

فهم مثل الناس الذى تعرفونه * (وأهل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود وأراد ان هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلا فى كل نوع من أنواع الخير وانهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء لان فعلاء تانيث أفعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر

فقلت لو باكرت مشمولة * صفرا كلون الفرس الاشقر

فقصر صفراء للضرورة وهى فعلاء أنثى أفعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم (واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

سيغنينى الذى أغناك عنى * (فلا فقر يدوم ولا غناء)

فمد غنى للضرورة مع انه مقصور وورد فى الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف (ومنعه البصريون) وقالوا القراءة شاذة (وقدروا الغناء فى) هذا (البيت مصدر الغانيت) لانه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالا (لا مصدر الغنيت) غنى كرضيت رضى (وهو تعسف) والى الخلاف فى ذلك أشار الناظم بقوله * والعكس بخلف يقع *

(هذا باب كيفية التثنية) (قوله والقاضية) صدق حد المنقوص عليه نظر الان تاء التانيث طارئة عليه ينوى بها الانفصال فلا ينافى كون آخره ياء كما ان فتح الياء قبلها لاجلها لا ينافى كون التاء ساكنة اصالة (قوله متى ما تلقنى الخ) الخطاب فى تلقنى لعمارة بن زياد وفردين حال من الفاعل والمفعول جميعا وبرجو جواب الشرط (قوله وتستطارا) من استطير الشئ اذا طير وفيه وجوه الجزم بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف لانها تثنية فى المعنى لان كل الية لها رانفة من قبيل فقد صغت قلوبكما او للاليتين أو عائد على المخاطب والالف بدل من نون التوكيد والاصل تستطارن أو عائد الى الروانف بمعنى تستطارن هى أو النصب باضمار فى تاويل المصدر أى يكن منك رجف الروانف والاستطارة (قوله كمعطى الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظر وقد يقال انه بالغين المعجمة المفتوحة والطاء المشددة اسم ٢٩٤ مفعول من غطى من الغطاء (قوله كفتى) قال الدنوشرى مصدر الفتى الفتاء يقال فتى بين الفتاء

(هذا باب كيفية التثنية)

وهى جعل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة فى آخره و(الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع احدها الصحيح) وهو ما ليس آخره حرف علة (كرجل وامرأة والثانى المنزل منزلة الصحيح) وهو ما كان آخره ياء أو واوا قبلها سكون (كظبى ودلو والثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (كالقاضى) والقاضية (وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير) عن حالها (فى التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان) والقاضيتان (وشذ فى) تثنية (ألية) بفتح الهمزة (وخصية) بضم الخاء المعجمة (أليان وخصيان) بحذف التاء والقياس أليتان وخصيتان قال عنترة

متى ما تلقنى فردين ترجف * روانف اليتيك وتستطارا

والروانف بالراء والنون والفاء أطراف الالية (وقيل) اليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما (هما تثنية الى وخصى) المذكرين * النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب (وهو نوعان احدهما ما يجب قلب ألفه ياء) فى التثنية (وذلك فى ثلاث مسائل احداها ان تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف) بان تكون ألفه رابعة (كحبلى وحبليان وملهى وملهيان) بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به أو خامسة كمعطى ومعطيان أو سادسة كمستدعى ومستدعيان (وشذ قولهم فى تثنية قهقرى) وهو الرجوع الى خلف (وخوزلى) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاى وهى مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر (قهقران وخوزلان بالحذف) للالف دون قلبها ياء المسئلة (الثانية ان تكون) الالف (ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الالف ياء (وشذ فى) تثنية (حمى) بكسر الحاء المهملة (حموان بالواو) حكاه الفراء مع ان ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة (الثالثة ان تكون) الالف (غير مبدلة) من شئ وهى المجهولة الاصل (وقد أميلت كمتى لو سميت بها قلت فى تثنيتها متيان) اما قلب الالف فى الجميع فلان علامة التثنية لابد من فتح ما قبلها وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة وأما وجه قلبها ياء فى المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف فى الاسم محمول عليه فى الفعل وأنت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلاثة اقلبت الالف الى

وهو من المصادر التى لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لانك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضح * فان قيل الفتوة تدل على ان أصل ألف الفتى واوا * قلت قال بعضهم الواو فى الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على التاء كما قالوا قضو الرجل بقلب الياء واوا لاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصالة الواو ونظير ذلك نحو غازيت وسميت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليتامل (قوله غير مبدلة) قال السنباطى هو شامل للاصلية وهى التى فى حرف أو شبهه وللمجهولة الاصل

وهى التى فى اسم لا يعلم أصله نحو ذو اللهو اذ لا يمكن ان تكون الالف فى الاسماء أصلية بل هى اما منقلبة عن واو أو ياء ثم الياء تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة لا يعلم عين المنقلب عنه اذا تقرر هذا فقول الشارح وهى المجهولة الاصل اقتصار على احد الشقين ولم أعلم ما الحامل له على هذا الاسيما وليس فى أمثلة الموضح ما يصلح للتمثيل بها هو من أمثلة الاصلية ثم رأيت ما لعله هو الحامل للشارح رحمه الله على الاقتصار على المجهولة الاصل فانه اعترض على قول الناظم والجامد الخ بما حاصله ان اطلاق الجامد على الحرف وشبهه ان كان قبل التسمية فصحيح فى نفسه لكن لا يصح تثنيته حينئذ اذ التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعدها صحت تثنيته لكن لا يصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عداه لاطباقهم على أن الجامد اذا سمى به صار متصرفا فان كان على حرفين نحو من وقد صار بعد التسمية بمنزلة يد ودم ثلاثى الاصل محذوف الآخر ولذلك يرد فى التصريف والتكسير ونحوهما وان كان فى آخره ألف كمتى صارت بعد التسمية غير أصلية مبدلة من واو حسبما يعطيه الدليل فالاصل الياء فيما أميل دون ما لم يمل

الياءسواءكان أصلها الواوأم لا وأما فى المسئلة الثانية فهى من الرجوع الى الاصل وأما فى المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياءفردت اليها فى التثنية والى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

آخر مقصور يثنى اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا

كذا الذى اليا أصله نحو الفتى * والجامد الذى أميل كمتى

(و) النوع (الثانى) من نوع المقصور (مايجب قلب ألفه واوا وذلك فى مسئلتين احداهما أن تكون مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وقفوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان (وهو لغة فى المن) بالتشديد (الذى يوزن به قال) الشاعر

وقد أعددت للعذال عندى * (عصا فى رأسها منوا حديد

وشذ قولهم فى) تثنية (رضا رضيان بالياء مع انه من الرضوان) وقاس عليه الكسائى وأجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة (الثانية) من المسئلتين (أن تكون) الالف (غير مبدلة) من شئ (ولم تمل نحو لدا واذا تقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان واذوان) وانما قلبت الالف فى هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى أصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله

فى غير ذا تقلب واوا الالف * وأولها ما كان قبل قد ألف

(و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها مايجب سلامة همزته وهو ماهمزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة (تقول) فى تثنيتهما (قراآن ووضاآن) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك أشار الناظم بقوله وغيرما ذكر صحح (والقراء الناسك والوضاء الوضىء الوجه) ماخوذان من قرأ ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع (الثانى مايجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ماهمزته بدل من ألف التانيث كحمراء) عند الجمهور (وحمراوان) وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدى الى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالى ثلاث ألفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف فى وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بعطايا والاجود أن يقال انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمعى التصحيح والنسب تجرى مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا أشار الناظم بقوله * وما كصحراء بواو ثنيا * (وزعم السيرافى انه اذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا ألف فتقول فى عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التى لا تبصر ليلا وتبصر نهارا (عشوا آن بالهمز وجوز الكوفيون فى ذلك الوجهين) التصحيح والقلب واوا (وشذ) عند الفريقين (حمرايان بقلب الهمزة ياء و) شذ (قرفصان) فى تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهرى وفتح الفاء ومقتضى الضياء ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سوداء (وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر أو التاسع من المحرم قاله فى القاموس (بحذف الالف والهمزة معا) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وماشذ على نقل قصر * النوع (الثالث مايترجح فيه التصحيح) وهو اقرار الهمزة على حالها (على الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (وهو ماهمزته بدل من أصل نحو كساء وحياء) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية (أصلهما كساو وحياى) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة وانما رجح التصحيح لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف

(قوله فلان الامالة) قال الشاطبي الامالة تكون فى ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء معها فالجواب الياء على اللامات أغلب من الواو كما صرح به س وغيره فكثرتها مع الامالة فى اللامات دليل على الياء وانما قلبت واوا مع عدم الامالة وان كانت الياء أغلب على اللامات لانه ليس شئ من بنات الياء تلزم ألفه عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما أصله الياء فالامالة فيه جائزة فالتزامهم عدم الامالة فى هذه الاشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام س بما عدا ما لزم وافيه عدم الامالة (قوله وحياء) قال الدنوشرى هو بالمد تغير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بانه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واشتقاقه من الحياة يقال حيى الرجل نقصت حياته كنسى اذا اعتل نساه وهو عرق فى الفخذ وحشى اعتل حشاه فكأنه لخوف المذمة تنقص حياته وتضعف كذا قرره الزمخشرى وعكس الواحدى ذلك فقال استحيا الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس اه من شرح البرماوى على البخارى وقال العينى وحقيقته أى الحياء خلق يبعث على اجتناب القبح ويمنع من التقصير فى حق ذى الحق ونحوه وأولى الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اه وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الايمان والورع والزهد وتعريفه الحياء من الله بقوله وهو أن يراك الخ قد يتوقف فيه بانه فرد من أفراد مطلق الحياء الذى عرفه بما سبق فان الرؤية ليست من الاخلاق

فليتأمل ذلك * (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) * (قوله مما ياؤه أصلية الخ) قال شيخنا العلامة العشيمي رحمه الله أنظر هل ذلك لاجل شرح المتن فقط و يتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست منقلبة عن شيء نحو في الحرفية مسمى بها من يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور في متى واذا وحروه (قوله والاصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الاعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجر الاصل القاضيين الاولى ياء المنقوص والثانية ياء الاعراب فما قبل ياء المنقوص مكسور ولمناسبة الياء فلا ضم هناك فتقول فيه حذفت كسرة الياء للثقل ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين (قوله في جمع موسى علما الخ) قال بعضهم وموسى الاعجمي غير مشتق وقول مكي انه مشتق من أوسيت الشجر أخذت ما عليه من الورق ضعيف و زاد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سيبويه وزنه مفعل وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج لسيبويه بان زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الالف آخرا ورد الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتأنيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جوز فعلال في الابنية كما صار اليه الاخفش يجوز عنده كون ألفه للالحاق فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين بفتح السين عند البصريين والكوفيين ان كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم وأما الموسى التي يحلق بها جمع الشعر فعربية ثم قيل انها مشتقة من أسوت الشيء أصلحته والاصل مؤسى بالهمزة فأبدلت الهمزة واوا وقيل من أوسيت حلقت وهذا أشهر ولا أصل لواوه على هذا في الهمزة والمشهور تأنيثها وقيل هو مذكر ووزنها على الباعث فعلى فيمتنع الصرف سواء سميت بها أولم تسم الا اذا ثبت فعلال فيصرف في النكرة والله أعلم فليتأمل مع كلام الشارح (قوله الى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن يقول الى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم عبراني أو سرياني وجمعه عيسون بفتح السين تقول جاء العيسون ومررت بالعيسين ورأيت العيسين وقال أيضا وأجاز الكوفيون

الاعلال (وشذ) على الوجهين (كسايان) بابدال الواو ياء النوع (الرابع ما يترجح فيه الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (على التصحيح) وهو عدم القلب (وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال أبو النجم يمر في الحلاق على علبائه (وقوباء) بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق (أصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس) بكسر القاف وسكون الواو وهو ما يكتب فيه أو يرمى اليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبيه الانف ما يتقدم من الجبل (ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرفها أثر ألف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها لهمزتهما بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي (وزعم الاخفش وتبعه) أبو موسى (الجزولي ان الارجح في هذا الباب) أيضا (التصحيح) على الاعلال (و) ان (سيبويه انما قال ان القلب في علباء أكثر منه في كساء) مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم * ونحو علباء كساء وحيا * بواو وهمز ترجيح

* (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجاءين) *

وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (و) يسمى أيضا (الجمع الذي على حد المثنى) أي على طريقة المثنى (لانه أعرب بحرفين) الواو والياء (وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة) كما ان المثنى أعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة (اعلم انه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرتها) التي قبلها (فتقول) في جمع القاضي مما ياؤه أصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو (القاضون والداعون) والاصل فيهما القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة أثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (ألف المقصور دون فتحها) التي قبلها (فتقول) في جمع موسى علما (الموسون) والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه أشار الناظم بقوله

واحذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا

* والفتح أبق مشعرا بما حذف * وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة فأجازوا في

ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجزه البصريون قالوا لان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان تبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف أصلية أم غيرها والنسبة اليه عنسوى بقلب الالف واوا وان شئت حذفتها فقلت عيسى وموسى اه فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارته لا توفى بالمقصود الا بعناية وحق العبارة أن يقول ان قلنا ان ألفه زائدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألف الالحاق) الموافق لما سبق فى عبارة المصنف والواقع ان

جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل وألفه أصلية من أوسيت رأسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى وألفه زائدة من ماس رأسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة من أصل ياء أو واو فتقول الفتون والاعلون (وفى التنزيل وأنتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين) وأصلهما الاعليون والمصطفيين تحركت ياآهما المبدلتان من واو فى الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ماقبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما (ويعطى الممدود) فى جمعه جمع المذكر السالم (حكمه فى التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من ألف الالحاق أو بدل من أصل (فتقول فى) جمع (وضاء) وقراء وصفين لمذكر (وضاؤن) وقراؤن (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لاصالتها (و) تقول (فى) جمع (حمراء علما لمذكر) عاقل (حمراوون بالواو) لان همزته بدل من ألف التأنيث واحترز بقوله علما لان حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والاعلال (فى نحو علباء وكساء علمين لمذكرين) عاقلين فتقول علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها فى علباء للالحاق بقرطاس وفى كساء بدل من أصل وفى الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التغيير (يسلم فى هذا الجمع) المؤنث السالم (ماسلم فى التثنية) لان التثنية وجمع السلامة اخوان (فتقول فى جمع هند) علم المؤنث (هندات) بزيادة ألف وتاء (كما تقول فى تثنيتها هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شئ منهما (الا ماختم بتاء التأنيث فان تاءه تحذف فى الجمع) بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتى تأنيث (وتسلم فى التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول فى جمع مسلمة مسلمات) ولا تقول مسلمتات لما مر (و) تقول (فى تثنيتها مسلمتان) باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالباس بتثنية المذكر (و) جمع (المقصور والممدود يتغير فيه ما تغير فى التثنية تقول) فى جمع المؤنث بالف التأنيث المقصورة (حبليات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالممدودة (صحراوات بالواو كما تقول فى تثنيتهما حبليان بالياء (وصحراوان) بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين ألفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدى الى اجتماع ثلاث ألفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث ألفات (واذا كان ماقبل التاء) الدالة على التأنيث فى المفرد (حرف علة أجريت عليه) أى على حرف العلة (بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح واعلال (لو كان آخرا فى أصل الوضع) قبل مجئ تاء التأنيث (فتقول فى) جمع (نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة (الياء والواو) من القلب ألفا لسكون مابعدها (و) تقول (فى) جمع نحو (مصطفاة وفتاة) بالقاء

يقول من حرف الالحاق لان الهمزة فى علباء بدل من ياء والاصل علباى لامن الالف

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

(قوله الا ماختم بتاء التأنيث) أى أو ما أشبهها كتاء بنت وأخت فانها ليست للتأنيث فكان القياس اثباتها فى الجمع وأن يقال بنتان وأختان لان التاء فيهما كتاء ملكوت من جهة سكون ماقبلها فى ابن جنى فى سر الصناعة وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث لسكون ماقبلها كما نص عليه سيبويه فى باب مالا ينصرف وان وقع له فى موضع آخر تجوز فى اللفظ فقال انها للتأنيث ووجه تجوزه انها لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما الا مع المؤنث صارتا كانهما علامتا تأنيث وعلامة التأنيث فى بنت وأخت الصيغة أى بناؤهما على فعل وفعل وأصلهما فعل وابدال الواو فيهما

لازم لان هذا عمل اختص به المؤنث ولشبه التاء فيهما بتاء التأنيث حذفت فى الجمع لكن ردت اللام فى أخوات كمسوات دون بنات لنكتة تظهر بالتأمل وسيأتى فى باب النسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح والبسط (قوله لئلا يجمع بين علامتى تأنيث) هذا يدل على ان التاء فى الجمع للتأنيث وقد يتوقف فيه بانه قد يكون لمذكر كحمامات واصطبلات (قوله لان الياء يؤنث بها) فيه مسامحة ظاهرة ولو قال لان التاء يدل بها على التأنيث لكان حسنا (قوله لادى الى اجتماع الخ) لو قال لادى الى

والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء) فيهما رجوعا الى الاصل فى فتاة وزيادتها على الثلاث فى مصطفات لانها من الصفوة (قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم) على البغاء (و) تقول (فى) جمع (نحو قناة) بالقاف والنون وهى الرمح والحفيرة (قنوات بالواو) ردا الى أصلها لانها ثالثة (و) تقول (فى) جمع (نحو نبأة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهرى النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكى بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث الصوت الخفى اه وفيه نظر (نباآت) باقرار الهمزة (ونباوات) بقلبها واوا لما مر من ان ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول فى نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناآت وبنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبنى (و) تقول (فى) جمع (نحو قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهى الناسكة (قراآت بالهمز لاغير) لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان جمعته بتاء وألف *

فالالف اقلب قلبها فى التثنيه * وتاء ذى التا الزمن تنحيه

(فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه) اتباعا الفتح فائه سواء فى ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام أو أحدهما مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو سجدة ودعد) علم امرأة (تقول) فى جمعهما بالالف والتاء (سجدات ودعدات) بفتح عينهما (قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع حسرة بسكونها (وقال) عبد الله بن عمرو العرجى

(بالله يا ظبيات القاع قلن لنا) * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بأم ومنكن خبر المبتدأ وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ (وأما قوله) وهو اعرابى من بنى عذرة

(وحملت زفرات الضحى فاطقتها * ومالى بزفرات العشى يدان)

بتسكين الفاء من زفرات فى الموضعين (فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله * يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا *) بسكون السين واذا فعلوا ذلك فى الافراد ففى الجمع أولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج نفسه بانين وانما أضاف الزفرات الى وقتى الضحى والعشى لان من عادة المتيم ان يقوى به الهيام فى هذين الوقتين (وان كان) الاسم المستوفى للشروط الخمسة (مضموم الفاء نحو خطوة وجمل) بالجيم علم امرأة (أو مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك فى عينه الفتح والاسكان مطلقا) عن القيد الآتى (والاتباع) لحركة الفاء (ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية) بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهى الصورة من العاج (وزبية) بالزاى والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهى حفرة للاسد فيقال فى جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب الياء ألفا لئلا يلتقى ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة (ولا مكسورة واللام واوا كذروة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهى الجعل فلا يقال فى جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة (و) على احدى اللغات (شذ جروات بالكسر) فى الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وبسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء والى ذلك أشار الناظم بقوله والسالم العين الابيات الاربعة (ويمتنع التغيير) فى العين (فى خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثة (نحو

شبه اجتماع ثلاث ألفات لكان أولى (قوله وفيه نظر) وجهه ان ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لايناسب قول المتن بعد ذلك بناآت وبناوات وكان يقال عليه بنات لاغير

(فصل)

(قوله كان المجموع) مراده بالمجموع الذى يراد جمعه كما هو ظاهر فليتامل (قوله الفتح والاسكان) ينظر هل الاكثر الاسكان أو الفتح يختص بالعقلاء قد يقال ان جمع السلامة يكون لمؤنث نحو فارات وهو غير مختص بالعقلاء فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر (قوله على احدى اللغات الثلاث) عبارة الصحاح الجرو بكسر الجيم وضمها ولد الكلب والسباع والجمع أجر وجراء وجمع الجراء أجرية والجروة والجر والصغير من القثاء وفى الحديث أتى النبى صلى الله عليه وسلم باجر زغب اه

زينبات وسعدات لانهما رباعيان لا ثلاثيان) * النوع (الثانى) فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو ضخمات) بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهى الغليظة (وعبلات) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهى النامية الخلق (لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح) فى الها جمع كهلة وهى التى جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة (ولا ينقاس) فتحه (خلافا لقطرب) * النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو شجرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (ونمرات) بكسر الميم (لانهن محركات الوسط) ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون أنثى النمر (نعم يجوز الاسكان) تخفيفا (فى نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (ونمرات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الاسكان (جائزا) تخفيفا (فى المفرد) نحو سمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع (لان ذلك) الاسكان (حكم تجدد) له (حالة الجمع) حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع * النوع (الرابع) فاقد صحة العين (نحو جوزات) من الواوى (وبيضات) من اليائى مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى فى روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول الشاعر) الهذلى فى مدح جمله

(أخو بيضات رائح متأوب) * رفيق بمسح المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جملى فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح هو الذهاب والمتاوب من تأوب اذا جاء أول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما فى السير والسبوح حسن الجرى وبقى من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتحه فى جميع الباب قاله فى المصباح (واتفق جميع العرب على الفتح فى عيرات جمع عير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهى الابل التى تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ فى القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيعة وبيعات فحقه الاسكان) واختلف الناس فى عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هى بكسرة ففتحة أو بفتحتين على قولين الاول قول الجمهور ثم اختلفوا فى المفرد فقال أكثرهم عير بكسرة أصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير أى تذهب وتجىء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا وأصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثانى اختلف القائلون به أيضا على قولين أحدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثانى لتلميذه أبى اسحق وهو انه جمع عير وهو الذى فى الكتف أو القدم فقيل له أذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال ان كل شيئين منفصلين فى الانسان يؤنثان كاليدين والرجلين * النوع (الخامس) فاقد عدم الادغام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها (لادغام عينه فلو حرك انفك ادغامه فكان يثقل) فتفوت (فائدة الادغام)

(هذا باب جمع التكسير)

ويفارقه جمع السلامة فى أربعة أشياء أحدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثانى انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم فى التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير لفظا (هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة) ليست عوضا من شئ من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد

(هذا باب جمع التكسير) (قوله ان جمع السلامة مختص بالعقلاء) قد يقال ان جمع السلامة يكون لمؤنث وهو غير مختص بالعقلاء نحو فارات فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر اه وأقول كون مراده المذكر متعين لا شبهة فيه لانه لا يظهر جميع ما ذكره من الفروق الا فيه وبه تعرف ما فى كلام الدنوشرى الآتى (قوله ولا يسلم فى التكسير) قال الدنوشرى قد يقال ان ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان اه وفيه نظر لانه متغير بالزيادة (قوله يعرب بالحروف) قال الدنوشرى هذا اذا كان جمع مذكر أما اذا كان جمع السلامة لمؤنث فانه يعرب بالحركات لا بالحروف على ان جمع المذكر السالم يقول بعضهم اعرابه بالحركات (قوله ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث) قال الدنوشرى قد يقال انه يؤنث اذا أسند الى جمع المؤنث السالم

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى زرع ونخيل صنوان وينظر هل المفرد والمثنى يجوز فيهما كسر الصاد وضمها أولا ٣٠٠ (قوله اذا خرج نخلتان أو ثلاث) أي مثلا (قوله كتخمة) التاء في تخمة مبدلة من الواو وأصلها

(وصنوان) لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (أو بنقص) من غير تبديل شكل (كتخمة) بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد (وتخم) لجمعه (أو بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الهمزة والسين للمفرد (وأسد) بضم الهمزة وسكون السين لجمعه (أو بزيادة وتبديل شكل كرجال) ورجل (أو بنقص وتبديل شكل كرسل) ورسول (أو بهن) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فان غلمانا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا تنحصر فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم له والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخوته جموع تكسير فيقدر في فلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (و) التغيير اللفظي (له سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة) بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى (وهي أفعل) بضم العين (كأكلب) جمع كلب (وأفعال كأجمال) بالجيم جمع جمل (وأفعلة) بكسر العين (كأحمرة) جمع حمار (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (كصبية) جمع صبي وخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليها أشار الناظم بقوله

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله

وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء (وثلاثة وعشرون) موضوعة (للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسيأتي) قريبا (وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) وضعا أو استعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر اه فالاول (كأرجل) جمع رجل بسكون الجيم (وأعناق) جمع عنق (وأفئدة) جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وأفئدتهم هواء فاستغني فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانهم لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كأقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى

وخمة والوخامة الثقل ويقال كلأ وخيم وفي كلامهم البغي مرتعه وخيم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخم كعنق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا تتاخم أرضكم تحادها والتخم المال الذي تربيه (قوله كرجل ورجال) في نسخة كرجال ورجل (قوله لان صنوان) كان الاولى تنوينه ونصبه لانه اسم ان وكذا يقال في تخم بعده (قوله موضوعة للعدد القليل) قد يقال انها موضوعة للمعدود لا للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف وكذا يقال فيما يأتي هذا وجموع القلة كما ذكر أربعة هي جموع تكسير ذكرها المصنف ومنها أيضا جموع السلامة قال الدنوشري وقد جمعها بعضهم في قوله بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد وسالم الجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد اه أقول ذكر العلامة

العلائي ان البيت الاول لبعض المتقدمين والثاني لابي الحسن الدباج من نحاة اشبيلية واعلم ان ما ذكره النحاة من ان بعض جموع القلة للعشرة فما دونها لا ينافي تصريح أئمة الاصول بانها من صيغ العموم لان كلام النحاة كما قال امام الحرمين محمول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل الكلام يطلب من الاصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مسامحة ظاهرة فليتامل

(قوله كرجال) فى ألفية ابن معطى ان رجلا يجمع على رجلة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فعله بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسروا عليه الا اسما واحدا وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس بجمع تكسير وذكر ابن معطى ان من جموع التكسير فعولة وفعالة فالاول جمعوا عليه فعلا بفتح فسكون نحو بعل و بعولة وفحل وفحولة وخال وخؤولة وخيط وخيوطة وجمعوا على الثانى فعلا بفتحتين نحو جمل وجمال وحجر وحجارة قال بعض شارحى كلامه وهذان البناآن أعنى فعولة وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما تاء التانيث لتاكيد الجمع (قوله أو اعتلت بالياء) أى سواء ٣٠١ بقيت كما مثل أو حذفت كما فى يد لان يدا افعل والاصل يدى والمنقوص الذى لم يكمل بالهاء ترد اليه محذوفة ثم يجمع على قياس نظيره (قوله ولا لامه مماثلة لعينه) هذا الشرط نقله المصنف فى الحواشى عن المقرب قال لكنه بعد ذلك قال ان فعلا المضعف يجمع فى القلة على أفعل كاصكك وفى الكثير على فعال وفعول كصكوك وصكاك فثبت ان ذلك ليس بشرط (قوله وجرو الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه انه بفتح أوله والذى رأيته فى فصيح ثعلب ان جروا بكسر أوله ذكره فى باب المكسور أوله قال الشارح المرزوقى وهو ولد كل سبع والجمع أجرو وجراء اه فليتامل اه وأقول هذا عجيب فقد مر قريبا فى كلام الشارح ان جروة بتثليث الجيم وظاهر ان المجرد من تاء التانيث كذلك (قوله وشذ اعين) مثله فى الشذوذ قوس وأقوس و ينظر هل هو من الشاذ قياسا فقط أو لا وشذ أيضا أنيب جمع ناب (قوله وشذ قياسا وسماعا أثوب) فان قلت كيف يكون أثوب وأسيف شاذا سماعا مع انه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك فى الشعر قليلا لا ينافى شذوذه سماعا وأما المنافى فوجوده فى غير الشعر لا سيما مع مخالفته للقاعدة المشهورة وهى ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه فليتامل (قوله والاثر الخ) الاثر فى السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ومثل قفل ركن وأركن وحكى أيضا غصن وأغصن ومثل جبل زمن قال * هل الازمن اللائى مضين رواجع * وقياسه ان يجمع على ازمان

ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعا أو استعمالا اتكالا على القرينة فالاول (كرجال) جمع رجل بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم الطائر تقول خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس منه) أى من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة (ما مثل به الناظم وابنه من قولهم فى جمع صفات وهى الصخرة الملساء صفى) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) فى جمع قلتها (أصفاء حكاه الجوهرى وغيره) بل هو من القسم الثانى وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فقسم ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة أيام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم

وبعض ذى بكثرة وضعا يفى * كارجل والعكس جاء كالصفى

البناء (الاول من أبنية القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما لجمعه شروط (أحدهما فعل) بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسما) لا صفة (صحيح العين) لا معتلها (سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو) وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك (نحو كلب) وأكلب (وظبى) وأظب (وجرو) واجرو وأصلهما اظبى وأجرو بضم الياء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو فى أجرو ياء وحذفت الياء الاصلية فى اظبى والمنقلبة فى أجرو على حد الحذف فى قاض وغاز (بخلاف نحو ضخم) فلا يجمع على أفعل (فانه صفة وأما قالوا اعبد) جمع عبد مع انه صفة (لغلبة الاسمية) قاله ابن مالك (وبخلاف نحو سوط و بيت) فلا يجمعان على أفعل (لاعتلال العين) بالواو فى الاول والياء فى الثانى (وشذ قياسا لا سماعا (أعين) جمع عين قال الله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع (و) شذ (قياسا وسماعا أثوب) جمع ثوب (وأسيف) جمع سيف (قال) معروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور على خلف

(لكل دهر قد لبست أثوبا) * حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا

والقياس أثوابا وثيابا (وقال) آخر

(كأنهم أسيف بيض يمانية) * عضب مضاربها باق بها الاثر

والقياس سيوف أو أسياف والبيض بكسر الباء جمع أبيض ويمانية نسبة الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة أثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العينى وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ أكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ويحفظ فى أفعل ثمانية أوزان فعل كذئب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كأكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة أمثلة فى مفتوح الفاء وثلاثة

في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع انما يقع في الاسماء الافعلا بكسر أوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع (الثاني) مما يجمع على أفعل (الرباعي المؤنث) بلا علامة (الذي قبل آخره مدة) ألف أو ياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فالمفتوح (كعناق) أنثى الجدي (و) المكسور نحو (ذراع) بالذال المعجمة (و) المضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول في جمعها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن (وشذ) أفعل (في نحو) مكان (وشهاب وغراب) وجنسين (من المذكر) فخرج بالرباعي نحو دار ونار فأدور وأنور ليس بمطرد عند سيبويه وخرج بالتأنيث نحو حمار وعمود وغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو زينب والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعي اسما ايضا يجعل

ان كان كالعناق والذراع في * مد وتأنيث وعد الاحرف

البناء (الثاني) من أبنية القلة (افعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لايستحق افعل) السابق (اما لانه على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو سيف) وأسياف (وثوب) وأثواب (أو لانه على غير فعل) بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح الفاء (نحو جمل ونمر وعضد و) ثلاثة مع كسرها نحو (حمل وعنب وابل و) اثنان مع ضم الفاء نحو (قفل وعنق) فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالحاء المهملة واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية ألفا واقفال واعناق والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد

(ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني أن يجيء) جمعه (على فعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه (كصرد) بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طائر صام لله (وجرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (ونغر) بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير (وخزز) بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها اصردان وجوذان ونغران وخزان واليه أشار الناظم بقوله

وغالبا أغناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو ارطاب) جمع رطب (كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال) جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة وأحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة (وازناد) جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى (قال الله تعالى وأولات الاحمال) أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال تعالى اتخذوا أحبارهم (وقال الحطيئة) بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطأة أيضا الصرعة يقال حطأت الرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ماهذا فقال حطيئة وقيل لانه كان محطوء الرجل والرجل المحطوءة هي التي لاأخمص لها واسمه جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السيد

(ماذا تقول لافراخ بذي مرخ) * زغب الحواصل لاماء ولاشجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سجنه لهجوه اياه وأراد بالافراخ بالخاء المعجمة

ولم يجمعا على افعال ومثل عنب وأعناب ضلع واضلاع ومعي وامعاء ومثل نمر وأنمار كبد واكباد وفخذ وأفخاذ ووعل وأوعال (قوله نحو جمل) مثل جمل واجمال جبل واجبال وأسد وآساد وباع وأبواع وناب وأنياب ورجاء وأرجاء والرجا الناحية (قوله وحمل) بالحاء المهملة مثل حمل واحمال وبشر وأبشار وريح وأرياح وجيد وأجياد (فائدة) قال الاخفش من جموع التكسير فعيل جمعا لفعل كعبد وعبيد ولفعل بكسر وسكون كضرس وضريس وهو اسم جمع عند سيبويه كالحامل والباقر ومشى ابن معطي على انه جمع تكسير فقال

ثم فعيل كالعبيد قيسوا قالوا الكليب وكذا الضريس

(قوله وابل) ومثل ابل وآبال أطل وآطال والاطل الخاصرة (قوله وقفل) مثل قفل وأقفال جند واجناد وخف واخفاف وعود وأعواد وغول وأغوال ومدى لمكيال وامداء ومثل عنق وأعناق أذن وآذان وطنب وأطناب وسمع طنبة وينظر ما معنى

طنب (قوله نحو أرطاب) شمل قوله نحو ارطاب أرباع جمع ربع (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله لهجوه اياه) فيه نظر قال الصقلي في كتابه مختصر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبسه لاجل بيت قاله في الزبرقان بن بدر وهو الاولاد

الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس فى جمع فرخ أفرخ أوفراخ ومرخ بفتح الميم والراء و بالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاى وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير أراد ما قولك فى أولاد صغار جد الاماء عندهم ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم (وقال آخر) وهو الاعشى

وجدت اذا أصلحوا خيرهم * (وزندك أثبت ازنادها)

فجمع زند على أزناد وقياسه أزند وسمع أيضا فعل وأفعال فى شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأى ورأد وهو أصل اللحيين وسطل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد وألف وأنف وتلج وليس منه أفنان من قوله تعالى ذواتا أفنان انما هو جمع فنن وهو الغصن فاما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (لاسم مذكر رباعى بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل) الحرف (الآخر) سواء كان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها فالالف مع فتح الفاء (نحو طعام و) مع كسرها نحو (حمار و) مع ضمها نحو (غراب و) الياء نحو (رغيف و) الواو نحو (عمود) فتقول فى جمعها على أفعلة طعام وأطعمة وحمار واحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقولوه قاله المهاباذى ووقع فى الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت فى كثيره نهر وفى قليله أنهر والصواب أنهرة كما فى المحكم لان النهار مذكر والى هذا البناء أشار الناظم بقوله

فى اسم مذكر رباعى بمد * ثالث أفعلة عنهم اطرد

(والتزم) بناء أفعلة (فى فعال بالفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضعفى اللام أو معتليها فالاول) وهو مضاعف اللام وأراد بضعفها تماثلها العين ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد (كبتات) بفتح الباء الموحدة وتاءين مثناتين فوق قال الجوهرى هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد متاع البيت وفى الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات (وزمام) بكسر الزاى قال الجوهرى هو الخيط الذى يشد فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذى يجعل فى عظم أنف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول فى جمع بتات أبتة وفى جمع زمام أزمة والاصل ابتتة وأزممة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبلهما ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر (والثانى) وهو معتل اللام ما كان لامه واوا أو ياء (كقباء) بفتح القاف والباء الموحدة (واناء) بكسر الهمزة الاولى فتقول فى جمعهما على أفعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمزة والاصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها واليه أشار الناظم بقوله

والزمه فى فعال أو فعال * مصاحبى تضعيف أو اعلال

ويحفظ أفعلة فى شحيح ونجى ونجد وهو ما ارتفع من الارض ووهى مصدر وهى السقاء اذا انخرق وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاى الخشبة الكبيرة فى وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى متهم ونضيضة بنون وضادين معجمتين المطر القليل وعيى بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية وجرة بكسر

دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى يريد أنت الآكل اللابس وقال له الامام عمر يا خبيث لأشغلنك عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعده ألقيت كاسبهم فى قعر مظلمة * فاغفر عليك سلام الله يا عمر فرق له عمر رضى الله عنه وأخرجه وفيه مكان زغب حمر وقوله لا ماء ولا شجر مع ان ذى مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال به لذكره فى مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) مخالف ٣٠٣ بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين الزغب أول ما ينبت من الريش وليست الشعرات الصفر على ريش الفرخ كما هو ظاهر فليتأمل وان قلنا بحسب الظاهر لان الشعرات الصفر هى أول ما ينبت من الريش الا أن قوله على ريش الفرخ غير واضح وقال بعضهم الزغب الريش الاصفر (قوله نحو طعام) مثل طعام وأطعمة وقذال وأقذلة وهو مؤخر الرأس وجواب وأجوبة وفدان وأفدنة وزمان وأزمنة وندر غزال وأغزلة (قوله نحو حمار الخ) مثل حمار وأحمرة لسان وألسنة فى لغة من ذكره ومن أنثه قال لسان وألسن واحترز عنه الموضح بقوله مذكر (قوله نحو غراب الخ) مثل غراب وأغربة حوار وأحورة وسمع نجد وأنجدة ورحى وأرحية وجاء فعال على فعلة قليلا كغلام وغلمة (قوله والتزم بناء أفعلة الخ) وانما التزم أفعلة فى فعال وفعال المذكورين لئلا يبقى حرفان من جنس واحد من غير ادغام لو قيل ابتت فجمع على افعل وهو مستثقل وأما المعتل اللام فلئلا يؤدى الى ما ليس بموجود فى اللغة وهو أن يكون فى آخر الاسم واو وقبلها ضمة نحو أكسو ان لم تغيره وان أبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقى على حرفين اذا لقيه بعده ساكن كالتنوين فلا يجمع على فعل بضمتين لما ذكرناه (قوله وزمام) مثل زمام وأزمة خلال وأخلة وهو عود يجعل فى عروتى الجوالق وعنان وأعنة وذباب وأذبة (قوله كقباء) ومثل قباء وأقبية كتاء وأكسية وسقاء وأسقية ورشاء وأرشية قال الشاعر

* اضطراب القوم اضطراب الارشيه * (قوله مع انها زائدة) قال الدنوشرى مزود في خوان فانه رباعى فهو كحمارة واجرة وهو ما يمد عليه الطعام ومثله صوان واصونة ٣٠٤ اه وفيه نظر ففى شروح التسهيل ان خوانا بتشديد الواو واسم لربيع الاول فهو زائد على اربعة

الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الاول فاما شحيح ونجى وظنين وعى فقالوا فيها اشحة وانجية واظنة واعية مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما نجد وهى وسد وقدح وقن وخال وقفا وباب وجرة فقالوا فيها انجدة واوهية واسدة واقدحة واقنة واخولة وابوبة واقفية واجرة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيضة فقالوا فيها ارمضة واخونة وانضضة مع انها زائدة على اربعة احرف واما عيل فقالوا فيه اعولة مع خلوه من مدة قبل آخره واما جائز وناحية فقالوا فيهما اجوزة وانحية مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء (الرابع) من ابنية القلة (فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه و) لم يطرد فى شئ من الابنية بل (هو محفوظ) فى ستة اوزان فعل بفتحتين (نحو ولد وفتى) فعل بفتح اوله وسكون ثانيه (نحو شيخ وثور و) فعل بكسر اوله وفتح ثانيه (نحو ثنى) بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعدى حكاه الفارسى وهو الامر الذى يعاد مرتين وفى الحديث لا ثنى فى الصدقة أى لا تؤخذ فى السنة مرتين والثنى أيضا الثانى فى السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذى يكون دون السيد فى المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح اوله (نحو غزال و) فعال بضم اوله (نحو غلام و) فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه (نحو صبى وخصى) وجليل فتقول فى جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفعلة جمعا بنقل يدرى * (ولعدم اطراده قال أبو بكر) ابن السراج (هو اسم جمع لا جمع و) البناء (الاول من أبنية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه) وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط (وهو جمع لشيئين أحدهما افعل مقابل فعلاء) بالمد (كاحمر) وأبيض (أو ممتنعة مقابلته لها) أى لفعلاء (لمانع خلقى نحو أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهى حشفة الذكر (وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة (بخلاف نحو آلى) بمد الهمزة (لكبير الالية) والاصل أألى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا كآدم (فان المانع من أليا) بفتح الهمزة وسكون اللام وفى آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياء مثناة تحتانية (تخلف الاستعمال) فانهم قالوا فى المذكر آلى على وزن افعل ولم يقولوا فى المؤنث الياء على وزن فعلاء (والثانى) مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة افعل كحمراء) وبيضاء (أو ممتنعة مقابلتها له) أى لافعل (لمانع خلقى كرتقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم (وعفلاء) بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجمع فى قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (بخلاف نحو عجزاء) بالجيم والزاى (لكبيرة العجز) فان المانع من أعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا فى المؤنث عجزاء ولم يقولوا فى المذكر أعجز فلا يقال رجال ألى ولا نساء عجز الا اذا سمع فليحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو فى ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى وابن عقيل فى شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر فى غير التسهيل ان فعلا يطرد فى هذا النوع كاطراده فى أحمر وحمراء وما ذكره من انهم لا يقولون امرأة أليا ولا رجل أعجز هو على أشهر اللغات وقد حكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز وتقول فى جمع نحو أبيض بيض بكسر الاول تصحيحا للعين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم فى الاصل لا فعل بالكسر والى فعل أشار الناظم بقوله * فعل لنحو أحمر وحمرا * البناء (الثانى) من ابنية الكثرة (فعل بضمتين) وهو تدريج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان أعقبه بفعل بالتحريك

(تنبيه) سمع جار وجيرة وقاع وقيعة وفى التنزيل كسراب بقيعة (قوله ولدة) قال بعضهم مسئلة ولدة القول فيه انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل للكثرة فلا ينكر ان يقع على الواحد فجمع على فعلة كما جمع أخ على أخوة فى العدد القليل وفى الكثير على فعلان قال تعالى يوما يجعل الولدان شيبا كاخوان فى قوله تعالى اخوانا على سرر واما الدة فمصدر فى الاصل ثم جعل دالا على الشخص وقالوا لدون بالواو والنون اه (قوله نحو صبى) يدخل فيه على وصفا فيجمع على علية بكسر أوله وسكون ثانيه يقولون فلان من علية الناس أى من رؤسائهم وكبرائهم والعامة تقول من عليتهم بتشديد الياء وكسر اللام قبلها وزعم بعضهم ان ذلك لغة والصواب الاول (قوله فعل بضم أوله الخ) ما كان منه صحيح العين أو معتلها بالواو سلمت ضمته وما عينه ياء قلبت ضمته كسرة نحو بيض وعيس وعين وسيأتى فى كلام الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشيئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كما فعل فيما سبق وقال المصنف فى الحواشى يحفظ فى سقف ووردصفة للفرس وغير ذلك مما بيناه فى حواشى الالفية (قوله بضمتين) أى فى الاصل أو فى الحال فالاول ككتب بسكون ثانيه مخفف كتب بضمه والثانى واضح وان كان فعل معتل العين فان كان بالواو وجب التخفيف

استثقالا للضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم فى الشعر قال * وفى الاكف اللامعات سور * وهو جمع سوار وان كان بالياء جاز التخفيف والتثقيل مطلقا لان الياء أخف من الواو نحو عيان وعين الحديدة تكون فى متاع الفدان بضم الفاء على وزن فعال ويجوز العين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة لئلا تنقلب الياء واوا (قوله فعول) ومن ذلك عروب أى متحببة الى زوجها وعرب بضم أوله وثانيه قال تعالى ابكارا عربا (قوله فى اسم) احترز به عن الصفة وشذ صناع ٣٠٥ وصنع وكناز وكنز من الوصف المؤنث

لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون (وهو مطرد فى شيئين) أحدهما (فى وصف على فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كصبور) وصبر (وغفور) وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول (و) الثانى (فى اسم رباعى) فى العدد (بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا) لا غير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الاول (نحو قذال) للذكر وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (وأتان) بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير (و) مكسور الفاء (نحو حمار) للذكر (وذراع) للمؤنث (و) مضموم الفاء (نحو قراد) للذكر (وكراع) للمؤنث (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للذكر (وكثيب) للمؤنث (و) ما مدته واو (نحو عمود) للذكر (وقلوص) للمؤنث وهى الشابة من النوق (و) ما مدته ياء أو واو مع التضعيف (نحو سرير) للذكر (وذلول) للمؤنث (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء) فلا يجمعان على فعل (لاجل اعتلال اللام) لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء ولتسلم ياء قباء فيصيرا على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا فى المعتل ثنى وثن والاصل ثنى بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك فى أجر وادل (و) خرج بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجمعان على فعل (لاجل تضعيفها) أى اللام (مع الالف) فلا يقال فى جمعهما هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذ عنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها المطر وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل (وعنن وحجاج) بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذى ينبت عليه الحاجب (وحجج) ووطواط بفتح الواو وبمهملتين الضعيف ووطط (ويحفظ) فعل بضمتين (فى) فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما (نحو نمر و) صفة نحو (خشن و) فى فعيل صفة نحو (نذير و) فى فعيلة مطلقا اسما نحو (صحيفة) وصفة نحو نجيبة وفى فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفى فاعل نحو نازل وشارف وفى فعل بفتحتين نحو نصف وفى فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كنان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أى حاذق وفى فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفى فعلة بفتحتين نحو خشبة وفى فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين أشار الناظم بقوله

وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد

* مالم يضاعف فى الاعم ذو الالف * البناء (الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه) ولو قدمه على فعل بضمتين كان أولى لانه أخف منه (وهو مطرد فى شيئين) أحدهما (فى اسم على فعلة) بضم أوله وسكون ثانيه ويستوى فى ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح (كقربة) وقرب (وغرفة) وغرف (و) المعتل اللام نحو (مدية) ومدى وزبية وزبى (و) المضاعف اللام نحو (حجة) وحجج (ومدة) ومدد (و) الثانى

و بعضهم جعله مقيسا فى الصفة أيضا وسيأتى بعض ذلك فى كلام الشارح ومثل صناع وصنع عوان وعون قال الشاعر * بين ابكار وعون * (قوله للمؤنث من الحمير) قال فى الصحاح الاتان الحمارة ولا تقل اتانة وفى القاموس الاتان الحمارة والاتانة قليلة اه وظاهر كلامهما انه لا فرق فى الحمارة بين كونها أهلية أو وحشية وذكر له أربعة جموع ونظم ذلك الدنوشرى فى رسالة فقال أنثى الحمير سميت أتانا بغير تاء أو بتا أتانا والاكثر التصحيح ترك التاء وجمعه اتن بلا امراء وآتن وأتن والرابع بوزن مفعولاء وزن شائع تصغيرها أتين بغير تا وان تشا أتينة كذا أتى (قوله وكثيب للمؤنث الخ) ينظر فى كون الكثيب مؤنثا هل صحيح أولا (قوله وذلول الخ) مشكل فانه صفة وقد ذكر أولا انه فى

اسم رباعى الخ (قوله وبفتحها المطر) و بعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليتأمل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب ناقة ونوق فان أصلها نوقة فانقلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقالوا فى ناقة أيضا نياق وأينق وأصله أنوق فقدموا الواو هربا من ثقل الضمة عليها فصارا ونقا ثم قلبت الواو ياء اتماما للتغيير فوزنه أعفل (قوله وزبية وزبى) الزبى بالقصر جمع زبية وهى الحفيرة تحفر للاسد وانما تحفر فى الروابى وليس يبلغها الا سيل عظيم يقال بلغ السيل الزبى يضرب مثلا للامر الفظيع الجليل وكذلك جاوز الحزام الطبيين اه قاله فى متعة الاريب والطبيان تثنية طبى على زنة قفل وجذع وهو لذوات الحوافر

والسباع كالضرع لغيرها أو قد يكون أيضا للذوات الخف والجمع أطباء اهـ ملخصا من كتاب الصحاح (قوله بفتح أوله وسكون ثانيه) لو أدخل فيه قرية وبدرة كان حسنا وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ

(في الفعلى) بضم الفاء (أنثى أفعل) صفة (كالكبرى) أنثى الأكبر والوسطى أنثى الأوسط (والصغرى) أنثى الأصغر (بخلاف حبلى) فإنها ليست أنثى أفعل لأنها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بهمة) بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) فعلى مصدرا (نحو رؤيا) يقال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رحى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو بدرة) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدر وبدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتلا نحو (لحية) ولحى (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله * وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (لاسم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ثماني حجج (وكسرة) وكسر (وفرية) بالفاء والياء المثناة تحت (وهي الكذبة) وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فإنهما ناقصا اللام وعوض منها التاء واليه أشار الناظم بقوله ولفعلة فعل (ويحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تبنة واحدة التبن تبن حملا على سدر وفي المعوض من لامه تاء التأنيث كعزة وعزى وفي فعلة الأجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الأصول نحو (قصعة) وقصع وجفنة وجفن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء والباء الموحدة كما في الصحاح والضياء وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعهما ذرب وصمم والذربة المرأة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل) مذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء أو الواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغاز) وغزاة والأصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه أشار الناظم بقوله * في نحو رام ذو اطراد فعله * فخرج بقوله وصف نحو وادو بالتذكير نحو عادية و بالعقل نحو أسد ضار و بوزن فاعل نحو طريف و بالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد وداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكملة (وساحر) وسحرة (وسافر) وسفرة (وبار) وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بأيدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه أشار الناظم بقوله

(قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر
ما نوال الغمام يوم ربيع
كنوال الأمير يوم سخاء
فنوال الأمير بدرة عين
ونوال الغمام قطرة ماء
(قوله وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم) مثله تهمة وتهم وأماة ولهم رطب في رطبة فهو اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتأنيثه (قوله فإنهما ناقصا اللام) صوابه الفاء (قوله نحو حاجة وحوج) قد ذكرنا في باب الجوازم ان حاجة تجمع على حوائج فانظره (قوله وقامة) مثل قامة وقيم تارة وتيرة (قوله وهو شائع في وصف الخ) لم يذكر انه يحفظ في شيء (قوله وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس) في مفردات الراغب يقال بر أباه فهو بار وبر وجمع البر أبرار وبررة قال تعالى ان الأبرار لفي نعيم وقال في صفة الملائكة كرام بررة خص بها الملائكة في القرآن من حيث انه أبلغ من أبرار فإنه جمع بر وأبرار جمع بار وبر أبلغ من بار كما أن عدلا أبلغ من عادل اهـ ويمكن ان يكون كلام المصنف كالناظم متنا ولا يرد لدخوله في قوله وصف لمذكر عاقل صحيح اللام وقوله نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وازن فاعلا وقول الراغب وخص بها الملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم فتفطن له

بقوله * وشاع نحو كامل وكمله * فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتى فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها افعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء (السابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه وهو) جمع (لما دل على آفة) من هلك اوتو جع أونقص ما (من فعيل) حال كونه (وصفا للمفعول) فالتوجع (كجريح) وجرحى (وأسير) وأسرى (و) الهلك نحو (قتيل) وقتلى وصريع وصرعى (وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة من) ذلك أحدها (فعيل وصفا للفاعل) لا للمفعول (كمريض) ومرضى (و) الثانى (فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع (و) الثالث (فاعل كهالك) وهلكى (و) الرابع (فيعل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كميت) أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فعيل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت الفتحة كسرة وفعيل كطويل اقوال محكية في سيد أشهرها أولها (و) الخامس (افعل كأحمق) وحمقى (و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما وندر كيس وكيسى ودرب ودربى وجلد وجلدى والى فعلى أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمن

البناء (الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين ويكون صحيح اللام (نحو قرط) وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الاذن (ودرج) بالجيم ودرجة (و) أجوف نحو (كوز) بالزاى وكوزة (و) مضاعفا نحو (دب) ودببة (وقليل في اسم على) زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو غرد) بالغين المعجمة والراء نوع من الكمأة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة جمع المكسور الفاء (أو بكسرها نحو قرد) وقردة بالقاف والراء (وقل أيضا في نحو ذكر) بفتحتين ضد الانثى وكتف (وهادر) وعاج ووقفة وخطوة واليه أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صح لاما فعله * والوضع في فعل وفعل قلله

وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحى ومدى فلا يجمع شئ منها على فعلة * البناء (التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة) حال كونهما (صحيحى اللام) سواء صحت عينهما أم اعتلت (كضارب وصائم ومؤنثيهما) ضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم وشمل نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه أشار الناظم بقوله * وفعل لفاعل وفاعله * وصفين * (وندر نحو غاز) وغزى (وعاف) بالعين المهملة والفاء أى سائل وعفى لاعتلال لامهما (كما ندر) فعل (في نحو) امرأة (خريدة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف الحيية أى ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس (ونفساء) ونفس (ورجل اعزل) ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهانى ان أفعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله

وأبقى رجالا سادة غير عزل * مصاليت أمثال الاسود الضراغم

(قوله وهل هو فعيل الخ) اقتصر في المسئلة السابعة من مسائل قلب الواو ياء على نقل الاولين ونسب الاول للمحققين من البصريين والثانى للبغداديين وبين وجهه وضعفه فليراجع ولينظر وجه الثالث المذكور هنا (قوله كيس وكيسى) لا يقال كيس على وزن فيعل كميت فهلا كان مما حمل على فيعل لانا نقول شرط المحمول ان يدل على آفة وكيس ليس كذلك (قوله نحو قرط) مثل قرط جب تقول في جمعه جببة والجب البئر العميقة (قوله ودببة) قال الدنوشرى ينظر هل هو بفك الادغام أولا وعلى الاول ينظر ما المانع من الادغام اه وأقول سيأتى في شروط الادغام انه يمتنع فيما وازن فعل ككلل وذكر الشارح ان مثلها ما وازنها بصدره لا بجملته نحو جببة جمع جب فانه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه فليراجع (قوله نحو غرد) ومثل غرد ثور تقول فيه ثيرة بقلب واوه ياء لاجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الاقط فرقا بينه وبين الثور من الحيوان ومثل قرد حسل وهو ولد الضب تقول في جمعه حسلة كقردة وقال بعضهم وقد جمع على فعلة فعل بضم أوله وثانيه نحو طنب وطنبة قال وهو نادر (قوله وقل في نحو ذكر الخ) انظر هلا عطفها على ما قبلها وعبر بموازنها فقال وفي اسم على فعل أو فاعل (قوله وخرج بقوله صحيحى اللام) أى بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف التصريح بهذا الشرط وذكر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وبالدال المهملة مكيل كما يأتى في كلام الشارح (قوله وندر نحو غاز) المناسب ان يقول وندر في نحو غاز لان المحكوم بندوره هو الجمع ولذا قال كما ندر في نحو خريدة ثم ما هو معنى التشبيه وهلا عطف ما ندر بعضه

على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقل تارة بقوله وندر فهل لذلك حكمة غير التفنن (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها ان الاصمعي قال بحضرة الرشيد ان صدادا جمع صادة فخطأه ابن الاعرابي ووجه ذلك ماقاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر) قد قدمنا في باب الاضافة ان تخالفها فصيح لا ضعف فيه حيث لا الباس وانه وقع في القرآن المجيد فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه

وفارق باب أحمر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا أو سيفا أو رمحا زالت عنه الصفة * البناء (العاشر فعال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لمذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء كانت لامه همزة أم لا (كصائم) وصوام (وقائم) وقوام (وقارئ) وقراء (قيل وندر) فعال (في) جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامي

أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عني غير صداد

قال الموضح في الحواشي لا أعلم أحدا ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي (والظاهر ان الضمير) المؤنث (للابصار لا للنساء) لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (فهو جمع صاد لا) جمع (صادة) لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) ندر فعال (في) فاعل (المعتل) بالواو والياء (كغزاء) جمع غاز (وسراء) جمع سار والاصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما أثر ألف زائدة (الحادي عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فعل وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير يائي الفاء أو العين فالاسم منهما (نحو كعب) وكعاب (وقصعة) وقصاع (و) الصفة منهما نحو (صعب) بمهملتين وصعاب (وخدلة) وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (وندر) فعال (في) جمع فعل (يائي الفاء نحو يعر) بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع فيها وفي المثل أذل من يعر (أو) يائي (العين نحو ضيف) وضياف (وضيعة) بالضاد المعجمة وضياع واليه أشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيما عينه اليا منهما

الوزن (الثالث والرابع فعل وفعلة) بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما اسمين (غير معتلي اللام ولا مضعفين كجمل) وجمال (وجبل) وجبال بالجيم فيهما (ورقبة) ورقاب (وثمرة) وثمار فخرج نحو فتى وحصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل أيضا له فعال * مالم يكن في لامه اعتلال

* أو يك مضعفا ومثل فعل * ذو التا *

الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كذئب) وذئاب (وبئر) وبئار (وفعل) بضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمح) ورماح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى قاله المرادي أخذا من التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل مع فعل فاقبل * الوزن (السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحيحي اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام (وشريف) وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومؤنثيهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في

على الذين يبدلونه فاعدا الضمير الثالث راجع الى الايصاء وهو الى التبديل أو الى الايصاء المبدل (قوله نحو كعب) ومثل كعب وكعاب كلب وكلاب وكبش وكباش وفحل وفحال ودلو ودلاء (قوله وقصعة) مثل قصعة وقصاع جفنة وجفان (قوله يائي العين) احترز بقوله يائي العين من نحو حوض وثوب فانه يقال حياض وثياب وتقلب الواو ياء في الجمع لاجل الكسرة (قوله نحو ضيف الخ) سيأتي انه يجمع على ضيفان أيضا والضيف مصدر في الاصل يقال ضاف ضيفا وضيافة ويستعمل للمذكر والمؤنث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفي التنزيل هؤلاء ضيفي فلا تفضحون وانما ترك على لفظه في جميع الاحوال لكونه مصدرا في الاصل وهو أفصح من تأنيثه وتثنيته وجمعه على أي صيغة كانت (قوله رقبة) مثل رقبة ورقاب رحبة ورحاب (قوله وثمرة وثمار) فيه ثلاث فتحات احترازا عن نحو ثمرة بفتح فضم لغة في ثمرة بالفتحات فلا

تكسر وانما تجمع جمع مؤنث فيقال ثمرات وكل ماكان كذلك فانه لا يجمع الا بالالف والتاء كصدقة وصدقات وأما سمر الحواشي في سمرة لشجرة العضاه فاسم جنس كالثمر وليس بجمع ويجمع بالالف والتاء (قوله ورمح) مثل رمح ورماح قرط وقراط (قوله كمدى) أي بضم الميم وسكون الدال المهملة سيأتي قريبا في كلام الشارح معناه ويوجد في بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه

الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفى فعيل وصف فاعل ورد * كذاك فى أنثاه أيضا اطرد

(والخمسة الباقية) من الثلاثة عشر بناء مما يجمع على فعال (فعلان) بفتح الفاء (صفة ومؤنثاه فعلى) بالالف (وفعلانة) بالتاء (وفعلان) بضم الفاء (صفة وأنثاه فعلانة) بالتاء لاغير فمفتوح الفاء (كغضبان) وغضاب (وغضبى) وغضاب (وندمان) وندام (وندمانة) وندام (و) مضموم الفاء نحو (خمصان) وخماص (وخمصانة) وخماص وفى الحديث تغض وخماصا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع فى وصف على فعلانا * أو أنثييه أو على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (التزموا فى فعيل وأنثاه اذا كانا واوى العينين صحيحى اللامين كطويل وطويلة أن لا يجمعا الا على فعال) بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف وانما لم يشاركهما نحو وطويل فى ذلك لقلته قال فى المحكم قال ابن جنى لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أى صائب قال وأما العويص فانه وان كان صفة الا أنه صار اسما انتهى واليه أشار الناظم بقوله * وألزمه فى * نحو طويل وطويلة تفى * (ويحفظ فعال فى) وصف على فاعل (نحو راع) ورعاء وفى التنزيل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام وفى التنزيل وأنتم قيام (وآدم) بهمزة ممدودة وميم مشددة من أم بمعنى قصد وأصله آمم كضارب فادغم الميم فى الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه وجعلنا للمتقين اماما أى قاصدين لهم (ومؤنثاتهن) كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة وامام (و) يحفظ فى وصف على أفعل نحو (أعجف) أى هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسى وأبو حاتم أجرب وجراب زاد أبو حاتم أبطح وبطاح قاله ابن سيده فى شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان أعجف لا ثانى له (و) فى وصف على فعال بتخفيف العين نحو (جواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة قال * وحتى الجياد ما يقدن بارسان * (و) فى وصف على فيعل نحو (خير) بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار (و) فى وصف على فعلاء نحو (بطحاء) وبطاح (و) فى وصف على فعلى بضم الفاء نحو أنثى وأناث وفى اسم على فعول بفتح الفاء نحو (قلوص) وقلاص وفى فعل بفتح

يتكرر مع ظبى والغرض التمثيل لفعل مثلث الفاء (قوله وعويص) قال فى المصباح عوص الشئ عوصا من باب تعب واعتاص صعب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه (قوله وأنتم قيام) التلاوة فاذا هم قيام (قوله وفى فعل بفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال الدنوشرى قد يجمع أيضا على فعال بضم أوله قال بعضهم والضمة فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما أبدلت الفتحة فى سكارى وفعال بالضم جمع عزيز لم يسمع الارباب جمع ربى على وزن حبلى وهى الشاة التى وضعت حديثا وفرار جمع فرير وهى البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد مثل طويل وطوال وتؤام جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظم الذى أخذ عنه اللحم وعوام جمع عائم اسم لصنم كذا فى القاموس ورخال جمع رخل كنمر وهو الانثى من أولاد الضأن وظؤار جمع ظئر وهى المرضعة والبساط جمع بسط بكسر الباء وهى الناقة التى تخلى مع ولدها لا يمنع منها والثناء جمع ثنى وهو المحتقر ٣٠٩ من الناس والنذال جمع ندل وهو الخسيس المحتقر والرذال جمع رذل وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع لفظ كثيرة نحو الرقاق والزقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ ولا مطمع فى حصرها وقد نظم جار الله الزمخشرى الجموع التى أتت على فعال بالضم بقوله

ماسمعنا كلما غير ثمان * هى جمع وهى فى الوزن فعال

فرباب وفرار وتؤام * وعراق وعوام ورخال

وظؤار جمع ظئر وبساط جمع بسط هكذا فيما يقال ولكاتبه عبد الله الدنوشرى زيادة عليه

وثناء ونذال ورذال * ورجال بانضمام الراء قالوا

انتهى وله رسالة لطيفة تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات الزمخشرى انه ذيلها بابيات وهى

وثناء ونذال ورذال * وبراء فى برى ورجال

وجفال وكثاب وأناس * وقراد وكذا قيل ذبال

وقماء فى قمىء أى حقير * وسحاح ورعاء وجمال

وكذا باب رباع ثم قد قيل * ل اسم جمع بعضها هذا احتمال

وقال والبراء جمع برى وقرأ السبعة أنا براء منكم والجفال الكثير ومثله الكثاب بالثاء المثلثة وينظر ما مفردهما والاناس بمعنى الناس وينظر ما مفرده والقراد جمع قرادة والذبال جمع ذبالة السراج والقماء ذكر فى النظم تفسيره والسحاح جمع سح المطر والرعاء جمع راع والجمال جمع جمل ورباع وبابه فى الاسماء المعدولة قال وقد ذيل السيوطى فى المزهر على أبيات الزمخشرى فقال قلت قد زيد ثناء وبراء * ونذال ورذال وجفال

وكثام فى كتابى ليس مع * كتب القالى فيها يا رجال

ومراده ان بعض ذلك فى كتاب ليس لابن خالويه وبعضه فى أمالى القالى

(قوله الانثى من ولد الضان) والذكر يقال له حمل (قوله كسبع) مثل سبع وسباع رجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكبش الجبلي (قوله على غير القياس) فيه تأمل ٣١٠ وعليه فيستثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناظم وغير ما أفعل فيه مطرد *

أوله وكسر ثانيه نحو زخل وزخال وهو بالزاي والخاء المعجمة الانثى من ولد الضأن وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفي فعل بضم أوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء (الثاني عشر) من أبنية الكثرة (فعول بضمتين ويطرد في) ألفاظ (أربعة أحدها اسم على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو كبد) وكبود (ووعل) ووعول (وهو) أي فعول (فيه) أي في فعل (كاللازم) واليه يشير قول الناظم * وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمار (وجاء في نحو نمر نمر) على القياس ونمر (بضمتين على غير القياس (قال) حكيم ابن معية الربعي (فيها عيا بيل أسود ونمر) أنشده سيبويه فقال ابن الضائع أراد نمر بسكون الميم ثم نقل أو اتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصورا) أي مختصرا (من نمور) فحذفت الواو للضرورة وقالوا أيضا) في جمعه (انمار) على غير القياس فتحصل في جمعه أربعة أوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار وانمار ونمر والعيابيل جمع عيل واحد العيال قاله الصغاني (والثلاثة الباقية) من الاربعة المطرد فيها فعول (الاسم الثلاثي الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وفلس) وفلوس وخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ في فوج فووج وهم الجماعة من الناس (ومكسورها نحو حمل) بالمهمل وحمول (وضرس) وضروس (ومضمومها نحو جند) وجنود (وبرد) وبرود واليه أشار الناظم بقوله كذاك يطرد * في فعل اسما مطلق الفا (الا في ثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين كحوت) فان جمعه حيتان (والثاني معتل اللام كدى) فان جمعه امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام وأهل مصر والجمع أمداء وقال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير المد (وشذ في) جمع (نؤى) بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة (نؤى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء (قال) الشاعر

(خلت الأأياصر أو نؤيا) * محافرها كأشربة الاضين

فالا حرف استثناء وأياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد في أسفل الخباء الى وتد والنؤى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤى وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وأصل الجمع نؤوى على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت احدى الياءين في الأخرى لتماثلهما فصار نؤيا ويقال فيه أيضا نئى بكسرتين اتباعا لكسرة الهمزة وأنا مويقدمون الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل أبآر وآبار والاضين بكسر الهمزة جمع اضاة وهي الغدير (و) المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فانه لا يجمع على فعول (كمد) بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد (وشذ في) جمع (حص بالحاء المهملة) المضمومة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كأن الحص فيها * اذا ما الماء خالطها سخينا (حصوص) فاعل شذ (ويحفظ) فعول (في فعل) بفتحتين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (وندب) بفتح النون

من الثلاثي اسما بأفعال برد (قوله وضرس) مثل ضرس وضروس عرق وعروق وجذع وجذوع واص ولصوص وديك وديوك وفيل وفيول ونحي ونحي (قوله جند وجنود) ويجمع أيضا عليه فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو ضلع وضلوع ويجمع عليه أيضا فعل نحو بعل وبعول وبطن وبطون ونسر ونسور ودلو ودلي وثدي وثدي وجمع عليه دواة أيضا وماء أيضا دواء ودوى كنواة ونوى الظاهر انه ليس بجمع (قوله وبرد وبرود) مثله برج وبروج (قوله اذا ما الماء خالطها سخينا) قال في الصحاح في مادة سخا سخا يسخو وسخى يسخى قال عمرو ابن كلثوم اذا ما الماء خالطها سخينا أي جدنا بأموالنا وقول من قال سخينا من السخونة نصبت على الحال فليس بشئ وقال في مادة سخن مسخن وسخين قال ابن الاعرابي مثل مبرم وبريم وأنشد مشعشعة كأن الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا قال وأما قول من قال جدنا بأموالنا فليس بشئ (قوله كأسد وأسود) مثله ساق وسوق وعصا وعصي وقفا وقفي (قوله والذال) الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها اكتفاء بما تقدم له عند الكلام على أفعال فانه ذكر هناك أنها معجمة (قوله كحوت وحيتان) مثله عود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان أولا والدال

والدال المهملة و بالباء الموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب (وذكر) بفتحتين مقابل أنثى والجمع ذكور وطلل وطلول البناء (الثالث عشر فعلان بكسر أوله سكون ثانيه و يطرد أيضا فى) ألفاظ (أربعة اسم على فعال) بضم الفاء (كغلام) وغلمان (وغراب) وغربان (أو على فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) لطائر وصردان (وجرذ) بالجيم والراء والذال نوع من الفئران والجمع جرذان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوى العين كحوت) وحيتان (وكوز) وكيزان بالزاى (أو) على (فعل) بفتحتين (كتاج) بالجيم وتيجان (وساج) وسيجان (وخال) وخيلان وهى النقط المخالفة لبقية لون البدن (وجار) وجيران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والالف فى الجميع منقلبة عن واو الا فى خال فانها منقلبة عن ياء والخال أخو الام ألفه منقلبة عن واو وجمعه أخوال (وقل) فعلان (فى) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان و رئد و رئدان وشقد وشقدان وشيح وشيحان و (صنو) وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنى ونظمها ابن مالك فى بيتين فقال

للحسل والخرص فى التكسير فعلان ❋ وهكذا قل خشفان وخيطان

رئد وشقد وشيح هكذا جمعت ❋ ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والرئد المثل وأيضا فرع الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقد ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان (و) فى فعل بفتحتين نحو (خرب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمى بذلك لسكونه فى الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله فى الضياء (و) فى فعال بفتح أوله نحو (غزال) وغزلان (و) فى فعال بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) فى فاعل نحو (حائط) وحيطان (و) فى فعيل نحو (ظليم) بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) فى فعول نحو (خروف) وخرفان وفى فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفى وصف على فعل نحو ضيف وضيفان أو على فعال نحو شجاع وشجعان البناء (الرابع عشر فعلان بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر فى) ألفاظ (ثلاثة فى اسم على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمشالة وظهران (وبطن) وبطنان (أو فعل) بفتحتين حال كونه (صحيح العين كذكر) وذكران (وجذع) للثنى من المعز وجذعان قال الموضح فى الحواشى هذا مثال أبى حيان وهو خطأ لان جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلى لا باعتبار غلبة الاسمية (أو) على (فعيل كقضيب) وقضبان (ورغيف) ورغفان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلان بضم الفاء (فى) فاعل (نحو راكب) وركبان وراجل و رجلان ويجمع راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال (و) فى أفعل نحو

(قوله أو على فعل بفتحتين الخ) قال الدنوشرى لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله يرشد الى اشتراط اعتلال عينهما انتهى وأقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناظم وغيره وعبارة ابن الناظم ويطرد فعلان أيضا فى جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كتاج وتيجان) قال الدنوشرى مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرب وخربان وحينئذ فافراد المصنف له بالذكر فيما يأتى ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتأمل اه فانظره مع قوله أولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) يجمع أيضا على فعلان فعل كعبد وعبدان وثور وثيران وفعل بضم ففتح كنغر وهو العصفور ونغران وفى الاثر يا أبا عمير ما فعل النغير (قوله ظليم) الظليم أيضا اللبن قبل ان يروب يقال ظلمت الرجل اذا سقيته الظليم وظاهر كلام الشارح أنه بهذا المعنى لا يجمع على ظلمان فليتأمل وذكر بعضهم ان القاموس ليس فيه الظليم بمعنى اللبن قبل ان يروب فليحرر ذلك (قوله على فعل بفتح أوله الخ) هو شامل لمعتل العين أو الفاء أو اللام نحو بيت ويعر وجدى وظاهره ان الجميع يجمع على فعلان فليتأمل وقوله أو فعل بفتحتين لم يشترط فيه أن لا يكون معتل اللام ولا أن لا يكون معتل الفاء وكذلك لم يشترط فى فعيل صحة العين ولا صحة اللام ولا صحة الفاء فليتأمل وليراجع الاشمونى وغيره (قوله وذكر وذكران) مثل ذكر وذكران حمل وحملان (قوله على رجل الخ) فيه نظر لان فعلان بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجالة) أى بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال أى بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء وأما رجلة بفتح الراء وسكون الجيم فليس بجمع بل اسم جمع كما فى الشافية لان فعلة ليست من أبنية الجموع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج انها لم تأت جمعا الا لهذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم خلاف الفرسان وحينئذ فرجل بمعنى الراجل خلاف الفارس

(أسود) وسودان وأحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا يجمع على فعلان (و) في فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران و (زقاق) بزاي وقاف بزنه وهو السكة وزقان بادغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء (الخامس عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل) وصفا المذكر عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعل أو مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالاول (كظريف) وظرفاء (وكريم) وكرماء (وبخيل) وبخلاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلا

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فانه يقال في جمعهما اسمعاء وألماء قاله ابن مالك وشوحح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما جلساء وخلطاء وشذ أسير وأسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول (وكثر) فعلاء (في فاعل دال على معنى) غير مكتسب (كالغريزة) بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصلحاء (وشاعر) وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلاء في نحو جبان) وجبناء (وخليفة) وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء محمول في المعنى على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال أبو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم أو هو الهم جمع كريمة (وسمح) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا لابي حيان (وودود) وودداء ورسول ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء (السادس عشر أفعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في المضعف) من فعيل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء (وعزيز) وأعزاء (وفي المعتل) اللام من فعيل بمعنى فاعل (كولي) واولياء (وغني) وأغنياء وانما ناب أفعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فيقلب ألفا فيلتقي ألفان فتحذف احدى الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده ألف فلا يعتل لاجلها ولو قالوا اشدداء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقواء وسخي وسخواء (وشذ) أفعلاء (في) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب) وأنصباء (وصديق) وأصدقاء (وهين) وأهوناء وأظانين وأظناء فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وناب عنه أفعلاء في المعل * لاما ومضعف وغير ذاك قل

البناء (السابع عشر فواعل ويطرد في) الفاظ (سبعة) ثانيها ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي وذلك (في فاعلة اسما) كانت (أو صفة كناصية كاذبة خاطئة) فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواصي وكواذب وخواطئ (وفي اسم على فوعل كجوهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الاعصار زوبعة وهي ريح تثير الغبار وترتفع الى السماء كأنه عمود قاله في الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) في العين (كخاتم) على احدى اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع (أو) اسم على

(قوله نحو أسود وسودان) يجمع أيضا على فعلان بكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطي وجاء كالذئبان والزقان ودخل في قوله أو على فعيل ظليم فانه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبه عليه الشارح سابقا (قوله كحوار) هو ولد الناقة لم يفطم (قوله ويستثنى من ذلك صغير) كان ينبغي ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلاء ولا على أفعلاء وانما يجمع على فعال كما تقدم وكأنه اكتفى بتقديمه (قوله فان العقل الخ) فيه نظر فانه قد يدعى ان العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسر به قبل مشكل فليتأمل (قوله كخاتم) مثل خاتم وخواتم دانق ودوانق فيمن فتح النون وانما قلبت ألفه في الجمع واوا لاجل ألف الجمع وكان قلبها الى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفعال نحو صيرف وصيارف او حملا على التصغير

(فاعلاء بالكسر) في عينه وبالمد (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاء) ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة أسماء لحجر اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين نقرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسد به فم الحجر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرقعه فاذا أتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائز) وجوائز وهو بالجيم والزاي الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهل (أو) وصف على فاعل بكسر العين (لمؤنث) لاتدخله تاء الفرق (كحائض) وحوائض (وطالق) وطوالق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) من المذكر (كصاهل) صفة فرس وصواهل (وشاهق) صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم (فوارس) في جمع فارس (ونواكس) في جمع ناكس قال الفرزدق

واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم * خضع الرقاب نواكس الابصار

(و) في جمع سابق صفة لمذكر (سوابق و) في جمع هالك (هوالك) قال

وأيقنت أني عند ذلك ثائر * غداة اذ أو هالك في الهوالك

وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكأنه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ماتخرج عن القياس وأما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فان ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أوادم بزنة أفاعل لافواعل وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بزنة فعالل لافواعل والى ذلك أشار الناظم بقوله

فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله * وشذ في الفارس مع ماماثله

البناء (الثامن عشر فعائل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة) سواء كانت المدة ألفا أو ياء أو واوا وسواء كان اسما أو صفة و(سواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة) وسحائب (وصحيفة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف (أو) كان تأنيثه (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحياني في جمع أسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائز (وسعيد علم امرأة) وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان تأنيثه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر أو بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات واليه أشار الناظم بقوله

وبفعائل اجمعن فعاله * وشبهه ذا تاء أو مزاله

البناء (التاسع عشر فعالى بفتح أوله وكسر رابعه ويطرد في) ألفاظ (سبعة) أحدها (فعلاة) بفتح أوله وسكون ثانيه (كموماة) وهي الفلاة الواسعة التي لانبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء (و) الثاني (فعلاة) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاة) بالسين والعين المهملتين اخت الغيلان وجمعها سعالى قال * عجائزا مثل السعالى خمسا * (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه

يحوط لسكونها وانكسار ماقبلها وغائط وغيطان وجان وجنان وحاجز وحجزان وهو مايمسك الماء من شفة الوادي وقد يجمع على فعلان بضم الفاء نحو فالق وفلقان اطمئن من الارض (قوله وهو مجتمع الكتفين) عرفه غيره بقوله هو مغرز العنق من الظهر (قوله فدوكس) فيه نظر لانه أسلف ان الواو ثانية والواو في فدوكس ثالثة فكان الصواب التمثيل بخورنق وهو قصر بالحيرة (قوله بكسر الشين الخ) يعني انه يصح ان يضبط في كلام المصنف بالكسر والفتح لان كليهما يجمع على فعائل بدليل الآية وكلام اللحياني واعلم ان الشمال بالكسر يأتي بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان (قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم انه سبحانه أفرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله أولم يروا الى ما خلق الله من شيء يتفيأ ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام وعلى الآية الشريفة السهيلي برسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت في النسخة المصححة بخط الشارح بضم الهمزة وبعد الخاء تاء مثناة ولفظ الغيلان بكسر الغين فالمراد اخوتها للغيلان في كونهما نوعين من الجن كما

(كبرية) بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبار (و) الرابع (فعلوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق (و) الخامس (ما حذف أول زائديه من نحو حبنطى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط (وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بقمحدوة فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعهما حبانط وقلانس على زنة فعالل (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت (كصحراء) وصحار (أو صفة لامذكر لها كعذراء) وهي البكر وعذار (و) السابع (ذو الالف المقصور لتانيث كحبلى) وحبال (أو الحاق كذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق (تمام العشرين) من أبنية الكسرة (فعال بفتح أوله ورابعه ويشارك الفعالى بالكسر) في رابعه (في صحراء وما ذكر بعده) من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بالفعالى والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا

وينفرد فعالى بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء (وليس لفعالى) بالفتح (ما ينفرد به عن الفعالى) بالكسر (الا وصف) على فعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجح في هذين الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وأيم وأيامى وطاهر بنات بني عون وطهارى ومهرى ومهارى وشاة رئيس اذا أصيب رأسها ورأسى ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالى بالضم أرجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيآن فعلان وفعلى وصفين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وأيم وطاهر ومهري ورئيس بمعنى مرؤس (الحادي والعشرون فعالى) بالفتح في الفاء و(التشديد) في الياء (ويطرد) فعالى (في كل ثلاثي) ساكن العين (آخره ياء مشددة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة للنسب كبختي) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتي (وكراسي) وكراسي (وقري) بضم القاف وقاري (بخلاف نحو) عربي وعجمي لانهما محركا العين ونحو (مصري وبصري) لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعل فعالى لغير ذي نسب * جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح أيضا والبخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابي قيس الرقيات

يهب الخيل والالوف ويسقي * لبن البخت في قصاع الخلنج

الواحد بختي والانثى بختية والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول

يدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة المصححة بخطه (قوله وصحار) أصله صحاري بالتشديد قال في الصحاح وأصل الصحاري صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر لانك اذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الالف الاولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الالف الثانية التي للتانيث أيضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وأبدلوا من الثانية ألفا فقالوا صحارى بفتح الراء لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الياء المنقلبة من الالف التي ليست للتانيث نحو ألف مرمى اذ قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحارى بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار انتهى كلام الصحاح (قوله وهجرع) قال في الصحاح الهجرع مثال الدرهم الطويل (قوله الا وصف على فعلان) أي فاطلاق المصنف مقيد بغير ذلك (قوله وحبط) أي بكسر الباء يقال حبطت الشاة فهي حبط اذا أكثرت من الاكل حتى انتفخ بطنها وفي الحديث ان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم ومنه سمي الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أي بكسر القاف قال في الصحاح القبط أهل مصر الى ان قال والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان تتخذ بمصر وقد يضم لانهم يغيرون في النسبة البخاتي

البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي متجددة للنسب وليس بختي و بخاتي كقمري وقاري ألا ترى ان الياء في قري ليست للنسب الى قر ولكنها في بختي للنسب الى بخت و بختي و بخت كتركي وترك فكما لا يقال في تركي تراكي كان القياس ان لا يقال في بختي بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ماهي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا أو كالذي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري وأصل المهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادي و به تندفع شبهة الموضح و يحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما أناسي وظرابي ولما كان أناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى قال به بعضهم أشار الى جوابه بقوله (وأما أناسي فجمع انسان لا) جمع (انسي) لان انسيا آخره ياء النسب وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي (و) أناسي (أصله أناسين فابدلوا النون ياء) وادغموا الياء المبدلة من ألف انسان فيها (كما قالوا ظربان وظرابي) وأصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على الاصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا تبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب أصلم الاذنين طويل الخرطوم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى * البناء (الثاني والعشرون فعالل ويطرد في) أنواع (أربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالاول) الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير وجمعه جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثناة فوق وهو مخاليب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن (والثاني) الخماسي المجرد (كسفرجل وجحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) في جمع الخماسي (حذف خامسه) تخفيفا لان الثقل به حصل (فتقول) في جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) في جمع جحمرش (جحامر) بحذف الشين (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس ان كان) الحرف (الرابع) من الخماسي (مشبها للحروف) العشرة (التي تزاد) في الكلام وهي حروف سألتمونيها وشبهه بها (اما بكونه بلفظ أحدها كخدرنق) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العنكبوت قال المتنبي قواض مواض نسج داود عندها * اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق

ورابعه النون وهي حرف أصلي لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشروط تأتي ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد (أو بكونه من مخرجه) أي من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر (فان الدال) هي الحرف الرابع وليست بلفظ من حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود

(قوله والتاء المثناة) صوابه المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس وكذا رأيته بخط المصنف

(قوله والثاني الخماسي) قال بعضهم واما الخماسي فلا يكسر الا على استكراه لانه مستثقل لكثرة حروفه فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا قال سيبويه لا يزال الاسم في سهولة حتى يبلغ الخمسة فيرتدع قال السيرافي معناه لا يكسر الا اذا سئل عن تكسيره فاذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا

ومذهب سيبويه وقال المبرد لا تحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو خذعمل فتقول في جمعه قذاعم (الثالث) الرباعي المزيد (نحو مدحرج ومتدحرج والرابع) الخماسي المزيد (نحو قرطبوس) قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة (وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر (ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الاخيرين وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي بحذف زائده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين (الا اذا كان) زائد الرباعي (لينا) رابعا (قبل الآخر فيثبت) ويجمع ماهو فيه على فعاليل (ثم ان كان) الزائد (ياء صحيح نحو قنديل) وقناديل (أو) كان (واوا أو ألفا قلبا ياءين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسرادح) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح * البناء (الثالث والعشرون شبه فعالل) وهو ماماثله عددا وهيئة وان خالفه زنة كفاعل وفياعل وفواعل (ويطرد في مزيد الثلاثي غير ماتقدم) من نحو أحمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع على فعالل (ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة) سواء كانت أولا أو وسطا أو آخر الالحاق أو غيره وسواء كانت حرف علة أولا (كأفضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيرف) وصيارف (وعلق) وعلاق فالزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق (ويحذف مازاد عليها) أي على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة) واحدة (من نحو منطلق و) زيادتان (اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر) بتشديد الكاف (ويتعين ابقاء الزائد (الفاضل) على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سالتمونيها وأن لا يؤدي الى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه الى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى (كالميم مطلقا) سواء كان معها حرف مماثل للاصل أم لا وسواء كان ثاني الزائدين ملحقا أم لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي (فتقول في) جمع (منطلق مطالق) بحذف النون وابقاء الميم (لانطالق) بحذف الميم وابقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم (و) تقول (في) جمع (مستدع مداع) بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما بما تقدم (لاسداع ولا تداع) بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناظب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافا للمبرد في نحو مقعنسس) مما آخر زائديه للالحاق (فانه يقول) في جمعه (قعاسس) ويحذف الميم والنون ويبقي السين (ترجيحا للمماثل الاصل) لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وبقاء الملحق أولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك (وكالهمزة والياء) التحتانية (المصدرتين) في أول الكلمة (كألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضياء ومنه خصم ألد وفي التنزيل الد الخصام (تقول) في جمعهما (ألاد ويلاد) بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى أصلا والاصل ألادد ويلادد فادغم أحد المثلين في الآخر

للشارح الاقتصار على انه لا يجمع على شبه فعالل لانه موضوع المسئلة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يفيد حصرا فلا ينافي ان الشارح ذكر سببا غيرها وهو الاختصاص بالاسم ذكره في جمع مستدع على مداع والوقوع في موضع يدل على المعنى ذكره في جمع ألندد ويلندد على ألاد ويلاد وقد يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى (قوله وان لا يؤدي حذفه الخ) الصواب اسقاط لا كما يعلم مما يأتي في قوله تعين حذف المغني حذفها لانه حينئذ يكون الباقي مالا يغني وهو الفاضل فالذي من أسباب الفضل ان يؤدي حذف الحرف الى حذف آخر فتأمل (قوله سواء كان معها الخ) هذا التفسير وان طابق المقام لا يطابق السياق لان المصنف جعل الاطلاق في مقابلة قوله وكالهمزة والياء الخ وهو يقتضي ان معنى الاطلاق سواء صدر أولا (قوله واختصاصها بالاسم) هذا ليس من السبعة فليتأمل (قوله كتناظب) كذا في النسخة المصححة بخطه بالظاء المشالة ولم أقف على هذه المادة في الصحاح ولا في القاموس (قوله على اسم الفاعل) لو حذف لفظ اسم كان أولى

والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول في جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التاء وابقاء السين لان مفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله (واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كياء حيزبون) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول) في جمعه (حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها وانما أوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء و(لا) تقل (حيازبن بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لان ذلك) وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو (محوج الى ان تحذف الياء) أيضا (وتقول حزابن) لصيرورته على مفاعل (اذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن الا وهو) حرف (معتل) كمصابيح وقناديل (فان تكافأت الزيادتان) في الترجيح (فالحاذف مخير) اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى (نحو نوني سرندى) بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرى على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوى (وعلندى) بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل ندت وقيل الغليظ الضخم من كل شئ قاله الجوهري (وألفيهما) المقصورتين فان النون رجحت بالتقديم على الالف والالف رجحت بتقديم الحركة لالحاقهما بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبي (تقول) في جمع سرندى (سراند) بحذف الالف وابقاء النون (وسراد) بحذف النون وابقاء الالف (و) تقول في جمع علندى (علاند) بحذف الالف وابقاء النون (وعلاد) بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف تبقى سرند وعلند ينقل الى سرند وعلند كجعفر فيقال في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون يبقى سردى وعلدى ينقل الى سردى وعلدى كارطى فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض منها التنوين كجوار والى التخيير أشار الناظم بقوله

وخيروا في زائدي سرندى * وكل ما ضاهاه كالعلندى

(هذا باب التصغير)

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية أما فوائده فست تقليل ذات الشئ نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم آخر وهو التحبب نحو بنية وأما علاماته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة وأما شروطه فاربعة احدها أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما أحيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مسيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا أسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة وأما أبنيته الموضوعة (له) فهي (ثلاثة أبنية) لا زائد عليها (فعيل وفعيعل وفعيعيل) فالاول لتصغير الثلاثي (كفليس و) الثاني لتصغير الرباعي نحو (دريهم و) الثالث لتصغير الخماسي نحو (دنينير) وهذه

سرندى) ويقال ناقة سرنداة أي جريئة قال الشاعر

كل سرنداة نعوب التعب * عرنة كالمنجل الاقب

قال بعضهم عقب هذا البيت السرنداة الجريئة والنعوب التي تهز رأسها في سيرها والاقب الضامر

(باب التصغير)

(قوله اما فوائده فست) لا يخفى انها ترجع للتحقير والتقليل (قوله تشبه صيغة التصغير) يتأمل وجه ذلك والظاهر انه على صيغة التصغير وهو فعيعل لان مبيطرا على ذلك في هذا الباب وان كان على وزن مفعيل في التصريف (قوله وكل وبعض) ينظر ما وجه عدم قبول كل وبعض هاء التصغير وقد يقال كما قال مولانا الشيخ عبد الرحمن الديسطى ان كلا تدل على العموم والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وان بعضا يدل بنفسه على التقليل فلا حاجة الى تصغيره المفيد للتقليل وأما المحكي فلان تصغيره مناف لحكايته المقتضية انه لا يغير وأما اسماء الشهور والاسبوع فلانها موضوعة لازمنة مخصوصة وهي بحسب

ذاتها لا تقبل وأما الاسماء العاملة فلان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لاجله ولكن يشكل على ذلك رويد فانهم صرحوا بانه اسم عامل مع انه مصغر فيكون مستثنى من قولهم الاسماء العاملة عمل الفعل لا تصغر

الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار * فان قلت النون الاولى من دنينير ليست فى مكبره * قلت أصل دينار دنار بتشديد النون أبدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى أصله لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف ألا ترى ان وزن أحيمد ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل ووزنها التصريفى افيعل ومفيعل وفعيلل وأصل هذه الابنية الثلاثة فعيل (وذلك لانه لابد فى كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم) الحرف (الاول) ان لم يكن مضموما (وفتح) الحرف (الثانى) ان لم يكن مفتوحا (واجتلاب ياء ساكنة ثالثة) وتسمى ياء التصغير (ثم ان كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهى بنية فعيل كفليس) تصغير فلس (ورجيل) تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثانى كصرد فيقدران فى مصغره كصريد فالضمة والفتحة فى المصغر غيرهما فى المكبر كما فى فلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كفلك وبه صرح السهيلى فى الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم أورد على نفسه سؤالا وأجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر والا فالفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر فى الجمع فانك تجمع مبيطرا المكبر على مباطر بحذف الياء وأما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسى ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لابد من ضم الاول وفتح الثانى لفظا أو تقديرا وزيادة ياء ثالثة (ومن ثم) أى من أجل اشتراط فتح الثانى ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل) بضم الزاى وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت (ولغيزى) بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى (تصغيرا لان) الحرف (الثانى) منهما وهو الميم فى الاول والغين فى الثانى (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لان (الياء غير ثالثة) بل رابعة لان المدغم حرفان أدغم احدهما فى الآخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من ألغز فى كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز (وان كان) المصغر (متجاوز الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم) ينظر (ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين) ألف او واو أو ياء (قبل الآخر) فى المكبر (فهى بنية فعيعل كقولك فى) تصغير (جعفر جعيفر وان كان بعده) أى بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل الآخر) فى المكبر (فهى بنية فعيعيل لان) ذلك الحرف (اللين الموجود قبل آخر المكبر ان كان ياء سلمت فى التصغير لمناسبتها للكسرة) قبلها (كقنديل وقنيديل وان كان) حرف اللين (واوا او ألفا قلبتا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومصيبيح) بقلب الالف ياء والى ذلك أشار الناظم بقوله * فعيلا اجعل الثلاثى * البيتين (ويتوصل) فى التصغير (فى هذا الباب) المقصود له (الى مثالى فعيعل وفعيعيل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به فى التكسير (فى باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (الى مثالى فعالل وفعاليل) وللحاذف هنا من وجوب وتخيير ماله فى التكسير (فتقول فى تصغير سفرجل) مما يجب فيه حذف خامسه (وفرزدق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم (وألندد ويلندد) مما يحذف منه زيادة فقط وهى النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء (وحيزبون) مما يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفريزد) بحذف خامسه وهو القاف (أو فريزق)

(قوله لان المدغم الخ) فيه نظر ولو قال لان المشدد حرفان أدغم أحدهما الخ لكان أحسن (قوله وهو كسر ما بعد ياء التصغير) هذا واضح اذا كان غير مكسور نحو مصباح وعصفور واما اذا كان مكسورا فقد يقال انه يجتلب كسرة غير الكسرة التى كانت فى المكبر على وزان ما تقدم من ان الاول اذا كان مضموما فانه يقدر فى المصغر زوال الضمة التى كانت فى المكبر وكذا اذا كان الثانى مفتوحا كما م فليتامل

بحذف رابعه وهو الدال (ومخيرج) بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما (واليدو يليد) بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما (وحزيبين) بحذف الياء وقلب الواو ياء (وتقول في تصغير (سرندى وعلندى) مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف في أحدهما (سريند وعليند) بحذف الالف وابقاء النون (أوسريدو عليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ماقبلها لانها للالحاق بسفيرجل كما مر وألف الالحاق لاتبقى في التصغير كما سيأتي ثم أعلت كياء قاض والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به لمنتهى الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل

(ويجوز ذلك في بابي التكسير والتصغير أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر ان لم تكن موجودة) لان ذلك لايخل بنيتهما بخلاف بقاء الزائد فانه يخل به (فتقول) في تصغير سفرجل وتكسيره (سفيريج وسفاريج بالتعويض) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجائز تعويض يا قبل الطرف * ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

(وتقول في تكسير احرنجام) مصدر احرنجم (وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض) عن المحذوف (لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف) الكائنة قبل الميم (وماجاء في البابين) التكسير والتصغير (مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس) المطرد (مثاله في) جمع (التكسير جمعهم) أي العرب (مكانا على أمكن) وفيه شذوذان أحدهما انه مذكر وحق مثله أن يأتي على مثال أفعلة والثاني انه شبه فيه الاصل بالزائد فحذف والزائد بالاصلي فثبت فقالوا أمكن والقياس في بنائه مكان على أفعل أن يقال أكون بحذف الميم الزائدة وابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم (رهطا وكراعا) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما كرع وأكرعة ورهوط وأرهاط (و) جمعهم (باطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث) والقياس فيهما بواطل واحدثة وحدث وماذكره من أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغنى بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جني أن اللفظ تغير الى هيئة أخرى ثم جمع فكان أمكن جمع مكن كفلس وكان أراهط جمع أرهط وكان أباطيل جمع ابطيل أو أبطول وكان أحاديث جمع أحدوثة وقال ابن خروف ان أحدوثة انما تستعمل في المصايب والدواهي لافي معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع امرأة (ومثال في التصغير تصغيرهم) أي العرب (مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان) بزيادة ألف ونون وقياسهما مغيرب وعشي باسقاط الالف والنون (و) تصغيرهم (انسانا وليلة على أنيسيان وليبيلية) بزيادة الياء فيهما وقياسهما أنيسان وليلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا أصله انيسان من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا (و) تصغيرهم (رجلا على رويجل) بزيادة الواو وقياسه رجيل (وصبية وغلمة) بكسر أولهما وسكون ثانيهما جمعي صبي وغلام (وبنون) جمع ابن (على أصيبية وأغيلمة وأبينون) بزيادة الهمزة في أولها وقياسها صبيبة وغليمة وبنيون (و) تصغيرهم (عشية على عشيشية) بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كأنهما تصغير امغربان وعشيان وأنيسيان وليبيلية كانهما تصغير انسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل وأصيبية وأغيلمة كانهما تصغير أصبية وأغلمة وابينون كانه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما رسما

(فصل) واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر مابعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل احداها

(قوله مكانا على أمكن) المراد بمكان المجموع على ماذكر الموضع وأما اذا كان بمعنى التمكن كالمكانة من مكن فميمه أصلية لازائدة (قوله والقياس فيهما كرع الخ) فيه نشر غير مرتب وفي قوله والقياس رهوط وأرهاط نظر لان أفعالا غير مقيس في فعل صحيح العين مفتوح الفاء عند الناظم وغيره (قوله فكان امكن الخ) لو قال أمكنا ورسم الالف كان أحسن وكانه حاول حكايته وكذا يقال فيما بعده (قوله أنيسان) قد يقال بل قياس تصغير انسان أنيسين بكسر مابعد ياء التصغير وقلب الالف ياء

(فصل)

ماقبـل علامة التانيث وهى نوعان تاء كشجرة وألف كحبلى) المسئلة (الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التانيث كحمراء) المسئلة (الثالثة ماقبل ألف أفعال كاجمال وأفراس) المسئلة (الرابعة ماقبل ألف فعلان الذى يجمع على فعالين) صفة كان أو اسما مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها (كسكران وعمران (وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا أى باقيا على ما كان عليه من الفتح قبـل التصـغير) اما فتح ماقبـل تاء التانيث فللخفة وأما فتح ماقبـل ألفى التانيث فلبقائهما على حالهما واما فتح ماقبـل ألف أفعال فللمحافظة على الجمع وأما فتح ماقبل الالف والنون فلمشابهتهما بألفى التانيث (تقول شـجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وافيراس وسكيران) وعميران (وعثيمان) لانهـم لم يجمعوها على فعالين (وتقول فى) تصـغير (سرحان) بكسر السـين وهو الذئب (وسلطان) مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سريحين وسليطين) بقلب الالف فيهما ياء (لانهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سراحين وسلاطين) والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا اسكارين وعمـارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها ألفى التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير ألفا التانيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم تكن الالف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصـل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ماقبلها بل يقال فى تصـغيرهما أريط وعليبى فرقا بين الالحاق والتانيث والدليـل على ان ألفيهـما للالحاق لا للتانيث تنوينهـما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك أشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين

(فصل ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل عما يتوصل به من الحذف به الى مثالى مفاعل ومفاعيل ثمانى مسائل جاءت فى الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشئ قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ماقبل ذلك الشئ) وكان ذلك الشئ غير موجود فى المكبر (وذلك المقدر انفصاله (ماوقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولا أم لا (من ألف تانيث) بيان لما (ممدودة) نعت ألف (كقرفصاء) لنوع من القعود وسيأتى حكم المقصورة (أوتائه) أى التانيث (كحنظلة) واحدة الحنظل (أو علامة نسب كعبقرى) نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليـه كل شئ عجيب (أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان) بجيمين (أو علامة تثنية) وهى الالف والنون أو الياء والنون (كمسلمين) بفتح الميم (أو علامة جمع تصحيح للمذكر وهى الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو) علامة جمع تصحيح (للمؤنث) وهى الالف والتاء (كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب) المزجى (كبعلبك فهذه المذكورات (كلها ثابتة فى التصغير لتقديرها منفصلة) عماقبلها (وتقدير التصغير واقعا على ماقبلها) فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقرى وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وأميرئ القيس وبعليبك وانما لم تحذف ألف التانيث الممدودة وماذكر بعدها لانها أشبهت كلمة أخرى فلو حذفت لالتبس تصـغير ماهى فيه بتصغير ما كان مجردا عنها (وأما فى) جمع (التكسير فانك تحـذف) كل واحد منها فيهما أمكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتى (فتقول قرافس) بحذف الالف (وحناظل) بحذف التاء (وعباقر) بحذف ياء النسب (وزعافر وجلاجل) بحذف الالف والنون منهما (ولو ساغ تكسير البواقى) وهى التثنية

(قوله ماقبل علامة التانيث) شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره فى التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كدحرجة ودحيرجة وزاد أو اسم منزل منزلتها وهو عجز المركب ٣٢٠ المزجى (قوله ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا) قال السيوطى فى النكت بعد ان ذكر ان مثل ما فيه تاء التانيث ما نزل منزلتها كما ذكرنا ان الواجب فى الصور المستثناة بقاؤها على ما كانت عليه من فتح أو سكون ولا يجب خصوص الفتح ونقله الشهاب القاسمى فى الحواشى وأقره ثم ذكر انه يفيد انك تقول معديكرب بسكون الياء اه يعنى ياء التصغير وفيه أن ياء التصغير ساكنة دائما والكلام فيما بعدها وهو لا يكون ساكنا لحال لثلا يتوالى ساكنان بل اما بكسور أو مفتوح وفى معديكرب مكسور والظاهر ان عبارة النكت محرفة وصوابه من كسر أو فتح فتدبر (قوله أى باقيا على ما كان عليـه) لم يفد هذا التفسير زيادة على المفسر لان قوله فيه ان يبقى مفيد لذلك (قوله فلبقائهـما على حالهما) اذ لو كسر ماقبلهـما لزم انقلابهـما ياء فتذهب صورة العلامة وفى قوله ألفى التانيث تجوز لانه سمى المدة التى قبل ألف التانيث الممدودة باسمها للمجاورة والمصنف راعى الحقيقة فجعلها مسئلة مستقلة فتفطن له (قوله فللمحافظة على الجمع) لم يقل فلبقائها على حالها كما قال فيما قبله لان خصوص الالف فى أفعال لا دلالة لها على معنى وانما أتى بها التحصيل بنية الجمع فالمنظور اليـه انما هو الجمع بخلاف ألفى التانيث (قوله وجلجلان) هو السمسم (قوله فلو حذفت لالتبس الخ) أى لان الذهن لا يتبادر الى انه تصغير المجرد ولا يستوى عنده الامران

والجعران
(فصل)

والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب (لوجب الحذف الا أن المضاف يكسر بلا حذف كما فى التصغير تقول) فى تكسيره (امارئ القيس كما تقول) فى تصغيره (أميرئ القيس) بلا فرق (لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغى للناظم أن لا يستثنيه) فى النظم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التأنيث حيث مدا * الابيات الاربعة

*(فصل وتثبت) فى التصغير (ألف التانيث المقصورة ان كانت رابعة) لخفة الاسم (كحبلى) فتقول حبيلى (وتحذف ان كانت سادسة) للاستثقال (كلغيزى) فتقول لغيغزة بحذف الالف وجوبا وتعويض الهاء جوازا (أو سابعة كبردرايا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعلعايا قاله ابن القطاع فتقول فى تصغيره بريدرى وذلك انك لما حذفت ألف التانيث بقى بردراى فقلبت الالف ياء لانكسار ماقبلها عند التصغير وأدغمت فى الياء الاخيرة عند حذف ألف التأنيث وفى بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب أما قبعثرى فالفها ليست للتانيث باتفاق صاحبى الصحاح والقاموس وأما حولايا فان ألفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف (الخامسة ان لم يتقدمها مدة) زائدة (كقرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالى فعيعل وفعيعيل فان قيل فحبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الالف (فان تقدمتها مدة) زائدة (حذفت أيهما شئت) لتكافئهما وعدم مزية احداهما على الاخرى (كحبارى) بضم المهملة وبالموحدة والراء (وقريثا) بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة (تقول) فى تصغير حبارى (حبيرى) بحذف المدة الزائدة قبل الراء (أوحبير) بحذف ألف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها فى موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها فى ياء التصغير وأبو عمرو يعوض عن ألف التانيث هاء فيقول حبيرة (و) تقول فى تصغير قريثا (قريثا) بحذف المدة وهى الياء (أوقريث) بحذف ألف التانيث وادغام الياء فى ياء التصغير والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التانيث ذات قصر * البيتين

*(فصل * وان كان ثانى المصغر لينا) ألفا أو ياء (منقلبا عن لين رددته الى أصله) الذى انقلب عنه (فترد ثانى نحو قيمة وديمة وميزان وباب) بموحدتين (الى الواو) لانها الاصل المنقلبت عنه والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو فى الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وفى الرابع ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى أصلها لتحركها وانضمام ماقبلها وقلبت الالف فى ميزان ياء لانكسار ماقبلها (وبرد ثانى نحو موقن وموسر وناب) بالنون وهو السن (الى الياء) لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء فى الاولين واوا لسكونها وانضمام ماقبلها وفى الثالث ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر ونييب برد الياء الى أصلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * واردد لأصل ثانيا لينا قلب * (بخلاف ثانى نحو متعد فانه غير لين) لانه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو اذ أصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء الاخرى لاجتماع المثلين (فيقال) فى تصغيره (متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسى) فانهما يردانه الى أصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد أوهم ان مكبره موعد أو موعد وموعد ومتيعد لا ايهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت للالباس فى مواضع كثيرة (وبخلاف ثانى نحو آدم فانه منقلب) عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلى همزة والاصل أأدم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا (فتقلب) الالف (واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب و) كالالف (المجهولة الاصل كصاب)

(فصل)
(قوله فتقول لغيغزة) أى بقلب ادغام الغين وادخال ياء التصغير بين الغينين لكن قد يقال ما المقتضى لحذف الياء التى قبل الزاى وقياس ماسلف بقاؤها وان يكون البناء على فعيعل لا على فعيل (قوله بريدرى) كذا فى النسخ والصواب اسقاط الراء الثانية اذ باسقاطها يتوصل الى بنية فعيعل كما لا يخفى (قوله وقريثا) قال فى الصحاح الكسائى نخل قريثاء وبسر قريثاء ممدود بغير تنوين لضرب من التمر هو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثا غير ممدود اه وعلى هذا الاخير جرى المصنف (قوله من النيب) ينظر هل هو بفتح النون وسكون الياء أولا (قوله متيعد) هو بحذف تاء الافتعال الثانية فى متعد مشددا (قوله أوهم ان مكبره موعد الخ) أى فهو الباس بدليل مابعده وفيه نظر لانه اجمال لعدم تبادر أحد المذكورات

بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول فى تصغيرها أويدم وضو يرب وصو يب والى ذلك أشار الناظم بقوله والالف الثانى المزيد يجعل * واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

وان كان ثانى المصغر لينا بدلا من حرف صحيح غير همزة أو همزة لا تلى همزة فانه يرد أيضا الى أصله فيرد ثانى دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول فى تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول فى تكسيرهما دنانير وقراريط وأصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من أول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثانى نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى أصله وما أبدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى أصله (و) هلم جرا فان قلت فقد (قالوا فى) تصغير (عيد عييد) فصغروه على لفظه ولم يردوه الى أصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى أصلها وهو الواو * قلت انما قالوا ذلك (شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود) كما قالوا فى تكسيره أعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد (وهذا الحكم) الذى ذكرناه فى التصغير (ثابت فى التكسير الذى يتغير فيه الاول كموازين وأبواب وأنياب وأعواد بخلاف) ما لا يتغير فيه الاول من (نحو قيم وديم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشذ فى عيد عييد وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم

* (فصل * واذا صغر ما حذف أحد أصوله) فاء أو عين أو لام أو اثنان منها (وجب رد محذوفه ان كان قد بقى بعد الحذف على حرفين) فالمحذوف الفاء (نحو كل وخذ) وعد اعلاما (و) المحذوف العين نحو (مذ) وقل وبع (اعلاما وسه) وهو الدبر (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم (وحر) بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو ته وله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما (تقول) فى تصغيرها (أكيل وأخيذ) ووعيد (برد الفاء ومنيذ) وقويل وبييع (وستيهة برد العين ويدية) ودمى (وحريح برد اللام) ووقى وولى ووشى برد الفاء واللام ورؤى برد العين واللام والى ذلك أشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الخ وانما وجب رد المحذوف فى الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم ترد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهى لا تكون الا ساكنة (واذا سمى بما وضع ثنائيا) على حرفين (فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شئ حتى يصغر فيجب ان يضعف أو يزاد عليه ياء) وهو الاولى (فيقال) فى تصغير هل (هليل) بالتضعيف (أو هلى) بزيادة ياء وقيل ان شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت فى هل هلى أو بما لامه واو فقلت هليو ثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغى تعيين الاول وقد جزم به الابدى واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح فى الحواشى (وان كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم (فيقال فى لو وكى وما) الحرفية (أعلاما لو وكى بالتشديد) فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كى ياء ثم أدغمت أحد المثلين فى الآخر (وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف ألفا فالتقى ألفان فابدلت الثانية همزة) لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال فى حمراء وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا صغرت) بعد التضعيف (اعطيت حكم دو وحى) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحى القبيلة (وماء) بالمد وهو الذى يشرب (فتقول) فى تصغير لو بالتشديد (لوى كما تقول فى تصغير دو دوى) وأصلهما قبل الادغام (لويو ودويو) اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (وتقول) فى تصغير

سبق قول سيبويه انه يقال فى تصغيره متيعد لا موتعد فلم يرده الى أصله مع ان العلة زالت بالتصغير فالضابط انما يستقيم على مذهب الزجاج والفارسى (قوله فرقا بينه وبين جمع عود) قال الدنوشرى * (فائدة) * قال بعضهم عود الغنا يجمع على أعواد وعود الخشب يجمع على عيدان والعيد يجمع على أعياد اه أقول فى المصباح وعود اللهو وعود الخشب جمعه أعواد وعيدان والاصل عودان لكن قلبت الواو ياء لمجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب معروف والعيد الموسم جمعه أعياد على لفظ الواحد فرقا بينه وبين أعواد الخشب اه والفائدة التى قالها بعضهم تحتاج لنقل عن أئمة اللغة (قوله وشه) مأخوذ من الوشى (قوله وحجته الخ) قال الدنوشرى هذا بحسب الظاهر لا يدل للاول ويمكن ان يقال ان معنى كلامه ان الياء اذا كانت لاما فالاكثر اثباتها ويقل حذفها فالحاقه بالاكثر أولى من الحاقه بالاقل اه وفيه بحث لان هذا لا يثبت ما ادعاه الاول من التعين

كى بالتشديد(كيى بثلاث يا آت) أولاهـا أصليـة وثانيتها ياء التصـغير وثالثتها المزيدة للتضـعيف
(كما تقول) فى تصـغير حى (حيى) بثـلاث يا آت أولاها وأخراها اصـليتان ووسـطاها ياء التصـغير
(وتقول) فى تصغير ماء بالمد (موى) بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصـغير
وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت
مجهولة الاصل (كما تقول فى تصغير الماء المنثر و بـموية) بقلب الالف واوا ردا الى أصلها (الا ان هذا)
الماء المشروب (لامه هاء فردا اليها) وأصـله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو ألفا على القيـاس
وأبدلت الهاء همزة على غير القياس
*(فصل * وتصغير الترخـيم) حقيقته أن تجعـل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان
ثلاثى الاصول أو فعيعل ان كان رباعى الاصول سمى بذلك لما فيه من الحذف المفضى الى الضعف يقال
صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعمد) انت (الى) الاسم (ذى الزيادة الصالحة للبقاء) فى تصغير
غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أى من أجل انه مختص
بالمزيد (لا يتأتى) تصـغير الترخيم (فى نحو جعفر) من الرباعى الاصول (وسـفرجل) من الخماسى
الاصـول (لتجردهما) من الزوائد (ولا) يتأتى أيضا (فى نحو متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة
فيهما) فى تصـغير غير الترخـيم (لاخلالها بالزنة) فلا يكون تصـغيرهما بحذف زوائدهما الا ان حذف
زوائدهما واجب فى تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء
وثعلب فانهما قالا تصغر فاطمة ومالك وأسود أعلاما على فعيل ولا يفعل ذلك فيهن صفات (ولم يكن له الا
صيغتان) فقط (وهما فعيل كحميد فى) تصغير (أحمد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان) وحماد ولم يلتفت
للالباس ثقة بالقرائن وزوائدها لا يخل بقاؤه فى تصـغير غـير الترخيم بدليل صحة قولك أحيمد وحويمد
ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد (وفعيعل كقريطس) تصـغير قرطاس وأما قريطب تصـغير
قرطبوس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم (لا فعيعيل لانه ذو زيادة) وهى الياء
وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغرى ابراهيم واسمعيل فان الميم واللام
بلفظ الزائد وان كانا أصليين بلا خلاف وانما اختلفوا فى الهمزة فقال سـيبويه زائدة بدليل سـقوطها
ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف فى الهمزة
اختلاف فى كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سـيبويه بريهيم وسميعيل و يقول المبرد أبيره وأسيمع
وانما حذف المـيم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى أبو زيد بريهيم وسـيبويه يقول
بحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول بحذف الاخير لخـمسة الاخير لانه يشبه الزائد قاله فى الحواشى والى
ذلك أشار الناظم بقوله * ومن بترخيم نصغرا كتفى * بالاصل *
*(فصل ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها) لفظا (ثلاثى فى الاصل وفى الحال)
الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير (نحو دار) مما عينه واو (وسن) من المضاعف (وعين)
مما عينه ياء (وأذن) مما فاؤه همزة فيقال فى تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر
بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن أذينة وعيينة بن حصن (أو) ثلاثى فى (الاصل دون الحال نحو يد) ويدية
(وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصـغير كسماء) بالمد (مطلقا) سواء صغرته تصـغير الترخيم أم لا
فتقول فى تصغيره سمية والاصل سمى بثلاث يا آت أولاها ياء التصـغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام
الكلمة فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته
بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثى المجرد ولو سميت بسماء مذكرا قلت فى تصـغيره سمى

(فصل)
(قوله فلا يكون الخ) مراده انه لا تحذف زوائدهما لاجل تصغير الترخيم وان كانت تحـذف لامحالة (قوله فقط تاكيد) لانه يعلم من الاسـتثناء قبله (قوله ولم يلتفت للالباس الخ) فيه نظر لان هـذا اجمال لا الباس كما مر (قوله وقرطبوس) هى الداهية (قوله وانمـا حذف الخ) هـذا على قول المبرد فان الظاهر انه يقول باصالة الميم واللام وانمـا حـذفا تشـبيها بالخامس وان لم يكونا خامسين كما هو ظاهر

(فصل)
(قـوله لئـلا يجتمع فرعيتان) قال الدنوشرى قد يقال عليه الفرعيتان يجتمعان فيما لا ينصرف وفى نحو ضويرب مصغر ضارب فتامـله (قوله فحذفت احدى الياءين) وفى نسـخة من نسـخ المرادى احدى اليا آت بالجمع وكل صحيح كما هو ظاهـر والاول أولى

بغير تاء التذكير مسماه (وحجر او حبلى) حال كونهما (مصغرين تصغير الترخيم) فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا عن ألف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تاتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله

* واختم بتا التانيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثي *

(بخلاف نحو شجر وبقر) من أسماء الاجناس (فلا تلحقهما التاء فيمن أنثهما) فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لئلا يلتبس بالمفرد) المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة (لئلا يلتبس بالعدد المذكر) المصغر (وبخلاف نحو زينب وسعاد) فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة (لتجاوزهما الثلاثة) فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس * (وشذ ترك التاء في تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة والموحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملتين (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن) وتانيثهن (وعدم اللبس) وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كنعم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطست وطس وسور وقدر ونصف بفتحتين وحرف وضرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وشذ ترك دون لبس * (و) شذ (اجتلابها) أي التاء (في تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة وأميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف أمام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك أشار الناظم بقوله * وندر * لحاق تا فيما ثلاثيا كثر *

* (فصل) * التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر (ولا يصغر من غير المتمكن الا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (في التعجب و) الثاني (المركب المزجي) علما كان أو عددا فالعلم (كبعلبك

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث الخ) لو تمم البيت بقوله كسن لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله والى ذلك الخ) لو قدمه على قول المصنف نحو زينب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا) اقتصر المصنف في الحواشي على عشرة ذكرها وقال جمعت في بيت

ذود وقوس وحرب درع ها فرس * باب كذا نصف عرس ضحى عرب

وضبط عرس بضم العين اه وفي بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكر ويؤنث وانما لم تلحق التاء بهما لان العرس في الاصل مصدر سمي به والنظر في عرس الى المصدر الذي هو الاعراس وهو مذكر اه واعترض بان عريسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكر من انه يذكر ويؤنث وقال المصنف في حواشي ألفية ابن معطي في الصحاح ان في القوس التذكير والتانيث وانه جاء عليهما قويس وقويسة فعلى هذا الاشذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ تقدم ان الحاق التاء لشجر وخمس ملبس اه وأقول هذا مبني على ان الاشارة في قول الشارح ذلك راجعة الى ما لا لبس معه ولا داعي لذلك بل هناك داع لخلافه وانما الاشارة للثلاثي الذي لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الالحاق ملبسا أولا فتامل فعدم الالحاق لبس شاذا فليس ذلك كحرب وعرب ودرع ونعل الخ فليتامل (قوله وعرس بكسر العين وعرس بضمها) قد عرفت معناهما (قوله وذود) الذود الابل من الثلاث الى التسع (قوله وضحى) هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لئلا يلتبس بضحوة مصغرا اه وظاهره ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحرر (قوله وطست) هو الاناء المعروف والطس لغة فيه قال في الصحاح الطست الطس بلغة طيئ (قوله وسور) هو بقية الماء المشروب وضبطه في بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام (قوله ونصف) قال في الصحاح النصف بالتحريك المرأة بين الحديثة والمسنة (قوله وحرف) هي الناقة المهزولة الصلبة (قوله ضرب) هو العسل الابيض (قوله ونعل) هي معروفة (قوله وسمع في بعضها التانيث) من ذلك قدير وقديرة * (فصل) * (قوله أفعل) قال الدنوشري ظاهره ان أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر في ذلك اه وهو عجيب فقد تقدم في كلام الشارح في الكلام على شروطه وشذ ما أحسنه عند البصريين (قوله أو عددا) على حذف

(كبعلبك وسيبويه فى لغة من بناهما) على الفتح فى بعلبك وعلى الكسر فى سيبويه (وأما من أعربهما) اعراب ما لا ينصرف (فلا اشكال) فى تصغيرهما لانهما حينئذ من أقسام المتمكن (و) العدد نحو خمسة عشر فأفعل فى التعجب والمركب المزجى (تصغيرهما تصغير المتمكن) فى ضم أولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة (نحو ما أحيسنه وبعيلبك وسيبويه) وخميسة عشر اما أفعل فى التعجب فقال الخليل فى قولهم ما أميلح زيدا انما يعنون الشئ الذى يتصف بالملح كأنهم قالوا زيد مليح وأما المركب المزجى فلان الجزء الثانى بمنزلة تاء التأنيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما بها تيك المنزلة فاذلك صغروا الصدر (و) الثالث (اسم الاشارة وسمع ذلك منه فى خمس كلمات وهى ذا) فى التذكير (وتا) فى التأنيث (وذان) فى تثنية المذكر (وتان) فى تثنية المؤنث (وأولاء) فى جمعهما (و) الرابع (الاسم الموصول وسمع ذلك منه أيضا فى خمس كلمات وهى الذى) للمفرد المذكر (والتى) للمفرد المؤنث (وتثنيتهما) اللذان واللتان (وجمع الذى) الذين والاولى (و) هذه الكلمات العشر من غير المتمكن (يوافق تصغير المتمكن فى ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب الياء الساكنة و) الثانى (التزام كون ما قبلها) أى الياء (مفتوحا) الثالث (لزوم تكميل ما نقص منها عن) الاحرف (الثلاثة ويخالفه) أى تصغير المتمكن (فى) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته الاصلية) التى كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (و) الثانى (زيادة ألف فى الآخر) ان أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الاول وذلك فى غير المختوم بزيادة تثنية أو) زيادة (جمع و) الثالث (ان الياء) التى للتصغير (قد تقع ثانية وذلك فى ذوا تا تقول) فى تصغيرهما (ذيا وتيا) فيبقى الحرف الاول على فتحه وتأتى بياء التصغير ساكنة مدغمة فى الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفا فى الآخر عوضا عن ضم الحرف الاول (والاصل ذييا وتييا) بثلاث ياآت أولاها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف آخره (فحذفت الياء الاولى) لان ياء التصغير جئ بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضى وقوع ياء التصغير آخرا اذا كانت الالف فى زنة حركة وهى الضمة ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تقلب ياء وفى ذلك وقوع فيما فر منه وازالة الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا وان حركت فياء التصغير كألف التكسير فلا تتحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثى الوضع وان ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة وأما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول فى تصغير ذان وتان (ذيان وتيان) بابقاء أولهما على فتحه وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية (وتقول) فى تصغير أولاء (أوليا) بابقاء أوله على ضمه فى حال التكبير و(بالقصر فى لغة من قصر) وهم التميميون (وبالمد فى لغة من مد) وهم الحجازيون أما على لغة القصر فلا اشكال وأما على لغة المد فقال الفارسى ألحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء وزيدت الالف قبل الآخر ولم تزد بعد الآخر اذ ليس لنا تصغير خماسى الا وقبل آخره مدة وقال المبرد لو ألحقنا ألف التصغير فى آخر أولاء على القاعدة فى الممدودات التبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين أحدهما أن ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما فى غزيل فتقلب الهمزة ياء كما فى عطاء فيجتمع ثلاث ياآت فتحذف الاخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

مضاف أى اسم غدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدنوشرى هذا تعليل لتصغير أفعل ففى الحقيقة التصغير للمفعول لا للفعل وان كان التصغير فى الفعل ظاهرا كما هو ظاهر وقوله بالملح لو قال بدله الملاحة لكان أحسن اللهم الا ان يكون مصدرا سماعيا وقوله مليح بضم أوله على التصغير اه وضبط لفظ ملح فى نسخة مصححة بخط الشارح بكسر الميم وفتح اللام وهو على هذا جمع لا مصدر وقد ذكر فى القاموس انه يجمع عليه وعلى ملحة وغير ذلك فانظره ولم يذكر ملحا بكسر الميم وسكون اللام فى مصادر ملح قال أول المادة الملح بالكسر المعروف وقد يذكر والرضاع الى آخره ما قال وهو اسم جنس للملاحة ويمكن ان يكون هو الواقع فى كلام الخليل (قوله منه) حال من خمس مقدمة لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها أعربت حالا وكذا يقال فيما بعده (قوله وذان وتان) فيه نظر اذ هما معربان والكلام فى المبنى غير المتمكن وقد يجاب بان ذلك غير مذهب من زعم بناءهما وكذا يقال فيما بعد (قوله فى جمعهما) فى قوله جمعهما مسامحة ظاهرة (قوله وجمع الذى الخ) فيه مسامحة اذ الذين وما بعده اسم جمع لا جمع (قوله زيادة ألف فى الآخر عوضا من ضم الاول) فيه نظر لان الالف فى اليا بالمد قبل الآخر ولا تزاد فى جميع ما ذكر كما يأتى وكون الالف عوضا عن ضم الاول واضح فى غير تصغير أولاء وأما هو فأوله مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألفه عوض عن الضمة التى كان ينبغى ان تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الاصلية (قوله فيما فر منه) هو الثقل (قوله وقلبنا الالف الخ) لو قال بعدها وأدغمت ياء التصغير فيها لكان أحسن (قوله عطاء) أى

الثانى أن أولاء فعال فاذا جاءت الالف آخر اصار اولا آعلى فعالى كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة وأما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور أدخلوا الالف بعد اليائين وقال الزجاج همزة أولاء منقلبة عن ألف المد فاذا قلبت ألف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى أصلها ثم تاتى ألف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد ألف (وتقول) فى تصغير الذى والتى (اللذيا واللتيا) بابقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف (و) تقول فى تصغير اللذان واللتان (اللذيان واللتيان) بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يؤت بألف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح فى الحواشى هذا الذى أراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها وأصل الخلاف بينهما اذا ثنى المفرد المصغر فهل يقدران ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره أو يعتقدا انها حذفت قبل مجىء ألف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثانى لسيبويه ويظهر أثر الخلاف فى جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما فى الاعلون (و) تقول فى تصغير الذين (اللذيون) رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم فى التثنية فكأنها لا وجود لها والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والذال على القولين مفتوحة وفى شرح الشافية للجاربردى وأما اللذيون فلانهم زادوا فى الذين قبل الياء ياء وقبل النون ألفا فصار اللذيان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية اهـ (واذا أردت تصغير اللاتى) لجمع المؤنث (صغرت التى) لمفرده (فقلت اللتيا) كما تقدم (ثم جمعت بالالف والياء فقلت اللتيان واستغنوا بذلك) الجمع المصغر مفرده (عن تصغير اللاتى واللائى على الاصح) عند سيبويه فانه قال فى اللاتى واللائى لا يحقران استغناء بجمع التى المحقرة بالالف والتاء كما فى دراهم ودريهمات بل المؤنث أولى عما لا يعقل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب اذا أجرى عليهما حكمه ويحذف الياء التى هى لامهما لان ألف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هى المحذوفة لانها طرف والمازنى يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء أصلية فتصغير اللائى اللؤيا واللاتى اللتيا وهذا يلبس بتصغير الواحد (ولا يصغر ذى) من أسماء الاشارة (اتفاقا) عند الجميع (للالباس) بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمرا على عمير مع الالباس (ولا) يصغر (تى) الاشارية (للاستغناء) عن تصغيرهما (بتصغير تا خلافا لابن مالك) فى قوله فى النظم منها تا وتى قال المرادى وذلك يوهم أن تى صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذى وفروعهما الا تى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة اهـ والى جواز تصغير الاشارة والموصول أشار فى النظم بقوله

* وصغروا اشذوذا الذى التى * وذا مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف فى المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قاله أبو الحسن ابن

تصغير عطاء فهو على حذف مضاف (قوله فاذا جاءت الالف الخ) فيه نظر ظاهر أما أولا فلان الالف التى تزاد للتصغير انما تكون فى المصغر لا فى المكبر خلافا لما هو صريح عبارته وأما ثانيا فلانه بعد حذف الالف اذا وقع التصغير على ما بقى يلفظ به هكذا الياء بهمزة بعد الياء المشددة فلا يلتبس بتصغيره على لغة القصر اذ لا همز فليتامل وقد يقال اللبس حاصل خطا لاسيما اذا لم يشكل بالهمزة (قوله وقال الزجاج الخ) قال ابن اياز وكلا القولين أى قول سيبويه وقول الزجاج مخالف للقياس أما الاول فلما فيه من زيادة الالف حشوا وأما الثانى فلما فيه من دعوى انقلاب الهمزة عن الالف وكثرة التغيير وفى كلام بعضهم التصريح بان الالف عوض وقد يقال انها ليست عوضا عن ضم الاول لوجود ضمه وانما خالف القياس لان اخواته أعنى ذوات زيدت الالف فى آخرهما لا قبله (قوله لئلا يلتبس الخ) فيه نظر لان النون مفتوحة فى الجمع ومكسورة فى التثنية اللهم الا أن يقال قد يغفل عن حركة النون (قوله ثم جمعت الخ) وحذفت الالف التى فى المفرد لالتقاء الساكنين (قوله كما فى دراهم الخ) دراهم بالف بعد الراء جمعا أى فلا نوقع التصغير على لفظه كما لا نوقعه على لفظ اللائى واللاتى بل اذا أردنا تصغيره صغرنا مفرده الذى هو درهم وجمعناه بالالف والتاء كما اذا أردنا تصغير اللاتى واللائى فانا نصغر مفردهما الذى هو التى ونجمعه بالالف والتاء وفى بعض النسخ كما فى درهم بالافراد وليس ظاهرا فى التنظير فليتامل (قوله مع الالباس) هذا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لا من باب اللبس وقد يفرق بينهما بان ذيا ظاهر فى أنه تصغير ذا الاذى فلا لبس

ابن الباذش وحكى ابن العلج تصغير أوّه على أويه وبقى المنادى المبنى نحو يازيد فانه يصغر فيقال يازييد

(هذا باب النسب)

وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من أهل تلك البلدة أو الضيعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما ألحقت علامتها بالآخرة لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فوضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات أولها لفظى وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ماقبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمى وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم أنك (اذا أردت النسب الى شئ) من بلدة أو قبيلة أو غيرها (فلا بد لك من عملين فى آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة تصير) تلك الياء (حرف اعرابه) فتتداولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الآخر (و) العمل (الثانى أن تكسره) أى الآخر لمناسبة الياء كما فى ياءى المتكلم والمخاطبة (فتقول فى النسب الى دمشق) بفتح الميم (دمشقى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ياء كيا الكرسى زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره وجب

(ويحذف لهذه الياء) المزيدة للنسب (أمور فى الآخر وأمور متصلة بالآخر أما) الامور (التى فى الآخر فستة أحدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين أو كانت احداهما زائدة والاخرى أصلية فالاول) وهو ما آخره ياآن زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (نحو كرسى) مما آخره ياآن ليستا للنسب (وشافعى) مما آخره ياآن للنسب (فتقول فى النسب اليهما كرسى وشافعى) فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب (فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير) فيقدر أنهما مع الياء المجددة للنسب غيرهما بدونها (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديرى أثر فى الصناعة وذلك انه اذا (كان بخاتى) جمع بختى بباء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (علما لرجل) فانه يكون (غير منصرف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال فى الصحاح الواحد بختى والجمع بخاتى غير منصرف لانه بزنة جمع جمع الجمع اه بتكرير جمع (فاذا نسب اليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التى كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء أخرى غيرها وهى أجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعى وقيده بقوله علما ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ماقيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى لا صيغة منتهى الجموع (والثانى) وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى أصلية (نحو مرمى) بالتشديد اسم مفعول من الرمى (أصله مرموى) كمضروب

(باب النسب) (قوله النسبة) قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الاضافة وهى اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه ألا ترى انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد واذا قلت تميمى فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدتها فائدة الصفة) أى فيما ياتى من رفعه المضمر والظاهر وفى أنه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو هو فيقال زيد مصرى كما يقال زيد ضارب وفى انه يخصص ويوضح (قوله لتدل الخ) هذا التعليل لا يثبت المدعى الاعلى بعد فليتامل وعلل ابن اياز تشديدها بقوله لتجرى بوجوه الاعراب كقولك بصرى وبصريا وبصرى ولو كانت مفردة لاستثقلت عليها الضمة والكسرة (قوله قال فى الصحاح الواحد بختى الخ) قال فى الصحاح والبخت من الابل معرب أيضا وبعضهم يقول هو عربى وينشد لبن البخت فى قصاع الخلنج الواحد بختى والانثى بختية وجمعه بخاتى غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك أن تخفف الياء فتقول البخاتى والاثافى والمهارى فاما مساجدى ومداينى فمصروفان لان الياء فيهما غير ثابتة فى الواحد كما تصرف المهالبة والمسامعة اذا أدخلت عليهما ياء النسب اه كلام الصحاح بحروفه (قوله بتكرير جمع) قد يقال الموجود فى عبارات القوم بزنة جمع الجمع تامل (قوله فوزنه قبل النسب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر وجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلامه قبل وأصل بناء الكلمة فحينئذ فالباء فاء والخاء عين والتاء لام فاذن وزنه جمعا وعلما منقولا منه فعالى لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعالى أيضا هذا هو الوزن التصريفى ولكنهم ذكروا فى باب موانع الصرف فى مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما ينبغى مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لانهم اعتبروا هنالك الوزن العروضى لا التصريفى وقوله وبعده مفاعى كناية عن عدم وجودها فليتأمل ذلك حق التامل هذا والحق أن كلام

اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة) لتسلم الياء من قلبها واوا (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو الزائدة (فى الياء) الاصلية لاجتماع المثلين (فاذا نسبت اليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب و (قلت مرمى) هذا هو الافصح (وبعض العرب يحذف) الياء (الاولى لزيادتها ويبقى الثانية لاصالتها ويقلبها ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم يقلب الالف واوا) لوجوب كسر ماقبل ياء النسب والالف لاتقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياآت (فتقول مرموى) وأطلق فى النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط) فرارا من الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها (وقلبت الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم) قلبت (الالف واوا) كراهة اجتماع الياآت (تقول فى أمية أموى) وجاء أميي باربع ياآت اذ ليس قبلها كسرة (وان وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منهما بل تفتح) الياء (الاولى) كما فى نمر (وتردها الى الواو ان كان أصلها الواو) والا بقيت على صورتها (وتقلب) الياء (الثانية واوا) لئلا تجتمع الياآت (تقول فى طى وحى طووى وحيوى) لانهما من طويت وحييت الامر (الثانى) مما يحذف لياء النسب (تاء التأنيث تقول فى مكة مكى) بحذف التاء لان بقاءها يوقع فى اثبات تاء التأنيث فى نسبة المذكر واجتماع تأنيثين فى نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكتية وايقاع تاء التأنيث حشوا (وقول المتكلمين) فى علم الاصول الدينية (فى) النسبة الى (ذات ذاتى وقول العامة فى) النسبة الى (الخليفة خليفتى) باثبات تاء التانيث فيهما (لحن) أى خطأ لخروجه عن القاعدة يقال للمخطئ لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (وصوابهما ذووى وخليفى) بحذف التاء منهما وهذا مبنى على ان ذاتى نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتى فى شرح ايساغوجى فى المنطق لا يقال ذاتى منسوب الى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشئ الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هى اصطلاحية فلا يرد ذلك اه والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات مرادا بها الحقيقة لا أصل له فى اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلابد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا ردت عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذوى ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووى الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (الالف ان كانت متجاوزة للاربعة أو) كانت (رابعة متحركا ثانى كلمتها فالاول يقع) فى ثلاثة (فى ألف التانيث كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء الطائر (و) فى (ألف الالحاق كحبركى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهرى القراد وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرجلين (فانه ملحق بسفرجل و) فى (الالف المنقلبة عن أصل كمصطفى) فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حبارى وحبركى ومصطفى بحذف الالف فيهن وجوبا للطول (والثانى) وهو ما ألفه رابعة وثانى كلمتها متحرك (لا يقع الا فى ألف التانيث كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاى صفة يقال حمار جمزى أى سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول فى النسب اليها جمزى بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثانى بمنزلة حرف آخر فالالف فيها فى حكم الخامسة (وأما الساكن ثانى كلمتها فيجوز فيها القلب) واوا تشبيها بالالف ملهى (والحذف) تشبيها بتاء التانيث لزيادتها (والارجح فى التى للتانيث كحبلى الحذف) لان شبهها بالف التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل (و) الارجح (فى التى للالحاق كعلقى) فانه ملحق بجعفر (و) فى (المنقلبة عن أصل كملهى) من اللهو فالفه منقلبة عن واو (القلب) خبر الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة فى الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل فى الثانى (والقلب فى نحو ملهى) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه فى نحو علقى) مما ألفه زائدة للالحاق

الشارح منظور فيه (قوله كما فى نمر) أى فانه عند النسب يفتح ثانيه كما سيأتى قريبا (قوله وقول المتكلمين فى ذات الخ) قال الدنوشرى و ينبغى أن يكون قولهم خلوتى فى المنسوب الى الخلوة لحنا أيضا وقد قلت فى ذلك وادخال تاء الخلوتى من الخطا قياسا على البصرى فالتاء تحذف (قوله بحذف التاء منهما) أى وحذف التاء من خليفة أيضا لما سيأتى (قوله والدليل على انها اصطلاحية الخ) بهذا يندفع ما أجاب الفنارى فى شرح ايساغوجى من أنه لا يلزم انتساب الشئ الى نفسه على تقدير أن التسمية لغوية لان للذات اطلاقين أحدهما حقيقة الشئ والثانى ماصدقها فالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب اليها بمعنى الماصدق كما يمكن نسبة جزأى الحقيقة الى ماصدقها (قوله وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أى واشارية وموصولة (قوله تشبيها بالف ملهى) فيه نظر فان قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو ملهى فكيف يأتى التشبيه (قوله لان شبهها بالف التانيث) هكذا فى بعض النسخ والصواب بتاء التانيث (قوله خبر الارجح) فيه نظر وانما هو معطوف على الحذف كما ان قوله فى التى للالحاق عطف على قوله فى التى للتانيث وهو عطف على معمولى عامل واحد وهو جائز والعذر له

(والحذف

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف فى نحو علقى خير منه فى نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصل الام (الرابع) مما يحذف لياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة أربعة) خامسة أو سادسة (كمعتد ومستعمل) تقول فى النسب اليهما معتدى ومستعلى بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول (فأما) الياء (الرابعة كقاض فكألف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى) مما ثانى ماهى فيه ساكن وألفه منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القلب والحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع الا فى قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه (وليس فى الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء أو واو (كفتى وعصى و) من (ياء المنقوص) الثالثة (كعم) بفتح العين المهملة من عمى عليه الامر اذا التبس ورجل عمى القلب أى جاهل (وشج) بالشين المعجمة والجيم من شجى أى حزن (الا القلب واوا) فتقول فتوى وعصوى وعموى وشجوى فاما قلبها فى فتى واوا وان كان أصلها الياء فلئلا تجتمع الكسرة والياآت وأما فى عصا فرجوع الى أصلها وأما فى عم وشج فلانا لما أردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما فى نمر فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت ألف فتى حكما وتعليلا (وحيث قلبنا الياء واوا فلابد من تقدم فتح ماقبلها) على قلبها لما تقرر ان بقلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا *فان قلت فما وجه فتح العين فى نحو قاض عند من قال قاضوى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة فى كل ثلاثى مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أم مكسورها فالمفتوح الفاء نحو (فعل كنمر) بالنون (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدئل و) المكسور الفاء نحو (فعل كابل) فتقول فى النسب اليها نمرى ودؤلى وابلى بفتح العين فيهن كراهة توالى الياءين والكسرتين وذهب بعض الى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلى بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل فى جهة واحدة فلا تنقل الامر (الخامس السادس) مما يحذف لياء النسب (علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول فى) النسب الى (زيدان وزيدون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف زيدى) بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات فى ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا (فاما قبل التسمية) بهما (فانما ينسب الى مفردهما) لا اليهما (ومن جرى زيدان علما مجرى سلمان) فى لزوم الالف والاعراب على النون اعراب مالا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبى مقبل لا خلف بن الاحمر خلافا للموضح (ألا يا ديار الحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلا الملوان

(قال) فى النسب (زيدانى) باثبات الالف والنون كما تقول سلمانى والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار (ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلين) فى لزوم الياء والاعراب على النون منونة (قال) فى النسب (زيدينى) باثبات الياء والنون كما تقول غسلينى (ومن أجراه) أى زيدون (مجرى هرون) فى لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو أجراه) (مجرى عربون) فى لزوم الواو والاعراب على النون منونة (أو ألزمه الواو وفتح النون) كالماطرون (قال) فى النسب على اللغات الثلاث (زيدونى) باثبات الواو والنون كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى وأما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل (فنحو تمرات) بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين فى حالة الجمع (ان كان باقيا على جمعيته) ولم ينقل الى العلمية (فالنسب الى مفرده) لئلا يجتمع تانيثان حين تنسب مؤنثا قاله أبو

ان المعطوف على الخبر خبر وقال بعضهم اذا قلبنا الالف واوا فى نحو ملهى وحبلى وعلقى جاز الاتيان بالف قبلها فتقول حبلاوى وعلقاوى وملهاوى (قوله اسم الموضع حانية) هو بتخفيف الياء قال السيرافى ذكر أصحابنا ان الموضع الذى يباع فيه الخمر يقال له حانية كناحية والمعروف حانة ولعل الذى قال الحانوى جعل البقعة حانية لانها تعطف على الشراب باللطف واللذة وفى شرح الشواهد قال سيبويه الوجه الحانى لانه منسوب الى الحانة وهو بيت الخمار وانما جاز ان يقال حانوى لانه بنى واحده على فاعلة من حنا يحنو اذا عطف يريدانه نسبة الى مقدر كما أشار اليه السيرافى والذى فى الصحاح والقاموس ان الحانية أى بالتشديد الخمر منسوب الى الحانة وهو موضع بيعها (قوله فان قلت الخ) قد يقال ان الفتح لغة لا توجد فى الصحيح فلا حاجة الى قوله فالجواب الخ وكثيرا ما يخالف المعتل الصحيح فليتأمل (قوله بكسرتين) بل بثلاث كسرات كما هو ظاهر (قوله أمل عليها) فى شرح الشواهد وأمل من املال الكتاب

(قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذي من قوله الذي يمد فوق الخ وكذا قوله بعد والغبار فالحاصل ان السرادق مشترك بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف القطن (قوله وبخلاف نحو مهييم الخ) قال الدنوشري تجويزه فيه ان يكون تصغير مهيام واضح وأما تجويزه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر لان ابن الحاجب صرح في شرحه لشافيته وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب لان مهوما اذا أريد تصغيره حذف منه احدى الواوين فصار بعد تصغيره مهيوما ثم

حيان (فيقال تمري بالاسكان) في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع (وان كان علما فن حكى اعرابه) حالة الجمع حذف الالف والتاء معا و(نسب اليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) للتانيث والعلمية (نزل تاءه منزلة تاء مكة و) نزل (ألفه منزلة ألف جمزى) لكون ثاني ما هي فيه متحركا (فحذفهما) على التدريج فحذف أولا التاء كما في مكة ثم الالف كما في جمزى (وقال تمري بالفتح) في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين في حالة بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين (وأما نحو ضخمات) مما هو جمع صفة فقال الموضح نحو (في ألفه) وجهان (القلب) واوا (والحذف لانها كالف حبلى) بجامع ان كلا منهما صفة ساكن ثاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموي وضخمي كما تقول حبلوي وحبلي (وليس في ألف نحو مسلمات) من الجموع القياسية (و) نحو (سرادقات) من الجموع الشاذة (الا الحذف) لكونها خامسة فتقول مسامي وسرادقي بحذف الالف والتاء والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشئ (وأما الامور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ما هي فيه ياء العين كطيب أم واويها كهين (فيقال في) النسب الى (طيب وهين طيبي وهيني بحذف الياء الثانية) المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياآت ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل لو لم تقلب ألفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هبيخي باثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغم فيها (وبخلاف نحو مهييم) تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق أو من هام اذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله مهييمي باثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة) التي هي عوض من ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهوم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي السمين (وكان القياس أن يقال في) النسب الى (طيئ) بتشديد الياء وبالهمزة (طيئي) بحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) وهي الاولى (ألفا على غير قياس) لانها ساكنة (فقالوا طائي) ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا كان القلب على القياس * الامر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها (كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التانيث أولا ثم تحذف الياء) ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث (ثم تقلب الكسرة فتحة) كما في نمر (فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في) النسب الى (السليقة) وهي الطبيعة

قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيما مثل اسم الفاعل مكبرا من هيم أيضا والنسبة الى مهيم المصغر مهييمي بثلاث ياآت قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة فالياء انما جاءت عند النسب لا قبله فاندفع تجويز الشارح ان يكون مهييم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيم كتصغير مهوم أولا واذا نسب الى مهيم اسم فاعل قيل مهيمي بحذف الياء الثانية كطيبي في طيب فليتأمل وقال أيضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال اذا زيدت ياء التصغير ثالثة تجتمع الياء والواو وهما ساكنان فتحرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الاولى ياء وتدغم الاولى فيها وتقلب الواو الثانية ياء أيضا فيصير كما ترى مهيم اه وأقول الذي قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه ان مهوما اذا صغر حذف

منه الواو الاولى فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت فقيل مهيم كلفظ اسم الفاعل من (سليقي) هيم وانه اذا نسب الى المصغر زيد فيه ياء لئلا يلتبس بالنسبة الى غير المصغر وخص بالزيادة لانه حذف منه احدى العينين وعلى هذا فالياء انما جاءت عند النسب لا قبله ومثله كما قال الغزي مصغر مهيم اسم فاعل هيم والظاهر ان كلا الصنيعين غير متعين لانه يجوز في المصغر تعويض الياء قبل الآخر اذا حذف شئ من الاسم فتجويز الشارح تبعا لابي حيان وتلميذه السمين مبني على ان التعويض حصل في التصغير وابن الحاجب مبني على عدم حصوله فسقط كلام الدنوشري (قوله المدغمة فيها) لو حذف التاء من المدغمة كان أولى

(سليقي وفي) النسب الى (عميرة كلب) والى سليمة الازد (عميري) وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كلب وسليمة غير ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته أي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فاعرب

(ولا يجوز حذف الياء في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي (ولا يجوز الحذف (في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل) لو أدغموا ولزم زيادة التغيير مع اللبس * الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون العين مضعفة (كجهينة وقريظة) بالمشالة (تحذف تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء) لما مر (فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في) النسب الى (ردينة) رمح (رديني) باثبات الياء وتقول في النسب الى عيينة وقويمة عييني وقويمي ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور السابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو قليلة) بضم القاف (لان العين مضعفة) وحذف الياء يؤدي الى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين في الآخر وزيادة التغيير مع اللبس لو أدغم * الامر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشنوأة) حي من اليمن (تحذف تاء التأنيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التأنيث وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئي) وأما قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازدشنوة بتشديد الواو وقاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا نعلم فيه خلافا وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها (ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو (قوولة) بفتح القاف (لاعتلال العين) لما مر في طويلة (ولا يجوز ذلك (في نحو ملولة لاجل التضعيف) في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعل بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به * الامر (الخامس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واوا (نحو غني وعلي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) كراهة اجتماع الياآت مع الكسرتين (فتقول غنوي وعلوي) * الامر (السادس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام نحو قصي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الالف واوا) لما مر (فتقول قصوي وهذان النوعان) وهما فعيل وفعيل المعتلا اللام (مفهومان مما تقدم) في فعيلة وفعيلة (ولكنهما انما ذكرا هناك استطرادا وهذا) الموضع (موضعهما فان كان فعيل) بفتح الفاء (وفعيل) بضمها (صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء) وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي (وشذ قولهم في ثقيف وقريش) وهذيل (ثقفي وقرشي) وهذلي

*(فصل * حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية) فهي اما للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن حرف أصلي أو عن حرف الالحاق (فان كانت للتأنيث قلبت واوا كصحراوي) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان ألفي التأنيث

(قوله واجتلاب فتحة الخ) هذا أحسن من قول المتن ثم تقلب الضمة فتحة وقد يقال ان الضمة تقلب فتحة كقلب الواو والياء ألفا في نحو قال وباع فليتامل (قوله فيثقل اللفظ به) مراده باللفظ التلفظ به أي فيثقل التلفظ به حال الفك فليتامل * (فصل) * (قوله لان الالف) قال الدنوشري ينظر ما وجه اتيانه بالالف ههنا اذ الهمزة انما قلبت نونا فيما نحن فيه فكان الاولى ان يقتصر عليها ثم نظرت في ذلك فظهر لي ان معنى كلامه ما صرحوا به في باب منع الصرف من ان الالف والنون في نحو سكران يشبهان ألفي التانيث ووجه الشبه مذكور هناك فلما حصلت المشابهة جاز ابدال الهمزة نونا فليتامل اه وهو كلام غير واف بالمراد اشكالا وجوابا والحاصل ان القاعدة هنا قلب همزة التانيث واوا وقد قلبت فيما ذكر نونا ووجه الشارح ذلك بالمشابهة المذكورة مع انها بحسب الظاهر غير واضحة والجواب ان الهمزة لما كانت منقلبة عن الالف والالف مشابهة للنون في الجملة كانت الهمزة أيضا مشابهة للنون فتدبر

ومن العرب من يقول صنعاوى و بهراوى على القياس (أو) كانت (أصلا سلمت) من القلب غالبا لقوتها باصالتها (نحو قرائى) فى قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود التصحيح قاله فى التسهيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (للالحاق) نحو علباء (أو) كانت (بدلا من أصل) نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا أثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة والقلب واوا فيهما (فتقول كسائى) بالتصحيح (و كساوى) بالقلب واوا رجوعا الى الاصل (وعلباوى) بالقلب واوا تشبيها بالف التانيث (وعلبائى) بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما فى الامثلة من النشر على خلاف الترتيب

*(فصل * ينسب الى الصدر) العلم (المركب) ويحذف العجز لاستثقال النسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث (ان كان التركيب اسناديا كتأبطى وبرقى فى) النسبة الى (تأبط شرا وبرق نحره أو مزجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معتلا (كبعلى ومعدى أو معدوى فى) النسب الى (بعلبك ومعديكرب) وانما خير فى الياء بين ابقائها على حالها وقلبها واوا لانه اذا حذفت الجزء الثانى صار الجزء الاول منقوصا وياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضى وقضوى والارجح التصحيح كما تقدم وفى النسب الى المزجى خمسة أوجه أحدها ما ذكره الموضح تبعا للنظم من الاقتصار فى النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثانى ان ينسب الى عجزه فتقول بكى وكربى واختاره الجرمى الثالث أن ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما فتقول بعلى بكى ومعدى كربى واختاره أبو حاتم وآخرون وانشد عليه السيرافى

تزوجها رامية هرمزية * بفضلة ما أعطى الامير من الرزق

فنسبها الى رام هرمز بلدة من نواحى خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكى ومعديكربى الخامس ان يبنى من جزأى المركب اسما على فعلل وينسب اليه قالوا فى النسب الى حضرموت حضرمى (أو اضافيا كامرئى) بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة (ومرئى) بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء (فى) النسب الى (امرئ القيس) قيل وامرئى شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئى بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس

اذا المرئى شب له بنات * عقدن برأسه ابة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندى فانه ينسب اليه مرقسى (الا ان كان) المركب الاضافى (كنية كابى بكر وأم كلثوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك) تحذف صدره و (تنسب الى عجزه) لانه المقصود بمدلوله (فتقول بكرى وكلثومى وعمرى) وزبيرى (وربما الحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم فى) النسب الى (عبد الاشهل أشهلى و) فى النسب الى (عبد مناف منافى) فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدى لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة لرجل ومناف اسم لصنم والحاصل ان المركب الاضافى ينسب الى عجزه فى ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثانى ما تعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بناء فعلل من جزأى المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقسى وعبقسى وعبشمى فى النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس

(فصل) * اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا فى مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء وأصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ربى برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفك اجماعا (واذا نسبت الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا فى مسئلتين احداهما أن

(قوله وانما خير الخ) قال الدنوشرى كان صواب العبارة ان يقال بين حذفها وقلبها واوا وقال أيضا قوله جاز فيها التصحيح والقلب كان الصواب ان يقال بدل التصحيح الحذف لما مر فى المتن اه ويمكن ان يقال مراد الشارح من بقائها على حالها عدم قلبها واوا ومعلوم انها تحذف مما مر فى الكلام على ياء المنقوص وكذا المراد بتصحيحها فتدبر (قوله واستثنى الخ) ينظر هل هو صحيح أولا وهل قوله بعد ذلك والمحفوظ الخ يفهم عدم جواز النسبة الى المضاف فيما ذكره هناك أولا (قوله لانه المقصود بمدلوله) قال الدنوشرى ينظر ما معناه اه ووجه التنظير واضح لان المدلول مدلول لكل من المضاف والمضاف اليه لصيرورة الجميع علما بالوضع أو الغلبة لامزية لاحد الجزأين على الآخر فكل منهما كحرف من حروف المبانى (قوله من جزأى المضاف) تبع فيه غيره ولو قال من المضاف والمضاف اليه كان أولى وينظر هل يجوز فيما ذكره النسب الى الصدر أولا

(فصل)

تسكون العين معتلة كشاة أصلها شوهة) بسكون الواو كصحفة ثم لما اتقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها التاء (بدليل قولهم) فى تكسيرها (شياء) بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها والتكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف فى عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفا أو ترد الى سكونها الاصلى فتسلم من القلب ألفا ذهب سيبويه الى الاول وأبو الحسن الاخفش الى الثانى (فتقول شاهى) على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلى بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (وأبو الحسن يقول شوهى) بسكون الواو ولا يقلبها ألفا (لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلى) فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى النسب الى غد غدوى وحكى عن أبى الحسن انه رجع فى كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه * المسئلة (الثانية) مما يجب رد لامه (ان تكون اللام قد ردت فى تثنية) كأب وأبوان أو فى جمع تصحيح لمؤنث (كسنة وسنوات) فى لغة غير أهل الحجاز (أو سنهات) فى لغة أهل الحجاز (فتقول) فى النسب الى أب وسنة (أبوى وسنوى أو سنهى) برد اللام كما ردت فى التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب أقوى على الرد لانه أحمل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده فى غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده فى غيره اظهارا لمزيته فى الرد (وتقول فى النسب الى (ذو وذات ذووى) باتفاق سيبويه وأبى الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها ياء لان طويت أكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى أن الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلبت الالف واوا فى النسب وذات هى ذو بزيادة التاء وانما قيل فى النسب اليهما ذووى (لامرين اعتلال العين ورد اللام فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنان) بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما فى مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلالان فى حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص (وتقول فى) النسب الى (أخت أخوى كما تقول فى) النسب الى (أخ) أخوى (وتقول فى) النسب الى (بنت بنوى كما تقول فى) النسب الى (ابن) بنوى (اذا رددت محذوفه لقولهم) فى الجمع بالالف والتاء (أخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية) وتقدم ان ما وجب رده فى الجمع يجب رده فى النسب (وسره) أى وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر (ان الصيغة) أى صيغة أخت وبنت

(قوله لزم انفتاحها) لم يبين وجهه ولا رأيته فى كلام احد وهو كلام مشكل والذى فى شرح الجمل لابن جنى فاما شاة فوزنه فعلة ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من أصحابنا بمدينة السلام فى العين منها هل هى ساكنة أو متحركة فادعى انها متحركة فسألته عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها ألفا لانها لو كانت ساكنة لوجب اثباتها كما ثبتت فى حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على ان سكون العين هو الاصل وان الحركة زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلابها ألفا غير دليل على ان أصلها الحركة لان الحركة دخلتها لمجاورتها التاء التانيث التى لا يكون ماقبلها الا مفتوحا فوقف هنالك فاصل شاة شوهة فلما حذفت الهاء بقيت شوة ففتحوا الواو لتاء التانيث فانقلبت ألفا * فان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت وزالت الفاء ان تعود الى سكونها * قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تترك بحالها عند س بدليل انه لم يحتج على تحرك عين يد عنه فى قوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * لانه قد جاء مثله ٣٣٣ فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله يديان بيضاوان عند محكم قد يمنعانك أن تضام وتضهرا اه ملخصا ولم يبين وجه حذف الهاء ولعله اعتباطا لمجرد التخفيف وبه يعرف مافى كلام الشارح وانه مشكل من وجهين الاول ان مجاورة الهاء ليس من أسباب تحريك الواو الثانى ان التاء موجودة فى شوهة باعترافه فكيف يقول انها عوض عن الهاء المقتضى لعدم وجودها مع الهاء الا ان يقال ان معناه انه قصد بها العوض ولله در اللقانى حيث قال عند قول المصنف أصلها شوهة بهاء أى فحذفت الهاء للتخفيف وفتحت الواو لاجل تاء التانيث بعدها فقلبت ألفا (قوله وعلى القولين قلبت الخ) فيه تأمل وعبارة بعضهم واعلالها يعنى ذو على مذهب الخليل أن يقال ان الضمة على الواو مستثقلة لاجتماعها مع الواوين فتحذف ثم الواو التى هى اللام لالتقاء الساكنين ثم تضم الدال لمناسبة الواو وعلى مذهب س يقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبنى وتنوين التمكين لا يدخله فتحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتضم الدال لمناسبتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر وقوله وانما صحت يحتاج الى تامل اهـ وقوله فيه نظر ظاهر منشؤه التصحيف لان الذى فى النسخ الصحيحة عين منقلبة عن واو يعنى أن الالف عين الكلمة وهى منقلبة عن واو ومعنى قوله ثانيا وانما صحت أى لم تقلب ألفا كما قلبت فى ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف فى الكلام منها فلا اشكال (قوله وتقدم أن ما وجب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة الى بنات فلم ترد لامها فى الجمع بخلاف أخوات ويرد هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت أعيدت فى بنات

الا انها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك البعض وان كان فيها طول ان قيل بنات واخوات فيهما بناء الواحد لانهما بنت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع فجوابه ان هذا ليس بتغيير للمفرد بل رجوع الى الاصل وكان الاصل ان يقولوا بنوات لكن لما تحركت ٣٣٤ الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فحذفوها لالتقاء الساكنين

(كلها للتانيث) وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي (فوجب ردها) أي رد صيغة أخت وبنت (الى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء في) النسب الى مكة وبصرة نحو (مكي وبصري و) في الجمع بالالف والتاء نحو (مسلمات) لئلا تقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل أجروا الياء وان كانت للالحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح أولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء (ويونس) يوافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء التانيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقي أولهما على حركته و(يقول فيهما أختي وبنتي محتجا بان التاء لغير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو فتاة وقناة (ولانها لا تبدل في الوقف هاء) وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو رحمة ونعمة (وذلك) المذكور من كونها ليست للتانيث (مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما) مع تاء الالحاق (معاملة) غيرهما مع (تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع) بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا أخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا أختات وبنتات وألزمه الخليل ان ينسب الى الى هنت ومنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت بان التاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء أخت وبنت فانهما يثبتان وصلا ووقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول أخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني أو بنوي كما يأتي في ابن (ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك) وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع (نحو يد ودم) مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شئ (وشفة) مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التانيث (تقول يدوي) برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت (أويدي) بغير رد للمحذوف (ودموي) بالقلب والرد (أودمي) بغير رد (وشفي) بغير رد (أوشفهي) بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدمه (قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الاشفهي بالرد لا يدفع ما قلناه) من جواز الامرين (ان سلمناه فان المسئلة) التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه (قياسية لا سماعية) حتى يقتصر على المسموع منها (ومن قال) في شفة (ان لامها واو فانه يقول اذا رد) اللام (شفوي) بالواو (الصواب ما قدمناه) من أنه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء (بدليل) رجوعها في قولك (شافهت والشفاه) بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب

ولم يفعلوا ذلك في اخوات لان بنات أكثر استعمالا فخففوه لذلك اهـ وأقول قد بين اللقاني أن الموضح اشار الى رد الواو في بنات لانهم لما قالوا بنات بفتح الباء وتحريك النون مع أن الباء في المفرد مكسورة ونونه ساكنة دل على انهم ردوها في الجمع الى صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام المحذوفة فيه ورد ردها في الجمع لطريان حذفها منه بعد ذلك وقال بعض الفضلاء انما أعيدت اللام في اخوات لانها واو ومفرد اخوات أخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فناسب رجوع اللام في جمع ما أوله مفتتح بالبنت ولا يخفى ان نكتة النحاة من زهر الادب الذي لا يحتمل الفرك (قوله بحذف التاء الخ) معناه انا نحذف في النسب تاء أخت وبنت ونردهما الى صيغة المذكر كما نفعل ذلك اذا أردنا جمعهما فانا نحذف تاءهما ونجلب تاء الجمع ونردهما الى صيغة المذكر (قوله فعلى الصحيح عند سيبويه) لان قولهم في جمعه دماء يدل المبرد

على انه فعل بسكون العين لانه كدلو ودلاء وظبي وظباء وأما قوله يقطر الدما وقولهم الدميان فشاذ لا اعتداد به وقال ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الى تحرك العين من دم لانه مصدر دميت دما مثل هويت هوى قال ابن السراج وليس بشئ لان دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذاك فقولهم دمي دما انما هو فعل ومصدره اشتق من الدم كما اشتق تربت من التراب فأما قوله فاذا هي بعظام ودماء

فعلى حذف مضاف أي ذي دماء وكذا قوله يقطر الدما وليس في قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحرك العين من دم لانها لما
جرى عليها الاعراب في قولهم دم ودماء ثم رددت اللام في التثنية بقيت الحركة في العين ٣٣٠ على ما كانت عليه كما قال يديان بيضاوان

المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي وعدمه (وتقول في ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابني واسمي) بعدم رد اللام (فان رددت اللام) حذفت الهمزة و (قلت بنوي وسموي باسقاط الهمزة) ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون الاصلي وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لاغير وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنمي وابني وبنوي ولا تقول ابنموي لما ذكر وعلى الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب (واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه أو عينه رددتهما) أي الفاء والعين (وجوبا في مسئلة) واحدة (وهي أن تكون اللام معتلة كيرى علما) وأصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه (وكشية) وهو كل لون يخالف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التأنيث (فتقول في) النسب الى (يرى) علما (يرئي بفتحتين) على الياء والراء (فكسرة) قبل الياء برد العين وهي الهمزة (على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد) للمحذوف (وذلك لانه يصير) بعد الرد (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جمزى) بالجيم والزاي (فيجب حينئذ حذف الالف) لانها رابعة متحرك ثاني كلمتها (وقياس قول أبي الحسن يرئي) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف (أو يرأوي) بقلب الالف واوا (كما تقول) في النسب الى ملهى (ملهي) بحذف الالف (وملهوي) بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى أصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلي فيصير يرأى بوزن جرحى والمقصور اذا كانت ألفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في ألفه وجهان حذفها وقلبها واوا (وتقول في) النسب الى (شية على قول سيبويه) في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف (وشوي) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لانك لما رددت الواو) الاولى المحذوفة وحذفت التاء (صار الوشي بكسرتين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كابل) بكسر الهمزة والباء (فقلبت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالي الكسرتين والياءين (كما تفعل في ابل) اذا نسبت اليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الالف واوا) لان الالف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا (و) تقول (على قول أبي الحسن وشيي) بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء ألفا اذ لا مقتضى له (ويمتنع الرد في غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول في) النسب الى (سه) بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه (وأصلهما سته ووعد) بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهي التاء ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منهما تاء التأنيث (بدليل رجوعه الى الاصل في (استاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو بغير تاء (سهي) بلا رد (لاستهي) برد العين (وعدي) بلا رد (لاوعدي) برد الفاء (لان لامهما صحيحة) وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو أولى بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة وليس هذا ردا للفاء المحذوفة والاوجب أن يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف (واذا سميت بثنائي الوضع) حال كونه (معتل الثاني ضعفته) أي الثاني (قبل النسب) فزدت عليه من جنسه مثله (فتقول في لو وكي علمين لووكي بالتشديد فيهما) وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى

وأجمعوا على سكون العين من يد اه ملخصا وبه يعلم وجه تضعيف كلام المبرد (قوله في الرد الى السكون الاصلي وعدمه) يتامل ذلك فان اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال تبقى الحركة العارضة بخلاف شاة (قوله أي الفاء والعين) قال الدنوشري هما تفسير ان للضمير المنصوب في قوله رددتهما وصرحوا في نحو ذلك بان ما بعد أي عطف بيان على ما قبله وهنا لا يصح ذلك لان عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتامل اه ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لانهم قالوا ان ما بعد أي عطف بيان أو بدل وحيث تعذر كونه بيانا فهو بدل ثم ان هنا اشكالا أقوى مما قاله وهو ان الصواب في الضمير الراجع للمعطوف بأو التنويعية وجوب المطابقة وأو هنا تنويعية فكان الواجب ان يقول رددتهما وعلى تسليم انه يفرد بعدها كالتي للابهام فكان الواجب رددته ونظير ما هنا قوله تعالى واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها وقد استشكل ما في الآية وأجيب بان

الضمير في اليها عائد الى الرؤية المفهومة من رأوا المسلطة على الامرين كما بيناه في حواشي الفاكهي وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال لو قال وأصلها وشي بلا تاء لكان أحسن كما سيأتي في عدة فينظر ما الفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله مما كانت لامه معتلة

الياء ياء ثم أدغمت احداهما في الاخرى (وتقول في لاء علما لاء بالمد) وذلك انك زدت على الالف ألفا أخرى فاجتمع ألفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاورسا كنين وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا نسبت اليهن قلت لوى) بتشديد الواو (وكيوى) لما تقرر وأن حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى أصلها وتفتح كما في غمر وتقلب الثانية واوا والثالث لا تجتمع اليا آت وان كان واوا أبقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع اليا آت الاربع (ولائى أو لاوى) لما تقرر أن الهمزة اذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا هذا اذا قلنا زدنا على الالف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدنا همزة من أول الامر فانه يقول لائى لا غير ولا يجوز لاوى الا على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الخباز (كما تقول في النسب الى الدو) بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية (والحى) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكسائى) بالمد (دوى) بتشديد الواو (وحيوى) بفتح الياء (وكسائى) بالتصحيح (أو كساوى) بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية وبرى علما والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه في التثنية كأب وأخ وما ترجع في الجمع بالالف والتاء كأخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة الى ثنائى الوضع خارجة عن ذلك

(فصل وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) له مفرد من لفظه أولا فالاول كصحبي وركبي والثاني (كقومى ورهطى) ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس كشجرى) لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكى لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعير شعيرى باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعرى بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس في فعيلة فعلى كفرضى في فريضة قاله خطاب الماوردى في الترشيح (أو) بكونها (جمع تكسير) حال كونه (لا واحد له) من لفظه (كأبابيلى) وعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه أوله واحد ولكنه شاذ كمحاسنى جمع حسن حكاه أبو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم (أو) حال كونه (جاريا مجرى العلم) لاختصاصه بطائفة باعيانهم (كأنصارى) نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولى نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب وانمار علمين) لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافر اعلاما (فليس مما نحن فيه لانه واحد) بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية (فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة) ولا تردد فيقال كلابى وانمارى وضبابى ومدائنى ومعافرى وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان أمن اللبس قاله في التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن أحمد الفراهيدى فقالوا الفراهيدى على لفظ الجمع والفرهودى نسبا الى واحده لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهودى من يحمد وهو بطن من الازد فاللبس حاصل اذا قيل فرهودى فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه أبو بطن (وفي غير ذلك) المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذى لا واحد له والجارى مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر الى مفرد ثم ينسب اليه)

(فصل)

(قوله كأبابيلى) قال الدنوشرى صرح البيضاوى بما يدل على ان له واحدا من لفظه فانه قال عقب أبابيل أى جماعات أبالة وهى الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير في تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشماطيط اه وأقول ما صرح به البيضاوى سبقه اليه الزمخشرى فقال أبابيل حزائق الواحدة ابالة وفي أمثالهم ضغث على ابالة وهى الحزمة الكبيرة شبهت الحزقة من الطير في تضامها بالابالة وقيل أبابيل مثل عباديد وشماطيط لا واحد لها اه هذا وقد سقط من خط الدنوشرى بين جماعات وابالة لفظ جمع وعبارة البيضاوى جماعات جمع ابالة (قوله كالعلم) فيه نظر فان الاصول علم على العلم المخصوص وقوله قبله لاختصاصه بطائفة باعيانهم يقتضى ان الانصار علم فيكون ككلاب وانمار فليتأمل (قوله المذكور من اسم الجمع الخ) أشار الى توجيه اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه وم أنه لا يحتاج الى تأويل وان ما أول فيه غير واضح في باب الاضافة

اليه) ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به (فتقول فى النسب الى فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وحمر) بالسكون جمع أحمر او حمراء (فرضى وقبلى بفتح أولهما وثانيهما) وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التأنيث وقلبت الكسرة فتحة كما فى نمر (وأحمرى وحمراوى) وذلك لان حمرا اما جمع أحمر او جمع حمراء فان كان جمع أحمر رددته اليه وقلت أحمرى وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوى لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا فى النسب وانما قال برد المكسر الى مفرده ولم يقل برد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما تحذف منه علامة الجمع ويظهر أثر ذلك فى نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وان نسبت الى تمار قلت تمرى بالسكون

*(فصل * وقد يستغنى عن ياءى النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال) بفتح أوله وتشديد ثانيه (وذلك غالب فى الحرف) جمع حرفة (كبزاز) بزايين معجمتين لبياع البز (ونجار) بالنون والجيم لمن حرفته النجارة (وعواج) لبياع العاج (وعطار) لبياع العطر ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله (وشذ قوله) وهو امرؤ القيس الكندى   وليس بذى رمح فيطعننى به * (وليس بذى سيف وليس بنبال أى بذى نبل) بدليل ما قبله فاستعمل فى فعال فى غير الحرف بمعنى ذى كذا (وحمل عليه قوم) من المحققين كما قال ابن مالك (وما ربك بظلام للعبيد) أى بذى ظلم والذى حملهم على ذلك ان النفى منصب على المبالغة فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وأمثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة برار ولا لصاحب الشعير شعار اه والمبرد يقيس هذا (أو) بصوغ المنسوب اليه (على فاعل أو على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (بمعنى ذى كذا فالاول كتامر) أى ذى تمر (ولابن) أى ذى لبن (وطاعم) أى ذى طعام (وكاس) أى ذى كساء (والثانى كطعم) أى ذى طعام (ولبن) أى ذى لبن (ونهر) أى ذى نهار (قال الراجز   (لست بليلى ولكنى نهر) * لا أدلج الليل ولكن ابتكر

أنشده سيبويه فى كتابه ولكنى نهارى أى عامل بالنهار

*(فصل * وما خرج) فى النسب (عما قررناه فى هذا الباب فشاذ) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف فقط (كقولهم أموى بالفتح) فى الهمزة نسبة الى أمية بضم الهمزة (وبصرى بالكسر) فى الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) فى الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال (و) الثانى بالزيادة فقط كقولهم (مروزى بزيادة الزاء) نسبة الى مرو وربانى وفوقانى وسفلانى وتحتانى نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن أحمد القزوينى (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بدوى بحذف الالف) نسبة الى البادية وخراسى بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان (وجلولى بحذف الالف والهمزة) نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس (وحرورى بحذف الالف والهمزة) نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوى وشتاء وشتوى وخريف وخرفى بفتح فسكون وخرفى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو أنف وأنافى والسادس بالزيادة والحذف نحو رازى نسبة الى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طائى وصنعانى وبهرانى وروحانى نسبة الى طى وصنعا وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حارى نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الانسان فحيرى والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو أميى نسبة الى

(قوله الى فرائض) فيه نظر فقد ذكر بعض الافاضل ان الفرائض من قبيل العلم فهو مثل أنمار وكلاب السابقين فليتأمل (قوله فى نحو تمرات وتمار) كل من تمرات وتمار جمع تمرة بالتاء المثناة فوق والميم الساكنة ولكنها تفتح فى الاول فعند النسب تحذف علامة الجمع فقط وتبقى الميم مفتوحة

(فصل)

(قوله فيطعننى به) قال العينى بالنصب لانه جواب النفى (قوله ان النفى منصب على المبالغة) أى كما هو الغالب والافقد ينسب الى أصل الفعل كقوله على لاحب لا يهتدى لمناره

أمية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة أحدها الاستغناء بشئ عن شئ ومثل له بمثالين أموي وبصري فالاول كأنه منسوب الى المكبر وهو أمية والثاني كأنه منسوب الى البصر وهي حجارة بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصد الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي فالاول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثله بمثال واحد وهو بدوي ورابعها تشبيه الشئ بالشئ ومثله بمثالين جلولي وحروري فحذفوا الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور

(هذا باب الوقف)

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الانكاري ولا التذكيري ولا الترنمي ويقابله الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو أحد عشر نوعا الاول الاسكان المجرد الثاني الروم الثالث الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تاء التانيث هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء السكت الثامن اثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع ابدال الهمزة العاشر التضعيف الحادي عشر نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال

نقل وحذف واسكان ويتبعها الـ * تضعيف والروم والاشمام والبدل

وأما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما (اذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره (فارجح اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة) ويسكن ماقبل التنوين (كهذا زيد ومررت بزيد) بسكون الدال في المثالين (وأن يبدل ألفا بعد الفتحة اعرابية كانت) الفتحة (كرأيت زيدا أو بنائية كايها) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف (وويها) بفتح الواو بمعنى أعجب والى ذلك أشار الناظم بقوله

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا

وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان التنوين شبيه الالف من حيث ان اللين في الالف تقاربه الغنة في التنوين فابدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في أنفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها وأما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتحة ويقول قائمتا على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه فالالف هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رأيت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير الالف في رأيت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب أبي الحسن والفراء والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن أبي

ألا يا اسجدوا بالتخفيف وقف مبتلى ألا و يا واسجدوا ومعناه انه اذا قيل لك قف على كل كلمة من كلمات هذه القراءة فقف على ألا لانها كلمة استفتاح ثم على يا لانها حرف نداء ثم على اسجدوا لانه فعل أمر وفاعل وخص ذلك بالاختبار لانها كلمات لا يوقف عليها في الاختيار لا يقال كان ينبغي ان يقول ولا الاضطراري لانا نقول هذا خاص بالقراء لان الكلام اما ان يتم أولا فان تم كان اختياريا والا كان اضطراريا لانه لعدم تمامه لا يوقف عليه الا لضرورة انقطاع النفس وقوله ولا الانكاري هو الوقف بزيادة مدة الانكار تابعة لحركة ماقبلها ان لم يكن منونا نحو أعمروه وأعمراه واحذاميه لمن قال جاءني عمر ورأيت عمرا ومررت بحذام وان كان منونا كسر التنوين وتعينت الياء نحو زيدنيه بضم الدال وكسر النون المبدلة من التنوين وقوله ولا التذكيري هو عبارة عن الوقف بمدة تلحق آخر الكلمة مجانسة لحركة الحرف الاخير من الكلمة نحو قالا و يقولو ومن العامي وقوله ولا الترنمي هو الوقف بالتنوين نحو والعتابن كما مر في بحث التنوين (قوله حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا) لوجذف

عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات أشهرها أن تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء أبين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو أبين من الياء وهي لغة بعض طيئ والرابعة قلبها همزة لان الهمزة أخت الالف وهي أبين الحروف كلها وهي لغة بعض طيئ أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها في الوقف ألفا هذا قول الجمهور) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأشبهت اذن منونا نصب * فألفا في الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا اذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال علي الناس يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة ان وهي بلن أشبه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكافية وهذه حجته وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الى ان اصل اذن اذا ما يستقبل ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (واذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فان كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف) لخفتها (كرأيتها ومررت بها) باثبات الالف بعد الهاء (وان كانت) الهاء (مضمومة أو مكسورة) وكان ما قبلها متحركا (حذفت صلتها وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة (كرأيته) بحذف الواو بعد الهاء (ومررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي أو زائدان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلابد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا أو ياء (الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقوله) وهو رؤبة

(ومهمه مغبرة ارجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه)

باثبات الواو فيهما لفظا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله * الى ملك أعشو الى ضوء ناره)

باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار

وذكر في التسهيل انه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى ما قبله اختيارا كقوله

* لست في لخم أخافه * أراد أخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (واذا وقف على المنقوص وجب

مطابقا من الاول كان أخصر وأظهر لان اثباتها أولا يوهم ان كلا لغة وان اندفع الوهم بقوله بعدهما وهو لغة ربيعة (قوله فلا يحتاج الى ذلك) ينظر ما معنى ذلك وما المشار اليه (قوله فتقول منه ومنهو) انظر رسم الصلة في هذه المواضع مع ما يأتي قريبا ان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لهما في الخط (قوله واذا وقف على المنقوص) لم يذكر حكم الوقف على ما آخره ياء المتكلم فاثباتها أكثر من حذفها سواء حركت وصلا أو سكنت فيقال جاء غلامي ورأيت غلامي وضربني ويجوز جاء غلام ورأيت غلام وضربن وفي المفصل والمفتاح ما يدل على ان من يحرك ياء المتكلم وصلا لا يحذفها وقفا لان المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها فلا حاجة الى حذفها والحق جواز حذفها فقد جاء في التنزيل فما آتاني الله مفتوحا وصلا محذوفا وقفا في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص

اثبات يائه في ثلاث مسائل احداها ان يكون) المنقوص (محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى) بالفاء أو القاف (أو) بمضارع (وعى) بالعين المهملة (فانك تقول) في الرفع (هذا يفي وهذا يعي) وفي الجر مررت بيفي وبيعي (بالاثبات) للياء فيهما رفعا وجرا (لان أصلهما يوفي ويوعي فحذفت فاؤهما) لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة (فلو حذفت لامهما) في الوقف (لكان اجحافا) بهما اذ لم يبق من أصولهما غير حرف واحد ساكن * المسئلة (الثانية ان يكون) المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه (اسم فاعل من رأى وأصله مرئى) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فتقلب) الكسرة وهي (حركة عينه و) عينه (هي الهمزة الى الراء) قبلها وهي ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض (ولم يجز حذف الياء) وهي لامه (في الوقف لما ذكرنا) من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه على أصل واحد ساكن والى هذا أشار الناظم بقوله * وفي * نحو مر لزوم رد اليا اقتفى * المسئلة (الثالثة ان يكون) المنقوص (منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا أو غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي) فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بال (فان كان) المنقوص (مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات يائه) في الوقف لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها (و) جاز (حذفها) فرقا بين الوصل والوقف (ولكن الارجح) من الوجهين يختلف فالارجح (في المنون الحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير ولكل قوم هادي) وما عند الله (باقي وما لهم من دونه من والي) باثبات الياء فيهن (والارجح في غير المنون) وهو المقرون بال (الاثبات) للياء (كهذا القاضي ومررت بالقاضي) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول أقوى واعلم ان المنقوص غير المنون أربعة أنواع أحدها ما سقط تنوينه بدخول أل وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لان النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف يا المنقوص ذى التنوين * البيتين

(قوله فيجب اثبات الياء فيهما) خالف في المنصوب في المفصل

(فصل)

(قوله الذى ليس هاء التانيث) تبع في هذا التعبير الناظم ولو عبر بقوله الذى ليس تاء التانيث كان أجود لان الهاء انما تثبت وقفا ولو كان النظر الى الوقف لقلب ألف الصرف الى التنوين لانقلاب التنوين فيه وقد تفطن لذلك بعد فقال ويتعين ذلك في الوقف على تاء التانيث

(فصل ولك في الوقف على المحرك الذى ليس هاء التانيث خمسة أوجه أحدها ان تقف بالسكون) المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب (وهو الاصل) لان سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خف أو خفيف وناقشه الموضح فقال انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من أجزم انتهى والظاهر انها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو الذى لا شئ فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكأنهم

لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا (ويتعين ذلك) السكون (فى الوقف على تاء التأنيث) اذ لا يتأتى فيها الاوجه الباقية (و) الوجه (الثانى ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قاله الجاربردى (و) لا يختص بحركة بعينها بل (يجوز فى الحركات كلها) ويحتاج فى الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للفراء فى منعه اياه) أى الروم (فى الفتحة وأكثر القراء) السبعة (على اختيار قواه) ووافقهم أبو حاتم على المنع لانه يشبه الشوباء فيفضى الى تشويه صورة الفم وعلامة الروم خط بين يدى الحرف وهذه صورته ـ الوجه (الثالث ان تقف بالاشمام ويختص بالمضموم). ولا يكون فى المفتوح والمكسور لان فى الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الفم وروى الاشمام عن بعض القراء فى الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتى (و) الاشمام (حقيقته الاشارة بالشفتين الى الحركة بعيد الاسكان من غير تصويت) يسمع والمراد أن تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك أردت بضمهما الحركة فهو شئ يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمى الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف يكون به متحركا يدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام (فانما يدركه البصير دون الاعمى) وعلامة الاشمام نقطة بين يدى الحرف وهذه صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك فى الوصل وأسكن فى الوقف وما هو ساكن على كل حال (و) الوجه (الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) فى اسم أو فعل (نحو هذا خالد) وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجيء التضعيف فى محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء الا عن عاصم فى مستطر فى سورة القمر (وهو لغة سعدية وشرطه خمسة أمور) بل ستة (وهى) ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردى و (أن لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة كخطاء ورشاء) لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها فى موضع اللام (ولا ياء كالقاضى ولا واوا كيدعو ولا ألفا كيخشى) لاستثقال حرف العلة (ولا تاليا لسكون كزيد وعمرو) لئلا يجتمع ثلاث سواكن الذى قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه قيل وأن لا يكون منصوبا وشذ * لقد خشيت ان أرى جدبا * بالجيم والموحدة ورد بان الموقوف عليه الالف لا الحرف الذى كان محركا وصلا * الوجه (الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة الى الباء (وقوله

أنا ابن ماوية اذا جد النقر) * وجاءت الخيل أثافى زمر

بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف فى قائل هذا البيت فقال الصغانى قائله فدكى بن عبد الله المنقرى وقال ابن السيد أظنه لعبد الله بن ماوية الطائى وجزم بذلك الجوهرى وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضح انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس اذ وجد النفر بالفاء المضمومة يريد النفر باسكانها والعامل فى اذ ما فى ابن ماوية من معنى شجاع أو بطل أو مقدام أو مشهور انتهى (و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضا) بل ستة (وهى ان يكون ما قبل الآخر ساكنا) ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة أخرى (وان يكون ذلك الساكن

(قوله خط بين يدى الحرف) قال أبو حيان انما كان خطا لان الروم أكثر من الاشمام والخط أكثر من النقط وكان بين يدى الحرف لئلا يلتبس بالفتحة (قوله فى اسم أو فعل) ينظر هل التقييد بهما لاخراج الحرف نحو نعم فلا يوقف عليه بما ذكر أولا فليتامل الظاهر والله أعلم ان التقييد للاخراج وذلك لان الحروف لا يتصرف فيها وفى هذه الامور نوع تصرف وربما يفهم خروجها من قول الناظم حرف وشبهه من الصرف برى تامل (قوله وهى ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا) هذا هو الشرط الذى زاده على المصنف حيث قال بل ستة لكن قد يقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو ظاهر قول المصنف فصل فى الوقف على المتحرك فلا يصح جعله شرطا للمسئلة (قوله لقد خشيت الخ) تمام البيت مثل الحريق وافق القصبا قال العينى والشاهد فى جدبا حيث شدد الباء والقياس جدبا وهو نقيض الخصب وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب لكنه اضطر فحرك فى الوصل ما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله فى الوقف تشبيها للوصل بالوقف فى حكم التضعيف انتهى ويتامل قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل وصل الباء بالالف بعدها وكذا فى قوله للوصل (قوله وهى أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) أى حال النقل اليه والا فقد يكون متحركا ثم تسلب حركته

لايتعذر تحريكه) فان المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لايقبل الحركة (و) ان يكون ذلك الساكن (لايستثقل) تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لاتنقل الحركة اليه للاستثقال (وان لاتكون الحركة) التي يراد نقلها (فتحة) على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي (وان لايؤدي النقل الى بناء لانظير له) لان ذلك لايجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ماقبله) لان المتحرك لايقبل حركة أخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ماقبل الآخر ساكنا (ولا في نحو انسان ويشد) لان ماقبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن لايتعذر تحريكه (و) لا في نحو (يقول ويبيع) لان ماقبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولايستثقل (لان الالف) في انسان (والمدغم) في يشد (لايقبلان الحركة) لان الالف والمدغم واجبا السكون الا ان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي (والواو المضموم ماقبلها) في يقول (والياء المكسور ماقبلها) في يبيع (تستثقل الحركة عليهما) لانهما ثقيلان في أنفسهما فلو نقلت اليهما حركة زاد ثقلهما (ولا) يجوز النقل (في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة) لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لاتكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والاخفش) طردا للباب (ولا) يجوز النقل (في نحو هذا علم) بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لانظير له (لانه ليس في العربية فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه احترز بقوله وأن لايؤدي الخ ولايجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الاخيران) في كلامه وهما ان لاتكون الحركة فتحة وان لايؤدي النقل الى بناء لانظير له (بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبء) فتقول الخبا (وان كانت الحركة فتحة) لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو أبدل الجلالة بالذي لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هذا ردء) فتقول ردؤ بكسر الراء وضم الدال (وان أدى النقل الى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كثقل الهمزة واذا سكن ماقبل الهمزة كان النطق بها أصعب (ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضمة) في أوله (وكسرة) في ثانيه (وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز في نحو بقفل) من قولك مررت بقفل (النقل) لانه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفاء (ويجيزه في نحو بيطء) من قولك مررت ببطء (لانه مهموز) وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين واذا انقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما لو وقف عليه مبتدأ بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لايحذف الهمزة لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورأيت البطأ ومررت بالبطء بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها عما يجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطي والخبء بالخاء المعجمة والباء الموحدة ماخبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز

ما زال شيبان شديدا رهصه * حتى أتانا قرنه فوقصه

قال أراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك أشار الناظم بقوله وغيرها التأنيث الابيات الخمسة

(قوله وأن لايكون المنقول منه صحيحا) هذا هو الشرط السادس الذي زاده أخره هنا وقدم ما زاده سابقا يقينا ولتأخر ماهنا خصص قول المصنف والشرطان الاخيران بقوله في كلامه

*(فصل)

(فصل) واذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء) وسلمت من القلب هاء (ان كانت متصلة بحرف) كثمت وربت ولعلت وأمالت فوقف عليها الكسائي بالهاء وحده على غير القياس وقول أبي حيان وأما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه (أو فعل كقامت) وقعدت وانما التزمت التاء في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم (أو) متصلة (باسم وقبلها ساكن صحيح كأخت وبنت) لان التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وانما جيء بها للتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل وجذع (وجاز ابقاؤها) على صورتها (وابدالها) هاء (ان كان قبلها حركة) ولا تكون الا فتحة (نحو ثمرة وشجرة) فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت (أو) كان قبلها (ساكن معتل) ولا يكون الا ألفا (نحو صلاة) وزكاة وذات (ومسلمات) وأولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ان لم يكن بساكن صح وصل

(لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات) وهندات (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذي لا واحد له من لفظه (وما سمي به من الجمع تحقيقا أو تقديرا فالاول) وهو اسم الجمع نحو (أولات) فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات (والثاني) وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا (كعرفات وأذرعات) فانهما جمع عرفة وأذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج وأذرعة قرية من قرى الشام (والثالث) وهو ما سمي به من الجمع تقديرا (كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية) وأصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والاصل فعللات (ثم سمي بها الفعل) فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد وأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة (الوقف) خبر الارجح (بالتاء) متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصارت علامة التأنيث وأغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمتات فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة بالواحد أثبتت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته لانهم لما أجروه مجراه في الاعراب أجروه مجراه في غيره (ومن الوقف بالابدال) هاء (قولهم كيف الاخوه والاخواه وقولهم دفن البناه من المكرماه) حكاه قطرب عن طيئ بابدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيها بتاء التأنيث الخالصة (وقرأ الكسائي والبزي هيهاه) بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قدر هيهات جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظا دون افراد وجمع (والارجح في غيرهما) أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالابدال) هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه (ومن الوقف بتركه) أي بترك الابدال هاء (قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت) بالتاء (وقال) أبو النجم (الشاعر

(قوله لانه قد انتقل الخ) يؤخذ منه انه قبل التحقير يوقف عليه بالهاء لاجل النقل الى الاسمية وظاهر كلامه انه لا يوقف عليه بها وينظر ما الحكم اذا سمي بثمت وربت ولعلت ولات فليتأمل وقد يقال انه قبل التحقير على ضربة لا يوقف عليه بالهاء لان جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوي فتبقى على سكون التاء وقفا فليتأمل (قوله كأنها الخ) مع قوله للالحاق كالمتنافيين فان الاول دال على انها للتأنيث والثاني على انها لغيره (قوله وقيل هيهات الخ) وجهه انه قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها * ولكن قد يرد هذا القول بان الهاء الاخيرة كان ينبغي ان تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وقولهم دفن البناه الخ) يوهم انه ليس بحديث وكلام الشارح أشد في الايهام وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما عزي بابنته رقية قال الحمد لله وذكره وهو غريب الا أن يقال راعى المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء

والله أنجاك بكفى مسلمت * من بعدما وبعدما وبعدمت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة ان تدعى أمت)

فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل فى التقدير من الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافى هذا تعليل الجاربردى وذكر ابن جنى فى الخاطريات انه أبدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه أبى على فقبله والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ فى الحلقوم واختلف فى ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهى متوسطة أبدا وقال الكسائى والجرمى يوقف عليها بالهاء لانها تاء تانيث فتقول ذاه قاله الحوفى والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذا فى جمع تصحيح وما * ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

*(فصل * ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصل الى بقاء الحركة فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون فى الابتداء وسميت هاء السكت لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة (ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل المعل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه) بالحاق هاء السكت فيهن جوازا (ومنه) أى من الحذف للجزم (لم يتسنه) على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو محذوفة والاصل يتسنو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذف الالف للجازم ثم لحقته هاء السكت فى الوقف وهذا اختيار المبرد وأما اذا قلنا ان لام سنة هاء على رأى الحجازيين فالهاء فى يتسنه أصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بانه من الحمأ المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات أبدلت النون الثالثة ألفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا فى مثله تظنى والاصل تظنن وفى نظيره تقضى البازى والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل فى الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا وكان الكل على حاله (أو) كان الحذف (لاجل البناء) كما فى فعل الامر على قول البصريين (نحو اغزه واخشه وارمه ومنه) أى من الحذف للبناء (فبهداهم اقتده) وهو أمر من يقتدى والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهى ضمير المصدر وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام (والهاء) التى للسكت (فى ذلك كله جائزة لا واجبة) تقول فى الوقت لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء سكت وهى لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ماقبلها دالة عليها فلولم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء (الا فى مسئلة واحدة وهى ان يكون الفعل قد) دخله الحذف و(بقى على حرف واحد) فى اللفظ (كالامر من وعى يعى فانك تقول فيه (عه) بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك (قال الناظم) فى النظم وغيره تبعا لغيره (وكذا) يجب هاء السكت فى الفعل (اذا بقى) بعد الحذف (على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذى قاله الناظم (مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف) اذا أرادوا ان يقفوا (على نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء) خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضح وافق الناظم فى شرح القطر وقال بمقالته فصار مشترك الالزام فما كان جوابه هو فهو جواب الناظم والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقف بها السكت البيتين الموضع (الثانى ما الاستفهامية المجرورة) بالحرف أو بالمضاف (وذلك انه يجب حذف ألفها اذا جرت) ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف (نحو عم وفيم و) المجرورة بالمضاف نحو

(فصل)
(قوله المسنون) المراد بالمسنون المصبوب (قوله وهى لغة الخ) قال الدنوشرى الظاهر كما يؤخذ مما ياتى ان آخر الفعل حينئذ ساكن اذ لا يوقف على متحرك اه وانظر ما المانع من الوقف بالروم (قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن الخ) ينظر ما معنى قوله لانه يلزم الابتداء بالساكن لو لم يزد هاء السكت فليتأمل وقد يقال معنى كلامه انه يلزم الابتداء بالساكن لو سكن الحرف والوقف على متحرك اذا لم يسكن

(مجيء م جئت) وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء أي على أي صفة جئت ثم أخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف وانما حذفت ألفها اذا جرت بحرف أو بمضاف (فرقا بينها وبين ما الخبرية) وهي الموصولة والشرطية (في مثل سألت عما سألت عنه) أو عن مثل ما سألت عنه فما فيهما موصولة ونحو بما تفرح أفرح وكلما جئتني أكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف ألف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف ألف الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت (فاذا) حذفت ألف م الاستفهامية المجرورة و(وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف) المحذوفة (ووجبت) الهاء (ان كان الخافض) لما الاستفهامية (اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاء مه وترجحت) الهاء (ان كان) الخافض لها (حرفا نحو عم يتساءلون وبها) أي بهاء السكت (قرأ البزي) بخلف عنه والفرق ان المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف ما الاستفهامية اذا جرت فسلم في المجرورة بالحرف وأما قول حسان

على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في رماد

فضرورة وحكاه الاخفش لغة وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان تقول مجيء ما جئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما في الاستفهام البيتين الموضع (الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب) فهذه ثلاثة قيود نخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت (وذلك) المستوفي لها (كياء المتكلم وكهي وهو فيمن فتحهن) في الوصل ككاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة (وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه) والاصل مالي وسلطاني (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي الله تعالى عنه

اذا ما ترعرع فينا الغلام * (فما ان يقال له من هوه)

ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجار بردي وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالاسكان وأكرمتكه فمن ألحق الهاء آثر ان لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (في نحو جاء زيد لانه معرب) بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ أعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال أراد أبيض فضعف وألحق الهاء وتلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف في المنع (ولا) تدخل هاء السكت (في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن) وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة (ولا في نحو لا رجل) بالفتح (ويا زيد ومن قبل ومن بعد) بالضم فيهن (لان بناءهن عارض) غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله)

(قوله وأما قول حسان على ما قام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدة يهجو بها بني عائذ بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم أولها

ان تصلح فانك عائذي * وصلح العائذي الى فساد

والذي رأيته في ديوانه فقيم يقوم وقال الدنوشري كون ما استفهامية في قول حسان على ما قام الخ محل نظر فليتامل اه هذا وانما لم يصرح الشارح هنا بان حسانا هو الصحابي لان حسان حيث أطلق انصرف اليه اذ لا يعرف شاعر عربي غيره يسمى حسانا ولانه لما كان في مقام الهجو كان من الادب عدم التصريح بكونه صحابيا وانما احتاج الشارح فيما ياتي لقوله الصحابي لقول المصنف الشاعر فانف الشارح من الاقتصار على وصفه بالشعر الذي يستوي فيه الفاضل والمفضول وترك الوصف بالصحبة التي بها بلوغ المامول (قوله كياء المتكلم) قال اللقاني ان قلت في التمثيل بها نظر اذ كثيرا ما تكون ساكنة قلت هي مبنية على الحركة دائما باعتبار الاصل والسكون لها عارض لقصد التخفيف أو يقال البناء لها دائم ثم تارة تبنى على السكون وتارة على الفتحة (قوله وقال حسان الشاعر) قال بعضهم زعم حسان بن

ثابت ان الغول لقيته في بعض السكك فالقته على ظهره وجلست على صدره وقالت لئن لم تقل شعرا على قافية واحدة لاقتلنك فقال

اذا ما ترعرع فينا الغلام * فما ان يقال له من هوه

فقالت ثن فقال

اذا لم يسد قبل شد الازار * فذلك فينا الذي لا هوه

فقالت ثلث فقال

ولي صاحب من بني الشيصبان * فطورا أقول وطورا هوه

وهو وأبو مروان يارب يوم لى لأظلاه * (أرمض من تحت وأضحى من عله)

فلحقت ما بنى بناء عارضا فان عل من باب قبل و بعد قاله الفارسى والناظم وفيه بحث مذكور فى باب الاضافة) فليراجع وأظلاه وأرمض وأضحى مبنية للمجهول وقيل الهاء فى عله بدل من الواو والاصل علو (ولا) تدخل هاء السكت (فى الفعل الماضى كضرب) و ركب من المتعدى (وقعد) وقام من اللازم لانه بنى على حركة (لمشابهته للمضارع) المعرب (فى وقوعه صفة) فى نحو مررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء الذى ضرب (وخبرا) نحو زيد ضرب (وحالا) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطا) نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون فى أربعة أنواع فى اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضى وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث أنها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده وتمنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* و وصلها بغير تحريك بنا * البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من اسكان مجردا ومع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل فى الكلام) المنثور بالنسبة الى عدمه (كثير فى الشعر) لانه محل الخروج عن القياس (فن الاول) وهو النثر (قراءة) بعضهم وجئتك من سبا بنبا باسكان همزة سبا فى الوصل و قراءة (غير حمزة والكسائى لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل) باثبات هاء السكت فى الدرج) فيهما وأتى بالنظر فى الاول وقل فى الثانى ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثه أربعه بابقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة اليها (ومن الثانى) وهو الشعر (قوله) وهو رؤبة كما فى الكتاب أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون

لقد خشيت أن أرى جدبا * (مثل الحريق وافق القصبا)

جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة (فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم فى الوقف هذا خالد بالتشديد ثم أتى بحرف الاطلاق وهو الالف و بقى تضعيف الباء) بحاله فى الوصل تشبيها له بالوقف فى التضعيف واليه أشار الناظم بقوله

و ربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف نثرا وفشا منتظما

(هذا باب الامالة)

(وهى) مصدر أملت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التى هو فيها من مال الشئ يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفى الاصطلاح (أن تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيأ من صوب الكسرة فتصير الفتحة بينها و بين الكسرة (فان كان بعدها) أى الفتحة (ألف ذهبت) بالالف (الى جهة الياء) فتصير الالف بينها و بين الياء (كالفتى) بامالة الفتحة والالف (والا) يكن بعد الفتحة ألف (فالممال الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا (كنعمة و بسحر وللامالة) فائدة وحكم ومحل وأصحاب و(أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها و بين المنع) أما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد و بيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء فاذا عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فاذا أملت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على أصل أو غيره مما سيأتى و أما حكمها فانه وجه جائز فلذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا أميلت ترددت بين الالف والياء والاصل فى الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجار بردى و أما محلها فالاسماء المتمكنة

والافعال

وهاء ساكنة آخره وقوله أرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من شدة الرمضاء وأصل من تحت من تحتى بالاضافة الى ياء المتكلم وأضحى مجهول من ضحيت بالكسر للشمس ضحى اذا برزت قال الفارسى الهاء فيه مشكلة لانها لو كانت ضميرا لوجب الجر لان الظرف لا يبنى فى الاضافة ولو كانت للسكت لا يجوز لانها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الاعراب وأجيب بانها بدل من الواو والاصل علو فافهم (قوله المنثور) قيد به لان مطلق الكلام لا يقابل الشعر لانه كلام (قوله بابقاء تاء ثلاثه) الاظهر بابدال تاء ثلاثة هاء ونقل حركة همزة أربعة اليها لان فى كلامه تسمحا فى موضعين الاول قوله بابقاء تاء ثلاثة ولم تبق على حالها بل قلبت هاء الثانى قوله ونقل همزة أربعة والمنقول انما هو حركتها (قوله القصبا) الثابت فى أكثر النسخ بالصاد المهملة وفى بعضها بالضاد المعجمة و كل صحيح من حيث المعنى

(باب الامالة)

(قوله من صوب) ينظر هل صوب بالباء التحتية أو التاء الفوقية

والافعال غالبا ويأتى التنبيه على غير الغالب وأما أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة (أما الاسباب) التى تمال لاجلها (فثمانية أحدها كون الالف مبدلة من ياء متطرفة) فى الاسماء أو الافعال (مثاله فى الاسماء الهدى والفتى) و (مثاله) فى (الافعال هدى واشترى) فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت أخذا من قول الشاطبي المقرى وتثنية الاسماء تكشفها وان * رددت اليك الفعل صادفت منهلا

(والايمان نحو ناب) بالنون وهو السن (مع ان ألفه) مبدلة (عن ياء بدليل قولهم) فى تكسيره (انياب لعدم التطرف) الا ان يكون مجرورا فان من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوى (وانما أميل نحو فتاة) مؤنث فتى (ونواة) وان لم تكن الالف طرفا فى اللفظ (لان تاء التانيث فى تقدير الانفصال) فالالف فيهما مبدلة من ياء فهى وان لم تتطرف لفظا فهى متطرفة حكما (و) السبب (الثانى كون الياء تخلفها) أى الالف (فى بعض التصاريف كألف ملهى) مما كان بدلا من واو (و) ألف (أرطى) مما كان زائدا للالحاق (و) ألف (حبلى) مما كان زائدا للتانيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلا من واو فى الافعال (فهذه) الامثلة (وشبهها تمال) لان الياء تخلف الالف فيها فى بعض التصاريف كالتثنية والجمع فى الاسماء والبناء للمفعول فى الافعال (كقولهم فى التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفى الجمع) ملهيات وارطيات و (حبليات وفى البناء للمفعول غزى وعلى هذا) الاخير (فيشكل قول الناظم) فى النظم وغيره (ان امالة ألف تلا فى والقمر اذا تلاها المناسبة امالة ألف جلاها وقوله) فى شرح الكافية (وقول ابنه) فى شرح النظم (ان امالة ألف سجى لمناسبة امالة ألف قلى بل امالتهما كقولك) اذا بنيتهما للمفعول (قلى وسجى) بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا أمكن غيره وأجاب المرادى عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى الامالة نحو دعا مما ألفه عن واو ولم يعتبره القراء يعنى باتفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه ما جاوز الممال فلما اما لوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعى الى امالته عندهم انما هو التناسب وقال هنا تجوز الامالة فى نحو دعا وغزا لانه يؤل الى الياء اذا بنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد (ويستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الياء تخلف الالف فى بعض التصاريف (ما رجوعه الى الياء مختص بلغة شاذة أو) رجوعه الى الياء (بسبب ممازجة الالف لحرف زائد) فلا يمال شىء من ذلك (فالاول) وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة (كرجوع ألف عصا وقفا) المنقلبة عن واو (الى الياء فى قول هذيل اذا أضافوهما الى ياء المتكلم) حيث يقولون (عصى وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (والثانى) وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ممازجة الالف لحرف زائد (كرجوعهما) أى ألفى عصا وقفا (اليها) أى الى الياء (اذا صغرا) عند الجميع (فقيل عصية وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوة وقفيو ففعل به ما تقدم وقلبت ياء لممازجتها ياء التصغير وهى حرف زائد والممازجة المخالطة والمجاورة (أو جمعا) أى عصا وقفا (على فعول) بضم الفاء (فقيل عصى وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصو وقفو وقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوى وقفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما اتباعا لكسرة عينهما وقرأ الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى أصله فالياء الثانية المدغم فيها هى ألف عصا وقفا وقلبت ياء

(قوله وعندي ان هذا الجواب الخ) قال الدنوشري قال مولانا شيخ الاسلام شحاذة الحلبي أطال الله بقاءه قول الشارح وعندي ان هذا الجواب لا يدفع الاشكال الخ ممنوع لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا للامالة فيما ذكر من تلا ونحوه غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكر لكونه محتاجا اليه بخصوصه وانما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس فى كلامه ما ينفى ان يكون غير التناسب سببا آخر وفى جواب المرادى ما يشير الى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ممنوع لان كلا من الفريقين قائل بالتناسب كما تقدم اه بحروفه ويمكن ان يوجه اقتصار ابن مالك على ما ذكر لكونه تمسكا باقوى السببين لكونه متفقا عليه وان كان غيره باعتبار أمر فى ذات الكلمة وهو كون الالف تنقلب ياء فى بعض التراكيب فليتامل ثم رأيت فى المرادى ان التناسب أضعف الاسباب اه ولا يخفى ما فى قول الحلبي وليس فى كلامه ما ينفى ان يكون فى غير التناسب الخ لان قوله بلا داع سواه صريح فى انه لا سبب غير التناسب وكون كل الفريقين قائلا بالتناسب لا يصحح ملاقاة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد فتدبر

لممازجتها الياء المقلبة عن واو فعول وهي حرف زائد * السبب (الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده الى التاء) المثناة فوق (الى قولك فلت بكسر الفاء) وحذف العين (سواء كانت تلك الالف) المبدلة من عين الفعل (منقلبة عن ياء) مفتوحة أو مكسورة فالاول (نحو باع وكال و) الثاني نحو (هاب أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات) فانك تقول فيها اذا أسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفاء في لغة الجميع ومت (في لغة من قال مت بالكسر) في الميم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان أصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع الى تاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل في يائي العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما أشبهها تمال لما ذكرنا (بخلاف) المنقلبة عن واو مفتوحة (نحو قال و) عن واو مضمومة نحو (طال) في لغة الجميع (ومات في لغة الضم) فهذه لا تمال لانك تقول اذا أسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفاء فيهن أما قلت فبالتحويل وأما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم * السبب (الرابع وقوع الالف قبل الياء) المفتوحة متصلة (كبايعته وسايرته) ذكره ابن الدهان ومثله بآية (وقد أهمله الناظم) في النظم (و) سيبويه و (الاكثرون) وذكره في التسهيل فقال أو متقدمة على ياء تليها * السبب (الخامس وقوعها) أي الالف (بعد الياء) حال كونها (متصلة) بها من غير حاجز بينهما (كبيان) بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب (أو منفصلة) منها (بحرف) واحد (كشيبان) علما من الشيب (وجادت يداه) والاول أقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة لقربها من حيز المد (أو) منفصلة منها (بحرفين أحدهما) وعبارة التسهيل ثانيهما (الهاء نحو دخلت هند بيتها) وشرطه ان لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هذا تسع بيتها قاله الموضح في الحواشي * السبب (السادس وقوع الالف قبل الكسرة) متصلة (نحو عالم وكاتب) * السبب (السابع وقوعها) أي الالف (بعدها) أي الكسرة (منفصلة) منها (اما بحرف) واحد (نحو كتاب وسلاح) فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام (أو) منفصلة (بحرفين كلاهما متحرك و) (احدهما) وهو الثاني (هاء) وأولهما غير مضموم فيمال (نحو يريد أن يضربها) دون هو يضربها (أو) منفصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحو شملال) بالشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة (وسرادح) بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رأيت عنبا الاعلى وجه شاذ (أو) منفصلة (بهذين) الحرفين الساكن فالمتحرك (وبالهاء نحو درهماك) وهذا ساقط من أصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة أحرف ساكن وهاء غيرهما وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان أقل درجة الساكن والهاء ان ينزلا منزلة حرف واحد محرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة أعني لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول النظم

* فدرهماك من يمله لم يصد * السبب (الثامن من ارادة التناسب) اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وقد أمالوا لتناسب بلا * داع * (وذلك اذا وقعت الالف بعد ألف في كلمتها أو) وقعت (في كلمة) أخرى قد (قارنتها قد أميلتا) أي الالفان (لسبب) من الاسباب المتقدمة (فالاول) وهو الذي وقعت فيه الالف بعد ألف في كلمتها وقد أميلت الالف الاولى لسبب (كرأيت عمادا وقرأت كتابا) فان الالف الاولى فيهما قد أميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد

(قوله لممازجتها الياء الخ) حق العبارة لممازجتها الواو الزائدة لان انقلابها ياء انما هو لانقلاب الثانية فلا يقال قلبت ياء لممازجتها الياء الخ (قوله فبالتحويل) ينظر هل يقال نظير ما تقدم ان لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله جادت يداه) قال اللقاني لقائل ان يقول ألف يداه تخلفها الياء في غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخلف الياء الهاء في بعض التصاريف أي الكلمات المباينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثاني) فيه نظر اذ لو كانت الهاء أولى بنحو هبات كان الحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة أخرى وهي الياء فليتامل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتنعت الامالة حينئذ لان فيها الرجوع الى الشئ بعد الاعراض عنه وتصيير الاصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد فليتامل (قوله الساكن فالمتحرك) ينظر ما حكم ما لو كان الاول متحركا والثاني ساكنا وبعده الهاء هل يمال أولا وما مثاله (قوله أو وقعت في كلمة) أشار الى ان قوله في كلمة معطوف على بعد لا على في كلمتها وحينئذ فيكون قوله أو في كلمة قارنتها أعم من كون الالف الممالة للتناسب بعد الكلمة التي في الالف

إلمالة لغيره أو قبلها ويظهر التمثيل بامالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللقاني فقال أو في كلمة معطوف على ما في كلمتها أي وقعت الالف بعد الالف في كلمة قارنتها أي قارنت الكلمة التي فيها الالف الممالة للتناسب وحينئذ فتكون الالف الممالة للتناسب مسبوقة بالالف الممالة لسبب كما تدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بان يقدر أو في كلمة معطوفا على بعد والضمير في قارنتها عائد على الالف ذات السبب أي وقعت الالف الممالة للتناسب في كلمة قارنت الالف ذات السبب وفيه قبح لا يخفى اه وكأن وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لان الالف التي عاد عليها الضمير هي الممالة للتناسب لا ذات السبب وليس الاستخدام بمقبول في كل مقام

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتاء في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى (والثاني) وهو ما أميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة أخرى وقد أميلت لسبب (كقراءة أبي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما) فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف المماثلة لسبب اما أن تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها أو آتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما في عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك المماثلة وان كانت آتية بعدها فاما أن يقع ذلك في الفواصل أولا فان وقع في الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا تمال ولذلك اذا أمالوا فتحة ذال عذار لكسرة رائه لا يجيزون امالة ألفه مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين (وأما الموانع) لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانية أيضا) كعدد الاسباب (وهي الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو أميلت الالف في صاعد لانحدرت بعد اصعاد ولو أملتها في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني أشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف أقوى مانعا كما سيجيء وأما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرر الذي فيها بل قيل هو أشد مانعا (وشرط المنع بالراء أمران) أحدهما (كونها غير مكسورة و) الثاني (اتصالها بالالف اما قبلها) ولا تكون الا مفتوحة (نحو فراش وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتأخر في الثاني (أو بعدها) وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو هذا حمار ورأيت حمارا) وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء (وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو هذا كافر كالمتصلة) في منع الامالة (وشرط) المنع بحرف (الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها) أي بالالف (نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف) واحد (نحو غنائم) لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (الا ان كان) حرف الاستعلاء (مكسورا نحو طلاب وغلاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف (فان أهل الامالة يميلونه) لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة أولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات) بالقاف والتاء الفوقانية (وهي التي لا يعيش لها ولد) فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لمجاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل

(قوله أو المقدرتين) أورد عليه ان شرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها مقدارا من كسرة أو ياء ويجاب بان ذلك في السبب الموجود في نفس الالف لا في الموجود بعدها كما يأتي في كلام الشارح في جادفتدبر (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعد وهابط لفظهما (قوله وبعضهم الخ) ظاهر اطلاقه أنه لا فرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة وينظر هل هنالك قول بان حروف الاستعلاء لا تكون مانعا أولا (قوله وبعضهم يجعل الخ) وينظر الراء المتقدمة المفصولة بحرف تكون مانعة من الامالة على هذا القول أيضا كما لو تأخرت مفصولة او يفرق بينهما وذلك نحو رجال (قوله لان الفصل بحرف واحد كلا فصل) ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدما مفصولا بحرف بخلاف الراء فانه لابد من اتصالها متقدمة أو متأخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل أنه لا يضم الفصل بالحرف الواحد في كون المانع مانعا سواء كان راء أو غيرها فليتامل وقد يقال ان بعضهم ذهب الى أن الراء لا تمنع الامالة مطلقا بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء الا متصلة لذلك وان كان بعضهم قال انها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول من الالف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذي بعده ثم رأيت بعضهم قال في قوله من المتصل نظر لان كلا من الامثلة منفصل لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل لاجل الالف فتامل اه وأقول قد أشار اللقاني لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسورا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل اذ المكسور

هـذا) الساكن (منزلة المكسور) ويجعله هاوطا من الامالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أي عن الالف (كونه اما متصلا) بالالف (كساخر) بالخاء المعجمة (وحاطب وحاطل) بالحاء المهملة فيهما (وناقف أو منفصلا) من الالف (بحرف) واحد (كنافق ونافخ وناعق وبالغ أو) منفصلا من الالف (بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المفصول بحرفين (لتراخي الاستعلاء) والمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين وأطلق في المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة) كخاف فان ألفه منقلبة عن واو مكسورة (ولا ياء مقدرة) كطاب فان ألفه منقلبة عن ياء فسبب امالة ألف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في ألفيهما (فان السبب المقدر هنا) وهي الكسرة أو الياء (لكونه موجودا في نفس الالف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما (لانه) أي السبب الظاهر (اما متقدم عليها) أي على الالف نحو كتاب وبيان (أو متأخر عنها) نحو غانم وبائع والكائن في نفس الالف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها (فمن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لان السبب مقدر في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد من جد في الامر وجواد جمع جادة وأصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الامالة على الافصح وبعضهم أجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لان السبب المقدر متأخر عن الالف * (مسئلة * يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا) في كلمة أخرى مستقلة بنفسها كما لو كان في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا يمال لاتصال المستعلي في اللفظ اذا أدرجت فهذا مثل قولك مررت بفاضل وتارة يفصل بينهما بحرف واحد نحو منافضل وبماقاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط قاله الشاطبي (ولا يؤثر سببها) أي الامالة (الا متصلا) في كلمة واحدة والفرق أن المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أتى قاسم لوجود القاف) المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة أخرى (ولا يمال نحو) (لزيد مال لانفصال السبب) لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة أخرى (وهذا ملخص كلام الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما) في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك (انهما مثلا بأتى قاسم مع اعترافهما بان الياء المقدرة) في أتى المنقلب عنها الالف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقرر من أن شرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها ياء مقدرة (والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فبالك مع انفصاله (والمثال الجيد) السالم من الطعن (كتاب قاسم) فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا (و) الاعتراض (الثاني أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (مخالفة لما ذكرا من الحكمين) المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا (قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر أسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال الا أن امالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى وقال أيضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل اهـ) يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه في الحكمين

قبل المتصل معتذرا لان متلو الالف لا يكون الا مفتوحا (قوله أو منفصلا الخ) ينظر ما الفرق بينها وبين الراء في ذلك حيث اختلفا حكما وقد يقال ان في كلام الشارح اشارة الى الفرق

(قوله ولولا ما فى شرح الكافية الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه تصريحه فى شرح الكافية بانه يقال أتى قاسم بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه فى النظم على الصورتين المذكورتين وان كان الظاهر أنه مانع من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطأ الانسان فى بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخطا فى البعض الآخر الذى يمكن تصحيحه ومانحن فيه كذلك تقليلا للخطا ما أمكن وخطؤه فى البعض خير من خطئه فى الكل فليتامل على أن المشاحة فى المثال ليست من دأب المحصلين وقد يقال انتصارا لابن مالك ان أتى قاسم انما يقرأ بهمزة ممدودة وتاء مكسورة وياء ساكنة ولا يقرأ بهمزة وتاء مفتوحة وألف بعدهما حتى تكون الياء المقدرة فيه اهـ وأقول

وقع فى شرح الجزولية لابى عبد الله محمد النفزى بالنون والفاء والزاى (ولولا ما فى شرح الكافية) من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (لحملت قوله فى النظم) للخلاصة والكافية (والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين) المذكورتين فى كلام ابن عصفور والنفزى وهما ما أميل لكسرة العارضة وما أميل من الالفات التى هى صلات الضمائر (لاشعار قد يفعل) من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل (فى عرف المصنفين بالتقليل) وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الامتصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا لسبب محقق (وأما مانع المانع) للامالة (فهو الراء المكسورة المجاورة فانها تمنع) الحرف (المستعلى و) تمنع (الراء أن يمنعا) الامالة لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها فى تقدير حرفين وكان الكسرة فيها فى تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين فى مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (ولهذا أميل وعلى أبصارهم) غشاوة (واذهما فى الغار مع وجود الصاد) فى الاول (والغين) فى الثانى (و) أميل (ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الالف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أى القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرفى الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة فى ذلك كله متصلة (وبعضهم) أى العرب (يجعل المنفصلة) من الالف (بحرف كالمتصلة) فى كونها تمنع المانع (سمع سيبويه الامالة فى قوله) وهو سماعة النعامى يهجو رجلا من بنى نمير بن قادر

(عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر) * بمنهمر جون الرباب سكوب

بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدال

* (فصل * تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها أن لا تكون) الفتحة (فى حرف ولا فى اسم يشبهه) لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل فى الحرف ولا فيما أشبهه الا ما يستثنى (فلا تمال الا) بكسر الهمزة والتشديد (لاجل الكسرة) التى هى من أسباب الامالة (ولا) تمال (نحو على للرجوع الى الياء فى نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الامالة (ولا) تمال (الى لاجتماع الامرين) وهو الكسرة والرجوع الى الياء (فيها) فى نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة فى هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضى لها لكونها حروفا فلو سميت بشئ منها فان كانت ألفه رابعة كالا أملتها لان الالف الرابعة فى الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم تجز امالتها لان التسمية تجعل الالف من بنات الواو ولان بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول فى تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردى (ويستثنى من ذلك) أى المشبه للحرف (ها) للغائبة (ونا) للمتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره (خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما) لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة أو ياء (فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها) بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين (وأما امالتهم انى

قال الشهاب القاسمى معترضا على المصنف فى اعتراضه الثانى بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضى ان كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما فى شرح الكافية الخ لان ما فى شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام الناظم على ما ذكر لجواز أن تكون ما فى النظم مخالفا لما فى شرح الكافية اهـ وقد أشار الى ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك أن الغير النفزى ولكن ذلك لا يقتضى أن نصوص النحويين كذلك (قوله والنفزى) بسكون الفاء وزاى نسبة الى نفزة قبيلة من البربر كما فى اللب زيادة على أصله (قوله جون الرباب) ضبط فى النسخة المصححة بنصب جون على الحال وكان وجه عدم جره تعريفه بالاضافة لما فيه أل فلا يكون نعتا للنكرة وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجر لجواز كونه بدلا ثم انه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو منهمر فليحرر * (فصل) * (قوله فلو سميت الخ) قد يقال ان الا اذا سمى به فيه سبب آخر وهو الكسرة التى فى أوله والى اذا سمى به فيه سبب للامالة وقدم أن الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا هنالك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرها نحو سرداح وشملال فمنع امالة الى بعد التسمية فيه نظر ويجاب عن ذلك بان شرط تاثير الكسرة للامالة أن لا تكون الالف منقلبة عن واو وصرح المرادى بقوله فى شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو تامل

ومتى) من الاسماء المبنية (وبلى) من احرف الجواب (ولا) النافية (فى قولهم أفعل هذا اما لا فشاذ من وجهين عدم التمكن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) المجوز للامالة لان الالف فى غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شئ فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذى سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها (و) الحرف (الثانى) من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة فى غير ياء) مثناة تحتانية (وكونهما) أى الفتحة والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان تكون الفتحة فى حرف مستعل نحو من المطر او فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما (نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادى أو بمكسور نحو أشر (بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قع السير) لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط أيضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه أيضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تقلب المستعلى اذا وقع قبلها فتمال نحو من الضرر قال المرادى والتحرير ان يقال تمال كل فتحة فى غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء اهـ (واشتراط الناظم) فى النظم (تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطاء من قولك رأيت خبط رياح) بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين فى نحو العرض والراء فى ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (هاء التانيث وانما يكون هذا) الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء (فى الوقف خاصة كرحمة ونعمة) وانما أميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم تكن من اسباب الامالة (لانهم شبهوا هاء التانيث بالفه) أى بالف التانيث المقصورة (لاتفاقهما فى المخرج) وهو أقصى الحلق (و) فى (المعنى) وهو الدلالة على التانيث (والزيادة) على أصول الكلمة (والتطرف) فى آخر الكلمة (والاختصاص بالاسماء) الجامدة والمشتقة ولا فرق فى ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة (وعن الكسائى امالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضا) لشبهها بهاء التانيث فى الوقف والخط (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانبارى) فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى وفى غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانبارى وليس بصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)

(وهو) فى اللغة تغيير مطلق وفى الصناعة (تغيير) خاص (فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى) فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهى الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض

(قوله والذى سهل امالتها الخ) ظاهره أن ذلك جار فى الجميع والذى فى المرادى وغيره ان ذلك انما هو فى بلى وفى لا وفى يا لانها التى نابت عن الجمل دون أنى ومتى (قوله تمال الفتحة قبلها الخ) ظاهره انه لو كانت الفتحة بعد الراء المكسورة امتنعت الامالة فلا تمال فتحة الميم من رمم وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتاخرة (قوله ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء المتاخر عن الراء المكسورة وعدم منعه اذا كان متقدما عليها وقد يقال وجهه ان حرف الاستعلاء اذا كان متاخرا أشد فى المنع لما فى الامالة حينئذ من التصعد بعد الانحدار وهو أشد من عكسه كما مر فى كلام الشارح فليتامل (قوله مردود) هذا الرد مردود بان المصنف أعنى ابن مالك نص على امالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشئ نفيه وأيضا هو لم يلتزم فى ألفيته ان ينص على جميع مسائل النحو وقول الشارح ولعله الخ يوهم أنه من عنده مع انه مسطور فى شرح المرادى والعجب منه حيث نسب للمرادى قبله ما نسب ولم ينسب اليه هذا ولكن هذا دأبه رحمه الله

(هذا باب التصريف)

(قوله وهو تغيير الخ) قال اللقانى يدخل فى هذا الحد الاعراب على انه معنوى اهـ وفيه نظر يعلم من كلام الشارح ثم ان هذا التعريف للصرف الذى هو فعل المصرف وأما حده بالمعنى العلمى فهو علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم صحة واعلالا واليه أشار المصنف بقوله وتسمى تلك الاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريفى التصريف العملى والعلمى (قوله خرج النحو فانه لا يتعلق الخ) قال الدنوشرى المفهوم من سياق الكلام وسباقه ان النحو تغيير ليس فى بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصريفا لعدم تعلقه بالبنية وأنت خبير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة أو لادراكها أو للملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان النحو متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر اذ به تعرف تلك العوارض ويدخل فى قوله وغيرهما الاعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرفوعات

سبعة والمنصوبات ستة عشر والاضافة على معنى اللام أوفي أومن ووقوع الخبر مفردا أوجملة الى غير ذلك فليتامل اه ويرد على قوله وأنت خبير الخ ان الصرف وكل علم كذلك فالاظهر الاعتراض بان المعرف الصرف بالمعنى العملى وهو نفس التغيير والنحو انما هو التغيير لا التغير اذلم يجعلوا له اطلاقين (قوله التصحيف والتحريف) فرق بعضهم بينهما بان التصحيف ماكان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ماكان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعلق بالمركبات) ينظر مامعنى تعلق ماذكر بالمركبات اذ تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير نحو رجال فانه متعلق بنفس الكلمة على ان النحو قد يتعلق بالمفرد كالاسماء قبل التركيب فانها مبنية فليتامل (قوله ولهذين التغييرين أحكام) قال اللقانى فى هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير الثانى لاحكم له وللاول لان الاعلال افعال فهو تغيير أيضا والحق ان التغيير الثانى هو حكم التغيير الاول لانك اذا أردت بناء قال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الاول ثم ينشأ حكم لهذا المبنى وهو اعلاله بقلبت عينه ألفا وهذا هو التغيير الثانى فان قيل قد يوجد الثانى بدون الاول كما فى المصدر وحينئذ فلا يكون حكما له والا تلازما قيل ذلك ممنوع لان اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على ان ماذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغييران فى بنية الكلمة لغرض لفظى فاما أن يكون الحد غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما ٣٥٣ باطل ثم ان مقتضى كلامه التغاير بين التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف باحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان المراد من الصحة والاعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب أو المنع أو الجواز يعنى ان التصريف نفس التغييرين ثم ان وجود التغيير فى محل وامتناعه فى محل آخر وجوازه فى محل ثالث هو علم التصريف فدلول التصريف هو التغيير فى بنية الكلمة الواقع فيها بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به ايقاعا وسلبا وبهذا يتضح ماذكره من الحد والاحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من أحكام التغيير وتوضيحه ان قولا مثلا كونها يجب قلب عينها ألفا لحصول سببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذى هو متعلق الوجوب من نفس التصريف ووجوب الصحة فى لو اذا لحصول سببه من عدم اعلال فعله وهو لاوذ هو علم التصريف ووقوع الصحة الذى هو عدم التغيير ليس تصريفا اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذى هو تغيير سلبا وايجابا اه باختصار قليل مختل فى النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ) قال الدنوشرى صريحه ان مسمى علم التصريف غير مسمى التصريف فان التصريف كما مر تغيير فى بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتامل اه وأقول قد عرفت ان المصنف أراد بالاشارة معنى التصريف العملى والعلمى ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة على الاخير من اضافة العام الى الخاص ثم ان علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والملكة والقواعد والمصنف هنا يسمى على الاطلاق الاخير فتقدير المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الاسماء الخ) هو أخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أفرده نظر الى اختلافهما بالعموم والخصوص لامتياز هما بذلك وتمايز العلوم بتمايز الموضوعات

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف (فا)لتغيير (الاول) المعنوى (كتغيير المفرد الى التثنية والجمع) المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون (وتغيير المصدر الى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة فى الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة فى الوصف (و) التغيير (الثانى) اللفظى (كتغيير قول) من الاجوف (وغزو) من الناقص (الى قال وغزا) بقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله والابدال فى أقتت والحذف فى قل والادغام فى رد ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها فى علم التصريف وهو الاولى (ولهذين التغييرين) للغرضين المذكورين (أحكام كالصحة) وهى اقرار الحرف على وضعه الاصلى كالياء فى بياض وأبيض والواو فى سواد واسود (والاعلال) وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلى كقلب الياء فى بان وأبان وموقن وبائع وقلب الواو فى قام وأقام وقيام وشبه ذلك فقلب أحد الاصول من محله الى آخر كاينق جمع ناقة وحادى (وتسمى) معرفة (تلك الاحكام علم التصريف) وانما سمى هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل فى أمرى اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة فى الالفاظ العربية كما تقدم فى الغرضين فهو من باب تسمية الشئ باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة فى اللغة العربية فلا يدخل التصريف فى الاسماء الاعجمية

(قوله كابراهيم واسمعيل) ينظر ماه معنى عدم دخول التصريف في ذلك مع انهما يثنيان ويجمعان وتقدم ان تغيير المفرد الى التثنية أو الجمع تصريف فليتأمل (قوله موضوعة وضع الاصوات) ينظر مامعنى قوله موضوعة وضع الاصوات وينظر هل قوله

كابراهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لأن التصريف من خصائص لغة العرب (ولا يدخل التصريف في الحروف) لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لاتقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألفاتها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا يدخل التصريف (فيما أشبهها) أى أشبه الحروف (وهى الاسماء المتوغلة في البناء) كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الافعال والموصولات وأسماء الاشارة (والافعال الجامدة) وهى التى لم تختلف أبنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها أشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجىء الحذف في سوف والابدال في حاء حتى عينا وهمزة ان هاء والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذى وفر وعهما والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عند تاء اتصال تاء الفاعل (فلذلك) أى لاجل ان التصريف لايدخل الحروف ولا ما أشبهها من الاسماء والافعال (لا يدخل فيما كان) من الاسماء موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين اذ لا يكون كذلك) في الوضع على حرف أو حرفين (الا الحرف كباء الجر ولامه) فانهما موضوعان على حرف واحد (وقد وبل) فانهما موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف كتاء قت) فانها موضوعة على حرف واحد (ونا من قمنا) فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لايدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله (وأما ما وضع) في الاصل (على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (فيدخله التصريف) نظرا الى أصل وضعه (نحو يد ودم) بحذف لامهما (في الاسماء ونحو ق زيدا) بحذف فائه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (في الافعال) وقس على ذلك

*(فصل * ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد وأقله الثلاثى كرجل) لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب أن يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركا أو ساكنا وأيا ما كان يلزم التنافى مع أحدهما أجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافى (وغايته الخماسى كسفرجل وما بينهما) أى بين الثلاثى والخماسى (الرباعى كجعفر) ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كقتال (وغايته سبعة كاستخراج) وبينهما ذوا الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق (وأمثلته كثيرة) بلغت (في قول سيبويه) ثلثمائة مثال وثمانية أمثلة وزاد الزبيدى عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها (لاتليق بهذا المختصر) فلا نشتغل بها روما للاختصار بل نذكر أماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا وأربعا ومواضعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من ان تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو أجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو أجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجفلى والمجتمعان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو حواجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أفعوان والاربعة نحو اشهيباب

لبعد معرفة الخ ينافيه قوله مجهولة الاصل لاقتضاء البعد انه يمكن معرفة أصله (قوله ينقسم الاسم) أى المتصرف فلا يردان المبنى قد يكون على حرف أو حرفين وقول الشارح لانه يحتاج الخ باعتبار الوضع الاصلى وما حق الكلمة أن تكون عليه (قوله وذكرها) المتبادر انه مصدر مبتدا وقول المصنف لايليق خبره وفيه تغيير لكلام المصنف لان يليق فى كلامه خبر عن قوله وأمثلته فهو مبدوء بالتاء المثناة فوق ويلزم على كلام الشارح ان يقرأ بالياء المثناة تحت ويحتمل ان يقرأ قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضى المسند الى ضمير الزبيدى (قوله قصيرى) فى الصحاح القصيرى الضلع التى تلى الشاكلة وهى الواهية فى أسفل الاضلاع والقصيرى أيضا أفعى اه واقتصر فى الصحاح ٢ على الثانى فقال القصيرى مصغرا مقصورا ضرب من الافاعى (قوله خيزلى) فى النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالحاء المهملة المفتوحة ولم أقف عليه ولم يذكره فى القاموس فى مادة اخزأل مصدر (قوله أجفلى) فى القاموس ودعاهم الجفلى محركة والاجفلى أى بجماعتهم وعامتهم والاجفلى الجماعة من كل شئ (قوله عنفوان) فى القاموس عنفوان الشئ وعنفوه مشددا أوله وبهجته ٢ قوله واقتصر فى الصحاح الخ فى هذا النقل شئ يحرر اه

(قوله طمع) من طمع يطمع طمعا فهو طمع وطمع وطمِع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدنوشري * (فائدة) * فعل بكسر ففتح كثير في الاسماء قليل في الصفات ومنه ماء روى أي كثير وقوم عدى ودين قيم ولحم زيم أي متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيبويه على الثاني وينظر هل زيم بالزاي أو بالراء اه وأقول هو الزاي (قوله دئل) كان بعده ٣٠٠ في النسخة المصححة رئم وضرب عليه بالقلم

مصدر اشهاب (وأبنية الثلاثي) المجرد (أحد عشر) بناء (والقسمة) العقلية (تقتضي) ان تكون (اثني عشر) بناء وذلك (لان) الحرف (الاول واجب الحركة) لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة (والحركات) الخالصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضمة (و) الحرف (الثاني يكون محركا وساكنا) فاحواله أربعة (فاذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الاول في أربعة أحوال) الحرف (الثاني خرج من ذلك اثني عشر) بناء وأما الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها (وأمثلتها) في الاسم والصفة (فلس) سهل بفتح أوله وسكون ثانيه (فرس) بطل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة فكسرة (عضد) طمع بفتحة وضمة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أي متفرق بكسرة ففتحة (ابل) بلز بكسرتين (قفل) حلو بضمة فسكون (صرد) حطم بضمة ففتحة (دئل) بضمة فكسرة (عنق) جنب بضمتين فيبدأ بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فِعُل بكسر أوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة أثقل منها (وأما قراءة أبي السمال) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام (والسماء ذات الحبك) بكسر الحاء وضم الباء ونسبها أبو الفتح بن جني في المحتسب لابي مالك الغفاري (فقيل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل اتبع الحاء) من الحبك (لتاء من ذات) في الكسر (والاصل حبك بضمتين) فكسر الحاء اتباعا لكسر التاء قبلها ولا يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها (وقيل) لا اتباع وانما الكسر (على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين) فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه الجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من لغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح (وزعم قوم اهمال فعل) بضم الفاء وكسر العين (أيضا) لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر (وأجابوا عن دئل) اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة (ورئم) بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست (بانهما) ليسا من أصول الاسماء وانما هما (منقولان من الفعل) المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون أسماء الاجناس وأجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في أسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) الفعل في أصول الاسماء (بوعل) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في الوعل) بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل (و) على القولين فانه (انما أهمل أو قل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائما على الاول وغالبا على الثاني (والرباعي المجرد) خمسة أبنية (مفتوح الاول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلهب للرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء (ومضمومهما) اسما (كدملج) بالجيم

ولا أدري وجهه والمناسب لصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولاحقه وكونه منقولا لا يقتضي اسقاطه لان دئل كذلك بل عدم النقل في رئم أظهر كما يأتي في كلامه (قوله لانهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال في تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم الى ضم لازم (قوله ووجهه الجاربردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجاربردي وكلام ابن جني وينبغي أن ينظر ما رد به ابن مالك اه وأقول عدم الفرق بين كلام الجاربردي وابن جني من الذهول والغفلة عن كون الجاربردي اعتبر عمله القارئ بعد تلفظه بالحاء المكسورة وابن جني اعتبر ميله الى القراءة المشهورة وأما ما رد به ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة اليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لامكان عروض ذلك له (قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاه الاخفش وعن الليث ان الوعل لغة في الوعل ونقل عن الخليل كما قال الشارح (قوله ان فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه ترك تنوين فعل (قوله والرباعي) بالجر عطف على الثلاثي أي وأبنية الثلاثي وانظر لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جر الرباعي اللام كما فعل فيما يأتي في قوله وللخماسي المجرد أربعة

وصفة كجرشع للجمل العظيم (ومكسور الاول مفتوح الثاني) اسما (كفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل (ومكسور الاول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما اوز يد ضفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة (وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الابل (والمختار) عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل (أنه فرع من مضمومها) استثقالا الضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين (و) لانه (لم يسمع) فتح الثالث (في شئ) من الرباعي (الا وسمع فيه الضم) من غير عكس (كجخدب وطحلب) للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء (وجرشع) بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل (ولم يسمع في برتن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثناة فوق أحد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط (وعرفط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية (الا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (وللخماسي المجرد أربعة) من الابنية (أمثلتها) مفتوح الاول والثاني والرابع اسما (سفرجل) وصفة شمردل للطويل وشقحطب للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو (جحمرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الا صفة وان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كـ (قرطعب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشئ التافه الحقير يقال ماعليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قذعمل للاسد وصفة (قذعمل) بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (فجملة الاوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزنا أحد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وماذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على أربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير أو ماقبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي (وماخرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة) في أوله (كمنطلق) أو في وسطه كظريف (و) فيهما نحو (محرنجم) أو في آخره كحبلى (أو بنقص أصل كيد ودم) وأصلها يدي ودمي (أو بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله علابط بدليل أنهم نطقوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الالف بعد اللام (أنهم لا يوالون بين أربع متحركات) في كلمة واحدة الا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر أوله في نحو خرفع) بكسر الخاء المعجمة

(قوله كفطحل) ومثل فطحل قطر اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الاخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جخدب فسيبويه لم يثبته ورواه بالضم وروى الفراء برقع وطحلب فالاجود فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرثن وأما جؤذر فانه أعجمي وأما جخدب فالرواية الجيدة فيه ضم الدال على انه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففا من جخادب كما قالوا ان علبطا مخفف من علابط والاظهر ماذهب اليه الاخفش والكوفيون لان الفراء ثقة في روايته فلا وجه لردها ويقويه اظهار التضعيف في نحو سودد وعندد لارادة الالحاق بجندب ولولم يكونا له لقيل سود وعند فلو كان هذا البناء معدوما لامتنع وجود ماهو ملحق به (قوله كالجندب) أي فانه اسم للجراد الاخضر الطويل الرجلين وجندب أيضا ابن العنبر بن عمرو بن تميم (قوله للاخضر الذي يعلو الماء) أي الشئ الاخضر وعبر بعض الشافعية بقوله النبت الاخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الماء اه ووصفها بانها تعلو يقتضي انه أراد الجرم الاخضر لا الوصف لانه لون قائم بالماء ولا يقال انه يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاموس وان الذي ينبت في جوانب محل الماء يسمى خرزا بالخاء والزاي ولم يذكر ذلك في القاموس وانما فيه خزر كصرد ذكر الارانب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له مثله في باب جموع التكسير وتقدم أنا قلنا ان الصواب بضم الثاء المثلثة (قوله وشمردل) بالدال المهملة واعجامها لغة كما في القاموس (قوله الشئ التافه الحقير) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قذعمل) قال بعضهم والقذعمل لا يستعمل الا بعد النفي اما

المعجمة وسكون الراء وضم الفاء و بالعين المهملة القطن الفاسد (وكتغيير مكسورهما) أى الاول والثالث (بضم ثالثه فى نحو زئبر) بكسر الزاى وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد (وأما سرخس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة (و بلخش) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة و بالشين المعجمة لنوع من الجواهر (فاعجميان) لاعربيان اذ ليس فى أمثلة الرباعى مفتوح الاول والثانى

* (فصل * وينقسم الفعل الى مجرد) من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره أربعة كدحرج) ودربج أى ذل (والى مزيد فيه) وأقله أربعة كاكرم (وغايته ستة كاستخرج) وبينهما الخماسى كانطلق ومزيد الرباعى أقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم (و) مزيد الثلاثى (أوزانه كثيرة) مشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعى أوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف فى هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم فى مزيد الرباعى وزنا رابعا وهو افعلل نحو اجرمز (وأوزان الثلاثى) المجرد (ثلاثة) مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كضرب وعلم وظرف) لان الفاء لا تكون الا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام مفتوح دائما للخفة والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الاصل لضرب من الخفة والاصل فيه ما فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهما انه أصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى والثانى انه فرع من فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه (فمن قال انه وزن أصلى مستدلا بان نحو جن وبهت وطل دمه واهدر) دمه (واولع بكذا وعنى بحاجتى بمعنى اعتنى بها وزهى علينا بمعنى تكبر) وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط فى يده ورهصت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال وأغمى على زيد واخواتها (لم تستعمل الا مبنية للمفعول) خبران (عده) وزنا (رابعا) خبر فمن قال وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعباديد وأبابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام فى نحو سوير) وترك الابدال فى نحو ووري (لم يعده) وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء فى الياء وان الواوين متى اجتمعتا فى أول الكلمة أبدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما وأجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا أما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير وأما ترك الابدال فلان الواو الثانية فى ووري ليست متأصلة فى الواوية لانها منقلبة عن ألف وارى (وللرباعى وزن واحد كدحرج) وزلزل (ويأتى فى دحرج بالضم) فى أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (فى فعل المفعول)

بها أو بغيرها فينظر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء خامسا وهو هندلع لبقلة والاظهر انه رباعى والنون زائدة * (فصل) * (قوله وافعلل) أى بتخفيف اللام الاولى وتثقيل الثانية ومن أمثلته اكفهر الرجل تجهم وفى الحديث اذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهر أى غير منبسط (قوله وهو افعلل) أى بتخفيف اللام الاولى وتخفيف الثانية (قوله نحو اجرمز) يقال اجرمز الرجل انقبض من الشئ وضم جراميزه أى ما انتشر من لباسه (قوله لا يكون الا مفتوحا) من لازم ذلك انه لا يكون الا متحركا فقوله لرفضهم الابتداء بالساكن علة لمطلق حركته وكون الفتحة أخف علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغى أن يقول بعد قوله واللام مفتوح دائما لان الماضى بنى على حركة لمشابهته المعرب ليكون علة لحركة اللام المطلقة وقوله للخفة لخصوص كونها فتحة (قوله وأما ما جاء الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله ان الفاء لا تكون الا مفتوحة مع انها مكسورة فيما ذكر وكان ينبغى أن يقول والاصل فيه ما فتح الفاء وكسر العين (قوله ونفست المرأة) فى الصحاح وقد نفست المرأة بالكسر ويقال أيضا نفست المرأة غلاما على ما لم يسم فاعله وفى شرح المنهاج للعلامة الشمس الرملى يقال فى فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيهما والضم أفصح اهـ (قوله بالنقض) هو تخلف الحكم عن الدليل (قوله لئلا يلتبس الخ) هذا اجمال لا التباس (قوله ويأتى فى دحرج بالضم الخلاف السابق)

*(فصل *في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) اماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيا^تها وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل (تقابل الاصول بالفاء فالعين فاللام) على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان (معطاة ما للموزونها من تحرك وسكون) أصليين (فيقال في) وزن (فلس) من الاسماء (فعل) بسكون العين (وفي) وزن (ضرب) من الافعال (فعل) بفتح العين (وكذلك) يقال (في) وزن (قام) من الاجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما (لان أصلهما) قبل القلب والادغام (قوم وشدد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها في الاول وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني (و) يقال (في) وزن (علم فعل) بكسر العين (وكذلك) يقال (في) وزن (هاب) من الاجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين فيهما لان أصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ماتقدم من القلب والادغام (و) يقال (في) وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (في) وزن (طال وحب) فعل بضم العين فيهما لان أصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ماتقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات (فان بقي من أصول الكلمة شئ زدت) في الميزان (لاما ثانية في) وزن (الرباعي فقلت في) وزن (جعفر فعلل و) زدت لاما (ثانية وثالثة في) وزن (الخماسي فقلت في) وزن (جحمرش فعلل) وماذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وماذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين أحدهما ماذكر وهو قول البصريين بناء على ان الجميع أصول وهو الصحيح والثاني ان مازاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب أحدها أنه لايوزن لانه لايدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل آخره بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ماقبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون أوفعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لايدرى ماهو أقوال أربعة (ويقابل) الحرف (الزائد بلفظه) ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى (فيقال في) وزن (أكرم) بزيادة الهمزة (وبيطر) بزيادة الياء (وجهور) بزيادة الواو (أفعل وفيعل وفعول) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (في) وزن (اقتدر) بزيادة الهمزة والتاء (افتعل وكذلك) يقال (في) وزن (اصطبر) مما فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه طاء (وادكر) مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل (لان الاصل) فيهما (اصتبر واذتكر) قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دالا لما سيجيء (و) يقال (في) وزن (استخرج) مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول (استفعل الا ان الزائد اذا كان تكرار الاصل) سواء كان للالحاق أم لا (فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل) لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق (كقولك في) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (و) في وزن (سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين وهو أول المطر والريح (و) في وزن (اغدودن) بالغين المعجمة وبالدال المهملة ويقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر (فعليل وفعلول وافعوعل) لفا ونشر امرتبا فالتاء في حلتيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعضروق والدال في اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغدودن افعودل (واذا كان في الموزون تحويل) من مكان

أي لان الدليل دل على أن المبني للمفعول من حيث هو أصل فلا يقال من قال باصالة المبني للمفعول هناك استدل بافعال ثلاثية لازمة للبناء للمفعول فقد يقال لا يأتي ماقاله هنا

(فصل)
في كيفية الوزن قدمه على مابعده عكس النظم لان من فوائد الوزن معرفة الزائد من الاصلي ووجهه مافي النظم ان بالفرق بين الزائد والاصلي يتوصل الى طريق وزن الكلمة (قوله على الترتيب المستفاد من الفاء) أي العاطفة في قوله فالعين فاللام (قوله وهو مبني) الاظهر وهما مبنيان لان البناء انما هو على المذهبين الاخيرين كما لا يخفى وقوله فهل جعفر الخ عائد للكل بدليل قوله أو لايدرى

الى مكان ويسمى القلب المكانى (أوحذف) لبعض الاصول (أثبت) أنت (بمثاله فى الميزان فتقول فى) وزن (ناء) بالمد ماضى ينأى (فلع لانه من نأى) والاصل نأى فحول اللام وهى الياء الى موضع العين وهى الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار ناء بالمد (و) تقول (فى) وزن (الحادى) وهو مبدأ العدد (عالف لانه من الوحدة) والاصل الواحد فحول الفاء وهى الواو الى موضع اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة أثر كسرة فصار الحادى (وتقول فى) وزن (يهب) مما حذفت فاؤه (يعل) والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه فى الاصل يفعل ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازانى فى يطا واخواته (و) تقول (فى) وزن (بع) أمر من باع (فل) والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين (و) تقول (فى) وزن (قاض) مما حذفت لامه (فاع) والاصل قاضى حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلهما والفاء فى ذلك أصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم فى الميزان التقاء الساكنين فالصواب أن يقال فى وزنهما أفعل لان أصلهما أطوع وأريق والسين والهاء زائدتان

*(فصل * فيما تعرف به الاصول والزوائد قال الناظم) فى النظم

(والحرف ان يلزم فاصل والذى * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

فعرف الحرف الاصلى بانه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذى لا يلزم فى جميع التصاريف ومثله بتاء احتذى فانها زائدة لانها تحذف فى بعض التصاريف تقول حذا حذوه والاحتذاء الاقتداء وليس الفعل (وفى) كلا (التعريفين نظر أما) التعريف (الاول) وهو تعريف الاصل (فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه) قريبا (مع انهما لا يسقطان) فى جميع التصاريف (وأما) التعريف (الثانى) وهو تعريف الزائد (فلان الفاء من وعد والعين من قال واللام من غزا أصول مع سقوطهن فى يعد وقل ولم يغز) فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع وأجاب عنه المرادى بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط فى أصل الموضع تحقيقا أو تقديرا (وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكلمة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول) وهو تكرار الاصل (لا يختص بأحرف بعينها) بل يكون فى جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سألتمونيها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه ان يماثل اللام كجلبب) بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج (وجلباب) مصدره ويطلق على الملحفة (أو) يماثل (العين اما مع الاتصال كقتّل) بالتشديد وزيادة احدى التاءين على الخلاف فى انها الاولى أو الثانية (أومع الانفصال بزائد) بينهما (كعقنقل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل الفاء والعين كمرمريس) بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفى آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرمريث للتفر ولا ثالث لهما (أو) يماثل العين (واللام كصمحمح) بمهملات الشديد وقال الجرمى الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمحمح أى أصلع غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان فى كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفى تعيين الزائد خلاف وذكر فى التسهيل انه يحكم بزيادة ثانى المتماثلات وثالثها فى نحو صمحمح يعنى الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها فى نحو مرمريس يعنى الميم الثانية والراء التى تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى فى صمحمح والميم الثانية فى

(قوله قاله التفتازانى فى يطا واخواته) أى قال ان حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فى الاصل والمراد باخوات يطا يدع ويذر

(فصل)

(قوله فتعريف الاصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لا يخفى لان تعريف الاصل غير مانع لانه يدخل فيه ماليس منه وتعريف الزائد غير جامع لانه يخرج منه بعض افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر بالتامل لان ماورد على طرد أحدهما ورد على عكس الآخر وبالعكس

(قوله ومرمريث للتفر) فى النسخة المصححة ضبط مرمريث بالثاء المثلثة وضبط التفر بالتاء المثناة وقضية صنيع القاموس ان مرمريث بالثاء المثناة وفسره بالداهية فهو مرادف لمرمريس ولم يذكر تفر بالتاء المثناة وانما ذكر ثفر بالمثلثة وقال أنه السير فى مؤخر السرج وانه بالتحريك وقد يسكن

مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميميح ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحمح ان وزنه فعلل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما (وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر (وسندس) وهو رقيق الديباج (أو) يماثل (العين المفصولة بأصل كحدرد) بمهملات اسم الرجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (فأصلى) جواب وأما (وإذا بنى الرباعى من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع أصل كسمسم) بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لان اصالة الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس أحد الباقيين باولى من الآخر فحكم باصالتهما وحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد (وان صح) اسقاط ثالثه (كلمه) فانه يصح اسقاط ثالثه (و) يقال (لمه) وهو أمر من لمت بمعنى لممت (فقال الكوفيون ذلك الثالث) الصالح للسقوط (زائد مبدل من حرف مماثل للثانى) فاصل لمم على قولهم لمم فاستثقل توالى ثلاثة امثال فابدلوا من أحدها حرفا يماثل الفاء ورد بانهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الاصل لجاء على التفعيل (وقال الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شئ وقال بقية البصريين أصل) واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه أولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا فى المعنى للثلاثى المضاعف كما يقول البصريون فى أمثاله كصقصقت وكفكفت وكبكبت اه (والنوع الثانى) من نوعى الزائد وهو ما زيد لغير تكرار (مختص بأحرف عشرة) جمعت فى كلمات مرارا وهى هم يتساءلون يا هول استنم اسلمنى وتاه هويت السمان أهوت سليمان سألتمونيها (وجمعها الناظم فى بيت واحد أربع مرات فقال

هناء وتسليم تلا يوم أنسه * نهاية مسؤل أمان وتسهيل)

وينبغى ان يعدوا الشين المعجمة فى نحو أكرمتكش فى خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها أخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة يرجع اليها فالهمزة مجاورة للالف فى المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا مجاورة للالف فى المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمد فى الخيشوم امتداد الالف فى الحلق والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو فى تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج الياء واللام وان كانت حرفا مهجورا لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت فى قه وبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قاله ابن عصفور ولها شروط (فتزاد الالف بشرط ان تصحب أكثر من أصلين) ولا تكون فى الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية (كضارب و) ثالثة نحو (عماد و) رابعة نحو (غضبى و) خامسة نحو (سلامى) بضم السين المهملة عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعى نحو ضوضى فانها فيه بدل من أصل لا زائدة (بخلاف نحو قال وغزا) لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب أكثر من أصلين (وتزاد الواو والياء) أختها (بثلاثة شروط أحدها ما ذكر فى الالف) وهى ان تصحب أكثر من أصلين (والثانى لا تكون الكلمة) التى هما فيها (من باب سمسم) من الرباعى المضاعف (والثالث أن لا تتصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تتصدر (الياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) فى زيادتهما ثانيتين (وقضيب وعجوز) فى زيادتهما ثالثتين (وحذرية وعرقوة) فى زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة

(قوله حيث قالوا صميميح) أى بياء التصغير بين الميمين ثم حاء بعد الميم الثانية وفى بعض النسخ صميحيح بحاءين بعد ياء التصغير وهو تحريف ناشئ عن الغفلة عن موضوع الكلام (قوله قلنا وهاء السكت كذلك) انما قيد بالسكت مع انها تزاد فيه وفى غيره لانه أظهر فى غرضه من انتفاء زيادة السين التى لا تزاد الا فيه لظهور الجامع بين الشين والهاء حينئذ وانظر هلا قال أنه ينبغى ان تعدوا الشين فيمن قال مذكر ولما ذكر فى الشافية ما تزاد فيه السين قال وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة (قوله فانها بدل من أصل) هو الواو لان الاصل ضوضو والضوضا الصياح

المعترضة على رأس الدلو (بخلاف نحو بيت وسوط) فان الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين (و) بخلاف نحو (يؤيؤ ووعوعة) فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم الياءين التحتانيتين بعدهما واو ومهموزة اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا صوت (وورنتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق النسر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذلا نظير لذلك والصحيح ان الواو أصلية ولم يذكره الجوهرى واختلف فى لامه فقيل زائدة واليه ذهب الفارسى وابن مالك وقيل أصلية وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثانى أصلية وأما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع نحو يدحرج وهو شجر يستاك به بعيدا نهاقاله المرادى وقال الجوهرى اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهى يقال ذهب فى اليستعور اى فى الباطل قاله الجار بردى (وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضا وهى ان تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط وان لا تلزم فى الاشتقاق وذلك نحو مسجد) لمكان السجود (ومنبج) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهرى اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصدر الميم (ومهد) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول والضرغام الاسد والمهد مهد الصبى (ومرزجوش) لانها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم وفى آخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفى آخره شين معجمة بقلة طيبة الرائحة (ومرعز) بكسر الميم والعين المهملة وفى آخره زاى وهو ما لان من الصوف (فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها) أى الميم لزوما (فى الاشتقاق) وبهذا رد ابن مالك على سيبويه فى قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا ان لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين كرمرم ومهمه (وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين) وهما ان تتصدر وان يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرط الثانى لكفى لانه فرض الكلام فى الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو (نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال أخذه الافكل اذا أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف) همزة (نحو كنأبيل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدير (وأكل) لان المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة (واصطبل) بقطع الهمزة المكسورة لان المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فان اصطبل خماسى كجردحل (وتزاد) الهمزة (المتطرفة بشرطين وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك الالف باكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم فالاول (نحو حمراء) الثانى نحو (علباء و) الثالث نحو (قرفصاء) فالهمزة فى الاول والثانى سبقت بثلاثة أصول وفى الثالث بأربعة أصول (بخلاف) همزة (نحو ماء وشاء) فان الالف قبلهما مسبوقة باصل واحد (وبناء وأبناء) فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو نبأ وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف (وتزاد النون متأخرة بالشرطين) المذكورين فى الهمزة المتطرفة وهما ان تسبقها ألف وان تسبق تلك الالف باكثر من أصلين سواء فى ذلك الاسم والصفة (نحو عثمان وغضبان) وتزاد متأخرة أيضا فى المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وسنان) فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما (وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وأن تكون ساكنة وأن تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر) وهو الاسد (وعقنقل) بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم (وقرنفل) وهو نوع من العطر (وحبنطى) وهو القصير (وورنتل) وهو النسر (بخلاف)

(قوله كعضرفوط) هو ذكر العضاء وهو دويبة أكبر من الوزغة (قوله كجردحل) فسر الشارح فى قول الموضح والخماسى المجرد أربعة أبنية بعد قوله قرطعب بسطر واحد فقال وصيغة نحو جردحل للجمل الضخم وفى القاموس الجردحل بكسر الجيم البعير الضخم وفى شرح الجمل لابن جنى انه الجمل الغليظ (قوله فالهمزة فى الاول) الاظهر ان يقول فالالف

نون (عنبر) فان قبلها حرف وبعدها حرفان (و) نون (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لاساكنة (و) نون (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس وقال أبو حيان والذي أذهب اليه ان النونين زائدتان وزنه فعنل (وتزاد) النون (مصدرة في المضارع) نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء في التانيث كقائمة) وقامت (و) في (المضارع كتقوم و) في (المطاوع) من الثلاثي والرباعي (كتعلم) بتشديد اللام (وتدحرج و) في (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) في (التفعل) نحو التكسر (و) في (الافتعال) نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب (وفروعهن) من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لانفراد التاء فيهما (وتزاد السين في الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهملها الناظم) في النظم (وابنه) في شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال فزيادة الهاء (كامهات واهراق و) زيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير) بالمثلثة (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو (الامومة) وفي الجمع أيضا كقوله * فرجت الظلام باماتكا * وقد غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع أمهة قال * امهتي خندف والياس أبي * فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهة فعلهة والهاء للتكثير أو للالحاق عند من أثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن أمهة فعلة كابهة وهي العظمة ويقويه حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اما أي اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقي اماو وزنه فعل لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امهة أصل أم اه (و) سقوطها في (الاراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء والواو ولاجواب له عنه الادعوى الغلط ممن قاله لانه لما أبدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت (و) سقوط اللام في (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ماعلى وجه الارض من التراب والقمام أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس (وأما تمثيل الناظم) في النظم (وابنه) في الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحو لمه ولم يره و) تمثيلهم (للام بذلك وتلك) من أسماء الاشارة في البعد تذكيرا وتانيثا (فمردود) جواب اما (لان كلا من هاء السكت) في لمه (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها) ولامنزلة منزلة الجزء مما قبلها الايقال عليه وكذلك تاء التانيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها كقائمة وقد مثل بها (وماخلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فلذلك حكم بزيادة همز شمأل) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال (واحبنطا) بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمز في

(قوله كعدبس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عبيثران) ضبط في النسخة المصححة بالتاء المثناة والصواب انه بالمثلثة (قوله وتزاد التاء في التانيث الخ) قال الدنوشري ربما يفهم من اقتصاره على ماذكر ومن اقتصار الشارح ان تاء ترجمان أصلية وهو أحد القولين قال في القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران وريهقان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اه فوزنه فعللان وهو معرب وقيل عربي وزعم

بعضهم انه يجوز أن يكون ماخوذا من الرجم بالحجارة لان المفسر يرمي بالخطاب كما يرمي بالحجارة فحينئذ تكون تاؤه زائدة ويكون وزنه تفعلان وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون ماخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أي مقول بالظن وأقول المعنى لايشهد لذلك والقائل لذلك الزوزني والبيهقي فليتامل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء في قامت في نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء في قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتزاد السين في الاستفعال) ذكر ابن مالك في ايجاز التعريف انه لم تزد السين وحدها تعني مجردة عن التاء الا في اسطاع يسطيع قال المصنف وللمدعي ان يدعي زيادتها في ضغبوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة اذا أشبهت الضغابيس فاسقطوا السين في الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس بمعنى قديم اه (قوله وابنه في شرحه الخ) قال الدنوشري قال شحاذة الحلبي نسبة اهمال السين الى ولد الناظم سبق قلم لان كلامه في موضعين آخره كالتصريح في زيادة السين (قوله باماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء فدل على انها زائدة وصدره * اذا الامهات قبحن الوجوه * وأمهاتكم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأ حمزة بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائي بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الالف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروه في سنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن

آخره للالحاق باحرنجم والحبنطى الصغير البطن (وميمى دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط (وابنم) هو ابن والميم للمبالغة (ونونى حنظل) بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة (وتاءى ملكوت) بفتح الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء (وسينى قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفى آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس (وأسطاع) بفتح الهمزة (لسقوطها فى الشمول) بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شمولا اذ تحولت شمالا قاله فى الصحاح (و) فى (الحبط) بفتحتين راجع الى احبنطأ وهو مبنى على أنها خلقت همزة فوزنه افعنلا وقيل هذا الوزن مفقود وانما هو فعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة (و) فى (الدلاصة) راجع الى دلامص وهو الشئ البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص ودلمص ودملص وأبو الحسن وأبو عثمان يريان اصالة ميمهن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دليص وهو أيضا دليل على الزيادة (و) فى (البنوة) راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم (و) فى (الملك) راجع الى ملكوت قال فى الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة (و) فى (العفر بفتح أوله وهو التراب) راجع الى عفريت بكسر العين (و) فى (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حقه ان يقول وفى التقدم ففى كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الازدى القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قداميس وقال خالد القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل اه (و) فى (الطاعة) راجع الى أسطاع وأصله أطوع كأكرم نقلت حركة العين وهى الواو الى فاء الكلمة وهى الطاء فانقلبت ألفا بعد أن كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان أصله أطاع قولهم يسطيع بضم حرف المضارعة (وفى قولهم حنظلت الابل اذا أذاها أكل الحنظل) راجع الى حنظل (و) فى قولهم (أسبل الزرع) راجع الى سنبل (و) الدليل الثانى على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى تلك الكلمة التى ذلك الحرف منها فلذلك (حكم بزيادة نونى نرجس) بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين * فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة * قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا على لجام بان ألفه زائدة وكذا واو نوروز وياء ابراهيم كقولهم لجم ونوازز وأبارهة (وهندلع) بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة (وتاءى) بالمثناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم أوله وفتح ثالثه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوى فى سفر السعادة (وتخيب) بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفى آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا فى وادى تخيب أى باطل قاله الكسائى (لانتفاء فعلل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لنرجس (وفعلل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع (وفعلل) بفتح أوله وضم ثالثه راجع لتنضب (وفعلل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفى ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة فى نظير كسقوط ياء أيطل من اطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عفنفس بالفاء المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه فى موضع لا

يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله وأسطاع) وقع فى نسخة اللقانى استطاع بالتاء بعد السين فقال ان قلت قدم ان السين تزاد فى الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه للطلب كالاستخراج واستخرج وهذا ليس كذلك اه ووجه السؤال ان الكلام مفروض فيما خلا من القيود المتقدمة والاستفعال لم يخل منها فتامله (قوله هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين) اعترضه المبرد بان العوض من الشئ انما هو اذا كان معدوما والفتحة ههنا موجودة نقلت من العين الى الفاء فلا معنى للتعويض بل فيه جمع بين العوض والمعوض وأجيب بأنه انما وقع التعويض من ذهاب الحركة من العين لا من ذهاب الحركة بالكلية وذلك انهم لما نقلوا الحركة من العين الى الطاء الساكنة وقلبوا العين ألفا لحق الكلمة وهن وتغيير وصار معرضا للحذف اذا سكن ما بعده نحو أطع فى الامر فعوض السين من هذا القدر من الوهن وهو جواز لا وجوب ولهذا لم يعوضوا فيما كان مثله نحو اقام (قوله اتباع لضم النون) صوابه لضم الضاد (قوله قيل الخ) لعل وجه تضعيفه كما يشعر به الاتيان بقيل أنه لا يلزم من كونه منقولا من الفعل ان لا يستدل على زيادة يائه بدليل آخر وان كان كونه منقولا من الفعل كافيا فى الدلالة على زيادتها اذ هى فيه لا تكون الا زائدة (قوله عفنفس) لم يذكره فى الصحاح وانما فيه فى مادة عفقس بالفاء ثم القاف والعفنقس العسر الاخلاق وكذا فى القاموس زيادة على ما يأتى

تكون فيه مع الاشتقاق الازائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف نحو أفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ماعرف اشتقاقه نحو أحمر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لايقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون فى كنتأ وللعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة وفى حنطأ وللعظيم البطن وطاؤه مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة ذلك الكلمة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

(فصل فى زيادة همزة الوصل) سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة (وهى همزة سابقة) فى أول الكلمة (موجودة فى الابتداء مفقودة فى الدرج ولا تكون فى مضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا أم رباعيا مجردا أم مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهى متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل (ولا) تكون (فى حرف غير أل) عند سيبويه (ولا فى) فعل (ماض ثلاثى) مجرد (كأمر وأخذ ولا رباعى) فى العدد (كأكرم وأعطى) فالهمزة فى ذلك كله همزة قطع (بل) تكون (فى) الفعل (الخماسى) وهو مافيه زيادتان (كانطلق) واقتدر (والسداسى) وهو نوعان الثلاثى الذى فيه ثلاث زوائد (كاستخرج) والرباعى الذى فيه زيادتان كاحرنجم (وفى أمرهما) أى الخماسى والسداسى كانطلق واستخرج واحرنجم (و) فى (أمر الثلاثى) الساكن ثانى مضارعه لفظا (كاضرب) بخلاف نحو هب وعد وقل مما ثانى مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل (ولا) تكون (فى اسم) لتحرك أوله (الا فى مصادر) الفعل (الخماسى والسداسى) تبعا لافعالهما وضابطها كل مصدر بعد ألف فعله الماضى أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك أحد عشر بناء الاول الانفعال (كانطلاق) والثانى الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار (و) الخامس الاستفعال نحو (الاستخراج) والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعنلال كالاحرنجام والحادى عشر الافعلال كالاقشعرار (قالوا وفى عشرة اسماء محفوظة وهى اسم) وأصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه على الثانى وعوض منها الهمزة (واست) وهو الدبر وأصله سته بفتح أوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست (وابن) بحذف اللام ثم قيل هى ياء من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا استا فكان الحمل على الاعم أولى وأما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين (وابنم) بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم بمعنى الازرق وليست هى بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام فى حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه فى الاعراب (وابنة) هى ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى الاعادة (وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شئ الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرو أعلوه لذلك ولكثرة الاستعمال (وامرأة) هى امرؤ بزيادة الهاء (واثنان واثنتان)

(قوله والعاشر الافعنلال) لايخفى انه مكرر مع الثامن فكان ينبغى الاقتصار على العاشر ويمثل له بالاحرنجام ثم يقول اقعنسس ملحق باحرنجم أو ألحق به الاقعنساس لاجتماعهما فى الوزن ولذلك لم يدغم فيه المثلان (قوله قالوا وفى عشرة اسماء) انما نسبه اليهم توطئة لما يذكره من قوله وينبغى الخ (قوله وأصله عند البصريين سمو) أى فخفف بحذف عجزه وتسكين أوله ولما سكن أوله اجتلبت همزة الوصل وزيادتها الاتنافى التخفيف بحذف اللام لسقوط الهمزة فى الدرج وذلك كاف فى التخفيف (قوله واست) الهمزة فى است بدل من لام الكلمة وهى الهاء والدليل على ان اصلها سته تصغيرها على ستيهة وجمعها على استاه فمن حذف الهاء منها سكن أولها كما فى اسم ثم أتى بالالف ليتوصل بها الى النطق بالساكن وحذف الهاء ليس باصل لانه حرف صحيح لكنه شبه بحروف المد واللين ومن حذف التاء وهى العين لم يجلب ألف الوصل ولم يسكن السين وقد حمل على الحاء فى الحذف لتقاربهما فى المخرج فى قولهم حر ألا ترى أنهم يقولون احراج (قوله الا انه لما كان الخ) معناه كما قال بعض الافاضل من مشايخنا ان لفظ المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته الى ماقبلها وهو الراء فيقال المرو والمرا والمرى

أصلهما

أصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى بفتحتين فحذفت اللام وأسكن الثاء وجئ بهمزة الوصل (وأيمن المخصوص بالقسم) وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هى واو وذلك فى ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هى ياء وذلك فى اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هى هاء وذلك فى است وبعضها من حذف متوهم وذلك فى امرئ وامرأة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك فى أيمن (وينبغى أن يزيدوا أل الموصولة) بالصفة كالضارب والمضروب (وأيم لغة فى أيمن فان قالوا) فى ايم (هى أيمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم) فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم أن يتخلصوا بالفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم فى حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة فى ايمن فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هى مذكراتها بزيادة التاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغى ان يقول وأم لغة فى أل عند طيئ فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون فى الرجل أم رجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة ثبتت فى التصغير فهى همزة قطع والا فهى همزة وصل وانما تركوا أل الموصولة للخلاف فى اسميتها ولشبهها بأل المعرفة صورة * (مسئلة) * اختلف فى أصل همزة الوصل هل هو السكون والحركة والاول مذهب الفارسى واختاره الشلوبين والثانى مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك فى كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما فى اضرب واذهب وانما ضمت فى نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول دبرت بحركة ماقبل الآخر فكسرت فى اضرب وضمت فى اخراج وامتنع ان تفتح فى اذهب للالباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه أخف من الضم ويتحصل (لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها) فى الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) الاولى (وجوب الفتح فى المبدوء بها أل) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم فى نحو انطلق واستخرج) حال كونهما (مبنيين للمفعول وفى امر الثلاثى المضموم العين فى الاصل نحو اقتل اكتب) كراهية للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جنى فى المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به (بخلاف امشوا اقضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما فى اصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا أسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثانى منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو أغزى) بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا (قاله ابن الناظم) فى الشرح تبعا لابيه فى الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو اغزى جاز فى الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل اغزوى اه فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغى العارض لمعارضة اصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا (وفى تكملة أبى على) الفارسى

بابدال الهمزة الساكنة من جنس ماقبلها فجاز اعلال لفظ امرئ باسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن لان الاعلال يانس بالاعلال والضمير المنصوب فى اعلوه عائد الى امرئ والاشارة فى قوله لذلك الى تخفيف همزته الخ وقوله ولكثرة الاستعمال علة ثانية لاعلال لفظ امرئ ومعنى ذلك أنه لما كثر وروده ذلك على الالسن كثرت صيغه فيصير المتكلم فى فسحة ان شاء نطق بالمرء وان شاء نطق بامرئ وان شاء نطق بمخففات المرء فليتأمل

(انه يجب اشمام ماقبل باء المخاطبة) تنبيها على الضم الاصلي (واخلاص ضم الهمزة) من غير اشمام (وفي التسهيل) لابن مالك (ان همزة الوصل) يعني في اختير وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعني اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة والافلا ففيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر في ايمن وأيم) لثقل الخروج عن كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم) لان الكسر أخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والاشمام في نحو اختار وانقاد) حال كونهما (مبنيين للمفعول) فالضم في اختور وانقود والكسرة والاشمام في اختير وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقي) من الاسماء العشرة والمصادر والافعال (و) الكسر (هو الاصل * مسئلة * لاتحذف همزة الوصل المفتوحة) في أل وأيمن وأيم (اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت) همزة الوصل (المكسورة في نحو أتخذناهم سخريا) في قراءة أبي عمرو والاخوين (و) في نحو (أستغفرت لهم) في قراءة الجميع (و) الكسر (هو الاصل) والاصل أأتخذناهم أأستغفرت لهم بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لان همزة الوصل لاتثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله

ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة * على حدثان الدهر مني ومن جمل

فاثبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه ان تبدل ألفا) قال الخضراوي لم يذكر أبو علي وجماعة غير البدل ولم يقر أبالخلاف ولا جاء في كلامهم (وقد تسهل) بين الهمزة والالف (مع القصر) وهو القياس لان الابدال شان الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا فيما ذكر أصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن أبي عمرو ان هذه ألف اجتلبت للفرق كألف اضربنان وأنه خطأ من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع وأجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو آلحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف ألف اضربنان ولا فرق في ذلك بين همزة أل وهمزة أيمن (تقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد على الابدال واجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه) أي من التسهيل (قوله

أألحق ان دار الرباب تباعدت * او انبت حبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) أي بالمد والتسهيل (في نحو آلذكرين آلآن) في السبع

* (هذا باب الابدال) *

بكسر الهمزة مصدر أبدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة (الاحرف التي تبدل من غيرها) أربعة أقسام ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة أحرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنة وهو بيت القطا في الجبل وقنة وفي أغن أخن وفي ربع ربح وفي خطر عطر وفي جلد جضد وفي تلعثم تلعذم وما يبدل (ابدالا شائعا لغير ادغام) وهو قسمان ماهو

(قوله وهو أولى من اجتلاب همزة) لو قال ألف كان اظهر وأوفق لما سلف عن أبي عمرو * (هذا باب الابدال) * (قوله فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه) فهو أعم مطلقا من الابدال (قوله فانه مختص بحروف العلة) فهو أخص مطلقا من الابدال والعوض (قوله وما يبدل ابدالا نادرا) أي لغير ادغام لكن ماعدا هذه الستة والتسعة هل تبدل من مبدل من غير شياع وندور

غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجاء قولك الجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو (تسعة يجمعها) هجاء قولك (هدأت موطيا) وهي الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف (وخرج بقولنا شائعا) ما أبدل نادرا (نحو قولهم في أصيلان تصغير أصيل على غير قياس) كما بحثه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كأنه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر أن يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وآصال وأصائل ويجمع أيضا على أصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا أصيلال اهـ فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح وصنيعه أولى من وجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذ أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذ الكثرته كغيره بان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعهما أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها (وفي اضطجع) اذا نام على جنبه (وفي نحو على) بتشديد الياء علما (في الوقف) أوما جرى مجراه (أصيلال) بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفراء يقول أصيلال تصغير آصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤا به على الاصل لقالوا أو يصال وشبهه بدهر وأدهر ثم قالوا ادهار يرو زعم أنهم أرادوا اداهير (والطجع) بابدال اللام من الضاد (وعلج) بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه يزيدها خفاء (قال) النابغة

(وقفت فيها أصيلالا أسائلها) * أعيت جوابا وما بالربع من أحد

والمعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها من أحد يجيبني (وقال) منظور بن مية الاسدي في ذئب

لما رأى ان لادعه ولا شبع * (مال الى أرطاة حقف فالطجع)

والدعة سعة العيش والهاء عوض من الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف اليها وهي اللام (وقال) أعرابي من البادية

(خالي عويف وأبو علج) * المطعمان اللحم بالعشج

يريد أبو علي والعشي فابدل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد في شرح الشافية (وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة) قال الجوهري وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج أي هذا راعي خرج معي اهـ وقد يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيمج فقلت من أيهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من الياء المخففة جالا على المشددة كقوله

لاهم ان كنت قبلت حجتج * فلا يزال شاحج يأتيك بج * أقمر نهات ينزي وفرتج

يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال يأتي بي شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة فجيم من شحج البغل أي صوت والاقمر الابيض والنهات النهاق وينزي يحرك ووفرتج أي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة قال يعقوب أهدأت الصبي اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام (وموطيا) حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل (من أوطأته جعلته وطيا) الا انك خففت همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها (فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء) في النظم

من التسهيل بكسر اللام والجيم من الجد وبناء صرف للمجهول وشكس بفتح الشين وسكون الكاف وطي بالنصب وثوب بالجر وكذا عزته وحينئذ فاللام في لجد جارة والجار والمجرور متعلق بصرف والشكس الخلق وآمن اسم فاعل أمن وطي مفعوله وهو مضاف وثوب مضاف اليه وعزته مضاف اليه والمعنى صرف شكس موصوف بانه آمن طي ثوب عزته وهو كناية عن تغير حاله لاجل الجد أي الاجتهاد لان مقتضى الاجتهاد عدم أمن ماذكر وضبط هذا الترتيب في النسخة المصححة بتصحيح الشارح على وجه يؤدي الى اهمال معناه (قوله تسعة يجمعها الخ) لا يخفى ان هذه الحروف التسعة بعض الاثنين وعشرين المتقدمة فيلزم ان يكون ابدالها ضروريا وغير ضروري ذلك تناقض فالاحسن قول التسهيل بجمع حروف البدل الشائع لجد الخ والضروري في التصريف هجاء طويت دائما (قوله كأنه تصغير أصلان) أي بضم الهمزة وسكون الصاد جمع أصيل كبعير وبعران كما سيأتي عن الصحاح ويدل على أنه جمع قوله وهو عكس قياس الخ

(قوله كقولهم فى اياك هياك) وقالوا أيضا هن فعلت فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل الهاء من الواو كما فى قول امرئ القيس
وقدرابى قولها ياهناه * ويحك ألحقت شرا بشر فهناه فعال من هنو وأصلها هناو فابدلت الهاء من الواو

(زيادة على ما فى التسهيل اذ جمعها فيه فى) هجاء قولك (طويت دائما) وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف واعمال الماضى فى دائما وهو مثل أبدا قاله الموضح فى الحواشى (ثم انه) لما ذكر الهاء (لم يتكلم هنا) أى فى باب الابدال (عليها مع عده اياها) فيه (ووجهه) أى وجه عدم تكلمه عليها هنا (ان ابدال الهاء من غيرها انما اطرد فى الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور فى باب الوقف) فاستغنى به (وأما ابدال الهاء من غير التاء فمسموع) لا يقاس عليه (كقولهم) فى اياك (هياك و) فى لانك قائم (لهنك قائم و) فى أرقت الماء (هرقت الماء و) فى أردت الشئ (هردت الشئ و) فى أرحت الدابة (هرحت الدابة) فابدلوا فى الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لانهما من أقصى الحلق

(فصل فى ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء) وجوبا (فى أربع مسائل احداها ان تتطرف احداهما) وهى لام أو زائدة للالحاق (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم (نحو كساء وسماء ودعاء) فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو (ونحو بناء وظباء وفناء) فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والاصل بناى وظباى وفناى فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر ألف زائدة على أحد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلتا ألفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن معتل زائد مع أنهما فى مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا ألفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف أو التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف الثانى تعين التحريك وكانت الثانية أولى لاربعة أوجه أحدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثانى ان التغيير فى الآخر أولى الثالث ان حرف الاعراب محرك تقديرا فلا بعد فى تحريكه لفظا الرابع ان فى تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس (بخلاف نحو قاول وبايع و) نحو (اداوة وهداية) لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن أما الاولان فلوقوعهما عينا وأما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على تاء التأنيث بخلاف التأنيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناءة وبناءة (و) بخلاف (نحو غزو وظبى) لعدم تقدم الالف عليهما (و) بخلاف (نحو واو) اسما للحرف (وآى) جمع آية لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين وفى كون عينه ياء أو واوا قولان الاول لابى على والثانى لابى الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن أصل وأما آى فاصله أيى بفتحتين فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (و) الواو والياء (تشاركهما فى ذلك الحكم) (الالف) فانها اذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة وذلك (فى نحو حمراء فان أصلها حمرى) بالف مقصورة (كسكرى فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام) فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما (فابدلت) الالف (الثانية همزة) لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التى كانت مقدرة فيها المسئلة (الثانية) من ابدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع احداهما عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه) أى فى الفعل (نحو قائل وبائع) أصلهما قاول وبايع ولكنهم أعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينهما ألفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما ألفا لوقوعهما متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب فى كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت ألف فاعل على ألف قال وباع ونحوهما فالتقى ألفان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادى (بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور) لان العين لما صحت فى

الفعل

وهذا هو الصحيح فيها

(فصل) (قوله فى ابدال الهمزة) أى من غيرها وليس المراد انها هى المبدلة بغيرها (قوله ونحو بناء الخ) قياس ماقبله أن يكون بناء بكسر الباء وظباء بضم الظاء بمعنى السيوف وفناء بفتح الفاء بمعنى الموت لكن ضبط فى النسخة المصححة بخطه الاخيران بكسر أولهما فالظباء جمع ظبى وهو الغزال وفناء المكان رحبته ولا يظهر وجه هذا الضبط (قوله هذا قول الاكثرين) ينظر هل قال الاكثرون بذلك فى مسئلة كساء وسماء الخ (قوله وقال المبرد الخ) قال المرادى نقلا عن المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الالف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما الخ وهو أحسن من نقل الشارح فليتأمل (قوله ولا تنقط الخ) الظاهر أنها لا تنقط فى المسائل الآتية أيضا فلينظر ثم رأيت فى كلام المرادى مايدل على أنها لا تنقط الا اذا كان ابدال الهمزة اليها قياسيا نحو بير فليتامل (قوله عين) بكسر الياء قال فى الصحاح وعنت الرجل أصبته بعينى فانا عاين وهو معين على النقص ومعيون على التمام قال الشاعر فى التمام

قد كان قومك يحسبونك سيدا * وأخال أنك سيد معيون

(قوله خوف الالباس بعان) قال في الصحاح ورعا قالوا عان علينا فلان يعين عيانة أي صار لهم عينا فعان في كلام الشارح بهذا المعنى (قوله أحدهما أن اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ماذكره اسم فاعل اللهم الا أن يقال انه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقوله وجائزة مؤنثة فيه نظر بل هي مؤنثة لا مؤنثة فتامل وعبارة المرادى تنبيهات الاول هذا الابدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال صعدة نابتة في جائز * أينما الريح تميلها تمل ٣٦٩ وقولهم جائزة وهي خشبة

الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وماذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين أحدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل أصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وجائزة مؤنثة وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا أنهما نقلا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من ابدال الهمزة من الواو والياء (ان تقع احداهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) احداهما (مدة زائدة في الواحد نحو) عجوز و(عجائز و) صحيفة و(صحائف) وسيأتي توجيهه (بخلاف قسور) وهو الاسد (وقساور) لان الواو ليست بمدة (ومعيشة ومعايش) لان المدة في الواحد أصلية فلا تبدل لان أصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال (وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر) بالابدال مع ان المدة في الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذى سهل ابدالها همزة شبه الاصلي بالزائد (ويشارك الواو والياء في هذه المسئلة) وهي مسئلة الجمع (الالف) فتبدل همزة (نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل) وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين أو تحريكها فلو حذفوا الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد ألفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب لتكون كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ كن لا أصل لهن في الحركة اه المسئلة (الرابعة) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (ان تقع احداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي وأصله نيوف كهين مبني على انه من ناف ينوف وتقدم في العدد بيانه (أو واوين كأوائل جمع أول أو مختلفين) بان تكون احداهما ياء والاخرى واوا (كسيائد جمع سيد اذ أصله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وصوائد جمع صائد فابدل ما بعد ألف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل بن المثنى الطهوى

حتى عظامي وأراه ثاغرى * (وكحل العينين بالعواور)

بغير ابدال (فاصله بالعواوير) بياء مثناة تحتانية قبل الراء (لانه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو (وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل) كمساجد (فلذلك صحح) فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في

تجعل في وسط السقف اه فان قلت لاى معنى لم يقل في افراد المسئلة الثالثة من نحو عجوز وصحيفة ان الواو والياء قلبتا ألفا ثم قلبتا همزة كما قيل بذلك في نحو كساء تامل * قلت لانهما لاحظ لهما في الحركة فلم يوجد شرط قلبهما ألفا كما يعلم من قول الشارح وقال الخليل الخ (قوله فرع عن المصدر) هذا اشتباه اذ فرعيته عنه انما هي بحسب الاشتقاق وأما بحسب الاعلال فالامر بالعكس كما صرح به علماء الصرف وأشار اليه الشارح سابقا حملا على الفعل (قوله بعد ألف مفاعل) المراد ان تقع احداهما في موضع العين من مفاعل (قوله وكحل العينين الخ) قال الامام العيني في شرح الشواهد وصدره غرك ان تقاربت أباعرى والشارح أنشد صدره حتى عظامي الخ فينظر أى الروايتين أصح وقول الشارح وهو الرمد الشديد زاد عليه العيني قوله وقيل

هو كالقذى والباء في قوله بالعواور ينظر هل هي بمعنى في أولا فليتامل والظاهر أنها باء الآلة بمعنى ان الرمد أو ما هو كالقذى كحل به عينيه وصار كالكحل لهما قال بعضهم والقذى يكتب بالياء وهو ما يسقط في العين مما تتاذى به يقال قذت وقذيت عينه قذيا اذا صار فيها القذى وقذيتها أخرجت منها القذى اه وأقول أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته في شرح الالفية كقول جندل بن المثنى يصف الدهر حتى عظامي وأراه ثاغرى * وكحل الخ اه ومن خطه نقلت ومعنى ثاغرى قالعي ومافي

نسخ الشرح من ابداله بثاغرى تحريف (قوله عياثيل) عبارة العينى والشاهد فى عياثيل حيث أبدلت الهمزة من الياء

حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر فى أبيات قبله (وعكسه قول الآخر) وهو حكيم بن معية الربعى (فيها عيائيل أسود ونمر * فابدلت الهمزة من ياء مفاعيل لان أصله مفاعل لان عيائيل جمع عيل بكسر الياء) المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل وأصله عيول قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة) فى عيائيل (للاشباع مثلها فى قوله) وهو الفرزدق

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة * نفى الدراهيم (تنقاد الصياريف)

بزيادة الياء (فلذلك أعل) بابدال الهمزة من الياء ونفى مصدر نوعى مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو أيضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفى الدراهم تنقاد الصيارف وماذكر من انه لافرق فى اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة فى الواوين فقط ولاهمزة فى الياءين ولا فى الواو مع الياء فتقول نيايف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال فى الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما اذا اجتمعت اليا آن أو الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت اليا آن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ماذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس والسماع أما القياس فلان الابدال فى أوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وفى كساء ورداء لافرق بين الياء والواو فكذا هنا وأما السماع فحكى أبو زيد فى سيقة سيائق بالهمز وهى فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعل ان هذا الابدال لايختص بتالى ألف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف فى ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال فى المفرد لخفته بخلاف الجمع (وهنا مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة) فى أول الكلمة (والثانية اما متحركة) مطلقا (أو ساكنة متأصلة الواوية أبدلت الواو الاولى همزة) وجوبا لامرين أحدهما ان التضعيف فى أول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح فى أول الكلمة امتنع فى الواو لثقلها والثانى انهم لما كانوا يجيزون البدل فى وجوه ونحوه وهى واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا اخلقاء ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين أثقل من واو وضمة وهذا التعليل لابن سيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواوية (ف) الصورة (الاولى نحو واصلة وواقية تقول أواصل وأواق) كضاربة وضوارب (وأصلهما وواصل ووواق) بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل أواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه أل ثبتت ياؤه كقوله

ضربت صدرها الى وقالت * ياعدى لقد وقتك الاواقى

(و) الصورة (الثانية نحو الاولى انثى الاول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها وولى بواوين أولهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة) متأصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها أول وأصله وول فقعل به ما تقدم (بخلاف نحو وورى ووورى) مبنيين للمفعول (فان) الواو الاولى لايجب ان تبدل همزة لان الواو (الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعل) بفتح العين وهو وافى ووارى فليست متأصلة الواوية لانها بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الوولى بواوين مخففا من الوءلى بواو مضمومة فهمزة وهى انثى الاوأل أفعل) تفضيل (من وأل اذا لجأ) فان الواو الاولى لايجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متأصلة الواوية ويفهم من نفى الوجوب الجواز (وخرج باشتراط التصدر نحو هووى ونووى فى

المنسوب

وقال الصغانى واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجيائد وقد جاء عيائيل ثم أنشد البيت وعيائيل هو مضاف الى أسود اضافة الصفة الى موصوفها وادعى ابن الاعرابى ان الصواب غيايل بالغين المعجمة جمع غيل على غير القياس وهو الاجمة (قوله ونمر) بضمتين جمع نمر (قوله ولان لذلك نظيرا الخ) الاشارة فى كلامه الى ابدال أول الواوين همزة وان كانت المبدلة فى مسئلتنا الثانية وفيما ذكره المبدلة الاولى نحو وأصل كما سيأتى فتامل وقوله لانه اذا التقت اليا آن الخ تكرير لما قبله فلا حاجة اليه وما قاله جميعه عبارة المرادى بحروفها (قوله فى سيقة) السيقة هو ما استاقه العدو من الدواب (قوله متأصلة الواوية) قال اللقانى نعت للساكنة فقط اذ المتحركة العارضة تبدل معها الاولى همزة كما مثل له بجمع واصلة وواقية اذ الواو الثانية بدل عن ألف فاعلة اهـ وقد أشار الى ذلك الشارح فيما يأتى بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان الخ حيث خص الساكنة بالوصف بكونها متأصلة الواوية فتامل

المنسوب الى هوى ونوى) فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها

(فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك) الابدال (في بابين أحدهما باب الجمع الذي على) وزن (مفاعل اذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوا وخرج باشتراط العروض) في الهمزة (نحو المرآة والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المرآة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغيير في الجمع) بالابدال لان هذه الهمزة أصلية في الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه قد سمع المرايا بالابدال شذوذا كقوله

* مثل المرايا ولعاب الاقطار * (وخرج باشتراط اعلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع صحيفة وعجوز ورسالة (فلا تغيير الهمزة في شئ من ذلك أيضا) وان كانت في الجمع المقتدعلة الابدال الآتية (وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة (فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (ياء في ثلاث مسائل وهي أن تكون لام الواحد همزة أو ياء أصلية أو واوا منقلبة عن ياء و) قلب الهمزة (واوا في مسئلة واحدة وهي أن تكون لام الواحد واوا ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج الى أربعة أمثلة (مثال ما لامه همزة خطايا) جمع خطيئة فعيلة من الخطإ (أصلها خطايئ) على زنة مفاعل (بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حد الابدال المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطائئ بهمزتين) الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (ياء لما سيأتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد) همزة (مكسورة فصار خطائي بهمزة) مكسورة (ثم قلبت كسرة الهمزة) المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة (الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيما لامه صحيحة نحو مدارى) جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء (وعذارى) جمع عذراء وهي البكر (في المدارى والعذارى) بكسر الراء وفيهما (قال) امرؤ القيس الكندي

(ويوم عقرت للعذارى مطيتي) * فيا عجبا من رحلها المتحمل

(وقال) أيضا

غدائره مستشزرات الى العلا * (تضل المدارى في مثنى ومرسل)

ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح (ففعل ذلك) الفتح (هنا) فيما لامه غير صحيحة (أولى) لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة أي تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف) لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين ألفين (فاجتمع شبه ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فابدلت الهمزة ياء) ولم تبدل واوا لان الياء أخف منها (فصار خطايا بعد خمسة أعمال) أولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسر الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائي ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة (ومثال ما لامه ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلها

مراده انها أصلية في الجمع لاصالتها في المفرد وقوله وسبب الابدال عروضها فيه أي وهو مفقود في الجمع لاصالتها في الجمع للاصالة (قوله مثل المرايا ولعاب الخ) قال الدنوشري ينظر ما معنى هذا الشطر (قوله وخرج باشتراط اعتلال اللام) فيه نظر بالنسبة الى الهمزة فانها ليست حرف علة اللهم الا أن يكون في عبارته تغليب أو على مذهب من يقول انها حرف علة وهو ما أفهمه قول المصنف الآتي فيما لامه صحيحة نحو مدارى وقول الشارح فيما لامه غير صحيحة (قوله وكون لام الجمع الخ) فيه نظر لان الهمزة ليست حرف علة (قوله فيما لامه صحيحة) يفهم من ظاهره ومن صريح قول الشارح فيما لامه غير صحيحة ان الهمزة حرف علة وهو مذهب والصحيح انها حرف صحيح (قوله مستشزرات) معناه مرتفعات وروى بكسر الزاي وفتحها قاله العيني (قوله المفتوحة) قال الدنوشري لو حذفه لكان صوابا كما يعلم بالتامل اه

ووجهه ان الياء حرف اعراب فلا تلزم حركة معينة (قوله لان الياء أخف منها) لو ضم اليه قوله ورجوعا الى أصلها كما يأتي في قضايا كان حسنا (قوله وخامسها قلب الالف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال في قوله فيما يأتي عن الخليل ثم قلبت الالف ياء

(قوله وجمعها مطايا) مثل القضايا والمطايا العشايا وأما الغدايا فهو على الازدواج لانه جمع غدوة ومما جاء على الازدواج قوله فى الحديث غير خزايا ولا ندامى فان القياس ولا نادمين جمع نادم من الندم فان ندامى جمع ندمان من المنادمة (قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله الالف بالهمزة كان أولى وقوله ولم يرجع الى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتامل (قوله أصلها هراوو) قال الدنوشرى

قضايى بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضية ثم أبدلت) الياء (الاولى همزة كما فى صحائف) فصار قضائى (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاءى (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) رجوعا الى أصلها (فصار قضايا بعد أربعة اعمال) أحدها ابدال الياء الاولى همزة والثانى قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال ما لامه واو وقلبت فى المفرد ياء مطية) وهى الراحلة (فان أصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم فى السير اى مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (ثم أبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فيها) أى فى الياء (وذلك على حد الابدال والادغام فى سيود وميوت اذ قيل فيهما سيد وميت) بقلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء (وجمعها مطايا وأصلها مطاو) بياء مكسورة قبل واو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار مطاى بياءين (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها (فى الغازى والداعى) وأصلهما الغازو والداعو وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الاولى همزة كما فى صحائف) فصار مطائى (ثم أبدلت الكسرة فتحة) فصار مطاءى (ثم) أبدلت (الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم) أبدلت (الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال) أحدها قلب الواو ياء والثانى قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء ألفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى أصلها لان الواو أثقل من الياء أولانها لما أعلت فى المفرد أعلت فى الجمع (ومثال ما لامه واو) ظاهرة (سلمت فى الواحد هراوة) وهى العصا الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراوو بواوين (وذلك انا قلبنا ألف هراوة فى الجمع همزة على حد القلب فى رسالة ورسائل) فصار هرائو (ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار هرائى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراءى (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين ألفين (ثم قلبنا الهمزة واوا) ليتشاكل الجمع وواحده (فصار هراوى بعد خمسة اعمال أيضا) أحدها قلب الالف همزة والثانى ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ فى هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التى بعد الالف كقوله * حتى أزيروا المنائيا * بالهمزة والقياس المنايا ولكنه أتى به على الاصل والثانى تصحيحا وتصحيح الهمزة التى هى لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لى خطائئى بهمزتين والقياس خطاياى وهذا أشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية وهداوا والقياس هدايا

(الباب الثانى) من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة) واحدة (والذى يبدل منهما أبدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل ف) اذا اجتمع همزتان فى كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لانه (لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس) بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة (أو يكونا متحركتين) ويمتنع أن يكونا ساكنتين معا (فان كانت الاولى متحركة) بفتحة أو كسرة أو ضمة (والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة) ألفا أو ياء أو واوا (من جنس حركة الاولى) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة (فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو آمنت) والاصل أأمنت بهمزة

مراده به الاصل الثانى اذ أصلها الاول هرائو بهمزة قبل الواو اه وقد يقال بل مراده الاصل الثالث فقد صرح المكى بان أصل هرائو هراأو بالفين قبل الواو الاولى ألف الجمع المشاكل مفاعل والثانية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التى هى مدة زائدة فى المفرد بعد ألف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدة الواقعة بعد ألف الجمع همزة قلبت ولم يتعرض المصنف لاصل هرائو بل قال وذلك انا قلبنا فعلم ان الاصل ماقاله المكى والثانى ماقاله الدنوشرى والثالث ماقاله الشارح وبان به ان فى هراوى سبعة أعمال (قوله ثم فتحنا) لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان أحسن كما مر نظيره مرارا (قوله على الاصل) مراده به الاصل الثانى لان الهمزة أصلها الياء (قوله والثانى الخ) قد يقال انه مكرر مع قوله أولا واعترض بانهم الخ ويجاب بانه ذكر هنا انه شاذ (قوله ابدال الواو والياء) لم يضم اليهما الالف مع تصريح المصنف بانها تبدل من الهمزة فلينظر ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال أولا فصل فى عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك فى بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثانى هنا وان كانت الالف تشاركه فيه الواو والياء فضم الالف اليهما زيادة على الباب تكميلا للفائدة واشارة الى ان هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمنت) يكتب بهمزة فى أوله ممدودة ولا يكتب الالف بعدها وسيأتى

مفتوحة

مفتوحة فهمزة ساكنة أبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها (ومنه) أى ومن ابدال الهمزة الثانية ألفا (قول عائشة رضى الله تعالى عنها وكان) تعنى النبي صلى الله عليه وسلم (يامرنى) اذا حضت (ان آتزر وهو بهمزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزى (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف) مهموزة (وتاء مشددة ولاوجه له) فى العربية (لانه) فعل مضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الازار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) فابدلت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها وأجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها فى التاء وحكى الزمخشرى اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز فى الماضى جاز فى المضارع وفى حديث آخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك فى الموطا بهذا اللفظ فى جميع رواياته وسياتى (و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو ايمان) أصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (وشذت قراءة بعضهم) وهو الاعمش راوى أبى بكر صاحب عاصم (ائلافهم بالتحقيق) وأجاز الكسائى ان يبتدأ ائت بهمزتين نقله عنه ابن الانبارى فى كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لاتجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة اه (و) تبدل الهمزة الثانية (واوا بعد الضمة نحو اوتمن) بالبناء للمفعول أصله اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها (وأجاز الكسائى ان يبتدأ اؤتمن بهمزتين) مضمومة فساكنة (نقله عنه ابن الانبارى فى كتاب الوقف والابتداء ورده) بأن العرب لاتجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائى فى اجازته ان يبتدأ ائت بقرآن بهمزتين لافى اؤتمن (وان كانت) الهمزة (الاولى ساكنة و) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثانى ولايكونان فى موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل فى موضع العين أو فى موضع اللام (فان كانتا فى موضع العين أدغمت الاولى فى الثانية) لاجتماع المثلين وصحت (نحو سأّل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة فى كثرة السؤال (ولأّل ورأّس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤس (وان كانتا فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقا) سواء كانت طرفا أم غير طرف (فتقول فى) بناء مثال (قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ قرأى) بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين أولاهما ساكنة فالتقى فى الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية يا وان كانت أولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التى بعدها كالشئ الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر فى نحو سأّل قاله الشارح (و) تقول (فى) بناء (مثال سفرجل منه) أى من قرأ (قرأيا) بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة) وهى غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لانها فى موضع اللام وصحت الاولى والثالثة قاله المرادى (وان كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث

ان أتزر مكتوب بهمزة وألف بعدها فان كان ذلك صحيحا فيتطلب الفرق بينه وبين نحو آمنت فليتامل (قوله وأجاز البغداديون الخ) قال الدنوشرى ربما يفهم منه الاعتراض على المطرزى وقد يقال انه لايلزم من جواز ماذكر انه فى الحديث كذلك لان المحفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم التشديد فليتأمل ذلك اه وأقول تاملناه فرأيناه مخالفا لقول الشارح رواه مالك الخ ولما رواه البخارى من حديث جابر فى باب اذا كان الثوب ضيقا فاتزر به وضبط قوله فاتزر بادغام الهمزة المقلوبة تاء فى تاء الافتعال وتخريج ذلك على طريق البغداديين أحسن من قول الكرمانى ان قول البصريين اتزر خطا هو الخطا فان تخطئة الصرفيين من أكبر الخطا وبتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون مافى الحديث شاذا وكم من موضع شاذ وقع فى الكلام الفصيح بالاجماع ومن العجب أيضا ان العينى نقل كلام الكرمانى ثم أشار الى الجواب عنه بان مثل ذلك يجوز فيه قلب الهمزة ياء تحتانية وتاء فوقانية وهو مخالف لقولهم انه يجب قلب الثانية فى مثل هذا من جنس حركة ماقبلها فتدبر (قوله كاتكل) أى من الاكل كما ياتى فتامل (قوله واذا جاز فى الماضى جاز فى المضارع) قد يقال ان مجيئه فى الماضى المقصور على السماع لايقتضى جوازه فى المضارع فليتامل (قوله ان يبتدأ) احترز به عن الدرج فانه تذهب فيه همزة الوصل فتعود الهمزة الثانية الى حالها لزوال موجب قلبها واوا (قوله لافى اؤتمن) هذا رد على المصنف حيث ذكر ان ابن الانبارى رد اجازة الكسائى ان يبتدأ اؤتمن بهمزتين وانما رد عليه ابن الانبارى فى ائت لافى اؤتمن (قوله لأن الطرف محل التغيير الخ) هذا عكس قول أبى الحسن لما ساله أبو عثمان فى الفرق بينهما ان العينين لايكونان الامن جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد وان الحشو يجوز فيه مالايجوز فى الطرف بدليل هووى بواوين وامتناع ذلك فى جمع واقية (قوله لانها فى موضع اللام) هذا لايصلح علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلا من الثلاث فى موضع اللام فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ماعداها يؤدى الى توالى همزتين من غير ابدال وهما اما الاولى والثانية ان ابدلت الثالثة أو الثانية والثالثة ان أبدلت الاولى (قوله وصحت) لو قال بدله وصحتا

(فان كانتا فى الطرف أو كانت الثانيـة مكسورة أبدلت) الثانية فى الصورتين (ياء مطلقا) سواء انفتح ماقبلها أم انضم أم انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أوضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وان لم تكن) الهمزة الثانية (طرفا وكانت مضمومة أبدلت واوا مطلقا) سـواء انضم ماقبلها أو انفتح أو انكسر (وان كانت) الثانية (مفتوحة فان انفتح ماقبلها أو انضم أبدلت واوا) فيهما (وان انكسر) ماقبلهـا (أبدلت ياء) والحاصـل ان الهمزتين المتحركتين لايخلو اما أن يكونا فى الطـرف أولا فالاول ثلاثة أنواع لان الهمزة الاولى امامفتوحـة أومكسـورة أو مضمومة والثانى تسعة أنواع قامت من ضرب ثلاثة احوال الاولى فى ثلاثة أحوال الثانيـة فالمتطرفة تبدل ياء فى جميع أنواعها وغير المتطرفة منها أربعة تبدل فيها ياء وهى المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهى المفتوحة بعد فتحة أوضمة والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أوضمة (أمثلة المتطرفة) بعد مفتوحة أومكسورة أومضمومة (ان تبنى من قرأ مثـل جعفر أو زبرج أو برثن) فتقول قرأأ وقرئئ وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لاتقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فتصير قرأى بفتح الاولى وقرئى بكسرها وقرؤى بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما فى المثال الاول فان الياء تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما فى المثال الثانى فان الياء تحذف حركتها للاستثقال وتعل اعلال قاض وتصـير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما فى المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وتعل اعلال قاض وتصير منقوصا أيضا (وأمثلة المكسورة) بعد مفتوحة أومكسورة أومضمومة (أن تبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصـد (مثل أصبع بفتح الهمزة أو كسرها أوضمها والباء فيها مكسورة فتقول فى الاول) وهو فتح الهمزة (أأمم بهمزتين مفتوحة فساكنة) على مثال أصبع بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة المـيم الاولى) وهى الكسرة (الى الهمزة) الساكنة (قبلها ليتمكن من ادغامها فى الميم الثانيـة) لاجتماع المثلين (ثم تبدل الهمزة الثانية) المنقول اليها كسرة الميم (ياء) لما تقدم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء (وكذا تفعل فى الباقى أيضا) فتقول فى بناء مثل أصبع بكسر الهمزة والباء من أم إئمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها لتتصل الى ادغام المثلين اذا اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول فى بناء مثل أصبع بضم الهمزة وكسر الباء من أم أؤمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصـلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانيـة ياء (وذلك) العمل (واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين) كعاصم وحمزة والكسائى وخلف والاعمش (أئمة) جمع امام (بالتحقيق) من غير ابدال (فما يوقف عنده ولا يتجاوز) والقياس ايمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانيـة ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كآنية جمع اناء قلت لما وقع بعدها مثلان وأرادوا الادغام نقلوا حركة المـيم الاولى وهى الكسرة الى الهمزة قبلها وأدغموا الميم فى الميم فصار أئمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة (وأمثلة المضمومة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أوب) بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة (جمع أب) بفتح الهمزة وتشـديد الموحدة (وهو المرعى وان يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثـل أصبع بكسر الهمزة وضم الباء و) ان يبنى من أم (مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف المقل (فتقول أوم بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة) فاستوفى الاقسام الثلاثة وصار ذكر أوب زائدا فالصـواب حـذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر أوب (وأصل الاول) وهو أوب (أأبب) بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى (على وزن أفلس وأصـل الثانى والثالث إئمم وأممم) بكسر الهمزة فى الاول وضمها فى الثانى

لكان أولى فليتامل (قوله لان الواو الاخيرة الخ) هذا فى ابدال المتطرفة وأما المكسورة فابدلت ياء من جنس حركتها (قوله وان لم تكن طرفا) ان لم تكن الثانيـة طرفا بالطريق الاولى وبذلك يندفع ماقيل كان الاولى أن يقول وان لم يكونا فى الطرف

(قوله أوادم جمع آدم) * (فائدة) * الكتاب يكتبون مثل آية وآدم وآمن بألف واحدة وهو مذهب التخفيف والنحويون يكتبون ذلك بالفين وهو مذهب التحقيق (قوله مبنى على انه الخ) وجه البناء ظاهر فانه كان فاعل كآزر فتقلب ألفه واوا كما تقلب ألف ضاربة فى ضوارب فلم تجتمع همزتان بخلاف ما اذا قلنا أصله افعل (قوله جاز فى الهمزة الخ) أى وجاز الابدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) ينظر ماهذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين * (فصل) * فى ابدال الياء من اختيها الخ (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم انما قلبت الواو ياء لانه لما انكسر ماقبلها وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للخفة وكتب أيضا مانصه قوله كرضى وقوى قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو فى ٣٧٥ قوى ياء وفى يقوى ألفا ولم يدغموا الواو الاولى فى الثانية فيهما كما أدغموا فى قوة ومقتضى الادغام فيهما متحقق كما ان مقتضى الاعلال فيهما كذلك فاوجه ترجيح جانب الاعلال فيهما على جانب الادغام مع أنه مفيد للتخفيف كما أن الاعلال مفيد له ويمكن أن يجاب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالمصير الى ترجيح جانب الادغام اه وهو حسن (قوله والغازى) قد يقال عليه ان قلب الواو ياء فى ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار اليها بقوله فيما يأتى الرابعة أن تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجاب كما يعلم مما هنا بان بعض صور المسئلة الرابعة انما قلب فيه الواو ياء بالحمل على البعض الذى وجد فيه كسر ماقبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر علة لقلبت لانه جعل قسما لقوله أو قبل الخ (قوله بعد كسرة) احترز بقوله بعد كسرة من نحو دلو وغزو وشذ قولهم قنية وهو ابن عمى دنيا اذ لا موجب لقلب الواو فيهما ياء اذ لا كسر لان القنية من قنوت الشئ كسبته ولان دنيا من الدنو وقيل لا شذوذ فى قولك قنية لانه يقال قنيته وقنوته ويقال هو ابن عمى دنى دنيا بألف الالحاق أو التانيث (قوله او تقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لا تقتضيه لان قبل معطوف على طرف الذى هو خبرهى واحترز بقوله بعد كسرة وهى اما طرف أو قبل تاء التأنيث من نحو علاوة وهراوة فان الواو وان وقعت قبل تاء التانيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيها علاية بقلب الواو ياء كما شذ فى شكاية قلب الواو ياء والدليل على انه واوى شكوت والشكوى قال السيرافى انما قلبت واوه ياء لان أكثر المصادر الآتية على فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية والرعاية

(فتة لموافقين) حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية (ثم أبدلوا الهمزة واوا) لانها تجانس حركتها (وأدغموا أحد المثلين فى الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع آدم) أصله أآدم بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهمزة الثانية واوا لما سياتى (ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير آدم) أصله أؤيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ماقبلها مفتوحا كما فى تكسير آدم أو مضموما كما فى تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على انه عربى واضطرب فيه كلام الزمخشرى فذهب فى الكشاف الى أنه أعجمى على وزن فاعل كآزر وذهب فى المفصل الى أنه عربى على وزن افعل (ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن يبنى من أم) مثالا (على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء) فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل أأمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهى الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء (واذا كانت الهمزة الاولى من) الهمزتين (المتحركتين همزة مضارعة) للمتكلم متعديا كان المضارع أولازما (نحو أؤم) القوم (وأئن) من كذا (مضارعى أممت) القوم (وأننت) من كذا (جاز فى) الهمزة (الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم لدلالتها على معنى) زائد فى كلمتها (بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم) وذلك مطرد فى خمسة أفعال رواه أبو زيد فى كتاب الهمزتين

* (فصل فى ابدال الياء من أختيها الالف والواو) أما ابدالها من الالف ففى مسئلتين احداهما ان ينكسر ماقبلها كقولك فى) جمع (مصباح مصابيح وفى) جمع (مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما) كقولك فى تصغير مصباح مصيبيح وفى تصغير مفتاح مفيتيح فتقلب الالف فى التكسير والتصغير ياء لانكسار ماقبلها المسئلة (الثانية أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك فى) تصغير (غلام غليم) لان مابعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وماقبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ماقبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ماقبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما فى سيد (وأما ابدالها) أى الياء (من الواو ففى عشر مسائل احداها أن تقع بعد كسرة وهى اما طرف) سواء كانت فى فعل مبنى للفاعل أو للمفعول أو فى اسم (كرضى وقوى) مبنيين للفاعل (وعفى) مبنيا للمفعول (والغازى والداعى) فى اسم الفاعل قلبت الواو فى هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل تاء التأنيث كشجية) اسم فاعلة

من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن (وأكسية) جمع كساء (وغازية) اسم فاعلة من الغزو (وعريقية) وتربقية (في تصغير عرقوة) وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء بنيت الكلمة عليها أم لا وكان ينبغي في عريقية لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فدل على ان عرقوة بمنزلة عنفوان (وشذ سواسوة) بالتصحيح (في جمع سواء) بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الامر اى مستوون فيه فكأنه جمع مستو بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كل منهما بوزن يخصها والتحرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجوه كأنهم * ظرابي غربان بمجرودة النخل

ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها أيضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون أصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وأباطيل وكأنه جمع سوساة ووزن سوساة فعللة كشوشاة لا فعلاة لندور باب سلس ولا فوعلة لندور باب كوكب ولا فعفلة لان الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله الموضح في الحواشي (و) شذ (مقاتوة) بقاف وتاء مثناة فوق (بمعنى خدام) جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة أصله مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها

والحماية فحمات الشكاية عليه اقلة ذلك في الواو والعلاوة ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسفرة والسفود وهي الحديدة التي يشوى عليها اللحم والهراوة العصا (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والياء (قوله الا أنه زيد فيه الخ) ظاهره ان السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أيضا (قوله وقالوا سواسية على الاصل) مراده بالاصل في ذلك أصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء لوجود المقتضي ولم يقولوا في مقاتوة أنه جاء على الاصل في الاعلال أيضا وعبارة القاموس صريحة في أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله وقع للجوهري الخ) قال الدنوشري ينظر على كلام الجوهري ما معنى سواء وما معنى سية فان لكل كلمة معنى وقد ذكر انهما كلمتان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الديصطي وقد يقال ان كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الجوهري انهما كلمتان في الاصل لكل منهما معنى ووزن يخصه ثم ركبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستوين اهـ وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من سواسواة أنه أبدل من مدة سواء السين والواو الثانية لام سواء وزيد تاء التانيث ووزنه فعاسلة قوبل الزائد بلفظه لانه بدل من المدة لا تضعيف للفاء كما أن وزن رسائل فعائل لان الهمزة بدل من المدة في رسالة فقوبلت بلفظ الهمزة ومثله سواسوة في أن أبدل من مدة سواء سينا مماثلة للفاء في عشيشة تصغير عشية حيث أبدل من مدة عشية شينا مماثلة للعين ووزنه عشيشة فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن بري (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرابي فيه مشبه به ما بعده فهو من اضافة المشبه به الى المشبه على حد لجين الماء وفي القاموس والظربان دويبة كالهرة منتنة كالظرباء والجمع ظرابين وظرابي وظربى وظرباء بكسرهما اسمان للجمع وفسا بينهم الظربان أي تقاطعوا لانها اذا فست في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلي ويقال يفسو بعد في جحر الضب فيسدر من خبث رائحته فتأكله اهـ وقيد ذلك بقوله بمجرودة النخل لانها حينئذ أفظع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد له (قوله ووزنها فعافلة) أي سواء قلنا سواسوة وسواسية (قوله جمع مقتو الخ) انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب الى المقتى وهو مصدر اهـ فيكون مقاتوة جمع هذا الا جمع مقتو اسم فاعل لانه من اقتوى واقتوى من القوة لا من القتو وقال في الصحاح أيضا وقد تخفف ياء النسب وأنشد البيت وهو متى الخ وقال الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فانه ذكر ان مفرد المقاتوة غير ما ذكر وعبارته القتو والقتا مثلثة حسن خدمة الملوك كالمقتى وبهاء التميمة والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوى ومقتى أو مقتوين وتفتح الواو وغير مصر وفين وهي للواحد والجمع والمؤنث سواء والميم فيه أصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لان افتعل لازم البتة اهـ كلام القاموس ويتعلق به أمور الاول ان فيه مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فان صاحب القاموس فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقتى في قوله كالمقتى بميم مفتوحة وقاف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمي كالمغزى الثالث ان قوله والمقتوون وجدر سوما بواوين وفيه نظر فانه لا جائز ان يكون مفرده مقتويا بفتح الميم وسكون القاف وفتح التاء وبالواو والياء المشددة آخره والا قيل مقتويون كالاشعريون ولا جائز ان يكون

بعد الكسرة ثم أعل اعلال قاض قال * متى كنا لاهلك مقتوينا * أى خداما وقال

انى امرؤ من بنى جذيمة لا * أحسن قتو الملوك والحفد

أى خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما قال فى المحكم قال أبو على أخبرنى أبو بكر عن أبى العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا أخبرنى به أبو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء اه أو تقع الواو قبل ألف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزو مثل هندبا فتقول غزويا أو الممدودة كان تبنى من الغزو مثل أربعاء فتقول أغزياء (أو قبل الالف والنون الزائدتين) المضارعتين لا فى التانيث (كقولك مثال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزو غزيان) بقلب الواو ياء لتطرفها أثر كسرة لان ألفى التانيث وما ضارعهما فى حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من ابدال الياء من الواو (ان تقع) الواو (عينا لمصدر فعل أعلت فيه) أى فى الفعل (ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام وقيام) من مصادر الثلاثى (وانقياد واعتياد) من مصادر الثلاثى المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما أعلت فى أفعالها بقلبها ألفا واستثقل بقاؤها فى المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء فى المداعلت فى المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فى الاعلال ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سوار وسواك) بكسر أولهما اسمى جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء (لانتفاء المصدرية و) بخلاف (نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا) بالجيم فان لواذا وجوارا

مفرده مقتى مخففا والا قيل مقتون كالاعلون ولا جائز ان يكون مفرده مقتوين كما لا يخفى وهو لم يذكر الا ان الواحد مقتوى ومقتى ومقتوين وتعين ان يكون مفرده مقتو اسم فاعل وأصله مقتوو اعل كما ذكر الشارح الرابع ان قوله غير مصروفين راجع لقوله مقتوين بكسر الواو وبفتحها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف فى منعهما من الصرف بانه ليس فيهما الا علة واحدة وهى الوصفية اللهم الا أن يقال هو مبنى على مذهب أبى على الفارسى القائل ان مطلق الزيادة فى آخر الاسم اذا انضمت الى علة أخرى منعتا الصرف قال الجعبرى فى شرح الشاطبية وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعه الصرف هنا على رأى أبى على الفارسى فى اعتبار مطلق الزائد وصرفه فى قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذا بالمذهبين اه وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بانهما غير مصروفين الخامس انه جعل مقتوين واحدا كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو ينافى قوله بعد ذلك وهى للواحد الخ فانه صريح فى اشتراكه بين ما ذكر السادس ان قوله لان افتعل لازم البتة ان أراد به مطلق افتعل فهو مردود بنحو اختار واختير واصطفى وان أراد به ان افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بالبتة قد يابى ذلك (قوله متى كنا لاهلك مقتوينا) فى الصحاح بدل أهلك أملك وصدر البيت * تهددنا وأوعدنا رويدا * وظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتو اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لامك مقتوينا * فانه صريح فى انه جمع مقتوى بميم ٣٧٧ مفتوحة فقاف ساكنة فتاء مفتوحة فواو فياء مشددة للنسب وهو منسوب الى مقتى كمغزى كما فى الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف ياء النسب ويجوز ان يكون أيضا مقتوينا فى قول الشاعر ليس جمعا له مفردا وانما هو مقتوين الذى يشترك فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والحاصل ان الشارح لم يحرر هذا المحل حق التحرير وقال ابن فلاح فى مبحث جمع المذكر السالم ومقتوين اسم فاعل من القتو وهو الخدمة

وقياسه مقتوين بضم الميم لان فعله اقتوى يقتوى ووزن اقتوى افعلى وأصله اقتوو وليس هو افتعل من قوى اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتاويل فيما سبق فليتامل ذلك (قوله وقال انى امرؤ الخ) فى الصحاح مكان خزيمة فزارة ومكان الحفد الخبيا والحفد الخدمة فحركت الفاء ضرورة كقول رؤبة * مشتبه الاعلام لماع الخفق * أراد الخفق هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح القتو الخدمة وقد قتوت اقتو قتوا ومقتى أى خدمت مثال غزوت أغزو غزوا ومغزى قال الشاعر

انى امرؤ من بنى فزارة لا * أحسن قتو الملوك والخبيا ويقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كانه منسوب الى المقتى وهو مصدر كما قالوا ضيعة مجزية للتى لا تفى غلتها بخراجها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم * متى كنا لامك مقتوينا * قال أبو عبيدة قال رجل من بنى الحرماز هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين كله سواء وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم قال سيبويه سألوا الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعرى والاشعرين اه كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الاشعرى واضح فى مقتوى لا فى مقتوين فليتامل (قوله لصحة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لاعتلال عين الفعلين المذكورين وكأنه أراد بصحة عين الفعل عدم تغيرها فليتامل وقوله عودا احترز به عن عيادة فان الواو قلبت فيه ياء لاستيفاء الشروط (قوله لواذا) قال بعضهم انما امتنع اعلال المصدر الذى هو لواذ ونحوه لئلا يتوالى اعلالان وذلك انها لو قلبت فى المصدر ألفا لاجتمع ألفان وقلبتا

الألف الاخيرة همزة على القاعدة فى اجتماع ألفين فيكون اجحافا بالكلمة (قوله وبخلاف نحو راح رواحا) فى بعض النسخ راج رواجا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الالف) هذه طريقة وابن الحاجب فى الشافية لم يشترط فى قلب الواو فى المصدر وجود ألف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وتقلب الواو المكسور ماقبلها فى المصادر لافى نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيادا ودين اقيما لاعلال أفعالها بقلب الواو فيها ألفا وحال حولا أى تغير كالعود فى شذوذه والقياس حيلا وعيدا اهـ وخرج بقوله لاعلال أفعالها نحو لواذ لان فعله لاوذ وهو لم يعل فتامل (قوله تعالى قيما) مصدر جىء به للمبالغة كما يعلم من مراجعة التفاسير (قوله ويخاطن) هكذا

وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راج رواجا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حول وعاد المريض عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين أعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما ألفا لا تقلب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الاعلال فيه) أى فيما عدم الالف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قيما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس فى قراءة نافع وابن عامر فى النساء وفى قراءة ابن عامر فى المائدة) وأصلهما قوما قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها (وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط فى قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج وأنشده ابن جنى

* ويخلطن بالتأنس النوارا * قال فى شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (الثالثة ان تقع) الواو (عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة) أى منقلبة (نحو دار وديار وحيلة) بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية (وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ماقبل الواو فى الجمع وكانت فى المفرد معلة بقلبها ألفا فى الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة فى الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما فى ديار خلافا للمرادى وسيأتى ايضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت فى الواحد (وأما شبيهة بالمعلة وهى الساكنة وشرط القلب فى هذه ان يكون بعدها فى الجمع ألف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ماقبل الواو فى الجمع وكانت الواو فى الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقدت) الالف (صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح أوله) وهو العين المهملة (للمسن من الابل) وهو الذى جاوز فى السن البازل والبازل هو الذى له سبع سنين (وعودة) لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان نخف النطق بالواو بعد الكسرة فصحت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث (وشذ قولهم) فى جمع ثور (ثيرة) بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه قاله الجاربردى (وتصحح الواو ان تحركت فى الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

وجد بالواو فى أوله فان ثبت فتكون زيادتها خرما وهو من الرجز (قوله ديار) فان قلت ديار وثياب بين واو وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه وأعلت تلك قلت الالف أشد مباينة للواو من الفتحة فتقوى جانب الاعلال فى ديار ونحوه وضعف فى كوزة ونحوه (قوله وديمة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذى فى الصحاح أنها يائية والمصنف ماش على الاول (قوله وقامة وقيم) القامة قامة الانسان أو بكرة البئر باداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغى ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدنا الخ) قد يقال انما استفدنا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لا من تكثير الامثلة ويجاب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافى فى استفادتنا اياه من الضم (قوله وأما شبيهة بالعلة) ووجه شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بثم زاده تاكيد الدفع توهم ان ثم مستعملة فى غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمع الثور بمعنى الحيوان لا بثير الاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز ان يكون جمع الطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوقى (قوله واستعمالا) فيه نظر لان هذا الشاعر استعمله ويجاب بان هذا نادر والا فالكثير بخلافه

تبين

تبين لى ان القماءة ذلة * (وان اعزات الرجال طيالها)

بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالى وفى شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله اذا فاقه فى الطول اه والقماءة بالمد القصر (قيل ومنه) أى من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهى من الخيل التى تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهى من الصفات المحمودة فى الخيل لا تكاد تكون الا فى العراب الخلص (الجياد) جمع جواد وهو الذى يسرع فى جريه وقيل الذى يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعنى اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة فى مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا فى جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة فى الواحد (وقيل) الجياد فى الآية ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل الواو تصحح ان تحركت فى الواحد كطويل وطوال (أو أعلت لامه) أى الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) نقيض عطشان فعلان من الرى أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (و) الثانى كجمع (جو) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة (فيقال) فى جمعهما (رواء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهى الواو والاصل رواى وجواو أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما اثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما (لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير (وكذلك ما أشبههما) مما أعلت فيه اللام بابدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الخ (ليس محررا فى الخلاصة ولا) فى (غيرها من كتب الناظم فتامله) بل كلامه فى الخلاصة فى دعوى القياس وفى نقل السماع يخالف كلامه فى التسهيل أما فى دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب فى كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يغير ولا تقلب واوه وفى التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هى عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك فى الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه ياء فى القياس لانه لم يستثنه وأما فى نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب فى كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل فى التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا أو جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا أراد تقليل المنقول وقال فى شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور أن يكون فى غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا وأطلق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صحح نحو رواء وجواء * المسئلة (الرابعة أن تقع) الواو (طرفا رابعة فصاعدا) لان ما هى فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت فى فعل أو اسم (تقول) فى الفعل (عطوت) بمعنى أخذت (وزكوت) بمعنى نميت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وزكيت) بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة (وتقول فى اسم المفعول) من

(قوله وفى شرح الكافية الخ) كون طيالا من باب جواد لا يجدى نفعا لان الواو فى المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كأنه جمع طائل الخ لاجدى لان الواو فيه قلبت همزة فقلبت فى الجمع لان الابدال يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان الشرط اعلال العين فى المفرد أعم من ان يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة ثم رأيت ابن الحاجب فى الشافية وشراحه ذكروا ان الشرط اعلالها فى المفرد ومثلوا لذلك بجيد وجياد وقالوا جيد أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وحصل الادغام (قوله ومنه الصافنات) أى من ابدال الواو ياء مع تحركها فى المفرد شذوذا وهذا أولى من قول الشارح أى من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذ اعلال الواو فى جيد بقلبها ياء لوجود مقتضيه (قوله أو اعلت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت فى الواحد وأنت خبير بان اللام اعلت فى الجمع وأما المفرد فهى معتلة فيه لا معلة ولو قال أو اعتلت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أى الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله انما يناسب لو عبر المصنف بقوله أو اعتلت لامه وهو لم يعبر به فتامل (قوله وصححت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقانى ينبغى أن يستثنى من هذا الام مفعول الذى ماضيه على فعل بفتح العين كغزو ومدعو فانه يجب فيها التصحيح على ما سيأتى فى المسئلة الثامنة وكان المراد بهذه الواو المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة فى ماض أو اسم مفعول له مضارع أو اسم فاعل قلبت فيه والا فالمسئلة الثامنة داخلة فى المسئلة

الرابعة فتامله (قوله اجلواذا) الاجلواذ خاص بسير الابل (قوله واجلياذ شاذ الخ) ينظر هل شذوذه من جهة قلب واويه ياءين فيكون نحو ديوان ليس شاذا لانه ليس فيه الا قلب واو واحدة ياء فان أصله دوان لكن قول المصنف واو مفردة يأباه ويقضي بشذوذ

أعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية (معطيان ومزكيان) بابدال الواو ياء وانما أبدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله ياء وان لم يكن بعد كسرة لانهم (حملوا الماضي) وهو أعطيت وزكيت (على المضارع) وهو يعطي ويزكي (و) حملوا (اسم المفعول) وهو معطيان ومزكيان (على اسم الفاعل) وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف (فان كلا منهما) أي من المضارع واسم الفاعل (قبل آخره كسرة) وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الاصل على فرعه (وسأل سيبويه) شيخه (الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا) والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء (مع ان المضارع) وهو تتغازى وتتداعى (لا كسر قبل آخره) حتى يحمل الماضي عليه (فاجاب) الخليل عن سؤال سيبويه (بان الاعلال) وهو قلب الواو ياء (ثبت) في تغازى وتداعى (قبل مجيء التاء في أوله وهو) توجيه حسن وحاصله انهم أعلوا (غازينا وداعينا حملا على تغازى وتداعى) بكسر ما قبل آخرهما قبل مجيء الياء (ثم استصحب) الاعلال (معها) أي مع الياء كاستصحابه مع هاء التانيث نحو المعطاة * المسئلة (الخامسة أن تلي) الواو (كسرة وهي) أي الواو (ساكنة مفردة) عن مثلها (نحو ميزان) أصله موزان لانه من الوزن (وميقات) أصله موقات من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (بخلاف نحو صوان) وهو وعاء الشيء (وسوار) لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة (واجلواذ) بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة (واعلواط) بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلياذ شاذ لا يقاس عليه قاله في التسهيل * المسئلة (السادسة أن تكون) الواو (لاما لفعلى بالضم) حال كونها (صفة نحو ادنينا السماء الدنيا وقولك للمتقين الدرجة العليا) والاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث في الصفة فخففت لامها بقلبها ياء والدليل على كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهم لها غير جارية على موصوف مزال عن الاصل ومعامل معاملته (وأما قول الحجازيين) المسافة (القصوى) بالتصحيح (فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل) وهو الواو (كما) نبه على الاصل (في) الفعل نحو (استحوذ) و(في) الاسم نحو (القود) بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ واقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس (فان كانت فعلى) بالضم (اسما) أي غير صفة (لم تغير) لامها بابدالها ياء بل تقر الواو على أصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم أخف من الصفة (كقوله) وهو ذو الرمة

(أدارا بحزوى هجت للعين عبرة) * فماء الهوى يرفض أو يترقرق

باقرار الواو على حالها في حزوى بحاء مهملة مضمومة وزاي ساكنة اسم موضع ودارا منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمعه ولكونه يبعث عليه أضيف اليه ويرفض يسيل بعضه في أثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب وما ذكره الموضح من أن لام فعلى اذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول أهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة أهل اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم

ذلك قال الامام المرزوقي ان قيل لم ترك ادغامه أي ديوان والياء والواو اذا اجتمعا فايهما سبق الآخر بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم الاولى في الثانية فالجواب ان الكلمة أصلها دوان بدلالة قولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استثقالا له الى أن أبدلوا من الواو الاولى ياء فلو تكلفوا ما سمعته من قلب الواو ياء وادغام الاول فيه لعاد مثل ما هربوا منه وهو التضعيف لحصول ياءين ألا ترى أن الكلمة بعد الادغام تصير على ديان وهو من دون الكلمة وغيرها اذا ضبطتها وقيدتها وانما احتمل الواوان في دواوين لدخول الالف بين الواوين وكذلك في التصغير نحو دويوين لدخول الياء بينهما ومثله الديباج أصله الدباج فابدلت من احدى البائين ياء ومثله دينار بدلالة قولهم دنانير ودبابيج اهـ ملخصا (قوله الدنيا) هي بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وتبعه غيره وانما قيل لها ذلك لانها سابقة على الدار الاخرى ماخوذ من الدنو وجمعها دنى نحو كبرى وكبر ويقال في النسب اليها دنيوي ودنيي ودنياوي والفها مقصورة للتانيث غير مصروفة وحكى ابن جني تنوينها وصرفها في لغة نادرة وأورد ابن مالك انها في الاصل مؤنث أدنى وأدنى أفعل تفضيل وأفعل التفضيل

يستثقلون

اذا نكر لزم الافراد والتذكير وامتنع تانيثه فني استعمالهم دنيا مؤنثا مع كونه منكرا اشكال وأجاب بأنها خلعت عنها الوصفية غالبا وأجريت مجرى مالم يكن قط وصفا كرجعى ونظيره وان دعوت الى جلى ومكرمة * يوما سراة كرام الناس فادعينا فان جلى وان كان تانيث أجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل اسما للحادثة العظيمة اهـ من شرح البرماوى والزركشى على البخارى بالمعنى (قوله ويجب حينئذ الخ) اقتصر على ذلك ولم يقل ويكسر ماقبلهما ان كان مضموما لان ماقبلهما قد يبقى على ضمه كما سيأتى فى قول الشارح فصار ايم فان الظاهر ان أوله يبقى على ضمه وقال ابن الحاجب وجاء لى فى جمع ألوى بالضم والكسر فالضم على أصل ان جمع أفعل غير اسم تفضيل فعل كحمر جمع أحمر والكسر للتخفيف (قوله المنقلبة عن الواو) ٣٨١ هذا واضح فيما تقدمت فيه الواو دون ما تقدمت فيه الياء فالوجه ترك هذا القيد وان المدغم هو الاول الساكن مطلقا (قوله ولو كان الخ) فيه نظر لان البغداديين يقولون انه نقل من فيعل بالفتح الى فيعل بالكسر فهم لا يقولون ذلك الا بالكسر فبطل ماقاله الشارح (قوله جوازا) فيه نظر بالنسبة لسوير فان قلب الألف واوا واجب لا جائز وأما بويع فكذلك الا انه ربما يلتبس بالمبنى للفعول من بايع فانه يقال فيه أيضا بويع وقد يقال ان مراده بالجواز عدم اللزوم اذ يجوز بناؤه للفاعل فيعود ما كان لما كان فليتأمل وبعضهم قال وليس أى السابق منهما بدلا من ألف كسوير أو من واو كديوان فان أصله دوان وهو أحسن من صنيع الشارح (قوله فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول) كان مراده بجميع ذلك من أقسام مسئلة عارض الذات لا ما كان من كلمتين أو كان السابق منهما متحركا لان التعليل لا يجرى فيهما بل هو قاصر على المسئلة الأخيرة باقسامها (قوله للريا) وضم بعضهم الى الريا فى شذوذه من حيث الاعمال مع استحقاقه للتصحيح نحو صيم وقيم جمعا صائم وقائم لقلبهم الواو فيهما ياء بلا مقتض وأصلهما صوم وقوم قاله ابن الحاجب قال بعضهم وظاهر ان الشذوذ فى هذا بالنظر الى القاعدة المذكورة لا مطلقا فانه مقيس بالنظر الى قاعدة ان الواو اذا كانت عينا الفعل جمعا صحيح اللام تقلب ياء وان كان الاكثر فيها التصحيح قاله الشارح زكريا فى شرح الشافية وأشذ من هذا قول الشاعر

ألا طرقتنا مية ابنة منذر * فما أرق النيام الا كلامها

والقياس النوام ووجه شذوذه مامر فيما قبله ووجه كونه أشذ بعده من الطرف الذى هو محل التخفيف وعدم موافقته للقاعدة اهـ منه أيضا

يستثقلون الواو مع الضمة أوله وليس فيه اختلاف الا ان أهل الحجاز أظهروا الواو فى القصوى وبنو تميم قالوا القصيا اهـ * المسئلة (السابعة أن تلتقى هى) أى الواو (والياء) ويجتمعان (فى كلمة) واحدة (والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا) بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت لانها أثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما أمكن (ويجب حينئذ) أى حين اذ قلبت الواو ياء (ادغام الياء) المنقلبة عن الواو (فى الياء) السالمة لاجتماع المثلين (مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء) على الواو (سيد وميت أصلهما سيود وميوت) لانهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر فى الصحيح ماهو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتى فيه مالا يأتى فى الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز أن يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح (ومثاله فيما تقدمت فيه الواو) على الياء (طى ولى) بالتشديد (مصدرا طويت ولويت وأصلهما طوى ولوى) بفتح أولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وأدغمت فى الياء (ويجب التصحيح) فى الواو (وان كانا) أى الياء والواو (من كلمتين نحو يدعو ياسر) بتقديم الواو على الياء (ويرمى واعد) بتقديم الياء على الواو (أو كان السابق منهما) أى من الواو والياء (متحركا نحو طويل) بتحريك الواو بالكسر (وغيور) بتحريك الياء بالضم (أو) كان السابق (عارض الذات) جوازا وهو ثلاثة أنواع المبدل عن ألف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة (نحو روية) بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت (مخفف رؤية) بالهمزة فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف اويم مخفف أايم وهو مثال ايلم من الائمة أبدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التى قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ أصلها الهمزة فان العروض الذى يحمى عن الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو قوى) بسكون الواو (فان أصله الكسر) لانه فعل ماض (ثم انه سكن للتخفيف كما يقال فى علم) بكسر اللام (علم) بسكونها وأجاز بعضهم فى قوى بالادغام بعد القلب (وشذ مما ذكرنا ثلاثة أنواع نوع أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال والادغام) مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائى هذه

(قوله نحو ضيون) وينظر هل واوه مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا في شرح الشافية والياء في ضيون زائدة والواو أصلية لوجود فيعل كصيقل وعدم فيعل فتامل (قوله وانما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كان الاولى وانما لم يقلب ويدغم وينظر ما معنى قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقه بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو لي وسيد وميت ٣٨٢ (قوله ابن حيوة) الياء في حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الاصلية قاله الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر ما وجه قلب الياء فيه واوا وظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحيوة انه لا يشترط ان تكون الواو متاصلة الذات اذا كانت متاخرة عن الياء فليتامل (قوله بضم النون) فيه نظر لمخالفته لقول الشافية وبعض شروحها ونهوا عن المنكر مبالغة ناه فانه ظاهر في انه بفتح النون كضروب مبالغة ضارب فليتامل (قوله بكسر العين) قال الدنوشري انما قيد بقوله بكسر العين حتى يأتي حمل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو ماخوذ من كلام اللقاني فانه قال قال انما قيد بكون ماضيه على فعل بكسر العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح اليه بقوله لامهما ياء حملا للاسم على الفعل (قوله فانه اذ ذاك واجب الخ) الظاهر ان ضميره عائد على اللام وينظر هل يجوز عوده على الفعل أولا وعلى الاول فكان الظاهر ان يقول قبله (قوله فان كانت عين الفعل الخ) قال اللقاني ان قلت ودلو فهل قلى الشئ على النار كاللحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلو كمغزو ومقلي كمرمي قلت في الصحاح انك تقول قليت اللحم والسويق فهو مقلي وقلوته فهو مقلو لغة (قوله وقفا وقفي) فيه احدى الجموع الستة التي جمعها ابن مالك في قوله

جمع القفا أقف اقفاء واقفية * مع القفي قفين واختمن بقفي

وينظر ضبط كل جمع منها والقفا وراء العنق كالقافية ويذكر وقد يمد

القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة (ونوع صحيح مع استيفائها) أي الشروط (نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري (وأيوم) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة أفعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أيوم أي كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوية) نبح (ورجاء) بالجيم والمد (ابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث (ونوع أبدل فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها) على عكس القاعدة (نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونهو) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهي لان أصله نهوي لانه فعول من النهي (واطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) وجداول (واسود) اسما (للحية) وأساود (الاعلال والتصحيح) فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول وأسود جديول وأسيود بالتصحيح وجديل وأسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلانك أجريت هذه الياء مجرى ألف جداول وأساود لان كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جيء به لمعنى فلو كان أسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على أساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن اياز المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي ماضيه على فعل بكسر العين) سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول (نحو رضيه فهو مرضي و) الثاني نحو (قوي على زيد فهو مقوي) والاصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد العين أولهما واو مفعول وثانيهما لامه قلبت لامهما ياء حملا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذا لحرف الذي قبل الآخر مكسور فصار مرضويا ومقويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذ قراءة بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا (فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو) والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين (والاعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثي

وقد علمت عرسي مليكة انني * (أنا الليث معديا على وعاديا)

فاعل معديا وأصله معدو وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وأنشده المازني معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال والى جوازهما أشار الناظم بقوله

وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحر الاجودا

فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح أولى لان الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام فعول) بضم الفاء (جمعا نحو عصا وعصي وقفا وقفي

(قوله قالوا أبو) وأنشد القنانى يمدح الكسائى أبى الذم أخلاق الكسائى وانتحت * به المجد أخلاق الأبو السوابق (قوله عتا الشيخ عتيا) قال اللقانى لعله عسى الشيخ عسيا ففى شرح الشافية للجاربردى وعسى الشيخ يعسو عسيا اذا كبر وولى اه ولا يخفى

ودلو ودلى) والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين فى الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم أعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ماقبل الياء لتصح (والتصحيح شاذ قالوا أبو وأخو) جمعين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابى (ونحو) بحاء مهملة (جمع النحو وهو الجهة) حكى سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون فى نحو كثيرة (ونجو) بالجيم جمع النجو وهو السحاب الذى هراق ماءه (وبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء (وهو المصدر) جمعه (بهو) حكاه أبو حاتم عن أبى زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثانى والاصل فيها أبوو وأخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين أدغمت أولاهما فى الثانية (فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا الاية يريدون علوا فى الارض وتقول نما المال نموا اذا زاد (وسما زيد سموا) اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثانى والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين أدغمت أولاهما فى الثانية (وقد تعل) بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال الاولى كاعلال طى (نحو عتا الشيخ عتيا) اذا كبر (وقسا قلبه قسيا) والذى فى النظم يقتضى التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا المفعول من * ذى الواو لام جمع أو فرد يعن

الا أن الاعلال فى الجمع أولى لثقله والتصحيح فى المفرد أولى لخفته المسئلة (العاشرة أن تكون) الواو (عينا لفعل) بضم الفاء وتشديد العين حال كونه (جمعا صحيح اللام كصيم) جمع صائم (ونيم) جمع نائم وعينهما واو وأصلهما صوم ونوم فاجتمع واوان وضمة فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين ياءين لان الياءين أخف من الواوين (والاكثر فيه التصحيح) على الاصل (تقول صوم ونوم) والتكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول النظم * وشاع نحو نيم فى نوم * (ويجب) التصحيح (ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين واعلال اللام (وذلك كشوى وغوى) باعجام أولهما وضمة وتشديد ثانيهما (جمعى شاو وغاو) اسمى فاعل من شوى يشوى وغوى يغوى والافصح فى الماضى فتح الواو لا كسرها وفى المضارع بالعكس والاصل فى الجمع شوى وغوى فاعلت اللام بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم بحذفها لالتقاء الساكنين فلو أعلت العين بقلبها ياء لتوالى على الكلمة اعلالان وذلك مستكره عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعتلت أى ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف (نحو صوام ونوام لبعدها) أى العين (حينئذ) أى حين اذ فصلت بالف (من الطرف وشذ قوله) وهو أبو النجم الكلابى

ألا طرقتنا مية ابنة منذر * فما أرق النيام الا كلامها

والقياس النوام بالتصحيح واليه أشار الناظم بقوله * ونحو نيام شذوذه نمى * أى روى

* (فصل * فى ابدال الواو من أختيها الالف والياء أما ابدالها من الالف ففى مسئلة واحدة وهى أن ينضم ماقبلها) سواء أكانت فى فعل أم اسم فالاول (نحو بويع وضورب) مبنيين للمفعول وأصلهما قبل البناء للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضمت أولهما فتعذر ابقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ماقبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ماقبلها (وفى التنزيل ماوورى عنهما) والثانى نحو ضويرب مصغر ضارب ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فانها حينئذ ترجع الى أصلها وهو الياء فتقول نييب (واما ابدالها) أى الواو (من الياء ففى أربع مسائل احداها ان تكون) الياء (ساكنة مفردة) عن مثلها (فى غير جمع) سواء كانت فى اسم أو فعل فالاول (نحو موقن وموسر) أصلهما ميقن وميسر اسمى فاعل من اليقين واليسر أبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثانى نحو

ما فيه اذ ما ذكره فى شرح الشافية لا ينافى ان عتا بالتاء المثناة كذلك كيف وفى التنزيل وقد بلغت من الكبر عتيا (قوله وهو المصدر) قال اللقانى البهوى بالباء الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال الدنوشرى فى قول الشارح وهو المصدر فيه نظر فقد يفهم من كلام القاموس أن ذلك لم يستعمل مصدرا وان كان ذلك لا يدل على عدم وجوده وعبارة القاموس والبهو البيت المتقدم امام البيوت وكناس واسع للثور والجمع أبهاء وبهو وبهى والواسع من الارض ومن كل شئ وجوف الصدر أو فرجة ما بين الثديين والنحر ومقيل الولد بين الوركين من الحامل والجمع ابهاء وابه و بهى و بهى والباهى من البيوت الخالى المعطل وابهاء فبهى كعلم والبهى روى عن عروة والبهاء الحسن والفعل بهو كسرو ورضى ودعا وسعى وبيص رغوة اللبن وباهيته فبهوته غلبته بالحسن وأبهى الاناء فرغه والخيل عطلها من الغزو والرجل حسن وجهه وبهى البيت تبهية وسعه وعملة وبشر باهية واسعة الفم وتباهوا تفاخروا وبهية كسمية تابعية اه عبارة القاموس (قوله ساكنة مفردة فى غير جمع) لا بد ان يضم الى ذلك بعد ضمة

(قوله لان حيض) كان صوابه لان حيضا بالالف (قوله وتجمع على عيط وعوط) مشكل على قوله ويجب فى هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقى الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة) اطلاق الاعلال على ذلك مجاز وحقيقة الاعلال كما فى الشافية وغيرها تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو الحذف أو الاسكان (قوله ولك ان تقول الخ) يقال عليه ان قلب الواو ياء فى غزيان كظربان لوقوعها

يوقن ويوسر (ويجب سلامتها) من الابدال (ان تحركت) لانها تعاصت بالحركة عن الابدال (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهرى هو أشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء ياخذ الابل فتهيم فى الارض ولا ترعى (أو أدغمت) الياء فى مثلها (كحيض) جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذا لم يجز الجمع بين سا كنين اذا كان الاول حرف لين والثانى مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج أيضا بقوله فى غير جمع لان حيض جمع والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (فى جمع ويجب فى هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة فى الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهيم) جمع أهيم وهيماء (وبيض) جمع أبيض وبيضاء (فى جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل والعائط بمهملتين الناقة التى لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء (بعد ضمة وهى اسلام فعل كنهو الرجل وقضو) بفتح أولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه (بمعنى ما أنهاه أى ما أعقله) والنهية العقل (وما أقضاه) أى أحكمه والقضاء الحكم والاصل نهى وقضى من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة (أو لام اسم مختوم بتاء) للتانيث (بنيت الكلمة عليها) من أول الامر ولم يسبق لها حذف (كأن يبنى من الرمى) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فانك تقول مرموة) بالواو والاصل مرمية أبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (نحو توانى توانية فان أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم) للنون لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فابدلت ضمته) أى ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لافادة الوحدة) بعد الاعلال (وبقى الاعلال) وهو ابدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى أصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدى الى وقوع اسم معرب فى آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة فى حكم الانفصال فلا يعتد بها (أو لام اسم مختوم بالالف والنون) الزائدتين (كأن يبنى من الرمى) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة (اسم الموضع الذى يقول فيه) خلف (ابن أحمر) بل تميم بن مقبل على الصحيح

(ألا يا ديار الحى بالسبعان) * أمل عليها بالبلا الملوان

وهما الليل والنهار (فانك تقول رموان) بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك أن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فتعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضى ومقتضى هذا أن لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لانه لا يجوز أن تقول فى مثال عضد من الرمى رمو لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح فى الحواشى المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى) بالشين المعجمة بمعنى

بعد كسرة كما تقدم فى المتن والالف والنون لا يضعفان عن التاء فان التاء كما تقدم يجب معها قلب الياء واوا كما اذا بنيت من الرمى مثل مقدرة فانك تقول مرموة بقلب الياء واوا أيضا فان الالف والنون حرفان موجودان حسا فبعد من الطرف فالواو المضموم ما قبلها فى الحشو لا فى الطرف وقد يقال أن الالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف كما قال المرادى وكما منعت التاء من الطرف تمنع الالف والنون منه وما اعطاء ما قبل الالف والنون فى غزيان حكم ما وقع آخرا محضا فليس فيه دليل لان قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام وامارمو كعضو فهى آخر حقيقى فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى بقوى من أبقيت عليه أى رحمته وقد يقال بقيا بضم اوله وبقيا بفتحها وبالياء قلبت ياؤه واوا فى المفتوح وانما لم يراع الضم فى تقوى لقلته فيه وكثرته فى طغيا وقال الدنوشرى تقوى أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراب ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتانيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتنوين بجعل الالف للالحاق بجعفر كتترى واقول يلزم فى تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء أوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع اعلالين فى الكلمة لكن ذلك موجود فى كثير من الكلمات

المثل

المتسل يقال للشر واه وشروه أى مثله حكاه ابن جنى فى شرح غريب تصريف البازلى (وفتوى) بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقياو شريا وفتيا لانها من تقيت وشريت وفتيت أبدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قال الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة (وشذ سعيا) اسما (لمكان) بعينه (وريا) اسما للرائحة (وطغيا) اسما (لولد البقرة الوحشية انتهى) كلامهما فى الشرحين المذكورين وفيه نظر (فاما الاول) وهو سعيا من السعى (فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثى خزيان وصديان) واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما أوله الفارسى (وأما الثانى) وهو ريا من الرى (فقال النحويون) سيبويه وغيره ريا (صفة غلبت عليها الاسمية) وليس بشاذ (والاصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا وأما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حتى فتحوا للتخفيف) كذا تعقبوه وتبعهم الموضح ثم قال فى الحواشى وظهر لى بعد ان مراده شذوذ الاستعمال فانى قرأت بخطه فى حاشيته هنا ابدال الواو من الياء لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل اه وطغيا باعجام الغين ورواة ضبطه مختلفة فقال الاصمعى يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال أحمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال أبو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قاله ابن السيد المسئلة (الرابعة ان تكون) الياء المضموم ماقبلها (عينا لفعلى بالضم) فى الفاء (اسما كطوبى) بمعنى طيبا (مصدر الطاب) يطيب (أو اسما للجنة) بالجيم ومنه شجرة طوبى (أو صفة جارية مجرى الأسماء) فى عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل (وهى فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والخورى) بالخاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيب وأكيس وأخير) أسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة (والذى يدل على انها جارية مجرى الاسماء) الجامدة (ان أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال) فى جمع الافضل والاكبر (الافاضل والاكابر كما يقال فى جمع أفكل) وهو اسم جامد للرعدة (أفاكل) والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم أولها أبدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها (فان كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أى جارية على موصوف (وجب قلب ضمته كسرة) لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك الا) كلمتان (قسمة ضيزى) بالضاد والزاى المعجمتين (أى جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه تضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أى يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك فى مشيه اذا حرك منكبيه وأصلهما ضيزى وحيكى بضم أولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم فى جمع أبيض بيض (هذا كلام النحويين وقال الناظم) فى النظم

وان يكن عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم يلفى

(و) قال (ابنه) فى شرحه (يجوز فى عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى) ترديدا

(قوله حكاه ابن جنى الخ) أى كون شروى بمعنى مثل وأما كون شرواه بمعنى مثله فمشهور ومذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جنى بعد ان قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشروه وهذا غريب (قوله وريا) قد يقال لا شذوذ فى ريا لان قلب يائها واوا يستلزم قلبها ياء عملا بقاعدة أخرى وهى انه اذا اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء الخ فقلبها واوا يؤدى الى قلب الواو ياء عملا بما ذكر فعدم قلب الياء واوا المانع وهو ماذكر فلا يرد ريا نقضا على هذا وهذا كله فى ريا اسما للرائحة وأما ريا من الرى ضد صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسعيا باعجام أوله واهماله اسم لنبى وقيل باعجام أوله اسم لموضع وقال الدنوشرى ينظر هل ريا وطغيا يكتب بياء فى آخره كما هو القاعدة فى الالف المجاورة للثلاثة أو يكتب بالالف لاجل الياء التى قبلها فاذا كتبت ياء يجتمع ياآن فايحرر ذلك والظاهر الثانى كالدنيا والعليا ونظير ذلك ماقال بعضهم أيضا ان الحيا بالقصر وهو المطر والخصب يكتب بالالف وان كان أصلها ياء كراهة اجتماع ياءين ولولا ذلك لكتب بالياء وتثنيته حييان وجمعه أحياء والحاصل كما قال ابن الحاجب فى شافيته وغيره ان الالف المتجاوزة ثلاثة أحرف تكتب ياء الا اذا كان ماقبلها ياء فانها تكتب ألفا كالدنيا الا فى نحو يحيى وريى علمين فانه يكتب بالياء ولو كان ماقبلها ياء فتأمل (قوله وأما الثانى الخ) قال الناصر اللقانى لقائل ان يقول أصلها رويا فعارض قلب اللام واوا ماتقدم من القاعدة فى اجتماع الواو والياء مع سبق احداهما وتأصله ذاتا وسكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واوا عملا بالقاعدة الاولى للزوم الدور اذ يجتمع حينئذ أيضا الياء والواو مع السبق والتأصل المذكورين (قوله ثم قال فى الحواشى الخ) فيه نظر أما أولا فلان سعيا وريا وطغيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانيا فلان الحاشية المقروءة المذكورة فيها نظر لان قوله فيها لانتفاء السبب ممنوع بما سبق فى قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتأمل (قوله فى عدم جريانها الخ) ينظر مع قوله

والذي الخ (قوله كطوبى وكوسى) فيه نظر لان كوسى صفة لكنها كالاسم وطوبى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق
(فصل) (قوله مخففي جيال وتوأم) قياس من اعتد بالعارض ان يعل في نحو جال الا ان ابن جني قال في المحتسب سألت أبا علي فقلت له من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال في الاحمر لحمر أيجوز له ان يقول في جيئل جيل وجال فقال لا وأومأ الى ان القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة في لحمر فلا يبلغ في الجواز ذلك (قوله ويقال لهما توأمان) فيه رد لقول الخليل التوأم ولدان معا ولا يقال لهما توأمان ولكن هذا توأم وقد اعترض الزركشي على قول المنهاج في كتاب العدد ولا يصح نقاء أحد توأمين وقال انه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورد الجلال السيوطي في التاج والدرة بانه خلاف قول أبي حاتم والفراء وابن قتيبة وغيرهم يقال هما توأمان والتوأم أحدهما ولا يقال هما توأم وقال في تثقيف اللسان ويقولون للولدين في بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اه وحينئذ فقول الزركشي ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم ان منشأ منع ان يقال توأمان ان التوأم الولدان معا فلا يصح ان يقال توأمان ويراد اثنان لان ذلك مدلول مفرده وهذا مردود بان التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين كما يأتي عن القاموس فاذا أريد التنصيص على انهما اثنان قيل توأمان ووقع في شرح المنهاج لابن حجر عند قوله في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ثاني توأمين كلام غير محرر لا باس بذكره وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توأمين يقتضي ان التوأم اسم لكل من المجتمعين

بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى اه ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين أحدهما ان الناظم وابنه أجاز في فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا باحدهما فقالوا اقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا أنثى الافعل في باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء في اقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات وأجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا الا فعلى أفعل

(فصل في ابدال الالف من أختيها الواو والياء) في الاسماء والافعال (وذلك) الابدال (مشروط بعشرة شروط) مذكورة في النظم (الاول ان يتحركا) أي الواو والياء واليه الاشارة بقوله بتحريك (فلذلك) الشرط وهو التحريك (صحتا في القول والبيع) مصدري قال وباع (لسكونهما و) الشرط (الثاني ان تكون حركتهما أصلية) وهو المشار اليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو اصالة الحركة (صحتا في جيل وتوم) بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما (مخففي جيال) بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسم للضبع (وتوأم) بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه آخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعلا لعروض الحركة (و) الشرط (الثالث ان ينفتح ما قبلهما) وهو المشار اليه بقوله بعد فتح (ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور) لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف (و) الشرط (الرابع أن تكون الفتحة متصلة) وهو المشار اليه بقوله متصل (أي في كلمتهما ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر) لان الفتحة في كلمة والواو والياء في كلمة أخرى

وظاهر القاموس بل صريحه انه اسم لمجموعهما وان التثنية انما هي لتوأم وتوأمة وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن من الاثنين فصاعدا ذكرا او أنثى أو ذكرا وأنثى وجمعه توائم وتؤام كرخال اه واعلم ان التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان وبهمز كرجل توأم وامرأة توأمة مفرده وتثنيته توأمان فاعتراضه بانه لا تثنية له وهم علمت من الفرق بين التوم بلا همزة والتوأم بالهمز وان تثنية المتن انما هي للمهموز لا غير اه وفيه أمور الاول قوله ان عبارة القاموس صريحة في ان التوأم اسم لمجموعهما ممنوع بل هي صريحة في خلافه وانه اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره الثاني قوله ان عبارة القاموس صريحة في ان التثنية لتوأم وتوأمة عجيب فان القاموس لم يتعرض للتثنية في العبارة التي نقلها والقياس ان توأم حيث جازت تثنيته فهي أعم من ان تكون لتوأم وتوأمة أو لتوأم وتوأم وليت شعري كيف يصح ان يكون تثنية لتوأم وتوأمة دون توم وتومة وكونه تثنية لذلك أظهر الثالث ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره مما ترده القواعد النحوية في باب التثنية فانه ليس المدار على ما قاله في تثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه ان غير المهموز أصل كالمهموز وليس كذلك كما بين في باب الابدال من الصرف الخامس أوهم كلامه ان غير المهموز بسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو لان المهموز خلف بنقل حركة الهمزة الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له في نقل كلام القاموس خلل باسقاط بعضه وعبارة القاموس بعد ما نقله ويقال توأم للذكر وتوأمة للانثى واذا جمعا فهما توأمان وتوأم اه وقوله واذا جمعا أي اجتمعا وليس المراد اذا جمعا اصطلاحا لان توأمين مثنى لا جمع وقوله وتؤام ان كان على وزن رخال فمشكل لانه جمع اصطلاحي وقد قدمه وان كان على وزن شدقم فهو مبني على انه يطلق على الاثنين خلاف ما مر عن أبي حاتم والفراء ومن تبعهما (قوله متصلة أي في كلمتهما) لو اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر) لو مثل بغير هذين المثالين لكان أحسن

(و)

لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والياء مانع من قلبهما أيضا فلم يتمحض المنع لما ذكر (قوله ان كانتا عينين) الظاهر انهما اذا كانتا فاءين يكون الحكم كذلك نحو توالي وتيامن فلا تقلب أيضا وما قلناه يكاد ينطق به قول ابن مالك وان سكن كف اعلال غير اللام وغير اللام يشمل الفاء والعين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدهما وهما عينان كان أولى والضمير عائد الى العين (قوله لسكون الالف) لو أبدله بقوله لوجود الالف كان أولى (قوله وعلوى وفتوى) اقتصر عليهما لان الظاهر ان الياء المشددة لا يكون قبلها الا الواو لا الياء (قوله وبكى) هو بباء موحدة وكاف بعدها وفي بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من اليائي (قوله اذا وليت غير الالف والياء) كان صوابه ان يقول اذا وليها غير الالف والياء الخ (قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين ان قلب الياء والواو ألفين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل الى واو الجماعة ولما أسند الفعل الى واو الجماعة حذفت ألفه لالتقائها ساكنة مع الواو (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الاسلام بل هو من محاه يمحوه محوا ومحيا اذا أذهب أثره

قاله في القاموس (قوله وعور فهو أعور) قد يعل فعله قال

تسائل يا ابن احمر من تراه * أعارت عينه أم لم تعارا

اما على النصب بلم أو الاصل تعارن بنون التوكيد الخفيفة كأنهم شبهوا المجزوم بالموقوف عليه للامر وفي قوله تعارا صفة زائدة على التوكيد وهو انه لما حرك الراء بالفتحة لارادة التنوين رجع بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وشبه العارض باللازم كقوله لها متنان خظاتا وهو يريد خظتا مثل رمتا واجاز أبو علي ان يكون ألف تعارا للتثنية كما قال وعين لها حدرة بدرة * وشقت مآقيهما من اخر فرد اليهما ضمير الاثنين وان كان ما تقدم مفردا

(و) الشرط (الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين) وهو المشار اليه بقوله

ان حرك التالي وان سكن كف * اعلال غير اللام وهي لا يكف
اعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف

(ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في خورنق (و) صحت (اللام في رميا وغزوا) في الافعال (وفتيان وعصوان) في الاسماء لسكون الالف (وعلوى وفتوى) لسكون أول ياءي النسب لانهم لو أعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد وأما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه وأما نحو علوى وفتوى فلا تبدل واوه ألفا لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفا لكنا لا نزال في قلب الى الالف وقلب الى الواو (وأعلت العين في قام وباع) من الافعال (وناب وباب) من الاسماء (لتحرك ما بعدها و) أعلت (اللام في غزا ودعا) من الواوي (ورمى وبكى) من اليائي (اذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة وكذلك) تعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما (في يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا) أي الياء في يخشيون والواو في يمحوون (ألفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفتا) أي الالفان (للساكنين) وهما الالف وواو الجماعة وما مثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (و) الشرط (السادس أن لا تكون احداهما) أي الواو والياء (عينا لفعل) بكسر العين (الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو أهيف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط (السابع أن لا تكون) احدى الواو والياء (عينا لمصدر هذا الفعل) الذي الوصف منه على افعل (كالهيف) بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر

لان ذكر احداهما كذكر الاخرى لدلالتها عليها كما قال الفرزدق

فلو رضيت (٢) يداي بها * لكان على للقدر الخيار

فهذا عكس قوله مآقيهما وقال وكأن في العينين حب قرنفل * أو سنبل كحلت به فانهلت واعترض على نفسه بان العور انما يكون في احدى العينين أما اذا عمت الآفة العينين فذلك عمى وأجاب بانه يكون على حد متقلدا سيفا ورمحا وقولهم القمران قال وقد ذهب ناس في لا تتخذوني وأمي الهين الى انه من هذا لانه لم يدع للام الالوهية وأجاز ان يكون تعار من العور وهو الفساد الذي يحدث في العينين فقوله عارت على حد خافت لا على حد عورت بدليل قولهم عرتها فهذا على حد شترت عينه وشترتها وغاض الماء وغضته وفي انه لم تصح العين في عار كما صحت في عور دليل على انه ليس على حده وانه بناء آخر وحكى سيبويه اعور الله عينه ولم يكن القياس ان ينقل عور بالهمزة لانه بمنزلة أعور فقد ثبت ان البيت يجوز ان لا يكون على الشذوذ (قوله من نحو خاف) قال الدنوشري ربما يشكل بنحو

(٢) قوله فلو رضيت الخ هذا الشطر غير مستقيم الوزن ولعل صوابه فلو رضيت يداي بها وطابت وبهذا ظهر الشاهد حيث ثنى اليدين أولا وأعاد الضمير عليهما في قوله وطابت مفردا وحرر اه

نحو بياء بن أولاهما مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب أول الياءين ألفا لوجود علة القلب قال ابن قاسم أحمد العبادى * فان قلت كان القياس قلب الياء الاولى من نحو حى وعى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فلم تركوا ذلك * قلت تركوه حملا على المفتوح نحو هوى الممنوع فيه القلب لئلا يجتمع اعلالان لان لامه أعلت ووجه الحمل ان المفتوح لانه أخف وأكثر ومعانيه أكثر والمكسور فرع فالحق بالاصل فى عدم الاعلال اهـ وقوله ومعانيه أكثر ينظر مامعناه (قوله وجب اعلاله مطلقا)

(والعور) بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

وصح عين فعل وفعلا * ذا افعل كأغيد وأحولا

وانما الزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل لموافقته له فى المعنى فى اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو أعور وأحول وحمل المصدر على فعله (و) الشرط (الثامن أن لاتكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا) بالجيم من المجاورة (واشتوروا) بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة التاء فى حكم السكون (فانه فى معنى تجاوروا وتشاوروا) فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فتعل (لقربها من الالف) فى المخرج (ولهذا أعلت فى استافوا مع ان معناه تسايفوا) أى تضاربوا بالسيوف لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل * والعين واو سلمت ولم تعل

(و) الشرط (التاسع أن لاتكون احداهما) أى الواو والياء (متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال) وهو القلب ألفا (فان كانت) احداهما (كذلك) أى متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال (صحت) الاولى (وأعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى اذا اسود) والاصل فيهن الحيى والهوى والحوو لانه من الحوة وهى سمرة الشفتين فقلبت لامهن ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت أعينهن ألفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع ألفين فيجب حذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصروا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صح أول * (وربما عكسوا فأعلوا الاولى وصححوا الثانية) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعكس قد يحق * (نحو آية فى اسهل الاقوال) الستة أحدها ان أصلها أيية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس فى اعلالها اياة فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فأعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ماقبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثانى ان أصلها أيية بسكون العين كحية فأعلت بقلب الياء الاولى ألفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ماقبلها فقط دون تحركها كما قاله الفراء وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال فى التسهيل انه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء بشطر العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه يا آن نحو طائى وسمع اللهم تقبل قاتى وصاماتى ففيما اجتمع فيه يا آن أولى لانه أثقل الثالث ان أصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالى ياءين أولهما مكسورولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره فى الحذف بالة الاصل بائلة قاله الكسائى ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى قولهم آى الرابع ان أصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين ألفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان أصلها أيية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى ألفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيى حى السادس ان أصلها أيية كقصبة كالاول الا انه أعلت الثانية على القياس فصار أياة

ليس هذا الاطلاق فى مقابلة تفصيل سابق أولاحق (قوله وهى سمرة الشفتين) الظاهر ان الحوة هى السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فجعله غثاء احوى واما اللعس واللمى فهو سواد الشفتين فليتامل (قوله لان محل التغيير الطرف) لوقال بدله لان الطرف محل التغيير كان أولى (قوله نحو آية) قال المرادى ومثل آية غاية وأصلها غيية فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية وثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يثوى عندها وطاية وهى السطح والدكان أيضا والآية هى الطائفة المخصوصة من القرآن وتطلق الآية أيضا على الشخص تقول رأيت آية فلان أى شخصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله لكونه الخ) قال الدنوشرى مراده به ان هذا الوجه ليس فيه مما ينكر

و يخالف القواعد الا الاجتزاء المذكور بخلاف غيره من الاوجه المذكورة قلت ولا يلزم على بقية الاقوال أيضا الا أمر واحد مخالف للقواعد فساوى هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه أسهل الوجوه وعلله بما ذكر وكون غيره مخالفا للقواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله ورد بانه كان يلزم الخ) انما خص ماذكره بالمى مع تاتيه فى آيية كضاربة لانه يلى بقاعدة أخرى وهى الحذف تخفيفا (قوله ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتامل ولانسلم انه كان يجب قلب كحياة

الضمة كسرة (قوله لغير موجب) ربما ينافي قول الشارح سابقا حذفت العين استثقالا لتوالي ياءين أولهما مكسور فليتامل (قوله والقول الاول وهو ان الخ) مراده القول الاول بالنسبة للثلاثة بعده والا فليس أول في كلام الموضح (قوله الساكن أولهما) فيه نظر فان الاول منهما فيما نحن فيه متحرك بالكسرة لا ساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغي تسكينه لاجل الادغام وهو بعيد فليتامل (قوله وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة اللقاني أي اصلها كما مر أأممة بهمزة متحركة فساكنة فدار الامر بين ابدال الساكنة ألفا من جنس حركة ماقبلها وهو الاعلال وبين ادغام الميم الاولى في الثانية بعد نقل كسرتها الى الهمزة ٣٨٩ الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياء فقدم الادغام

كحياة ونواة ثم قدمت اللام على موطن العين فوزنها فلعة (فان قلت) قد ادعيت ان القول الاول أسهل الاقوال و(لنا أسهل منه) وهو (قول بعضهم انها فاعلة كنبقة فان الاعلال) في الاولى بقلبها ألفا وهو (حينئذ على القياس) لانها محركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ماقبلها (وأما اذا قيل ان اصلها أيية بفتح الياء الاولى أو أيية بسكونها أو آيية) على وزن (فاعلة فانه يلزم) على كل قول من هذه الثلاثة محذور وأما على القول بان اصلها أيية بفتح الياء الاولى (فانه يلزم اعلال) الحرف (الاول دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بان اصلها أيية بسكون الياء الاولى فانه يلزم (اعلال الحرف (الساكن) وهو الياء الاولى بقلبها ألفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ماقبلها ولم يوجد الا احدهما (و) أما على القول بان أصلها آيية على زنة فاعلة فانه يلزم (حذف العين) وهي الياء الاولى (لغير موجب) لحذفها او القول الاول وهو ان أصلها أيية كنبقة سالم من ذلك (قلت و يلزم على) هذا القول (الاول) شئ آخر وهو (تقديم الاعلال) وهو قلب الياء الاولى ألفا (على الادغام) وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ماقبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن أولهما وقدم فيه الاعلال على الادغام (والمعروف العكس وهو) تقديم الادغام على الاعلال (بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا فتامله) وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية ألفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها ألفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ماهو من متعلقات الادغام على الاعلال فلأن يقدموا الادغام على الاعلال من باب أولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما لم يجئ الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حي اهـ وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين أو في اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين (و) الشرط (العاشر ان لا يكون) احدى الواو والياء (عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون وألف التانيث واليه اشار الناظم بقوله

وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب ان يسلما

(فلذلك صحتا) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر جال يجول بالشئ اذا طاف به (والهيمان) مصدر

المؤدي الى ماذكر على الاعلال * فان قيل يتأتى مع الاعلال بالقلب ألفا الادغام فيقال آمة * قلت المراد الادغام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتأتى مع حركة الاعلال انتهت وهو أظهر من تقرير الشارح لجعل اللقاني التقديم بين الاعلال والادغام نفسه لا بين الاعلال وماهو من تعلقات الادغام وفي قول اللقاني الزائد على كلام الشارح يتأتى الاعلال بالقلب ألفا محل نظر لان الهمزة الثانية متحركة بالكسر والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة ياء مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرح الالفية انما لم يجب اعلال أئمة لعروض الحركة لان الاصل أأممة أفعلة كاحمرة فنقلت حركة الميم الاولى للهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يعتد بوجود الياء متحركة مفتوحا ماقبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم هذه هي العلة وقال بعضهم واظنه ابن خالويه انما لم يعل ذلك لانهم لو أعلوه فقالوا آمة اشتبه بآمة الرأس والجواب ما قدمته لك اهـ ومن خطه نقلت (قوله وفصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في أئمة ليس في العين ولا اللام بل في الفاء وانما ذكره الشارح لينبه على الاقوال في المسئلة وقال الدنوشري هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ماذكره الموضح بخلاف ماقبله (قوله العاشر ان لا يكون عينا الخ) ظاهره انه اذا كان لاما لما آخره زيادة الخ تقلب ألفا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافية وشروحها وقد اختلفتا أي الواو والياء في ان الواو قدمت عينا على الياء لاما نحو طويت بخلاف العكس وهو تقدم الياء عينا على الواو

لامافانه غير واقع ولهذا قالوا واوحيوان منقلبة عن ياء لعدم النظير وأصله حييان وقياسه حايان لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها لكن أبقوه متحركا ليطابق مدلوله في التحرك كالجولان وفي الموتان حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا في الحيوان ولانهم لو أدغموا فيه لالتبس بتثنية حي لكن لما كرهوا ٣٩٠ اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى لان التغيير بالاواخر أولى اه من شرح الشيخ زكريا مع المتن

هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق أو نحوه (والصورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ماء وخلا عنه الصحاح والقاموس (والحيدى) بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى أي يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل (وشذ الاعلال في ماهان وداران) والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان مختوما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لاشذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لايخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا وقيل لما صحح النزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير صحح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح مافيه ألف التأنيث المقصورة كصوري شاذ لايقاس عليه لان هذه الالف في آخر الاسم لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه وأتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان ألف التأنيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول أو البيع اسما على وزن جزي فعلى قول الاخفش تقول قالي وباعي وعلى قول سيبويه تقول قولي وبيعي لان تصحيح نحو صوري عنده قياس

*(فصل في ابدال التاء) المثناة فوق (من الواو والياء) المثناة تحت (اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال) غير مبدلتين من همزة (أبدلت) فاء الافتعال (تاء) مثناة فوقانية على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء المنقلبة (في تاء الافتعال و) في (ماتصرف منها) أي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة (نحو اتصل واتعد) أي قبل الوصل والوعد ففاؤهما واو لانهما (من الوصل والوعد) واصلهما أوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وأدغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ماهو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء أو لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء تحتانية لايجوز قلب الياء التحتانية فوقانية لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بانه يجوز ههنا الفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لاتبدل بالتاء بخلاف الواو (واتسر) أصله ايتسر ففاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وأدغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه تصيير الحرفين كحرف واحد (قال) الاعشى ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة

(فان تتعدني أتعدك بمثلها) * وسوف أزيد الباقيات القوارضا

اصل تتعدني وأتعدك توتعدني وأوتعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية (وقال) طرفة بن العبد

(فان القوافي يتلجن موالجا) * تضايق عنها ان تولجها الابر

اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء لما مر والموالج جمع مولج

وفيه مخالفة لما مضى من جهة ان كلام الموضح مبني على مذهب سيبويه والمازني وكلام شرح الشافية مبني على مذهب المبرد كما يعلم من كلام الشارح الآتي وبعد فالمسئلة محتاجة الى كشف القناع عن وجهها وان شاء الله يتيسر لنا ذلك وفيه نظر أيضا من حيث انه لايقتضي ان قلب لام حيوان ياء قياس وكلام الموضح يخالفه

(فصل)

(قوله ومنافاة الصفة) ينظر ذلك ثم نظرنا فرأينا ان صفة الواو والياء الجهر والاستفال وصفة التاء الهمس والرخاوة (قوله بانه يجوز ههنا للفرق الخ) فيه نظر ظاهر فانه واجب على هذا أيضا فليتامل (قول الشاعر تضايق عنها ان تولجها الابر) قد يقال ان فيه قلبا بان يجعل ان تولجها الابر فاعل تضايق وضمير عنها راجعا للموالج وبيانه ان الموالج هي التي تتضايق عن ان تدخلها الابر تتضايق عن دخولها القوافي وينظر هل يجوز ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدى التاءين وفاعله ضمير عائد الى الموالج وان تولجها الابر سقط منه حرف الخفض وهو عن ويكون بدلا منها متعلقا بتضايق أولا يجوز ذلك والابر بكسر الهمزة كقربة وقرب وهل يجوز ان تولجها الابر بدلا من ضمير عنها وأنثه وان كان مفسرا بعد كر بعده اعتبارا بالحالة أولا يجوز

موج موضع الولوج وتوجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك أشار الناظم بقوله

* ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا * وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازاً من لغة بعض الحجاز بين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتعد موتسر ايتعاداً يتسار وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازاً من نحو ائتمن ائتمانا وائتزر وهو المراد بقوله (وتقول في افتعل من الازار ايتزر) بابدال الهمزة ياء تحتانية (ولا يجوز ابدال) هذه (الياء) التحتانية (تاء) فوقانية (وادغامها في التاء لان هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول من قال اتزر من ايتزر خطأ قاله التفتازاني (وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل) بتشديد التاء الفوقانية واليه أشار الناظم بقوله * وشذ في ذي الهمزة نحو ائتكلا * وجعله في التسهيل قليلاً فقال وقد تبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم اتزر اه (وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم) لانه لو كان من أخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني (وانما التاء أصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسي وذهب بعضهم الى أن تخذ مما أبدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالياء ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكي عن البغداديين انهم أجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك ألفاظاً وهي اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيراً فليتزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم

(فصل في ابدال الطاء تبدل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء وتسمى) هذه الاحرف الاربعة (أحرف الاطباق) لانطباق اللسان معها عن الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى ولم يقل الحروف المطبقة لان هذه التسمية تجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده وانما أبدلت تاء الافتعال أثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك أشار الناظم بقوله *طاتا افتعال رد اثر مطبق (تقول في افتعل من صبر اصطبر) وأصله اصتبر قلبت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد في الطاء (لان الصفيري) وهو الصاد (لا يدغم الا في) صفيري (مثله) لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هارون ان بعضهم قرأ ان يصلحا بريد أن يصطلحا اه (ومن ضرب اضطرب) والاصل اضترب أبدلت التاء طاء (ولا تدغم) الضاد في الطاء (لان الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلاً اضلجع واضرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهملة (اطهر) والاصل اطتهر أبدلت التاء طاء (ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين) وهما الطاآن (في كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من الادغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظطلم) بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم أبدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه الاظهار) على الاصل (والادغام مع ابدال الاول) وهو الظاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثاني) على القياس (ومع عكسه) وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة أوجه (وقد روي بهن قوله) وهو زهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني

(هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفواً ويظلم احياناً فيظطلم)

البغداديون الى ذلك في اتزر واتمن واتهل واتكل كما حكاه الشارح عنهم ولا يقال الجوهري ليس من أرباب المذاهب لانا لا نسلم ذلك مع أن الظاهر يساعده فما قاله الجوهري وجه والوجه الثاني ما قاله الموضح وهو ظاهر والوجه الثالث ما ذهب اليه بعضهم وهو قريب مما ذهب اليه الموضح

(فصل)

(قوله لانطباق اللسان الخ) قال الدنوشري هو مشكل بالنسبة للضاد والصاد فان الضاد المعجمة مما يلي الاضراس من الجانب الايمن والصاد المهملة مما يلي الاضراس من الجانب الايسر فلا ينحصر الصوت فيهما بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى فليتامل ثم راجعت بعض الفضلاء فذكر لي ان الضاد من حافة اللسان الايمن أو الايسر وأما الصاد المهملة فهي من الثنايا وطرف اللسان (قوله لا يدغم الا في صفيري مثله) ربما أشكل بما قاله المرادي من قوله والادغام الخ فانه أدغم في غير مثله اللهم الا أن يقال ان صفيره باق مع قلب الثاني (قوله على الاصل) مراده به انه أصل بالنسبة للادغام بوجهيه والا فهو مرفوع بالنسبة الى التاء

(قوله ذات المنطق) قال العينى يجوز فيه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل اه وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظر والا فلا رفع فى هال لفظا فيكون نعته تابعا له على لفظه (قوله وكفك المخضب) قال الدنوشرى ينظر ما اعراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادى أولا يصح ذلك لامتناع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بان النداء فى يا غلامك حقيقى فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف كفك فان النداء فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اه وأقول ضبط فى النسخة المصححة كفك بالجر فهو معطوف على المنطق أى وذات كفك والمعنى يرشد اليه وقوله كفك بالخطاب على حد قولهم فى التوكيد يا تيم كلكم (قوله والبنام الاصابع الخ) فيه نظر من حيث ان البنام أطراف الاصابع لا نفس الاصابع كما قال الشارح ومن حيث اقتصاره على قوله حيث لم يتقدمها باء موحدة وكان ينبغى أن يقول حيث لم يتاخر عنها باء موحدة ويضم اليه قوله ولم تكن ساكنة والاصابع جمع أصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك فى قوله تثليث باء أصبع مع شكل همزته بغير قيد مع الاصبوع قد نقلا وقد يراد بالاصابع بعضها وهى الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء كما فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم فالمراد بها بعضها وهى الانامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان الذى يجعل فى الاذن هو رؤسها الا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بانهم يدخلون أصابعهم فى آذانهم فوق المعتاد وهى فرارا من شدة الصوت والمراد أنامل السبابات لانها المتعارفة فى ذلك وانما لم تذكر استبشاعا لذكرها لانها من السب فكان اجتنابها فى التعبير أولى كذا فى الكشاف وعند صاحب الانصاف انها لا تتعين لانهم فى حيرة ودهشة فقصدهم سد الاذن غير معرجين على تردد معتاد وزيادة قصد سد الاذن حينئذ بالانملة الوسطى لانها أملأ للاذن وأحجب للصوت واليه ميل القاضى فى تفسيره حيث أطلق الانامل

روى فيطلم بتشديد المهملة ويظلم بتشديد المعجمة ويظطلم بالاظهار روى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجبلى والمعنى ان هو ماهو الجواد الذى يعطيك عطاءه عفوا أى بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه فى غير موضع الطلب فيظلم أى فيتحمل ذلك ممن ساله ولا يرد من استجدا فى الاوقات التى مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردى

*(فصل * فى ابدال الدال) المهملة (من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاى) لاستثقال مجىء التاء بعدها (فنقول فى افتعل من دان) يدين دينا (اددان ثم يدغم) الدال فى الدال (لما ذكرنا فى اطهر) من ان اجتماع مثلين فى كلمة وأولهما ساكن يوجب الادغام (ومن زجر) أى منع (ازدجر) والاصل ازتجر قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاى فى الدال (لما ذكرنا فى اصطبر) من أن حرف الصفير لا يدغم الا فى مثله والادغام بقلب الدال زايا نحو ازجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم) على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة (وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذدكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة وبقلب المهملة اليها واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها

*(فصل فى ابدال الميم * أبدلت وجوبا من الواو فى فم) أصله فوه (بدليل) تكسيره على (أفواه) والتكسير يرد الاشياء الى أصولها (فحذفوا الهاء) لخفائها (تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونها من مخرجها (فان أضيف) الى ظاهر او مضمر (رجع به الى الاصل) وهو الواو (فقيل) فوزيد و(فوك) لان الاضافة ترد الاشياء الى أصولها (وربما بقى الابدال) مع الاضافة الى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخلوف فم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة

* يصبح ظمآن وفى البحر فمه * وزعم الفارسى ان الميم لا تثبت الا فى الشعر ويرده الحديث المتقدم (و) أبدلت الميم (من النون بشرطين سكونها و وقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانتا فى كلمة أو كلمتين) فالاول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثانى نحو (من بعثنا) من مرقدنا والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وقبل با اقلب ميما النون اذا * كان مسكنا وانما أبدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لان النون وغنتها تشبه الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون فى الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا فى نحو قوله) وهو رؤبة

يا هال ذات المنطق التمتام * (وكفك المخضب البنام)

أراد يا هالة فرخمه بحذف التاء لانه علم امرأة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهو تكرير التاء والبنام الاصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو ابدال النون من الميم (فى قولهم) فى صفة الشعر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون (وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ماذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهى الالف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والالف والواو والواو تبدل من ثلاثة أحرف

وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

﴿هذا باب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله﴾

(وذلك) النقل يقع (في أربع مسائل احداها أن يكون الحرف المعتل عينا الفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع أن يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة) منه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة أو ياء والحركة المنقولة كسرة (نحو يقول ويبيع أصلهما يقول) بسكون القاف وضم الواو (مثل يقتل ويبيع) بسكون الموحدة وكسر الياء (مثل يضرب) استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فتقلب الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما مجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (ان تقلبه) أي الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها) أي الحركة المنقولة من المعتل (نحو يخاف) مضارع خاف (و يخيف) مضارع أخاف (أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيذهب) بفتح الهاء (و يخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيكرم) نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول ألفا لتحركها في الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ماقبلها الان الواو لاتجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك أشار الناظم بقوله
* لساكن صح انقل التحريك من * ذي لين آت عين فعل (ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوق وبين) بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لايقبل الحركة وما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فيلتقي ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح (أو كان فعل تعجب نحو ما أبينه وأبين به) في اليائي (وما أقومه وأقوم به) في الواوي لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضعفا نحو أبيض وأسود) بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الياء قبلها لانقلبت ألفا فيصير أباض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك مابعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة الشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السد (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى وأحيا) فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم بقوله

مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض او اهوى بلام علا

(المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا) الواو ألفا لتحركها في الاصل وانفتاح ماقبلها الآن (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كأن تبني من البيع أو من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء) الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام

(قوله ويجب بعد النقل في المسائل الاربع الخ) قال اللقاني سيجيء ان صيغة مفعول من ذوات الياء تثبت الياء فيها بعد النقل لئلا تلتبس بذوات الواو ويجب ابدال ضمته قبلها كسرة فينتقض بذلك قوله ويجب بعد النقل في المسائل الاربع الخ الا ان يقال انه بعد النقل صار مافيه حرف العلة مجانسا للحركة وفيه نظر (قوله يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما) قد يقال تحركهما عارض لايعل لاجله كما قالوا في لتبلون (قوله لانهم حملوه الخ) قد يقال الموازن لاسم التفضيل انما هو ما أفعل واما افعل به فليس موازناله كما هو ظاهر ويجاب بان افعل به حمل على ما أفعله وان لم يكن موازنا الاسم التفضيل وكان ينبغي للموضح ان يستثني اسم التفضيل أيضا مع ما استثناه (قوله أو كان معتل اللام الخ) هو واضح لشموله لنحو احيا وأهوى باختلاف ظاهر تعليل الشارح فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل لم يجتمع اعلالان وان كان يمكن أن يقال ان عدم النقل في ذلك بطريق الحمل على احيا وأهوى

(وبهمزة بعد اللام) القشر الذى على وجه الاديم مما يلى منبت الشعر (فانك تقول) بعد الاعلال (تبيع بكسرتين) متواليتين (بعدهما ياء) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه نقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة (وتقيل كذلك) بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله تقول بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة لواو الى القاف فقلبت الواو ياء (لسكونها بعد الكسرة) فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل فى زيادته دون وزنه لان فى أولهما الياء ولان فعلا بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء (فان أشبهه فى الوزن والزيادة معا أو باينه فيهما معا وجب التصحيح) ليمتاز عن الفعل (فالاول) وهو المشبه فيهما معا (نحو ابيض واسود) وصفين فانهما أشبها أكرم فى الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقيل فيهما اباض واساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما أشبه الفعل فى الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علما فنقول) من الفعلية (الى العلمية بعد ان أعل اذ كان فعلا) مضارعا لا انه أعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فان وزنه أفعل أعل فى حال الفعلية ثم سمى به وأما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب (والثانى) وهو المباين فى الوزن والزيادة معا (نحو مخيط) بكسر الميم فانه مباين للفعل فى كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو الظاهر) ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة واللفظ له (وكان حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته) وهى الميم (خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اه) أما شبهه به لفظا فواضح وأما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون آلة وصفة مقصودا بها المبالغة كمعطار للكثير العطر فسوف بينهما فى التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (انه لو صح ما قال) أى الناظم وابنه (للزم ان لا يعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها لتحسب فى وزنه) بكسر حرف المضارعة فى اللغة المذكورة (و) فى (زيادته) وهى التاء واللازم باطل فالملزوم مثله (ثم) يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان (لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكرا) أى الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة (لم يلزم) العرب (الجميع بل) يلزم (من يكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح فى مخيط الحمل على مخياط مرادهما انه مقصور منه كما جنح اليه الخليل قال سيبويه سألته يعنى الخليل عن مفعل لاى شئ أتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما فى الصفة سواء وقد يعتوران الشئ الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما أتمت لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال أبدا اه وهذه العلة مطردة فى لغة الجميع ولا تنتقض بمثال تحلئ لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم

ومفعل صحح كالمفعال * (المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو اقوام واستقوام) فانه يحمل على فعله فى الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقى ألفان (ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين) واختلف النحويون فى المحذوفة (والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف) وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل والقلب والحذف (يؤتى بالتاء) الدالة على التأنيث (عوضا) من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى

(قوله فالاول الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان نحو جدول مشابه للضارع فى وزنه دون زيادته فهو كمقام فينظر ما وجه اعلاله (قوله فانهما أشبها أكرم) صوابه اعلم لان أكرم اذا قرئ بصيغة المضارع كما هو فرض المسئلة كانت همزته مضمومة فلا يكون موازنا لابيض وأسود (قوله وأما شبهه به معنى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر وكان ينبغى له ان يقول فلان كلا منهما آلة للفعل وهو الخياطة اه وهو نظر كليل وما قاله الشارح موافق لما يأتى عن سيبويه والخليل (قوله مرادهما انه مقصور) جبران على حذف العائد مجرورا بالباء والتقدير مرادهما به (قوله وحصول الاستثقال الخ) فيه نظر لانه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستثقال بالثانية وانما يحصل ذلك بهما لو اجتمعا وكان ذلك وجه اسقاط الموضح لذلك فليتأمل

أو الثانية ولكن المعهود في التاء انها تعوض من الاصول وهـذا يقوى ما اختاره الاخفش (فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله اراه اراء وأجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة (نحو واقام الصلاة) والاصل واقامة الصلاة فحذفت التاء لسد الاضافة مسدها ولمشاكلة وايتاء الزكاة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

* وألف الافعال واستفعال

أزل لذا الاعلال والتا لزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) تعل بالنقل والحذف (و يجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين) لالتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (انها الثانية لما ذكرنا) من انها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى (و يجب أيضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواو مقول ومصوغ) والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول (و) مثال (اليائي) بياء النسبة (مبيع ومدين) أصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه أولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم * فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف * قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الامكرما ومعونا بنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو * فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف * قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (و بنو تميم تصحح اليائي) دون الواوي لان الياء أخف عليهم من الواو (فيقولون مبيوع ومخيوط) كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخمرة (* وكأنها تفاحة مطيوبة *) وكان القياس أن يقول مطيبة كبيعة ولكنه أتى به على الاصل (وقال) العباس بن مرداس

قد كان قومك يحسبونك سيدا * (واخال انك سيد معيون)

وكان القياس أن يقول معين وهو من عنت الرجل بعيني أصبته بالعين فأنا عائن وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو أسد تفتحها على القياس بمعنى أظن (و ربما صحح بعض العرب شيأ من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف أي مبلول (وفرس مقوود) من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لافعال من الحذف ومن * نقل فمفعول به أيضا قمن

نحو مبيع ومصون وندر * تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر

(هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل احداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن أفعل فان الهمزة

الساكنة وألف لينة وهمزة في آخره بدل من لام الكلمة التي هي الواو لوقوعها أثر ألف زائدة فنقلت فتحة الهمزة الاولى الى الراء فالتقت ساكنة مع الالف اللينة فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الالف الزائدة والهمزة التي هي بدل من الياء التي هي لام الكلمة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل اللهم الا أن يكون مبنيا على ان الهمزة حرف معتل ويعلم بذلك ان قول الموضح في صدر المسئلة أن يكون الحرف المعتل عينا الفعل مراده بالفعل ليس خصوص الفعل الاصطلاحي فيشمل الاسم اما بالتغليب واما بغيره فليتامل (قوله لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف الخ) قال الدنوشري ينظر ما أمثلة هذا الكثير اه وقد استحضرت منه نحو استحى أصله استحيا حذفت عينه أو لامه فلينظر ونحو اري محذوف العين (قوله ولان قلب الضمة الى الكسرة) لو قال كسرة لكان أحسن وأما قلب الكسرة فتحة في

تحذف فى أمثلة مضارعه ومثالى وصفه أعنى وصفى الفاعل والمفعول) لان حروف المضارع هى حروف الماضى بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو أأكرم ثم حملوا بقية أخواته ووصفى الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم) بكسر الراء (ومكرم) بفتحها وأصلها أأكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى الجميع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف همز أفعل استمر فى * مضارع وبنيتى متصف

(وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقعسى (* فانه أهل لان يؤكرما *) فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض (المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل) وهى المشار اليها بقوله

فا أمر او مضارع من كوعد * احذف وفى كعدة ذاك اطرد

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوى الفاء مفتوح العين) فى الماضى مكسورها فى المضارع (فان فاءه تحذف فى أمثلة المضارع) الاربعة (وفى الامر وفى المصدر المبنى على فعلة بكسر الفاء) وسكون العين (و يجب فى المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول) فى المضارع للغائب (يعد) والاصل يوعد حذفت فاؤه وهى الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذى الياء أخواته (و) هى (نعد وتعد وأعد) أمره ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول (يازيد عد عدة) وأصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه وحركت عينه بحركة فائه وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء تاء التأنيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط أحدها أن تكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع أوعد ثانيها أن تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم فى لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطأ ويضع ويقع ويدع لانها فى الاصل بكسر العين فى المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو كيوعيد مثل يقطين من وعد ولحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان أحدهما أن تكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للارض الموحشة والثانى أن لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقعة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما للالتباس (وأما الوجهة فاسم) للمكان المتوجه اليه فهى (بمعنى الجهة لا) اسم مصدر (للتوجه) قاله المازنى والمبرد والفارسى فعلى هذا لا شذوذ فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذى يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازنى أيضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجه ورجح الشلوبين القول بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن أن يقال فى جهة انها اسم المكان اذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحرف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ له فى هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس أصله ييئس فحذفت الياء ويسر مضارع يسر أصله ييسر (وقد تترك تاء المصدر) اذا أضيف (شذوذا كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب

ان الخليط أجدوا البين فانجردوا * (وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا)

قال الفراء أراد عدة الامر فحذفت تاء التانيث عند الاضافة شذوذا وخرجه خالد بن كلثوم على ان عدا

(قوله مفتوح العين) فيه نظر فان نحو يرث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسورها فليتأمل (قوله ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة) هى غير فصيحة واللغة الفصيحة اثبات الواو لعدم الموجب لحذفها (قوله كون ماضيه مكسور العين) فيه نظر فان نحو ورث يرث أعل بما ذكر (قوله انه مصدر) ينافى ما قاله انه اسم مصدر (قوله والمصدر الجارى عليه التوجه) كان ينبغى أن يقول والاتجاه وقوله زوائده فيه نظر اذ المحذوف أحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء

جمع عدوة والعدوة الناحية كأنه أراد نواحي الامر (المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشار اليها بقول النظم

ظلت وظلت في ظللت استعملا * وقرن في اقررن وقرن نقلا

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها) الى الفاء (ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول) اذا أسندته الى ضمير رفع متحرك (ظللت) بالادغام وفك الادغام لالتقاء الساكنين (وظلت) بكسر الفاء (وظلت) بفتحها وحذف اللام الاولى منهما التعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها أما فتح الفاء فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة وأما الكسر فلانه لما نقل حركة اللام الى الظاء بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء مكسورة (وكذلك) تقول (في) ظللنا وظللت وظللتما وظللتم و (ظللن) بلا فرق ويقال ظللت أفعل بكسر الظاء ظلولا اذا عملت بالنهار دون الليل وذكر أبو الفتح ان كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة الحجاز (قال الله تعالى فظلتم تفكهون) وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحست في أحسست وممن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده (وان كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين (مضارعا أو أمرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاولان) التمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء (نحو يقررن) بالاتمام والفك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء (و) نحو (اقررن) بالاتمام والفك (وقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي القاف (ولا يجوز في نحو قل ان ضللت) بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي نحو فيظللن رواكد) بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل ضل يضل ويضل قاله في الارتشاف (الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرأ نافع وعاصم وقرن بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحسست (وهو قليل لانه مفتوح ولان المشهور قررت في المكان بالفتح أقر بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقر بالفتح (ففي قررت عينا) بالكسر (أقر) بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن على قراءة الكسر أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن وأجاز الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فاجاز في اغضضن أن يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم أره منقولا

(هذا باب الادغام)

اللائق بالتصريف وهو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أبي الفتح أولا اه والمتبادر ان مراده الاعتراض (قوله في هممت) قال في الصحاح هممت بالشيء أي بالفتح أهم بضم الهاء اذا أردته (قوله وان كان الفعل المضاعف المكسور العين الخ) قال الدنوشري المضارع والامر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط فيهما لجريان الوجهين كسر عينهما كما صرح به الشارح حيث قال المكسور العين اذ ليس الكلام في الشاذ كحست يحسب وانما امتنع الوجه الثالث أعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده فاما ان يتخلص منه بالحذف وفيه اجحاف واما بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين وهذا مستغنى عنه بالنقل الذي هو أقل مؤنة وقول الشارح بفتح اللام وكسرها متعلق بالكلمة من حيث ذاتها وأما صحة التمثيل بها فموقوفة على الفتح ويقاس عليه يظل وما قاله ابن مالك في المضارع المضموم جار في الماضي المضموم وينظر ما مثاله (قوله جاز الوجهان الاولان) قال اللقاني أي وامتنع الثالث منهما وهو حذف العين وحركتها اذ فاء كل من الامر والمضارع ولامهما ساكنان لزوما فيؤدي الحذف المذكور الى التقاء الساكنين على غير حده (قوله ولان المشهور) قال اللقاني علة ثانية يعني ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضي الإستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضا قليل (قوله من قار يقار) معناه اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الاكمة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوي أو يائي والوقار هو الثبات ذكره المذكور والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست

(هذا باب الادغام)

(قوله رفعك اللسان ووضعك اياه) قال الدنوشري الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الشفوية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهره اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع فى كل ادغام وهو منتقض بادغام فى حرفين ليس فيهما الا الرفع فقط أو الوضع فقط الا أن يقال الواو فى كلامه بمعنى أو فالمدار على الامرين ولا يصدق التعريف على الادغام فى ربا لانه لا مدخل للسان فى النطق بالباء قاله الملا عصام الدين وقوله بعد ادخال أحدهما فى الآخر لا يظهر له فائدة على أنه مضر وذلك ان بعضهم جعله تعريفا للادغام فالادغام غير متأخر عنه ويمكن أن يكون على ارادة الارادة بعد بعد والمعنى بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم فى هذا المقام بالادخال مجاز اذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولكن لما خفى الساكن عند المتحرك خفاء الداخل فى المدخول فيه عبر عنه بالادخال واطلاقهم الادغام على ادخال حرف فى حرف اطلاق لغوى كما فى القاموس ونقله عنه الملا عصام الدين فى حاشيته على الشافية فقال فالتسمية بالادخال ليست اصطلاحا بل هى لغة الا أنه لما كان ادخال الحرف فى الحرف لا يصح على حقيقته فسره أرباب الاصطلاح بقولهم أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل كشفا لمراد أهل اللغة وأشار الى ارتكابهم المجاز نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام (قوله ٣٩٨ لان الوقف الخ) ايضاحه أن الهاء المذكورة أتى بها للوقف وعلى فرض وصلها بما بعدها الوقف عليها منوى الثبوت وهو فاصل فلا يتأتى الادغام كما قال (قوله فلو كانت الهمزة الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه منع الادغام ورداءته فى نحو لم يقرأ أحد وما وجه وجوبه وعدم رداءته فى نحو سآل (قوله لئلا يذهب المد بالادغام) يفهم منه أن حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الا أن يراد المد اللغوى وهو يذهب بالادغام بلا شك (قوله واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الادغام) قد يقال فيه نظر لانه لا يظهر كون قوة الادغام علة لاغتفار زوال المدة فى هذه فليتامل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا والا فى نحو فهذا قالوا ومالنا أن لا نقاتل فى سبيل الله وفى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فان أول المثلين فيه ممدود وفى آخره كلمة فانه يمتنع فيه الادغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام الثانى من كلمة أخرى اليه بخلاف آووا ونصروا والانتفاء مد الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مغزو ومرمى ونحو مقروّ وبرى وأصلهما مغزوو ومرموى ومقروء وبرىء لان الاول ليس فى آخر كلمة وانما وجب الادغام فيهما مع أن الادغام أزال المد لان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولان ذلك فى كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الادغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واغتفر زوال المدة الخ ان الادغام مطلوب فى الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر (قوله وريا) الرئى براء مكسورة وهمزة ساكنة وياء المنظر الحسن (قوله فى وقف حمزة) اشارة الى ان حمزة قرأ بالادغام وقفا فى قوله تعالى هم أحسن أثاثا ورئيا اعتدادا بالعارض أولانه من رويت ألوانهم وجلودهم أى امتلأت وحسنت (قوله نحو أوّب) هو مثال أبلم من الاوب أصله أأوب فقلبت ثانية الهمزتين واوا لسكونها بعد ضمة ثم أدغم وجوبا للزوم الابدال (قوله فان الادغام فى الهمزتين ردىء) مقيد بما اذا كانتا فى كلمتين فلا يشمل سآل (قوله غير لين) احترز به عن اللين نحو سير رمضان فانه يدغم حينئذ

والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما فى الآخر فيجب ادغام أول المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون أول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى أن لا تكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سآل والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر او مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واحد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن فى آخر وجب الادغام نحو مغزو وأصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو أثاثا ورئيا فى وقف حمزة ويمتنع ان ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لانه لو أدغم لالتبس بقوّل وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام نحو أوّب اصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه و(يجب ادغام أول المثلين المتحركين باحد عشر شرطا أحدها ان يكونا فى كلمة) واحدة اسما كانت أو فعلا فالاول كضب وطب وحب والثانى (كشد ومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم) فسكن أول المثلين وادغم فى الثانى (فان كانا) أى المثلان المتحركان (فى كلمتين) بان كان أولهما فى آخر كلمة وثانيهما فى أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا) بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام فى الهمزتين ردىء والثانى أن لا يلى أولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان

فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن ابى عمرو الادغام فى ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة وأجاز الفراء ادغامه الشرط (الثانى) من الاحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أى المثلين (كما فى ددن) بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعى سكون أول المثلين والابتداء بالساكن متعذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بمدغم كجسس) بضم الجيم وفتح السين المهملة (جمع جاس) فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام أولهما فى الثانى لان قبلهما مثلا آخر مدغما فى أول المتحركين فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط (الرابع أن لا يكونا فى وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) علما لامرأة (أو غيرهما) أى المثلين (كهيلل) اذا قال لا اله الا الله (أو كلاهما) أى أحد المثلين وغيره (نحو اقعنسس) أى تأخر ورجع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا أو على ان أحد المثلين اسم كان مؤخرا والملحق خبرها مقدما (فانها) أى قردد ومهدد وهيلل واقعنسس (ملحقة) بغيرها أما قردد ومهدد فان آخر داليهما مزيدة للالحاق (بجعفر و) أما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بنحو (دحرج) وهى غير أحد المثلين (و) أما اقعنسس فان أحد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو (احرنجم) ولا يجوز ادغام أحد المثلين فى الآخر فى شئ من الملحقات لانه يؤدى الى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا فى اسم على فعل بفتحتين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الديار (ومدد) بمهملتين وهو كل شئ زاد فى شئ (أو) على (فعل) بضمتين (كذلل) بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد او) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كلمم) جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهى الشعر المجاوز شحمة الاذن (وكلل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهى الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى فى عرفنا الناموسية (أو) على (فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدرر) جمع درة وهى اللؤلؤة (وجدد) بالجيم (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال (وهى الطريقة فى الجبل وفى هذه الانواع السبعة الاخيرة) وهى الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة المذكورة فى الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الادغام) أما الثلاثة الاول فلما تقدم من أن الادغام يفوت المقابلة فى الالحاق وأما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الادغام فى الاسماء وأما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للافعال فى الوزن والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدره لفعل بضم أوله وفتح ثانيه نحو صففة قاله المرادى وفى الصحاح ما يخالفه فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فادغم ونحو رددان من الرد فانه موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو حببة جمع حب فانه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الدججان بفتحتين مصدر ددج بمعنى دب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل (و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الاحد عشر هى (أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص أبى واكفف الشر أصلهما اخصص واكفف بسكون الآخر ثم نقلت حركة الهمزة) من أبى وهى الفتحة (الى الصاد) من اخصص (وحركت الفاء) من اكفف بالكسر (لالتقاء الساكنين) فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وان لا يكون المثلان ياءين) تحتانيتين (لازما تحريك ثانيهما نحو حيى وعيى ولا تاءين) فوقانيتين (فى افتعل كاستتر واقتتل) من الستر والقتل (وفى هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حى عن بينة) بالفك (ويقرأ أيضا من حى) بالادغام فمن أدغم

(قوله ان لا يتصدر اولهما) قال ابن مالك الا ان يكون أولهما تاء المضارعة فقد يدغم بعد مدة أو حركة نحو ولا تيمموا وتكادتميز وقال المرادى ويجوز الادغام أيضا فى الفعل الماضى اذا اجتمع فيه تاآن والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وقد ذكر هذا الشرط فى الكافية (قوله والابتداء بالساكن الخ) قد يقال كان يمكن الادغام ويجلب همزة الوصل كما فى اضرب (قوله وفى هذه الانواع السبعة الخ) قال اللقانى سيأتى ان أولى التاءين الزائدتين فى أول المضارع يجوز فيهما الفك والادغام فينبغى استثناؤها من قوله هنا وفى هذه الانواع السبعة (قوله رددان) ينظر ما (قوله حببة) بالحاء المكسورة والباء الموحدة جمع حب وهو الاناء الذى يوضع فيه الماء وفى بعض النسخ بالجيم وفى بعضها بالخاء المعجمة فلينظر

(قوله في ثلاث مسائل أخر) قال اللقاني احداها على ماسيجىء الامر وهو وأخذ الثلاثة المذكورة قبل نحو اخصص أبي وا كفف الشر قلنا ذكر هناك لبيان ان الحركة العارضة لا توجب ادغاما وهنا لبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها الأن الحق ان الحركة لم توجب حتما الا انها أوجبت جواز الوجهين فتامل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان ابن حالك وابنه من أجل علماء الاسلام وقد ذكرا أنه يجوز الادغام في الابتداء وتجتلب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ولا يخلو حالهما من أمرين اما ان يكون استندا فيه الى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك منها العدم ماينافيه ويناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم بان الله لم يخلق همزة وصل في أول الفعل المضارع لانهما مثبتان والراد عليهما ناف والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا تظن بهما انهما اقدما على ماذهب اليه بمجرد التشهي من غير استناد الى شيء يعتمدان عليه ويستندان اليه لان سوء الظن بالائمة غير لائق كيف وقد نقل الثقات ان ابن مالك قال طالعت الصحاح فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك صريحا او ذكراه تلويحا قال ابن المصنف ومنهم من يدغم ويسكن أوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلى اهـ لانهما ثقتان مؤتمنان وقد ذكر صاحب القاموس في فصل الجيم من باب النون لما تكلم على جيان ومنها اماما العربية ابن مالك وأبو حيان فليتأمل ذلك فانه مبحث شريف ومسلك لطيف ثم رأيت شيخنا شيخ الاسلام قال ومن خطه نقلت ولقائل ان يقول ان أردت لم يخلق الله في أول المضارع اصالة فسلم ولا يرد لان الكلام فيما هو على سبيل العروض أو لم يخلقهما مطلقا فممنوع اهـ

نظر الى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك أكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو لن يحيي ورأيت محييا لم يجز الادغام خلافا للفراء (وتقول استتر واقتتل) بالفك (واذا أردت الادغام نقلت حركة) التاء (الاولى الى الفاء) وهي السين أو القاف (وأسقطت الهمزة) أي همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة مابعدها ثم أدغمت) التاء في التاء (فتقول) في الماضي (ستر وقتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (في المضارع يستر ويقتل بفتح أولهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره (و) تقول (في المصدر ستارا وقتالا بكسر أولهما) وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل ان يكون على أصله ويحتمل ان يكون أصله استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه فعل يستر بضم أوله لان ماضيه على أربعة أحرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيلا وفي مضارع الذي أصله استتر يستتر بفتح أوله لان ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستتر فنقل وأدغم وفي مصدره ستارا وأصله استتارا فلما أريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة (ويجوز الوجهان) الادغام والفك (أيضا في ثلاث مسائل أخر * احداها أولى التاءين) الفوقانيتين (الزائدتين في أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر) مضارعي تجلى وتذكر (وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه) في شرح الخلاصة (انك اذا أدغمت) التاء الاولى في الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فتقول في تتجلى اتجلى اهـ (و) فيه نظر فانه (لم يخلق الله) أحدا من الفصحاء فيما نعلم أدخل (همزة وصل في أول) الفعل (المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء) قال الحوفي فان وقف ابتدئ بالاظهار ولا يجوز ادخال ألف الوصل عليه لان ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مد أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز اهـ كما تقدم (وبذلك قرأ

البزى

ولقائل ان يقول الترديد المذكور غير واضح كيف والمقام قاض بان المراد ان الله لم يخلقها مطلقا الا ان الفرض انها عارضة في نحو اتجلى لتعذر الابتداء بالساكن بل الكلام ليس الا في ذلك فليتامل اهـ ولا يخفى مافيه من التطويل بلا طائل ويلزم على هذا ان لا يحكم بسهو أحد من العلماء ولا خطئه والانسان محل النسيان وقد ذكر الشارح ان ابن مالك نفسه ذكر المسئلة على الصواب في بعض كتبه فتدبر بالانصاف (قوله أحدا من الفصحاء) قال الدنوشري قصد به تبيين مراد الموضح ولو أبقى كلامه على حاله من غير زيادة لكان صحيحا لان الله كما يخلق الاجسام يخلق الاعراض التي من جملتها همزة الوصل المذكورة اهـ وأقول عدم خلق الله الهمزة في أول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده الشارح اخلال بذلك كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله وتكاد تميز) قال الدنوشري ينظر هل هو بادغام الدال في التاء بعد حذف احدى التاءين فالدال قلبت تاء أو هو بابقاء الدال مضمومة وينطق بعدها بتاء ساكنة مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بعد مد أو حركة ثم رأيت بعد القراء صرح بما ذكرناه ورأيت شيخنا العلامة أحمد ابن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فيما ذكر

البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون) والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين أدغمت أولاهما في أخراهما (فان أردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى التاءين وهي الثانية) وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل (لا الاولى) لدلالتها على المضارعة (خلافا لهشام الضرير وأصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تتفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى (وذلك جائز في الوصل أيضا قال الله تعالى نارا تلظى) الاصل تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التأنيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا (ولقد كنتم تمنون) الاصل تتمنون (وقد يجيء هذا الحذف في النون) الثانية بعد نون المضارعة (ومنه على) القول (الاظهر قراءة ابن عامر) وعاصم (وكذلك نجي المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء (أصله ننجي بفتح النون الثانية) وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبأت ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الاصل ننجي بسكونها) أي النون الثانية (فادغمت) في الجيم (كاجاصة واجانة) بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة وانجانة فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحد الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح قصرية يغسل ويعجن فيها ويقال انجانة كما يقال انجاصة وهي لغة يمانية فيهما أنكرها الاكثرون قال ابن السيد (وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من نجا ينجو) بتخفيف عينه وهي الجيم (ثم ضعفت عينه) وبني للمفعول (وأسند الضمير المصدر) والتقدير نجي هو اي النجاء (و) فيه ضعف من جهات احداها انه (لو كان كذا لفتحت الياء لانه فعل ماض) مبني للمجهول نحو قضى الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قاله في المغني ويجاب عن أولاها بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فنسي ولم نجد وقرأ الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك (ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام (قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز والادغام وهو لغة تميم) اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يرددا القوم واردد القوم وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفك (وقال) جرير (الشاعر

فغض الطرف انك من نمير ❊ فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالادغام واذا أدغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس اردد واغض واقر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردي أو نون توكيد نحو ردن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوه وعللوه بان الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليت الالف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء

في قال التاء الاولى لها معنى كما ذكر الشارح بقوله لدلالتها على المضارع ويرجح مذهب سيبويه والبصريين بان الثانية بها حصل الثقل وبانها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لا معنى لها أصلا كما في مضارع ترمس بمعنى رمس فليتامل (قوله ويجاب عن أولاها الخ) فيه نظر لانه لا يخرج القراآت عن اللغات الشاذة فان الظاهر ان تسكين ياء الماضي لغة شاذة لا سيما مع تيسر غيرها فلا يشكل ذلك بقراءة الاعمش والحسن وقوله قبل ذلك مع انه مفهوم من الفعل فيه نظر فقد يدعى ان المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل بينهم (قوله فاناب غير المفعول به مع وجوده) فيه نظر كما يعلم من مراجعة كلامهم في الكلام على هذه الآية (قوله واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع الخ) ينبغي الحاق الالف بما ذكر لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه اشارة الى التبري من التعليل بما ذكر لعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلا شك ويمكن توجيه التعليل بان كلا من ردوا وردي وردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا عروض للحركة فيها (قوله بالمدغم) لو زاد فيه كما سبق لكان حسنا

(قوله والتزام الخ) قال الدنوشري هو كالمستثنى من فعل الامر المتقدم على لغة بني تميم اهـ وكأنه لم يقف على كلام اللقاني فانه قال ان قلت هلم فعل أمر عند تميم تلحقها علامات التأنيث والتثنية والجمع فالتزام الادغام فيها على أصلهم في فعل الامر وعند الحجازيين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالتزام الادغام فيها عند الحجازيين ناقض الاصل اذ الكلام في المضارع وفعل الامر وليست هلم منهما فمن أي شيء استثنيت ٤٠٢ قلت لعل قوله والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعناه من أفعال الامر في الادغام والتزام حركة الفتح فتامله (قوله واذا اتصل بالمدغم هاء غائب) مثله اذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل فانه يجب الفتح أيضا قال المرادي واذا اتصل به نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون أيضا وحكى عن أبي عمرو انه سمع من العرب هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم قال المرادي الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكأن الدال قد ولي الالف والواو نحو ردا وردوا اهـ وأشار بقوله قالوا الى التبري عن التعليل بما ذكر لعدم اتضاحه كليا في نحو لم يرده لعدم وجود الواو وعند عدم الاشباع وان كان يمكن حمله على المشبع وكان الشارح لحظ ذلك فقصر العلة على هاء الغائبة والالف في قوله فقد وليت الالف مرفوعة فاعلا مع حذف المفعول والالف والواو في قول المرادي قد ولي الالف والواو مرفوعان كذلك (قوله وذهب الخ) ينبغي أن يلغز عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضمائر البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ) فيه نظر لامكان أن يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا يزول بزوال الضمير المذكور

الغائب وغلطوه في تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وغضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال ردا القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت وأما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح اهـ وحكى ابن جني الضم أيضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وغض وفر وهو لبني أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وغض وفر وهي لغة كعب وغيرهم والاتباع لحركة الفاء نحو رد وغض وفر وهذا كثير في كلامهم (والتزام الادغام في هلم لثقلها بالتركيب) وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه وكأنه قيل اجمع نفسك الينا فحذف ألفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه (ومن ثم) أي ومن أجل ثقلها بالتركيب (التزموا في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يجيزوا فيه) أي في آخرها (ما أجازوه في آخر نحو رد وشد من الضم للاتباع و) من (الكسر على أصل التقاء الساكنين) لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح واختلف فيها العرب على لغتين احداهما ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في المتعدي وبمعنى ائت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين الى أن هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الفك في أفعل) بكسر العين (في التعجب) باجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء أم لا فالاول (نحو أشدد ببياض وجه المتقين و) الثاني نحو (أحبب الى الله بالمحسنين) بالفصل بالجار والمجرور والاصل أحبب بالمحسنين الى الله (واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فك الادغام في لغة غير بكر بن وائل) لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا (نحو حللت وقل ان ضللت وشددنا أسرهم) والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل

وائل يقولون ردنا ومدنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما (وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه) بحاءين مهملتين أي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله في الصحاح (وألل السقاء) أي تغيرت رائحته وضبب البلد أي كثر ضبابه ودبب الانسان أي نبت شعره في جبينه وصكك الفرس أي اصطكت عرقوباه وقطط الشعر أي اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود بالتصحيح (أو في ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلي

(الحمد لله العلي الاجلل * الواسع الفضل الوهوب المجزل)

والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه ووافق الفراغ من تاليفه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(يقول خادم التصحيح الفقير الى الله تعالى ابراهيم بن محمد الحنفي)

الحمد لله مفيض الانعامات الذي جعل لغة العرب احسن اللغات والصلاة والسلام على مصدر الاكوان سيدنا محمد المنتخب من خلاصة ولد عدنان وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال *(وبعد)* فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب التصريح على التوضيح الغني عن الثناء والمديح محلى الهوامش بحاشية خاتمة المحققين العلامة الشيخ ياسين رحم الله مؤلفي الجميع وأسكنهم من الجنات المكان الرفيع وكان هذا الطبع الزاهر والوضع الانيق الباهر
بالمطبعة الازهرية المصرية ادارة صاحب الهمم العلية
أكبر العائلة المهدية (وشركاه) في أوائل شهر ربيع
الاول سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها
أفضل الصلاة وأزكى
التحية

تم

(قوله نحو لححت عينه) قال في الجمع بين العباب والمحكم اللحح في العين سلاق يصيبها أو التصاق وقيل هو التزاقها من وجع وقيل هو لزوق اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص وقد لححت عينه تلحح لححا باظهار التضعيف وهو أحد الاحرف التي خرجت على الاصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومثله مششت الدابة وألل السقاء وأللت اسنانه وصككت الدابة والادغام لغة في لححت عينه ولححت عينه كثرت دموعها وغلظت اجفانها اهـ (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعديا أو لا يجوز وهل يجوز الادغام في ألل السقاء ولححت عينه وما معهما أولا يجوز وقال في الصحاح لسق به ولصق به والتسق به والتصق به وألسقه بغيره وألصقه بغيره ٤٠٣ اهـ ففهم منه ان لصق كسمع في انه لازم (قوله وهو وسخ الخ) لو قال بدله وهو وسخ في الموق فان كان الوسخ الذي في الموق سائلا فهو غمص لكان احسن كما لا يخفى (قوله قاله في الصحاح) الذي في الصحاح والرمص بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص وقد رمصت عينه بالكسر والرجل ارمص (قوله أو في ضرورة) معطوف على قوله شذوذا لانه على نية نزع الخافض والتقدير في شذوذ أو في ضرورة * فان قلت قوله شذوذا صفة لمصدر محذوف أو حال * قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أو يوجد ذلك في ضرورة ويؤيده ان النصب على نزع الخافض لا يصار اليه مع تيسر غيره وان كان المصنفون لا يتحاشون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وان كان كثيرا ويمكن ايضا ان يكون قوله في ضرورة معطوفا على شذوذا على تقدير الحالية ايضا والتقدير وقد يفك الادغام في غير ذلك حال كون ذلك شاذا أو كائنا في ضرورة وقال الدنوشري قوله في ضرورة معطوف على قوله شذوذا وينظر هل هذا العطف صحيح أولا اهـ والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شذوذا في معنى في شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جمال الدين بن هشام ولله دره ما أدراه بأساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرحمة على الدوام وغفر لنا وله ولجميع المسلمين وأسأل الله حسن الخاتمة لي ولجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

(فهرست الجزء الثاني من التصريح)

صحيفة

صحيفة

(تمت)

(فهرست الجزء الاول من التصريح)

(تمت)